





## وقف سلطان سليمان خان

٥٤٠

SÜLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ

Kismi .

Süleymaniye

Yerli .

Eski .

530

Tasnif No.

297.4(17)=927







# وقف المحرم مولانا محمد شاه المولوي الصدق



بسم الله الرحمن الرحيم اسعفت بالله وعليه توكلت واليه انب  
 الكتاب والكتاب والكب مصدر معي الجمع ومنه الكتيبة لنوع من  
 الخيس وكبت الغلة اذ اجعت بن سفر بها حلقه اوسير وجمع الكتاب كتب وحفف  
 وهنا اريد به المكتوب مجازا وطهر الشيء بالفتح والضم طهارة فيها نفع الطاو هي  
 مصدر والها فيها مثلها في رجه وكشده وكدره وبضم الطاء فضل ما نظرت به ذكره  
 القزاز في جامعته والاضافة بمعنى في اي كتاب في الطهارة وحوزان يكون معنى اللام للخصاص  
 وهي معنوية والطهارة في اللغة الطهارة وفي عرف الفقهاء ازالة الجاسة الحقيقية والحكمة  
 وجديد الوضوء سمي طهارة باعتبار النور الحاصل به وليس بطهارة حقيقة لتحصيل الحاصل  
 وابدا الشيخ الخليل ابو الحسن احمد بن محمد البغدادي القدروري مخصم كتاب الطهارة  
 وثناه بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الاله اما الاول  
 فلان الصلاة ثابته الايمان دل عليه قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله ومليكنه الى  
 ان قال وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة الحديث خرجه البخاري ومسلم معناه وفي اسمها  
 ما يدل على انها ثابته لان الفرس الذي يتلو السابق في خطبة السباقي يسمى مصليا لان راسه عند  
 احد صلي السابق والطهارة لها سابقة عليها ولا يقال لمقدم هذا الشرط على سائر شروطها  
 لانه يلزم منه الدور وحوال اخر ان الله استقصى في بيان هذا الشرط ما لم يستقص في بيان غيره  
 من الشروط فبان هذا اهمر والبالك ان سائر شروطها يسقط بالاعذار ولا كذلك هذا  
 الشرط واما الثاني فلانه انما قدم الدليل عليه للتبرك بكتاب الله تعالى وبضمها اية  
 الفرائض الى ريع المستوعبة لقروض الوضوء واذا طرف لما يستقبل من الزمان قال  
 ابو العباس المبرد هو شرط صريح وما بعد جزم فان وايته الاسما كانت محمولة على  
 الفعل كقوله تعالى اذا السبا اشتقت وكقول الشاعر ادا هي لم تستك بعود اراكة  
 تتحل فاستاكت به عود استحل وكقوله اذا الرجال بالرجال التفت وهو كثر وقال  
 الحفش هو طرف صريح وما بعد هاجرها وقال سبويه هي طرف تتضمن معنى الشرط وما  
 بعدها مجرور بها لما راعا داية بين القولين والعامل فيها جوابا والفاو لوجه هذا اللون  
 جواب الشرط طلبا وقال في المنافع قوله تعالى فتم مخاطبة وقوله امنوا مغايبه  
 وهذه الصيغة سمي بالثقات في علمي المعاني والبيان وقد جمع امر والعيس لب الثقات

هذا هو الكتاب المذكور في المتن  
 وهو كتاب الطهارة  
 وهو كتاب الطهارة  
 وهو كتاب الطهارة

هذا هو الكتاب المذكور في المتن

# فتيد له بعد ما سمع الاله

في ثلثة ابيات وهي قوله تطاول ليالك بلاء ثم انا الى اخرها هكذا قاله صاحب الكشاف وليس  
 فيها الا الثقاتان وانما ذلك ثلثة انواع من الكلام وقال يحسن مواقعه بقوايد وقفا صاحب المنافع  
 لخص به هذا الموضع انه لو قال امتنر يحسن بالدين انوا حاضر من مؤمنين في عصره  
 عليه السلام فدكر بلفظ المغايبه ليدخل تحت كل من امن الى قيام الساعة قال  
 هكذا قاله شمس الاله الكردي قلت تلخص من عهده بلحواله على غيره وهو  
 غلط وبيان ان الدين موصول ولفظه لفظ غائب يحتاج الى صلة وعائد على الموصول  
 وعائده ضمير القاعل في امنوا فكيف يعود على غائب ضمير مخاطب هذا ممنوع بالبدية وليس لا يقتضيه  
 هذا من باب الالتفات هو العود عن شيء جاز الى غيره بخالف للسنن الطاهر لان الالتفات  
 نوع فائدة وفي المحيط والمفند سبب وجوب الطهارة ارادة الصلاة بشرط الحدث  
 وقال ابو بكر الرازي سببه الحدث عند القيام الى الصلاة والمخار والاول وفي الحواشي  
 الحدث شرطه بل لاله النص وصيغته اما الصيغة فلانه ذكر الحدث في التيمم الذي هو بدل  
 عن الوضوء والبدل انما وجب بما وجب به الاصل فان ذكر الحدث في البدل ذكر الى البدل  
 واما الدلالة فقوله تعالى اذا قمتم اي من مضاجعكم وهو كناية عن النوم وهو حدث وانما صرح  
 بذكر الحدث في الغسل والسمردون الوضوء لعلم ان الوضوء يكون سنة وفرضا والحدث شرط  
 في الفرض دون السنة لان الوضوء على الوضوء نور على نور والغسل على الغسل والتيمم على التيمم  
 ليس كذلك وهو المشهور فيها عند الشافعي ومعنى قوله اذا قمتم اذ اردتم القيام لقوله  
 تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله واذا اطلقتم النساء فطلقوهن لعدن وقال المتولي  
 والشاشي من الشافعية في موجب الوضوء ثلثة اوجه احدها الحدث فلو كان لا يجب الثاني  
 القيام الى الصلاة لانه لا يتعين عليه قبله الثالث وهو الصحيح عند المتولي وغيره انه  
 يجب بهما ثم الحدث محل جميع البدن في وجه كل جانب حتى منع من المصحف نظره وبطنه  
 والاغتصاف بغسل الاعضاء الاربعة تخفيف في وجهه تحت الاربعة وعدم جواز المس  
 لعدو طهارة جميع البدن وسكن الجاسة الحقيقية وفي الاصح لخلاف عندهم قال  
 الشاشي العرو وقال الهروي وغيره الاختصاص ورحمة النواوي قوله مسح الرأس  
 هو من باب اضافة المصدر الى مفعوله وذكر الرأس مجاز لانه ذكر الجوار اذ اراد به البعض  
 وقول صاحب الهداية بهذا النص مع قوله والكتاب مجمل يقيم لان النص غير المحمل

ثلث يقال مصحف  
 بكل الحركات على التيمم

المصدر تارة يضاف  
 الى فاعله كقوله  
 انقضاء النور  
 الى مفعوله كقوله  
 انقضاء النور  
 كذا







ان اصاب منها قدر ثلث او ربع اجزائه والاصابه المسح ودون ذلك لا يحزنه وبه اخذ سابه  
الحسن وعن ابي يوسف حربه غسل وجهه وان لم يمسح شي من الماء قال ابن سريج لما  
لم يلزمه غسلها كان الواجب مسح الرأس فحربه الربع قال ابو بكر لا تخلوا اللحية من ان  
يكون من الوجه فليتم غسلها غسل البئر التي لا شعر عليها او لا يكون منه فلا يلزم غسلها  
ولا مسحها فلما اتفق الجميع على سقوط غسلها دل على انها ليست من الوجه فاذا سقط لم يحز  
الحاجب مسحها لما يلزم من الجمع بين المسح والغسل في عضو واحد وهو الوجه ولا يلزم للحيث  
له بها كالفصل لما احتجوا للضرورة قلت وهذا الذي ذكره الرازي او لا يدل على ان الوطيفة في  
ذلك المسح دون الفصل انه حكم اتفاق الجميع على سقوط غسل اللحية وفي المختلف وشرح مختصر  
الطحاوي في ملتقى البحار ذكر ان الواجب المسح وفي الاقطع والفرغ هو المسح والمسح لا يعتبر  
فيه الاستيعان كسح الرأس والخفين قلت ولما راجعنا هذه على هذا ولعل من ذكر الفصل الكوفي  
عن المسح لا جراه عنه دون العكس والله اعلم وفي المقيد والمزيد مسح ما يلاقي من الوجه من  
الشعر ولما عندنا حنفية ومحمد وروى الحسن عن ابي حنيفة انه جريه مسح بك او ربع قال  
ابو يوسف لا يجب مسح اصلا وذكر في الشايع النسخ ايضا دون الفصل وفي رواية اخرى الحسن يزيد  
على الصف من جوامع الفقه للقاضي ومس المسترسل من اللحية ساقط اتفاقا وما روى عنه  
عليه السلام انه قال للذي غطي لحية اكسف عن حشيتك فانها من الوجه وقال ابو بكر الجارح حديث  
ضعيف ولم يثبت عنه في هذا شي والناظر الذي بين العذار وشيعة الاذن بحب غلته كذا ذكره  
الطحاوي قال وهو الصحيح وعليه اكثر مشايخنا وفي الدورى حمله قول ابي حنيفة ومحمد  
قال الجولاي عليه ذلك قال ان غسله كلفه قوله والمرفقان والكبان يدخلان في  
الغسل المرفق بكسر الهمزة وفتح الفاء اسم الاله كالمحلب وفتحها وكسر الفاء اسم المكان ويجوز فيه  
فتح الهمزة والفاء على ان يكون مصدرا او اسما كان على الاصل وهذا مكان حكم وطيفة الرجلين  
وحكم دخول المرفقين والكفين في الوطيفة اما وطيفة الرجلين ففيها اربعة مذاهب  
المذاهب الاول وهو مذهب الائمة الاربعة وغيرهم من اهل السنة والجماعة ان وطيفتهما  
الغسل ولا تعدل خلاف من خالف ذلك المذهب الثاني مذهب الامامية من الشيعة  
ان الغرض مسحهما والمذهب الثالث وهو مذهب الحسن بن ابي الحسن البصري ومحمد بن  
جبر الطبري في ابي علي الحنبلاني انه مخير بين المسح والغسل والمذهب الرابع وهو مذهب

اهل

اهل الطاهر رواه عن الحسن ان الواجب الجمع بينهما وعن ابن عباس هما غسلتان  
ومسحتان وعنه امر الله بالمسح ولبى الناس الى الغسل وروى ان الحجاج خطب بالاهواز  
فذكر الوضوء فقال اغسلوا وجوهكم وايديكم وامسحوا برؤوسكم وارجلهم فانه ليس شي  
من ابن ادم اقرب من حيثه من قدميه فاغسلوا بطونهما وطهورهما وعراقيبهما فسمع  
ذلك ابن من ملك فقال صدق الله وكذب الحجاج قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم  
وارجلكم وكان عكرمة بمسح رجله ويقول ليس في الرجلين غسل اما هو مسح وقال  
السعبي نزل جبريل بالمسح وقال قتادة افترض الله غسلين ومسحين وكان قراء الجرح محكمه  
في المسح لان المعطوف بشارك المعطوف عليه في حكمة لان الحامل الاول وينصب عليهما  
الاصابه ولحدوده بواسطة الواو عند سيبويه وعند اخرين بعد رلما بع من جنس الاول  
والنصب يحتمل العطف على الاول على بعد فان ابا علي قال قد لجاز قوم النصب عطفها  
على وجوهكم وانما يجوز شبهه في الكلام المفرد وفي ضرورة الشعر وما يجوز على مثله شبهه  
الحي وطله اللبس وتقديره اعطى زيدا وعمر اجازتها ومن سكر وخالدا فاي بيان  
في هذا واي ليس اقوى من هذا ذكر المرسى كما كيا عنه في روى الطمان ويحتمل العطف على  
محل بر وسكر كقوله تعالى يلجبال اوتى معه والطير بالنصب عطفها على المحل لانه منفعول به  
وكقول الشاعر معاوي اننا بشر فابحج فطسنا بالبحال ولا احديدا بالنصب على محل الجبال  
له انه جبرلس فوجب ان يحتمل على المحكم ولنا الاحاديث الصحيحة المستقصية في  
صفه وضو النبي صلى الله عليه وسلم انه غسل رجله وهي حديث عثمان رضي الله عنه المتفق على  
صحته وحديث علي وحديث ابن عباس واي هريرة وعبد الله بن زيد والربيع بن معوذ بن  
عقرا وعمر بن عتبة رضي الله عنهم وثبت انه عليه السلام راي جماعة توضوا  
وبقيت اعقابهم تلوح لبريسهما الما فقال ويل للاعقاب من النار رواه البخاري ومسلم  
واما حديث جابر بن عبد الله الانصاري السلمي فيح السن واللام يكتي ابا عبد الله شهد مع  
النبي صلى الله عليه وسلم فسمع عشرين عزوه توفي بالمدينة سنة ثلث وسبعين وله  
اربع وتسعون سنة قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ادا توضانا ان يغسل  
ارجلنا رواه الدارقطني ما نأد ضعف ولم يثبت عنه عليه السلام انه مسح رجله بخير  
خف في حضرة ولا سفر ولا به درت بالحركات الثلاث بالنصب وله وجهان احدهما



قال ابو عبد الله محمد بن الفضل في نسخة اخرى ان قوله تعالى ان لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى من الطعام

ان يكون معطوفا على وجوهكم فتسار كها في حكمها وهو الغسل وانما الحرت عن المسح  
بعد الغسل ليس الجواب بل خبر غسلها عن مسح الرأس عند قوم ولا استحبابه عند آخرين  
والوجه الثاني ان يكون عاملا مقدرًا وهو واغسلوا بالاعطف على وجوهكم كما يقول الله  
للحز والذين اى شربته وان لم يقدم للشرب ذكر وهذا تقدم للغسل ذكره ان اولى الاضمار  
ومنه اعطفتها ثانيا وما باردا اى سقيتها وقال ورايت زوجك في الوغا مقلدا  
سيفا ورما اى فاما لا رجحا وقال سرات البان وتمر واقطاي واكل تمر واقط  
وبالجور عنه الجوبه الجواب الاول انه اخبر عن علي مجاوره روسكم وان كانت  
منصوبه لقوله تعالى اني اخاف عليكم عذاب يوم اليمر على جوار يوم وان كان صفة للعراب  
وقولهم هذا حجر صلب بحرب بحر حرب وان كان مرفوعا فان قلت حجر اصبر حرس وحرساب  
خبره لم يحركه الحلل في التنبيه واجازة في الجمع واشترط ان يكون الاخر مثل الاول واجازة سيبويه  
في الحل وما شئنا يارد ويكون بالاعطف ايضا لقوله تعالى بطوف عليهم ولدان الى ان قال  
وجور عين وقوله تعالى يرسل عليكم سواط من نار ونحاس والنحاس النحاس وصح قوله  
بل هو مران مجيد في لوح محفوظ وانشد ليرسلوا اسير غير منقلب وموت في عقاب  
الاسر مكيول فخصر موقعا وهو مرفوع بالاعطف على اسير لمجاورة منقلب وقال  
الفرزدق فهل انت ان ماتت انا ناك راكب الى السطام من قيس فحاطب اى راكب  
فحاطب ونشد راحل وسطام ليس من اسما العرب وسمى قيس من مسعود ابنه باسم ملك فارس  
وقال زهير لاجب الزمان بها وغيرها بحري سوا في المور والقطر قال ابو حامد الوجه القطر  
بالرفع الجواب الثاني انها عطفت على الروس لا بها فصل نصب الما عليها فحانت مطنة  
لا سراف الما المنه عنه لا تمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الما عليها في الغاية  
لعلهم ان حكمها مخالف الحكم المعطوف عليه لانه لا غايه في المسوح قاله صاحب الكشف  
الجواب الثالث هو محمول على حاله لبس الحف والصبر على الغسل عند عدمه روي  
هشام بن الحرث ان جرير ان عبد الله بال تمر توشا ومسح على خفيه فقل له ان فعل هذا  
قال وما معنى وقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وكان يحجمهم حديث جرير كان  
اسلامه كان بعد نزول المايده قال الترمذي حسن صحيح وقال بن العربي انفق الناس على  
صح حديث جرير وهذا نص في ما ذكره فان قل روي محمد بن عمر الواقدي ان جريرا

لا تقرأ الا بالفتح على ما في نسخة اخرى

ومعنى الالبين

اسلم

لا تقرأ الا بالفتح على ما في نسخة اخرى

اسلم في سنة عشر في شهر رمضان وان المايده نزلت في ذي الحجة يوم عرفه قبله هذا  
لان الواقدي كذاب وانما نزل يوم عرفه اليوم اكلت لكم دسكركم الخوايب الرابع ان  
المسح يستعمل على الغسل الخفيف يقال مسح على اطرافه اذا توضا فانه ابو زيد وابن قتيبة  
وابو علي الفارسي وفيه نظر وما ذكر عن بن عباس قال محمد بن جرير اسناد ضعيف والصحيح  
الباب عنه انه كان يقرأ وارجلكم بالنصب ويقول عطف على الغسل هكذا رواه الحفاظ  
عنه منهم الحسن بن سالم والسنه في غيرها وسب في صحيح البخاري عنه انه توضا وغسل  
رجليه وقال هكذا رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضا واما قوله يلجبال اوى معه  
والطير بالنصب على المحل فمنوع لانه مفعول معه ولو سلم العطف على المحل فانما يجوز  
مثل ذلك عند عدم اللبس بقل ذلك عن سيبويه وهذا ليس فلا يجوز واما البندق  
فغير مسلم فانه ذكر ذلك في العقدان سيبويه عطفته وانما قاله الشاعر بالحقض والقيده  
كلها محرونة فاما ان يضطر الى ان ينصب هذا البيت ويحال بحيله ضعفه قال  
معاوي انتاب سرحا سرحا طسنا باجبال ولا للبرد اهلما ارضنا وجردها فقل من علم ارض  
انطع في الخلود ادا هلكا ولس لنا ولا لك من خلود ومثلها قصيدان محرونة ومثوبه وفيه  
بعد واما دخول المرفق والكفن في الغسل فقد وافقنا عليه جميع اهل العلم فاطبه خلا  
زفر واما بكر بن داود وملا في روايه اشهب عنه لنا فيه مذكر المدرك الاول  
ان المعنى مع قاله ابو العباس نعلب واخرون من اهل اللغة والحقوا بقوله تعالى  
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم وتقولهم الذود الى الذود ابل وفيه ضعف فانه يوجب  
غسل العضد لا شئنا اليد عليه وعلى المرفق مع انا منع ان يكون المعنى الاستشهاد به بمعنى  
مع لان معنى الحية ولا ياكلوها مضمومه الى اموالكم او لا يضمونها الى اموالكم اكلن لها وكذا  
الذود مضمومه الى الذود ابل المدرك الثاني ان الحد يدخل اذا كان الحديد شاملا  
للحد المحرود قال سيبويه والمبرد وغيرها ما بعد الى ادا ان من نوع ما قبلها  
دخل فيه واليد عند العرب من روس الاصابع الى المنيك والرجل الى اعلى الفخذ حتى  
يتم عمار الى المنيك ولهذا لو قال بحتك هذه الاشجار من هذه الى هذه دخل الحد ويكون المراد  
بالغايه اخراج ما وراء الحد فان المراد من المرفق والكفن اخراج ما وراءها المدرك  
الثالث ان ينفذ الغايه ودحوها في الحكم وخروجها منه بدور مع الدليل



فقله تعالى فطره الى مبسره مما لا يدخل فيه لان الاعسار عليه لا نظار فزول زوال علقه  
وكذا اللز في الصوم لو دخل لوجب الوصال وحمايه دليل الدخول فلو كحفظت القران  
من اوله الى اخره وقطعت يد فلان من الخصر الى السبابة فالجذر يدخل في المحرود وقال  
ابوبكر ومن المواضع التي دخلت الغايه فيه قوله ولا تقربوهن حتى يطرهن ووجود الطهر  
شروط في الاباحه والى وحى كل منهما غايه وقال في الخواشي دخلت الغايه في المصروب له  
الغايه هناك لا ينافي فعله لمست عينا ولا وقتا والفعل لا يوجد بنفسه ما لم يفعل وما لم يوجد  
الغايه لا ينتهي المعنى فلا بد من وجود الفعل الذي هو غايه سببا انتهى ففي الفعل دخل في  
التي ضروره فاذا كان دخولها وعدم دخولها بنفسه على ليل فقد وجد دليل الدخول هنا  
لوجوه بله الوجه الاول حديث ابى هريره رضي الله عنه انه توضأ فغسل يديه حتى اشبع في  
العضدين وغسل رجليه حتى اشبع في الساقين ثم قال هكذا رايته عليه السلام يتوضأ وانه سلم  
ولم يتركها فكان فعله عليه السلام بيانا انه ما يدخل قوله حتى اشبع المعروف شرع في  
كل اى دخا وحكي فيه شرع واشرع ووجد حتى اشبع في العضدين حتى اشبع في الساقين حديث ابيه  
الماعلى بن عفيفه عليه السلام رواه البيهقي والدارقطني من روايه القسمن بن محمد قال احمد ليس بشي  
وقال ابو حاتم مترددا الحديث في موضع الوجه الثاني ان المرفق مركب من عظمي الساعد والعضد  
وجانب الساعد واجب الغسل دون العضد وقد عذر التميز بينهما فوجب غسل المرفق  
لان ما يتم الواجب الا به فهو واجب الوجه الثالث قد وجبت الصلاه في دمه  
والطهاره شرط سقوطها فلا سقط بالشك المدرر الرابع متى كان ذكر الغايه ملدا للحكم  
اليها لا يدخل الغايه في الاحتياط في الصوم لانه عبارة عن المساك اذ في ساعه حصه  
وسرعاه حتى لو حلف لا يصوم بحت بالصوم ساعه وكري لو قال اموا الصيام  
افضى صوم ساعه ومتى كان يتايد قبل ذكر الغايه او تناول زاده على الغايه  
يدخل الغايه في الحكم ويكون المراد بها اخراج ما ورا الغايه مع بقا الغايه ولجئ  
الى خلاف الحكم واسم اليد تناول من روى الاصابع الى المبط واسم الرجل تناولها  
الى الفخذ فان ذكر الغايه اخراج ما وراها واسقاطه من الاحجاب فبقيت الغايه  
وما قبلها داخل تحت الاحجاب ورد عليهم هذا المدرر مسله اليمين وهي انه  
لو حلف لا يعلم فلانا الى رمضان لا يدخل رمضان في اليمين مع انه لو الغايه كانت اليمين

لانا وراي رمضان  
بداخل اليمين

ما بدو ولم يحل ذكر الغايه مسقطا لما وراها فاليد هنا كالا بد في اليمين فالجواهر  
رداه له وجه لخرج هذا الفصل الى المع علي رواه الحسن بن ابي حنيفه قال رضي الله عن النسيان  
هذه الغايه لما لمس لا للاستقاط لان قوله اكلم الحال فان هذا لما الى الاما قلت  
هذا ممنوع فان المصارع مشترك بين الحال والاستقبال والمشارك يعم في النفي حتى لو حلف  
لا يعلم روى الى فلان تناول الى على والاستقل ذكره في وصايا الهدايه وغيرها والذي يدل  
على ان الذي قاله غير مستقيم انه لو لم يذكر الغايه سايدا اليمين ولو كان الحال لا غروا انه انا  
ساو لما بعد الحال بل ذكر الغايه لما تايد عند عدم الغايه وعلى هذا قال ابو حنيفه رضي  
الله عنه لو شرط الخيار في البيع والشرا الى الغد فله الخيار في العد كنه لو اقتص على  
قوله على اني بالخيار ساو لا بد فتكون ذكر الغد سقاطا ما وراها اما وجه طاهر الروايه  
في مسله اليمين فالعرف ومبنى العمان عليه حتى لو حلف لا يعلم الى عشر ايام يدخل اليوم  
العاشر ولو قال ان تزوجت الى خمس سنين دخلت السنه الخامسة في اليمين وكذا لو استاجر  
دارا الى خمس سنين دخلت الخامسة فيها وهذا المدرر الرابع هو المتداول في الكتب وقال  
القرطبي لما قال الى المرفق امطع من حد المرفق عن غسل وتقيت المرافق مغسوله الى الظفر  
وهو صحيح جار على الاصل لانه ومعنى قال بن العربي وما فهم لحد مقطع المسله الا القاضي  
ابو محمد فانه قال قوله الى المرفق حد المرفق من اليمين لا لغسل فاما ولذلك دخلت المرفق  
في الغسل قلت كتب اصحابنا مسجونه بهذا المثليل ثم الكعب هو العظم الثاني مهموز  
اللام الثاني عند ملتقى الساق والقدم وانكره لصحى قول من قال انه في طهر القدم نقله عنه  
صاحب الصحاح وقالت الاماميه وكل من ذهب الى المسح انه عظم مستدير مثل كعب الغنم  
والبقير موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق والقدم عند مفصل السراك  
وروى هشام بن عبد الله الرازي عن محمد بن الحسن مثله ومات محمد بن زله بالري وهو  
غلط منه لان محمد افسر الكعب في حق المحرم اذ لم يجد نعلين بلين خفين يقطعها اسفل من  
الكعبين بالفسر الذي ذكره وقال بن طال المعري في شرح البخاري قال ابو حنيفه الكعب  
هو العظم الشاخص في ظهر القدم ثم قال واهل الاذه لا يعرفون ما قال وقال ايضا في حديث بن  
عباس فقمت على سائر عليه السلام فحولني فجعلني عن عنده ثم صلى ما شاء الله وفيه رد على ابي حنيفه  
في قوله ان الامام اذا صلى مع واحد انه يقول حطفه لا عن عنده وهذا مخالف لفعل رسول الله



صل الله عليه وسلم قلت هذا الذي نقله عن ابي حنيفة واثبته في شرح الحارثي من المسلمين  
 وشنع بهما عليه جهلته بدينه وليس ذلك هو لاله ولا نقله عنه احد من اصحابه وعن  
 محمد بن الوليد جعل اصابع رجله عند عقب الامام وليس في فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما يخالف ذلك فمن كان في هذا الجمل الفاحص كيف يقدم على ذكر احوال العلم والحره على  
 الامه وهذا المسكين فليل القوي من الله تعالى وكثير الفضول والخوض فيما لا يعرفه  
 وكعوب الریح النواشر في اطراف الانبياء والاحباب والاعب الجارية حين يبدوا  
 نديها للتهود وقد كعبت وكعبت والكعبه الست الحرام سميت بذلك لترتيبها وقل لعلها  
 واربعها وقال فخر الدين بن الخطيب اخار الاصعي قول الاماميه في الكعب وقال  
 الطرفان الثانيان سمان الحسن خلاف ما نقله عنه صاحب الصحاح وهذا الكعب الحفي من الهائم فوق  
 الساق ومن عياد محتها وجه الجمهور لو كان الكعب ما ذكره لكان في كل رجل كعب واحد فان  
 سعى ان يقول الكعب لان الاصل ان ما يوجد من طول الانسان مفردا فثنيته بلفظ الجمع  
 كقولهم تعالى فقد صغت فلوكما ونقول رات الزينين انفسهما وما دان مني فثنيته بلفظ  
 النسبه فلما لم يقل الى الكعب علم ان المراد بالكعب ما اردناه الثاني انه شئ خفي لا يعرفه  
 الا المشرجون وما ذكرناه معلوم لكل احد ومناط التكليف على الظهور دون الخفاء الثالث  
 حديث عثمان رضي الله عنه غسل رجله اليمنى الى الكعبين بمر السرى كذلك خرج مسلم  
 قال على ان كل رجل كعبين وحديث النعمان بن مشير في سويه الصفوف فقد رايت  
 الرجل يلمص كعبه بكعب صاحبه ومكبه بمكبه رواه ابو داود والسهقي باسانيد جيده  
 والحارثي في صحيحه تعليقا ولا يحصى الصاق الكعب بالكعب فما ذكره الرابع الكعب  
 ما خوذ من الارتفاع وقد ذكرناه قروا وجب غسل كل ما كان مركبا من اعضا الوضوء  
 من الاصبع الزايد والكف الزايد وان طول على العضد غسل ما حادى محل الفرض لا  
 ما فوقه ومن ثلث يده اليسرى ولم يرد من صب الماء عليه ولا ما جاز بالاستنجي وان  
 وجد ذلك استنجي منه وان ثلث يده يمسح يديه بالارض ووجهه بالخاطه ولا يدع  
 الصلاة وروى الحسن عن ابي حنيفة ان يقطع اليدين من المرفعين والرجلين من الكعبين  
 يوضي وجهه ويمس اطراف المرفعين والكعبين بالما ولا يحزنه غير ذلك وهو قول ابي يوسف  
 وعن احمد بن ابراهيم ان من غرض عنقه في غسل الوجه فغيبا شديدا لا يحزنه الوضوء  
 وقيل

سبح

ابو داود الحارثي

ابو داود الحارثي

وقل من ردت عنه فمضت واجتمع رمضان بلفظ ايصال المباح مجمع الرضوح  
 ايصال الما الى الما قوله والمفروض في مسح الراس مقدار الناصيه وهو ربع الراس لا روي  
 المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم اني سباطه قوم قال في نوضا ومسح على ناصيته  
 وخفيه قلت عن حديثه انه عليه السلام اني سباطه قوم قال قايما فوضا ومسح على خفيه  
 وليس فيه ذكر المسح على الناصيه خرج مسلم وفي حديث المغيرة بن شعبه نضر الممر وكسرها  
 في بعض طريقه انه عليه السلام كان في سفر فتوضا ومسح على ناصيته وعلى العمامه وعلى الخفين  
 رواه مسلم وفي اكثر طريقه ذكر المسح على الخفين دون الناصيه وليس فيه سباطه قوم فهذا  
 الذي ذكره القدوري مركب من حديثين قد جعل احدا واحدا ونسبه الى المغيرة وفي روايه  
 حامد بن ابي سلمان شيخ ابي حنيفة وعاصم بن بهدله احدا لقرنا السبعة عن ابي ابل سفيق  
 ابن سلمه عن المغيرة وفيه ذكر سباطه قوم وليس فيه ايضا المسح على الناصيه خرج من حريمه  
 وابن ماجه قال الدارقطني وغيره وهو خطأ والصحيح ما خرجاه في الصحيحين من حديث حديقه  
 وعن عائشه رضي الله عنها من حديثكم ان محمدا بال قايما فلا تصدقوه ما كان رسول الله فاعدا رواه المغيرة  
 دون ابي اود والسباطه الحاسه قل الاضافه من باب الاختصاص دون الملك لانها كانت  
 مواتا مباحه وقيل لا موات بالمدينه وقيل كانت للناس عامه واضيف اليهم لقربها منهم  
 وتباح عمومها ليل يابل وقيل خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم لانهم لا يكرهون ذلك  
 منه وحمل على الاذن في ذلك قبل بوله قايما بان احله عابضه وهو باطن الركبه فكانه  
 لم يمكن من الجلوس وقال الشافعي العرب تستشفى لوج الصلب بالبول قايما ولعله كان به  
 ذلك وقيل عاجله البول ولعله لم يجد موضع الجلوسه قال قايما وقيل لم يكن به عذر  
 ومن بقيامه الجوار فان القعود للتراحمه عن البول والقمام على السباطه محصل لذلك فانها  
 ليست بمرده على المائل ومن قال قايما عمر وعلي وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وابو هريره  
 وانس وسهل بن سعد وحكم وقال الطحاوي لا بأس به ثم اختلف الفقهاء في المفروض  
 من مسح الراس على احد عشر قولا سته عن المالكه حياها ابن العربي والقرطبي  
 قال بن مسلمه صاحب ملك بحريه مسح ثلثيه وقال اشهب وابو الفرج عمره الثلث  
 وروى البرقي عن اشهب بحريه مقدم راسه وهو قول الاموراع والليث وظاهر مذهب  
 مالك لا يستيعال وغنم بحريه ادى ما يطلق عليه اسم المسح سادسها مسح كله فرض ويعفا



عن ترك شيء من غير نية تعزى الى بدلة الطرطوش وللشافعية فكان صريح اكثرهم بان  
 مسح بعض شعره واحد بحره وقالوا يتصور ذلك بان يكون راسه مغطيا بالخلع بحيث لا يرى  
 الشعر طاهر الا شعره واحد فامر به عليها وهذا ضعف جدا فان الشرح لا يرد بالصورة  
 المادون التي تختلف بصورها وقال بن المقاصر الواجب ثلاث شعرات وهو اخف من الاول  
 وحصل اضعاف ذلك بغسل الوجه وهو يحكى عن المسح في الصحيح والله عند كل عضو ليست  
 بشرط بل اختلاف عندهم ودليل الترتيب ضعف وعندنا في المفروض ثلث روايات في طاهر الرواية  
 ثلث اصابع ذكر في المحيط والمفيد وهو رواية هشام عن ابي حنيفة وفي رواية الكرخي والبخاري  
 مقدار الناصية وذكر في اختلاف فرغ عن ابي حنيفة وابي يوسف انهما قالوا لا يحرمه الا ان  
 مسح مقدار راسه او ربعه وروى قاضي القضاة يحيى بن اكرم عن محمد بن ابي ربيع الراس  
 وبعض المشايخ صح طاهر الرواية وبعضهم رواه الربيع احتسبا وقال ابو بكر عندنا فيه  
 روايتان الربيع وثلث اصابع وفي جوامع الفقه عن الحسن بن عبيد الله الراس وعن احمد بن حنبل  
 مسح جميعه وعنه يحكى مسح بعضه والمراه يحكى مسح مقدار راسها في طاهر قوله ومن شرط  
 الاستيعاب اعتناء بالشم وفرق بانه احد حكم اصله ومبداه وفي رواية الحسن عنه بحره  
 مسح اكثر الوجه فاورد المسح على الحسن واجب بان ذلك بعد الحنف ولا نبيه على الخفيف  
 حتى جازع القدر على غسل الرجل خلاف التمسح وجه رواه الناصية ما قدمناه من  
 مسح مسلم ولذكر المسح على العمامة ما وملان احدهما ان المسح عليها لم يكن عن قصد  
 بل تعال المسح البعض كما يشاهد ذلك اذا مسح على البعض وعلى الراس عمامة الماني انه  
 يحل ان يكون زكاه او لم يمسح على العمامة تحميلا للسنه بعد مسح الوجه منه وذلك  
 على ذلك اقتصار على مقدار راسه وترك المسح على عمامته في حديث انس انه عليه السلام  
 يوضا عليه عمامة فطرية فادخل يده تحت العمامة ومسح مقدم راسه ولم يمسح العمامة  
 رواه ابو داود والعطرية بكسر الفاف وسكون الطاء المهملة وكسر الراء ثياب عمرها اعلام  
 منسب الى قطر موضع من عمان وشيف البحر عن الارهرى وقع في بعض الاحاديث  
 الاقتصار على ذكر العمامة والخار وفي بعضها على عمامته وخفيه خرج في البخاري  
 وفي حديث المغيرة معها الناصية قال الخطابي والشافعية في الجواب وقع اقتصار في  
 الاولين اي مسح ذلك بعد مسح الناصية لا حراز سنة الاستيعاب وهكذا في حديث

فانه لا يجوز رفع القدر على السائل  
 سئل عن مسح السبيل الممسح السائل

بلا مسح على الخفين وناصيته وعلى العمامة قال الشافعية اسناد حسن وحمل المحتمل على  
 الحكم وانما حذف الراوى الناصية في بعضها لان مسحها معلوم ومقرر عنده ان الله تعالى فرض  
 مسح الراس والعمامة ليست من الراس فلا يترك اليقين بالمحتمل وقاسها على الخف بعيد  
 لانه اشق نزعه مع ان احدي القرايين دللت عليه وعن عثمان لما حكى وضوء رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مسح مقدم راسه بيده من واحد وامرستانف ما جديدا رواه سعيد بن منصور  
 قال القوي من اصحاب الشافعية ينبغي ان لا يحرك اقل من الناصية لانه عليه السلام لم يمسح اقل منها  
 وهو محكى عن المزني ومن الغريب ما ذكره النواوى عن ابي يوسف انه نصف الراس وقال  
 الشافعية واثبتوا الراوى والكردي من اصحابنا ان المبالغة لبعض قال بن حنبل وابن بريهان  
 من زعم ان المبالغة لبعض فقد اهل اللغة بما لا يعرفونه قلت ولو كانت للبعيض  
 لما جاز ان يقول مسح براسي كله للشافعية كما لو قلت مسح بعض راسي كله وان الراس  
 اربع نواح الناصية والقذال والفودان والربع يقوم مقام الكل لا ترى ان من راي وجه  
 شخص يقول رايته وانما راي احد جوانبه الاربعة وذكر في نوادر بن رستم اذا وضع يده  
 اصابع يده ولم يمسحها جاز في قول محمد في الراس والخف ولم يحز في قوله حتى يمسحها بقدر  
 ما يصيب البله ريع الراس فهما اعتبر المسوح عليه ومحمد اعتبر المسوح به وهي عشر  
 اصابع وربعها اصبعان ونصف محل الصف لحد بحره فجعل المفروض قدر ثلث اصابع  
 لهذا ولوا عا د اصبع واحد الى الما يلب مرات يجوز وكذا لو مسح باصبع واحد نحو انهما  
 الاربعة لان طاهرها وباطنها يقومان مقام اصبعين وجانبهما مقام اصبع واحد قال  
 شمس الاله السخى الاصح عندي انه لا يجوز فانه ذكر في السهم لو مسح باصبع او اصبعين  
 لا يجوز وليس هناك شيء يصير مستعلا والوجه في ذلك ان المفروض هو المسح باليد  
 واكثرها يقوم مقام الكل فلا بد منه ولو استعمل في مسح الراس والخف او السهم ثلث اصابع  
 كان كالمسح بجميع يده فجوز ولا فلا في المدايع لو وضع يده باصبع وضعها ولم يمسحها  
 جاز على قياس رواية الاصل وهي التقدير بثلث اصابع وعلى قياس رواية الناصية  
 والربع لا يحرمه ولو مسح يده باصبع منضوبه غير موضوعة ولا مدونة لم يحركه نه ليات  
 بالمفروض ولو مسحها حتى يبلغ المفروض لم يحركه عند الله وحون زفر في المحيط ان كان  
 الما متقاطرا جاز كانه احد ما جديدا ومعه وكذا لو مسح بالابهام والسبابة وبينهما مفتوح



وعلى هذا الوضوء باصبع او اصبعين ومدهما حتى بلغ المفروض وجهه قول زفر ان الماء  
لا يصير مستعملا حاله المسح كالا يصير مستعملا حاله الغسل فصار كوضع تلك اصابع  
ادامدها في حق الاستيعاب ولنا ان الاصل ان يصير الماء مستعملا باول ملاقاته للعضو وال  
الحديث او قصد القرية الا ان في المغسولات لم يظهر ذلك للضرورة وكذا في المسح اذا وضع  
جميع اليه المسح للحاجة الى اقامه سنة الاستيعاب ولا حاجة فيما دون ذلك لانه يمكن مسحه  
دفعه واحده ولو مسح على شعر راسه وهو تحت الدون لا يجوز لانه عمو وفوقها يجوز لانه  
كالمسح على ما عتده ولو اصاب راسه من المطر قدر المفروض لجزاه مسح يده او لاله الفعل  
ليس بمقصود فيه وكذا لو اصابه من غسل وجهه قدر الريح اجزاه ولو مسح راسه بيله  
كفه يجوز قل هذا اذا لم يستعمله في عضو اخر والصحيح الجواز مطلقا لانه لم يصير  
مستعملا اذا غسل بالماء دون البلاغ خلاف ما لو مسح راسه سلا لحد من لحيته او مسح  
خفيه بالبلل الذي مسح به راسه ولو ادخل راسه او خفيه في الماء للمسح لم يحزبه المسح عند  
مجرد نصير مستعملا لنفسه اقامه القرية وعندنا ان يوسف يجوز ولا يصير الماء مستعملا  
لانه ما دى بالاصابه دون الاساله فاساله منه لم يقر به قربه ولو غسل يده للطعام او منه  
يصير الماء مستعملا ومن الوضوء لا وحكي محمد بن جرير الاجماع على اجزا الوضوء من واحد  
لان الامر المطلق لا يقتضي التكرار وان ابي ابي اوجب ذلك قوله والمفروض في  
مسح الراس مقدار الناصيه اشارة الى ان الناصيه لا يتعين حتى لو مسح القدر الواحد  
الفود من جاره ولا يجري مسح الدنين غنة لان في كون الدنين من الراس احتمالا لبثوته  
الواحد فاشبه التوجه الى الحطيم هكذا ذكره قلت وفيه نظر فان الحطيم  
من المسجد الحرام قطعاً وقد امرنا بالتوايه لوجهنا سطر المسجد الحرام بقوله تعالى فويل  
وجعك سطر المسجد الحرام وحيثما كسر قولوا وحوه كسر سطر لكن قد اريد به الكعبه  
بالاجماع وهي من باب ذكر الكل واراد الجرم الاصل في اليد الاصابع وباقيها باصبع  
لها كما في الجنائده والثلث اكثرها كانه قال واسحوا ايديكم ووسمكم كقولك  
مسحت راس النبي صلى الله عليه وسلم الحكيم مقام العمل للحق في فان قبل المفروض ما يست  
مدليل قطعي ومقدار الناصيه مجتهد فيه فلا قطع فيه قيل له المراد بالمفروض ههنا  
التقدير دون الصطع كقوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضه اي قدرتم وتجاوز ان يراد

المقام

به المفروض عندنا لما نقول تعديل الاركان فرض عندنا ان يوسف لا في نفس الامر قلت في  
هذا الوجه الذي ذكره نظر فانه ممنوع على روايه الريح وثلاث اصابع عندنا فان قيل  
للحديث يقتضي فرضيه الناصيه عندها لا تكسر بقولون فعليه عليه السلام بيان لمحل الاجاب  
فله السان في محل الاجمال ولا احوال في نفس الراس لانه معلوم وانما الاجمال في المقدار  
الواحد مسحه وهو بعض شعره على ما قاله السلام في الاستيعاب كما قال مالك او الناصيه كما قلنا  
فصار فعله عامه السلام بيانا ان العمل غير مراد الا قصار عليه السلام على الناصيه ولا حادون  
الناصيه كعض الشعر الواحد وغيره لعدم بيانه مع الحاجة الى السان وهو كونهما القواب  
وكذا ما افعل كما بين عليه السلام المناسك واوقات الصلوات فكان ذلك بيانا ان اليه الاصل  
للتعويض والتعذر التبعض ايضا في بعض صورته وحمل افراد الراس على الفايده اذ مسح الراس  
حامل في بعض شعره او اكبر بغسل الوجه ولا نفيه الا عضاً مقدراً فكذا هذا  
العضو والرأس في عدم احواله مثل ما في قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن لانه عامه  
على الصحيح او مطلقه والحام والمطلق واجب العمل بهما من غير بيان التحصيل والتقييد  
فلم يكن قوله عليه السلام لصلوة الا بآية القرآن بيانا لمحل اصلا فان قيل مقابلته اجمع  
بالجمع يقتضي مقابلته الفرد بالفرد كقوله ركب القوم دوابهم وفي الجامع قال يقتضي  
مقابلته الفرد بالفرد مضموماً اليه فرد اخر وله سرع في موضعه فان سعي ان يجب  
على كل انسان غسل يده الواحد ورجله الواحد لا غير فلم اوجب مسح يده  
ورجليه قسلاً له وحمل مقابلته الكل على فرد كقوله تعالى حافظوا على الصلوات  
فمحمل على الثاني لوجوه احدها انه عليه السلام غسل رجله اليمنى الى الكعبه واليسرى  
كذلك على ما تقدم في الحديث الصحيح من غير اقصار على احدهما وجمع من حكم وضوءه عليه السلام  
حكوا انه غسل يديه ورجليه الثاني اجماع الامم على ذلك وهو من اقوى الحجج الثالث  
ان الرجلين مختلفان في حكم رجل واحد الا ترى انه لا يجوز غسل احدهما والمسح على الخف  
في الاخرى فاطلق اسم الرجل على الرجلين على تقدير المقابله لا اتحاد منفعة ما ودر البدان  
ولا سيما في احباب غسلها للاختياط في باب العباد اذ منبهاها عليه والناصيه مقدم  
الرأس دون الريح ويؤتى بقوله في الناصيه ناصاء وفي الجارية جاره ولو حلق راسه  
بعد الوضوء او جز ساربه او قشر طهره او كسط بعد مسحه فلا اعاد عليه لان ذلك لا ينافي

حق



في الطهارة وقال بن جرير عليه الوضوء قال ابراهيم عليه امرار الماء على كل الموضع ومسح  
العق قل سنه وقبل فستحب ومسح الحلقوم يدعه ولو مسحت المراه على خمارها وصل الماء الى  
راسها نحو زما لم يتناول الماء ولو كانت الذؤابة مشدودة فوق الراس كما فعله النسا فستحب  
على راس الذؤابة لم يحرك عند العامة وبعضهم جوزه اذ لم يرسل يداها من راسها هذه الآية انها  
مستله على سبعة فصول كلها مني وهي طهارة الوضوء والوضوء وطهارة الماء والارباب  
وحكام الغسل والمسح وموجان الحدث والنجاسة ومكان الموضع والسفر وكما يتان الغايظ  
والملامسة وكما يتان تطهير الذنوب والعام المعه الحمد لله على ذلك **فصل في سنن**  
**الطهارة** المحط السنه ما واظب النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يتركه الا مرة او  
مرتين والادب ما فعله مرة وتركه اخرى هذا هو المشهور في الكتب وفي المفسد والمريد  
السنه ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتركه الا لعدو والادب ما فعله مرة او  
مرتين تركه وفي المنافع قال خواهر زاد حد السنه ما فعله عليه السلام على سسل  
المواظبه ويومر بانها في الليل على تركها قوله سنن الطهارة اصبفت السنن  
الى الطهارة لا تنحل السنن وهي معنى في او اللام على ما تقدم في كتاب الطهارة ثم ذكرت  
الحفة والعنه للطهارة احدي وعشرين سنه بعضها في اول الوضوء وبعضها في ثابته  
الا ان بعض ذلك جعله صاحب الكتاب من المستحبات على ما يأتي شرح ذلك ان شاء الله تعالى  
قوله غسل الدين قبل ادخالها الا با اذا استيقظ الموضي من نومه لقوله عليه  
السلام اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يجس يده في الا ناحتى غسلها ثلثا فانه لا يدرك  
اس بات يده هذا حديث ابي هريره مفعول عليه السلام الحار فانه لم يذكر العدد وفي الترمذي  
وان ما جاءه اذا استيقظ احدكم من الليل وقال ابو الفرج بن الجوزي من نوم الليل قال  
وانفرد بخرجه مسلم فزاد لفظ نوم وعزاه الى مسلم وهو سهو منه وانخرجه الترمذي  
وان ما جاءه من غير ذكر نوم كما ذكرته في رواية لمسلم فلا يجس يده في وضوءه وذكر الانا  
خرج مخرج الغالب وهو مفيد وجمعه انه على فعله بقلب اللهم الماسه الفا كما من  
وقوله عليه السلام ان بات يده ولم يقل فعل يده وقعت على يده او ذكره فكنى بذلك  
عنها وهي من اجاب الشرع ونظيره في الاستحباب ما روى ابو هريره ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اذا استيقظ احدكم من منامه وليستثر ثيابه فان السطان ينبت على حاشيته **بسم**

واختلف

واختلف الفقهاء في غسل الدين قبل الوضوء على اربعة اقوال انه سنه باطلاق  
وهو المشهور وهكذا ذكره في المحط والمبسوط ويدل عليه انه عليه السلام لم يوافق  
لا غسل يديه وحدث عثمان بن عفان متفق عليه ومثله في الحفة والحواشي والمنافع وفيه تقدم  
غسلها الى الرسغين منسوب عن امير المؤمنين لفاحه منسوب عن الواجب وفرض القراءة وقول  
انه مستحب للشاك في طهارة يده مروى عن مالك وقول انه واجب على المتنبه من النوم  
وبه قال اودوا وصحابه لظاهر الحديث المقدم وقول انه واجب على المتنبه من  
نوم الليل دون النهار قاله احمد بن حنبل والرجوى وان ما جاءه لقوله من الليل قلت  
وسعى ان يكون هنا قول خامس وهو ان من شك هل اصابته نجاسة ام لا يجب غسلها  
في مشهور مذهب مالك ولو ادخل يده في الا ناحتى غسلها اراقه وجوبا عند الحسن واسحق وان  
جرير وداود وان لم يكن على يده نجاسة ويستحب غسلها عندنا ولا يجب للشك وحمل  
ان يكون هنا قول سادس وهو ان يكون سنه المستيقظ من نومه حسب ولهذا قيد به في  
الاضاح وشرح مختصر الدرر وسائر شروح القذوري لان النوم مظنة واليد طوافه  
على الدين فلعلها تقع على موضع النجاسة لكن هذا مردود عن تأويل مستحيا بالمالا حاجه له  
الى غسل الدين او في الحواشي يقدم غسل الدين المستيقظ تتركه الحدث ولا فستحب  
شامل له وغيره ويؤيد ذلك قول صاحب الهداية وكان اليدالة التطهير فسنن طهارة  
اولا وقال في المنافع فلا يجس يده في الا ناحتى غسلها ثلثا فانه لا يدرك  
الماكد ولم يخرجه لانه وليس في لفظ الحديث نون الماكد فاما علمته بعد الكسف  
الامر عن طريقه والفاظه واول حديث وان دل على حرمة ادخال اليد في الا ناحتى في  
اخر ما يدل على خلافه فان قوله عليه السلام فانه لا يدرك اس بات يده ساقى الحرم لان  
مداها هل بات في مكان طاهر او نجس من يده والنجاسة موهومه فكان من باب الورع  
والاحتياط دون الوجوب كما في حديث الاستئثار استقدمه وان حكم الدين لا يزول بالسك  
ومع شك في النجاسة مستحب غسل يده ولا يجب ولا في الحديث يدل على الوجوب واخره  
وهو انه ليل تنوهر النجاسة والاستصحاب يدل على الاستحباب اثبتنا امر ابين امرين  
وهو السنه توقيفا بدينه ما ولا يجب غسل الدين عند عموم النجاسة ولو وجب عند  
بوهما لم يزل الاستواء في الوجوب مع الفاوت في الموضع وان النهي امر نزل اليد



اقضا فلو قلنا بوجوبه اثبتنا بالمصطفى ما نسب بالصرح قال احمد المبيت لا يكون الا بالليل  
 قال ابو عمر النري يشبه ان يكون ما اياه احد صححا فان اكلنا واليتوته دحاك في الليل  
 وكونك في نوم وغير نوم لا يرى انك تقولت ارجع الجوم معناه انظر اليها ومن قالت بمعنى  
 نمت بعد اخطا قوله اذا استسقط الموضي من نومه محتمل ان يريد بالموضي من نام  
 على وضوء فاداسن ذلك في حقه فغيره اولى به وان يريد به التوضوء فسماه موضيا  
 لغرض التوضوء ان كان الا ناصفيا ارفعه بشماله ونصبه على كفه اليمنى وبذلك اصابعها  
 بعضها في بعض غسلها مثلنا ثم باخذ الا باليمينته ويصبه على اليسرى غسلها مثل ذلك  
 لما لان الجع بينهما كل من غير مستنوز هكذا قال في المحيط لانه ربما ادى الى شحش موضع  
 الاخذ في الاوان كان كيرا لا يمكن رفعه فان كان معه انا صغير يرفع الما به ولا يدخل  
 يده فيه ثم غسل يده على ما يتاوان لم يكن معه انا صغير يدخل اصابع يده اليسرى فيضمونه في  
 الاونا ولا يبدل الكف ويرفع الما من الاونا ونسب على يده اليمنى وبذلك كما تقدم ويفعل  
 لما سم يدخل اليمنى في الاونا بالغا ما يله واحديث محمول على ما اذا كان الا ناصفيا او كبيرا  
 ومعه انا صغير وان لم يكن فهو محمول على ادخال الكف عن محمد لو اخذ يده ما ولم يرد به المضمضة  
 فغسل بحاسه توبه او بوضوءه جاز وروي عن ابي يوسف انه لا يجوز الوضوء ويجوز غسل  
 توبه به ثم قيل يغسل يديه مرتين مرة قبل الا سحبا ومرة بعده ثم ادا اراد غسل يديه بعد غسل  
 وجهه ما يغسل رايه لا غير او يغسلها من الاول الى السابع ذكر في الاصل غسل الراعيين  
 لا غير لتقدم غسل اليدين الى الرسغ مرة قال السرخسي على ما ذكره في الدرجه الاصح عندي  
 ان بعد غسل اليدين طاهها وباطنها لان الاول كان سنة اقتراح الوضوء فلا يتوب عن  
 فرض الوضوء وهو مسكول لان المقصود هو التطهير ياتي طريق حصوله لا معنى لعادته قوله  
 وتسميه الله تعالى في ابتدا الوضوء كان انسب من الحديث الذي ذكره ما رواه الدارقطني عن عاتبة  
 رضي الله عنها قالت كان عليه السلام ادا مسح طهوره سمي الله تعالى ثم تفرغ الما على يديه والحديث  
 الصحيح كره رواه ابو داود عن يعقوب بن مسلم عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يوضوء ولا وضوء لمن لم يذكر الله تعالى عليه وان حاجه واحسد  
 قال ابو بكر النمر سمعت احمد يقول ليس في هذا حديث نسب وقال انا لا امره بالا عادة  
 وارحوا ان يحزبه الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم به ذكر ذلك عنه ابو الفرج والبخاري

لا يعرف لسله سماع عن ابي هريرة ولا يعقوب سماع من اسه وفيها احوال يله القول الاول  
 انها سنة دكر في المحيط وسرج مختصر الكرخ والحفة والمغينة والمنافع وقال المصنف  
 هو الصحيح وقال وفي طاهر الرواية هي ادب قال واما ذكره بلفظ الاستحباب كذا في  
 المبسوط وقال صاحب الهداية والاصح انها مستحبة وهو القول الثاني والاقول الثالث  
 انها واجبه قال الرازي وهو قول بعض اهل الحديث وعزى الى احمد قال من طال ذهب بعض  
 من زعمائه من اهل العلم الى انها فرض في الوضوء قال يعقوب ان ركها عامدا لم يحرمه وان ركها  
 ناسيا اجزاء وقال القدوري قال قوم ان التسمية في اول الوضوء فرض وهذا غلط وعن  
 ملك انه انكر التسمية في اول الوضوء فقال اتريد ان تدع قلت ان كان انكاره كونه شرط  
 كما يكون شرط للحل الدخول فهو موجه وان كان انكاره كونه مستحبة وسنه في اول الوضوء  
 فان كان ليس له وجه لما ذكرنا من حديث عاتبة وما روى عنه عليه السلام انه قال من توضا  
 وذكر اسم الله تعالى عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن توضا ولم يذكر اسم الله تعالى عليه كان طهورا  
 لما مر عليه الما رواه الدارقطني واليه في وضعه اياه الحديث ونس القرآن يفتح كونه  
 فرضا لانها زاده على الجاهل خير الواحد ولم يست ولا خير المولى لا يثبت وجوب ما يعم  
 به البلوي عينا ولا نه عليه السلام علم الاعراب الوضوء ولم يذكر له التسمية وهو جاهل بالحكم  
 الوضوء فلو كانت شرط العلم اياها وان كان كذا في حقه وضوءه عليه السلام في الاحاديث الصحيحة  
 لم يذكر التسمية ولو كانت شرط الصحة لذكرها او لكانت شرط الصحة لا مستوى فيها الحمد  
 والسيان كتحريم الصلاة هو ان يستحل على في الفضيلة والاحمال على ما عرفت في غيره لقوله  
 لا صلاة لحار المسجد الا في المسجد ولا امان لمن لم يامن الله له ثم هو لا يوجب عند غسل المغابدة والحض  
 مع جواز الصلاة بذلك وهذا ناقض ما قاله من بطلان او محل النفي على النفي كقوله تعالى فلا  
 رفك ولا فسوق يذلل ما ذكرنا من الحديث الذي دل على الجواز بدونها فان قل لم يزلوا  
 واجبه فيه كالفاتحة في الصلاة قل له لم يسئل المواظبة عليها فيه كالفاتحة وكان الصلاة  
 عبادة مقصودة والوضوء ليس كذلك فاعطيت رتبة عن ذلك فافادت السنة ثم  
 اورد في المنافع سؤالا فقال لا دالة للحديث على انها سنة في ابتداءه فلم يحلها  
 سنة في ذلك وهذا السؤال غير وارد لاني ذكرت حديث عاتبة رضي الله عنها انها  
 سنة في اوله وفي المحيط قيل سمي قبل الاستحباب بالمالا لانه من الوضوء والبداهة شرعت

لا يرد في حال  
 من غير ان  
 في الحديث  
 في الحديث  
 في الحديث

لذكرها ولا انها  
 لو كانت شرط الصحة



منه بالتسمية وقيل بعده لان ذكر اسم الله تعالى حال كشف العيون غير مستحب  
 يعطى لاسمه تعالى وفي الجواب جمع بين القولين وقال هو الصحيح وفي جوامع الفقه وبيد  
 بالتسمية بعد الاستنجا فهو المختار وعن الحسن بن ثابت رضي الله عنه قال النواوي عن ابي  
 حنيفة في رواه انها ليست مستحبة وهذا غير معروف عنه ونحوه المسئلة حديث  
 انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده في الماء الذي فيه الماء قال  
 يوضوا باسم الله قال فرأيت الماء ينبع من بين أصابعه والقوم يوضون حتى يوضوا  
 عن آخرهم وكانوا نحو سبعين رجلا قال السهلي اسناد صحيح واحتج به في كتابه في معرفة  
 السير وضعف بغيره الاحاديث قوله والسواك سنة يقال سوك فاه تسوكا فاذا  
 علت تسوك واستاك لم يذكر الفم وجمع السواك تسوك مثل كتاب ومكب وجماد وجم  
 قال ابو حنيفة الغوري ما هي تسوك والسواك والمسواك اسم العود يذكر ويوث  
 قاله في المحكم وكذا في المنافع وفي اللواتي انه اسم العود فتكون السنة استعماله  
 يعرف المنافع وفي العارضة والتهذيب السواك في العربية الحركة يقال تساوكت الابل  
 اذا تآملت في شئها من الضعف فعلى هذا الحذف منه واختلف العلماء في السواك  
 والمذهب انه سنة عند مذهب الوضوء ذكره في المحيط وشرح مختصر الكرخ  
 والطحاوي والتميز والغنية والمنافع وغيرها وقال في شرح الطحاوي انه سنة  
 فيه رطباً كان او يابساً مبلولاً بالمالا اولا في جميع الاوقات على اي حال كان وفي  
 المفند وقيل هو من سنة الذين لا يوضون لعدم اختصاصه به قلت يجوز  
 ان يكون من سنة الوضوء وان لم يختص به كالسجود ركن في الصلاة وان لم يختص به  
 كسجدة التلاوة والصوم شرط الاعتكاف والوجوب وان لم يختص به وقيل انه مستحب  
 قال في خير مطلوب وهو الصحيح واستحبه مالك في كل حال غير فمما انفرد قال  
 ابن راهويه هو من سنة النبي صلى الله عليه وسلم واظنه عليه ولا يذكر المواظبة عند  
 الوضوء وترك المنصوص الواردة بالسواك عند الوضوء ما رواه مالك عن ابي الزناد  
 عن الاعرج عن ابي ذر بن ابي عبد الله السلام قال لو ان اسوق على امتي لمرتهم بالسواك  
 مع كل وضوء عن ابي ذر عن عبد الرحمن بن ابي هريرة انه قال لو ان شق على  
 امته لاهمهم بالسواك مع كل وضوء قال ابو عمر هذا مدخل في المسئلة نصالة من غير ما وجه

وهذا

ورواه معروف بن حبه بن عمر وروح بن عباد صحيح عنهما عن مالك بن سنده مرفوعاً  
 ورواه بن خزيمة في صحيحه وكذا النسائي والدارقطني مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم السواك  
 مع كل وضوء عن سعيد افضت عليهم السواك مع كل وضوء ورواه الكشي من حديث سعيد  
 مع كل طهور ذكره في الامام وخرجه احمد ايضا ولو كان في هذا الامر به شق او لم يشق في  
 مسلم تسوك عليه السلام موضعاً قام فضلي لم اصطحب وفي البخاري قال ابو هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لو ان اسوق على امتي لمرتهم بالسواك عند كل وضوء وروى عنه  
 جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا تعليق وعنه عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فضل الصلاة بسواك على الصلاة بغير سواك سبعون ضعفاً خروجه احمد بن حنبل  
 اسحق والسواك الواقع عند الوضوء واقع للصلاة لان الوضوء الصلاة فيحمل الحديث الذي  
 فيه لا مرهم بالسواك عند كل صلاة على ما ذكرنا بوقفاً من الاحاديث لان السواك عند  
 الصلاة رباح خرج الفم وخرج الدم وهو نجس لا خلاف والخلاف في استفاض الوضوء  
 ينبغي ان يحذف ذلك قال بن العربي وكونه سنة اقوى وظاهره سطر قول من اقضه  
 وفيه عشر فوائد مطهر للفم مضاه للرب مطردة للشرطان مفرجة للالام سيدة  
 الله مذهب الجفر والمغزو وحلوا البصر وكفر الخطية ويرتد في الحسنات قاله بن عباس  
 واسنده الدارقطني وعنده فقه نافع لا يصح من به النبي كذا في المبسوط والمحيط لانه عليه  
 السلام كان يفعل ذلك رواه السهلي قوله والمضمضة والاستنشاق المضمضة بحرك  
 الماء في الفم والاستنشاق ادخال الماء في الانف استفعال من الشقوق وهو معوط  
 يجعل في المخزن وسفت منه رطاطية اي شمت وفي المبسوط الافضل ان يغمض  
 لما اخذ لعل من ماجديداً ثم يستنشق كذلك وفي المحيط قال السنه ثم قال هكذا حكى  
 عمار بن علي رضي الله عنهما وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فليست له حكمة ولا حد  
 منها انه اخذ لعل من ماجديداً وانما حكى انه عليه السلام غمض واستنشق ليلاً وفي  
 بعض طرق حديث علي رضي الله عنه انه قال بما واحد وفي حديث عبد الله بن زيد بكف  
 واحد رواه البخاري واليه اذهب الشافعي وانما استنشق في الوضوء والنجاء وبه  
 قال مالك والليث والاوزاعي وذهب بن ابي ليلى الى انها واجبان في الطهارة  
 وذهب ابو ثور واحد الى ان الاستنشاق واجب فيهما والمضمضة غير واجبة فيهما هكذا حكاه



ابن سلا عنهما وقال ابو الفرج هما ولجان عند احمد فهما وعندنا هما سمان في الوضوء ولجان  
في الجنابة وبه قال الثوري واحتج من راهويه لنا في الوضوء ما اطبقه عليه السلام  
عليهما فيه وهي بعد السنه دون الغرض وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
انما وضوءه والاستنشاق سنه رواه الدارقطني وقوله عليه السلام عشر من القطر اي السنه رواه  
مسلم وهو محتمل على الوضوء لما نذكره بعد في فصل الغسل ان شاء الله تعالى ولا في الفم ولا في  
اللسان اظن في حد الوجه فلا يستفاد وجوه من الابهة ولا من الوجه من وجه دون  
وجوه من الابهة كالادب في كونها من الرأس فان ما سفي ان سنا عما الوجه  
كما قلتم في مسح الابهة من الرأس من وجه لما دل عليه الحديث وهكذا في رواية الترمذي  
كما ذكر في الخواشي قال له ميزنا من فرض الغسل او فرض المسح في حق التبع فافردنا تتبع الغسل  
بالحكم لقوته ولما لا يقام سنه الغسل وهي التلبس بالاجديد والدليل على تحريم الماء المثلثة فهما  
حديث طلحة بن مصرف بكسر الراء وقال القليوبي يروى بفهمها وهو غريب عن ابن عمر وهو كذب  
بن عمر وقال ابو بكر محمد بن اسحق بن حريه احفظ اسمه عمرو بن كعب والاول اسم قال راس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق رواه ابو داود وكذا رواه  
البويطي مد عرفت للفم وثلث للأنف وحكي امام الحرمين انقطع بعضنا انقطاعا به قطع  
الحامض في المسح وبما رواه ابي بصير عبد الله بن زيد بن عبد الله بن عيسى الشافعي ان المراد به الجواز والذين  
حكوا في ان النوازل لا يصبغ الشعر ارضي والحامض في المجموع والرواي والرافعي وكبرون  
الفصل في ما يباح من غزوات او يغفر من تركها في حديث عثمان بن عفان وهو في  
السنه وعنه في اكثر طريقه وعمر بن عبيد بن جراح وكلف واحده في حديث عمر ومضمض  
واستنشق واستنثر من ثلث غزوات وهو في الصحيح ولا في ما ذكرناه ابلغ في النظافه فان اولي  
والاخر ان السدل من عضو العضو حتى يفرغ من الاول ولقوله من كلف واحده تاديبه  
لهذا لا يستغفر في المسح والاستنشاق باليد كما نفعا في غسل الوجه والباقي انه  
مما لا بد منه ليكون رد اعلى من يقول يستعمل في المضمضة اليد اليمنى وفي الاستنشاق  
اليد اليسرى لكون الأنف موضع القذى قال المرعسي لو اخذ الماء بالثمنه فمضمض  
بعضه واستنشق بالباقي جاز وعلم خلافة لا يجوز ثم قال الحكيم في تهذيبه انما روي عن  
وطعه كذا يكون وضوءه لا يجوز بسبب الغفران لكونه مشاهدا فسنأخذ حقا والراحمه والطعم

وقيل

وقيل الاستنشاق بالسعال لان السعال لا يذار والسنه المبانيه فهما الا في حاله الصوم  
حجت ليعطى من صبه بكسر الميم قال قلت يا رسول الله اخبرني عن الوضوء قال  
اسبع الوضوء وخطا من الاصابع وبالغ في الاستسقاء وان تكون صابرا رواه الحسنه  
وان حزمه وان ابا رورود وصححه الترمذي وقوله ومسح الابهة من مذهب الشافعي  
انها ليست من الرأس ولا من الوجه نقله عنه النواوي في شرح المهدب ويؤخذ لهما  
ملجئ ولو امسك بعض اصابعه بما به الذي اخذ للرأس فمسح به ادنه صح وقال  
الرهري هما من الوجه فغسلان معه وقال الشعبي والحسن بن صالح ما اقبل منهما  
فيكون من الوجه يغسل معه وما ادبر من الرأس مسح معه ولخاره اسحق بن راهويه وقال  
الاكثر منهما من الرأس قال بن المنذر روي عن ابن عباس واسم موسى وبه  
قال عطاء وان المسبب والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والخجعي وان سيرين  
وان جبر وقاد ومالك وهو قول اصحابنا قال ابو عيسى الترمذي وهو قول اكثر  
العلماء من الصحابه فمن بعدهم وبه قال الثوري وان المبارك واحده في المحيط ومسح  
الابهة من سنه بما الرأس وفي المبسوط الافضل ان مسح ما اقبل من ادنه مع الرأس وان  
غسل ما اقبل منهما مع الوجه جائز لانه مسح ورناء لا يأخذ لهما ملجئنا لانا قوله  
تعالى ولخذراس اخيه قل المراد به الابهة وقوله عليه السلام في حديث ابي امامه الاذان  
من الابهة رواه ابو داود وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وروى في روايه بن عباس  
وان عمر وابن عبد الله بن زيد وابي هريره وعائشه وذكر ابو الفرج بن الجوزي سبعة لحديث  
ان الابهة من الرأس قال وروى ذلك ايضا من طرق وكثيره فيها ضعف فاقصرنا على  
السبعة وقال ابو بكر بن العربي ذكر الابهة من الرأس بن عباس والشافعي بنت معوذ  
في وضوءه عليه السلام وسائرهما اقوى من سكوت غيرهما وحديث بن عباس اسناد جيد  
قاله النواوي ولا يخلو ان يكون المراد بذلك الحقيقة والحقه وذلك مشاهد لا يحتاج  
الى سانه ونعت عليه السلام لسان الشرع والاحكام دون الحق والحق او يكون المراد  
انها ممسوحان كالرأس وهذا بعيد فان افاء العضو في الفم لا يوجب اضافته لهما الى  
الاخر فعلم ان المراد انهما ممسوحان بما الذي اخذ للرأس وما قبل حديث عبد الله بن زيد  
انه عليه السلام اخذ كذا نبيه ما خلاص الما الذي اخذ لرامده انه لم يمسح به او انه لم يمسح



في كفه بله او يحمل على الخوار لان السنة لا تثبت بمره واحده واداءات من الراس لا يؤخذ  
لها ما جريد كسائر اجزاء الراس وذكر الحاكم في المستقى لو اخذ غزفه فمضمض وغسل وجهه قال  
لا يجزيه فاذا اقامها بما واحد كان المفروض تبعا للمستون فلا يجوز وهناك كون المستون  
تبعا للمفروض فيجوز ويرد على من جعلها من الوجه عدم لزوم مسحها في التيمم مع وجوب مسح  
جميع الوجه فيه وكان عليه السلام مسحها ولم ينقل عنه غسلها مع وجوب غسل الوجه وروى  
عن اسحق بن راهويه ان من تركها عند المص طهارته وعن الشيعة لا يستحب مسحها وعن  
ابن سريج انه كان يغسل اذنه مع وجهه ومسحها مع راسه ومنه يبين احتياط في العلم بالاهل  
العلماء وقد غلط من غلطه زاعما ان الجمع لم يقل به احد فان الشافعي استحبه غسل العينين وهما  
جانباهما للوجه اللذان جف عنهما الشعر مع الوجه مع انها مسحان في الراس قوله وتخليل اللحية  
فيه اقوال اربعة القول الاول انه واجب روى ذلك عن سعد بن جبر وان عبد الحكم من المالكية  
القول الثاني انه سنة وبه قال ابو يوسف والشافعي ورواه عن محمد قال في حرم مطلوب  
وهو الاصح القول الثالث انه مستحب وفي المحيط ادب وليس مستنوز وهو قول ابي  
حنيفة ومحمد وقال القدوري في شرح مختصر الكرخي هو سنة عند ابي يوسف جائز عند  
ابي حنيفة ومحمد وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال في الاسلام في المبسوط وتخليل اللحية  
مستحب عند ابي حنيفة وعندنا سنة وفي المفرد والمريد هو من اداب الوضوء عند همام  
وعند ابي يوسف سنة وذكر في الحنفية والعنه وفي شرح الطحاوي الافضل تخليلها وان لم  
تفعل اعزاه القول الرابع لا يستحب قاله مالك في العتبية وصفته ان تخللها باصابعه  
من اسفلها وفسه ان يدخل اصابع يديه في خللها وهي افروج التي من الشعر ومنه التخليل  
للخواجبة فروج الجسر حتى بلغ القلب وجه الاول حديث انس انه صلى الله عليه وسلم  
احدكم من الما فادخله تحت حنكه فخلل به لحيته الكرهه ثم قال هكذا امرني ربي  
رواه ابو داود ولسن فيه ذكر جبريل والامر للوجوب ووجه السنة حديث عثمان رضي الله  
عنه رات رسول الله صلى الله عليه وسلم خلل لحيته قال الترمذي حسن صحيح قال ابو عمر  
ابن عبد البر روى عنه عليه السلام انه خلل لحيته في الوضوء من وجوه كلها ضعاف قلت  
الحب من ابي عمر كيف يقول هذا وحديث عثمان صححه الترمذي كما تقدم وقال ابن الجارم  
في كتاب العلم سمعت ابي يقول لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في خلل اللحية حديث فوافي الجارم

ثم نظرنا فاذا الذي صححه الترمذي هو من حديث عامر بن سفيان عن ابي واسم من سلمه  
عن عثمان قال يحيى بن معين عامر ضعيف وقال ابو حاتم لسن باهوى وليس من اهل سبيل فعاد  
القول على الترمذي في صححه حديثه وقال الطحاوي التيمم واجب فيه مسح البشرة  
فلن يات اللحية في الوجه ثم سقط بعده عند جميعهم فكذا في الوضوء فاما ان السنة اكمال  
المرض في محله كخلل اصابع الرجلين والمضمضة والاستنشاق لان المص والنفث من الوجه  
من وجهه ولا كذلك ما تحت اللحية لسقوطه بنبات اللحية وذكرنا اننا انما انه عليه السلام  
كان اذا خلل لحيته الكرهه شبك اصابعه كانه اسنان مشط وليس لذلك كله ذكر  
في كتب الحديث وانما ذكر من ما جبه والاراقطني عن ابن عمر وشبك لحيته باصابعه من تحتها  
وايزيد وقال الدارقطني الصواب انه موقوف على ابن عمر وذكر الرازي كانه اسنان  
مشط وتخليل الاصابع ذكر في العتبية والحنفية والمنافع اصابع اليدين والرجلين وسكت  
الجمهور عن ذكر المدن لحصول وصول الماء الى اثنى اصابعها بغسل الوجه واليدين  
والرجلين وتخليلها يكون بالتشبيك بينهما وفي اللخمي تخلل الاصابع اذا كانت مضمومة  
وهو سوا من الما فادخلها في المرعاني بما متقاطعت المراد وصول الماء الى اثنى اصابعها نفس  
التخليل ولهذا قال وان توضع في الما الجاري او للوضوء واذا رطبها بالماء جزيه برك الخليل وان كانت  
منضمة وفي جوامع الفقه للعناني تخلل اصابع الرجلين اذا كانت مضمومة ولحب والماء بالخلل ما  
ذكرنا وفي شرح شيخ الاسلام ان تخللها قبل وصول الماء الى اثنى اصابعها وضوء بعد سنة وقال شمس الابه  
اكلواي سنة مطلقا وهو قول الشافعي واحمد ومن الناس من قال تخلل اصابع الرجلين  
مريض وهو واجب في اليدين عند مالك وقال اسحق بن راهويه وكذا في الرجلين  
وقال مالك لا يلزم في الرجلين ذكره في العتبية كانه متلاصقة يشق اتصال الما اليها  
وانها تحب عنده في الجنابة واداءات اصابع يديه ورجليه متلاصقة سقط ذلك كله  
فيها ولم يلزم فصلها عنده وقال في المبسوط لم يذكر تحريك الخاتم ونزعه وذكر ابو سليمان  
موسى بن سليمان الجوزجاني عرض المامون عليه العضا فاني عن محمد بن زعمه في  
الوضوء ليس بشئ قال والحاصل ان كان واسعاً دخل الما لحيته فلا حاجة الى نزعه ولا  
حرمه ولا تحب نزعه وفي التيمم نزعه وفي الخط ان كان ضيقاً ولم ينزعها جاز ولا احتياط  
في حركته وفيه احاديث الاول حديث من عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال



اذا نوضات فخلل اصابع يديك ورجلك رواه ابن ماجه واحمد والترمذي وقال حسن عري  
وضعه ملك الحديث الثاني عن المستور من سداد قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ  
فخلل اصابع رجليه فخلل اصابع يديه واحمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي وهو من حديث  
عبد الله بن جهميه وهو ضعف الحديث الثالث عن عائشه رضي الله عنها قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل بين اصابعه ويقول خللوا بين اصابعكم لا يخلل الله بينكم  
بالتار وهو ضعف لانه من رواه ابن عمر بن قيس قال البخاري منكر الحديث رواه الدارقطني  
وقال غيره في ضعف الحديث الرابع حديث لوط بن يحيى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اذا نوضات فخلل بين اصابع يديك ورجلك قال الترمذي حسن صحيح الحديث الخامس  
عن عثمان رضي الله عنه انه قال بين اصابع قدميه ثلثا وقال رأت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فعل كل فعات رواه الدارقطني والبيهقي باسناد جيد الحديث السادس عن ابي  
ابن رجب رضي الله عنه قال قال عليه السلام خللوا اصابعكم لا يخلل الله يوم القيامة في النار في  
الدارقطني وحديث الحاتم روى الدارقطني وغيره انه عليه السلام كان اذا نوضا حرك الخاتم  
وهو ضعف قال البيهقي والاعتماد على الاثر روى عن علي واسمها كانا اذا نوضا  
لحرك الخاتم والخلل انما يكون منه بعد وصول الماء الى اثنا الاصابع جمع ثلثي بكسر  
الهمزة المثلثة وسكون الون وهو طي الشئ ودخله اما قبله فكون فرضا والوعيد المذكور  
في الحديث يترك اتصال الماء اليها ووجهه ان الفرض لا يثبت به لانه من الاحاد لو صح فلم يبق  
الا الوجوب او السنه والوجوب يثبت لانه عليه السلام علم الاعراب الوضوء ولم يعلم الخليل  
فلو كان واجبا لعلمه ولانه عليه السلام توضأ مرة من غير خلل فتعين له السنه ولانه انما  
الفرض في الخلل على ما تقدم وبكرار الغسل الى اللبس حتى يحد من حرير الاجماع على اجزا  
الوضوء مرة مرة وذكر صاحب الابان عن ابن ابي ليلى انه اوجب اللبس وحديث  
اسماعيل انه عليه السلام توضأ مرة رواه الجماعة الا مسليما فدل على اجزائها وحديث  
عبد الله بن زيد بن عاصم لا ابن عبد ربه انه عليه السلام توضأ مرتين من رواه البخاري وغيره  
وعن عثمان رضي الله عنه انه عليه السلام نوضا ثلثا رواه البخاري ومسلم فالاول الفرض  
والثاني السنه والوضوء الثالث كالسنه وهو المذهب وقل والمائنه والمائنه  
سنه وقل المائنه سنه والمائنه معا وقل على العكس وعن ابي بكر الاسفاني اللبس فرض كطاه

الركوع

الركوع والسجود ذكره في مختصر البحر المحيط وحديث عبد الرحيم بن زيد العمري عن ابيه عن معوية  
ابن قيس عن ابن عمر انه عليه السلام نوضا مرة فقال هذا وضوءك ليعمل الله الصلوة لآبائه ووضوءا  
من من من فقال هذا وضوء من نضاعف الله له الاجر من من نوضا ملأ ملأ فقال هذا  
وضوء وضوء لا نبي قبلي وفي بعض طرقه وضوء جليل الله ابراهيم كان لا يملأ وفي طريق  
اخرى المملأ عن ابي حاتم قال عبد الرحيم بن زيد الحديث وابوه زيد العمري ضعف وهو  
منسوب الى العمري قال اذا سئل عن شيء قال حتى اسأل عمي ولا يصح هذا الحديث عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وقال ابو زرعه هو حديث واه ضعف وقال يحيى بن معوية ليس بشي وقال  
ابو زرعه ومعوية لم يلحق ابن عمر وقد ورد هذا الوالجب الحسن بن شهاب انتهى حديثه  
وفي حديث غيره من شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف  
الطهور زور عابا يغسل كفيه ملأ ملأ غسل وجهه ملأ ملأ غسل راعيه ملأ ملأ مسح برأسه وادخل  
اصبعيه السبلحين في اذنيه ومسح باهما فيه طاهر اذنيه وبالسبلحين باطن اذنيه ثم  
غسل رجليه ملأ ملأ ملأ قال هكذا الوضوء من اذنا هذا او نقص فقلنا واه رواه ابو  
داود واللفظه والنسابة ابن ماجه وفي بعض طرقه فقلنا ساء وتعدى وطم قال  
ابو بكر بن العري عن عمرو بن شعيب بن جعفر وثبت في الصحيح انه عليه السلام قال اني يا قوم  
غرا محجلين يوم القيامة من اثار الوضوء قال ابو جهمر الاصل هذا الحديث لما ثبت من ذلك انه  
الامه مخصوصه بالوضوء من من سائر الامم فلا يستلزم ما روى انه عليه السلام نوضا ملأ ملأ  
فقال هذا وضوء وضوء لا سبيل قبل وهو حديث لا يصح كما تقدم قال ابو الحسن بن بطال  
والقاضي عياض كان ابو هريره تناوله على الرياء على حد اعظم الوضوء ويتوضأ الى نصف  
ساقه والى منكبيه ويوسى لم يتابع عليه المسلمون فحقن على انه لا يتعدى بالوضوء ما حده  
ابوه ورسوله ولم يجاوز عليه السلام موضع الوضوء قط مع بالدوام عليه فكون من بالغير  
عن نور الويه وبهايه قلت ومن يقول الحديث كل جمع المذكر والافعال على الاعضاء الاربعه  
محذوف ورخصه لا تمنع ان يكون الرياء مشروعه لاخذ بالعمليه وترك الرخصه  
قلت وحديث زيد بن اسلم ليس فيه فقد تعدى وطم وحديث عمرو بن شعيب فيه فقد  
تعدى وطم وليس فيه توضأ مرة مرة ومن من من قال في الحديث في الجاه من حديث كاتري  
وقول الاصل في هذا الحديث يدل ان هذه الامه مخصوصه بالوضوء على ان يكون



الغزوة والتجمل هذه الامه خاصه وان كان الوضوء موجودا في غيرهم لسرفهم وفضلهم على  
غيرهم ولقوله عليه السلام فقد تعدي وطمرتا ويلات سبعة التاويل الاول  
تعدي واساقى اللاد بتركه السنه والاداب باداب الشرع وطمرتا نفسه بما يقمها  
من التواب بترداد المرات في الوضوء **التاويل الثاني** زاد على اعضا الوضوء ونقص  
عنها المالك زاد على المحرود او نقص عنه كما ذكرناه **الرابع** زاد على الملك معتقدا  
ان كل السنه كالحصل بالملك وفي **البدائع** هذا **التاويل هو الصحيح** وفي المحيط والحفه  
والغنيه لم يذكر غيرهما **اما** لو زاد على الملك لطاينه القلب عند الشك وبنيه وصوره  
فلا بأس به كحديث من عمرانه عليه السلام كان يقول من نوضا على طهر كسب الله له عشر حسنات  
رواه ابو داود وابن ماجه والبيهقي والترمذي وضعفه وهو غيره لانه من رواه عبد الله  
ابن زياد الا في بعض الوضوء نور على نور لم يذكر في كمال الحديث وهو مشهور في كتب  
الفقه ولا ينبغي ان يقال في الزيادة على الملك سه وضواخره لا بأس به اذا لم يزد  
يوجب عليها ثم قل التعدي يرجع الى الزيادة على الوجه المذكور لانه مجاوز للمقدار  
الله تعالى ومن بعد خدود الله الاله والظلم يرجع الى نقصان قال الله تعالى ولم تظلم منه  
شيئا اي لم تنقص وقال في الخواشي قال بعض المسامح انه محمول على نفس الفعل وان لم  
يكن ثم اعنف اذا كان الزيادة على الملك لا يقع طهارة ولا يصير المأبى مستعملا الا اذا قصد  
به تجديد الوضوء فان قل ذكر في الجامع ان ما **الرابعة** في غسل الثوب الجس طهور وفي  
العضو الجس مستعمل فيقتضي ما ذكره ثم يقع على طهارة وتصير المأبى مستعملا **فان**  
ذكرها محمول على ما اذا نوى بها القربة والدليل عليه انه قال في الثاني وما **الرابعة**  
مستعمل في العضو الجس لان الظاهر هو القربة حتى يقوم الدليل بخلافه وفي مخرج النظم للنسفي  
فيه لانه وجد فيه معنى القربة لان الوضوء على الوضوء نور على نور فلهذا صار المأبى مستعملا  
اسمى كلامه وذكر في المحيط والاسحاح ان ما **الرابعة** لا يصير مستعملا الا بالنية الخامسة  
قل فن زاد على المدة في الوضوء وعلى الصاع في الغسل او نقص عن ذلك كمن شمس انه عليه  
السلام كان يغسل بالصاع الى خمسة امداد ويتوضا بالمد رواه البخاري ومسلم **السادس**  
فن زاد على الصلوات الخمس والوتر او نقص عنها وهذا بعيد جدا **السابع** ما تقدم عن بعض  
المسامح انه محمول على نفس الفعل وقد ذكرنا السؤال عليه والحواب عنه **فول**

وستحب للتوضي ان ينوي الطهارة النية بكسر الهمزة وتشديد الباء وقد تخفف ارادة القلة  
بوضوء او عبادة لا يستغنى عن الطهارة ومكان الخلاف التوضوء للتميز او العلم او سيلان  
الماء على اعضا الوضوء من غير قصد ما ذكرناه فالحاصل هي شرط صحة الوضوء الذي هو عبادة  
احكاما وبدونها هو مفاسد للصلاة عندنا خلافا لغيره ووافيا التوري والاوزاعي والحسن  
بن حجت ومالك في قول وقال القزويني وكبر من الشافعية على ذلك ثم ذكر في المحيط انها  
سنه في الطهارة الى اول الفصل حتى البداية بالميا من وكذا في البدائع والتخفة والغنية  
ووافيهم على ذلك صاحب الهداية وخالف المحصر في البداية بالميا من وفي المنها ووافي  
صاحب الهداية والصحيح المذكور في المحيط دليل من شرط النية فيه وهم الاله الملك  
حدث الاله تعالى بالنية حتى ينسعد من حسن الاضاري القاضي عن محمد بن ابراهيم بن ابي العباس  
عليه من وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انما الاعمال بالنية وفي بعض طرقه بالنيات لخرج كلهم من حديث يحيى بن سعيد رواه عنه  
بغير الغفر والحق الكبر وجميع طرقه عن يحيى بن سعيد والمشهور فيه انه فزد من  
رواه عن رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن رواه علقه عن  
عمر ومن رواه محمد بن علقه ومن رواه يحيى بن محمد قال الترمذي وروي عبد المجيد  
ابن عبد العزيز عن ابي رواد وهو موثق عن مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد  
الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اعمال بالنية فهو وافيه **الثاني** ابو يعلى الخليل بن  
عبد الله الحافظ القزويني هو غير محفوظ عن زيد بن اسلم بوجه فلهذا لم يحطافه الفقه  
عن الفقه وانما من حروف المحصر وقوله عليه السلام الوضوء سطر الامان والحمد لله تعالى الميزان  
الحديث رواه مسلم والسطر بمعنى النصف او البعض ولم يسم ايضا قوله تعالى وما امروا الا  
ليعبدوا الله محضين له الدين وقالوا قوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم اي لاجل  
الصلاة كما يقول اذا جالس الشافعية اى لاجله وصار كالصلاة والركاء والصوم والحج والتميم  
قال الشافعية رحمه الله طهارتان اى تقترقان وكذا في المدور والهارات وسائر انواع العبادات  
ولما رواه البخاري ومسلم انه عليه السلام علمه لا عراي الوضوء ولم يذكر له النية لانه عليه السلام  
كان جاهلا بالاحكام والوضوء لو كانت الاله شرطا لصحته ببيتها لانه لا يحرر الميا من وقت الحاجة لا يجوز  
مع ان المأبى والمأبى لان المأبى من وراء المنع وانما احتج الى الدليل من بقصد المسامح







عن اسما مريضات الله تعالى كان كافرا ولا كرك غسل الاعضاء الاربعه لغيره غير الصلاة  
ولهذا صح الوضوء عندنا وعندهم في قول من الكافر دون الصلوة ولخواتها الوجه السابع  
ان المشرط عندهم من النية استباحة المصلون او رفع الحدث او اذا اوىض الوضوء اما  
كون الفعل اجل الله تعالى وليس بشرط اجماعا ومنه لا مان بالصلاة لله بشرط لصحتها فثبت  
ان اخلاص العباد لله تعالى بشرط في الصلوة دون الوضوء الوجه الثامن  
ان الصلوة تنقسم الى فرض وبطلان على هبة واحدة في اصلها ولا تحصيل لغيرها مقصود  
الاخر اما اذا راو كذا ينقسم الى انواع كالصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء والى  
اذا اوىضا ونذر ولا معنى لغيرها بدون النية للزوم الترجيح فخرجت الحاجة الى  
نية المعنى فلزم اصل النية لانه يلزم من وجود المقيد وجود المطلق وهذا المعنى معدوم  
في الوضوء وامس الجواب عن قول الشافعي طهارتان اني يفتقران فالفرق  
منهما كونه الوجه الاول ان النية في اللغة هو القصد قال من السكت  
فيموا صيدا اي اقصدوه وقال في الصحاح سمى اي يقصد به وقال الله تعالى  
واسموا كذا منه سفوف اي لا تقصدوا فغند عدم النية بمعنى القصد فتدفع  
ماهية النية بخلاف الوضوء فانه عبارة عن الوضوء وهي النظافة فهي حاصلة بدون النية  
ولهذا لما كان الصوم عبارة عن الامساك في اللغة اعتبر في الشرع لا في اللغة عنه وكذا  
الحج القصد او الرياء في اللغة فاعتبر في الشرع والصوم عبارة عن الصرف او صرف  
التاب فاشتراط فرض العوض فيه لتحصيل المعنى اللغوي ولا يلزم المعنى عن الحقيقة اللغوية  
بالطبع وذلك خلاف الأصل الثاني ان النية اضعف بدليل انقضاءه بروية الماء  
وبالدلالة على احد الوجهين عندهم وحواره في حاله مخصوصه بخلاف الوضوء واشترطت  
في النية بقوته له الثالث النية على خلاف القياس لكونه ملونا مغبرا غير  
رافع للحدث عندهم وعلى خلاف عندنا فلو جوزناه بدون النية لزم كثر مخالفه القياس  
بخلاف الوضوء لانه استعمال المطهر وهو مقتول الرابع ان الوضوء بغير  
نية يحصل بعض الفرض لكونه رافعا ومزيلا للنجاسة الحقيقية وبوهمتها في  
البدن حاصلا بخلاف النية الخامس ان الفعل بشرط في النية دون الوضوء  
حتى لو تعرض لمهت الرياح فيه ونوى لم يخرج عن العهد ولو سال الميزاب

على

على راسه ونوى خرج عن العهد اجماعا فدل ان الحاجة الى نية السادسة ان السادسة  
ان الوضوء يصح من الجاف عندنا وعندهم على وجه خلاف النية فثبت الحاجة الى مراعاة  
النية في الوضوء اول السابع لا يصح عندهم بالسم المنوي الا فرضه واحد فعند  
عدم النية يكون اضعف فلا يفيد شيئا بخلاف الوضوء الثامن ان ظهوره  
الماضي من ظهوره التراب بدليل قوله على ازاله النجاسة الحقيقية والسم لا ينزل  
الحدث عندهم فبان منعه بغير نية متعلا قوى المؤثرين عن افادته واثرة فافرقا التاسع  
الواحد في السم مسح الوجه واليد من غير غسلها ومعنى مسح بقية الاعضاء  
وعسلها بالنية فلو كان وجود النية يلزم فوات بدل بقية الاعضاء واصلا فثبت  
الحاجة الى النية لتكون قامة مقام غسل بقية الاعضاء ولا كذلك الوضوء العاشر  
لو منعنا صحة الوضوء بدون النية يلزم تعطيل غسل الاعضاء الاربعه عن المقصود ولم انا  
يلزم تعطيل عضوين فبان ضرر منع الصحة هنا قوى والعلف باعادته اعسر فبان  
منفيا الرياء الضرر ولم يشترط زفر والحسن من حي النية فهما ورعما ان من  
الوضوء ومن سائر سر وطها من ازاله النجاسة من البدن والنوب والمكان وسائر  
العورة واستقبال القبلة فراقا وهوان هذه الاشياء من باب التروك فلا ينظر الى  
النية كترك الرنا والواطه ورد المعصوب بخلاف الوضوء فان المأمورية الحساد  
فعل لم يكن وهذا اذا تأملت بحجة كل شيء لان ازاله النجاسة للحالة في بدن المصلي ونوبه  
والمكان الذي يصلي فيه فعل مأمور بلجاده ولا مرطلب ادخال المصدر في الوجود  
والرنا والواط منهي عنهما والمطلوب فيه اعدام المصدر فكيف يسوي من المأمورية والمنهي  
عنه مع ان الطهارة ترك الحدث على ما اصلوه فلا ينظر الى النية وكذا الصوم ترك  
الاكل والشرب والجماع فبان وجوبهم ان الوضوء ليس بترك للحدث بدليل الوضوء  
على الوضوء كره النواوي في شرحه للمذهب قلت الوضوء على الوضوء ليس  
طهاره على الحقيقة لتحصيل الحاصل وانما جعل طهاره مجازا في حق الجبر ولهذا لم يجعل  
العسل على العسل مثله عندنا وعندهم على المذهب الصحيح المشهور على القياس الذي ذكرناه  
قولعه ويستوعب راسه بالمسح وهو سنة ذكرها في المحيط والبدائع والحكمة  
والغنة والمفند وسروح المبسوط على ما ذكره في المنافع وهو الصحيح وهو صحيح



الرأس وفي الحيط والمسحب فيه ان يمنع من كل واحد من يديه ثلاث اصابع على  
 مقدم راسه سوى الا بهام والسبابة وحاج في من كفيه ويمدها الى المقام يضع كفيه  
 على مؤخر راسه ويمدهما الى مقدمه ثم مسح ظاهر كل اذن بل ابهام وما طنسه  
 بمسحجه والبداه بمقدم الرأس سنة وفي رواه هشام عن محمد بن همام  
 فيضع يديه على اذنيه ويمدهما الى مقدم راسه ثم يعيدهما الى فاه وهو قول الحسن  
 الصري والصحيح الاول وفي المتابع والمسح ان يضع للخنصر والبنصر بكسر او لهما  
 والصادقهما من كل يد على مقدم الرأس من تحت الشعر ويحدها الى نصف راسه  
 ثم يرفعهما ونضع الوسطين في وسط راسه ويحدهما الى تحت الشعر من قفاه  
 ثم يحددهما الى وسط راسه ثم يضع للخنصر والبنصر في وسط راسه ويمدهما الى  
 مقدم راسه ثم يعيدهما الى وسط راسه ويمدهما الى قفاه هكذا ذكره في ثمر  
 يد السبابة في اذنه ويديرهما في زواياها ويدير ابهامه من زواياها وهو من واحد  
 والسلب مكره وقال الشافعي سنة لساحد عثمان متفق عليه  
 انه حكى في حضور رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا الا في مسح راسه وحديث  
 علي في مسح راسه مرة رواه الترمذي وصححه وعمر بن حفص في مسح راسه سبعة اقبال  
 بها وادبر مرة واحد رواه البخاري وعن بن عباس ومسح راسه وادنيه مسحة  
 واحدة رواه ابو داود وقال لحدث عثمان الصحاح كلها تدل على انها مرة  
 واحدة وكذا حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني مرة واحدة وفي رواية عن  
 عثمان انه عليه السلام مسح براسه مرة واحدة رواه ابن ماجه والدارقطني وابن ماجه  
 عن سليمان بن ابي كعب انه عليه السلام مسح براسه مرة قال الترمذي وقد روى من اوجه  
 عنه عن عثمان بن ابي نجرار المسح اليه انه مع خلاف الحفاظ للسبابة عند اهل المعرفة قال  
 في الامار وكلما فيه ذكر الملك فهو من هذه القبيل وحاض طريق عامر بن سفيان  
 انه عليه السلام مسح براسه ثلثا في حكاية عثمان وضوء عليه السلام وعامر ضعفه يحيى بن  
 معين وقد علقه ومن طريق اسحق بن عيسى بن طلحة بن عبد الله ومسح براسه ثلثا قال  
 احمد هو مسح مدني مرة واحدة والحديث وقال يحيى ضعفه وحديث عطاء بن ابي  
 رباح مثله وهو منقطع عنه ومن عثمان وعن ابن جعفر رحمه الله من جهة ابي يوسف

رحمه الله واي يحيى الاحكامي عن خالد بن علقمة عن عبد خضر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 وفيه مسح راسه ثلثا مال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصي اخيه  
 الدارقطني وقال حالف ابا حنيفة جماعة من الحفاظ مثل زائدة بن  
 قدامة والثوري وسعبيه واي عوانه فرووه عن خالد بن علقمة انه مسح راسه  
 مرة ولخرج الشافعي عن عبد الله بن زيد راى الندا انه عليه السلام غسل  
 وجهه ثلثا وبيده مرتين ورجليه مرتين ومسح براسه مرتين وقد نسب الوهم  
 الى سفان بن عبيد وحالف مالك ووهب وسليمان بن بلال وغيرهم فرووه  
 عن عمرو بن يحيى في مسح الرأس مرة خرج به الترمذي وفي رواه الحسن بن ابي حنيفة  
 رضي الله عنه ان السلب ما واحد مسنون والصحيح الاول والشافعي رحمه الله  
 قاسه على الغسل قال صاحب المفيد والمريد هذا فاسد الوضع لان المسح  
 مبناه على التوسعة والحذف خلاف الغسل والحاق مبناه على اليسر بما  
 مبناه على العسير فاسد في الوضع واعتبار المسح بالمسح هو الوجه كمنح الحف  
 والجيرة وكان السنة شرعت له حال المرض في محله وبالسلب يصير المسح غسلا  
 وغسل المسح مكره وفي البدائع السلب في الغسل بقدر زيادة نظافة وسكرار  
 المسح يحصل زيادة نظافة ولا ينكر ان يقرنه الى السيلان فبان محلا باسم  
 المسح والسنة الاكل لا الاخلال وقال ابو الحسن بن بطال قال جمهور  
 العلماء ان المسح مرة واحدة وقال الترمذي والعمل عليه عند اكثر اهل العلم  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم وقال ابو عمر بن عبد  
 البر كلهم يقول مسح الرأس مسحة مرة واحدة قوله وبرت الوضوء اعلم  
 ان الترتيب في اعضا الوضوء سنة عندنا قال ابو الحسن بن بطال في شرح  
 البخاري وابو بكر بن المنذر روى ذلك عن علي وابو مسعود وابو عباس وقالوا لا  
 بأس بان تبدأ برجليك قبل يديك في الوضوء وهو قول عطاء بن ابي مسيب  
 ومكحول والزهري ورعده وداود والنخعي وبه مالك والليث والثوري  
 والاوزاعي والمزني وحاه الغوي عن اكثر العلماء واخاه بن المنذر وصحب البيان  
 وابو نصر البندجي من اصحاب الشافعي والزهري من اصحاب مالك وقال



الثاني هو شرط فيه قال ابو بكر الرازي ولا يروى عن احمد من السلف واختلف  
مل قول الشافعي فليست هو ما خذ عليه في ذلك فانه قد قال به  
احمد واصحق وابو ثور وقاده وابو عبيد القاسم بن سلام واليه ذهب ابو مصعب  
صاحب الكوكبه عن صاحبه واستدلوا بقوله تعالى واركعوا واسجدوا وسوقوا  
تعالى ان الصفاء المروء من شعائر الله واستدلوا ايضا بما حذر غسل الاجناس  
عن مسح الراس وقالوا لولا وجوب الترتيب لما اخرج غسلهما عن المسح ولذا كرمع  
المفسولات ورعوا انه اقوى دليلنا لجمع على الترتيب وقالوا الواو لا ترتيب ونقلوه  
عن الفرائض الكوفيين وادعوا ان الفاقد البدهاء بغسل الوجه وتعلقوا ايضا  
بعدمه عليه السلام مرتبا وليس **الحجة الاولى** اجماع بجاه البصر  
والكوفة على ان الواو العاطفة لمطلق الجمع دون الترتيب وقد نص سويدي عليه  
في سبعة عشر موضعاً من كتاب **الحجة الثانية** قوله تعالى والجمع والعمرة  
وجاز عند الجميع بقديم العمر على الجمع **الحجة الثالثة** قوله تعالى واقموا  
الصلاة وانوا الزكاة له ان بدا ما اركاه بربض **الحجة الرابعة** قوله تعالى  
ومن قل موثلاً خطاً فحري ربه مومنه وذيه مسلمه الى اهله له اعطا الله قبل  
الحرر ولا يفهم احد من قولنا اعط زيدا وعمرا ديناً راعهم احدهما على الآخر في  
العطا **الحجة الخامسة** قوله تعالى في البقره وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة  
وفي الاعراف وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً والقصة ولقد فلو كانت للترتيب  
لتنافسنا **الحجة السادسة** يقول تعالى زيدا وعمراً مع امتناع الترتيب والاشراك  
والجواز على خلاف الامل **الحجة السابعة** يقول اخضر زيدا وعمراً ولا يجوز  
بالفا ولا بئر لا فاد نهما الترتيب ولا يجوز لخصم الزيد ان كلاهما التاكيد  
لا بعد الاحقش وهشام بن الكوفيين لانه لا يكون الا من اسن **الحجة الثامنة**  
يقول المال بن زيد وعمراً ولا يجوز غير الواو فان قيل فقد قال امرؤ  
القيس بن الذخول فحول قيل له ذكر ان الذخول اما كن  
مصرفه **الحجة التاسعة** يقول سنان فعودك وقبامك مع امتناع  
الترتيب لان السني المثل والمائله لا يكون الا من اسن واما قول الساعر سنان

جزب او بتو عتله وقد قيل الضم الدليل المسير واوهنا بمعنى الواو وهو شاذ  
لانه راها استعماله في الابحده نحو جالس الحسن او ابن سيرين **الحجة**  
**العاشرة** يقول جمع زيدا وعمراً ولا يجوز بالفا وعمرهما من محروف الترتيب ومنه  
قول ليلى افعلى السبا بجل اذ كن عائق او جونه قدحت وقض ختامها  
والجونه الحائيه المطلبه بالقار ومعنى قدحت عرفت وقيل مزجت وقض ختامها  
اي كسر طينها ومعلوم ان لا يفتح الا بعد قض ختامها وفي الواو يمكنه بدعيه  
لا يوجد في سائر حروف العطف وهي ان لا تنها على الجمع اعمر من ذلك لهما على  
العطف ما فيها اي لا تخلوا عن الجمع وتخلوا عن العطف كواو المفعول معه  
وواو الصمير بها بابه عن الباء وهي الاصل والسي اد الاص السى وقد جاء معه  
وواو الحال لما فيها من معنى المصاحبه وكذا قوله لا ماكل السمك وتشرب  
البن للجمع دون العطف **الحجة الحادية عشر** قال اهل اللغة والنحو  
واو العطف في الاسماء المختلفه كواو الجمع في الاسماء المماثله وذلك لا ينفذ  
الترتيب **الحجة الثانية عشر** لو كانت للترتيب لكان قولنا جازيد وعمراً  
وعند مجيهاً نكراً **الحجة الثالثة عشر** عشر جازيد وعمراً ونحوه  
مكون نكراً اراً وقبله او معه نقضاً **الحجة الرابعة عشر** من قال  
لا مرأته ان دخلت الدار واب طالق مبهر ولو كان يحمل الترتيب لمسا وقع  
ولصلح للجزا بالفا **الحجة الخامسة عشر** قوله تعالى ان الصفاء  
والمروء من شعائر الله فلو كانت الواو موضوعه للترتيب لما سالت الصحابه  
عن المدايه **الحجة السادسة عشر** قال ابو بكر الرازي لو قال  
ان دخل فامرأته طالق وعبدته حر وعليه صدقه كذا فاد اذ دخل يلزمه ذلك  
كله في وقت واحد ولا يلزمه احدها قبل الاخرين ولو كانت للترتيب لزمه  
كذلك فليست وفيه نظر فان الانسان اذا قال لا مرأته قبل الدخول بها ان  
دخلت الدار فانت طالق واحده وواحدة فدخلت منع واحده لا غير عند ابي  
حنيفه رضي الله عنه فلو كان الامر على ما ذكر لوقع ثنتان **الحجة**  
**السابعة عشر** قال عليه السلام لعرا انا ان مكفك ان يصح هكذا وضرب كفه فتربه







الى الصلاة لا يربب بعضها على بعض وهذا ما يحل بالبدية ولا شك ان السيد اذا  
قال لعبد ادا دخلت السوق فاشتر لنا لحما وترا وخيرا لم يلزمه تقديم اللحم على  
التمر وغيره بل كيف ما اشتراها كان ممثلا بشرط ان يكون الشراء بعد دخول السوق  
كما انه يغسل الاعضاء بعد القيام الى الصلوة انتهى كلامه الحجة الثامنة عشرة  
لو اراد بحصيل غسل الاعضاء الاربعة من غير قصد يربب مع العلق بالشرط فليس  
لدلك عبارة الا الفا في اول الجملة لكونه مرتبطا على الشرط لكون بعضها مرتبطا على البعض  
ولا يمكن العبي عنها مفصلة الا بالفا في اولها فقد وجب الفا في الموضع الذي لا  
يحوز فيه ارادة الربب فكيف يوجب الربب وهذا واضح مكشوف  
فان قال روى مسلم عن عدي بن حاتم ان رجلا خطب عند النبي عليه السلام فقال  
من طمع الله ورسوله فقد رشد ومن رخصهما فقد غوى فقال له عليه السلام بئس  
الخطيب انت فقال ومن رخص الله ورسوله فقد غوى فقال له عليه السلام بئس  
النسائي وابوداود عن جديفة عن النبي عليه السلام قال لا تقولوا ما سأل الله وشا  
فلان ولكن قولوا ما شا الله ثم سأل ان قول الواو على عدم الربب ولا حجة لهم  
في قوله عليه السلام لا يقبل الله صلوه امر حتى يضع الطهور ومواضعه فيغسل  
بديه ثم يغسل وجهه ثم ذراعيه ثم رجليه ثم الحديث فانه متروك الطاهر من وجهين  
لحدهما ان كلمة ثم للراخي ولا يحب اجماعا والساني انه لو بدا بوجهه قبل  
بديه حاز اجماعا ولانه قد ضعفه ابو بكر الرازي وقال النواوي وهو ضعيف  
غير معروف وقوله عليه السلام بوضا من ثمه فقال هذا وضو لا يقبل  
الله الصلوة الا به والطاهر انه كان مرتبا قلنا والطاهر انه كان بالضمضة  
والاستنشاق واستيعاب مسح الراس ويقبل بدونهما مع انه ضعيف  
وقد تقدم تضعيفه ثم اعطى الوضوء انقسمت الى مكسوف عاليل وهو الوجه  
واليدان والي مستور عاليل وهو الراس والرجلان فكانت البداهة بالمكسوف اولي  
لانه عرضة للتلوث وور من ذلك الوجه لسرفه كقديم اليمن على اليسار ثم قدم الراس  
على اليمن لانه اسرف وقد حصرنا ما ركن الخضم واجتنبنا عنها فضلا فضلا  
وقوله فيبدأ بما بدأ الله تعالى يذكره الفا لفسير الربب ذكره في المنافع

وهو

وهو الخن يعني بعدم الوجه على بقيه الاعضاء بر المدين ثم الراس وبوخر الرجلين  
عن سائر الاعضاء وقيل معناه هو البداهة من رومن اصابع المدين والرجلين  
وان الربب قد عرف وهذه مسئلة مستقاة وليست لنفسه الربب وهو ضعيف  
لو جهن احدهما ايها الواو كانت مسئلة لكانت بالواو كما ذكرنا يربسن الوضوء  
الوجه الثاني انهم يقولون في قوله تعالى وابدركم الى المرافق وارجلهم الى  
الكعبين ان الله سبحانه يابدأ فيها من رومن الاصابع سانه انه لما قال  
وابدركم سنا ولت الى الابطال ولما قال وارجلهم سنا ولت الى الرجل الى اعلى الخاد  
واعلم ان البداهة في الاسقاط لا في الاحجاب فلم يكن لروم اصابع المدين  
والرجلين ذكر في البداهة بها اصلا فمدان الفا لفسير الربب والبداهة  
من اول الوجه والمدين والرجلين منه عرف ذلك من فعلة عليه السلام  
وذكر في المحيط والحفة اصابع المدين والرجلين وفي جوامع الفقه للعاني  
ذكر اصابع الرجلين حاضه وقوله وبالميا من وهي جمع الميمنة كالايم  
وفي حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب النمل في  
سانه كله في تنعله وترجله وطهونه رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة انه عليه  
السلام قال اذا توضأت فابدوا عينا منكم حرجه ابوداود والنسائي باسناد  
جيد وفي الكزطرفة بايا منكم جمع امن اذا السير واد ابوضائم والامرفة محمول  
على الاستحباب وعند الشيعة بتقديم اليمنى واحب وروى الشافعي وغيره  
ان عليا رضي الله عنه بدأ بالشمال وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه رخص في تقديم  
الشمال وعن عائشة رضي الله عنها كانت تدرس رسول الله اليمنى لطهونه وطعامه  
واليسرى لخلايه وما كان من ادي صحيح رواه ابوداود وغيره وعن امر عطية  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كسوه في غسل ابنته ابدان ميا منها ومواضع  
الوضوء منها رواه البخاري ومسلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال عليه السلام  
اذا اتعنا لحدك فليبدأ باليمنى واذا برع فليبدأ بالشمال لكن اليمنى اولها فتعنا  
واذا برع ابقاعه وعن ابن عمر رضي الله عنه من السنة ادا دخلت المسجدان  
تبدأ برحمتك اليمنى واذا خرجت ان تبدأ برحمتك اليسرى قال الحارثي



عبد الله هو صحيح على شرط مسلم وسحب بقدم اليسرى في الامشاط والاستنجا  
 ودخول الخلا والمزوح من المسجد وخلع الخف والمغل والسر او بل واشباه ذلك  
 وفي المغرب رجل شعره ارسله بالمشط ورجل فعل شعر نفسه ذلك ومنه في تنغاه  
 وترجله والموا لا سنة لمواطبه صلى الله عليه وسلم عليها وهي ان يغسل العضو  
 الماني قبل جفاف الاول ويصلي بوضوء واحد ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم  
 يحدث وحكي ابو جعفر وابو الحسن بن بطال عن طائفة من العلماء وجوب الوضوء لكل  
 صلوة وان كان على طهار من غير من عمر وعبد الله بن عمر وعكرمة وابن سيرين  
 وحكي ابو محمد بن حزم هذا المذهب عن عمرو بن عسود وعن ابراهيم النخعي لا يصلي  
 بوضوء واحد اكثر من خمس وحكي ابو جعفر عن قوم حوازل الخس للمسافر دون المقيم  
 وصلى عليه السلام خمس بوضوء واحد يوم الفتح خرج به البخاري وعن عمرو بن عامر عن انس  
 رضي الله عنه قال كان عليه السلام يوضا لكل صلوة قلت كفت كتم تصنعون قال  
 جرى احدا الوضوء المحدث رواه البخاري مسله مريض عجز عن الوضوء واليتم  
 بحب علي بن ابي طالب وجاربه ان يوضوه وبالعكس خلاف لحد الزوجين مع الاخر والعجز  
 عن التطهير بالماء والتراب لم يرض او سبغ او عدق او عدم قدره لا يصلي عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وهو رواية عن محمد رحمه الله وبعضه اذا قدر وعند ابي يوسف وابن القاسم  
 رحمه الله صلى ويعد وعند مالك وان نافع رحمه الله لا يصلي ولا يقضي وعند  
 الشافعي واسهب رحمه الله يصلي ولا يعيد وقاسا على الصلاة بالنجاسة وترك ستر  
 العورة واستقبال القبلة ومن ادا به استقبال القبلة عنده الا في  
 الاستنجا وذلك اعضائه واذا خال خصم في صماخ ادنه ويقدم الوضوء على الوقت  
 وحرك خاتمه وان لم يستعين بغيره في وضوءه خلاف لما لنا وما لم يستعين به ايضا  
 وقد ثبت في الصحيح ان اسامة رضي الله عنه صب على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوءه في حجة  
 الوداع وصبت المغيرة رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوءه في غزوة تبوك خجابه  
 وحديث انا لا نستعين على الوضوء بلحد باطل فانه النواوي ذكر الاحاديث الصحيحة انه عليه السلام في  
 كان يوضا بغير استعانة باحد فحمل الاول على الفروع والحوال وتركه على الاستحباب  
 وان لم يتركه بلام الناس ونشر الما على وجهه بغير لطم واليوس في مكان مرتفع وجعل الانا

الصغير

الصغير على سائر والذكر الذي يغرف منه على عنقه والجمع من تبه القلب وفعال اللسان وتسميه  
 الله تعالى عند غسل كل عضو قال في شرح الطحاوي يقول عند المضمضة اللهم اعني على  
 ملاء القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستسقاء اللهم ارحني راحلة الجنة  
 وعند غسل وجهه اللهم بضر وجهي يوم يضر وجهي وتسود وجهه وعند غسل يده اليمنى  
 اللهم اعطني كفاي يميني وحاسبي حسبا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم اعطني كفاي  
 بشمالى وكفاي من وراطهري وعند مسح راسه وادنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول  
 فيتبعون احسنه وعند مسح عنقه اللهم اعن رقتي من النار وعند غسل رجله اليمنى  
 قدمي على السراط يوم تزل الة قدام وفي خير مطلوب وصلى على النبي عليه السلام بعد غسل  
 كل عضو مع الدعاء وان يقول بعد الفراغ اللهم اجعلني من التواضع واجعلني من المطهرين وان  
 يشرب شيئا من فضل وضوءه مستقبل القبلة قايما قبل الاستسقاء الما فاما الا في هذا وعند  
 زمزم وان علا انه بعد الفراغ وان يصلي ركعتين وان يوضا الحائض وان لا يتنقض ما وضوء  
 من ماء ذكر اكثر ذلك الزوزني وبعضه في المحيط ومن مكر وهاتاه لطم الوجه بالماء والاسراف  
 فيه ولو كان على نهر ولا قار والسلب بما حذر في مسح الراس وقد تقدم ولا كفارة  
 مكرهه وقال لا يكره لاسانه بما امر به ولا بأس بالتمسح بالمندبل بعد الوضوء به قال  
 مالك واحمد مروي عن عثمان رضي الله عنه والاسن بن علي وانس رضي الله عنهما ومسروا رحمه الله  
**فصل** في فضائل الوضوء عن عثمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من يوضا فاحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت اظفاره رواه  
 مسلم وعنه عن عمران بن موسى عن عثمان رضي الله عنهما قال استغمان بوضوء فتوضا ثم قال  
 ان انا سأتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث لا ادري باهي الا اني  
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضا مائة وضوء هذا ثم قال من يوضا هكذا  
 غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلواته ومشيته الى المسجد نافله رواه مسلم عن  
 ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا يوضا العبد المسلم او المؤمن  
 فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطية نظر اليها بعينه مع الماء او مع اخر قطر  
 الما فاذا غسل رجله خرجت كل خطية مشتها رجله مع الماء او مع اخر قطر الما فاذا  
 حتى يخرج نقيا من الذنوب رواه مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يدخله خرج من يديه  
 كل خطية كان يخطئها  
 مع الماء او مع اخر قطر الما فاذا  
 غسل



قول الصلاة

عليه وسلم قال لا اذكر على ما نحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات قالوا بلى يا  
يا رسول الله قال اسبغ الوضوء على المكاره وكثر الخطا الى المساجد واسطار الصلوة  
فذكر الرباط رواه مسلم عن عمرو بن عبسة عن النبي عليه السلام قال ما منكم رجل يقرب وضوه  
فمضمض ويستنشق فينتثر الا خرج خطايا وجهه وقيه وجا شبه ثم اذا غسل وجهه كما  
امر الله الا خرج خطايا وجهه من اطراف لحبته مع الماء ثم اذا غسل يديه الى المرفقين الا خرج خطايا  
يديه مع انامله مع الماء ثم مسح راسه الا خرج خطايا راسه من اطراف شعره مع الماء ثم غسل  
قدمه الى الكعبين الا خرج خطايا رجليه من انامله مع الماء فان هو قام فضلى محمد الله وانى عليه  
ومجده بالذي هو له اهل وفرغ قلبه لله الا انصرف من خطيته كبته يوم ولدته امه رواه مسلم  
واستدل الشافعي رحمه الله على وجوب غسل المسترسل من اللحية بقوله عليه السلام  
الا خرج خطايا وجهه من اطراف لحبته مع الماء دل على ان الماء يكون في اطراف اللحية قبل هذا  
سطل بقوله عليه السلام في مسح الراس الا خرج خطايا راسه من اطراف شعره مع الماء ولا يكون الماء  
في اطراف شعر الراس بل اختلف وخرت كلها لجمع رواه مسلم الا ان ابي جعفر فانه رواه بالجمع  
فصل في نوافض الوضوء والنوافض جمع ما فاضه لا ناقض لانه لا يجمع على فاعل الا الموث  
وشد فوارس وهو الكس ونواكس جمع فارس وهالك وناكس على تاويل فرقه والنقض ابطال  
المالك في النواكس والعهد وهو فاضه وعهد وفي الوضوء تجوز لطلان المطلوب منها وكلمه  
كل العموم الا افراد فيتناول جميع ما خرج من الدبر والقبل الطاهر والخمس وغيره لا الريح الخارجة  
من ذكر الرجل ورجح المراه على ما ياتي تفصيل ذلك وقال مالك لا يقض غير المعتاد كدبر  
الاستحاضه وسلس البول والمذي والحرق والدود والدم وقوله كل ما خرج من السبيلين معناه  
خروج اكل ما خرج لوجهين احدهما ان الذي خرج منهما عنى وهي موجوده ولا يقض والا حصل  
النقض عن وجهها الثاني ان قوله كل ما خرج لا يصلح خبرا عن المعنى لان العرض  
لا يخرج عنه بل الجنة فاضطر الخروج لذلك والغايط هو المكان المظلم من الارض وهو  
يقصد لحد الانسان اما للابعاد او لستر عن اعين الناس حسب ما اختلفوا في ذلك  
وكذا العدره في الاصل فاما الدار سميت بذلك لان العدره كانت تبنى في الاقيه فصار  
ذلك كناية عن قضا حاجه الانسان وعن ابي هريره رضي الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا يغسل الله ملوك احدكم اذا احدث حتى يوضا فقال رجل من حضرموت

ما

قالوا في الوضوء والنجاسه

ما الحديث ما به من قال فضا او ضرا طمئنتفوق عليه وحدث صفوان بن عسال ولكن من غلط  
او بول او ربح رواه الترمذي وفي الترمذي والسنائي وابن ماجه ونوم كان ربح وروى عنه عليه  
السلام الوضوء ما خرج وليس مما يدخل وفي اسناد شعبه مولى ابن عباس قال ملك والنسائي ليس  
يثقه وفيه الفضل بن مخمار مثل الحديث وقال سعد بن منصور انما يحفظ من قول ابن عباس  
وفي المدي فقال عليه السلام فيه الوضوء رواه البخاري ومسلم وفي دم الاستحاضه ونوى  
لحل صلوة وان قطر الدم على الحصى خرج احمد والنسائي واما ما ذكره صاحب الهدايه  
قل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما الحديث فقال ما يخرج من السبيلين ولا يعرف اصلا  
قول الله والدم والقيح اذا خرجا من البدن تجاوزا الى موضع يلحقه حكم الطهر  
يعني وجوبا واستحبابا والقيح ملا الفهر وحاصل ذلك ان الخارج الخمس من غير السبيلين  
سقط الوضوء عندنا قال في المحيط وقاصي جان والبدائع هو مذهب العشر المتبرين  
بالجنة وكذا ذكره شمس الدين سبط بن الخزرجي فزاد بن سعد وان عمر وزيد بن ثابت وابا  
موسى الاشعري وابا الدرداء وتوبان وصدد المابعين قال من يطال في شرح البخاري  
وان المندر في الاسراف مثل سعد بن المسيب وسعد بن حير وعطاء الثوري والحسن الصري  
وان المبارك واسحق الرهري واحمد والحسن بن حي والاوزاعي في الطعام دون المراه والماء  
قال الثوري وان عرج ومجاهد وزفر ظهور الدم وان لم يسل وقلل القى ناقص للوضوء قال  
ابن المندر وقد روي عن غير واحد انهم كانوا يغسلون من الحمامه كمل و ابن عباس وابن سيرين  
رضي الله عنهم وقال القاسم وسالم والسجعي والحكم وحامد في الغسل وضوء ذكر النسائي وقال  
مالك والشافعي لا وضوء في الخارج من غير السبيلين لهما ما روى ان انصار ياروق يسهم فيه  
وهو يصلي فترعه حتى رمي سله اسهم قلم يقطع صلوته فلما فرغ من صلوته شبه ربه المراهي  
فراى ملحا بالانصارى من الدماء قال سبحانه الله لا اله الا هو في اول رمي قال كنت في سوره او ايتها  
فما احببت ان اقطعها بعد منى في صلوته ولو كان خروج الدماء ناقضا لما مضى فيها رواه  
البخاري بعلة غير اسناد وابوداود وحدثنا ابن عباس عليه السلام احجم وصلى ولم يوضا  
ولم يزد على غسل محابه رواه الدارقطني وحدثنا ثوبان فقلت يا رسول الله افريضه الوضوء  
القي قال لو كان فريضه لوجدته في المراه وروى عنه عليه السلام انه قال فاضا في فقه قيل له الا وضوء  
وضوءك الصلاة قال هكذا الوضوء من القى ولا يخرج الخمس من السبيلين افتح لان الانسان

منه عليه

منه عليه

منه عليه



في الحديث الثاني من الباب الثاني من كتاب الصلاة  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

من الناس دون الفصد والحامه وكان العذر والبول اسم من  
 الدم والقي وكان ذلك لا غلوا عن بين وراحه كرهه خلاف الخارج من غيرها وكان  
 الخارج منها حصل بمقتضى الطبيعة وهي تدفع الفاسد ولا كذلك الخارج من غيرها  
 ولنا في المسئلة اربع عشر حديثا الحديث الاول عن عائشه رضي الله عنها  
 قالت جئت فاطمه بنت ابى حمس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى  
 استحاض ولا اطهر افادع الصلاة قال لا اناد لك عرق وليست بالمحضة فاد اقلات  
 فدعى الصلاة واد اديرت فاعسلى عندك الدم وبوضاي ليل صلاه حتى يحى ذلك الوقت  
 اخرجاه في الصحيحين وصححه الترمذى وفي روايه احمد وابن ماجه وبوضاي عندك كل صلاه  
 وان قطري الدم على الخصر فاد حب الوضوء من الدم ونبتة على العله بقوله عرقا فان قالوا  
 قال اللان الحاننى وقوله وبوضاي ليل صلاه من قول عرو وقال هشام قال ابى بوضاي  
 ليل صلاه حتى يحى ذلك الوقت قلنا قد صححه الترمذى كما ذكرنا ثم لا يمكن ان يقول  
 عرو هذا من قبل نفسه لانه عطف الامر بالوضوء على الامر بالمقدمه من قوله فدعى الصلاة  
 واد اديرت فاعسلى عندك الدم وبوضاي ليل صلاه اذ لو كان قاله هو كان افطه ثم بوضا  
 ليل صلاه فلما قال بوضاي شاذل ما قبله من امره عليه السلام وكان من اثبت الاسناد كان اول  
 الحديث الثاني عن معاذ بن ابى طلحه عن ابى الدرداء ان النبي عليه السلام قال فوضوا فليقت  
 بومان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال صدق انا صبيت له وضوء رواه احمد والترمذى  
 والبرمذى حديث حسن المعلم اصح شى في هذا الباب وقال احمد حسن المعلم بحوده  
 الحديث الثالث عن عبد الملك بن عبد العزيز عن ابيه وعن عبد الله بن ابى مليكه عن  
 عائشه رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قاعدكم في صلواته او قلن  
 فليصرب فلو وضوا لم ينس على ما مضى من صلواته ما لم يتحلل رواه ابن ماجه والدارقطنى طعنوا  
 في احد طريقيه بالارسال والمرسل عندنا وعند مالك واحمد رحمه فان قل قوله عليه السلام  
 لم ينس على صلواته ما لم يتحلل معطوف على الانصراف والوضوء والمعطوف بشارك المعطوف  
 عليه وجب والبناء ليس بواجب اتفاقا لما لا يستلزم افضل عندنا فوجب ان يكون المعطوف  
 عليه من الانصراف والوضوء ووجب ايضا قبل له عنه جو ابا ان احدهما ان  
 الوجوب حصصه الاخر على خلاف الاصل وجهه انه عليه السلام لما امر بالانصراف

في الاصل عدم الخصص

وباطن ظان ان ذلك يفسد صلواته فامر بالبطلان ليعزل هذا الظن وهو بطلان الخبره  
 الثاني وهو اختيار العاصمى الى رند في الاسرار انه من باب عطف الامور لانه مستند  
 نفسه فلا يغيره احكام احوال السابقيه للحديث الرابع عن سعد بن المسيب عن ابى هريره  
 رضى الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال ليس في الفطره ولا الفطرين من الدم وضوء الا ان يكون  
 دما سايلا رواه الدارقطنى الحديث الخامس عن عطاء بن رند عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجع في صلواته الحديث وهو ضعيف لانه ما بكر الداهرى  
 الحديث السادس عن سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سأل عن ابى دم الحديث  
 للحديث بك وضوء امثله الحديث السابع عن عباس بن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا رجع في صلواته بوضاء من اهل صلواته الحديث الثامن عن عطاء بن عباس  
 رضى الله عنه مسله الحديث التاسع عن عيسى بن الدارقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الوضوء من كان من مسايلا حرجه الدارقطنى الحديث العاشر عن زيد بن عيسى عن ابيه  
 رضى الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفليس حدث رواه الكلال الحديث الحادى عشر  
 عن عطاء بن عباس رضى الله عنه انه عليه السلام رخص في دم الجنون وفي الدمايل والجنون والجنه  
 الدمل بكر اللحم وسكون البيا وفي طريقه وقد اخرج اه مسلم الحديث الثاني عشر روى الهيثمى وصاحب  
 المحيط عن النبي عليه السلام انه قال يعاد الوضوء من سبع من يوم غلب وفي ذراع ونفطار بول  
 ودم سايل ودسعه ملا الفرو والعقده في الصلاه والحديث كايح وعن علي بن عبد  
 الاحداث او دسعه في ملا الفرو وعن بن عباس اذا كان في ملا الفرو او في الوضوء قال  
 الخطابي اكثر الفقهاء على ان يفاض الوضوء بسلان الدم وهو اقوى في الابعاع ونقيسها على خروج  
 الدم والعمى من البر والذكر وانفاج بقبه تحت المعده وخروج شى منها وعلى مس الزكوى  
 والمرأه مع خروج الخجاسه من غير السيلين ولا خروج الخجاسه مؤثر في زوال الطهاره وذلك  
 انها اذا خرجت الى طاهر البدر لا يفسد طاهر لزوال الطهاره عنه اذ لو يفسد طاهر الجمع من الضل  
 وهذا القدر محقق حتى لو خرج منه رج او بول فقال الحديث فلان ولا هناك لحديث  
 ديمه ولا ذكره ولما قالت الشافعيه في احد الوجهين ان الحديث يحل جميع البدن قال  
 السائى وهو الاصح حتى لو عزله من المصحف سطنه وطهره والاختصار على الاعضاء الأربعة  
 مخفف ورخصه للثمة نكر الوضوء في كل يوم واوليه فامر غسل الأعضاء الأربعة الطاهر مقام



غسل جميع البدن في الحرج وتبشير الامر ولهذا لما لم يكن خروج المني والحصى والنفاس كونه  
الحركه الاصغر وجب غسل جميع البدن وان كان خروجها من جزء يسير من البدن فاذا  
تعدى في السبلين غير موضع الزوج لما ذكرنا تعدى في غير السبلين ايضا جامع ما ذكرنا  
واذا استعنت الطهارة ولم يبق طاهر مطلقا لم يبق اهلا للصلوة التي هي مناجاة الرب  
سبحانه يجب تطهير البدن بالما يصير اهلا لها واما حديث لا يضاري فلاحه فيه  
لوجوه لحدوها انه يتعلق وليس محله عندهم الوجه الثاني ان الدماء التي خرجت من ثلثه  
اسم اصاب ثوبه وبدنه ولا يجوز الصلوة معها اتفاقا ولا يمكن انكار ذلك فانه قد رآه المهاجرون  
بالليل حتى قاله ما راي من الدم بثوبه وبدنه الوجه الثالث ان هذا فاعا ولحد من الصحابة  
واعلم كان مذهبنا له او كان غير عالم حكمه او حصل له دهول في ذلك الوقت عن كون الدم  
ماقتضا للطهارة وحديث انس من رواه سليمان بن ابراهيم او داود بن ابي ايوب وهو ضعيف قاله ابو حاتم  
الرازي والمحدث ثوبان فقد قال ابو الحسن الرازي لم يرو عن الرازي غير عتبه  
ان السبل الحصى وهو متروك الحديث واما ما روي عنه عليه السلام انه قا وغسل فيه  
فقال هكذا الوضوء من التي تعرب ولا تعارض ما ذكرناه من اجابات الوضوء من التي  
وحمل على ما دون ملا الفم ويكون الامر في التي لعرف الحاضر مثل ما يطأ الرجل توقيفا  
من الحديث ولا سيما وقد ذكر في المعرب ان الفم هو التي ملا الفم واما الفروق  
التي ذكرها من السبلين ومن غيرها فضعيفه فان خروج الدم من الذكر والفرج او خروج  
للحشاء منها اساق من خروج التي ملا الفم وخروج القيح والصدید السائلين  
من البدن وذلك معروف بالبدنه وقد اوجبه الوضوء في الاول دون الثاني وكان  
للزوج من الاول لا يطلع عليه غيره عاليا ولا مع عند الناس وقت ذلك لخروج خلاف  
خروج التي ملا الفم وسيلان الصدید والقيح فانه فصع المنظر فحان قسما معلوما للناس  
ضروفا كانت المناسبة على العكس وان اخرج من السبلين سكر وخروجه ويكثر  
انفصاله عن البدن فثبت الجاهد الى العفو لما يميز من الزوج في تكرار الوضوء في كل  
وقت فاذا وجد الوضوء مع الزوج فمذنبه ولى مع داعي العظم لله تعالى الى الوضوء الجاهل  
من ذلك ومن العلماء من اوجب الغسل من الدم اخرج من غير السبلين على ما تقدم ولم يوجب احد  
الغسل من البول والغايه ان اعطى منها والدليل على عفو الغسل من غير السبلين الجسامة لاجلها

عن

عن احراز الجسامة القليلة من المعدة ولهذا يكون مستأفي الغالب ولا يفسد الوضوء بالاجماع وكان  
تعدى الكبر الى اعضا الوضوء الكبر ولكن الكبر يخرج بقوة نفسه دون الغسل واما اذا كان الدم  
على راس الحرج ولم يسل ولا من الخروج لم يخرج خلاف السبلين وذلك لان الدم في معدته  
ومكانه والخروج عيان عن الاعمال من الداخل الى الخارج وفي السبلين بالظهور وقد اسفلت الجسامة  
عن مجلها ووجت وكان الجسامة فيها قد وصلت الى مكان طمحه حكم الطمحه بخلاف ابرو والدم حتى لو  
مجاوز راس الحرج بعض هذا الغسل ولا يجب غسله على الحرج حرا ولا فائدة في غسله اذ هو معدته  
لا يزول الغسل خلاف السبلين على ما مر والترجيح معنا الوجه اربعة الوجه الاول  
ان اكثر الصحابة معنا على ما تقدم الوجه الثاني اخارنا منه واخارنا منه زافية والثالث اول  
ما يقول الوجه الثالث اخارنا اكثر واصح وليس له خبر صحيح الوجه الرابع ما مرنا اليه لحوط  
في الدين وباب العباد وقول ابن العربي في المعارضة وحب الوضوء بالغايه والبول  
عبادة لا تعقل معناها حتى يلحق الخارج من غير السبلين بهما نعام عن الحق المبين ولا يسك  
لصدان خروج العذر والبول موري زوال الطهارة واستفادتها ولهذا لو انفتحت بفتح  
المعدة فخرجت العذر بعض الوضوء بعد ان يدعى الجسد في ذلك كدعوا طهارة القلب  
والخروج امر بالغسل من ولوع القلب سبعا ولهم في ذلك بطاير ودعاوى ممنوعة ثم انه  
قال في قوله عليه السلام لا وضوء الا من صوت اخرج محل عليه البول والغايه بانه خارج  
معتاد فسقط الوضوء كالصوت والريح فقد ما فاض كلامه وفرق اخر من القليل والكثير  
في التي ان الاجتماع تأثيرا لا ترى ان نصاب الركوع اذا كان مجتمعا وجبت الركعة وان  
ملكه متفرقا لا يجب وكذا سرقه النصاب جملة نوجب القمعة والوجه اذا فرق هذا في  
الشرع وكذا في الحسن فان الانسان لو وقع عليه حبر فصل وزن الف رطل مثلا دفعه واحدا  
هلك حنقه ولو سقط عليه بدفعات لا يهلك فحان تأثير التي ملا الفم اذ اوجد دفعه اقوى من  
تأثيره اذ اوجد منفردا فلا يميز من فضل الكبر بعض الغسل في قوله ملا الفم ان يكون بحال لا  
مكن نسيطة لا يتطهر لانه يخرج طاهرا فاعبر جاريه قال في المبسوط ملا الفم ان يعمته  
او منعه من الجلاء على على الرفاق رحمه الله وعن الحسن ان ان يخرج عن مسأكه وقبل  
ان يزد على نصف الفم وقبل نصف الفم وتسميه نصف الملا من بعده وكذا اذا اراد على  
الصف عن على بن يوسف رحمه الله وكان من نهاده لم يسأله ابنته فعالت ان خرج من جلبي



لا يصح  
في الصلاة  
أن يكون  
الرجل  
مستقيماً  
على الساقين  
في الركعة  
التي فيها  
الركوع  
أو في الركعة  
التي فيها  
الجلوس  
أو في الركعة  
التي فيها  
القيام

شيء مما لم يأت في حلقك فاعبدني الوصو ثم رآي النبي عليه السلام في المنام فقال  
لا ما على حتى يلا الفم قال فالتفت على نفسي أن لا أفتي بعد هذا أبدا وفي الدعاء إذا سأل  
للخبي رجلا أو امرأة فالفرج الآخر منه منزله الفرحة لا يفسد الخارج منه ما لم يسل قال  
وفي الداء قال لا إلى أن يجد الوضوء وهو أشارة إلى أنه غير واجب وهو لحبار محمد بن  
ابراهيم المدائني وأكثر المسالخ على أحبابه والدم المساوي للريق ينقض استحسانا كالعاب  
ولو كان لون الرين لم ينقض وإن كان أصفر لا ينقض وفي الآخر خرج من أدنه قمح أو  
صديد بدون الوجع لا ينقض ومع الوجع ينقض لأنه دليل الخرج هكذا أقوى الحلواني  
وإذا كان في عينه رمدا أو عيش يسيل منهما الدموع أمره بالوضوء كالأصالة قال  
لا في الخاف أن يكون ما يسيل منهما صديدا أو قحلا ويكون في الخفون حرج ولو سالت  
صرت ما أصفر ينقض قراد أو علق مص عضوه فامتلأ أن كان صغيرا لا ينقض كالباب والعض  
وإن كان كبرا لا ينقض ولو ظهر بول المحبوب أن كان بعد على أمساكه متى شاء ينقض ولا ينقض  
الأسيلان لأنه في مكانه وفي الحيط يوضأ فرأى بلال سبلا من ذكره أعاد وضوءه وإن  
لم يعلم ما هو مضى على صلواته لأنه من وساوس الشيطان وضوء فرجه بالمال الحمله عليه  
ما حدث فل هذا قل أن يحف البلال ما بعد لحف البلال يراه أعاد لأنه من البول لا  
الما ومن شك في بعض وضوءه أن كان أول شك نفسه لأنه سقى ما حدث وشك في  
رواه وإن كان يحفره كراهة نفسه وفي آخره لخلوا في قوله أن كان أول شك قيل  
أول شك في عمه وقيل أول شك وقع في هذا الوضوء وقيل أن السك لم يصر عادة له  
وإن كان الشك بعد فراغه لا ينفذ اليه ومن سقى بالطهارة وشك في الحدث أو  
سقى بالحدث وشك في الطهارة سقى على النفس لأن الشك لا يعارض النفس ومن سقى  
أنه أحدث وسقى أنه يطهر فشك في السابق منهما سقى على الحالة التي كانت قبلهما  
فتوالا أن على صدرها على الغاء الشك أيضا حة رجل علم أنه كان قبل الفجر محرابا ثم طلع  
الفجر واجتمع له بعد الفجر أن يوضأ ولحيات ولم يحصى السابق منهما وأراد صلوة  
الصبح قل له على الغاء الشك استأنظروا وذلك لأن الحدث النفس قبل الفجر  
قد رفعه الطهر النفس بعد الفجر والحدث الذي كان معه بعد الفجر لم يعل هل هو قبل  
الطهارة المسقنة أم بعد ما ملغى الشك وسقى على النفس من الطهارة ولو علم أنه

كان قبل الفجر منطهرا قل له أنت الآن محدث لأن ذلك الطهر المسقى قبل الفجر  
قد ارتفع بالحدث المسقى بعده والطهارة المسقنة التي كانت بعده الصليان  
أن يكون بعد الحدث فرفعته أو قبله فلا يؤثر فيه نفى نفس الحدث على حاله فلهذه الدققة  
قيل له إن على الحالة المخالفة للسابعة أولا ذكرها أبو المعالي وهي موافقة للقواعد  
بأمر أمراته من غير حامل وانتشر ذكرها المقض وضوءه عندهما استحسانا وقال  
محمد لا ينقض ما يخرج شيئا ولم يشترط في ظاهر الرواية مما سه الفرج للفرج واستطرها  
في رواية الحسن وهو الطهر وجه الماس إن كان الوضوء على الحقيقة بخلاف النقاء  
للخائس ووجه الاستحسان أن المباشرة الفاحشة لا تخلوا عن خروج مدى غالبها  
كالخفق ولا غير بالنادر والدم السائل في الخرج إذا لم يجاوز إلى موضع ينقضه  
حكمه التطهر طاهر في الطهر وهو قول أبي يوسف رحمه الله وبه أخذ الكرخي رحمه الله  
وإذا دخل لا ينقض الوضوء من القي وغيره خلا لده الاستحاضة وما يطهر به الحدث  
السابق خروج الوقت وبه كان يفتي أبو عبد الله القلاسي ومحمد بن سله وأبو نصر  
وأبو القاسم وأبو اللبث وعن محمد بن الحسن أنه يحس وبه كان يفتي أبو بكر الأسكاف  
وأبو جعفر وعلى الأول لو امتلا البوب منه لا يمنع جوار الصلوة كما يكون له صاحب  
الفروج نصب ساهم من بعده من غير مجاوز مكان العذر لا يمنع وإن كان روي  
ذلك أصحنا عن بن عمر وحكوه عن أبي يوسف وعليه الفتوى وفي اليتا ببيع  
أقصد لها في الجلبه ثم سأل منه لا ينقض عند أبي حنيفة رضي الله عنه خلا لابي يوسف  
رحمه الله وعن محمد رحمه الله أدخل حقيقه في دين ثم أخرجها لا وسق عليه مع أنه لا حمارا  
عن خروج شيء مما من الخجاسة وكل شيء غيبه في دين ثم أخرجها بنفسه ينقض  
وأفسد الصوم وإن أدخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض ولا يفسد الصوم عمره ولم يفسد  
ومراد عن الذكر إذا لم يكن عليه بلبه عند خروجه وفي فاضل جان فيه روايان والصحيح  
إذا لم يرغب فيه بغير البلبه والراحة لأنه ليس بدخل مع كل وجه حتى لا يفسد  
صوم ولا ينقض الوضوء نزول البول إلى قبضه الذكر وإلى القلفة ينقض وهو  
مسك في القلفة فانهم قالوا لا يحب اتصال الماء إليها في الخبايا لأنها خلقه فاشبهت  
العصبه والرجح الخارجا من ذكر الرجل وقيل المرأة لا ينقض الوضوء قال

الرجح الخارجا من



في المحط هذا كاه الكرخي عن اصحابنا الا ان يكون المراد مفضاه وهي التي  
صار مسلك بولها وطبيها واحد او التي صار مسلك العاطف والوطي  
منها واحدا ولا يحاط وطبيها الا ان يعلم انه لا يحاط بقليلها فحسد سحب لها الوضو  
لا حال انها خرجت من دبرها لا من قبلها ولم يرد قلت او منهما وفي المفيد  
والدخنة عن محمد انه حدث في قباضا قباضا على الدبر وعن الكرخي ان الرخ لا يخرج  
من الذكر وانما ذلك اخلاص الخارج من القبا طاهره لا ينعا نفا عن محل طاهر  
وهو القبل وهذا يدل على طهاره رطوبة الفرج بخلاف مجرى البول والعائذ فانه  
نجس وقال ابو حفص الكرخي في المفضاه وفي ان كانت الرخ منتنه نجس  
والافلا في البايح اذا كانت مفضاه وقد صار مسلك البول والوطي واحدا فحمل  
ان يكون خروا من مسلك البول فسحب لها الوضو ولا يجب لان الطهارة الثانية  
ينبغي ان يراد بالشك قلت في هذا نظر فان الرخ الخارج منتنه لا يكون من  
محل الوطى فانه لا يخرج من المباشرة الفلحة وفي الدخنة والدودة الخارجة من قبل  
المرء على هذه الاقوال هكذا ذكر في بطر الزند ويشي في الدورى بوجوب الوضو  
وفي الذكر لا يفيض وان خرجت الدود من الفم او الانف او الادن لا يفيض وذكر  
المرغينا في ان الفليس ما كان ملا الفم والقي دونه قال وفيه العكس دل عليه  
قول محمد فان قلنس اقل من ملافه وقول محاهد وطاوس في وضو في الفليس حتى يكون  
القي ذكره النسائي وفي المغرب الفليس ما كان ملا الفم وفي الصحيح القليس العدف  
وقال احمد الفليس ما خرج من الحلق ملا الفم او دونه وليس يقي فان عاد فهو القي  
وقلت الحسن اذا رقت بالشراب لسه الا متلا وقال حواهر زاده في  
مبسوطه الفليس ما خرج من المعدة عند غشيان النفس اصطرا بها والقي ما خرج منها  
عند سكون النفس وقرارها فان في الفليس زيادة شدة نسبت في القي ثم القي ظاهر من  
وجوه بان من وجه طاهر حقيقه حتى لا يخرج فاه كان طاهرا وكذا سرعا حتى وجب  
غسله في الحمامة وان كان صايا جعل طاهرا او باطن حقيقه حتى لو ضم شقيقه كان باطنا  
وكذا سرعا حتى لو كبر بوجوب غسله في الوضو فجعل باطنا فرج وجه كونه باطنا  
في حق الفلما ورج وجه لونه طاهر في حق الكرخي لا بالوجهين وهو اولى من العكس لان

الكرخي خرج قطعا فعد خارجا دون القليل وان قاعلا قليلا لو جمع كان ملا الفم  
على التفسير الذي تقدم فان الحد المحس جمع عند ابي يوسف رحمه الله لان المحس جامع  
للمفرقات كالقعود والاقرار والملاوه المنكره وعند محمد جمع ان احد السبب  
ونفسه ان يكون القي الثاني فيكون النفس من الهجان والغشيان لان الحد السبب  
مؤثر في الجمع ايضا فان العبد المتبع لومرض في مد المشرى بالسبب الذي كان في يد  
البايح برده ويجعل الثاني عن الاول وبعده لا يرد ويجعل غير الاول وفيه اشكال  
فان حتمه لو كانت رجا في يد البايح وانقطعت ثم حتمه رجا في يد المشرى برده فيها  
وهنا قال اذا عاد القي بعد سكون النفس جعل غير الاول ولا يجمع ويمكن ان يفرو منها  
ما ان الجمي انواع كثيرة فاذا انقطعت ثم عادت بعد السري بالمزوج الذي كان في  
يد البايح دل عود عنها ان سبب الحب قاير لم يزل واد اجانوع اخر غير الاول  
دل على روال الاول اما القي فشي واحد فاذا انقطع الغشيان ثم فائنا فليس معنا  
ما دل على انه عن الاول بخلاف الجمي على ما مر وقال ابو علي الدقاق  
يجمع كيف ما كان وجد السيلان ان يولوا فيخرج عن راس الخرج هذا فسر ابو يوسف  
رحمه الله وان علا على راس الخرج وانتفخ ولم يتحد لم ينقض وعن محمد رحمه الله  
ان صار الكبر من راس الخرج ينقض والصحيح الاول كونه باذا خارج وان نزل الدم  
الى ما لان من الانف او الى صماخ الادن ينقض قال الحسن بن زياد رحمه  
الله الماء والقح والصديد طاهر منزله الريق والعرق والدمع والمخاط والحامه  
واللبن كل بعض الوضو والصحيح ان ذلك بمنزلة الدم لانه دم رقيق لم يمتزج فخال  
لونه لون الماء والدم نجس وهذا خلاف السميلين فانه مستوي فمما خرج  
النجس والطاهر فالنجس كالبول والدم والعذرة والمني وغير شهوه والمدى  
والودي والطاهر كالحمر والدود والولد والحصاه والنواه والريح من الدبر كانه  
لا يخلو عن قليل النجاسة وخروجها فض وان قلت فان قيل فباعتدتم الفم باطنه في  
حق القليل حتى لا ينفق الخروج بارتقابه الى الفم فاذا خرج من الفم حقق الخروج فوجب  
ان ينقض قل له الفم له حكم الباطن فيما بينه وبين الباطن حتى لو بلغ رفته لا يفسد  
صومه وله حكم الظاهر فيما بينه وبين الظاهر حتى لو لم يمتزج ما يفسد او ادخله



انه لا يمسد صومعه فادارت في الليل الى الفم لا يحق الخروج له اسفل من اللسان  
 الى اللسان فادخل من الفم لا يحق الخروج ايضا لانه اسفل من الطاهر الى الطاهر  
 وفي الذخيرة لو قطر قطره من الدم بقض الوضوء وقوله عليه السلام لا يخرج القطر من  
 من الدم وضوء المراد منها ما يكون بحضه القطر دل عليه قوله عليه السلام ان  
 يكون دما سائلا او يحل على ما يقطر من لسانه او ينزل بالريق وهو مغلوب  
 مسله حتى لا يلبس بقطنه او يربط الجرح ان نفذ الليل الى خارجها بقض  
 والا فلا وان حست المراه بقطنه فابتدأ لخلها ان كانت على الشفتين نقض وان كانت  
 داخل الفرج فلا وضوء عليها وقال ابو يوسف رحمه الله ان علم انه ان لم  
 يحس قطره فادخل الخرج القطنه وهو محدث ساعه اخرجه وان ادخلت اصبعها في  
 فرجها اسقط وضوءها لا يخلوا عن يده ولو وصل اصابع الى الدماغ بالسقوط  
 والوجور والافطار يخرج لا يقض لانه خرج من مكان طاهر وعن ابو يوسف ان  
 خرج من الفم نقض لانه لا يخرج منه الا بعد وصوله الى الخوف ودل في الوصل الى  
 الدماغ من الوجه الثلث اذا عاد ان كان يخرج بعض قطره اراد بالغيا استحاله الى  
 ينزل وفساد فسد بصير نجسا ولو غرز ابنه في يده وطهر الدم اكثر من راس الابره لم  
 ينقض وكان محمد بن عبد الله يميل الى القول بالنقض وراه سائلا وكذا في فاوى النفسى  
 على ما دل في الذخيرة واذا عصرت الفرجه فخرج منها شيء كسر لم يعصرها الا خرج  
 شيء ينقض وضوءه في مجموع التوازل قال وفيه نظروا لخاصه القاضي عبد الجبار  
 وقال هو الاشبه وهو ايضا خرج ليس فيه شيء من الدم والصدید قد دخل  
 اياما اوله من داخل الما للخرج وسال منه الما لا ينقض ودكر الامام علا الدين  
 ان من اخبرنا اوفاكه ورأى اثر الدم فيه من لسانه استغنى له ان يضع اصبعه  
 او طرف يده على ذلك الموضع فان وجد فيه اثر الدم اسقط وضوءه والا فلا  
 ولو قال بلغنا صرفا لا ينقض عندها لانه طاهر حتى كان ما في التام طاهرا وان  
 انبعث من الخوف لانه تولد من البلغم وهو طاهر وان كان مخلوطا بالطعام وغيره  
 وكان الطعام ملا الفم نقض لاجل الطعام عندها وقال ابو يوسف رحمه الله  
 بعض المريق من الخوف حاطه الطعام وان كان وحده اذ املا الفم كله والماء والقطر

وقال

وقال في الحنفية ان خالطه الطعام بقض انفا وهو محمول على ما اذا كان الطعام  
 غالبا ومنهم من قال جواب ابو يوسف في الصاعد من الخوف وهو حديث انفا قل  
 وجوابهما في المخدر من الراس وليس حديث والصحيح على الخلاف وان قادمنا لازل  
 من الراس ناقض من غير شرط والصاعد من الخوف ان كان علما لا ينقض ما لم يلا الفم  
 لجواز انه سودا الحديث او صفرا انعقدت او بلغم احرق فصار كالطعام وان كان  
 ما نعا فكذا عند محمد رحمه الله وهو الاصح كاخواته الخارجة من المعدة الناقصة للوضوء  
 وعندهما ينقض وان قل له من فوجه في الخوف فلا يخلو حكم الخارج من المعدة وصار  
 كالدم الخارج من العروق والآية خرج من الدم ينقض الوضوء فان خرجت من  
 راس الخرج او سقط منه الدم لم ينقض قال والمراد بالذات الدود نقل في هذا  
 التفسير لفظ المبسوط وانما فسر الذات بالدود وان كانت الذات معلومة لان  
 الباب الذي يزل في الجرح ثم يخرج ولا يكون متولدا منه لا ينقض فتوههم الفرق بينه  
 وبين المتولد من اللحم فان هذا الوهم والجسم ما عليها وهي يسير عفوف غير السيلين  
 ناقض في السيلين فاستبدل الحشا والفسا بقطه قس وفي لفظ محمد رحمه الله  
 نقسرت يقال نقضت يده من ان يقطا اي يملأ وفي المغرب القطه توزن الجاه  
 الجدرى والقطه خفف وفي الهندب اللفظ بغيره اي يخرج باليد من العمل  
 ملان ما نافع في كذا فسأل منها ما او صديدا وغرم ان سال عن راس الخرج نقض وان  
 لم يسل لم ينقض وقد تقدمت المسئلة مستوفاه بما فيها من الخلاف فلا يغيدها قال  
 هذه الجملة بخسبه وقد ذكرنا خلاف الحسن فيها وقوله لان الدم ينضج فصار قواما نداد  
 نضجا فيصير صديدا ثم يصير ما وقال عنه ان الماد رقيق لم ينضج فيه وقد تقدم  
 وقوله لانه محرج وليس خارج وقد ذكرنا خلاف هذا من مجموع التوازل قبل هذا  
 قوله واليوم مضطجعا او متكبيا او مستندا الى شيء او انزل لتسقط قال  
 ابو الحسن بن بطال اجمع الفقهاء ان النوم القليل لا ينقض الوضوء الا المزني فانه  
 حرق الاجماع وجعل قليله حدثا قلت ومعه الصحيح من راهويه وابوعبيد ذكر ذلك  
 في الجارضة قال وكذا اجمعوا على ان نوم المضطجع ينقض الوضوء قلت وعندي موسى  
 الاشعري والطاهر لا ينقض وبه قال الحق بن محمد وعبيد وعن سعد بن المسباه كان

في الجرح  
 يخرج  
 من  
 الفم  
 لا  
 ينقض  
 وضوءه  
 وان  
 كان  
 من  
 الخوف  
 لم  
 ينقض



نام مضطجعا بطر الصلوة ثم صلى ولا بعد الوضوء والحوال التام لم يشره خلا نوم  
المضطجع والموقوف على إحدى السبيل والمستند والقاعد المترج والمادرج عليه والمحتج  
والمتكى والمقعى شبه الكلب والراكب والمائى والقائم والراعى والساجد اما نوم  
المضطجع والموقوف فقد نفي في المبسوط والمجسط والبدائع والحنفة والغنية انه ناقض  
الوضوء وكذا المتكى في المنافع وذكر في الدرر ان النوم مضطجعا انما يكون جديا اذا  
كان اصطباغه على غيره اما اذا كان على نفسه لا يكون جديا قال حتى ان من نام واضعا  
السبيل على عقيب سبيل الكلب على وجهه واضعا يده على فخذه لا يقضى كذا ذكر  
في كتاب صلاة الاثر عن محمد بن علي بن يزيد الطبري قال سمعت حمدا يقول من نام متكيا على  
وجهه لا يقضى وضوءه وقال ابو يوسف رحمه الله اضطجعه على نفسه وغيره سوا في  
استفاض الوضوء ونوم المريض المضطجع في الصلوة يقضى الوضوء في الصحيح ونوم المتورك  
محقق بالمضطجع لزوال بقعه عن الارض وفي المستند الى جدار او سارية او حائط او المتكى  
على يده ذكر الطحاوي رحمه الله انه لو ان راسه ان سقط نقص وضوءه وهو اختيار القدر  
في مختصر جمعة لابنه والصحيح رواه ابو يوسف عن ابيه رحمه الله انه اذا كان مقعده على  
الارض لا يقضى وضوءه كفت ما كان والى هذا القول اشار القدوري في مختصر الكرمي الذي  
شرحه قال شيخنا شيخنا اكلوا في رحمه الله هو ظاهر المذهب وبه كان يفتي ابو الليث  
الحافظ وابن المبارك وعامة المشايخ رحمهم الله ونوم القاعد المترج والمادرج عليه  
والمحتج والمقعى شبه الكلب والمائى والقائم والراعى لا يقضى وكذا الساجد وعن ابي  
يوسف رحمه الله ان بعد اليوم في سجوده يقضى باطل صلوته لانه يزيل مسكه النقطة  
بلا ضرر واه عن محمد رحمه الله في المقعى انه ناقض والاصح الاول وفي الراكب ان كانت  
الدابة عرابه لا يقضى في الاستواء وكذا في الصعود وفي المبسوط ينقض لان مقعده متجاف  
عن ظهرها فلو كان رايا عن مستوي جلوسه وذكر في المبسوط لنقض نوم المضطجع  
طريقين احدهما ان عنه حديث بالسنة لان لونه طاهر ثابت يبقين فلا يزال الا يبقين  
منه ولم يبقن خرج شي فلما جعل شي اعرف ان عنه حديث الطريق الثاني ان استرخا  
المفاصل بحيث يتحرك في هذه الحالة وهو سبب لزوال مسكه النقطة وزوالها بطريق الخروج للرج  
غالب فاقم مقام الحديث باعتبار الغالب والمترج ان كان راسه على فخذه وعند ذلك نوم الجالس اطاق

نفس

نفس وعند السافعي غير نوم القاعد على البيتة باقضى في الجدي الا في الصلوة **السافعي**  
ما روى عن ابي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العن وكا السنة فمن نام  
فلتوضا رواه ابو داود وابن ماجه وعن معوية رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم العن وكا السنة فاذا نامت العينان استطلق الوكا رواه احمد والدارقطني  
والهقي والطبراني جعل على السلم النوم مقضا الى حصول الحديث بواسطة استرخا  
المفاصل الا ان يكون مقعده متمكنا من الارض محسب يكون ذلك مانعا وفي حالة الصلوة  
ضروبه والسنة حلقه اللبر والوكا بكسر الواو والمد الذي يشده راس القربة **ولنا**  
ما رواه ابو خالد بن عبد الرحمن الدالقي عن فداء عن ابي العالبيه عن ابن عباس رضي الله عنه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما الوضوء على من نام مضطجعا فان اضطجع استرخى  
مفاصله روله ابو داود والترمذي واحمد والدارقطني والبيهقي وقد ضعفه بعضهم لا ساه  
**وال** ابو الفرج روى عن فداء موقوفا ولا يمنع رفعه فان الراوى قد سنده وقد  
نفي به وقول الدارقطني انك لا يصح دعوى فخر دليل اسى كلام ابن الجوزي وعنه عليه السلام  
لا يجب الوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخت  
مفاصله رواه الهقي وقال تفرده ابو خالد الدالقي المصدرة **وال** عن  
من حدث واحد والنسائي بسنده **وال** ابو حاتم صدوقه **وال** عن علي  
احاديث صالحة واروى الناس عنه عبد السلام بن حرب وفي حديثه ابن وكيع حديثه  
وقد تابع الدالقي فيه مهدي بن هلال عن ابي هريرة رضي الله عنه عنه عليه السلام اذا وضع  
جنبه فلو وضأ اخرجه من عدى وكذا عن مقاتل بن سليمان صاحب التفسير عن عمرو بن شعيب  
عن اسد عن حماد قال عليه السلام من نام جالسا فلا وضوء عليه وفي مقابل الخراساني كلام وعن  
ابن عباس رضي الله عنهما وهو جالس فلا وضوء عليه فان اضطجع فعليه الوضوء رواه الهقي والبيهقي  
وعن ابي هريرة رضي الله عنه من استحق النوم بعد وضوءه عليه الوضوء فيا عن استحسان النوم  
فعال فهو ان يضع جنبه قال البيهقي روى ذلك مرفوعا ايضا وقول السافعي  
القديم كقولنا وعليه متفق عليه بالقائم والراعى والساجد على هذه السجود والمائى  
فان لا ستمساك باق ادلوزال لسقط وهو باقضى عنه وعن ابن رضي الله عنه كان  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون حتى يحقروا وسهم ثم يقومون فيصليون ولا وضوء

ب



وخفق راس الناعس اي يحرك بان سفل تم علا وحديث انس هذا صحيح رواه مسلم وابوداود  
وكذا في بعض العشاقي ناموا واستيقضوا ثم خرج اليهم عليه السلام وصلى بهم الحديث **في الخبر**  
من قبل النور وكذا قول الصحابة الجار وفقها المصار ونقل ابو عمر بن عبد البر عن  
عمر واسه مثل مدهنا وكذا عن النوري والحسن بن يحيى وابراهيم وحامد والمكر وحديث  
علي ومعه بحمل علي النور العلب الذي حصل به استرخا المفاصل وهو نوم المصطبح والواضع  
جنبه على ما تقدم في حديث انس الصحيح وحديث الدالاني في مفاصل الاحاديث وقول من قال  
النوم لا يسقط الوضوء ساقط الاحاديث الواردة فيه وما روت انه الوضوء في المامع  
ومن جعل نفس النور نقصا فقد بعد حديث انس في يوم القاعد وهو صحيح على ما تقدم **وقال**  
ابن العربي سمعت في الدرس عن النبي عليه السلام اذا نام الجدي سجود باهي الله به ملكه يقول  
يا ملكي اطروا الى عبدك ووجه عندك ويزنه في طاعتي والصلوة عند سمعته مسندا  
بطريقه فلم اجد **وقال** وقد قال في البدايع وفي المشهور من الاخبار وذكر كرلك  
وكتب اصحابنا مسجونه به وما وقفت له على اصل **وقال** الامام محمد بن الخطيب  
في قوله انما الوضوء على من نام مصطحبا الحديث ان ان اللانث وما للنفى والاصل عدم  
المعبر في الركب بمعنى اسباب المذكور وفي ما عداه نقله عن ابنه في هذا المقام صاحب  
المنافع وهو مشهور عنه في كنهه وكتب اصحابه في اصول الفقه ولا شك انما يفيد الحصر  
والخلاف الذي فيه ساد ومارات احدا عرض عليه فماد كرم ان ان للاباث  
وما للنفى وما من النفى ولا ثبات الحصر كما ذكرنا **ما قول** بعد تسليم ان انما يفيد  
الحصر ان قوله ان اللانث وما للنفى وما من النفى في الحصر على ما قرره غير مستقيم لوجهين  
احدهما ان ما التي في انما فافه عند الخفاء وليست النافه لانها مقبضه اليافه وقسم الشيء  
لا يكون عن ذلك الشيء ولا قسمه فمطل ان يكون النافه الوجه الثاني ان ما النافيه  
لا يستقيم دخول ان عليها لان كلامها صدر الخلاف ولا يجمع من حرفين لكل واحد منهما  
صدر الخلاف الذي ان لا يتدلمانان لها صدر الخلاف لم يجمع منها ومن ان في المبدأ بل  
وجب تاختر اللام الى الخبر وما هنا لا يجوز دخول ما على الخبر ايضا بخلاف اللام ان يكون  
الخبر جملة وان لنا كذا مضمون الجملة اللانث ذكره الرخسري وغيره ولهذا يقول  
ان زيدا لم يقر فلو كانت ان اللانث لا حتم الفى والاباث في الخبر ومعنى التوكيد انك اذا

است

ذكر هذا على سبيل الاستغفار  
استغفار من قول الصحابة

است بخبر فانك كررت الجملة وهذا اولي من قول من قال انها اللانث والدليل  
على ان ان المقلو حه موكد ايضا انك تقول تلحنى اطلاقا غير واقع ولا يقول انك منطلق  
غير واقع وكذا لا تقول طيب انك قائم ثابتا لا يقول طيب قياك باساو ولا توكد ما لا يقع  
وما انت سالت فيه ذكر من ما لك **وقال** نام فاما او فاعدا سقط على  
وجهه او قناه او جنبه ان الله قاس سقوطه او حاله سقوطه او سقط ما يما والله من  
ساعته لا يسقط وان استقر ما نام الله بعض لوجود النوم مصطحا في البدن عن ان يسقط  
رحمه الله بعض لزوال الاستسكان جبت سقط وعن محمد رحمه الله ان الله قبل ان يراى بقدر  
الارض لم يسقط وان راى بها فل ان الله يسقط عنه ان استسقط حاله لا يسقط لا بعض وعند  
السقوط لو وضع يده على الارض لم يسقط ويستوى فيه الكف وطهر الكف وفي النوادر لو  
نام خارج الصلوة على هذه السجود بان رافعا بطنه عن فخريه مجافا عضديه عن جنبه  
فلا وضوء عليه وان كان ملصقا بطنه بخديه معتد اعلى راعيه فعليه الوضوء ان الاستسكان  
ما في الاول زائل في الثاني وعن محمد بن صالح رحمه الله انه حرم ولم يوافق عليه احد من  
اصحابنا طاله القدوري وغيره وذكر احكام السجود ان فيه اختلاف المساجد **وقال**  
في البدايع انما تركنا القاس في الصلوة للحديث ومارات من هذا الفضل في الصلوة ان  
صاحب السابيع قال اذا كان في سجود الصلوة تبا ما بطنه عن فخريه **وقال** ذكرنا كلوا في  
ان النوم في حبه الشكر يسقط عن اي جنبه رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يسقط عن فخريه  
عنه ودرار ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله لو فعد في صلوته واحدى النية على قدمه  
قيام لا وضوء عليه **الحاكم** ابو الفضل هذا الخلاف ما روى عنه في العلوه **وقال**  
نوعان ثقيل وهو حديث وخفيف وهو ليس بحديث والاصل ان كان سمع ما قل عند فهو  
خفيف وان كان خفي عليه عامه ما قل عند فهو ثقيل هكذا حمل في معنى اللانث اكلوا في الله  
**توامع الحديث** نام في الركوع او السجود لا يسقط وضوءه وان كان معرا للان انما راى كما  
او ساجدا يفسد صلوته وعن محمد رحمه الله اذا سجد وهو نام يفسد وقبله يفسد اذا عاود  
**قوله** والعليه على العمل بالاعمال والنون والاعمال يصير العقل منه مغلوبا  
وبالنون يصير مغلوبا فلا يسعى ان سوى بينهما ويطول عليها العلبه وبما ان تعفر في الثاني  
ما لا تعفر في الاول للبعيه وان رفع النون فلا اسكال ما قص قليلها وكثيرها في

التفصيل الذي يذكر



الحوال كلها وكذا العنى والسكراد المعروف الرجل من المراه وهو اختيار الصدر الشهيد رحمه الله  
وكذا في اللقطات للحوارزى وفي الاخرى الصحيح ما نقل عن عيسى بن ابي بكر انه اذا دخل  
في مسبه احلال وكذا نعت به اذا حلف لا يسكر وهذه الاشيا فوق النوم الناقض  
في حصول العفلة ورواها المسكه لان الباي اذا نبت متنبه بخلاف من فام به هذه الاشيا  
مسبب الحكم فيها بانه له النص وعن احمد بن حنبل رضي الله عنه في رواه حب الغسل بالاعمال والنوم  
لحديث عائشه رضي الله عنها قالت نقل النبي صلى الله عليه وسلم في المرض ثم قال صلى الله عليه وسلم  
الحسا الاخر ففعلنا لا يا رسول الله وهم يسطرونك قال ضعوا الي ما في المحضب قالت  
ففعلنا فاعتل وذهب لينوء اي لسهض بجهد ومشقه فاعمى عليه فافاق فقال صلى الله عليه وسلم  
فعلنا يا رسول الله وهم يسطرونك قال ضعوا الي ما في المحضب ففعلنا فاعتل وذهب  
لينوء فاعمى عليه فافاق فقال صلى الله عليه وسلم ففعلنا يا رسول الله وهم يسطرونك قال ضعوا الي  
ما في المحضب قالت ففعلنا فاعتل وذهب لينوء فاعمى عليه فحدث وقد اعتل بلسان حرارت  
مر من من الاغما نصا خرجا في الصحيحين **وليس** انه ما ذكره صاحب الميسر  
انه نوضا في مرضه فلما اراد ان يقوم اعمى عليه فلما افاق نوضا ثانيا ففعل الاعمال  
المدكور في حديث عائشه علي غسل الاعضاء الاربعة للصلوة وهو الطاهر لانه عليه السلام ما كان  
يكن في كل حاله الي اعمى عليه ففعل الاعمال الذي يكون بغسل جميع البدن واطلقت عائشه رضي الله عنها  
لفظ الاعمال على غسل الاعضاء اعتمادا منها على طاه الحال او على طاه الخاضع والافضل والاحمل  
لنفسه على عادته فانه مسح او كان يجد لذلك راحة وخفة ونشاطا وعادتها اليه قال مالك والشافعي  
واحمد في الصحيح عنه واستحق من راهويه ومن التابعين ابراهيم النخعي والجمهور **قال** احمد رحمه الله قل ان  
يلون الاغما الامي وقال ايضا قل ان يصرع الا ويحتمل **قلنا** هو منزل للعقل فانه النوم لانه اذا لم  
يلا احد الاحمال الخابه وان وجد وشك فيه احتمل ان يكون منيا عن شهوة واحتلام واحتمل ان يكون  
عن الصرع والمر الذي رال عطف وهو الطاهر وعنه موهوم والموهوم لا يعارض المحموم بخلاف  
النوم فانه ليس بمرض لحال الخروج غير شهوة عليه **وقال** في الحواشي لا يمكن ان يناس النوم  
على الاغما والنوم في ان يكون حدثا في الاحوال لانه لو جرد النص في النوم ان يكون حدثا في القيام والكوع  
والسجود فيلزم ترك القياس ولا يمكن ان يناس الاغما والنوم على النوم في ان يكون حدثا في جميع الاحوال لانها  
فوق النوم بدليل سقوط العرض بها لا ابتداء بخلاف ما يروى للاحداث **قلت** كلامه انما ساقى

صوابه امنا

ان لو كان في الاغما والنوم نص كان القياس على غير المصومين ساقى وفي ميسر حواهر راء  
للصوم لم يجعله حدثا لعله لا يسترخا فان المخون ربما يكون اقوى من الصحيح بل لحد  
المسرح ولا عسع من الحدث فجل حدثا في الاحوال كلها ولا نه حدث ولا يشعربه والسكر  
الذي يستر العقل في معنى المخون في عدم العقل وايضا اليه استرخا المفصل **قوله**  
والفقه في كل صلوة داب ركوع وسجود وعطف على نواض الوضوء المقدمه والفقه فيه  
معروفه في الضحك وفيه اربع لغات اضلها في الضاد وكسر اللام والخفيف فيه سكون  
للجامع في الضاد وكسرها وكسرها وكذا دل ما ان على فعل اذا ان عينه حرف حلق وكذا في  
الفعل وقال تهمه اذا قال قد وقه وكحفت في الشعر تهمه معنى وهي ما يكون مسموغا  
له ولجرائه ناقضه للوضوء والتمرد من الاعمال عامدا ان او ساهيا او ناسيا بدراسانه  
او لا وبطله للصلوة وقيل سطل اعضا الوضوء في الغسل اضاحي لا يجوز صلوة بغير وضوء  
والضحك ما يكون مسموغا له دون حيرانه وهو مبطل للصلوة غير والبسم لا صوت فيه  
ولا ما يدره في واحد منها **اعلم** ان العلماء اختلفوا في الضحك فقهه في الصلوة هل يقض  
الوضوء او لا وذهب عطاء والسعي والرهري ومكحول ومالك والشافعي واحمد واخرون  
انها لا تقض الوضوء وذهب ابو موسى الاشعري والحسن بن ابي الحسن والنخعي والوري وابن سيرين  
والوزاعي وعبيد الله واصحابنا اجمع الي ان الفقه في الصلوة يبطل الوضوء **مر**  
القياس على صلاة الجاه وسجدة الملاء وحارج الصلوة مع ان الباقي لا يحتاج الي دليل  
لان الاصل براه الزمه **وليس** في ذلك احد عشر حديثا عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم منها اربعة مرسله وسبعة مسنده **اولها** حديث ابي العالية الراعي وهو  
مرسل وله وجهان الوجه الاول روايته مرسل عن نفسه وهو المشهور الصحيح عنه من جهة  
قائه وحفصه بنت سيرين وابي هاشم الرقاني فاما حديث قائه في رواه معمر وابي عوانه  
وسعد بن ابي عروبه وسعيد بن مسهر وياهم عليه بن ابي الديال هو لا خمسة ثقات فحدث  
معمر رواه عنه عبد الرزاق عن قائه عن ابي العالية وهو عدل ثقة ان اعني تردى في  
والتي عليه السلام صلى باصحابه فضحك بعض من كان يصلي معه عليه السلام فامر النبي صلى الله عليه وسلم  
من كان ضحك منهم ان يحد الوضوء وبعد الصلوة امره الدارقطني من جهة عبد الرزاق  
بسند وعبد الرزاق فمن فوقه من رجال الصحيحين وثقة الروايات اخرجها الدارقطني



ايضا واخرجه ابو احمد بن عدي من حديث معاذ بن معاذ عن سعد واما حديث حفصه بن سيرين  
فمن جهة خالد بن الحذاء وابوب وهشام ومطر الوراق وحفص بن سليمان ورواه خالد بن الحذاء  
من وجوه منها رواه هشيم عنه وفيه فجاءني فوطي على حفصه على راس يرفق يدي في اليه  
الحديث وللحفصه اكله من الخوص وهي وها التمر ومثمار واية وهيب عن خالد وابوب  
وفيها فلما صلى عليه السلام امر كل من كان ضحك ان يعيد الصلوة والوضوء الوجه الثاني رواه  
الدارقطني باسناد عن ابي العالیه عن رجل من الانصار عن النبي عليه السلام  
الدارقطني ولم يسم الرجل ولا ذكر له صحبه امرا ولم يضع خالد شيئا وقد خالفه خمسة حفاظ  
**قيل** له زياد طالع هذا الرجل الانصاري زياد عدل لا يعارضها نقصان من نقصها  
**الكتاب الثاني** مرسل محمد بن يحيى ومحمد بن اسحق بن عمار له صحبه وهو بايع وروى هذا الحديث  
عنه من طريق **ابن اسحق بن عمار** مرسل الخضر رواه ابو معوية عن الاعشى عن النخعي قال  
حارجل بن البصر والنبي عليه السلام صلى للحريث وعن ابي هاشم قال انحدثت به ابراهيم عن ابي  
العالیه **الكتاب الرابع** مرسل الحسن البصري رواه الدارقطني باسناد عن سفيان  
عن الحسن الحديث ومن حديث خالد بن خنيس الى الحسن الحديث وقال من رشد المالك  
هو مرسل صحيح ولم يعقل الشافعي الا باسنا له والمرسل عندنا حجة وكذا عند مالك قاله ابو بكر  
بن العربي وكذا عند احمد حكى ذلك عنه ابو الفرج في المحقق روى ذلك ايضا من طرق وسبعة متصله  
ذكرها جماعة منهم ابو الفرج بن الجوزي منها ما رواه الدارقطني باسناد الى الحسن بن ابي  
الحسن عن ابي الملاح ابن اسامه عن ابيه عن النبي عليه السلام الحديث **ومنها** حديث عبد الله بن  
عمر قال قال عليه السلام من ضحك في الصلوة ففقهه فليعد الوضوء والصلوة جميعا **قال**  
بن الجوزي وهذا لا يصح فان في طريقه بقيه ومن عاداته الدليس فليعلمه من بعض الضعفا  
فحرف اسمه **قيل** له هذا باطل لانه قد خرج في هذه الرواية بقوله حماد بن عمار ومن الدليس  
متي خرج بالحديث وكان صدوقا لانه عنه تهم الدليس ونفعه من هذا القيل ودأب له مسلم  
وشريط الدليس اذا كان صدوقا ان ياتي بحجته لا يصرح بالسمع والا فان كان دليلا  
عن اناس من مالک رضي الله عنه رواه الدارقطني باسناد الحديث وهو من طرق فيها ضعف لان فيها  
عبد الرحمن بن عمرو بن حبله وهو متروك **ومنها** عن ابي هريرة من رواه عبد الكريم بن  
ابن ابيه عن الحسن بن ابي هريرة عن النبي عليه السلام قال اذا فقهه اعاد الوضوء واعاد الصلوة

ومنها

**ومنها** عن عمران بن الحصين عن النبي عليه السلام انه قال من ضحك في الصلوة قرره  
فليعد الوضوء والصلوة رواه الدارقطني واخرجه من عدي عن الحسن بن قتيبة عن عمرو بن قيس  
واخرجه الترمذي من حديث عبد الرحمن بن سلام عن عمرو بن قيس وفي لفظه عن عمران فقال  
من فقهه منكم انما فليعد الوضوء والصلوة **ومنها** اخرجه حابر بن عبد الله قال  
النبي عليه السلام من ضحك للحديث وروى الدارقطني عن ابي سمينة عن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
في الصلوة اعاد وضوءا انما كان ذلك لغير من ضحكوا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**وقال** في المبسوط عن زيد بن خالد الجهني وصوابه محمد بن يحيى كما ذكره اوله فان قيل  
ان ابا عمرو ومحمد بن سيرين مولى ابن مسعود رضي الله عنه وكان عالما بالحسن وابي العالیه قال  
لا يحدوا امراسهم فانها لم يبالين عن من اخذ منه **قيل** له لا يستقيم هذا الوجه ثلثه  
**الكتاب الخامس** ان المرسل لا يقو به حجة عندهم فلا فائدة في هذه النوصية ولا فرق بين  
مرسلها ومرسل غيرها **الكتاب السادس** لا يصح هذه الحكاية عن بن سيرين وذلك ان ابن دحيه  
الكلبي حكى عنه انه رأى في المنام كان الجوزا بقدمت على الزيا فخر في وميته وقال يموت الحسن  
ابن ابي الحسن واموز بجده وهو اشرف مني فمات في نوال سنة عشر ومائة بعد الحسن بمائة يوم  
ذكرها في العلم المشهور مع ثناءه على الحسن وشريفه على نفسه وتركه له **الكتاب السابع**  
ان صحيح ذلك لا مسج منه من هذا الكلام في حق الحسن البصري والي العالیه معطلانها وكانها  
من العلم والدين الذي لا يفتق لغيرها مثله ومن سيجر ان يروى عن من يعرفه انه غير حاضرا عن النبي  
ولا ثقة ولا معتد روايته مرسله ولا مستند او قول بن عدي انما قيل في ابي العالیه ما قيل لهذا  
المرسل ولا فساد لحدوده صالح ترد وقول بن سيرين فيه وادامه سائر احاديثه فلا مانع من  
صلاح حديثه هذا وهذا الحديث قد رواه غيره كما قد مناه ورواه اوليك الحنفية الاثبات عنه  
بمرسله المسند انه بعدل منهم له ومن اسند الحديث الى انسان فقد شهد عليه انه رواه فاذا ارسله  
فقد شهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قاله ومن لم يستحضر السجدة على غير رسول  
الله بالباطل كيف يستحضر السجدة على رسول الله بالباطل مع علمه بقوله عليه السلام من كذب  
على فيلج النار فلا اله الا الله اذ اسبح من لا يكون قوله محبوا في حق الله وكبر ذلك كان غاشا للمسلمين  
عديا في دينهم وذلك فادح في دينه فضلا عن دينه والحسن البصري من اعلام الدين وله المجانة  
العالیه في الدين والفضل والعلم فلا بلغت الى قول جاسد او صاحب هوى والحسن بن محمد بن



حبيل رضي الله عنه ان مذهبه تقدم الرسل والضعيف من الحديث على القياس هكذا احاطه عنه ابن  
الحوزي في الحقيق وقد اخذ بالقياس هنا وركل احد عشر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في مسأله واحده كلها حجه عنده ولا تحوز المصير الى القياس عنده مع وجود حديث واحد منها واما ذلك  
فالمراسل حجه عنده وقد علم ان مرسل الى الحاكم مرسل صحيح **وقال** السامعي لو كانت الفقهه  
حدثا في الصلوة لما سجدنا خارجا لان نواقض الطهارة يسوي فيها الصلوة وحارجا كما في سائر  
الاحداث **قال** الفرق بينهما ظاهر وهو ان المصلي في مناجاة الرب سبحانه والمقصود بالصلوة  
اطهار الخشوع والخضوع والمعظم لله تعالى والصحيح فقهه فيها حجة عظيمة صدرت من الضاحك  
على الجاه ما سدد ذلك بقباض وضوء زجر الضاحك كبحسب الحر في السرع اهانه لها وزحرا  
للسارين لتجنبوها وهذه المعاني لا يوجد خارج الصلوة ولا من بلغ هذه الغاية من الضحك زجرا  
غاب حجة فاشبه نوم المصطلي فجعل حدثا في الصلوة لزيادة الجناية على العباد ولان النص  
اد او رد على خلاف القياس لا يقاس عليه بل يقتصر على مورد فلا حل هذا لرجل خارج الصلوة  
ولا في صلوة الجنان وسجدة اللأوه ولا في ذلك ليس صلوة من كل وجه لحد اركان الصلوة فيها  
من الفزاه والركوع وغير ذلك **وقال** استعملت روية المالك في التيمم حدثا خارج الصلوة  
ولم يجعل حدثا في الصلوة وليس لك في ذلك مستند لا من جهة الحديث ولا من جهة القياس  
ونحن لنا مستند فيه وهو الاحاديث المتقدمة الاكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال**  
في جعل حدثا في الصلوة ابطال العمل وفروا ولا تبطلوا اعمالكم **قال** لا ونحن ما  
ابطلنا اعمالنا واما ابطال روية المالك وسبقه الحديث ولانه قد روي على الأصل الذي هو المالك  
فما حصل المقصود بل حلف فطل حكا الحلف كالمقعد بالاشهر ادا طنت الا يابس ثم  
حاضت في انبائها وكالمريض ادا صلى بعض صلواته فاعدام زال مرضه لا يتمها فاعدام انه قد  
عمل بالاحاديث الضعيفة التي لم يثبت في تكرار مسح الراس وقد عارضها احاديث صحيحة ثابتة  
والاخذ بالاحاديث الاولى هنا لانه من باب الاحتياط حتى لا يقع صلواته مع الحديث وتبقى الصلوة في  
دمنه لكونه اذا ما مع الحديث على تقدير ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم والمالك ولا  
كذلك تكرار المسح فانه يكون تارك الامر مستحب على تقدير تبوءها مع ان هذه الاحاديث لا  
معارض لها وعمل حديث المالك المشتمل مع انه ضعف باتفاق الحديث وتبين ضعفه البهيم  
من اصحابه وغيره ومنهم من جعله موضوعا ذكره الواوي وروى الشافعي رحمه الله في الامر

باساده

باساده عن عمر بن الخطاب انه كان يكره الا يغسل بالمالا المشتمل وقال انه يورث البرص  
وهذا ضعف باتفاق الحديث فانه من رواه اسره من محمد بن يحيى **وقال** الواوي من  
اصحابه وقد انفقوا على ضعيفه وسوا اسباب للخرج فيه **وقال** الواوي فحصل من  
هذا ان المشتمل اصل لكرهه ولم يستعن الاطباء فيه شيئا **وقال** فقهه  
النام لا ينقض لعدم الجناية منه وتفسد صلواته هكذا ذكره في الخبرين **وقال** فقهه  
المرغيناني لو نام في الصلوة فاما او راكعا او ساجدا ثم فقهه لا رواه لما في الأصول **وقال**  
شدا لا تفسد صلواته ووضع وفي المحيط والمقد لو فقهه حدثا قد روي الشاهد الاخير  
او في سجود الشهور او بعد ما يوضا لحدث سبقه في الصلوة قل ان يني بعض خلافه لفر وجودها  
في حرمة الصلوة وبعد فراغه من اركان الصلوة يخرج بها وفي فواوي المرغيناني الباني في الحديث  
اذ اجام توضيئا وفقهه في الطريق بفسد صلواته ولا ينقض وضوءه واختلفوا في الصلوة  
المطونة والاصح انها ينقض فقهه الامام والهور بعد السجدة انقض وضوءهم وان  
ما خرب فقهه القوم عنه فلا وضوء عليهم وفي جوامع الفقه لو فقهه الصبي في الصلوة ينقض  
وقل لا ينقض لعدم الجناية منه بغير الائم ولو فقهه في الصلوة على الدابة خارج المص  
انفا وافي المصلا خلافا لما في يوسف بنا على حوان الصلوة وعنده على فقد اختلفوا في  
حارج المص ثم دخلها راكبا ثم فقهه ولو كان يجرها من غير عد ونقضت اتفاقا ولو فقهه  
في سجدة اللأوه في الصلوة نقضت في حاله النور عن ابي القاسم بفسد الوضوء والصلوة عن محمد  
بن سلمه ونصير بفسد الوضوء وفسد الصلوة واخبر عنهما من المشايخ **وقال** الشافعي  
الحديث بالطعن في منته من وجهين احدهما انه ليس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير  
الوجه الثاني لا يظن بالصحابه الضحك في الصلوة خصوصا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهذا باطل اما البير فانا اردنا بالبير حفرة عند المسجد مجتمع فيها ما المطر او الوضوء  
وخوها يسمى بيرا وكذا لم يرد بمن ضحك للحلفا الراشد بنو العشرة المبشرين ولا بار الصحابه  
من المهاجرين والانصار بل لعل الضحك كان بغض الاحداث او المناقش او بعض الاعراب  
لغلب الجهل عليهم كما مال اعرابي في مسجد عليه السلام وذكر في البردوي لو فقهه في الصلوة وهو  
نايم فيل يفسد صلواته ويكون حدثا وقل يفسد صلواته ويكون حدثا وقل يكون حدثا ولا يفسد  
صلواته كما لو قام لا الفم والصحيح انه يكون حدثا ولا يفسد صلواته لان النور بطل حكم

منه



السلام كما لو فكلهم وهو نايما لو احق من جنس ما تقدم لم يذكرها في الهداية **مسألة**  
مسألة الذكر لا يفسد الوضوء عندنا وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب  
عبد الله مسعود وعبد الله بن عباس وعمار بن ياسر وزيد بن ثابت وحذيفة بن اليمان وعمران بن الحصين  
وابي الدرداء وسعد بن ابي وقاص وعنده اهل الكوفة وابي هريرة في رواية عنه رضي الله عنهم حكاه  
ابو عمر بن عبد البر ومن المأثور الحسن البصري وسعد بن المسيب والوري **قال**  
الحافظ ابو جعفر الطحاوي لم يغلر احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم افي الوضوء  
منه غير من عمر وقد خالفه في ذلك اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **وقال**  
الشافعي واحمد وداود رضي الله عنهم يجب الوضوء منه واختلف اصحاب مالك في ذلك  
منهم من شرط اللان وباطن اللان ومنهم من اوجبه في الجرد دون الشبان مروى عن مالك  
وداود وقل الوضوء منه سنة غير واجب وهو الذي استقر عليه قول حاكم عند اهل المذهب  
والرواية عنه مصطربة فيه **مسألة** في المسئلة حديث بسير بنت صفوان بن نوفل خاله  
مروان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مس دبره فليتوضا رواه ابو داود وابن  
ميه واحمد والريدي وصححه ولم يحججه الشيخان **قال** البخاري هو اصح شي في هذا  
الباب ورواه فريدي عن ربيعة عن عثمان بن هشام عن عروة عن مروان عن بسير فذكر  
الحديث فقال عروة فسالت بسير فصدقته **مسألة** احمد قال شعبه لم يسمع هشام حديث  
اسه هذا في مس الذكر وهو عند البخاري معلول ذكره في الامام **وقال**  
ابو هيثم الحرابي حديث بسير برويه سرطلي عن سرطلي **وقال** علي بن المدني ارسل مروان  
سرطيا حتى رد اليه جوابها وعن عبي بن معين **قال** مله احاديث لم يسمع عن رسول الله  
حديث مس الذكر وحديثه سماح الاموي وكل مسكر حرام ذكر ذلك ابو الفرج **وقال**  
الحافظ ابو جعفر الطحاوي كان عروة لا يرفع راسا حديث بسير وكان ربيعة يقول  
وحكم مثل هذا ما خربه احد ومعلمه والله لو شهدت بسير على هذا البقل ما ملت شيئا ديتها  
انما فورا لمن الصلاة والصلاة بالطهور فليكن في اصحاب رسول الله من يقيم هذا  
الامر لا يبين **قال** وحديث بسير ضعفه جماعة **وقال** ربيعة لو  
وضعت يدي في دفر او حبضه لم يفسد وضوئي فمس الذكر السر **وقال** ابن  
زبد على هذا ادركا مسحا وما منهم احد يرى الوضوء من مس الذكر **وقال** ابو جعفر

والرهري لم يسمع من عروه وانما دللس به وهو عن الرهري عن عبد الله بن ابي بكر  
وليس عبد الله بالمحقق ولا يثبتهما ابو بكر بن محمد **وقال** ابو الفرج وليس في الصحاح  
في رد السلام عن بسير **قال** اما سمع قول عمر رضي الله عنه لا تدع كتاب ربنا  
وسنة نبينا حديث امراه لا يدرى اصدقت ام كذبت لحفظت ام نسيت ذكر الطعن عنه  
ستلم وفيه ايضا ان لا سود بن يزيد اخذ كتابا من حصا وحصب به السبعي **وقال**  
وبك حديث مثل هذا **قال** الحافظ ابو جعفر دخل بن عروه وبسير مروان  
قتب وها حديث الرهري بالذي دخل بينه وبين عروه ووها حديث الرهري وحديث  
هشام بالذي دخل بين عروه وبسير والحديث سقط ما قل من هذا وعن ابي هريرة عن النبي  
عليه السلام انه قال من اقصى يدك الى ذكره وليس دونه سترو قد وجب عليه الوضوء رواه  
الدارقطني وهو من رواه يزيد بن عبد الملك الموفلي وقد علم فيه غير واحد من الامم وروى  
عبد الحق المغربي في الاحكام ان اصبح رواه عن ابن القيس عن نافع بن ابي نعيم وزيد بن عبد الملك  
عن سعيد بن ابي سعيد الا ان احدا كان لا يرضى نافع بن ابي نعيم وعن ابي ايوب الانصاري من مس فرجه  
فليتوضا رواه ابن ماجه من رواه اسحق بن ابي فرس وقد ضعفه جماعة من الامم وعن ام حنبل  
ابي سيفين عن النبي عليه السلام من مس فرجه فليتوضا رواه ابن ماجه ولم يصححه البخاري **قال**  
ولم يسمع محمول من غلبه بن ابي سفيان فاكثر مقتوع وذكر محمد بن سعد ان العلماء ضعفوا  
محمولا وذكر بن الخوزي لهم تسعة احاديث **قال** الحافظ ابو جعفر قد ثبت  
فساد الاحاديث التي يحج بها يذهب الى احاد الوضوء من مس الذكر قال لان في بعضها  
عبد الله بن لبيبة وفي بعضها محمد بن اسحق وفي بعضها عمر بن سرج وفي بعضها اصدقه بن عبد  
الملك وفي بعضها العلاء بن سليمان وفي بعضها يزيد بن عبد الملك ونقيه طرفها منقطع  
**وقال** ابو الفرج وفي الثاني من اسحق ضعف وفي الثالث نقيه واحادته غير نقيه  
فكن منه على نقيه وكان يدلس عن اضعافهم انظر الى ابن الخوزي في عدم انصافه مع التزامه  
الانصاف في كتابه كيف جا الى نقيه بن الوليد هذا **قال** حرج له مسلم ولما روى نقيه  
حديث الفهقهة وهو حجه عليه قال هو مدلس فلو علمه سمعه من بعض الضعفاء فحرف  
اسمه فلا يحج به مع ان المدلس متى صرح بالحديث عن عبد كان حجه وهو هذه المدا في  
حديث الفهقهة وقد تقدم فيه عمرو بن شعيب وفي الرابع والثاسع اسحق الفروي







عدي قال له احاديث منك عن ابي امامه الماهلي قال سئل النبي عليه  
السلام عن مس الذكر فقال انما هو جز منك رواه بن ماجه بن روايه جعفر بن الزبير عن القسم  
عن ابي امامه ابو عمر النخعي والاسانيد في اسقاط الوضوء منه اسانيد صحيح  
من نقل الثقات حدثت بسنن مباحين في قول الراوي ما يرى في مس  
الرجل دله بعد ما سوا ذلك له على انه كان قد بلغه احاب الوضوء منه قبله وفي اسناد  
محمد بن جابر ثم ان ثبت حديث بسنن يجعل كانه عن النبي للبول للزوم مس الذكر كالعاطب كايه  
عن فضالة لانه يكون في مثل ذلك الموضع عان او حمل على غسل الذكرهم كانوا يجد  
البول يستجرون ما يحاجون ولا يستعملون الماء اذا وقعت اليد على الذكر تجتنب الاستسقاء في اوقات  
الاربعاء والعرق والوضوء على غسل الذكر كما في قوله عليه السلام الوضوء قبل الطعام سفي  
الفقر وبعد سفي اللحم يوفى من الاحاديث ولا نه خبر واحد فما يعمره البلوى على مدر كرا  
فان نازعوا ما ابتناه وهو ان الذي يعمره البلوى يكثر الدواعي الى نقله فادان فرد به واحد منهم  
في نقله موجب الوقف في خبره كما قلنا في ربه الهلال اذ لم يكن بالمعاطلة فانفرد واحد  
برويته من بن مائه الف حتى قال ذلك في الاسانيد شاهد اسؤل ابري ان من اخبر منفردا  
مدخل عمر الف عمل طعام في وقت القحط والغلاء في مصر ومروها في السوق مع ارتقاب  
الناس لذلك وتطلعهم اليه وضروهم وحجهم اليه ولم يرد احد سواه لوجوب القطع بكديه  
وكذا من اخبر بوقوع النار في المسجد الجامع وقت قيام الناس للصلاة وهم عشرين الف نفس  
وانها اهلكت كلها كبر عند ذلك من المصلين وسفرد به واحد اخر من بن الحاضر بن  
الجم الغنوي والعدد الكبر لا يلفت الى خبره اصلا ومستلنا بقرب من هذا سانه ان اخلفا  
الراسدين وسائر الصحابة مع كثرتهم وبوفرهم وحرصهم على نقل ما سمعوا منه عليه السلام  
لسد خلصهم الى العمل وتليغته وبنواهم هذا الامر فلا سمعه احد منهم ولا يرويه الا  
اداه لسما هذه البلوى والحاجة ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان اشدها من  
العرا في خبرها مثل هذا عندنا بوجوب الوقف في خبرها وخبر غيرها اذا كان خبر واحد  
بخلاف حديث عائشة رضي الله عنها في البقا الختان فان ذلك مشترك بين الرجل والمرأه  
ولا كذلك مس الذكر ولانه ليس فيه عجم بلوى فان مثل ذلك نادر ولا يترك الاسانيد  
ذلك قل شيعه وحصول الفضود منه وخلاف حديث القهقهه فايها مادن في الصلوة

وقال

ابوبكر صحح ملك حديث بسنن ضعفه في الفتوى واسقطه وركه العمل به  
دليل على ان اجماع اهل المدينة على خلافه او ظهور ضعفه **باب** على مذهبهم قال الامام  
وهو لو بسنن من يرد منسوب الى ابيه نفع الممنوع من مس ذكر غيره نقص وضوء وهذا لا يستقيم  
لهم كانه لا ينافي له حديثهم وان يطرأ الى الله بسنن ان سقض بام موضع المد ومنهم من قال  
نقصه بالقرآن لانه من باب الملامسه وهو وهم عظيم لا ينافي في الشافعيان اعتبروه بالنقل على  
اصلهم لوجود الله كما ادا مس اعضا المرأه فكون هذا عندهم قياس شبهه لقياسه فان العلال  
مدخل لها في العبادات قال ابو بكر بن العربي وليس هذا من بابك معشر المخاربه فادبروا  
عنه ولا من عسكر فادرجوا منه ولو بسنن من بعض عنده في الجديد **باب**  
حمد يس ادا قلنا ينقص مس فرج المرأه نقصنا مس الرجل من **باب** وليت حديث  
لم يتفق به هذه الضعه وفي مس فرج البهيمة قوله ان الشافعي رضي الله عنه مس ذكره وصلي  
بغير طهاره في ذلك خمس روايات عند المالكيه الاولى استحباب مالك الاعاده في الوقت  
الثانيه الوضوء منه حسن وليس بسننه كذا روى عنه بن القسم ذلك على ترك الحديث الثالثه  
يجد ابا قاله بن نافع الرابعه قال بن حبيب ان كان عامدا اعاد ابدا وان كان ناسيا اعاد  
في الوقت الخامسه قال سجون بعد ما دون صلوة يومين وهذا اضطراب كبر وما اعلم  
مستند هذا القدير ووجهه ان وقوعه بالانسان على ذكره عدا او نسبيا نا  
يطلب وجوده فلو جعل حدثا ادى الى الحرج وما جعل علمك في الدين من حرج  
الدار قطني في السنن حدثنا محمد بن الحسن القاسم بن عبد الله بن يحيى القاضي السخري رجاس  
مرجبا الحافظ مال لجمعنا في مسجد الخيف انا واحمد بن حنبل وعلي بن الحسين يحيى بن  
معين قضا طروا في مس الذكر فقال يحيى موصاه منه وقال علي بن الحسين يقول الكوفيين  
ونقلوه لهم فاحتج يحيى بحديث بسنن واحتج علي بحديث بسنن بن طلح وقال يحيى كيف  
مفلا اسناد بسنن ومروان اسل سوطيا حتى رد جوابها اليه فقال يحيى وقد اكر الناس في  
قيس ولا يحج حديثه فقال احمد كلا الامر من علمنا فلما فقال يحيى ملك عن يافع عن ابن عمر  
سوصاه من مس الذكر فقال علي بن بن مسعود يقول لا سوصاه منه انما هو بضعه  
من جسمك فقال يحيى من قال سوصاه من عن ابي قيس عن ابن عمر عن عبد الله واد الخبير بن  
مسعود وان عمر واخلفا فان مسعود اولى ان يبع فقال احمد نعم ولكن ابو بسنن لا يحج



عنه ابو نوس اسد الرحمن بن ثوران الودعي اجم به البخاري في صحيحه فقال  
 حدثني ابو نعيم هو الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن عمر بن سعد عن عمار بن ياسر قال  
 ما ابالي مسسته امر اني **والله** احمد عمار وان عمار استويا فمنا هذا  
 ومن منا هذا **والله** ذكر الحافظ ابو جعفر الطحاوي قال في ابوبكر  
 عن عمار قال ابو عوانه عن سلم بن كهيل عن المنهال بن عمرو عن مس بن السكن عن عبد الله  
 بن مسعود كما يروى ايضا ما سناه الى على رضي الله عنه ما ابالي اني مسست امر  
 ذكرى قال البخاري وعنه النكاح لعل بن عمر على قاس ما ذكره احمد من دهاب الاستواء  
**والله** في اللبس والقبلة مذهب علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وابي موسى الاشعري  
 والذي صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم على ما نقله عنه ابو بكر بن العري وان الجوري في  
 المسطمر ومذهب عبدة السلمي نفع العين المملة وعطا وطاوس والحسن البصري والشعبي  
 والنوري والاوزاعي ان اللبس والملاسه كتابه عن الجماع ولا يجب الوضوء من مس المرأة وقيلها  
 اذا سبق بعد خروج المدي وبه قال اصحابنا رحمهم الله وقال عبد الله بن مسعود وعبد الله  
 ابن عمر اللبس والملاسه هي المس باليد يفيض الوضوء وكذا القبلة ونقل عن غيره وعمر بن  
 مسعود لا يريان السهم للجنب كانهما عملا الملاسه على اللبس باليد **والله** مالك ان  
 مسها بغير شهوة فلكونها وان مسها بشهوة ملددا فعليه الوضوء ومس شعرها ملددا او مسه  
 ملددا ولم يشرط الشهوة والله في القبلة واسترطها الحسن بن صالح **والله** الليث لو مسها  
 بله من فوق ثيابها فعليه الوضوء **والله** الضحاك رجع بن مسعود عن منع الجنب عن التيمم  
**والله** الشافعي من جلدها من غير شرط شهوة وله يفيض الوضوء ومن فرق بين  
 اللامس والملبس فوجب الوضوء على اللامس دون الملوس ومن سوى بينهما ومن فرق  
 بين المحارم والصغرى التي لا شهوة ويس غيرهن ومن سوى بين الحائض والنفوس في الجوز الهرمه  
 وفي الشعر والظفر والعضو الباني خلاف عندهم **ليس** الجمهور ان الملاسه مفاعله  
 وذلك يكون بين اثنين وعندهم لا يشرط اللبس في الطرفين قاله حجة عليهم واللبس الجماع  
 ايضا كما في قوله تعالى من قبل ان يمسوهن واللبس واللبس واحدته وقال في الصحاح اللبس  
 المس باليد وبكى عن الجماع وكذا الملاسه قال الله تعالى ايا ملسنا السفا واسد الاحصس يسئل  
 السما فلنأها وطالهم حتى راوا احدا هو في ثيابا وامسنا اصله مسسنا فخذوا السن

الاولى وحولوا اكسرها الى الميم ومنهم من لا تحوّلها ويترك الميم على حاله مفتوحة وهو من سواد  
 الخفيف نظمه قوله تعالى فظلم يظلمون بالحفيف ولا ن الميم بدل من اللام كما في لام  
 العريف **والله** ابن زسد المالك الحجاز اذا كثر استعماله وغلب كان اقوى من الحقيقة  
 كالحال في اسم الغايط ادل على الحدث الذي هو فيه حجاز من دلاله الحقيقة التي هي المطن  
 من الارض قال والذي اعنفه ان اللبس وان كانت دلاله على المعنيين على السوا او فربا  
 من السوا انه اظهر عندي في الجماع لان الله تعالى قد كنى بالمباشر والمس عن الجماع ولا  
 فرق بين اللبس والمس في اللغة على ما ذكرنا ولا في الملاسه طاهره في الجماع واللبس سبب  
 للجماع ولا نه محرر للشهوة وذكر السبب واراده المسبب من اقوى طرق الحجاز **والله**  
 المرطبي يلزم على مذهب الشافعي ان من ضرب امراته بيده او لطمها ناديا لها او اعلاطا  
 عليها ان يفيض وضوءه وهذا بقوله احمد فما اعلم **والله** في البدائع اللبس حقيقة  
 فمهما لو حود المس فيها جميعا وانما خلف الله المس بوضوحه بان اس عاس رضي الله عنهما  
 قال المس واللبس والعسان والاتبان والفرمان والمباشر الجماع لكنه عز وجل حتى كرم بغير  
 وبكى فكنى باللبس عن الجماع كما كنى بالعاطف عن فضا الحاجة وقد صح انه عليه السلام دعا له فقال  
 اللهم علمه الخاب ودعاؤه مسحاب وهو جبر الحامه ونرجان الفران وعن مجاهد في قوله  
 تعالى واذا مروا بالنعم مروا كراما فاك اذا ذكروا النكاح كنوا عنه ولا ن اللبس الواقع على  
 المراه يراد به الجماع لا لوطي حقيقة الدوس بالقدم فادان ان وطيتك يراد به الجماع  
 ولهذا احتج الابه بخلاف ان وطيت **وقال** ابن السكيت في اصلاح المنطق  
 اللبس اذا قرن بالمراه يراد به الجماع بقول العرب لمست المراه اي جامعها ولم عليه السلام امر  
 الجنب بالتيمم في هذه الحادثة فوحسان يكون امره وفعله موافقا لحاب الله وصاراعنه  
 كما انه لما قطع السارق وكان في كتاب الله تعالى لفظ بفضه كان قطعته حجاب الله لا من ثياب  
 نفسه وهكذا سائر الشرايع الذي مداهله طاهر الحجاب واذا اراد بذلك الجماع لا يراد  
 به اللبس باليد لا نعا والسلف ان المراد به احدهما فان من حمل الابه على الجماع حوز للجنب  
 السهم ومن حملها على اللبس باليد لم يحوز له السهم على ما تقدم فمن حملها على اللبس باليد وحوز التيمم  
 للجنب فقد خرج عن اتفاقهم وحالف اجماعهم ولا ن اللبس باليد موجب الوضوء عند المخالف  
 لنا والجماع يوجب الغسل فاذا حصل الجماع فقد وجد اللبس فوجب الغسل والوضوء وهما



حتمان مختلفان من لفظ واحد فهذا يخرجنا عن وجهها على ما قسم من عباس اولى لان الله تعالى قد  
 بين الطهارة الصغرى والكبرى وجود الماء بقوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الى  
 ان قال وان كبر حنبا فاطهروا وامسحوا برؤوسكم وارجلکم الى ان يتبين حال عدم الماء وجوب السمس لم يكون التراب  
 ظهورا للحدس الا الصغير والكبير كانا لما طهروا لهما لان الناس حمله الى سائرهما فادخلت اليه  
 على الجماع كان سائفا مقننا للحدس في الحدس يحصل للطهارة الصغرى والكبرى عند عدم  
 الماء كما افادها عند وجوده وادخل السمس على الحدس الصغير بعد عدمه كان تكرار الطهارة  
 الصغرى مريسا وحلا لا ما لظهور الكبرى حال عدم الماء ويدل عليه ان عاز من سائر رضى الله عنه  
 فهم للوجوب السمس على الحب حال عدم الماء وانما حفي عليه كيفية حتى حل يتعك بالتراب  
 لجنابته فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يكفيك ضربان ضرب للوجه وضرب لليدين  
**والوجه** لو حل او لا ستم النساء على الجماع يكون تكرار الجماع وادخل على السمس باليد يكون تكرار الله  
**واليد** اذا اعيد تكرار الجماع لسان حكم السمس فله يكون تكرار اذا اعيد من غير ثبوت حكمه الا ترى ان الله تعالى  
 قال اذا قمتم الى الصلوة والمراد به واسم محدثون على ما تقدم ثم قال بعد ذلك تكرار لان الاول عند  
 وجود الماء والماني عند عدمه ووجوب السمس فثبت اليه مسطه للحدس حال وجود الماء وحال  
 عدمه ووجوب السمس لهما وحل السمس على المس باليد بوجوب قصر السمس على الحدس الصغير ونفوت  
 حواجز السمس للجنابته وحلها على فائدتين اولى مع سلامه نظرا اليه **والثانية** على ان الملاسه عباه  
 عن الجماع انك لا تقول لاست الرجل **ان** لم يكر الحدس الصغير لان الاول في حق العائمين من  
 المصطحع والماني في حق من حان العايط ولمس النساء باليد فلم يتكرر بسبب الطهارة اما احبابه  
 فواحد في الموضعين فيلزم التكرار فيها عند كبر **له** وعندنا ايضا سببها مختلف فلا تكرار **سابع**  
 ان الاول وهو قوله وان كبر حنبا يحل على المحل كما حل اذا قسم على العائمين من  
 المصاحح لمناسبه العطف وعلى الانزال بالجماع فمادون الفرج وغردك من اسباب  
 الجنابته والماني على الجماع في الفرج لفظ كايه الجماع وهو الملاسه **فان قيل**  
 القريان كالاتيان فيحل الملاسه على الجماع والممس على المس باليد فنقد ان حكمين  
**فان قيل** له يمكن هذا ان الصحابه لم يعتبروا هذا مع علمهم بالقرائن فدل  
 على بطلان هذا القول ولحاب ابو الحسن الكرخي بحواب اخر وهو ان حكم الله ليس  
 ليس حكم الا سن لان حكمه لا يعمل به في حال واحد ولو حلها كما لا سن لوجب الجمع بينهما

والعمل

تأنيدي في قوله اذا قمتم الى الصلوة والمراد به واسم محدثون على ما تقدم ثم قال بعد ذلك تكرار لان الاول عند وجود الماء والماني عند عدمه ووجوب السمس فثبت اليه مسطه للحدس حال وجود الماء وحال عدمه ووجوب السمس لهما وحل السمس على المس باليد بوجوب قصر السمس على الحدس الصغير ونفوت حواجز السمس للجنابته وحلها على فائدتين اولى مع سلامه نظرا اليه

والعمل بهما في القراء والمصحف والعلم وانما مقام احدهما مقام الاخرى على سبيل  
 المدل عند عدمها **بند** عايشه رضى الله عنها قالت كتب انا من يدى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ورجلاني في قبلته فاذا سجد غمرني فقصت رجلي واذا قام سبطتها  
 والنوب يومئذ ليس فيها مصابيح اخرجها البخاري ومسلم وفي النساء عايشه ان كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه اعراض الحسان حتى اذا اراد ان يوتر مسني  
 برجله وهو اسناد حبل عمن المثل لما اجمع فيه من روايه الفقه لان النساء قال اخبرنا  
 محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وهو من كبار فقهاء مصر وثقة النساء شيخ الجماعة بالخاري  
 ومسلم وان ما جبهه وثقة ايضا من ابي حاتم وسحه سعيد بن النث من سعد روى له  
 مسلم وسحه والده امام بلده ومفتيها رفع العذر وسحه من الهاد هو بن عبد الله  
 بن اسامه محتج به في الصحيحين وسحه عبد الرحمن بن القاسم موقوف عليه وابو القاسم احد  
 القضاة السبعة من اهل المدينة الذي اخرج حاكم عن قوله منفق عليه **وبند**  
 عايشه وامرسله في قبلته **ان** عايشه روى عنه طرق الاول عن عروة عن عايشه ولو  
 وجوه الوجه الاول ما رواه الامم عن حميد بن ابي ثابت عن عروة عن عايشه ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قل بعض نساياه تم خرج الى الصلوة ولم يوضأ قال قلت من هي قالت  
 فضيكت اخرجها ابوداود وابن ماجه والترمذي واللفظ له اعل بالانقطاع وحب من ابي  
 ماسلم سمع من عروة ورجاله ثقات مشاهير وصححه الكوفون وبنوه لرواه الثقات  
 من ائمه الحديث **ان** الامام حافظ المغرب ابو عمر بن عبد البر وحب من ابي ثابت  
 لا ينكر لقاوه عروة لرواه عن هو اكبر من عروة واجل واقدم موتا وهو امام ثقة من ائمه  
 العلماء ومال الى الصحيح مع الكوفين وهذا الذي ذكره بنزل الانقطاع من جهة عدم انكار  
 اللقا **والسابع** ان ما جبهه روى هذا الحديث عن ابي بكر بن ابي شيبه وعلي بن محمد كالا  
 وكيع عن الامم عن حميد هذا عن عروة بن الزبير عن عايشه وكذا روى الدارقطني من حميد  
 ابي هسان ومحمد بن يزيد الرفاعي وحاب من سلم بن يوسف بن موسى كلام عن وكيع من الجراح  
 عن الامم عن حميد بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير لا عروة المزني وقد صرحوا بسبب عرو  
 فلم ينق في الحديث سببه الوجه الثاني من جهة هسان بن عروة عن عايشه فروى  
 الدارقطني عن ابي بكر الياساوري عن حبيب بن سليمان عن وبع عن هشام بن عروة عن ابيه عن



عائشه قالت قل رسول الله بعض نسائه تم صلى ولم يوضأ ثم ضحك وابوكرا السابوري  
 امام مشهور عندهم وحبيب من سلمى كالمطعن فيه تعرف وحدث عنه النسائي وقال  
 ثقة وياي الاسناد لا سال عنه الا ان الاراقطني قال عقيقه بفرد به صاحب عن وكيع  
 وهو ثقة والصواب عن وكيع وبهذا الاسناد انه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه وهو  
 صائم ولم يكن له حب كتاب وكان يحدث عن نفسه ولو عرف بالخطا من جهة الحفظ لما وثقه  
 النسائي وعن عائشه انه بلغها قول من عن في القبلة الوضوء فقالت كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا يوضأ اخرجه الداروطني وعلي بن عبد العزيز مصنف مشهور  
 وعاصم بن علي اخرج له البخاري وابو داود وسننهما مسلم وروى عبد الكريم الحرري عن  
 عطاء بن عاصم انه عليه السلام كان يقبل لم يصلي ولا يوضأ رواه الداروطني من حديث محمد بن  
 غالب عن الوليد بن صالح عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم رواه الحافظ ابو بكر البراق  
 عن اسمعيل بن يعقوب بن صالح الخزازي عن محمد بن موسى بن اعين عن موسى بن اعين عن عبد الكريم  
 عن عطاء بن عاصم انه كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج الى الصلاة ولا يوضأ وعبد الكريم روى  
 عنه مالك واخرج له صاحب الصحيح وغيرهما **قال** يحيى بن معين ثقة **قال**  
 ابو حاتم وابوزرعه ثقة **قال** ابو عروبة ثبت عند العارفين بالقل وعبد الله بن  
 عم وابو وهب الرقي **قال** يحيى بن عمار صدوق **قال** ابو حاتم صدوق **قال** اعرف له  
 حديثا منكرا **قال** محمد بن سعد كان ثقة صدوقا كبر الحديث ولم يكن له شاذعه  
 في الفتوى **قال** ذهبن موسى بن اعين وثقة ابو حاتم وابوزرعه واخرج له مسلم **قال**  
 عبد الحق بعد ذكر هذا الحديث عن الرازي موسى بن اعين هذا ثقة مشهور واسه مشهور  
 روى له البخاري **قال** ولا اعلم لهذا الحديث عنه توجب تركه عن ابراهيم التيمي  
 عن عائشه قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضأ ثم يقبل بعد ما يوضأ ثم يصلي ولا  
 يوضأ وابراهيم التيمي قد سمع من امه هذا الحديث ووصله بعائشه من طريق معاوية بن هاشم  
 وابو يزيد بن شريك التيمي ثم الرباب نفسه رواه الداروطني وفي مسند الحافظ الاسماعيلي  
 عن ام سلمه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ثم لا يضر ولا يحدث وضوءا وفيه يزيد بن  
 وفه كلام **قال** محمد بن نايه عن محمد بن عمرو عن عرو عن عائشه قالت قبلها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحدث وضوءا وذكر الرازي عن الشافعي قال

ان يلبس

انه ان لم يحدث معبد من ثيابه في القبلة لم يرفعها ولا في اللبس وضوءا ولا ادرى كعبه من ثيابه  
 هذا فان كان ثقه فالحجه فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو عمر هو مجهول  
 قلت روابه غير معبد في القبلة قد صحت على ما تقدم وما ادرى ما فائدة تخصيص  
 معبد في هذا دون غيره وعاصيه روجه عمر رضي الله عنه سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جميله وكانت جميله وكان عمر رضي الله عنه يحبها فاما ما اخرج عمر للصلوة مشيت معه  
 الى الباب فاذا اراد الخروج قبلته ثم مضى فرجعت الى فراشي اذكر ذلك ابو الفرج بن  
 الجوزي في المسطر وهذا لان ليس احد الزوجين لصاحبه مكر وجود فلو جعلناه حدثا لوقع  
 الناس في الجرح وفي الامام وحدث صلوة عليه السلام وهو حامل لامه صحبه وامام  
 من اشترط السجود في اللبس باليد فليس له قدوة في ذلك من السلف ولا من الشيوخ لو كانت معتبره  
 في بعض الوضوء لان ليس الا مرد المستهي حيا دون العجوز المحرمش واحكم عندهم انه تنقص  
 عندهم ليس العجوز دون الا مرد المستهي ولعمري وقواه عليه السلام لعلمك ليست  
 او قلت وفي قوله والمدز ماها اللبس وكهيه عليه السلام عن الملاسه وقول عائشه  
 كان عليه السلام يقبل وليس دون الوقاع وحدث اخر حص عن معاذ بن جبل انه  
 كان فاعدا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رجل فقال يا رسول الله ما تقول  
 فممن اصاب من امرأه لا تحل له فلم يدع سبابه فممن اصاب من امرأه الا قد اصابه منها  
 الا انه لم يجامعها فقال توضأ وضوءا حسنا ثم قم فصل فاك فانزل الله تعالى  
 هذه الاية اقم الصلاة طر في النهار وزلفا في الليل الا به فاعادها في خاصه ام المسلمين  
 عامه فقال يا ايها المسلمين عامه اخرجه الداروطني واللفظ له ثم السهمي وقال فيه  
 ارسال وعبد الرحمن بن ابي ليلى لم يدرك معاذ بن جبل **الجواب**  
 لا حجه لهم في ذلك كما لم يمنع اطلاق لفظ اللبس على اللبس باليد قلنا المراد بالملامسه  
 واللبس في هذه الاية الجامع لما ذكرنا من الادله التي يهدى وكذا لا حجه لهم في حديث  
 معاذ اوجي ثلثه الوجه الاول انه مرسل وهو ليس بحج عند الشافعي الوجه  
 الثاني ان من بلغ هذه العامه التي ذكرت فقه قد خرج منه المدى وطعا وهو ناقص  
 للوضوء الوجه الثالث ان المباشرة الفاحشه بعض الوضوء وقد ذكرت  
 والذي قيل فوق المباشرة الفاحشه وحديث اخر عمر بن سبعت عن امه عن

عن



عن النبي صلى الله عليه وسلم انما رجل مس فرجه فلتوضا وايا امرأه مست فرجها فلتوضا  
وفي طريقه بقيقه من الوليد وفي الحكة حذبت عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ضعف  
وحدثت اخر مثله من روايه اسمعيل بن عياش عن الحارث بن وهب ضعفه عندهم  
خلاف روايته عن الشاميين وحدثت اخر في المراه نسيب سدها فرجها قال  
النبي صلى الله عليه وسلم من ذكره او انثيه او رفعه فلتوضا والمخروط انه من قول عمر بن الخطاب  
والرفع بضم الراء وفتحه واحدا الارتفاع وهي الخائن من اللباط واصل الحديث عن عمر  
انه امر رجلا بالوضوء من مس اللبط وقد حمل على الامر بغسل اليد سطفا وفي مس الصمغ  
عن يبرده عن ابيه انه عليه السلام امره وقد شئنا فوضا اخرجه البراز وفيه صلاه من خال  
لخرج له البخاري ومسلم وقال يحيى بن معين ضعف وعنه علي بن رضى الله عنه انه  
استتاب المستورد الجملي وكان في عقبه ضلبي ثم قال شئيت هذه الاحاس فلجبان  
التوضا واحداثها وضوا وما احا الوضوء من بعض الكلام عن ابن عباس قال عليه السلام  
احدثت حديثا من حديث اللسان وحدث الفرج وحدث اللسان اشد وفيها الوضوء وفيه مروي  
موقوفه وعنه عليه السلام كان يوضا من الحدث واذا في المسلم وفيه داود بن المحرر ضعفه عن  
عبيد بن السلمي الوضوء من الحدث واذا في المسلم وذهب احمد بن حنبل واسحق بن راهويه  
وابو ثور ومحمد بن اسحق ويحيى بن يحيى الى انه يجب الوضوء من اكل لحم الخمر والرجاء  
للجمهور روى جعفر بن ابى ثور عن جابر بن سمرة ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم التوضا من  
لحم الغنم قال ان شئت فوضا وان شئت فلا يوضا قال التوضا من لحم الابل  
قال نعم الحديث قال علي بن ابي حمزة جعفر بن محمد بن جهمول ولم يابع عليه واكثر  
رواه مسلم وروى الترمذي عن ابن مسعود انه اذا مضى من الابل وكبدها ولم يوضا  
قال ابو علي لم يذكر البخاري هذا الحديث الذي دام مسلم ولا غيره في الباب لانه  
مضطرب وقال ابو عمر رواه سبعة عن يماك بن حبيب عن جعفر بن ابى ثور  
عن جابر بن سمرة وهذا الحديث مجهول عند الفقهاء الوضوء الذي هو غسل المدين  
والظافه وفي الزهومي والمحدث هذه وانما حسب لكثرة نسخ اليد منها واحتجتها  
الى زيادته مطلقا قال ابو عمر بن عبد البر حافظ المغرب في الاحاديث الماسه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل خبزا ولحما واكل كفا وحو هذا كثير

ولم

ولم يخص لحم خنزور من غيره وصلى ولم يوضا وهذا ناسخ ودافع لما عارضه  
وعندهم الوضوء مما مسته النار ينسوخ قال وعن جابر بن عبد الله ان ابا بكر  
الصديق اكل دراعا او كفا ثم صلى ولم يوضا وكان يحمل يوضا مما مسته النار  
فما اخبره عطاء بن ابي رباح بذلك ترك الوضوء منه فقبل له الوضوء فقال كان  
يضع ابوبكر من السما الى الارض فيقطع احب اليه من ان يحالف رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وعن حماد بن زيد سمعت انوب يقول لعثمان البتي اذا سمعت ابدا  
عن النبي صلى الله عليه وسلم او بلغك فانظر ما كان عليه ابوبكر وعمر فشدد به يدك وعن جابر  
بن عبد الله قال كان اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته النار  
وقال هي السنة الماسه وعمل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وفي الساي عن عروانه وعلى  
وطاوس وعطاء ومجاهد وسويد بن علفه انهم كانوا ياكلون لحم الخمر ولم يوضوا  
وعن ابنه لم يمس في لحوم الابل والبقر والعنز وضوء مسله الرد لا يقتض الوضوء  
ولا يجب الوضوء من غسل الميت خلافا لابي حنبل فنهوا ولم يسئل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في الماسه سي ولا في الاولي حديث صحيح بل ورد في الماسه حديثان في الوضوء منه وفيها كلام  
**فصل في الغسل** وهو بضم فا الحاء اسم الغسل الذي يعمر ذكره الابهري  
والمال الذي يغسل به ونفخها انما مصدر غسل نفخ عن الكلمة في الماضي وكسرها في المستقبل  
**وقال ابو محمد عبد الحق** وقد اطلع الفقهاء ما يقع الغسل المضموم على فعل  
الغاسل ولا وجه له والغسل بكسرها ما يغسل به الرأس من خطمي ونحو ذكره ابن  
السكيت وفي الساس الوضوء وسائر ما يغسل بالفتح وحسن الاطلاق واحدا على الآخر  
بالقصد بان يقول غسل الجنابه وغسل التوب **قوله**  
وفرض الغسل المضمض والاستنشاق وغسل سائر البدن والمضمض والاستنشاق  
في الجنابه عندنا وبه قال الثوري وابن سيرين والبت وان عرقه ومن الصحابه  
ابن عباس وغيره **وقال مالك** والشاذ فيهما سمان في الوضوء والغسل عند  
احد فرض فيهما **ما قوله** عليه السلام عشر من القطر اي السنه وذكر منها  
المضمض والاستنشاق رواه مسلم **وليس** قوله تعالى وان كسيرا فاطهروا  
واصله نظهروا فلما قصد الادغام قلب التاء فادغم في الطاء وجلب همن

انكرت

ن

ت



الوصل ومعناه طهروا ايديكم فلما امكن تطهر من البدن بحسب غسله وما طهر الفم والالف  
 على غسله فانها بغسلان عاده وعباده تعالى في الوضوء فرضا في الحائضه العبد خلاف  
 العين فانها سحر لا يغسل حتى لا يغسل عين من الخجل بحل نجس ومن تركه بصر تكلف  
 ذلك كان عمر وابن عباس رضي الله عنهما وذكر ذلك في الموطأ والسهو وغيرهما ان ابن عمر كان  
 سفيح في عينه الماني وضوء ولم يتركه حتى عمي فمحمّل ان يكون عاه بذلك ومحمّل ان يكون مسبب  
 لخر وهو كثر الباطل فانه كان قد عافى القفاف وكسر الدال وبالفن المملوك وهو الكبر الباطل  
 ومحمّل ان يكون لها وروى ابو داود والترمذي عن محمد بن سيرين عن ابي هريره عن النبي عليه  
 السلام انه قال تحت كل شعرة جنايه فلو الشعر وانقوا البشرة وروى فاعسوا الشعر في الف  
 شعرة وبشرة وفي القمير بشرة **قال** ابن الاعرابي البشرة الجلد الذي يقع اللحم في الذي  
 وعن علي رضي الله عنه عن النبي عليه السلام من ترك موضع شعرة لم يصبه المانع له كذا وكذا  
 من النار قال فمن عاريت شعري قاله ثلثا وكان يحرق شعرة رواه ابو داود واحمد وغيرهما  
 باسناد حسن وروى ابو بكر الرازي عن خالد الخزاز عن سيرين عن ابي هريره رضي الله عنه  
 انه عليه السلام جعل المضمضة والاستنشاق للجنب ثلثا فرضه واعتقد الاجماع على اخراج  
 اسن من عنقه عن الفرض مقيمه واحده حتى لا يلزم ترك النص وعن علي رضي الله عنه قال  
 كان عليه السلام يقرئ القرآن على كل حال ما لم يكن جنبا صححه الترمذي فذلك على حاله  
 للجنبه ما لم يخلاف الوضوء فان احدث لم يحل الفم حتى كان للحديث رواه القران وكان  
 الملاح الما الى اصول الشعر ولحم في الجنايه دون الوضوء فلهذا يلزمه تطهير الفم والالف  
 في الوضوء ويلزمه تطهيرها في الجنايه وفي الدارقطني عن ابن سيرين قال امر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بالاستنشاق من الجنايه وفده عن ابن عباس فاذا نسي المضمضة  
 والاستنشاق ان كان جنبا اعاد المضمضة والاستنشاق واستأنف الصلوة فذلك  
 على فرضيهما في الجنايه وله في خلاف الوضوء واما الحديث فهو وجه على الشافعي فانه  
 قد ذكر من العسر الجنايه وهو فرض عنده وذكر منها اسفاض الما وهو الاستنجا وهو فرض  
 عنده فكل جواب له عنهما فهو جواب لنا عن المضمضة والاستنشاق ولا نأخذها على  
 الوضوء بذلك عليه ما قدمناه من الحديث الذي خرجه ابو بكر واما قول صاحب الهداية  
 بدليل قوله عليه السلام انها فرضان في الجنايه سنتان في الوضوء فلا يعرف وقوله والوجه

فيهما متعديهما اهل المصريف يحلون بعد حط الان بفعل اللطافه وهو يخص  
 بالعلاج والناير وصوابه معدومه فيهما وقوله وغسل سائر البدن قال  
 ابو منصور الجوهر في هديب اللغة انفقوا على ان معنى سائر الماني وقال  
 ابن الصلاح سائر بمعنى الجميع مردود عند اهل اللغة معدوم غلط العامة واشباههم  
 من الخاصه **قال** ولا يملك الى قول الجوهر ان سائر بمعنى الجميع فانه محتمل  
 يقبل قوله فيما سجد به انتهى كلامه قلت وقوله عليه السلام اغسلوا البدن  
 وقد اسلم على عشر اخر منهن اربعا وفاروق سائرهن يعني ان يكون السائر بمعنى الماني دون  
 الجميع للساقض فهذا يويد ما ذكره ابن الصلاح وحكم على الجوهر في الغلط فيه في موضعين  
 احدهما في نفسه بالجميع الماني في ذكره في باب سير وحقه ان يذكر في باب سائر المهور  
 العين في محل العين باليا لانه من السور الذي هو مهور العين بمعنى البقعه فلتا  
 له والجوهر لم يفرده وقد وافقه ابو منصور الخوالمقي في شرح ادب الحسانه بمعنى  
 الجميع **وقال** النواوي وقد استعما معنى الجميع في لغة قلله ولا يقبل قول من انكرها  
 وانكر ابو علي ان يكون السائر من السور بمعنى البقعه انها بمعنى الاقل والسائر الاكثر لان  
 السائر لما كثر والبقعه لما قل **وقال** ابن بري من جعل سائر من سائر سير يحوز  
 ان يقول لقيت سائر القوم اي الجماعه التي يسير فيها هذا الاسم كما قل اسيرت العالمون  
 حكى طبعها فهو فرض في سائر الادمان اي جميع الادمان **وقال** الخوص  
 مجلتها لنا لبانه لما وفد النور سائر الجراس قلت كون السائر لما كثر لا يمنع ان  
 يكون من السور ويكون قد غلب في السور الخاص وهو العالم من السي والكبر والجم والبقعه  
 ايضا في القليل بالعله كنهها فعله من يعي بقوله ذهب زيد وبقى القوم بعده قوله  
 وسمنه ان هذا المغسل الى اخرها لم يرد عن ابن عباس عن خاتمه يمينه بنت الحرب  
 زوج النبي عليه السلام انها قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم وضوء الجنايه وفي  
 الترمذي غسله في بعض طريقه ما فاغسل من الجنايه فاكها الا انا بشماله على عينه  
 فغسل كفه ثم ادخل يده في الانا فافاض الما على فرجه ثم ذلك يده المايط او الارض  
 ثم بمضمض واستنشق وغسل وجهه ودراعيه ثم افاض الما على راسه ثم اغسل جسده  
 ثم سجد فغسل رجليه فانه خرقه فلم يرد هذا فجعل بعض الماسديه رواه الجماعة وليس



لا حرج ولا تردد في بعض المأثريه ومعنى قوله ان هذا المعسل يحمل ان يكون من باب العسر  
 ما فعل عن ارادته كقوله تعالى وادوات القران فاستغذ بالله وحمل ان يكون الغسل  
 بمعنى الشارح في الحسبانة فقال فعل اذا فرغ وفعل اذا سرع ويكون السروع وقتا  
 للبداة لغسل الدين خلاف الاستغناء فانه لا يمكن ان يكون وقت الشروع في الفراه وقت  
 الاستغناء بمعنى الحمل على ارادتها اما الوضوء من الوضوء بالماء الطاهر والوضوء  
 بغير الوضوء واسم الماء الذي يوضا به قاله الكلبي وسيبويه والمبرد في الصحاح  
 والاصح وان السكت وغيرهم وهكذا كرم ابن عسور في المقرب وهو الصحيح وقال  
 ابن الجباري ضم الوضوء واسم الفعل ونفخها الماء الذي يوضا به وقيل بالضم فهما وهي عزسه  
 ضعفه حكاها صاحب مطالع النوار وذهابا قول واللغات في الظهور والظهور  
 فاذا قلنا انه اسم للماء الذي يوضا به يكون قوله وضوء الحسبان مجازا لما في الحسبان من الوضوء  
 وقيل اسم يطلق الماء عليه يدل وضوء الحسبان وفه دليل على استخدام الزوج لزوجته وقوله  
 فاكها الا ناي قلبه يقال كهاب واكها بمعنى وعن القاضي عياض في مشارق الانوار ان  
 بعضهم ان يكونا بمعنى وانما يقال كهاب اذا كان معنى قلب واكها بمعنى املت  
 قال وهو مذهب الشافعي قوله فغسل كنهه ان يحق عليه الحسبانة يجب غسلهما  
 ولا يسقط طهرهما اولا لانها الى التطهر وقد تقدم وفه دليل على استحباب ذلك اليد بعد  
 الاستنجاء لانه لا راحة وغسل الفرج اولا لانه لا راحة ما عليه من الحسبانة للحقيقة فذلك  
 على الحسبانة التي يكون حجه على الشافعي وقال شارح العيون قوله حتى يغسل رجليه  
 يقتضي باخر غسلها عن احوال الوضوء وقد اختلف بعض العلماء وهو ابو حنيفة رضي الله عنه  
 وبعضهم اخار النكيت على ظاهر حديث عائشة وهو الشافعي رضي الله عنه والبعض  
 من الشافعي كيف قال هذا فان في حديث عائشة رضي الله عنها ثم توضا وضوءه للصلاة  
 اطلقت وفي حديث يمينه العين على باخر غسل الرجلين ومن مذهبهم حمل المطلق على  
 المقتدر في جارسين فلف في جادته واحده وهو يعصر كصله والحديثان صحيحان وليس  
 فيما كلامهم قال بعضهم فرق بين ان يكون الموضع وسخا اولا فوخر في الاول دون  
 الثاني وهو في كتب المالكية له اولا صحابه قلت هذا الذي عزاه اليكم المالكية من التفصيل  
 هو مذهب الشافعي حقه رضي الله عنه دون الاول ذكر في المبسوط وقوله فغسل فرجه دليل

على

على جواز ذكر العرج الحاجة كالنظر عند الحاجة وغسله اولا دليل على تحس المأثريه على  
 الحسبانة خلافا للشافعي لانه انما زال الحسبانة للحقيقة عن فرجه بالغسل لانه لا يتنجس بدنه  
 ما يتساو بها عند غسله وما خسر غسلها دليل على جواز الفرج في الوضوء واستدل  
 بعضهم برونه عليه السلام للفرقة على انه لا ينشف الاغصان من الوضوء ولا له فيه لانه عليه  
 السلام جعل بعض المأثريه ذلك لكن نقضه فانه ازاله به ورد للفرقة واقعه عن حمل  
 ان ذلك لمعنى في الفرقة وغير ذلك وقد ذكره بعض اعضاء الوضوء ولا فروع الوضوء والغسل  
 وممسكهم لا يفسدوا ايديكم فانها مراوح الشيطان ضعيف وهذا صحيح وروى عن مالك ان  
 لخر غسل الرجلين فيه اسماء بن الوضوء وعند ابن يور لم يجمع بين الوضوء والغسل وفي  
 حديث عائشة رضي الله عنها ثم خشي على راسه تلك خثيات وجام بصب على راسه تلك  
 عرفات وجاءت عرف فاعرفات جمع عرفه والعرف جمع عرفه بالضم وقد فرى بها  
 ثم الجمال في الغسل باحد عشر اليه والتسمية وغسل يديه تلكا وغسل يديه من ادى والوضوء  
 وان خشي على راسه تلك خثيات من الماء وان يروى بها اصول شعرة واساله الماء على سائر  
 جسده تلكا وذلك منه بيديه والبراه تشقه الا عن ولا يقال من غسله بغسل  
 قدميه والمجزي ان يجمع يديه بالغسل اذ المكن على يديه كحاشيته عنيه وان كانت  
 فزالها ايضا من المجزى وقوله ثم سوا وضوءه للصلاة لانه من الوضوء الذي  
 هو غسل الدين وقد عرف في المبسوط والبدائع وغيرها مسج براسه في وضوء الحسبانة  
 في ظاهر الرواية هو الصحيح لانه اسم للغسل والمسح وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي  
 الله عنه انه لا مسح لانه لزمه غسل راسه وجوب المسح لا يطهرح وجوب الغسل ثم هذا  
 الوضوء غير واجب عندنا ومن الناس من اوجبه وقد تقدم ومنهم من اوجبه اذ كان محراثا  
 قبل الحسبانة وعندنا يدخل الوضوء في الغسل وانكرا على ابن مسعود وعن عائشة رضي الله عنها  
 فلكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوضا بعد العسل رواه الحنفية غير البخاري وفيه دليل  
 ان وقوع اليد على الذكر لا يفسد الوضوء فان من غسل جميع بدنه وذلك لا بد ان يقع يده  
 على ذكره والظاهر من حاله عليه السلام انه فاذا ان يركب الدلك لانه مستحب وفي  
 غسل الميت لا يوحر غسل رجليه في الوضوء لانه على الحق ولو اراد الحسان ان  
 او سرب ما تمضمض وغسل بدنه لانه لو سرب الماء قبل المضمضة بغير الماء مسجلا فيكون

في قوله  
 فاكها الا ناي  
 قلبه يقال  
 كهاب واكها  
 بمعنى املت  
 قال وهو  
 مذهب الشافعي  
 قوله فغسل  
 كنهه ان يحق  
 عليه الحسبانة  
 يجب غسلهما  
 ولا يسقط  
 طهرهما اولا  
 لانها الى  
 التطهر وقد  
 تقدم وفه  
 دليل على  
 استحباب ذلك  
 اليد بعد  
 الاستنجاء  
 لانه لا راحة  
 وغسل الفرج  
 اولا لانه لا  
 راحة ما عليه  
 من الحسبانة  
 للحقيقة فذلك  
 على الحسبانة  
 التي يكون حجه  
 على الشافعي  
 وقال شارح  
 العيون قوله  
 حتى يغسل  
 رجليه يقتضي  
 باخر غسلها  
 عن احوال  
 الوضوء وقد  
 اختلف بعض  
 العلماء وهو  
 ابو حنيفة  
 رضي الله عنه  
 وبعضهم  
 اخار النكيت  
 على ظاهر  
 حديث عائشة  
 وهو الشافعي  
 رضي الله عنه  
 والبعض من  
 الشافعي كيف  
 قال هذا فان  
 في حديث  
 عائشة رضي  
 الله عنها ثم  
 توضا وضوءه  
 للصلاة اطلقت  
 وفي حديث  
 يمينه العين  
 على باخر  
 غسل الرجلين  
 ومن مذهبهم  
 حمل المطلق  
 على المقتدر  
 في جارسين  
 فلف في جادته  
 واحده وهو  
 يعصر كصله  
 والحديثان  
 صحيحان وليس  
 فيما كلامهم  
 قال بعضهم  
 فرق بين ان  
 يكون الموضع  
 وسخا اولا  
 فوخر في الاول  
 دون الثاني  
 وهو في كتب  
 المالكية له  
 اولا صحابه  
 قلت هذا الذي  
 عزاه اليكم  
 المالكية من  
 التفصيل هو  
 مذهب الشافعي  
 حقه رضي الله  
 عنه دون الاول  
 ذكر في المبسوط  
 وقوله فغسل  
 فرجه دليل



ساريا الما المسجل و منه لم يحلوا عن الجاسه مسخي ان يغسلها قول في غسل  
 القائل للفسر قول و ليس على المراه ان يغسل راسها في الغسل اذا بلغ الما اصول  
 الشعر لحديث امرئله زوج النبي عليه السلام وهي هند بنت ابي اميه بن ابي حذافه بن الحنفه  
 المعروف بزاد المراك قالت قلت يا رسول الله اني امراه اسد ضفر راسي افا يغضه لغسل  
 الجنابه قال لا انما مكفك ان تحتي على راسك تلك حياض من ماء ثم تقيضي على سائر جسمك  
 الما فظهر من اوفا دا اب مد طهرت رواه مسلم وابوداود و الترمذي وقد ذكرناه من قبل  
 والصغير يغتسل الضاد المعجمه وسكون الفاتح السعير عن راسه ويحرك الفاتح بالفتح معني  
 المنفوخ والصغير مثله والاصغر العنقه وضفرت المراه سعيرها ولها صفرتان  
 وصفران اي عقيصتان و مذهب الجمهور ان يغضها ان يكون مبلدا ملبدا لا يصل  
 الما الى اصوله فيجب بغضه وقال النخعي يجب بغضه بكل حال وقال  
 احمد يجب في الغض دون الجنابه فان قل ترك بغض صفار النساء نسخ للكتاب  
 غير الواحد منها ما موه ما ساه الما على كل ما يمكن اسالكه عليه من واحد حتى لو بقيت  
 في راسها لم يغضها الما لم يحرم الغسل مسخي ان يغضه كالرجل قل له الامر بالطهر يساوي  
 البدن والشعر ليس من البدن من كل وجه بل هو متصل به بطرا الى اصوله ومفصل عنه بالنظر  
 الى راس الشعر فعلمنا باصله في حق من لا يلحقه الحرج كالرجل ويرد الشعر في حو النساء للحرج  
 حتى قال بعض مشايخنا لا يجب التقصير على الاراك والعلونه لهذا قلت والهندود  
 والخطا مثلهم قول و ليس عليها بل دوا سها هو العجم وفي الصحيح الدوايه من  
 الشعر ضم الدال المعجمه وبعدها همز ومجمعا دوايب تعلق الهمز الاولى واوالان  
 الفها تعلق همزة في الجمع كالف رساله فكل يقع الف الجمع من همز من قبله الاولى  
 واوالا استفعال الجمع من المجرى وسبهما الف واخلف المشايخ في بل  
 الدوايب قبل تبار دوايبا بل مع كل بله عصه والاصح انه غير واجب للحرج وظاهر  
 قوله قبلوا الشعر تسهد الاول وهذا قال هو الصحيح في الحط ويجب ايصال الما  
 الى اسن اللحيه وشعر الراس كاصولها وكذا يجب عليها ايصال الما الى اثنا عشرها اذا كان  
 منقوصا ذكره ابو جعفر الهندواني يكرها منسوب الى حصن حرم في المستصفى وان  
 كان مضمورا فل يجب ايصاله الى اياه بقوله صلى الله عليه وسلم قبلوا الشعر

والصحيح

والصحيح عن حديث امرئله هذا المقدم وبلغ عاصه رضي الله عنها ان عبد  
 الله بن عمر و ما من النساء اذا اغتسلن ان يغضروا وسمن فقالت يا عبي الله بن عمر  
 اما يا امرئله ان يحلقن وسمن لعلك تاعسل انا و رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من انا واحد وما اريد على ان افرع على راسي ثلث افرا عاب رواه مسلم وفيه دليل  
 على حوار بوضو الرجل بغض وضو المراه لانها اذا اغترفت غرضه كان الذي يغسل وضوها  
 وقد استعمله النبي عليه السلام وفي المبسوط وغيره بلغها عن ابن عمر بن عمر و ليس صحيح وانما  
 هو الماس وفي المبسوط عن حذافه رضي الله عنه انه كان يقول لامراه عند الاغتسال يا هذه  
 ابلغ الما اصول شعرك وسون راسك وفي الصحيح السون مواصل قبا الى الراس وبلغها  
 ومنها في الربوع قلت فكيف يوصل اليها الما قال صاحب المنافع در في الحاديات  
 السون غلط من التاتب لها ما تحت الحلق ولا يمكن ايصال الما اليه وجعل حواضره و صاحب  
 المحيط سون السعير اصوله وما علمت من ان تغلادك قوله والماني للوجه للغسل قال  
 في المنافع اراد بالماني العلق والضمير هو الكون في الفاظ الفلاسفه واستعمله ابن ابي جعفر  
 الطحاوي سها من سها الى السلام قال وكانهم اسعوا السنه فانها وردت بلفظ المعاني دون العلق قال  
 عليه السلام لا يحل دم امرئ مسلم الا بحدري ثلث قال اراد بها العلق وهذا لم يأت بالناقل  
 لفظه الا بحدري لم يحرجه في الصحيحين يحتمل بحدري علق او حصال او غير ذلك فلا حجة له فيه ولو  
 قال بحدري الماني كان اولي لانه يترجم من الانزال الزوال ولا انعكس لان من احل او وجد على حده  
 او فراسه من باب فقه الغسل للساقع حديث ابن سعد الحري رضي الله عنان النبي عليه السلام  
 قال انما الما من الما اي وجوب استعمال الما بسبب خروج الما من السببيه ولنا ان  
 الامر بالطهر ساوول الجنب والحديث متروك الظاهر فانه لا يجب الما من كل ما يصل على الما  
 بشبهه وعن ابن عباس معناه في النوم لا يجب حتى يترك تبت هذا عنه وبما قلناه من اشتراط الشهوه  
 قال مالك واحمد قول و الجنابه في اللغه خروج المني كذلك فان الجنابه في اللغه عن شهوه  
 المعد على ما نذكرهم وهي اسر اسلاف في لان فيها يجب الصلوة والمسجد وقراءه القرآن علماني  
 حتى يغسل وقول و ساوول الجنب احلفوا في الجنب و رها بواحق الحاح في  
 المعاني انه مصدر ولهذا افرد في الجمع وتبعه الرازي في احكام القرآن وكذا ادر من  
 ما كل في شرح الحافيه السافه قال المصدر محي على فعل كسب وقال النخعي

الجنابه  
 عن شهوه  
 خروج المني  
 في الجنابه  
 في اللغه  
 خروج المني  
 في الجنابه  
 في اللغه



في الفضل وكتاب الوصف ونحو جنب على احاب وجنبت وكذا ذكر ان الحلب في  
 بصرفه في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفي باب جمع الوصف وقال  
 في الكشف عن حجاب المنزل هكذا اسمه ذكر في باب المحاجاه بالمسائل الحويه انه اسم  
 حري مجري المصدر الذي هو الاحاب قال تعالى جنب الرجل وجنب وجنب جنب  
 وحب بمعنى قال والذي عليه السنه العرب احبب ووافقه ابو البقاء ومثله  
 افق من افق الفرس اذا كان فاقا وهو صفة وقال ابن عصفور في المرب  
 ولم يحى فعل في الوصف الا جنب وسئل قال وجمعان بالواو والنون قد قالوا  
 احباب وتكون جنب واقعا على الجمع وفي الصحاح هو من احب الرجل وحب على  
 ما لم يسم فاعله ورجل جنب ستوى فيه الواحد والاسان والجمع وربما قالوا احباب  
 وجنوز ووحيت في ديوان الادب للفارابي احب اذا اصابته الحياه مصبوطه بضم  
 الهيم وكسر النون في نسخة صحيحه والمعنى يدل عليه وهو اصابته الحياه ولما لم يسم الذي  
 ليس له قرابه وفسر شارح العلام قول ابن هرون كسب جنب اي احب وكذا قول ابن  
 اسحق وان لم جنب اي ودي جنب بنا منها انه مصدر وقد بنا انه صفة فلا حاجة الى هذا  
 الماويل وعن الشافعي رحمه الله سمي جنب من المحالطه بقول احب الرجل اذا خالط امراته قال  
 بعضهم هذا ضد المعنى الاول وبذلك علي اعتبار وجود الدفق والشهوه قوله عليه السلام ادلمرت  
 الما فاغسل وادلمرت ما لم يكن حادفا فلا يغسل رواه احمد في لفظه ولا في داود اذا رأت  
 المدي فاغسل ذكر في توضا وضوكم للصلاه فاذا وضعت الما فاغسل فاعبر الحرف  
 والفتح وذلك يكون مع الدفق والشهوه وما ذكرنا من النقص والحادث مقيد وحديث الما من  
 الما مطلق قال في المقد والمريد في حاديه واحده محل المطلق على المقيد كما قلنا في الزكوه  
 والشافعي من اصله محل المطلق على المقيد وان كان في حوادث وقد خالف اصله  
 واوجب سادان ابن ابراهيم وابو عبد الله الفلاس من اصحابنا الغسل كيف ما خرج المي وقوله  
 قال احب الرجل اذا قضى شهوته من المراه وفي المحمد احب الرجل اذا قضى شهوته فصل  
 ان ذكر المراه مخرج العاد والحالب كما انها شرط فيها فرع اخلف المسالخ  
 في غش ما غسلها قبل لا يحب عليه سوا دابة غنيه او فقيره وبها للزوج بدعها تنتقل  
 الى الما ونقله اليها وقبل حب عليه منزله ما شرها وهو قول ابى الليث كانه كبد له امنه وكان

الروح هو الذي يسبب لوجوبه عليها خلاصتها ومنه وجوب الاغتسال من الجن من المص  
 وقته نظروا من النفاس بالاجماع وحوز ان يكون منا على خير من كنهه استعنا عنه بالاجماع  
 وحوز ان يكونوا فاسوه على الحص كانه دم حص مختبئ في الجهر في هذه الحال والاجماع  
 منعقد عن الخبر والقياس لا يسترط ان يكون مستند قطعا بل منعقد عن كنهه او امانه اذ  
 الاجماع لا يلون عن الحب هو الصحيح على ما عرف في اصول المعقه وسبب وجوبه ان فعل  
 لا محل مع الجنابه بالصله وقراه القرآن في من المحض وغير ذلك لا يحب مدون هذه  
 الاشياء الا وضو هذه الاحداث شرطه وهذا اذا كان من اهل وجوب العلوه عليه خلاف الحاضر  
 والنفسا والمجنون والافر والصبي حيث لا غسل عليهم قوله ثم المعنى عند ابن خنفيه ومحمد رحمه الله  
 انفصاله عن مكانه عن شهوه يعني انه لو انفصل عن مكانه عن شهوه وخرج كنهه عن شهوه حب الغسل  
 عندها وعند ابن يوسف رحمه الله لا يسترط ان يكون الا بفصال والخروج عن شهوه اما لو انفصل  
 عن شهوه وما خرج كنهه الغسل به خلافا له من جنبل وابو يوسف بعد الطرف الاخر الذي هو الخروج  
 بالاول الذي هو الا بفصال وقد اجمعا على استراطهما في الاول فوجب ان يشترط في الاخر بالقياس  
 عليه وهما يقولان بالنظر الى الاول حب فاد اوجب من وجه حب احتياطاً ونظراً من الخلاف  
 في مقامين احدهما اذا التزم فاستيقظ فقبض على راسه ليليه حتى سكب شهوته ثم سأل المي فعند  
 يوجب الغسل وعند ابن يوسف لا والماني لو جامع فامرك اغسل من ساعد ثم خرج حب  
 اعاده الغسل عندها ولا بعد صلوته الموده وعند ابن يوسف لا اما لو خرج بعدما  
 بال او نام او سبي لا حب الغسل به اتفاقاً لان ذلك يقطع ما من المني الزايل عن مكانه شهوه  
 فتكون الماني زايلا عن مكانه بغير شهوه ولو خرج منه بعد البول وذكره منسب بوجوب الغسل  
 وفي الاخر اذا استيقظ فوجد على فخذه او فراسه بلالا ان يذكر احتلاماً وسكنه مني او مدي  
 او شك انه مني او ودي فعليه الغسل وان يقن انه ودي فلا يغسل عليه وان لم يذكر احتلاماً  
 ان يقن انه ودي فلا يغسل عليه وان يقن انه مني فعليه الغسل وان سكب منه مني او مدي فلا يغسل  
 عندها وقال ابو يوسف لا محض حتى يسهل بالاحلام وقوله مدي اي صورته صور  
 مدي وليس مدي حقيقة لا محاله لجواز ان يكون منكاً فرق بالهوا او حراره البدن  
 فقوله احتياطاً والقياس قول ابن يوسف ثم ان باحنفه رضي الله عنه اخذ  
 بالاحتياط في هذه المسله ومسله المباشر الفاحشه ومسله القار وابو يوسف



وافقه في مسله المباشرة لوجود فعل من جهة هو سبب الخروج المدي وخالفه  
 في المسلسل الآخر من لعدم الصنع منه مجرد واقع في الاحتياط في مسله التام لانه  
 غافل عن نفسه في ان الموضوع موضع احتياط خلاف الفضل في الآخرين فان المباشرة  
 ليس بغافل عن نفسه فحش ما خرج منه ويقول ان يوسف اخذ الوالد وخلف  
 ابن ابوت في المنى قال القاضي ابو علي السفي ذكر هشام في نوادره عن محمد بن ابي اسحق  
 بلالا في حليله ولم يذكر كما ان كان ذكره قبل النوم منتشرا فلا غسل عليه وان كان غير منتشر فعليه  
 الغسل قال وسفي ان يحفظ هذا فان اللوى كمن فيه والناس عنه غافلون وقال الطحاوي  
 من المشايخ من قال في المنى الخارج بعد سكون الشهوة اتفاقا انه يجب الغسل وانما الخلاف في المدي  
 محله التام على فخره او فرائشه ادا استيقظ وهذا في وصار كما لو وجد منا على فخره او فرائشه  
 بعد النوم قال الفقيه ابو جعفر ادا وجد منا على فرائشه فهو على هذا الخلاف ايضا  
 ولو عشي عليه او كان سكران فافاق فوجد على فخره او فرائشه مديا لم يلزمه الغسل لانه حال  
 به على هذا السبب الطاهر خلاف التام والمرأه في الاحكام كالرجل وعنه في غير روايه  
 الاصول ادا تذكرت الاحتلام والانه نزل والله ولم تر بللا بحسبها الغسل قال  
 شمس الامية الخواص لا يوجب هذه الروايه ولكن يحجب طاهر الروايه قال ابو جعفر ان  
 خرج الى المرح الخارج حبوا فلا وكذا الخوض بالمرح خرج الى المرح الطاهر يكون حيفا  
 عن امرئيه قالت جات امر سليم بنت ملحان امرأه الى طلحه زيد بن سهل واسمها سهله وقيل  
 رمله وقيل رمله وقيل ملكه واسمها الرضا وهي امرأه من مالك وهو الصحيح  
 قال النواوي ومول امام الحرمين والخرائي والرواني جده انس غلط بلا شك  
 الى المي عليه السلام فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحي ففعل على المرأه من غسل  
 ادا اجتمعت فقال عليه السلام نعم ادا رات اطا فقالت ام سلمه يا رسول الله ويحتمل المرأه  
 فقال يرت يدرك فم سببها ولرها وفي لفظ قالت قلت فضحت النساء رواه البخاري  
 ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وعنه انس ان امر سليم حدث انها سألت النبي عليه السلام عن  
 المرأه ترى في منامها ما يرى الرجل فقال عليه السلام ادا رات ذلك فليغتسل فقالت ام سليم واسمها  
 من ذكركم بيا ولحد عبدني عيم وسائر عند الحارث بن قيس هل يكون هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 نعم فمن ان يكون الشبه انما الرجل غلط اسف وما المرأه رفق اسف فمن اهل اعلا او سبو يكون منه

الشبه رواه مسلم ورواه ايضا في رواه اسحق بن عبد الله بن ابي طلحه عن انس قال جات ام سليم  
 وهي جده اسحق الى رسول الله فقالت له وعاشه عنده يا رسول الله المرأه ترى ما يرى الرجل من  
 نفسه فقالت عايشه يا ام سليم فضحت النساء يرت منك فقال عليه السلام لعائشه بل استترت  
 منك نعم فليغتسل يا ام سليم ادا رات ذلك وروى مسلم ايضا عن عائشه ان امرأه قالت يا رسول  
 الله هل تغتسل المرأه ادا اجتمعت وامرت الما فقال نعم فقالت عايشه ترت يدراك والث  
 اي طعت برمح بضم الحمن فقال عليه السلام دعيها وهل يكون الشبه الا من قلح كك اداعلاما وها  
 ما الرجل اشبه الولد اخواله واداعلاما الرجل ماها اشبه اعامه وقال ما الرجل اسف وما  
 المرأه اسف فاذا اجتمعا فغلي من الرجل من المرأه ادا كرا باذن الله واداعلاما المرأه من الرجل  
 انما باذن الله فقال اليهودي صدقت انك لاني عم انصرف حرجه مسلم وعنه خوله بنت حكيم  
 السلمي خاله النبي عليه السلام انها سألت النبي عليه السلام عن المرأه ترى في منامها ما يرى  
 الرجل فقال ليس عليها غسل حتى ينزل كما ان الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل رواه النسائي والترمذي وهذا  
 لفظه وان ملجده ومعني احتم رأى التام في نومه وغلب على ما يكون فيه انزال المنى وهو فاعلم من الحكم  
 بضم الحاء وسكون اللام قوله ادا رات الما على هذا ما كذا وحقيقا لما سبق وان حمل الاحكام على مجرد  
 المنام اللعوي لم يثبت هو تاكدا قال شارح العمدة وعلى قول من لا يستخرج من منتهى عمل  
 قوله ادا رات على العلم قلت لا يستقيم عمله على العلم مع قوله عليه السلام حتى ينزل كما ينزل  
 الرجل وعنه عائشه رضي الله عنها سئل رسول الله عن الرجل يجد البللا ولا يذكر له تلاما قال يغتسل  
 فقالت ام سليم المرأه ترى ذلك عليها غسل وانما النساء سقن الرجل رواه احمد وابوداود  
 وابن ماجه والترمذي وهو من حديث عبد الله العمري ضعيف قوله عليه السلام ترت يد منك  
 او يدراك للعلماء في عشم اقوال الاول معناه استعصيت قاله عيسى بن دينار المامي  
 ضعف عقلك قاله من نافع الثالث امقرت قاله من كسان الرابع ترت منك لمر  
 نفعل هذا قاله من عرفه الخامس انه حث على العلم كقولك اني تخلك امك ولا يرد به للحقيقه  
 السادس المعنى ان كنت اعطت فعطى السابع اصابها الزاب قاله ابو عمرو بن العلاء  
 الما من خابت الماسع ترت بالناس المثلثه في اوله قاله الديلمي اي فتح فعلها العاشر  
 دعا حنف قاله بعض اهل العلم وقال الجوهر لا اصبت خيرا بفتح رب بمعنى استغنى ضعيف  
 كل المعروف ارب اذا استغنى وترت اذا افقر واما ضعف عقلك فمجرد على معنى الجرد



الدعا لو عصب عليه السلام وقد حوز ان يدعو انصر كما قال اني عاهدت ربي عهدا فقلت اللهم اني  
 سر اعصم يا عصب البشر فاي رجل سبته او اغتبه فاجعل ذلك صلو عليه وتركه الى يوم القيامة  
 وقيل لحوها قول ان عرفه وهو اختيار ابن السكيت وقال في المعجم وحرى ذلك على اللسان  
 من عرف هذا الدعاء عليها وقد وقع في رساله بديع الزمان قال وقد يوحس الفط وكله وذكروا  
 التي وليس من فعله بد وهذه العرب تقول اب لك لسي اد اصر وقابله الله ولا يرد الدم  
 ويوليه الامر ادم والالباب في هذا الباب ان ينظر وان كان وليا فهو الولد وان حش وان كان  
 عدوا فهو البلاء وان حش شعير هو ب امه ما سبب الصبح غاديا وما داودى الليل حين  
 يوب طاهر اهلكه وباطنه لله دره فرع سيل غم الذين السقي عن من استيقظ وهو يدرك  
 احتاما ولم يربلا فكت ساعه ثم خرج مدي قال لا يلزمه من قبل له ذكر في حقه الفقهاء فمن اعلم ولم يربلا  
 فوضا وصلى الفجر ثم نزل منه مني قال عجب الغسل ثم اشار الى الفرق فقال ادانك المني بعد ما  
 استيقظ والغسل عجب بالمني بالاحتلام السابق حتى لا بعد الفجر لكن يخرج المني الذي قال  
 عن وضعه بشهون خلاف المدي الذي يراه قد خرج لانه مدي وليس فيه احتمال انه كان من غير  
 لان الغسل لا يكون في الباطن وفي المحيط في حديث ام سلمه قال لما عليه السلام اجر له قلت  
 ليس فيه اجر له بل فيه قال على المراه غسل اذا احتلمت قال نعم اذ ارباب الماسق عليه قوله  
 والنقا الحامض من غير انزال هذا مذهب الجمهور من اهل الحان والعقد وقد خالف في ذلك هشام  
 بن عروه والاعشى وان عمنه ودارد الشامري لم يوجبوا الغسل من النقا الحامض وقال  
 البخاري الحنفى بالولا الغسل فيه مستحب للعامه حديث ابي هريره رضي الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه قال اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل متفق عليه  
 وعند مسلم واحد وان لم ينك وفي روايه السهمي انزل ولم ينك وشعبها الأربع اليدين  
 والجلان ومن سفرتها ورجلها ومن رجليها وخديها ويكون الحان مكسبا عنه بذلك  
 وعن الخطابي للحمد من اسما النكاح فلا يكون كبايه والهاضمه المراه وان لم يجز لها ذكر لكنها  
 من سياق الكلام مفهومه كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب وعن ابي هريره رضي الله عنه عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اجلس بين شعبها الأربع والرجل الحان الحان وجب الغسل حجه ابو داود  
 وعن عاصه رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اجلس بين شعبها الأربع وحش الحان الحان فقد وجب الغسل  
 رواه مسلم وعن عاصه اذا تجاوز الحان الحان وجب الغسل وفعلته انا ورسول الله فاغتسلنا رواه

الرمي في صححه وعن جابر بن عبد الله عن امر حكوم بنت ابي بكر الصديق عن عاصه رضي الله عنها ان  
 رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل جامع اهله ثم يكسل وعائشه جالسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لا افعل  
 ذلك وهذه ثم يغتسل خرجه مسلم وهو رواه الصحاح عن المائمه ان امر حكوم ما بعده ولدت بعد ذلك  
 اسمها ابي بكر الصديق فقال خن الغلام حسنا اذا قطعت حبله كمرته والحان موضع الحش وهو المراه  
 الحفاض والحفاض المراه كالحان الرجل وهو قطع حبله في اعلا الفرج على بق البول كعرف الديك  
 وكان في المصادق ان يقال اد الذي الحان والحاضن ولكن رد احدهما الى الآخر في التشبه كما يقال  
 القران والعران القران الشمس والقمر فرد الموت القيل الى المذكر الحنف والعران ابو بكر  
 وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز يدل عليهم يوم اجل من علي رضي الله عنه سنة  
 العرين ذكره الميرد في الحامل وهذا مستومان في الحنفه ولكن يرد الادنى وهو المراه الى  
 الاعلى وهو المراه في قيل الحان وروى مسلم القسيري بالولا عن ابي موسى قال الخلف  
 وهط من المهاجرين ولا يضار فقال لا يضار الغسل من الماء وقال المهاجرون اذا طهرت  
 الغسل قال ابو موسى انا اشفيكم في ذلك قال فقمت فاستأذنت على عائشه فاذنت  
 لي فقلت يا اماء او بام المؤمنين اني ارد ان اسالك عن شئ واني استحيك فقالت لا تستحي  
 ان تسالني عما كنت سائلا امك التي ولدتك فانما انا امك فقلت فاجوب الغسل فقالت على  
 الجبر سقطت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجلس بين شعبها الأربع وحش الحان  
 الحان فقد وجب الغسل وجهه سقوط الغسل حديث ابي سعيد الخدري انه عليه  
 السلام قال لما مني بالمأذني صحح رواه مسلم وقال عليه السلام ادلحطت فلا غسل عليك  
 وعنه عليه السلام في الرجل يصب من المراه ثم يكسل والغسل ما اصابه من المراه ثم توضا  
 ويصلي خرجه مسلم وعن زيد بن خالد الجهني انه سأل عمار رضي الله عنه فقال له بيضا منه  
 وغسل ذكره سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجه ولسنا ان  
 هذه الحادثة منسوخه لما روى سهل بن سعد الساعدي عن ابي بكر قال ان القيا  
 التي كانوا يغتسلون الماء كانت رخصه كان عليه السلام وخض بها في اول الاسلام  
 ثم امر بالاغتسال بعذها رواه ابو داود والرمي قال حدثت حسن صحح وقد بينا وجوب  
 الغسل منه فما تعلم من الحادثة الصححه وقطعت بفتح القاف وكسر الحان وضم القاف  
 على ما لم يسم فاعله وفتح القاف والحان المضارع من الخط وهو احتباس المطر والخط



الناس وقال غسل ادلجام ثم ادركه فور ولم ينزل وكسل وسيل عبده السلمي عن  
موجب الخنايه فقال الحق والخلاط قال الارهي للحمو يغيب الضيب في الفرج  
من حق النجم اذا غاب والخلط حاله الرجل المراه والواطي اذا ن صغير الا نزل كجب  
عليه وجعل المراه لان وطبه سبب لزول ما يها دون مائه وقال الشافعي واحمد رضي الله  
عنهما جيب علي الصبي وقاساه على احباب الوضوء من الحدث وكذا اذا اوج لصبي غير محرم في  
مثله ولو استدخل ذكر مستحب عندهما ولا حركه مرفيه قلنا الفرقان الوضوء جيب  
على الحدث والصبي محرم يعني بالوجوب عليه ان صلواته لا يصح الا بالوضوء اما الغسل فيجب  
على الجنب والصبي لا يحق الخنايه في جمعه لعدم نزول ما يه حقيقه وكما خلاف البالغ لانه  
يركح الصور نزوله حقيقه وفي الدبر يجب عليه ان لا يمشي من احد الطرفين فيجب  
احياءا خلاف الصغيره والبهيمه والميت فانه غير مشتمى من الطرفين وكذا في النوم لقصوره  
والابلاج في الدبر لم ينزل له الصل لكن الداعي فيه موجود فصار كالقبول وعند الشافعي  
واحمد القاءها في الميت والبهيمه يجب الغسل من غير انزال وهذا ضعيف لانما القناه  
معام الانزال الا باعتبار كون المحل مشتمى طبعيا في الغالب وهذا الامر على العكس فان النفس تنعاف  
النظر الى الميت وبهوله فلا يلج في فرج جفقه منه او جفقه حمار او في دبرها لان الانسان  
قربها من الذكر والريحه والمطر الفضيع في عابه المدره والعقل هذا في غايه السفه والتأدركه  
يرتب عليه حكم والمراد من المقل الحمارين كادها لاما سها لان محل الوطئ يخرج الحيض والولد  
في اسفل الفرج وحفاضا في اعلا الفرج منها يقطع الحافظه فاذا غابت الحشفه فيه كادي  
الحماران فصل المقتا كما قال الفقهاء انما رسان ادحا ديا وان لم يمسسا ولو الرول الحماران بالخفاص  
من غير ابلاج ولا غسل لقوله عليه السلام ادلجا وز الحماران الحمار وجب الغسل سمي الماني باسم الاول  
لقوله تعالى وجزا سبه سبه مثلها ولولف عليه خرقة ان كان يجد حران الفرج يجب كادخال  
ذكر الا لفل ولو ادخلت المراه في فرجها ذكر ميت او بهيمه لا يجب الا بالانزال خلافا للشافعي  
واحمد في البكر ان لم ينزل عدتها تعتبر الانزال ان محل يجب ولو طامعها فتادون الفرج  
ودخل منه في فرجها لا يجب عليها الا اغتسال منه فان حلت منه حبت من وقت دخوله حتى يجب عليه افضا  
الصلوات الماضيه قال في حصر مطلوب ذكر موارى الحشفه مع المقل ان لا يمس اليك لان المقل لا  
حصل الا بعد موارى الحشفه لان موضع ختان الرجل في اخر الحشفه فاذا انتهى الى موضع ختان المراه

نوارث الحشفه وقوله الى موضع ختان المراه نوارث الحشفه ليس سدي بل ادحا ديا موارثه على  
ما بعد ما قال امره مع حتى ياتي واحد منه ما اخذ ادلجا معني زوجي ولا يغسل عليها لعدم الابلاج  
والاحلام رجل وامراه با ما فوجد عليا شهما ملالا يعرف من انهما هو لان كان احدهما على  
المراه الغسل وان كان اسف فعليه وكل ان كان وقع طولا فهو من الرجل وان كان وقع عرضا  
فمن المراه والاحوط ان يغتسلوا القياس ان لا يجب علي واحد منهما ولا يجوز له احدهما ان يمد يده بالآخر  
وجب ايصال الماء الى داخل المسه وبلغ ان يدخل اصبعه فيها للمباغنه في الطهر والجنب لو شرب ما  
حتى يخرج منه اخراة عن المضمضة قوله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعه  
والعدين وعرفه والاحرام اما غسل الجمعه فذهب بعضهم الى وجوبه لحدث النع قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ادحا احداكم الجمعه فليغتسل رواه الحنفه وسلم اذا اراد احداكم  
ان ياتي الجمعه فليغتسل وعن ابي سعد رضي الله عنه انه عليه السلام قال غسل يوم الجمعه واجب  
على كل محكم والسواك وان لم يس طبا بقدر ما بقدر عليه متفق عليه وعن ابن عمر ان عمر بن الخطاب وهو  
قام بخطب يوم الجمعه ادخل رجل من المهاجرين الاولين فاداه عمر ابته ساعده هذه فقال اي  
شعلت فلم انقلت الي اهلتي حتى سمعت النادين فليارذ علي ان يوضا قال الوضوء افضا وقد  
علمت ان رسول الله كان يامر بالغسل متفق عليه ولفقها الا حصار ما روى سمير بن جندب ان  
بني الله قال من توضا للجمعه فيها ونعت ومن اغتسل فذلك افضل رواه الحنفه الا ان ملحه فانه  
رواه من حديث جابر بن سمير معني فيها اي اخذ بالسنة ونعت السنة قاله الاصمعي وقل فيها  
اي فهدم الخصلة والفعله نال الفضل ونعت الخصلة هي يعني الوضوء وعن عائشه رضي الله عنها  
فالت كان الناس يبايئون الجمعه من منا زلمهم ومن العوالي فانوز في العبا فيصيبهم الغار والعرق  
فخرج منهم الريح فاني السعي عليه السلام انسان منهم وهو عندي فقال النبي عليه السلام لو انكم نظروهم  
ليومكم هذا متفق عليه وعن ابي اوس النهدي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام فاستمع ولم يملح كان له بكل  
خطوه عمل سنة اجز صياحها وقيامها رواه الحنفه ولم يذكر الرمدي ومشى ولم يركب وخرج ابو عيسى  
الترمذي عن ابي هريره رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال من توضا فاحسن الوضوء اني الجمعه  
فدنا واستمع فانصت عفر له عاصيته ومن الجمعه وزاد ثلثه ايام ومن من الحصار فقد دعا وهذا  
نص في ترك الغسل وكذا حدث عثمان فانه لم يامر بالخروج للغسل فجمع من العلمين احدهما ما كيد فضل



المسند و ذلك في طبعه  
التعليق على المسند و ذلك في طبعه  
والنصب و المصنف

الغسل و الماني اخر الوضوء عنه و جوار الخفة و قوله و غسل بوي الخفيف و معاه غسل  
راسه قاله بن المبارك ثم كانوا يغسلون ابدانهم دور و رسم فأكده عليهم غسلها لانه الاصل  
والاصل في الغسل و جاني حديث البخاري ان النبي عليه السلام قال اغسلوا و غسلوا و سكم و ان  
لم يكونوا جنباً و قيل لخرج غمره الى الغسل اذا كان عند غمره بنفسيه و لا يفعل بدن و لو غمس  
للخصا و جعلوا لفظ الامر على الاستحباب و لفظ الوجوب على التاكيد للاستحباب كما يقولون  
و لم يعل على و العده دين و هو اضعف من الاول و يدل عليه ما قرنت به و هو السؤال في الطب  
ثم هذا الغسل عند ابي يوسف لصلوة الجمعة هو الصحيح و عند محمد و الحسن بن زياد و داود و الليث  
و ذكر في المحيط رواه عن ابي يوسف انه لما و تمم الاخلاق بغيره فاما اذا اغسل يوم الجمعة ثم  
احرث و توضأ و صلى لا يكون له فصل غسل الجمعة عند ابي يوسف و غدرهم يكون له فضله او اغسل  
بعد الصلوة قبل العروب او كان مسافراً او امراً او عبداً و هذا بعيداً ان المقصود منه ازالة الروح  
و ان لنا روى الخاضعون للجمعة باو ذلك سالي بغيرها و قد روي في حديث لا يحصل هذا المقصود لم ينعقد  
به ان المعنى معقول في الخفة لو اغسل الجنابة فغسل بالجمعة يصير لصلوة تفضيله الغسل و كذا  
اليوم على الخلاف و اما الغسل للحرارة فليست عايشه رضي الله عنها قالت بغت استأجنت غسرت  
محمد بن ابي بكر السجستاني اسم موضع فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكر ان يامرها ان تغسل  
و نهل رواه مسلم و ابو داود و ابن ماجه و عن زيد بن ثابت انه راي النبي عليه السلام يحركه هلاله  
و اغسل حرجه الرمدي و اما غسل العيدين و عرفه فغن عبد الرحمن بن عوفه بن الفاكه عن  
جده الفاكه ان النبي عليه السلام كان يغسل يوم عرفه و يوم النحر و يوم الفطر حرجه من لحيه و قد  
صح عن عائشة رضي الله عنها ان اباها الغسل من غسل الميت و قال ابو الفرج الغسل من الجنابة  
منكر لا يحب ولا يستحب اجماعاً و لا ان المسلم طاهر و مس الطاهر لا يوجب الحدث و كذا من الغسل  
لا يوجب الحدث و لهذا لا يغسل من بغض الميت و لا من حله فكذا من غسله و ما روي من حله  
مينا فليتوضأ معناه اذا كان محلاً للميت من الصلوة عليه و في المحيط انواع الغسل تسعة ثلثة منها  
فرض غسل الجنابة و الحيض و النفاس و واحد واجب و هو غسل الميت و اربعة سنه و هي غسل  
الجمعة و العيدين و عرفه و الاحرام و واحد مستحب و هو غسل الجفاد الاسير و الحزن اذا افاق  
و السباح بالمخ بالسن و ان بلغ ناله و حب عليه الغسل و في شرح مخيم الطحاوي للاستحباب في انواع  
الغسل عشر و زاد الفقهاء من انزل او لم ينزل قلت و استحباب الغسل الفاضل الدخول مكة و الوقوف

الميت

مردله و دخول مدنه النبي عليه السلام لم يارته نص على استحباب التلبس الكرماني في مناسكه  
ومن القروض غسل البدن اذا اصاب جمعه حاسه او بعضه و جفت ما بها على راي وقال  
الاستحباب و كل ما كان في الوضوء فهو فرض في الغسل بسبب الجنابة و هذا غير ظاهر  
فان تكرار الغسل بليلتين فكل منهما و البداية بغسل البدن بقل فكلها و سعي ان يستحب  
الاغتسال لصلوة الكسوف و في الاستسقاء و كل ما كان في معنى ذلك اجتماع الناس  
وان لم يكن بدرك ثم ان اصحابنا يقولون الغسل من الجنابة و الحيض و النفاس لا يحاط به الا  
لانه عباد لم يشترطون فيه النية و صحبونه في الفرو في هذا من البعد ما روي و يمكن ان يقال  
بصير عباد بالنية فلا يلزمه هكذا ذكره في البدايع و لا يحرم المسلم زوجته الدسه على غسل  
الجنابة لانه غير مخاطبه به و علل بان المشرك لا يغسل من الجنابة و لا بدرون كيف الغسل منها اراد  
ان من المشرك من لا بد من الاغتسال من الجنابة و منهم من بدنه كمرش و بني هاشم فانهم توارثوا عن  
اسم على عليه السلام الا انهم لا بدرون كعبه و كانوا لا يمتضمضون ولا يستشقون في الجنابة  
و ما روي ان في فرضتها قد خفت على كثير من العلماء فكيف على الكفار الجاهلين فذلك ما ذكره  
محمد بن ابي صفه للجنابة يحقق منهم و ما ذكره عن بعض المشايخ ان الغسل بعد الاسلام مستحب انما  
هو في حق من امر حنب قبل الاسلام و به يسن ان يقول من قال ان الجنابة لا توجب الغسل في  
حقهم لا هم غير مخاطبين بالسرايع غير سديد لانه فضل قد اختلف فيه في شأنا فمن قال بالمخاطب  
بحب عليه الغسل في حال كفره و لهذا الواجب صح و من قال بعدم الخطاب ينبغي له ان يوحده  
بعد اسلامه لو جهن احدهما انه لا يجب للجنابة له لقال انه غير مخاطب بالسرايع عند هذا و انما  
وجوبه ما راد الصلوة و هو حنب كما مر في الوضوء السامي ان صفه للجنابة مستدامة بعد  
اسلامه فدوامها بعد كاشا فوجب و لهذا قلنا لو انقطع دم حض الفاره ثم اسلمت لا يلزمها الغسل  
لان الاقطاع لا دوام له فلم يوجد سبب الغسل لا حقيقة ولا حتم في حقها بعد اسلامها فلا  
بحب قول و ليس في المدي و الودي غسل و فيها الوضوء لما روي البخاري  
و مسلم عن علي رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذابراً المعداد ان يسأل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال بوضا و اغسل ذلك ان المدي لا يوجب  
الغسل بل يوجب الوضوء و فيه دليل على خاسته و حوار الاستسبابه في الاستسباب  
و حوار العمل خبر الواحد مع العده على العنق و استحباب محاملة الاضمار و المادب

و بعضنا من الخروج الى اللان من القدر و سمي الكبير  
بشيء من جلاله اسم ان يغسل الجنابة



منهم من كماله فمما سئل بالنسب وقيل امره بغسل الذكر والمسنون فيه موضع الخامسة  
فقط وعن مالك ورواه عن ابن جابر غسل الذكر والامتنان له من حيث سئل عن خضف قال  
كنت التي من المدي شدة وعنا فقلت اكثر منه الغسل فذكرت ذلك لاسهل الله فقال لنا جابر  
الوضوء منه رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح ولم يذكر غسل الذكر والامتنان في الامر  
فيه محمول على الاستحباب والمراد بالذكر بعضه وهو ما اصابه المدي وقوله في حديث عبد الله بن  
سعد الانصاري كل فجل يدي فاعسل فرجك وانيسك فوضوا وضوءك للطلوع رواه ابو داود باسناد  
صحيح محمول على ما اذا اصاب الذكر والامتنان او على الاستحباب لا محال الاصابه واسار الى معنى وجوب  
الغسل بعله كثر الوقوع بقوله كل فجل يدي فامده المقداد هو ابو سعد بن عمرو بن ثعلبة وسماه مالك  
في الموطا المقداد بن الاسود وكان الاسود بن عبد يغوث بن وهب بن زهر بن قدياره وتبينه فتنسب اليه  
م ربح المقداد الى نفسه قال ابو اسحق الرمادي المنيح من الدماغ بعد نضجه ويصير دجا اخر في فطار  
الطهر الى ان تصل الى الطلوع فينضجانه ثم سقانه الى الامتنان فينضجانه منيا ابض وهو خاسر راحته  
كراحه الطلع فيه لزوجته ينكسر الدار عند خروجه فقال منيح منيح بالشديد والمدي رقيق كما ذكر  
بمدخر وجهه عند الملاعبة بالشهوة والقبيل نفع الميم وسكون المزال المعجى ومدى نفع الدال وامدك  
لعه منه وفي كثر من الصلاح في المني لغان تشد اليها وتخففها ولم يحكه الجوهر وقد ورد مثل ذلك  
في المدي والودي والمشهور فيهما الاسكان والودي في المله واما في الصلح مطالع الانوار انه  
قد هال فيه بالدال المعجى فغمره وف وودي يغمر الف فما حكاها للجوهر وودي بالف  
فما حكاها الغضض عاض بعلا عن كمال الافعال والودي والودي ما خرج بعد البول بهول  
منه وودي الغرس يدي وديا اذا اذله لسول ذكره في الصلح وادان الودي ما خرج بعد  
البول فقوله ودي الغرس قل ان سول يكون مجازا فان قيل اذا كان الودي يخرج  
عقب البول فقد اسقط الوضوء بالبول فما العائنه في جعل الودي ناقضا للوضوء قيل  
له عن اكل الحويه احداهما ان خرج من به سلس البول فتفيض وضوءه بالودي  
تعد الصرون دون البول للصرون البالي ان المراد بوجوب الوضوء في وجوب الغسل  
ذكره الخواص في الباب محل على انه نوضي عقب البول ثم خرج الودي فموجب الوضوء  
الرابع ان الوجوب بالبول لا ينافي الوجوب بالودي به ويقع الوضوء منهما حتى  
لو حلف لا يوضا من رعا فرفع ثم بال او لم يرفع ووضا الوضوء منهما جميعا

وحسب

وحسب او خلف لا يغتسل من امراته فلا منه من حيا به فاصابها ما اصاب غيرها واغتسل فهو منها  
هكذا في المسقى وحسب وكذا المراه اذا حلفت لا يغتسل من حيا به او حلف فاصابها زوجها  
فاغتسلت فهو منها وحسب وعن ابي حنيفة فمن قال ان اغتسلت من ريسه في طلق وان اغتسلت  
من غيره في طلق جامع زنيتم جامع عمره فها طالقان وقال ابو عبد الله المجاني لا يغتسل من  
الاولى والى الثاني وقال القصة ابو جعفر الهندواني ان احد الجنس بان بال ثم بال او  
رفع ثم رفع قال الوضوء من الاول وان اخلف الجنس بان بال ثم رفع او على العكس فالوضوء منهما  
جميعا فعلى قول المجاني يكون الغسل في الوضوء من الاول احد الجنس او احلف وعلى قول  
الهندواني ان احد من الاول وان اخلف فنهما جميعا وعلى ظاهر الجواب الوضوء والغسل  
منهما جميعا كيف ما كان ذكر ذلك كله في الوضوء والخامس حب الوضوء لو تصور الاستعاض  
به كما فرغ ابو حنيفة في مسائل المزارعة لو كان يقول حوازا كان ذلك فاسها وقل  
الودي ما خرج بعد الغسل من الكحل وبعد البول وهو سوي لزوج فعلى هذا الاشكال ودر المزدج  
في الودي ما قبل ما تقدم ومقابل المدي من المراه القدي قال المدي في الحمل فجل يدي  
وكل اثنى بقدي وهكذا في الصلح وللحنيفة نفع المله والسلس المعجى ما فو الخان  
والمرج نفع الفوا وسكون المراه المله العون من كل ادمي وغمره ولا يلاح الا اذا كان من ولج  
ولو جأ قال سبويه حا ولو جأ وهو مصدر غير المعدي على ولج فيه اختيار قال  
المنافع جعل يقول ابي يوسف في وجوب الغسل اذا كان في بيت انسان يسمى من اهل البيت او خاف  
ان يقع في قلبه رية بان طاف حول اهل بيته مسله لا باس ان شام وهو جنب من غير ان يغتسل  
او وضوء الحرس ابي اسحق الشيباني عن الاسود بن يزيد عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو جنب من غير ان يمس ما يخرج الا ربه من طرو قال السبيعي حرم السبيعي هذه الرأى صحيح  
والمدلس اذا حدث عن نفعه كان محمدا اذا قال حدثي بكون حجه واذا قال عنه لا يكون حجه لا حديث  
ان يكون نفعه ومن البقه ضعيف تركه وهذا معروف وروى هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله والاحاديث التي فيها امره عليه السلام بالوضوء وفعله محل على الاستحباب وتركه  
على الجواز والفعل محرمه لا يدل على الوجوب وقد عارضه برواه ابي اسحق عن الاسود عن عائشة  
ورواه عبد الملك عن عطاء عن عائشة وفي النساى عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان اذا اراد النوم وهو جنب يوضا واذا اراد الاكل غسل يديه فروع احتسب في



المسجد وادكه ان يخرج من ساعته خرج واغتسل وقبل يدهم وخرج وان لم يكن ما كان  
 الليل سحب له السمحى سقى خبأ فيه سبيل يصير عن اغسل ويغسل اسنانه طعم  
 ارجوا ان لا بأس به لانه ليس فصل الماحد ووافقه ابو بكر الاسفوفى واقعات الناطق بحزنه  
 ما لم يبلغ الماحد ولو بقي الجفن في طفر المراه قال ابو بكر بن جرير في الدرر بحرها  
 لانه متولد من هناك وقيل في القروى يجوز وضوءه وغسله وفي المدي لا يجوز لانه في الاول  
 طين فلا يمنع وصول الماحد وفي المدي يسوغه منع وصوله وفي الجامع الاصغر كله سوا  
 وعمرهم للخرج وكذا عن محمد بن سلمه وابي نصر الدبوسى وعليه القوى من غير فصل والمراه في  
 ادبها قرط ان كانت تعلم ان الما يصل الى ثقب القرط فلا بد من حركته كالخاتم وان لم يكن القرط فيه  
 ان انضم اليه بعد نزعه وصار حمة لا يدخل القرط فيه الا سلف لكن ان ارتب الما عليه فظله  
 وان غفلت عنه لا يدخل فلا بد من اتصال الما اليه ولا سلف ادخل شيء سوى الما كالعود  
 وبحركه يصل الما اليه بمقدار ما الغسل صاع وللوضوء هذا عند الافراد فان جمع بينهم  
 قل كذلك ولا اكثر على ان الصاع كاف لهما وفي الوضوء ان كان مخففاً وسبجى بكفه رطلان رطل  
 للاستحباب ورطل للماء وان لم يكن مخففاً ولا مستنجباً بكفه رطلان رطل للاستحباب ورطل للفرد  
 ورطل للباقي والتقدير ليس بلان زفانه يكفي القليل من رفق ولا يكفي الكسر الاخرق وقد روي  
 عنه عليه السلام انه يوضأ سبجى مدم المدد صاع انفاقا وهو رطلان عند اهل العراق  
 ورطل وثلث عند الحجازين لنا حديث انس كان النبي عليه السلام يوضأ من اناء يكون فيه رطلان  
 ويغسل بالصاع رواه ابو داود واحمد وكان يوضأ بالمدد متفق عليه وقد ثبت في الحديث  
 الاول ان المدد رطلان كما ذهب اليه اهل العراق فاذا عرف ان المدد رطلان عرف ان الصاع ثمانية اطاق  
 لانه ربعه وعن عائشة رضي الله عنها قالت كتبت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من انا واحد فقال له الفرق متفق عليه وهو سكون الراوقد يفتح سبعة ستة عشر رطلا  
 بالعراقي وقد ثبت انه عليه السلام كان يغتسل بالصاع وهو نصف الفرق يدل على هذا  
 الحديث ذكر بن رطل في شرح البخارى عن عبد الله بن محمد عن انس انه عليه السلام كان يوضأ  
 برطلين ويغسل بالصاع وذكر الخافض ابو جعفر الطحاوى انه صلى الله عليه وسلم  
 كان يوضأ بالمدد وهو رطلان ويغسل بالصاع وعنه عن موسى بن طلحة  
 قال الصاع الحجاجي صاع عمر بن الخطاب وعنه عن ابراهيم قال الحجاجي عندهم

عاشه ابطال بالعراقي وعنه عن ابراهيم قال وضع الحجاج فقهه على صاع عمر بن  
 الخطاب وهذا اولى من حركى عبد الملك لان الحركى ليس معه حقيقته وعن مجاهد  
 قال حتى لي قدح فخر زنة عاشه ابطال بالعراقي قال حنبل بن عاصم رضي الله عنهما ان  
 النبي عليه السلام كان يغتسل بمثل هذا رواه النسائي فان قيل روى الطحاوى عن ابي  
 قال قدمت المدينة فخرج لي من ابوت صاعاً فقال هذا صاع النبي عليه السلام فذكرته فوجدته  
 خمسة ابطال وثلث رطل قال وسعت بن عمر ان يقول ان الذي اخرج له هذا الصاع  
 هو ملك بن انس وسعت ابا حازم يقول يذكر ان ملكا سئل عن ذلك فقال حركى عبد الملك  
 لصاع عمر فحانه لما سئل عن حركى عبد الملك وصاع عمر صاع رسول الله اطلق عليه صاع  
 رسول الله قبل له ودر صاع عمر على خلاف ذلك على ما تقدم وقد كان الحجاج يخرجه على اهل  
 العراق ويقول الما خرج للصاع عمر وافحانه بذلك مشهور وذكر الماوردي والقاضي بن  
 والرويانى من اصحاب الشافعى في احد الوجهين ان الصاع هذا عاشه ابطال بالعراقي خلاف  
 صندوقه القطر عندهم حماد النواوى عنهم في شرح المهذب له وفي المبسوط لو اوضح ما غلبه  
 في اياه لم يفسده للضرورة فان كان سلف اياه لم يحركه الا غسالة لا الدر على البحر عده  
 والعاصل ان اسنان مواضع قطر الما فيه فهو كبر باد  
 الما الذي يجوز به الوضوء الباب هو الطريق الى الشيء والموصل اليه كاد المسجد والدار لما  
 يدخل منه اليهما وباب الما ما يوصل به الى احكامه واللام فيه للجنس ولفظه حوران  
 تطلو على معنى كل ومن سئل عن معنى بيان يصلح لهما وهذا الموضع يصلح للامر ومن  
 اللام في معنى الوضوء وجع الما امواه في العله ومياه في الكثرة واصله موه حركى النواوى وسخ  
 ما قبلها فقلت العا والوجه فيه مدك الحزم فيه مدك من الما ومثله ساوذكر صاحب الحكم  
 ماه في لغته قد ان اللام انما هو قول الطهارة من الاضرار الطهارة تقدمت  
 والاحداث جمع حدث والحديث ينقسم الى الاصغر والا ليرفع لهما الاحف والاعط وفي  
 الراداد واذا اتمع الحدباء فالاعط اهم ولو قال من الحديث كان اولى ولعله جده باعتبار  
 كبر محاله اولا خلافاً لنواعه واللام في الاحداث للعداى الاحداث التي تقدمت وكمل الحديث  
 قوله جازين عا السما والاوديه والعيون والا مار والجار ولت وكذا احاديث  
 من البلج والبرد فان قيل وجعل الاوديه الى الخزة قسماً لما لهما وليس كذلك فان الجمع



من السماء قال الله تعالى المرئ ان الله انزل من السماء فسلكه سابع في الارض الجواب  
عنه من وجهين احدهما ان لا وديه والعمود وغيرها ما شاهد كذلك الثاني ليس في  
الله ان كل المنازل من السماء ان ما يكن في سماء الاساب فلا يعرفان قبل هي علمه وان كانت  
يكن في الاساب لوحين احدهما قرينه الاقتان به والوجه الثاني قوله فسلكه سابع فلو لم  
يكن علمه لما كان جمعا فسل له الاصل ان اليكن في الاساب حص وما دل في قرينه الاقتان في جمع  
كذلك على جميع انواع المياه منزل من السماء ان عموم القرينه والجمع يدفع بلس ما للجهة الواحدة  
اما جواز الطهارة ما السماء فلقوله تعالى وانزلنا من السماء مطهورا لقوله تعالى ونزل عليكم  
من السماء ماء ليطهركم به واعرض بعضهم على الفقهاء في الاستساقا بكن في الاساب فخص جوارهم  
هذا وهم منهم ان الله تعالى ذكرها ممتثا بها علنا فلو كانت المطلوب منها واداد  
دليل على اراده العموم من المكر وفي الاساب نفسه دل على قوله تعالى علمت نفس ما الحضر وقوله  
علمت نفس ما قدمت واخرت واما الحار فخرجت الى هره رضي الله عنه ان سايلا سال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما ركب هذا البحر وحمل معنا القليل من الماء فان توضا لنا  
به عطشنا اقتوضا ما البحر فقال عليه السلام هو الطهور وماوه الحار حيتته رواه مالك في الموطا  
وابوداود والترمذي والنسائي وقال البخاري في غير صحيحه هو حديث صحيح وقال الترمذي  
حسن صحيح وروى الخلال منته واسم السائل قبا عبيد وقل عبد العرك وهو ملاح السفينه  
وقال ابو بكر بن العربي في طريقه هو مجهول فهو الذي قطع عن ارجائه في الصحيحين واصل  
ملك ان سميره الحديث بالمدينة يعني عن صحيحه سنده ولم يابع عنه وفيه دليل على جوار كونه  
الفي حال ارتجابه ووقفهم عن الوضوء اما كونه لا يشرب او لكونه طوق جهنم على ما ورد  
وانما لم يقل نعم لانه لو قال نعم لم يجز الوضوء بالضرورة لانهم قالوا ومعه القليل من الماء  
ان توضا نابه عطشنا فشكوا اليه نصفه الضرورة كان يرتبط نعم بسواهم فاستأنف بيان  
الحكم لجواز الوضوء مطلقا وانما اراد الحل منته لاجلهم الى ذلك لان ربهم كان لاجل الصيد  
هكذا ورد وهو زياد من السابغ على الجواب وهي حسنة ومن الناس من يكره الوضوء بالبحر  
المالح خرجت اس عن انه قال عليه السلام لا يترك البحر المالح او معترا او غارا في سبيل الله فان  
حب البحر بارا وحب المالح اخرج به ابوداود ومفردا به وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء ولا  
الغسل به عن جنبه وكذا عن ابن هرون وكذا ما للحام عنه وعن ابن العلاء انه كان يتوضا

منه ما شاهد

بمسد وبكره الوضوء بالبحر لانه طوق جهنم وما كان طوق سحط لا يكون طوق طهارة ووجه واما  
البار هي مسكون الباء بعدها هه وهى الاصل والكسر ونعال ابار فمن محدود وفيه الباء  
ولا همن بعدها معلوبه عن الاولى وهى افعال والمائنه افعال واصل الباء مضموز  
العين وكحف حوازا وهى موشه فروى ابو سعيد الحرري انه قال عليه السلام ان الما طهورا  
منه بوضاؤه وهى يرمى فيها الخضر والحمر والكلاب والذين فقال عليه السلام ان الما طهورا  
بجسده شئ قال الواوي قال الرمدى حديث صحيح وليس كما ذكره بعض هؤلاء في الجارضة  
واحكام الضأ ولاحكام اس بعمه والامام قال الحافظ ابو الحسن الدارقطني حديث بوضاؤه غير ثابت  
وقال الحافظ ابو الحسن بن القطان هو ضعف قال فانه اذا من امر من ضعفه لاجنه يرويه  
فصل من سلم قال يحيى بن معين ليس بشيء وبوضاؤه بالمدينة بضم الباء الموحدة وكسرها  
حكاهما بن فارس والجوهري والضم اشهر ثم قيل ذلك اسم لصاحب المروم لموضعها والرواية  
اسوضا من بوضاؤه والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم والحسن كبر الحافظ في الجمع الخضر  
بكسر اللام وروى الحافظ ومعناه الخرق التي يحشونها المراه ومسح بها دم الخيض قاله الارزقي وغيره  
وفي طريق اخر عنه رضي الله عنه كان عليه السلام يوضا من بوضاؤه فقل يا رسول الله انه يلقى  
فيها الجف الى اخره وفي اخره قل يا رسول الله انه يستقي لك من بوضاؤه وهى يرمى  
فيها عذرة الناس الى اخره قال ابو سلمان محمد بن ابراهيم بن الخطاب وقد روى بعضهم  
ان هذا انهم عاده وتعدا قلت وبذل عليه طاهر يلقى وتطرح فيها قال وهذا لا يظن  
بذمى وكذا وثني فصلا عن مسلم ولم يزل من عاد الناس قدما وحديثا مسلم وكافهم تنزيه  
الما وضونه عن الخناسات فكيف يظن باهل ذلك الزمان وهم اعلى طبقات اهل الدين وافضل  
جماعات المسلمين والماسلادهم اعتر ولالحاجة اليه امس ان يكون هذا صنيعهم بالما وامس انهم  
له وقد لعن رسول الله من تعوط في موارد الما ومشارعه فكيف من اخذ عيون الما ومتابعه  
رضا الاجاس ومطرحا للاقدار وانما كان ذلك من اجل ان هذه الباء موضعها في حدود مس  
الارض وكما سأل رسول نكح هذه الاقدار من الطرق والافنية وتحتها فلقها فها وكان الما  
لكثرة وغزارته لا يوثقه ذلك فها من جواره عليه السلام لهما ان الما الكبر الذي صفه  
هذه في الكثرة والعزاة والحاجة لا يوثقه الخناسه لان السؤال لما وقع عن ذلك والجواب انما يقع  
عنه وقال ابو نصر المعروف بالاف قطع لا نظر السبي عليه السلام انه كان يتوضا من بوضاؤه











الكل له بدفع الجاسه للصزور عند ورودها عليه اما الجبس يعود طاهرا فلا منصبه  
صلى الله عليه وسلم من عن مثل هذا وعند اهل الفلان الجستان اذا اجتمعوا  
يصيران طاهرين بالمتولد من كلب وحيز تركان الجبس لم يتولد منها طاهر والمال الفليل  
الجبس اذا اصف اليه ما يطهر في الاصح وان كان دون الفليس ولو كثر اما الجبس  
سواء غيره مما ليس بما فيلغيه فليس بالجميع جبس باخلاف وطريق طاهره بعد هذا  
ان يصير عليه ما اخرجه من قطنه وان كان لما المضاف نجسا وادان ان يغير اما  
الجبس وهو اكثر من فليس يصيب ما جبس عليه طهر باخلاف عندهم وكذا الزوال الغير  
نفسه بعد الحكم بحاسته يعود طاهرا على المذهب عندهم مع قيامه عن الجاسه فيه  
وقد قدر وكذا ان زال باخذ بعضه اذ انقى فليس باخلاف وكذا لو تغير بعد هذا فهو  
طاهر مع قيام الجاسه فيه والغير وان يترك بالتراب او الجبس يظهر في الاصح في  
حرمة وكذا قاله المحامي ولو كثر اما الجبس بالما ولم يبلغ فليس يطهر في احد الوجهين  
واصحهما عند العرافين من الشافعية وليس لهم فيه حديث ومفهوم حديثهم وهو  
عندهم يدل على نجاسته ومنهم من قال بشرط ان يكون الوارد سبعة اضعاف  
الجبس من هو ما خرد من قطنه ان الما الذي يغسل به الجاسه بشرط ان يكون سبعة  
اضعافها ليست شري ما الذي دل على هذا القدر الذي لا يقتدى اليه العقل كوز  
فيه ما طاهر فنجسه في اقل من فليس جبس ويجعل الكور فليس يحل طهارة الجبس في احد  
رطل الجبس وهو الاول وما يظهر رطل ما جبس الا رطلا الا امر عظيم لا يعرف ذلك الا  
من طريق الوحي قوله ولا يجوز ما اعتصر من السجر والامر الاصل فيه ان صفه  
الاطلاق ما دام متبقيه فالموضوبه جائز فادار التلا محو الوضوبه لان الحكم  
عند فقهاء منتول الى التمس بالنسب والصفه الاطلاق ما به يغلب المهرج عليه وما به حال الامراج  
عليه المهرج مكنى الا حزا ولا الا متراج بطم الحائط الطاهر ما لم يقصد به المبالغة في  
الصفه او يشرب النبات المالح حتى يمسح حرج الممانه لا علاج فاذا عرفنا هذا قلنا  
لا يجوز الوضوب بالما الذي اعتصر من السجر والامر لكمال الامراج وحوز بالما الذي  
يسطر من السجر لا نه ما خرج من غير علاج وحوز باخالطه الرغفران اذ امر بطم به  
ولم يعلب احراوه لغير الامر وعندهم عدم كمال الامراج الجبه للغالب وقول

والوظفه

والوظفه في هذه الاعضا بعدية لها طاهره حقيقه وحكا الملققه فلا تلمصها  
جاسه حقيقه واما حكا فلا نه لوصلي وهو حامل محو او جيب لس على يد نجاسه حقيقه  
يصح صلوه ويطهر الطاهر محال لانه اما اسباب الطهارة كالعلم امان العلم او ازاله  
الجاسه وكذا وجه الى واحد منها لم يرد على مورد الشرع ولا تقاس عليه غيره الا اذا كان  
في محتاه من كل وجه فيثبت فيه بركه له النص دون القياس على ما عرف وغير المطلق لس في  
معناه لان المطلق بعز وجوده وموجبها باخلاف المصد وسائر المبيعات وقال  
في الخواصي وجوب غسل موضع لم يصبه الجاسه وترك موضع اصاسه الجاسه فبذلك  
غير معقول بس بالنسب بالما المطلق والحكم عند فقهاء منتول الى التمس فقلت  
لكون مثل الما المطلق مباح الاصل غير عز الوجود بحفظه على الخلف وسد للسبب صالح  
ان حو حوز الوضوب لخل وما جرى مجراه فان لم يغسل الجاسه بالما المطلق على خلاف  
القياس لانه يعنى بحسه ما اول الملافه وقد عدم الما عاب الطاهر قلنا المراك  
من الجاسه ما هذ فلما ترك القياس في محو الما للصزور ترك في حق غيره ما عمل عمل الماء  
وكذا عند ورود الجاسه على الما في غسل الثوب الجبس في الاجابات اللب حتى خرج من المائه  
طاهرا وقوله ولا يغلب عليه غيره فاخرجه عن طبع الما قوله فاخرجه عن طبع الماء  
نفسه للعليه كلاسره وللحل وما الورد وما الباقي والمرق وما الررج والباقي اذا  
سد قفروا داخف مد وظهر المرعزى كسر المم وفحما ذكره في الفضيح وما الررج  
ما خرج من العصفه المتقوع فنطرح ولا يصح به ذلك المطررى وقيل ما عروق  
الرغفران فلا سربه اما محله من السجر كسراب اليوساس او من التمر كسراب الرمان  
والعنب وغيرهما لخال الامراج وللحال ان طم بالما يكون من قبل ما غلب عليه غيره وان  
كان حاصلا يكون من قبل ما اعتصر من التمر وما الررج من قبل ما غلب عليه غيره  
والصحيح حوز الوضوبه وهو اعتبار الناطق والرخسي وما الما في الجبس قال  
علب الخناز في المير وقال الميرد كسرها ونطير جلق اسير موضع وحل اسير رجل  
ان طم ونحو ورد لا يجوز الوضوبه لانه غذا والما طبعه بروى ولا يندى وقيل ان كانت  
رقه الما ما فيه جاز وما الورد معتبر والمرق غذا وليس بمحققه وفي الدختر ما  
السيل اذا كان الطن عاليا عليه لا يجوز الوضوبه وعن ابي يوسف ما الصان اذا كان



ثانياً فغلب على الماء بوضابه وان كان رقيقاً يجوز وكذا ما الاسنان بضم الفهم وكسرها  
كما هو الجواب في ابو عسده وهو معرب وهو الخوض وعن ابي يوسف ان طمس الاسنان بالماء في  
الماء وغلبا عليه حتى يقال الاسن بالماء في الخوض وفي العارضي الطهر به اذا طمس الزاج  
في الماء حتى اسود جاز الوضوء به ولما انفصل اذا كان الماء غلباً عن الخوض ابراهيم الملقب ببلش  
الاوراوان طهر لونه في الكف بوضابه لكن يشرب ويرأى به الجاسه كونه مقدافوله ويجوز  
الطهاره بالمخالطه طاهر فغيره احداً وصافه الى اخرها وهو اللون او الطعم او الرائحة وان غير  
وصف من فعله اشارة هذا الحجاب لا يجوز الوضوء به لكن الرواية الصحيحة خلافه وفي السماع لو  
سمع الجرح والماء في وضوء لونه وطعمه وريحه يجوز الوضوء به وقيل ما غير احداً وصافه الله لا  
يخرج كونه على طهور وان غير جمع الملتحج وكذا الاكثر ذكره في شرح النافع وذكر في السماع  
وفاء في المرعشاني ان محمداً اعتبر الغلبه بلون الماء واما يوسف بالاحراق هو الصحيح وفي  
الحديث في النوادر عند ابي يوسف الغلبه اللون او الطعم فان لم يوجد فالغلبه لعله الاجزا  
فان كان لونه مخالف الماء بلون واللح والزعفران ونحوه ان غلب لون الماء لا يجوز الوضوء به  
وان كان شاملاً لغير لونه وطعمه فالماء يعتبر بالاجزا وان غير لونه او طعمه بوقوع الاور او  
المار او الراب الطاهر يعتبر الى الكون حاز الوضوء به وعند محمد العبد لعله الاحراق دون اللون  
والطعم وهذا هو الذي اختاره في الحجاب وقال الاستحباب والغلبه لعله او لا من حيث  
اللون يهر من حيث الطعم يهر من حيث الاجزا فسطر ان كان مخالفاً لونه لون الماء باللبن والسمك  
واكل وما الزعفران فان الغلبه فيه باللون ان كانت الغلبه لون الماء يجوز وان كان مغلوباً  
يجوز وان وافق لون الماء الطمخ وما الاثخار والمار فالغلبه فيه للطعم وان كان  
سبباً له طعم بغيره في الماء فان غلب طعمه ذلك لا يجوز نحو تقيع الرشد وسائر الاسده وان  
كان لا يطهر طعمه في الماء فان الغلبه فيه لكن الاجزا ان كان اجزا الماء اكثر حوز والا فلا  
وعند الشافعي رحمه الله المغير بغيره ان قليل او مكث او طيب او اوراوان لا يجز او  
بما وزنه عوداً اعتبر او كافوراً وصندل ودهن او سراج طهره في الطهر او  
بالزربخ واللوز او صلب عليه ما ورد او غير من المانع والمائل ولم يسمع احسن مع  
فهو طهور فان قيل سعي الحوز الوضوء بالماء الذي يغير احداً وصافه لقوله صلى الله عليه  
وسلم لا ما غر لونه او طعمه او ريحه فله المراء بالمغير هو المعنى الجس لا الطاهر

شيء

عن

لانه

لانه قال لا نجسه شيء الا ما غر لونه الحديث مجناه فانه نجسه لانه مستحب من قوله  
لا نجسه شيء ولا يستثنى من البقي اسباب والمخالط الطاهر لا نجسه احكاماً فان جارحاً من  
المستثنى وان احدث عندنا محمول على الماء الجاري على ما ساءه وانما يجوز الوضوء به حيث  
يرى فيه الجاسه او يوجد طعمها او ريحها لان هذه الاسباب تدل على ما النجاسة في الماء  
قوله لان الملب بغسل بالماء الذي اعلى بالسدر بذلك وردت السنه عن امر عطيته  
الا بشاريه قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته زينب  
زوجته ابي العاص ابن الربيع على القول الصحيح فقال اغسلنها بماء او بماء او كثر من  
ذلك بما وسدر واحملن في الاخره كافر او شيئا من كافر فادفنن فاذنني قالت فلما  
فرغنا ادناه فاعطانا بلقوه اي ازاره فقال اسعزها اياه اخرجاه في الصحيحين مع  
اسعزها اياه ابعثه حيا لم يجدها لان السعان هو التوب الذي يكون على شعر الانسان  
وحبسه وعن امره اني بنت ابي طالب انها دخلت على النبي عليه السلام يوم فريجه وهو يغسل  
في قصعه فيها اثرا العجن فالف فضل الصحيح في ادري كبري لغيره الساعي من طرف اخر  
انه عليه السلام صلاها ثمان ركعات وقد ورد اليهم في هذا الحديث في باب الطهر بالمخالطه  
طاهر ولم يعلق عليه وليس فيه انه لم يغلب عليه وحديث المحرم المرى وقصته راحلته  
قال عليه السلام اغسلوه بما وسدر احدث رواه البخاري ومسلم فلو سلب السدر والكافور  
الطهوريه لما امر النبي عليه السلام بذلك وعن عائشه رضي الله عنها انه عليه السلام كان يغسل  
ويغسل راسه بالمطبخ وهو جنب ويحترى بذلك ولا تصب عليه الماء رواه ابو داود وعنه  
وقصته صرعته فرفقت عنقه وقد امر النبي عليه السلام بالمغير بالراب في ولوغ الكلب  
فدل ان المخالطه طاهره لا سلب طهوريه الماء امر الفرو من اضافته الماء الى الوادي  
والعصن والمد والزعفران ومن اضافته الى الماء المطبخ والقثا والورد والاضافه  
الاولى لتعرف المضاف والثانيه لتفقد الماهيه ففي الاولي اسم المطلق باق فيها  
حتى يتاوله اسم الماء في المائه لا يتاوله بدون ذكر القدر ولهذا يصح في المانع في الثاني  
دون الاولي بقول ما شربت ما وان شربت ما الماء ونحوه والخمسه اذا كانت باقية تكذب  
بما فيها بطهره الاضافه الاولي صلوه الجمعه وصلوه الطهر والحجر الجبل وبطهر المائه  
التي هي اضافته القصد صلوه الجنان والحجر السمك لا يتاوله اسم مطلق الصلوه والحم



ومثال القسر الاول اسر المملوك والرمق فانه يساوي العبد والمدير وامر الولد لكل الملك  
 فهم اسخدا ما ووطنا حتى لو قال كل مملوك ملكه فهو حر عتق عبده ومدين وامر ولد كما بناول  
 منقول الرقة العورا ومقطوعه احدى المدن او احدى الجلس لا يملكه ذاك المدين فوات  
 حسن المنفعة باقصه وصفه ومالك القسر الثاني المحاسن ومعها البعض عند البعض حتى لو قال  
 كل مملوك ملكه فهو حر كما نعتان لبعضان الملك فيهما لا يملكهما حران يدا حتى لا يحل له وطى محاسن فصار  
 كالعيا ونقطوع المدن او الجلس لا يملكها فاسه وصفه فانه لا يملك الذاب يقوم بها  
 اجناس المنافع والاعمال فاسه منفعه البصر والاخران فاسه منفعه البصر والمنافع وكل  
 منهم فاسه حسن المنفعة والمالك الكبر المنان ان كان نيتة بالنجاسة لا يوضا به وان لم يعلم حوز  
 ولا يلزمه السؤال عنه لان الطهارة اصل ولعل نيتة يمكنه كما قيل الما اذا سكن نيتة تحرك  
 نيتة واد اطلاق كنه طهر خبئه وفي شرح مختصر الطحاوي الما الطاهر لصلط به تراب نجس  
 حتى صار طنا او كان للنجس والراب طاهرا قال ابو بكر الاسكاف العبد الما ان كان  
 طاهرا او الطن طاهرا وان كان نجسا فالطن نجس ولا ينظر الى طهارة الراب ونجاسته وقال  
 ابو نصر محمد بن محمد بن سلام العبد للظاهر منهما الما ان نجسا فالطن نجس وبه اخذ ابو الليث  
 ابو القاسم الصفار العبد للنجس منهما الما ان نجسا فالطن نجس وبه اخذ ابو الليث  
 رحمه الله وهذا طاهر قال في المحيط هذا هو الصحيح وقيل عند ابو يوسف الطن نجس  
 وعند محمد طاهر رد الما الى الجلب والحار اذا صار ملح طهرا عند خلافا لابي يوسف  
 وفي الملقطاب السرفن اذ اجعل في الطن للطن للنجس للضرور نجس وقعت في ما او  
 جعلت في وعاء خللت طهر حوض من الماء الما من السوب وعرف الناس منه مقدار كما  
 لا نجس كالجاري ولا يجوز الوضوء بالماء وهو نجس في الصف ويدور في السبا عكس الما ولا  
 باس بالوضوء من جب كوزه في نواحي الدار الما لم يعلم نجسه للحرج والطهارة اصل وان ادخل  
 صبي يده في كوزه ولا يعلم على يد محاسنه فالمستحب ترك الوضوء به لانه لا يتو في النجاسة عاده  
 وان يوضا به اخذ الاصل قوله وبكل ما وقعت فيه النجاسة لم يحز الوضوء به  
 له وجهان احدهما معناه لاقه النجاسة وحكمه انه لا يحوز الوضوء به فلان الما او كثر جاريا  
 كان او راكرا فعلى هذا المناقضة من هذا ومن قولهم ان الوضوء من اجاب الحركة لا يملك النجاسة الوجه  
 الثاني دفع المناقضة ان يقال الما الكبر مالا يسفر بوقوع النجاسة فيه وهو الذي جعله ملك

كبر

كبر او العلقان وهو الذي جعله الشافعي كبر ما ملون هذا الاثبات الكبر المختلف فيه فلا بناول  
 الذي يصل النجاسة فيه الى الطرف الاخر فلا يمسح الوضوء منه وورد تقدم الكلام مع ملك  
 والشافعي عند ذكر الاحاديث وفي الباع قال علي بن المديني لا يسجد على العلقان قال وقال  
 ابو داود السجاني لا يحاد يصح لو احدث الفريسي حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 بقدر الما وقال صاحب الهداية والمحيط ومارواه الشافعي ضعفه ابو داود قلت  
 وخرج به ابو داود في سننه ولم يكره فيه بشي وتاول الحديث السجسي وغيره بانه لم ينجس  
 لصغفه وقلة وحلوا البلوغ على البلوغ في الاستفاض في الزمان لكن يرد عليهم ما روى ابنه عليه  
 السلم قال لم ينجس شي الا ان حوايه قد تقدم وهو انه مترك الطاهر فانه ينجس بالغير  
 وليس فيه ذلك وبالبول والعذرة عند احمد مع انه لم يصح قوله والمما الحار  
 اذا وقعت فيه نجاسة حاز الوضوء به اذ لم يزلها اثر والاشهر هو اللون او الطعم او الرائحة او  
 جرمها والجاري ما ذهب بالنسب والورق هو مثل كفت حوز معه فمخ الما وكسرها مع  
 سكون البياخفقا والورق كحمت كالقوس وبس نفع الما وسلونها العمان وليس بخففت  
 ومثله مرض وقيل مالا سكر استعماله وقيل ان وضع الانسان يده في الما عرضا لم يقطع حيا  
 وعن ابي يوسف ان كان لا يحس وجهه الارض لا يغترف بفضه وقيل ما بعد الناس جاريا  
 وهو الصحيح ذكره في البدايع والحفة وغيرها ولم يذكره وفي الارضه والبدايع والمرعنا في  
 لو تامل انسان في الما الجاري يوضا به انسان من اسفله جاز وفار والراكدة انه لا يستقر في  
 مكانه ولا يعرف في غير الارضه او طعمه او لون او ريح وفي البدايع وشرح الطحاوي صبت  
 خابيه خمر في الفرات وتوضا انسان اسفل منه ان وجد طعمها او لونها او ريحها ينجس الما  
 والا فلا وفي المرتبة كالحفة ان كان الما يجري على كفا او صفها المحوز الوضوء اسفل منها  
 والفا في النصف الجواز على هذا التفصيل الميزاب وان لم تكن النجاسة عند الميزاب  
 تعتبر بغير لونه او ريحه او طعمه ولو كان الما يجري في خوف الحفة والكنة لا يلائها فهو طاهر قال  
 ابو نصر هذا شبهه بقول اصحابنا **كل** مت سد عرض الساقية والماء يجري فوقه ونجسته باس  
 بالوضوء ان لم يسفر عند ابي يوسف خلافا لما وعي ان جفرا اذا ان الما فوق الجلب مقدار ذراع  
 حار وفي الارضه اذا نفعه حكم بطهارة ما لم يزل يغيره يورود ما طاهر عليه حتى يزل يغيره واذا  
 كانت الحفة يرى من تحت الما لعله الما لا لصفاه كان الذي يلائها ان كان سد عرض الساقية وان







في عشر ولا ماس بالوضوء وان كان اقل من خمس ثم السطو صار عشر في عشرة تطهره عنه  
 المجتمع وكان حسا ولو نقص حتى صار خمسا فهو طاهر كاله لانه لو وجدته الخمس بعد وضوءه ولو  
 بحس الحوض الصغير لم ينصب ما ودهم دخله المالحى صار عشر في عشرة ولم يخرج منه شي لم يطهره كاله  
 انصل به طاهر بحس وان دخله من جانب وخرج من جانب اخر طهره كاله صار جاريا ولو كان اعلى  
 للحوض على حد الكثرة واسفله سبعه في سبعه كونه الوضوء يسمى السبعه في سبعه وعلى العكس كل  
 كونه حتى يسمى الحد الكثر والماليات كاله كالفه والكثرة الاخيرة غسل وجهه في الخيزر فسقط  
 غسله في الماء فرفع الما من موضع الوقوع قبل تحريك الماء قبل ان يوسف الماء بحركه  
 لانه مستعمل وهو بحس عده والله مال القاضي ابو جعفر والاسر وشي وغيره من سباح حمار لكونه  
 كاله الجاري لعموم الملوى وفصل ما الحام كاله الجاري لا يحس باذخا البد الخسبه الضره وشاخ  
 حمار لكونه الوضوء من الجانب الذي وقعت فيه الخسبه غير المرتبه للجاري ولو نصب الماء الحوض الخمس  
 وحفت ارضه حتى طهرت ثم دخله الماء في عوده بحسار واسان عن الامام والاصح بحسبه ولدا  
 المنى لو اصابه ما بعد تركه وطلا المنيه بعد تربيته وتشميسه والبراد اغار ما وها بعد ما تحسنت  
 ثم عاد الماء قال نصير من يحكم بطهارتها وهو ارفق بالناس وطال محمد بن مسلم بحس وهو اوثق  
 وروى همام عن محمد بن كقول محمد بن مسلم قوله والمعتبر في العمق نفع العين المهملة وضما وسكون  
 الميم ان يكون كاله الخسبه بالاعتراف قال هو الصحيح ووجهه انه اذا خسر سقط الما بعضه  
 عن بعض ويصير الما في جانب فخلص اليه الخسبه وهو اختار الفقه ابو جعفر الهندواني  
 والصحيح اذا احدث الما وجهه ارض فلفى ذكره الحاساني ولا يقدره في طاهر الروايه وقيل  
 مقدار دراع او اكثر وقيل مقدار شبر وقيل زناه على عرض الدرهم الكبر المتقال والدرع  
 المذكور فيه دراع الكباس وهي دراع العاصه ست قبضات اربع وعشرون اصبع بعد  
 حروف كاله الا الله محمد رسول الله وعند الشيخ عبد الكريم بن عبد ربه المساحه والخار هاني  
 خير مطلوب وهي دراع الما سبع قبضات باصبع قايمه ولو كان الحوض مدورا ذكر في الفناوك  
 الطهره انه يعتبر فيه ثمانه واربعون راغا ودونها بحس وقيل سبعه وثلثون هو الصحيح  
 وهو غير هذا الحساب وفي حرم مطلوب قدره بعضهم ثمانه واربعون دراعا وقيل يعتبر  
 اربعة واربعون وقيل اربعة وثلثون لان العمود عشرة ادرع فاذا ضربتها في ثلثه وثلاث فخرج  
 ثلثه وثلثون فلهذا التثنية لا لغيره ولا لغيره الا من كان مرقده ما كثر من ذلك غير الروايه

قوله

في حرم

في

قوله وموت ما ليس له نفس سايه في الما الخسبه كالبق والعوض والزبور والقراد  
 والجراد والذباب والخفسا والعقرب والحل والنمل والصرار والحعلان ونبات ورد ان وحار  
 قان والبرغوث والبق قال ابو بكر بن المسد في كتاب الاجماع وهذا الجمع وقال في الاسراف كاله  
 اعلمه خلافا للاحد قولي الشافعي قال النواوي وجماعه نسبوا الى الشافعي الى خرو الاجماع في  
 قوله بالحس قال ونقل عن محمد بن المنكر بحسبه بموت العقرب فيه والنفس سكون  
 الما الدم وتانيته ما عتبار لفظ النفس قال الله تعالى خلقكم من نفس واحد والمراد بها الدم  
 عليه السلم والرسول نعم الراي وزر ثوب وبر ثوب ورسول ورسول ورسول ورسول ورسول ورسول  
 فيها مسموع الا في صحف وق بالفتح ولم يسمع فيه الضم وقيل هو اعجمي والرسول فان منازان بينان  
 على راس المر موضع علمها العامة وهي الخسبه المقترضة عليها ذكر في الاوامل ابن عصفور  
 في الجمع والخفسا نفع الفاء وضما وحار قان علم على دوسه منع وصر في تقدير زيان  
 النون واصالها من قيت اوقن في الارض والحعلان جمع جراد دوسه ايضا وهذا لا سبطا طاهر  
 عندنا ولا يحس بالموت وعند الشافعي رضي الله عنه يحس بالموت على الصحيح عندهم  
 ولا يحس ما مات على الصحيح من المولود وسد الحامل والرومانى فرجها السجيسها قال النواوي  
 والصواب الطهارة وان يغمر الذي مات فيه بكثرها ففي بحسبه وجها وعلى تقدير عدم السجيسها  
 طاهر غير مطهر كما الزعفران المغريه والدود المولود في الاطعمه والمالود والدم والنفاق وغيره  
 من الثمار والباقي والذال والحسن وغيره لا يحس ما مات فيه بلاف وحكاية الدار في عن بعض  
 اصحابهم ان ما مات فيه يحس علطو ويحس هذا الحيوان بالموت على المذهب عندهم ولا يحس على قول  
 قال امام الحرم وان جمع منه شي وتعدا له فوجهان لا يخرجه منه طعا وطعام مع الطعام المحرم  
 الله على الصحيح اسمي نفرعهم عن عسدر بن حنن عن ابيه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا وقع الدباب في شراب احدكم فليغسه ثم ليزعه فان في احد جناحه داو في الاخر شفا  
 اخرجه البخاري في صحيحه فاذا غمس الدباب في الشراب والطعام الخار بموت طاهر اقلو كان يحس بالموت  
 لما امر النبي عليه السلم بغسه في الشراب وهذا الخلم غام في جمع ما يقع فيه من الطعام والشراب  
 والماء وغيره قال النواوي يلى هذه الكنية لانه كان يلج بها في صغن ولعل في اسمها اسم  
 ابيه على نحو من يلى فولا اسرها واصحابها عند الرحمن صخر وقيل عند الرحمن في الجاهلية وعبد الله في  
 الاسلام روى عن النبي خمسة آلاف حديث وثمانه واربعه وسبعين حديثا وكان اشهر اهل الصفة

قوله  
 في حرم  
 في



في من صحته وكان عريفاً وتوفي بالمدينة ودفن بالمقبرة سنة تسع وخمسين وهو ابن عمار  
وسبعين سنة وعن سعد بن المسيب عن سلمان قال قال رسول الله ما سئل عن كل طعام  
وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فمات فيه فهو حلال اكله وشربه ووصوه  
رواه الدارقطني وخرج النواوي عن أبي داود من حديث أبي هريرة اذ اوقع الدباب في  
انا احكم فاقول فان في احد جناحيه دابة في الاخر سفاوانه سقى جناحه الذي فيه الدابة  
فلم يمسسه كلكه وان الموت لا يائره في بحس المحل وانما المحبس له الدابة السائلة في الدم  
له سفيو كما لا يحبس بالموت فلا يحبس ما يموت فيه من المايح ولا نه سعد رصون الدابة  
عن ذلك فانه موت الدود المولود من اطعمته والمار والمالود من النمل والمفاج والكثير  
وغرها من الممارود ودود الناقلي والحل والحل يموت في الغسل وغير ذلك فانه لا يحبس ما مات  
فيه بلا خلاف وقد تقدم ذلك وعندهم عدم بحسبه لمات فيه بعد فلنا الاصل ان يكون  
نصوص الشرع بقوله لا بعدا وفي المبسوط فاقولوا ثم انقلوا فان في احد جناحيه سفاوانه  
الاخر سفاوانه لقدم السهم على الشفا وقوله فاقولوا ثم انقلوا لانه ان يكون مصنوعا  
ومارات من حرجه والمقل النخس وطاهر الخبز يد على ان الدباب الذي لا جناح له اوله  
جناح واحد فعمل اذ لا فائدة فيه وقال الخطابي وقد علم على هذا بعض من لا خلاف له في  
الحرية فيقال كيف يجمع الدابة والسفا في جناح الدابة وكيف تعلم ذلك حتى تقدم  
جناح الدابة قال وهذا سوال جاهل او متجاهل والذي يجذب نفسه ونفوس سائر  
للخوان انه قد جمع فيها الحران والبرود والرطوبة واليبوسة وهي اشياء متضادة اذا تلاقفت تفسدت  
ثم يرى ان الله تعالى قد افاض بينهما وجعلها سبيبا لبقاء الحيوان ولصلاحه لحد ثرائه منكر الاجماع  
الدابة والبر في حرم من حيوان واحد وان الذي اظهر الحلة اخا دبت تحت الصنعة والتفصيل فيه  
والهمل المله كسب قوتها وادخاله وان جلتها اليه ويقطع الحب يصفن خوفاتها ان تنبت  
وتسند هو الذي خلق الدابة وركب فيها ماركب والهمل ذلك وجعل لها الهداية لا نعدم حيلها  
ونوخر اخر لما اراد من الله تعالى الذي هو مدبره العبد والامتحان الذي هو مضار الخلف ثم قل الدابة  
حقيقة فيها والسفا حقيقة علم التي عليه السلام ذلك الوحي وقل المراد به الكبر والرفع عن استباحة  
ما بالجنة الشريعة المظهر ولجنة السنة المعطية فامر عليه السلام بقله دفعا للكبر والرفع ذلك في  
المنافع فلف هذا فانه عليه السلام نص على جناح الدابة والسفاوانه سقى جناحه الذي فيه الدابة قال

والجبن

وانه يجمع في نفسه  
الساخر

فلم يمسسه

فلم يمسسه كلكه فخرج ذكر الخواص والسفاغ العائدة والعموم اما الحديث الثاني او بالقياس ان لم يمس  
بمس الا شترال الحل في عدم الدم او بالاجماع على ما تقدم ذكره اعسار لقول المخالف وقال  
في الجامع الصغير لقاصي حبان الذي انما لا دم فيه كالسعر والعطرية لا يحبس بالموت لعدم الدم  
الحبس فليس عدم بحسب السعر والعطرية لعدم زوال اللحم عنها فلا يحبس فيها الموت بخلاف ما نحن  
فيه فان الموت قد يحبس فيه وموت الحية البرية في الماء وغيره يحبس ما مات فيه قاله في الحاوي وكذا  
موت الوزغة والحلمه ودمها يحبس دكون في المقتد ولهذا يحبس بالموت كالقار قال في النخبة  
وغيرها خرو الحية وبولها يحبس نحاسه غليظه وحلدها اذا كان اكثر من قدر الدرهم منع جواز  
الصاوغ معه لانه يحبس ولو مات مدبوحه نقل الريح وللشفا فغده وجهان في اكله والاصح  
يحبس ما مات فيه والوزعة على العكس عندهم ولو عمل حية فماتت صلتها صلتها قال في  
الذخيرة هي طاهر في حال الحياة وفي طهر طاهر في الاصح وكذا الوصل وبه سنور او فان يجوز  
صلوبه ولو كان معه بعلب او جروك وبك لم يحرم في الاصل في حسن هذه المسائل ان كل ما  
يجوز البوضوسون يجوز الصاوغ معه وماله ولا واما حرمه اكله ليس له دم مسفوح غير  
السمك والجراد وان كان طاهر على ما مر ولا نذكر في الحشرات والحاس فان البو والذئب  
والخنفسا واضربا تستحبها النفس وتعاها قال الله تعالى وحرم عليهم الخبايا ولا يلزم من  
ذلك الحاسه فان الاخر عندهم لا يحبس الا بالموت على الصحيح ولا يولد ذكرا ولذا وامال ذلك  
كهم قولهم وموت ما بعث في الما فله نفسه كالمسك والصفد والسرطان والعلو  
وحه الما وغير ذلك والصفد مثل الحصر بكسر الصاد والدال واحد الصفداع والاشي صفدعه  
ومنهم من يقول صفدع نفع الدال قال الحليل ليس في الكلام فعلى الاربعة ذرهم وخرج  
وهيلع وقلعمر وقال ابو الحسن المار انه فيها قوله وقال الشافعي نفسه الا السمك  
وعنده ما بعث في الما ان كان ما لولا ما ليس له نفس سائلة لا يحبس الما والصفدع ان  
قلنا لا يولد بحسبه وقال صاحب الحاوي فيه قوله لنا وجوه ثلث الاول انه مات في جوفه فلا يعطى  
حكم الحاسه كمنه جالس مجاهد ما لم يلد المله وفي الجامع الصغير يجوز صلبه مع النضه المله عند ابي  
يوسف ومحمد وعليه فاس قول ابي حنيفة والحسن يجوز ولحان ابو عبد الله النخبة ان الحاسه في جوفها  
ولا يجوز مع الفارون المله من المولود والدم وكذا النضه التي فيها فرخ ميت قد علم بوجه او مضعه  
مجان كان راس الفارون قد رددت فادونه يجوز وعند الشافعية النضه اذا استحال دما

لا يحبس

اي حية اذا خرجت  
عند ابتداء الصيف

ان يجوز الصلابة  
في الاصل



فهي حية في اصح الوجهين ولو صارت حية وهي التي لعل بياضها بصفرها وظاهرهم بالخلاف وقوله  
لا تعطى لها حكم الجاسد صوابه لا تعطى حكم الحية لانه معدي الى مفعول من نفسه فلا يلحقه الى ذكر  
للحار والمحرور المائي بعد رضون الماعنة وعدم امكن المحروران في مخرج وضرون فلم يحس لذلك  
المالك الخضر هو الدم المسفوح وليس فيا يعيش في المادام مسفوح اذ الدم لا يسكن الما لانه خفه  
كالهوا السهل وان من خاصه الدهران سود بالشمس ودم السمك واماله منض بالشمس وهذا  
الوجه اصح حتى لا يفسد غير الما ايضا لخلو اللز والعصر سوا يقطع فيه اولا الاما روى عن  
ابي يوسف انه اذا فسخ في الما افسده بنا على حية دمه عنده وهو ضعيف فانه لا دم له حقيقة  
وشرعا اما حقيقة فلما مر وانتهى منزله ما لم يكن من غير كالماء الاصفر الخارج من الاسماك واما شرعا فلانه  
لا يجب كانه ولو كان فيه دم مسفوح لو جسد كانه لا يخرج الدم العاصد لانه ان كان فيه دم فهو  
ظاهر ما كوك حتى لو سوى السمكة بدمها حل كلها فصار دمه كاللحم والطحال يكسر الطاو اشار  
الطحاوي ان الطافي السمك يفسد الما قال السرخسي وهو غلط وليس فيه اكثر من انه غير  
ما كوك كالصفدع والسرطان وعن محمد بن ابي القاسم الصفدع اذا بقي ميتا في الما اكره سربه للحاسة  
ولكن لان اجراء فيه وهو غير ما كوك وقوله وهو الصحيح لانه قال محمد بن ابي القاسم في الما  
م صب الما الذي طلب فيه في الحل والعصر لا يجس قبل ان المانع من الجس عدم الدم وجود  
المعدن لو كان المانع وجود المعدن ليس للحل الذي صب فيه الما الذي مات فيه لانه قد اخلط لجراره  
بالماء وفي الدورى موت الجس الما بموته طاهر عندنا بن يوسف وفي البدايع وماله دم  
سائل ان كان ما يبا بالصفدع والسرطان ونحوها فان مات في الما لم يجسه في طاهر الرواية وروى  
عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه قال لو ان حية من حيات المامات فيه فان كانت كاللوا  
حريت لم يسل منها دمه بوجوب يجسه وان سال اوجب الجس قال في الطحاوي وابو يوسف اعتبر  
الدم في الحية برية كانت او حرة وكذا في الصفدع وجه الطاهر ما علل محمد بن ابي القاسم فقال  
لان هذا مما يعيش في الما ان شاء بلخ فهو امن بقله بعد رضون الما عن ذلك المعدن والخرج مشاخي  
العراق فهو امنه انه اذا كان يعيش في الما لا يكون له دم اذ الدم لا يعيش في الما المحالفة من طبع  
والدم لا الدم حار والماء بارد فان مات في غير الما فقل قاس السمكة الاولى بوجوب الجس لكان رضون  
الماعنة عنه وعلى قاس السمكة الثانية لانه لو حية لعدم الدم روى عن بصري عن قال سالك  
اما طبع اللحي وابا معاذ عن الصفدع موت في العصور فقال لا يصب ووافهما ابو بصير محمد بن محمد

من

من سلام قال وسالت ابا عبد الله المحي ومحمد بن قيس قال في بغداد الراري فعلا لا يصب  
ودكر الكرمي عن اصحابنا ان كل ما لا يفسد الما لا يفسد الما لا يفسد غيره وهكذا روى هشام بن عمار  
اسبه بالفقه واصح وفي البدايع الذي لا يعيش في البر والماء لا يعيش في الما وما يعيش فيهما الذي  
كالنبت ولا وز وسار طيور الما فلا خلاف في انه اذا مات في غير الما يجسه وكذا في الما في روايه  
الحسن عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف الصفدع الكرمي الحسن الذي يفسد الما والمزول الصغير لا يفسد  
وعنه ان السمك الكرم اذا سال منه شيء فاحش فاصاب الثوب الترم من قدر الدرهم منع جواز  
الصلو وليس يصحح لانه ليس دما والماء ما يكون بوالله ومنواه ومعايشه في الما وعن محمد بن سنان  
الصفدع البري والحري وقيل البري يفسد اذا كان له دم ولو مات الما في خارج الما لم  
وقع فيه لا يفسد قوله والما المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث في بعض النسخ  
لا يظهر الاحداث والكلام فيه في ملته مواضع الموضع الاول في صفته المائي ما  
السبب الذي يصير الما مستعملا المالك ممي يعطى حكم الاستعمال اما الاول قال  
في البدايع فقد ذكر في طاهر الرواية انه لا يجوز الوضوء به ولم يزد وروى محمد بن رافع وعافيه  
القاضي عن ابي حنيفة رضي الله عنهم انه طاهر غير طهور وبه اخذ محمد بن صالح العراقي لم يذكر انه  
خلافا فقالوا هو طاهر غير طهور عند اصحابنا حتى كان فاضى الغشاء ابو حنيفة عبد الحميد العراقي  
يحول ارجوا ان لا يثبت روايه الجاسه فمعه عن ابي حنيفة وهو اختيار المحققين من مشايخنا بما  
وراه قال في المحيط وهو المشهور انه يفسد وقال في المصنف والمزبد هو الصحيح  
وقال الاستحبابي وعليه القوي وقال الحسام السهمي ان يكون جاسا لعدم الضرر  
وعموما بلوي فيها وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه يجس نجاسة خفيفة يكون ما يوكل لجه  
عندها خلاف العلافه وجعلها مذهبيه وعن ابي يوسف ايضا ان يوضا به محدث  
يجس وان يوضا به طاهر وروى الحسن بن زياد اللؤلؤي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يجس  
جاسه غليظة وهي مذهب الحسن الراوي وهي ساذة غير مأخوذة بها ذكر فاضى حان وقال  
رفرا ان كان المستعمل موضعاً فهو طهور ولا فطاهر وهو غير طهور في الصحيح من مذهب الشافعي  
منقل اصحابه عنه والذي يقل عنه انه طهور عنده عيسى بن امان وقال ابو ثور سالت ابا عبد الله الشافعي  
عن الوضوء فتوقف قال ابو حامد قال بعض اصحابنا مذهب الشافعي انه غير طهور وقال  
ابي ثور سالت ابا عبد الله يدرى من اراد به هل هو ملك او الشافعي او احمد وتوقفه ليس حكم



ظهوره وعسى مخالف لما ولا يأخذ بدهننا من مخالفنا قال المحامي وغيره عسى نقه وان  
 خالفنا قال النواوي هذا هو الصواب فكون فيه قولاً في الصحيح انه غير ظهور وعليه يفرع  
 ولو اسعمل في عهد الوضوء او امره بالسهو والمالكه وحمان ومنعه اظهر وفي الرابعة لا  
 والمذهب في الصبي انه مستعمل لرفع الحدث وظاهر قول مالك في المدة انه لا يجوز الوضوء  
 به وهو قول اصح قال ابو عمر بن عبد البر في التمهيد وعند مالك والشافعي لا يجوز ان يمسح راسه  
 بيده الحية وروى عن مالك واصحابه انهم كرهوه ولم يجزوا التيمم مع وجوده وفي مذهبه قول  
 مالك انه مشكوك فيه فوضا به ويسمى بصلوه واحده وقال ابو ثور وداد الطاهري  
 هو ظهور واقفا التوري واحداً على انه غير ظهور وجهه قول القائلين بانه ظهور ما رواه  
 ابو داود انه عليه السلام بوضا ومسح راسه بفضل ما في يده وروى انه عليه السلام راي لمعه  
 في يده فاخذها من شعرة فامره عليها وقاسوه على الراب اما الحديث الاول فهو من روايه  
 عبد الله بن محمد بن عتيق هو ضعيف عند اكثر من وهو مضطرب ايضا فانه روى عنه  
 عليه السلام اخذها باحدى يديه واما امره على المدة فلا حجة فيه فان هذا الحديث كعضو واحد وذلك  
 حاز عندنا قوله خلافاً للمالك والشافعي يعني ان عندهما الما المستعمل ظهور وقد ثبت لك  
 لك مذهبهما وقوله هاتقان ان الطهور ما يطهر غيره من بعد اخرى وقال في الخط  
 والمفيد الطهور هو الطاهر بنفسه المطهر لغيره بالمقطوع ما يقطع عنه قلنا هذا  
 باطل وفي بطلان مسالك اربعة المسلك الاول نفس مستوية والخلل والبرد في الجاهل والاصح  
 ويعقوب بن السكيت وان عصفور في المقرب على ان الطهور مصدر كالطهارة وقالوا المصادر  
 التي حلت مفتوحة الفا الطهور الوضوء والقول والولوج والوقوف واكثرهم جعل  
 الوقوف بالفتح للخط ونقول المصدر بالضم وقال المطرري الطهور ما يقع مصدر ومنه  
 مساح الصلوة الطهور وظهر انا احكم اذا اولع فيه الطب الحديث قال واما قول  
 بطل الطهور ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره ان كان زيادة سان لها منه في الطهارة  
 فصواب والافاض فعمل من الفعل في تقياسه على الافعال المتعدية بالمقطوع والمنوع  
 غير سديد في كلام المطرري المسلك الثاني انه محوران يكون صفة مشبهة باسم الفاعل  
 كمور ووقور فليس له تأثير في غيره ولا مبالغة فيه وانما فيه معنى السور دون الحروب فلا  
 يملك حسده على ما ادعوه المسلك الثالث انه صفة موضوعه للمبالغة وهو الصبي مني على

قاعه لصرفه وهي انه اذا حدث من فعل لا يترك المبالغة والكسر في الفاعل من  
 المال وموت المال وجاز قول ونام ونوم والنوم كذا النور ولا تعلق له بالمفعول اليه  
 وان كان الفعل متعدياً كان المكسر مفعوله وتكرار مصدره الواقع على غيره كقولك قطعت الثوب  
 وقطعت الساب وغلفت الابواب والظهور ما خوذ من طهر بضم العين ولا يكون هذا البناء  
 الا لا زماً وهو من الغرائز او طهر بفتحها وهو هنا لا زماً ايضا فكيف تصور ان يؤخذ من فعل لا م  
 ثلاثي فعمل معنى الرابع المعدي المراد به الكرار وبكسر المفعول وهذا لا يقوله من له معرفة  
 بالعرش من النحو والصرف الا يرى المبدأ اولاً فلا تصور من صير معناه كسر الصير كما انه  
 يصير غيره من بعد اخرى وكذا الكور من كسر كبر الكفر كما انه يكفر غيره من بعد من وامثال  
 ذلك مما لا يحصى فلا يجوز ان يكون الطهور بمعنى المطهر لغيره من جهة الوضع واللغة وانما الشعر  
 حمل الما مطهراً قال الله تعالى ويدرك علمك من السماء المطهر كبريه وهذا لان الما سبيل طاهر  
 كبر الوجود متيسر تحصيله مباح اصله فان اولي من غيره من الما يعاين الان ذلك مستفاد  
 من الطهور وغسل اعضا الوضوء والغسل من الخبايا امر معدى فهذا اقتصر على الما وكان  
 الاصل ان الملاي بمعنى الرابع وغيره من المشعبة بخلاف الحس فان المشعبة قد يكون  
 بمعنى الملاي الاصول حتى قالوا استقر بمعنى قروا قال بمعنى قال وزتل بمعنى زال وسافر  
 بمعنى الملاي ولهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى يدع السموات من يدع صفة مشبهة  
 باسم الفاعل اي يدع سمواته مثل يزيع من يزيع اي طرف الا انه بمعنى يدع كما قاله عامه  
 المفسر من فعله صفة مشبهة باسم الفاعل مضافه الى الفاعل ورد قول المفسر من ان البدع  
 بمعنى البدع وكذا تاويل قول من معدى كبر ان رجانه الداعي السميع نور في واصحابي هجوع  
 قال السميع بمعنى السامع لا المستمع لان داعي السور لما دعاه صار سمعاً لدعوته وتثبت  
 لكونه سمعاً فاقع على الداعي اسم السميع لكونه سماعاً كقوله صدره فلا تسألني  
 واسألني عن خلقتي اذ اردت عاني القدر من سمعها على ان السامع لا يسمع الصانع عليه ورد  
 قول من قال السميع بمعنى المستمع فان قيل قد جاء فعل بمعنى مفاعل مثل كرم وندم وجليس  
 وعشر وفعل بمعنى فاعل او مفعول من الملاي فقد جاء بمعنى الرابع قيل له ليس فعل هنا  
 من الملاي بل الجذر الرابع وصار له مثلاً في فعل ومفاعل وان كان الاول فليلاكم اللوح في  
 نفسه المسلك الرابع الجوهري في الصحاح الطهور اسم ما يطهر به كالغفور والسجور

ان  
 اي المريد فيها  
 لانه



والوقود فليس فيه ما يدل على انه يطهر من عدمه ولا فيه ما ينفه والذي يدل على ان الطهور ليس  
 عبارة عما يطهر غيره فضلا ان يطهر من غير اخرى قوله تعالى وسقاهم من شرابا طهورا  
 ومعلوم ان اهل الجنة لا يحترقون الى الطهور من حره ولا نجس بل هو عبارة عن الطاهر الشديد  
 الطهاره وقال جرير في وصف الشاعرات الشباير يفر من طهور والريوح لا يطهره وقال  
 عليه السلام وحملت الى الارض سجدا وطهورا والزاب لا يرفع الحدث عنهم وقد سماه طهورا  
 ووجهه لونه طاهر غير طهور ان النبي عليه السلام واصحابه كانوا يحتضون الى الماني استراهم  
 الكبر وهو عز عن غدهم ولم يحضوا الماء المستعمل لغيره اخرى فان قلنا يجمع من الوضوء لم يجمع من  
 غسل الجنابه فتركهم ذلك دليل على امساع الوضوء ولا من وجدها قليلا يكتفي لبعض اعضا الوضوء  
 ولا يكتفي للكل لخلعوا فيه هل يلزمه استعماله ويسمى لنفسه الاغسل امره يلزمه استعماله كما هو مذهبنا  
 ولم يقل احد انه يستعمله في بعض اعضائه ثم يجمعه ويستعمله في بقية اعضائه ولو كان مظهر المقالوه  
 ولا نه قد اقم به فربه وتثبت ان الوضوء سبب لزوال الاثم عن الموضعي يمكن فيه نوع حيث كمال  
 المصدق به ولهذا سمت الزكاه غسله الناس والمال يحترق به القربة كما لو اعطى الهاشمي  
 بنيه الزكوة لا يجوز وبنيه الهبة يجوز وان كان المال واحدا وفي صدقة التطوع عليه روايتان  
 ووجه روايه البخاري حديث ابي هريره قال النبي عليه السلام لا يغسل احدكم في الماء الدائم  
 وهو جنب فقالوا كيف يفعل يا هريره قال يماوله ساكرا واه مسلما وان ملجه وابوك  
 من حريمه في صحبه وابوعوانه في مسنده والنبي يدل على فساد المايه وروي ابو داود واحمد  
 عن النبي عليه السلام لا يولى احدكم في الماء الدائم ولا يغسل فيه من حنابه والنبي عن الغسل فيه  
 يدل على انه لا يصح ولا يحرم في ماد ذلك الا لاصرون الماء مستعملا ما ولا حزملا منه من الغسل ومن  
 من البول ولا يغسل فيه بالعطف والبول نجس للقليل فكذا اغسل الجنب ولانه كان  
 ممنوعا من قراءه القرآن والصلوة ومس المصحف ودخول المسجد وخودك كما يكون  
 ممنوعا عن ذلك الخجاسه الحقيقية ادل الحكمة معتبره بالحقيقة بل الحكمة ابلغ واقوي في  
 الملع من الحقيقة الا ترى ان من غسل يده من الحقيقة لمس المصحف والجنب لو غسل يده  
 لا يمسه ولا ان الحقيقة يعفى عن قلة اختلاف الحكمة والب الشافية الما طهورا ولا اعضا  
 طاهره فمن ان الخجاسه قلنا لا يمسع هذا فان الشافعي قال لو وطئ عبدا ماله لعقدتها  
 حرة كان ولده حرا فالحرية من انجات من الرقيق ولا ينبغي ان يستبعد وامثل هذا

على

على اصلهم فان العلم الخجسه مع قلم نجسه ادا البتة صار تظاهرا من غدهم والطاهر من  
 ان جات من حسن ولجانب ابو حامد عن الاول ان الولد يغير بالاعقاد وهذا لو وطئ  
 امه يغيرها امه فالولد رقيق وان اعقد هجره فالولد حر وحواله ان هذا الاطلاق  
 غير صحيح فان الواطئ المعقد اذا كان عبدا فوله رقيق ولا اعتبار لا عقاده اما اذا كان حرا  
 فما بولك الولد من رقيق فافترقا ولنا ان يقول لما ايضا يغير بالاعقاد فان الوضوء  
 ما ساء به الوضوء سلب الطهور به عن الماعدا وعندهم في احد الوجهين وان لم يوسعي  
 طهورا كما كان انفا و قالوا ايضا في العطف لا يلزم الا شرا كالا ترى الى قوله تعالى  
 كلوا من ثمره اذا امر وانوا حقه يوم حصاده والاعقاد غير واجب وانما الحق واجب قلنا  
 النهي للحرمة والمعطوف يشارك المعطوف عليه في حكمه وكذا الامر للوجوب وكلفه على  
 الاصل فلا يلزم من ترك الاصل في الاية تركه في الحديث قال ابو حامد يقول يا شرا كهما  
 في منع الوضوء قلنا سترط اشتراكهما فيما سبق المعطوف عليه لاجله وهو نجسه  
 بالبول فكذا بالاغتسال وقولهم ان النبي عن البول فيه والاعتسال فيه ليس له نجس  
 بمجرد ذلك بل لانه بعدد و يودي الى غير قلنا اما نجس عندكم بالبول ادا لم يكن فليكن  
 فليف يدعون انه لا نجس محرم وكذا هو لكم الاغتسال فيه يودي الى غير هذا خلاف الخبر  
 من الناس قيل اما اذا سلن منه تحركت فته واد لطل مكنه طهر خبثه فاعتسال الطاهر فيه  
 يمنع من الغسل لانه لو حجب له الغسل وما ذكره كلام نازك في بدن الميت في العالم لا كلوا  
 عن الخجاسه الحقيقية كالمدي انفا وهو يحصل في مفدمات الجماع المني وهو نجس عندنا وعند  
 ملك والمالك بالمحرم وظلوه عن ذلك نادر والنادر حكمه لو ما خواهم عن قاسنا  
 على المراه الخجاسه للحكمة معتبره بالحقيقة وايضا قد قلنا ان بدن الجنه لا يخلوا عنه  
 عالما على ما ذكرنا ودكروا احاديث يستدل بها على طهاره الماء المستعمل منها  
 حديث حابر بن عمدا لله قال جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وانا مريض  
 لا اعقل فوضا وضوءه على متفوق عليه فربك على طهارته ومسحها  
 حديث صالح الحدسه من رواه المسور من مخزومه ومروان بن الحكر كان صلى الله عليه  
 ويسلم ادا بوضا داروا فقتلوا على وضوء حرجه الحار وفي حديث البخاري ايضا وحمل  
 الناس مسجون بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وورد ذكرنا انما ان الصحيح من المذهب طهارته لا سيما

ف  
 قد روي عن  
 قاسم بن



وليس

مستعمل الوضوء فقلت من الرسول صلى الله عليه وسلم مع انه ليس فيه دليل ان الماء الذي مسحوا به هو  
المسافر من اعصابه صلى الله عليه وسلم وحوز ان يكون الماء الذي فصل عنه عليه السلام وضوء  
وفي بعض رواياته الصحيحة فجعل الناس يلحزون من فضل وضوء فيتمسكون به وفي لفظ النسي  
في هذا الحديث واحج بلال فضل وضوءه فاسد الماس المار به المسافر من وضوء عليه السلام وكذا حديث  
حابر فقت على من وضوءه فاما ان جعلنا الوضوء اسما لمطلوب الماء فلا دلالة على طهارة الماء المستعمل  
لانه لا يفهم من قولك مستعمله من مائه ان يكون قد استعمله في اعضائه وان اردت وضوءه فضله ما به  
الذي يوضا بعضه لا ما استعمله في اعضائه فلا دلالة على ان مائه من جهة اللفظ على ما ارادوه  
من طهارة الماء المستعمل وكذا ان جعل الوضوء الماء المورد للوضوء وهو اسم له على قول ولا دلالة حسنة  
على طهارة الماء المستعمل مع احتمال هذه الوجوه المذكورة فيه احتمالا طاهرا واحتجوا ايضا  
بان النبي عليه السلام والصحابه رضوان الله عليهم كانوا يوضون ويسقطون على ساكنهم ولا يوضون بها  
وجوابه ان حكم الاستعمال لا يستلزم الا بالاسقرار على الارض او في انحاء الغرض وعند الخبرين  
ان من لم يلبس في السات يوضون في غير ذلك وجه قول زرارة رحمه الله ان الطهورة في محلا  
طاهرا فلا سلب صفة كالتوب الطاهر اذا غسل بالماء والدليل على طهارة الحديث والجنب حوا  
صلوه حاملها وحامل الجنب يجوز صلاته ولهذا ان عرفها وبورها طاهرا من واما  
ما يصير به الماء مستعملا فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اسقاط فرض الوضوء او  
الغسل او اقامه القرية او كلاهما وعند محمد رحمه الله اقامه القرية لا غير وعند زرارة  
الله ازاله الحديث يدل على ذلك ما يلهيهم والصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف طاهرنا  
من افعال المانع اليه واستحسان الطبع له في الفصلين ولو يوضونه الموضي يصير مستعملا عند  
الثلاثة لا قاه القرية لانه نور على نور وللبركة الا ان يكون محلا عند الله دون محلا سقوطه  
الفرض وازاله الحديث وقول الطحاوي في محصر اذا تبرد بالماء صار مستعملا محمول على  
المحدث وما الوردة يصير مستعملا احكاما لعدم الامرين ولو ادخل المحدث او الجنب او  
الحائض الى طهرت يده في ايا الماء وبسبب منها القياس ان يصير مستعملا عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رحمهما الله لان الحديث قد زال عنه وفيه مجرد ادخالهما وفي الاستحسان  
لا للفرق وللحاجة وقد ورد به حديث عاصم رضي الله عنهما في اعساها مع النبي عليه السلام  
من ايا واحد حتى لو ادخل رجله لانا افسده وفي البركة للحاجة وعدها ولو ادخل يده جسدك

عمر

غير اليد والرجل على ما بعد افسد الماء لعدم الضرورة واد اوضي الصبي يصير مستعملا عند  
الشافعي لا استعمال ما اذا عان ولا صح باذا فرض الطهارة فخرج الصبي على الماء لعدم ادا  
الفرض واما الماء متى يصير مستعملا فقد ذكر في المفرد والمزاد انه لا يحد حكمه الا استعمال  
ما دام على العضو وكذا اذا ازيله من شاشا وانما يصير مستعملا اذا زال عن العضو واجتمع  
في موضع سواء كان ذلك الموضع ارضا او ماء او ثوب الموضي وغيرها هكذا حكمه في البدائع  
واقضي حان وقال في البدائع والمفرد ذكر في الفسوى ان الماء اذا زال عن البدن لا يجنس ما  
لم يمسح على الارض قال وهذا مذهب بعض الموري وعندها اذا ازيله صار مستعملا  
وان لم يمسح على الارض او في الاثافانه ذكر في الاصل ادا مسح راسه بما لم يمسح من جسده لم يجره  
عند خلاف المسفان وكذا الوضوء حقيقه ويعني على لفظه فمسح بها راسه وكذا الوضوء  
انسان بالماء المتقاطر منه لا يجره الوضوء قبل وصوله الى الارض واسدلت علقنا الموري بحاصل  
زعم انما يدلك على صحة مذهبه منها ادا توضا واغتسل ونق في يده لم يعد فخذ بالبله منها  
في الوضوء او من اي عضو كان في الغسل وغسل اللحية يجوز ومنها لو نقي في كفه بله فمسح بها  
راسه حان ومنها الوضوء اعضائه بالماء في اقبل حاررت الصلاة معه او بظاهر الماء من  
اعضائه على ثيابه ومحسن كل منع جواز الصلوة فان منع يستدل عليه بفعل النبي عليه السلام واصحابه  
وقد تقدم والجواب عن المسئلة الاولى في العضو الواحد منع الفعل بقضي الى المخرج  
فانه يرفع ما جردا الجز منه وجميع البدن في الخبايا كعضو واحد واما المسئلة  
الماسه فقد ذكر الحاکم للحليل انه لا يجره ادا لم يكن استعماله في سائر اعضائه والا لا يجوز  
والصحيح انه يجوز وان استعماله في المغسولات لان الفرض يادي بحري على العضو لا بالبله  
المباقيه في الكف وحكمه الاستعمال يسقط في المنديل والساب للخرج والضرورة قول  
والجواب ادا انجس في اليد لطلب الدلو قال في المحط ولم يدرك فيها فهو نجس عند ابي حنيفة  
والتحجاسه للخبائث عنه ومحسن بالماء المستعمل وعنده انه حنك ان الماسح باول الملاقاة  
وعنده ان الرجل طاهر لانه انما يصير مستعملا بالانفصال وهي اوفى الروايات هكذا في  
الهرايه وحرر مطلوب ولم يذكر في المحيط غير الروايات الاولى وفي فاضل حان عن ابي حنيفة  
روايات في روايه الرجل حاله والماء حاله لا نالوا حنكا بطهارة الرجل يجنس الماء فتجس الرجل  
فيؤدي الى الدور وفي روايه المانجس والرجل نجس مجنس الرجل نجاسه الماء وعند



ابو يوسف مثل الرواية الاولى عن ابي حنيفة وفي المسوط عن ابو يوسف في الامالى ان الماخذ  
ولا يحزنه عن الفصل علة في الهداية الخجاسة الرجل باشرط الصب ولم يوجد علة في قاضي  
حان ما علة في حنيفة قال وطهارة الماء بعد الامتناع وعند محمد كلاهما طاهر الرجل نوال  
الخجاسة عنه لعدم اشتراط الصب عنه والماء طاهر لعدم اقامه القربة وقال في المسوط  
الماء يفسد عنه اى لا يصير مستعملا وكذا قوله والماء طاهر اى طهور ولا فاما المستعمل  
طاهر عنه قال شمس الامية العلة لمجرد عدم اقامه القربة ليس بهوى فان هذا المذهب  
عمومى عن محمد نصا والصحيح ان ازالة الحدث بالماء يفسد له الا عند الضرورة كالجنب  
يدخل فيه في الا ناول في البر ضرورة لطلب الدلو فسقط استعماله للحاجة قال  
القدورى كان شيخنا ابو عبد الله الخرجاني يقول الصحيح عندي من مذهب اصحابنا ان  
ازالة الحدث استعمال الماء فلا معنى لهذا الخلاف وانما لم يصير الماء مستعملا في مسأله البير  
للضرورة قال في قاضي حان ومنهم من قال يصير الماء مستعملا عند محمد برفع الحدث  
ايضا الا في البير للضرورة ولو غسل الطاهر سا من يديه غير اعضا الوضوء كالنحو  
والجنب سدا القربة قيل يصير الماء مستعملا اعضا الوضوء وقيل لا يصير مستعملا ذكره  
في قاضي حان فرج اذا وقع الماء المستعمل في البيرة ففسده عند محمد وحور الوضوء  
به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح كما لما المفيد اذا اخلط بالماء المطلق وفي  
التحفة على المذهب المختار اذا وقع الماء المستعمل في الماء المطلق القليل قال بعضهم لا  
يجوز الوضوء به وان قل وقيل يجوز هو الصحيح ومنهم من قال الماء المستعمل اذا وقع  
في البير عند محمد لا يجوز الوضوء به خلاف قول الشافعي مع ان كلامهما طاهر عنه والفرق  
له ان الماء المستعمل من جنس ما البير فلا يستهلك فيه والبول ليس من جنسه  
فتعتبر العالفة وفي قاضي حان لو صب الماء الذي يوضي به في بئر عند محمد  
ينزع منها عشرون دلو الا انه طاهر عنه فحان دون الفارة قلت هذا  
على القول الذي لا يجوز استعمال ما البير وعندهما ينزع اربعين دلو وقيل  
ينزع جميع الماء هذا على القول بالخجاسة للماء المستعمل وفي المفيد  
ومن الجنب يبرج ما البركة لانه اغلظ من الحدث وعلى هذا الاصل قال ابو  
حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهما مكر الوضوء في المسجد قال ابو يوسف

الا ان يكون موضعاً قد اعد للوضوء قال محمد اذا لم يكن عليه قدر فلا بأس به وعن  
ابو حنيفة رضي الله عنه انه قال الماء المستعمل يستقدر في العادة وكذا يكن شربة فيجب ان  
يجتنب المسجد من ذلك وهما تراعى اصلها في الخجاسة والطهارة قوله وكل الهاب دغ  
فقد ظهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الا جلد الدمى والخزير ولم يقل الا الهاب الد  
والخزير قال الحليل والمضرب شميل والجوهري الهاب هو الجلد قبل ان يدغ فانه يتما  
للدباغ يقال يهاب فلان للجر باذاتهما واستعد ويقول تهاب للشئ اى استعد وجلد  
الدمى والخزير لا يصلح لذلك فلهذا استسنى بلفظ الجلد وان كان المستننى منه بلفظ الهاب  
والخزير معطل راعى مزيدفه الماء والنون اصله ملها في خلد ليس لانها لا يراى منه مطر  
بخلاف المائنة الساكنة مثل شربت وحقيل وقرنفل فانها زائدة زائدة مطر وحلى بن سيدة انه  
مستق من حر العين اى ضيقها فهو على هذا ملائمة مزيدفه النون والياء فان قل قوله فقد  
طهر فاذا حصل الطهارة والظاهر هذا الحكم انه يجوز الصلاة فيه والوضوء منه فما الفائدة  
ذكرها بعد ذلك قيل له عنه جوابان الاول الاحتراز بذلك عن قول مالك فانه يقول  
يطهر ظاهره دون باطنه فبطل عليه لا فيه ويستعمل في اليابس دون الرطب الجواب الثاني  
ان ذلك يؤكد لطهارته ورد على من لا يقول بطهارة الجلد المدبوغ قال في المنافع ليس  
موضعه هنا قلت بل موضعه في باب الخجاسة ونظيره ما ذكره هنا الجواز  
الوضوء منه وفي هذه المسئلة للعلماء سبعة مذاهب الاول مذهبا وقد فتناه الثاني مذهب  
الشافعي انه يطهر الكل الا جلد القلب والخزير وما سولد منها او من اجدها المالك تطهر  
الجميع مروى عن ابو يوسف ذكره في المحيط وعن داود الرابع كذلك لكن طاهره دون  
باطنه حكى عن مالك ويقدم نفسه الخامس سفعها من غير دباغ في الرطب واليابس  
حكى عن الزهري والثالث من سعد السادس نظيره بالدباغ ما كوال الخمر دون غيره قاله الاوزا  
واسر المارل وابو ثور واسحق السابع لا يطهر شي منها بالدباغ مروى عن عروة وعائشة  
رضي الله عنهما ورواه عن مالك ومالك احمد والهاتين كسر الخمر جمعة الهاتين كسر الخمر والها هو  
الافئاس وجا الهات ففتح اادم وعب على غير قياس ودليل احمد ومن قال بالمع حديث عبد الرحمن  
ابن ابي ليلى عن عبد الله بن عكيم الخبزي قال قرى علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ارض  
جهنم وانا شاب لا يدفعوا من الميتة ما هاب ولا عصب وفي بعض طرقه قبل موته بشير



رواه ابو داود والترمذي وقال حسن وعنه عن صالح عن ابي الربيع عن جابر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسفحوا من الميتة شي وعنه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان يسفح من الميتة باهاب ذكر الجسد من حجر الطبري في هديب الخار وروى عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من جلود السباع ان يفرش رءاه ابو داود والترمذي وصححه  
والرهري احم بقوله عليه السلام هلا اسفغتم باهابها وهو اسم له قل الدباغ ولنا ما رواه عن عباس  
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اما اهاب دبع فجلده ظهر خرجه الى الخاري  
واي ثلم مراد به جز ما يضاف اليه وقد وصف لصفه عامه فمع ما نوك كل لجة وحالا نوك وعن  
عائشه رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ظهور كل اديم دباغه رءاه الدارقطني والبيهقي  
وقال رحمه الله ثقات وعنه عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال يصدق على مولا له ماله بشاه  
فما تفر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم اهابها فذغقوه فاسفغتم به فقالوا يا رسول  
الله انها ميتة فقال انما حرم اهابها رءاه الخاري ومسلم والحاكم كلهم في نسخة وعنه عن عائشة رضي  
الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يسفح جلود الميتة اذا دبغت رءاه الخمسة الا الرمدى وقالت  
سودة مات لنا شاه فذبحنا مسكها فاما لنا ننبذ فيه حتى صار شاة وهو المالى رءاه الخاري وقالت  
ايضا واحديث منه قربة حتى عرفت عندنا ذكره ابو يعلى الموصلي في مسنده فدل على طهاره باطنه  
فقط يذهب مالك واما حديث ابن عكيم ذكر في الامام عن الحكم بن عيسى الكندي عن عبد الرحمن  
بن ابي ليلى انه اطلق عباس الى عبد الله بن عكيم قال ودخلوا وقعدت على الباب فخرجوا الى  
والخروني ان ابن عكيم اخبرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى جهنم قلم موته بشهر  
ان لا يسفحوا من الميتة باهاب ولا عصب ففي هذه الرواية انه سمع من الناس الدخول عليه وهم  
محمولون وقال بن جرير الطبري وهذه الآثار التي لم يفرغ منها السند اما حديث جابر فمن  
روايه زمعه وهو ممن يحد على بقله فيجعل حجة في الدين وحديث ابن عكيم مضطرب فمن قابل عنه  
كتب الينا رسول الله قلت فالت الامة كل حديث نسب الى كتاب ولم يذكر حامله فهو مرسل ومن  
قابل حديثا مشخه لنا من جهنم انه عليه السلام كتب الى النبي ومن قابل عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن  
ابي ليلى عن عامر ومن قابل عن الحكم بن عكيم قلت ونفسه سهر او سهر من يحد على شيخ حديث  
ابن عباس لحوان ان يكون سمعه قبل موته عليه السلام باقل من ذلك قال واما حديث بن عوفان عامه من  
في اسناده مجاهيل لا يعرفون قال وبعد هذا الوصح حديث جابر فانما هو جواب للقول الدن

سأله

سأله من اهل الحرم عن السباع شحوم الميتة فيها طهر عنها وقوله شي يعني ما سئل عن ذلك  
وشبهه له عن ما امكن نظيره ورأى عنه المعنى الذي من اجله حرم ميتة كالحمر اذا خللت وقال  
محمد الدين بن تيمية الخرائج في المسقى خير من علم لا يعارب الموصوف الصحيحة التي دل على جوار  
دباغ جلود الميتة في الصحة والقوة للشيخ وروى الترمذي عن احمد بن الحسن ان احمد ترك هذا  
الحديث لما اضطربوا في اسناده وقال البيهقي واخرون من الحفاظ انه مرسل وان علم السبع صحيحا  
وقال ابو في رسول الله وعنه عنه الثاني انه مضطرب ضعيف ويتن الرمدى ضعفه وغيره الثالث  
انه كتاب واحار ما سماع صحيح الرابع عام في النبي وحيز ما حاص بعد الدبع الخامس اهاب  
له قل الدبع وقالوا لجلد ما نوك كل لجة لا سمي اهابا وهذا باطل فان الهري قال جلد  
الانسان سمي اهابا قال عنتره فسكت بالبحر الا صم اهابه ليس الكرم على الفاء محرم  
وهو قليل في الادعي واما النبي عن جلود السباع فقد قل انها كانت تستعمل قبل الدبع واستند  
جلد الادعي يدل على انه لا يطهر ويعلله بحرمه الاسفاح باخر الادعي لا منع طهارته وقال  
في المحيط والبدايع جلد الانسان يطهر بالدباغ لكن يحرم حله ودبغه ولا يسفح به لغيره  
له كشعره ويقل ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الطاهري اجماع المسلمين على تحريم  
جلد الادعي واستعماله وفي احد قول السافعي يحبس بالموت ويطهر جلده بالدبع في  
احد الوجهين الا ان المصنف لما حصل منه استنباه مع المستثنى والجزء من جنس العسل كانه رخص  
والها منصرف اليه دون لحمه لقربه ونظيره عود الضمير الى المضاف اليه دون المضاف قوله تعالى واستكروا  
نحوه الله ان كبر اياه بعدون وكذا الصفه فانها حرم المضاف اليه كما في قوله اني ارى سبع بقرات  
سما في ان قبل عود الضمير كما يكون الى المضاف في الكلام والمضاف هو المقصود بالنسبة  
كما يقول لقيت ابن عباس فخدمته وقال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها قل له لما عارض الاصلان  
فصرفه الى ما فيه العمل بها اولى اذ اللحم موجود في الجبر والذى يدل على انه نجس العسل كانه يجوز  
الاسفاح به ولا سعة ولا جميع انواع الملكات ولا يضمن مثله للمسلم وقل جلد لا يقبل الدباغ  
ذكره في المحيط والبدايع قال في البدايع لا نجلود من اذنه بعضها قوت بعض وال كما في الادعي قلت  
وقد قالوا بطهر جلد الادعي بالدباغ وقد تقدم وكان ينبغي له ان يستثنى جلد الحية ايضا قال في شرح  
الطحاوي جلد الحية نجس لا يحمل الدباغ ومنع حواض الصلوة التي من قدر الدبر وطرد العسل عند محمد فانه  
كل خير عنده وعندنا يسفح به ويطهر بالدباغ والدكاة وعن محمد بن ابي ميسرة الشاه الميتة او دبع

سأله



الماء واصطفا طهرت ولهذا يخدمه الماء والكراس كالمرار والماء وقال ابو يوسف اللحم  
يطهر وقال الجوهري اللحم البدر عن الفراء قيل الجبس والرجز واحد وقال العلي بن الرجز  
الجاسه وعموم الاحادب المقدمه حقه على ملك فان قوله عليه السلام فقد طهر يدل على طهارة  
ظاهره وباطنه فلا معنى لاستغنائه باطنه وعلى الشافعي في استغنائه القلب بلادليل والحري يخرج بالص  
وفي البدائع احلقت المساخ في كون اللحم نجس العين فمن جله نجس العين استدرك بما ذكر ابو يوسف  
في العيون ان اللحم لو وقع في الماء فافسده فاصاب بوب اسنان منه اكثر من قدر الدرهم منع حوازي  
صلوبه قبل ادخاله الى جده ويقول محمد بن الحسن الميثي نجس من اللحم والحري يرد ذلك انه نجس العين  
وهو اختيار شمس الامية الشافعي قال في المبسوط والصحيح من المذهب عندنا ان عن اللحم نجسه قال  
وبعض مسانيدنا يقول اللحم ليس نجس العين ويستدلون عليه بطهارة جله بالبدائع قال في البدائع  
وهو روايه الحسن وقال في الاخر ذكر القذوري في حريه انه نجس العين عند ابو يوسف ومحمد بنهما  
الله وفي العيون روى ابن سماعه عن ابو يوسف لا حريه في جلد اللحم والرب وان دجا ولا يطعمها الدكاه  
وقيل لا يطهر جلد اللحم بالبدائع هكذا ذكره في حريه الفقهاء قال الحسن بن النضر بن النضر  
العين جواز الاستفاد به حراسه واصطباذا واحدا قال في عمه المفتي لو استاجر اللحم  
للمصيد حوز والسور لا يجوز ان السور لا يعلم وقال في الجريد لو استاجر كلبا معيا او مارتا  
صود المصيد بها فلا اجر له قلب فلعن هذا لعن العرف والمجاهد فيه وحوز سعه وعلمك بسيار  
انواعه ونضمن متلفه وما يكون بحسب الحوز سعه ولا يملكه ولا الاستفاد به ولا نضمن متلفه الخنزير  
وقال مشايخنا ومن صلى في كبه حريه كلبه حوز صلوبه وقيده ابو جعفر سده فله على انه ليس نجس  
العين قال وهذا اقرب القولين الى الصواب وجعل سنيه كس لا سدو المقلب وقد قدم عدم الجواز  
مع الجرو والغلب ونظر الى نجاسه سورها وجعل الاصل ان ما حوز الوضوء سور حوز الصلوة حقه  
وماله فلا وقال ملك رضي الله عنه هو طاهر وسور طاهر ونفسه لا نام ولو عه سبعة قوله  
ثم ما منع النجس والفساد فهو دباغ وفي البدائع الدباغ حمض كالقرظ الطالح المحمض والشتت بنيت طيب  
الراحم من الطعم يدخ به بالثالث المثلثة بعد الاستسقاء المحمض والحض ونحوه وحكي عن الربيع والشمس واللقا  
في الرجز والوحف ولا يفسد اللحم بطهره وقال ابو يوسف ان كان نجس من الفساد فهو دباغ ذكره في المحيط وهما  
سوا الا في عود نجسا اذا اصابه ما كان في الحريه واكثر منه وعند الشافعي رضي الله عنه لا يطهر بالكمي وقال  
ابو الحسن للحريه في النجس بحوز بالرب ورحمه وقطع امام الحرم بحصوله بالمخ ولنا ما رواه

الدارقطني

الدارقطني من حديث عمر بن دة عن معاذ عن عاصم رضي الله عنهم قالت قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم استمعوا بجلود الميتة اذا هي دغبت براما كان او ربا او لحا او ما كان بعد ان يزد  
صلاحه اخبره من حديث معروف بن حسان عن عمر بن درويش الحنفي في ان الله الرطوبات نجسه  
والعصه من النجس والفساد معنى الرمان مثل الحمض في فصله منها قال النواوي وقال الماور  
حوز به جلد الميتة قبل الدباغ قال وقال ابو حنيفة بحوز سعه ورضه كاللحم الحار قلت  
وهذا سهو منه لا حوز به جلود الميتة قبل الدباغ ولا عليه كما ذكره في المحيط وشرح الطحاوي  
ولا نضمن ثلثه بلاف ولود به بالنجس صحيح في احد الوجهين ونفسه بعد عندهم وعندنا بطهر وجد  
المسه المدبوع مما يؤكل لحمه محل اكله في الجريد وكذا ما لا يؤكل لحمه في وجهه ولا تجل بالدكاه قوله  
وما يطهر جلد الدباغ يطهر بالدكاه قال في البدائع الدباغ وهو الصحيح من المذهب  
روى الدارقطني عن ابن عباس انه عليه السلام مر بشاة قد نفقت فقال هلا استمتعتم بجلدها  
فقالوا ما رسول الله انما ميتة قال ان دباغها دكاها فجل دباغها دكاها فجل دكاها فجل دكاها فجل  
ان الدكاه هي الاصل في الطهارة وان الدباغ فإيم مقامها عند عدمها وان الدكاه ابلغ من الدباغ  
لا زالتها الدما والرطوبات قبل الشرب والفساد بالموت قال الحافظ ابو جعفر  
الطحاوي في اعتبار الدباغ مما يؤكل لحمه وماله يؤكل الصلابة لما استلوا المرارهم النبي عليه السلام  
ب طرح نعالهم وخفافهم وابطاعهم التي كانت في جاهليتهم وكانت من جلود الميتة ودعهم وهم  
اهل الاوثان فب ان ذلك كان يخرج من حكم الميتة ونجاستها بالدباغ وكذا اذا فتحوا ابدا  
من بلاد المسلمين لا نأمرهم ان يحاوي خفافهم ونعالهم وابطاعهم وسائر الجلود ولم يمنعهم من  
لحده من ذلك ثم العادة الفاشية من المسلمين بلبس جلد الميتة والغزل والسمور والسحاب  
ونحوه في الصلاة وغيرها من غير كبري فدل على طهارته ثم الدكاه بطهر المذكي بجميع اجزائه الا  
الدم المسفوح على ما تقدم وان لم يكن ما كوك اللحم انفق اصحنا على طهارة جله وخالقنا الشافعي  
وقال ابن الدكاه بطهر فها وضعت له اصلا وهو السناول وفي غيره ما قاله بطهر اشره في الاصل وهو جل  
الساو فكيف يطهر في البيع فصارت كدبحة الحوي وحوليه ما تروى ولا يلزم من صحة الدكاه حل الاكل  
كالشاة المسمومة ولا المصطر الى اهل هذه الحيوان كما دله لا بعد الدبح والسعة في الجلد ممنوعة  
فان الجلد مقصود بالدكاه كالسمجاء والسمور ورعا في بعض الحيوان لم يكن فيه مقصود سوى الجلد  
في غير المأكول كالحمر في المأكول ولا في المانع وجد في الحرم دون الجلد وفعل الحوي ليس بدكاه لكنه غير

دي

لكنه







وقال الهدى ضعف وروى ذلك غير الهدى ايضا ذكره في الامام فان قيل عن ابن عمر  
 قال عليه السلام ادعوا الاطفار والدم والشعر فانه ميتة رواه المهدي من جهة ابن عمر وقال  
 هذا اسناد ضعيف وهذا لان هذه الاشياء الحيوة فيها ولهذا لا سالهم الحيوان بقص الطفر  
 ونشر اقرن وانما سالهم بكسر العظم لا بصلاله باللحم والموت زوال الحيوة فلا يحتمل فيما ذكره وعلى  
 اصل الشافعي الموت هو المنحس ولم يوجد مدعى ان لا ينحس ذلك عنده فان قيل قال الله تعالى  
 من يحيى العظام وهي رميم بل يحيى على حصول الحياه فيها قيل له عنه ملئه لجوبه الجواب الاول  
 هذا لا يدل على سبب الايوة في العظم لقوله تعالى حي الارض بعد موتها ولا حيوة فيها الثاني المراد  
 بها اصحاب العظام باسباب الخمر عليها ونظرها واعاد الارواح الى اجساد فلان ذلك على  
 حقيقه حياه العظام قال معناه حياه زاده وقال صاحب الحاشي بردها عضه وطبه في  
 برزخ حساس المالب احياها كون في الاخره فاحله جعل الحياه في نفس العظم والحوال الاخره  
 له صافي احوال الدنيا وفي الدنيا في هذه الاشياء حياه بل فيها نمو وزاده كمنو النبات والاشجار وقوله  
 وسعر الميتة وعظمها طاهر يريد به غير الخمر وقد تقدم اللام على الخمر من ما بين من الحي ان كان  
 المان حرافه دم كالدم والجل والنف والادرن وليكن فيه دم وهو ما كل كالهله والشم فهو يحسن بالاجماع  
 ذكره في النبايع خلا لا له والشم قلت وذكر المرعسي ان الادرن طاهر عند ابن يوسف فروع  
 ذكر في الاخره ان اسنان اللب طاهر ادا باسبابه ولو صلى معها بحوز صلوته واسنان الانسان  
 نخسه ادا سقطت ولو صلى معها لا يحوز وحكي الفقيه ابو جعفر عن بعض المتقدمين من اصحابنا ان  
 من ابتلع اسنانه اسنان كل بحوز صلوته واسنان ادمي لا يحوز صلوته قلت وهذا غريب  
 والعرف ان اللب يقع عليه الدكاه وكل ما وقع عليه الدكاه فعظمه طاهر بخلاف الدم والخمر  
 وفي المذوري الكافر ينحس بالموت كسائر الحيوان غسل او لم يغسل حتى لو وقع في الماء افسده  
 والمسلم ان غسل فهو طاهر لان الحكم بجواز الصلوه عليه حكم بطهارته قال في الاخره حتى لو وقع  
 في الماء يفسد ولا يلزم قراء القرآن عليه بعد غسله وقوله ذكره قال ابو القاسم الصفار في نفسه في  
 الوجهين وقال ابو بكر الاعشى يفسده في الوجهين والافراد ومع في الماء وهو مريح الماء والسقط يفسد  
 الماء ولو غسل عشر مرات وعن محمد بن جاسه شعر الانسان واسباب نجاسته اخذ امام الهدى ابو منصور  
 الماردي وطهارته اخذ الفقيه ابو جعفر الصفار واعملها الكرخ في كتابه وهو الصحيح وروى الحسن  
 عن ابي جعفر رضي الله عنهما نجاسته وانفعه الميتة المايعة ولينها طاهران عنده بحسن عندها وعن

لسر

اي يوسف سن الانسان ظاهر في حوز نفسه نجسه في حوز غير حتى لو امسها في مكانها رت صلوته ولو است  
 سن فيه لا يجوز قال وسنهما فروا حضرت والفرق ان سنه لما جادت الى ما جعلت كانهما لم يزل  
 خلاف سن غيرهما ام يكن في هذا المكان ولو خير الكسبي لم يحجب كسره ونزعه لانه صار باطنه لطفه و  
 حكمه نجاسته ولا في اخرجه افساد الحجر كما لو كان على الحرج دمه لم يكن غسله مكره خلا والشافعي  
 ودر الشهيد ما دام عليه فهو طاهر للحكم بحوز الصلاه عليه معه فاذا زال عنه صار نجسا وما في الميب  
 قيل بحسب وما في البايام طاهر عند ابي جعفر ومحمد بن حماد الله وعليه المذوي وناجيه المسكين ان ت  
 حال لو اصابها الماء لم يفسد فهي طاهر والاصح انها طاهر بل حال ذكرها في الاخره هذا اذا  
 باس من الميه ومن الدكاه طاهره ومرانه كل شيء لبوله ولحم السباع لا يطهر بالدكاه لان سورها نجس هو  
 الصحيح خلافا للماردي ونحوه لطاهر سور ذكره المسائل طهر الدين المرعسي ولو وقع الخنزير في  
 الملح فصار ملح طاهر عند ابي جعفر ومحمد بن جاسه وكذا اكل عن نجسه وكذا النجاسة ادا  
 لم يرب فصار رما ادا وكذا النجسه النجسه خلافا لابي يوسف في البق فصل في النجاسه  
 واد اوقعت في البر نجاسته نرجت اي البر والمراد ما وها اطلاقا لا سيما محل على الحال  
 كقولهم حري الميزاب وسال الوادي وادل القدر والمراد بها ما فيها ولا يحوز ان يكون النجاسة  
 لان ارجائها لا يطهر البر فلا سرحوات المسله وقوله نرجت لسان حكم المسله وقوله  
 وكما نرج ما فيها من الماطهان لها يعني انه لا يحتاج الى غسل حيطانها وتراها هذا على القول  
 بنجاسه البير للفرق والحرج والواو والبر في المفدرات لا يربها لا يعرف بالعلقا قلت  
 مردود بر ابي جعفر رضي الله عنه في القاه المسحه في البر ما عاده الصلوه للملئه ايام ولما ليها  
 وتغيرهم في الصلوه على الميت ادا دم ولم يصل عليه ملئه امام وما في حواها عروب وهو  
 ربح البير ادا استقيت حياها له والنزج البر الى ربح اكثر ما بها فعلى هذا قوله يرب منها  
 عشرون ولو امكن قرار يديه مطلق الاستفا وهو في الاصل استقام قد وقوله باجماع السلف  
 فيه نظر وقوله ومسائل البر يديه على الماردون القناس ثم في مسله البير قاسان لحد ما  
 قاله بشر بن غياث المرسى ان البر يظفر ويخفر في مكان اخر ليجس طينها وحيطانها من الحان والاجر  
 وغيرها ولا يملن غسلها وكما في ذلك في الحج من نجاسته والثاني ما روي عن محمد بن جاسه قال اس  
 راي وراي ابي يوسف ان ما البير في حكم الماء الطاهر لانه ينبع من اسفلها ويؤخذ من اعلاها فلا  
 ينحس بوقوع النجاسه فيها كحوض الحمام ادا كان الماء متصبب من اعلاه ونزف من اسفله لا ينحس







قد ذكرنا على الاثبات وما ذكره بن عيينه بنحو واحد والاسانيد مقدم على النفي باجماع الفقهاء والاصوليين  
والحدس لا سيما اذا كان المبكر والمأخر لم يدرك وقت الحادثة التي سكرها او سفيها وقول التواويك  
وليفصل الى هذا اهل الكوفة ويحمله اهل مكة قلت هذه عطفه عظمه منه وهذا القول منه مخالف  
لقول امامه فانه حكى عنه ابو القاسم بن عساکر انه قال لا جد وغيره اسم اعظم بالخيار الصحيح هنا  
فادان حرم صحيح فاعلموني حتى اذهب اليه كوفيا كان او بصريا او ساميا فهلا قال كيف يصل هذا  
الى اهل الكوفة والبصرة والسام واليمن واهل مكة والمدينة ويرد على امامه ومقتضى ما قال شعاع  
لا يكون محبة حتى يعرض على اهل مكة او المدينة فادان يعرفون لا يكون محبة وهذا خلاف اجماع  
مع ما فيه من مخالفة نص امامه والذي يدل على بطلان قوله ان علماء رضى الله عنه واصحابه وعبد الله  
بن مسعود رضى الله عنه واصحابه واما موسى الاشعري واصحابه وابن عباس رضى الله عنه وجماعه  
من اصحابه وسلمان الفارسي وجماعه الصحابة والمؤمنين اسفلوا الى الكوفة والبصرة ولم يبق في الا  
الليل والنهار في البلاد للولاء والجهاد وسمع الناس منهم ونشر العلم على ايديهم في جميع البلاد  
الاسلامه ولا نكر هذا الا ما رواه صاحب هوى وعصبيه روى عن ابي القضاة ابي يوسف يعقوب  
رحمه الله انه صلى يرون الرشيد صلوا المسافر من بغداد ركب في سلة وقال اهل مكة اموا صلاكم  
فانا قوم سفراء من الله صلى الله عليه وسلم فالتفت وجهه اهل مكة عن اخبر هذا ما يكره ما يعقوب  
فقال ليرد بل خذوا كرامكم في الصلوة قوموا فاسفلوا صلاكم فانها فسدت فطرب لها يرون  
الشهيد وقال هذا الحب الى من جلافة ووجه ذلك انهم كانوا يقولون نحن حييان بنت الله  
ومحبط الوحي والعلم مناخرج وقيل في جواب من قال ذلك ثم لم يعد قال الجواب الثاني  
ان صح محمل على ان حبه ان غلب على المانع وهذا الجواب فاسد من وجوه ثلثة الوجه الاول العاكب  
ان من وقع في الممانات خفتا ولا يخرج منه دم فضلا ان غلب على المانع ولا سيما ما زعمه اكثر من الوجه الثاني  
انهم لما رجعوا اجابهم عن من الركن فغلبتهم فيندوها ونزحوا حتى التفت العن فقالوا احسبكم فكيف تصور ان  
غلبهم محض والحداز من محض من حرم من حرم الوجه الثالث قال الراوي فاني فيها زج في امر بن عباس  
ان يخرج فجل على رجا موته دون غلبه دمه كقولهم زنا ما عز فوجم فعله قله زناه ولست علمه زدة ولا قتل  
نفس وكذا سرق فسلط قال الثالث محمل على الاستحباب قلت مطلقه للوجوب وجوابه عن قياسه على المانع من وجه  
وقوله اخرها انه قياس مخالف السنة فلا يلفظ اليه قلت دعوى السنة غير صحيحة ادلرست خبرهم حتى يصير  
سنة على ما مر من وجوه الطعن فيه ولا نقياسا موثقا السنة الماسية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعلول

اي ما قالوا العلم مناخرج  
قال ابو يوسف لم يعد

سنة على ما مر من وجوه الطعن فيه ولا نقياسا موثقا السنة الماسية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعلول

وقوله الثاني لا يسحق حفظ المانع وان كسر وهذا وهم منه فان انواع المانعات كلها لا تعد ولا  
حصى فليس حفظ الجميع بلا شك بخلاف المانع فانه نوع واحد فان حفظه اسهل من حفظ سائر المانعات  
ولا المانعون بالبار والحرمان والادنان والا ما رتبوا الا في فساد وقوع الخباسة فيه وحواله الثالث  
ان المانع في دفع النجس بالاجماع كما لم يحكم طرفة الاخر خلاف المانع قلت هذا محاذرة في نقل اجماع  
ولا فرق بين المانع والممانعة وعند مالك لا نجس الا اذا نثر لونه او طعمه او ريحه في الماء والمائع جميعا  
فكيف ينقل اجماع بلا استند وقوله الرابع المانع رفع الحدث خلاف المانع هذا مقوض  
بما دون العلق فانه سوى بينهما في النجس وحواله طاهر وهو ان المانع ورد بالماء في غسل الاعضاء  
الرابعة وهو امر محدد فلا يغير عن رفع اكاكث وهو ان يسكن الخطأ ويكفي  
شاهدا على صحة ان يحوم اهل الحديث صحيح واعيدوه وهم العدو وعليهم المولى من الجد واسحق  
واي ثور وان خرمه واي عهد قل له اولى لكم من هاوله واكرهم مقلدون لا يعرفون بالحق اما ابو  
نور وان خرمه فقل ان له سخنة ملك وسخنة اهل المدينة ولم يعمل احد منهم بهذا الحديث ونقله  
عن احمد خطأ فانه نجسه بالليل والعدو الطيبة وقوله لهم حدثنا ما حدث رسول الله الذي اوجب  
الله طيبا طاعته وحرم مخالفة وجههم مخالف جد رسول الله مع انه جد كماله اصله وايضا  
جد كصبط فيه قلت وقد قلنا غير من ان الحد الذي حدوه لم يسع عن النبي عليه السلام وقوله  
وحدثهم مخالف جد عليه السلام قلت هذا دعوى بلا دليل فان في حديثهم استعمال الخباسة في  
الطهار مع علمه بها واستعمال الماء المستعمل الذي غسل به الاقدار والنجاس وقد ثبت انه عليه السلام  
في عن الاخطا في الماء فكيف يسع لهم استعمال الخباسة في اعضا الوصو وفي حنا استعمال الماء الذي  
تبقنا بعده قيام الخباسة فيه او علم على طين ذلك مع موافقة الاحاديث الصحيحة وقوله حدثنا  
اصل لم باطل فان هذا الحد شهد له المشرع والعمل وهو عدم قيام الخباسة فيه وقوله حكا صبط فيه  
قلت هو جد صحيح مصبوط في كتب اصحابنا ولا يلزم من عدم ظهور صبطه له ان لا يكون مصبوطا  
في نفسه وورد ذكرنا صبطه مما بعد عند ذكر الحد بقوله قلت فان وقعت فجا بعم  
او بغيران من غير الابل او العنم لم يفسد الماء استحبابا في العباس نفسه لو وقع الخباسة  
في الماء العليل والبحر يسكن العنم وفتحنا عند الكوفيين مع عن العلم اذا كانت حرف  
حلق فاس وعند النصارى سماع فانه لم يقتل في وعد وعد وبذلك العلم على نجاسة  
البحر والروث وفتح البغري بغير الحاد والفتح مصدر رخي المقر رخي خيا في باب الاحاسل

اذا ام  
خبره المشتقات انه يعبر  
العلم والبركة الما والمائع  
جميعا قد روي عن مالك



شاء الله تعالى قال في المبسوط والمفرد للاستحسان فجهان احدهما ان في القلوات الضرورة في النار  
 في القلوات ليس لها روي حرج ولا بار والغتم تبعر حوله فتسفيه الرياح فيها فلو افسدها القليل  
 ادى الى الحرج وما حمل علم في الدين من حرج فعلى هذا الوجه تسوى بين الرطب والبابس والصحيح والمنكسر  
 والبعر والروب والحى لسوء الضرورة للقل والساني ان على البعر رطوبة لا معاد للعلافة وفيها  
 لزوجه يمنع بدخل الماء في اسائه فعلى هذا يفرق بين الرطب والبابس والصحيح والمنكسر والبعر والروب  
 فجعل الرطب مجسما لوجهين احدهما انه ثقيل يلتصق ولا رص فلا يرفع الرخ فلا ضرر فيه بروي عن  
 ابي حنيفة رضي الله عنه والماني ان رطوبة الامعاء لم تصلب عليه بعد لعدم ريسه ذكره في  
 النوادر والمناكر في الاشارات والمنكسر نجسه لدخول الماء باطنه بخلاف الصحيح قلنا الضرر  
 في المنكسر اشد لحفنه وعن ابي يوسف رضي الله عنه الروث البابس اذ اخرج من ساعته لا  
 نجسه والرطب نجسه وفي المحيط السرف من بكر السن المهمله وفيها وبالجملة والفاق معرب  
 والروث طله وكثير رطبه وبابيه يفسد يفتت فينتشر في الماء فان طله بالكثير من البعر  
 وخي البقر قل نجسه وان كان صلبا متمسكا فبالعرق قال والمصدر الضرون والحرج  
 فيه ايضا ومنهم من فرق بينهما وبين ابار المصرو والصحيح ان الجمع سوائم اختلفوا في القائل  
 من العليل والكثير فعلى ابي حنيفة الكثير ما يسكن الناظر اليه والليل ما سقوله وعليه الاعمال  
 وقال في البديع وقاضى جان هو الصحيح وقيل الكثير ان يغطي ربع وجه الماء وقيل ان  
 لا يخلو دلو عن ربع قال في المبسوط وهو الصحيح وقيل ان يخلو جميع وجه الماء وقيل الكثير  
 لان جمعا قال فان وقعت فيها بعر او بعران لم يفسد الماء فدل ان ذلك نفسه وهذا فاسد  
 لانه ذكر في الحجاب ان وقعت فيها بعر او بعران لم يفسد الماء حتى يفسد واللب ليس بفاحش هكذا  
 ذكره في المبسوط والمحيط والمفرد وقال الاستحسان في شرح مختصر الطحاوي والاول اظهر لان محمد  
 جعل الرخصه في البعر او البعرين لا غيره وجعل الرطب والبابس المنكسر نجسا وان قال وروي  
 للحسن ان البابس لا نجس وان كثرت الرطب لعل لا نجس للضرر وكذا في الحلب بكسر الميم تنفع فيه بعر  
 او بعران وقت الحلب مصدر يفتح اللام وحب الحلب يفتح دوام من الاقاويه ان ربيت من ساعته  
 للضرر بروي ذكره عن خلف بن اوب ومصر بن يحيى ومحمد بن مقاتل الرازي وان وقعت الخاسه في انا  
 او حوض صغير نجس المايح سوا ذلك الخاسه ما دعه او سديده لا مكان صوت المايح عنها بما ذكر  
 وان كانت جامده وما وقعت فيه جامدا لا يفسد ونحوه رمت الخاسه وحلوه اكل الباقي لما روي

ارج  
 بيان  
 ينتشر

الحاري

الحاري عن ميمونه زوج النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن فان سقطت في سمن فقال عليه السلام فيها  
 وملحولها وكلوا ولا يحاسبه السمن بحاوه النجس فلا نجس الحاور للحاوير للضرر ان وقعت في  
 المايح حسنه لحديث ابي هريره رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن القار يمتد في السمن  
 قال ان كان جامدا فالقوه وملحولها وان كان مائعا فلا يضره رواه ابو داود واحمد وحوز  
 استعماله في غير الامدان ملد ماغ الحبلود ودهن الرواب والسفر والاستصباح وحوز سعه لما رواه  
 القروري انه عليه السلام قال ان كان جامدا فالقوه وملحولها وان كان مائعا فاستصباحه قال  
 وروي فاستصباحه قال الحاري رواه ابي داود ان كان مائعا فلا يضره خطأ والصحيح الاول  
 يعني رواه قوله وان وقع فيها خرو والحمار او العصفور لا يفسد اي ماها وكان الاشيب  
 بعد خرو العصفور لا يفسد اذ لم يفسد فبالعصفور بطريق الاولى فلا يابى في  
 ذكره لكن لما كان خروها طاهرا فلا فرق بينهما بقدم ايهما شاول الخوض في المعجم وسكون السرا  
 العود وجمعه خرو مثل خند وجود وماي الحرام على طهارته في باب الخاس والجماع والحق الطين  
 الاسود في قعر البير يكون مئثرا في الغالب يقول حاتم البكري بالتسكين اذ انزلت حاتمات وحيث  
 البير حتما بالتحريك كثرت حاتمات واحماها القيت فيها الحماة وان بالت فيها شاه نرج ماوها  
 كله عندهما وقال محمد بن كاسم اذا طاب علم الذي يخرج من ان يكون طهورا واصله ان يسل  
 ما يوكل به نجس عندهما نجاسة خفيفة وعليه القوي وعند محمد طاهر فان لم يخلط على ما البير  
 بحوز الوضوء عنده ويقول محمد بن عطاء والخج والهرى والسعي والورى ومكرواحم  
 ونجاسته قال السافعي وابو ثور وميمون والحسن بن ابي الحسن ومحمد بن محمد حدث انس قال  
 قد مرنا من مع ابي اوس بنه نضم العين المهمله فيها وهما مسلمان فاجو والمدينة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم  
 بلقاح وان سربوا من ابوالها والبانها فسق عليه واللفظ للحاري وقوله فليجروا المدينة اي  
 اسوجوها امعال من الجوانع حوت نفسي اذ لم يوافقك الملد واجتوبته اذ اكرهت  
 المعاميه وان كنت في نعمة هكذا ذكره الجوهري وهذا الاناسيب الحديث وقال ابو الحسن في شرح  
 الحاري لجوت البلاد اذ اكرهتها وان وافقك في يدك وهو مثل الاول واستولمها  
 اذ لم يوافقك في يدك وان احسنها واللفظ جمع لقوله وهي لنافه اللوز الحديته العهد بالوكلاء  
 التي يكتملها ووجه المسك به سوسه عليه السلام من لنها وبولها ويقدم بولها على لنها مع  
 انه عليه السلام لا يامر سرب العجس فان قل لعله امر بذلك للسقا والضرر قل لا شفا







وقد ذكرها ماورد فيها من الامار و ذكر صاحب الحاشية ان رضي الله عنه حرجه صاحب الميسر  
وقد تقدم ذكر هذا الذي ذكر في الحاشية ظاهر الرواية جعلها على ثلث مراتب ففي القان والخوان  
مخرج عشرون لو او ملون ولو وقع قطع من هذا المافي مخرج عشرون لو او في الحاشية  
والدجاجة والسور ما بين اربعين الى ستمين وفي الجامع الصغير اربعون وخمسون قال في البايغ والخفة  
وهو ظاهر الرواية وقال في الحاشية وهو ظاهر وفي الادعي والشاة واللب مخرج ما و هاهنا وقد ذكرنا حرجه  
ذلك لان غرض الدجاجة والسور ضعف غرض القان والعصفور في الماء والادعي والشاة واللب يصل الى  
قعر البئر فموت ثم يطفوا على وجه الماء فيخرج ما البئر كره وما كان فوق القان دون الحاشية والسور يحمي  
ما كان الكبركان اوسع فواكثر لعلها باعلا في استحباب العسرين في القان والاربعين في القان قال في  
الحاشية والنداج وغيرها اراد بان الاقل بطريق الوجوب والاكثر بطريق الاستحباب دون الخضر والخضر  
من القان واللب كره اعتبار مع اتحاد المعنى وقيل انما قال ذلك لاختلاف الحيوان في الصغير واللب في  
القان الصغير مخرج الاقل وفي الكبركان اكثر وكذلك غيرها وفي رواية الحسن عنه جعله على خمس مراتب  
ففي الخلية وولدا القان ونحوها عشر دة وفي القان والعصفور ونحوها عشرون وفي الحاشية والفاخنة  
ونحوها ملون وفي الدجاجة والسور ونحوها اربعون وفي الادعي والشاة ونحوها ما البئر كره  
في الميسر والحاشية والنداج والسور وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله انها حلالها على ثلث  
مراتب في الحاشية والقان عشرون وفي الحاشية والورشان وهو ساق حرج وهو ذكر القان اربعون  
وفي الادعي والشاة كلها والحاشية العظم قال المعري هو مثل الحل وهو القراد المزدور وذكر  
في الاصل في الدجاجة والسور والحاشية والفاخنة وما اشبهها اربعون وخمسون وروى  
علي بن الجعد عن ابي يوسف خمسون او ستون وقال الحسن بن سفيان في الحاشية والسور عن ابي  
يوسف الى اربع فارات عشرون وفي القان عشرون وفي العسرين ما هاهنا وعن محمد بن القاسم  
كره الدجاجة اربعون وفي المخطط عن محمد بن القاسم عشرون وفي اللب اربعون وفي القان  
كره الدجاجة اربعون اربعون في البايغ وفي القان مخرج ما هاهنا ذكره المصنف في ان فرت  
القان من القان والهرم من اللب او كان ما جاز مخرج جميع ما هاهنا سوا حرج في الدجاجة او مينة  
وكذا دس القان في اللب او البول في الخوف وفي النوادر ههنا فاهه فاهه في البئر ولم  
تخرجها وماتت القان وخرجت القان في مائة الف مخرج عشرون وان ماتت القان وخرجت القان في مائة الف مخرج

اربعون

اربعون وان حرجها مخرج في المخط وما ذكرنا من النسخ انما هو بعد اخراج الحيوان  
في قبله وظهر الدلو والرشا والبكر ونواحي البئر ونيد المستقي بطهران المروي عن المصنف  
لان حاشية هذه الاشياء بحاشية البئر فلو ظهرها بطهران فانها لمخرج كذا في المخط يظهر تبعا  
اذا صار خلا وبدا المستقي وكروا الارض يظهر بطهران البئر بحاشية في المخط قبل هذا في هذا  
البئر وفي مخرجي كره المصنف طاهر في ثوبه في مخرج اخر واد اربل الدلو الاخير عن وجه المالا  
يظهر ما البئر ما فصل الدلو عن راس البئر عندها لان حرج الدلو حكم المصل لما والبئر وعند  
محمد يظهر ولا اعتبار لما يقطر من الدلو للضوء وان صب الدلو الاخير في بئر طاهر مخرج دلو وفي  
المان تسعة عشر ولو او في الدخنة بحاشية البئر بعد اخراج القان وغيرها على طهر ثم يدر ما مخرج  
عنف بئر ان مات في كل واحد منها فان مخرج من احدى عشرون وصب في الاخرى مخرج من البائنة  
عشرون ولو ماتت فان في ماله مخرج من الاولين اربعون وصب في البائنة مخرج اربعون وان  
صب فيها من احدى البئر عشرون ومن الاخرى عشرون مخرج ملون واصله ان ينظر الى المصوب وال  
ما وجب فيها فان استويا لم يفي باحدها وان كان احدها اكثر يلفي مخرج الاكثر لانه سوي عن الاقل  
والمثل عن المثل ولا سوي الاقل عن الاكثر ولا يجب مخرج العدد من المصوب كوقوع قان فاشبه القانين  
وفي مخرج محصر الكبري لو صب الدلو العاشرة في بئر طاهر يوزن منها عشرة دة في رواية ابي سليمان  
وفي رواية ابي حنيفة احدى عشر دلو او هو الاصح وبعضهم وقف وقال عشرة موي المصوبه واحدي  
مع المصوبه وفي الدخنة عن ابي يوسف رحمه الله فان ماتت في حب وصت حاشية في مخرج ما يجب  
وملون وعنه وعشرون وخالف الاصل المتقدم وعن محمد رحمه الله مخرج الاكثر من المصوب  
ومن العسرين ولو وجب مخرج عشرين مخرج عشرين الملامع مخرج عشرين اخي تقيما الموطيعة  
عبد ابي يوسف وعنه مخرج عشرين في مخرج شي اخر لانه لا يكون اسد حاشية الكلب والمار الوافين  
فيها المولج لا يكون قبل عشرين والمسحكة لا يكون قبل مائة مخرج هكذا ذكره في الدخنة قلت ذكرني  
ما وى اهل الم في الوزعة خرجت حية مخرج الى خمس اوست وعن ابي حنيفة رضي الله عنه لا وده  
كليل والجدي في رواه وفي اخرى كالدجاجة والسور من الحيوان ان خرج حيا وهو كس العيس كالحري  
يجوز الماله كالدو والبول لاختلافها في اللب بناء على حاشية عنه وعدمها والاصح انه لا يجزه اذا  
لم يصل فيه الى الماء ذكر في الدخنة لو خرج اللب من البئر حيا يوزن عند ابي حنيفة لا مائة  
وان كان ادنيا وخرج حيا ولم يزل يدنه حاشية حقيقه في مخرج في طاهر الرواية وروى



الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه مخرج عشرون دلو أو يبيع وإن كان كافرا يبيع ما هو يروي  
عن أبي حنيفة أنه يدينه لا غلوا عن نجاسة خفيته أو حكيه حتى لو اغسل ثم وقع في الماء مخرج من ساقته لا  
يخرج وأما سائر الحيوان فإن لم ير أن يدينه نجاسة نجس الماء وإن لم يصل فيه إلى الماء ولم يعلم فقام النجاسة  
بمخرجه أو غيره من بدنه لخلف المشايخ فيه فكل العرة لا باحة إلا ولوحته إن كان مأكول اللحم لا يخرج  
شيئا لطهارته وإن لم يكن مأكولا نجس وقل الغنم لسوء إن نجس نجس الماء وإن كان مأكولا نجس  
أن يخرج عشرون دلو وإن كان مسكوكا فيه مخرج كله والماسكوك فيه وقال في العفة الصحيح أنه لا يصير  
مسكوكا فيه وكذا في الحط والمفرد وعن أبي الليث في خراجه مخرج ما البركة في البعد والحار والكلب والحزير  
والفهد والنمر والأسد والذئب وكل ذي ناب من السباع وإن أخرج حيا وفي الدجاجة المحلاة والسور عشرون دلو  
وقال في الحط في الحيوان الذي لا يملك له كسباع الطير والوحش الصحيح أنه لا نجس الماء وروي عن  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في الإبل والقرع نجسان الماء لقام النجاسة في فخادها غير أن عبد  
أبي حنيفة مخرج عشرون وفي الشاة عشرون نجاسة بولها حصه وعبد أبي يوسف مخرج كله استوا  
لحقيقته والعلقة في الماء وقل لا يخرج شيء ذكره في السباع وذكر الضروري في شرح مختصر  
الكرخي أن في الحيوان المذكور السور والسنور والدجاجة المحلاة والصقر والباري والقار  
والحبة والعطاء في رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله مخرج منها عشرون دلو على وجه الاستحباب  
وكذا في الفرس والبردون وأما النجس للحزير والكلب والسباع والحمار والغنم مخرج جميع  
المائمه وإن لم يرب وجهه علم النجس فيما نقله من عاده الحيوان مع دبره وصره في الماخوفا  
من دخوله فيه فلا يحتمل ملاقاته للنجاسة وقل دبر الكلب منقلب إلى الخارج فهذا يفسد الماء  
خلاف السنور وغيره فإن قيل مسابيل البر يدينه على أساع البار وهي وردت في القار والوجه  
ولا دمي وقد قسرها ما عاينها قبل له لما صارت تلك الأشياء أصلا واستحكمت جوار الفروع عليها  
كالأجابه والعقود التي وردت على خلاف العباس فإن قيل قد قدر أبو حنيفة منه البلوغ بالسن  
ثمان عشر ونسب عشر بالراي وهو راجح دفع مال السفه الذي لم يوش رشه بحجر عشرون  
بالراي وغير ذلك قال السرخسي أردنا بقولنا المعادير بعرف بالراي أي المعادير التي ثبتت لحقوق  
الله تعالى أسداد وز المعادير التي وردت من الغلول والكفر والصغر والكفر فإن قلنا مخرج من قبل  
ما وردت من الغلول والكفر فكيف يستقيم ما ذكرتم من الجبل قبل له أبو حنيفة إنما يقرر ما تردد من  
الغلول والكفر بالراي الكفر يمكن معرفته بالرجوع إلى أحوال الناس بالاستقلال ولا يستلزم أما إذا

العطاء  
النجاسة

يلقبون

امكن

امكن ولا ينفذ ما يحسد به المرى أنه جعل الشهر فمافوقه كثيرا أو مادونه قليلا وصرف الحسن  
والزمان إلى ستة أشهر ولا يمارو السهور ولا عباد والسنين إلى عشر من كل نصف ولو وقعت  
ففي خشيته نجسه أو قطعه ثوب نجس وبغز أخرجها وغابت فيها طير تابعها لطهارتها الماخايبه  
أخرجها أكلت ولو غار ماؤها بعد وقوع النجاسة فيها م عاد فهو منزله نرجها عند نصيب  
وقال محمد بن سلمة هو نجس قال الاستحباب في قول بصير أو سعة للناس وقول محمد بن سلمة أو يوروي  
هنا من عن محمد بن سلمة نجس قوله ثم المعتبر في كل دلوها التي يستقي بها منها لا أنها ليس عليهم وكان  
الاطلاق في الماء ينصرف إلى الدلاء المعروفة في كل بلد وقل المعتبر الدلو الوسط المستعمل  
في كل بلد وقل دلو سباعا صاع وقل عشره أطاق دلوها الاستحباب وقل الكبر ما  
زاد على الصاع والصغرة من الصاع والوسط الصاع ولو يرب منها دلو عطسه مرة واحدة  
مقدار عشر دلو أو أربع دلو أو أجاز وقال زفر بن جوز وهو رواه عن أبي حنيفة رحمه الله  
لم ينقص من النقصان دون الماء وكان يتواتر الدلاء بصير الماء الجاري قلنا قد حصل  
المقصود بذلك ومعنى الحيوان ساقط في ذلك ولهذا لو نرجها عشر أيام كل يوم دلو نجس أو جود  
القدر مع عدم الحيوان ولا الماء إذا أخرج بدلو واحد كان العايد منه إلى البير قليلا لا خلاف ما  
إذا فرقت الدلاء فإنه سقاطر الماء منها في كل مرة فكل دلو من المعتبر هو المعني دون الصور  
والدلو موشه واحدها الدلاء والدلاء بالفتح واحده دلاء وإن استخ الحيوان فيها أو نضخ  
مخرج جميع ما فيها من الماء صغر الحيوان أو كبره يسار النجاسة في أجزائها الماء صغر يضم العين  
وهو صغر وصغار وكبر أي عظم قال الله تعالى كبرت كلمة تخرج من أفواههم فهو كبر وكبار  
كسجام صفه مشبهه باسم الفاعل فإذا افترق قبل كبر أو الشد يد وكبر يسر الباء إذا اسن  
كبر بالفتح والاول بالضم قوله وإن كانت البير معن لا يمكن نرجها أخرجها مقدار ما  
كان فيها من الماء يقال حفرت حتى غنت أي بلغت العيون وما معن ومعين ذكر  
ذلك في الصحاح أي دوعن وفي الحرب معن أي دات عن حاربه وكان ينبغي أن يقول معينه  
لمن البرموسه ولعله توهمه فعلا معن في فعله أو باعتبار لفظ البرموسه في طريق معرفه  
ذكر عن أبي يوسف وجها لهما أن حفرت حفرة أي حفرة ذكرها في الحرب  
ولم يذكر الحفرة صاحب الديوان ولا الجوهرى وإنما ذكر الحفرة وذكرها في الحرب  
مثل عرضها وطولها قاله فاضل خان وقال الاستحباب وعقها من الماء ويحصن أيضا



على قول بعض المسامحة فيخرج ويصنف فيها فادبا اسلاف فقد نزع ماوها والوجه الثاني  
 ان يرسل ويصنف في الماء ويجعل ليبلغ الماء علامه ثم يخرج عشر ذكرا مثلام بعد القصة فينظر كم انتقص  
 فان انتقص العشر علم انه مائه دلوك في المنافع وقال في المحيط يرسل خشبه في الماء ويجعل  
 لمبلغ الماء علامه ثم يخرج منها عشر ذكرا ثم يرسل مائه فنظر كم انتقص الماء من العلامة فان نقص شهر  
 مخرج كان كل يوم عشر ذكرا حتى لا يبقى من الخشب شيء وعن أبي حنيفة رضي الله عنه في الجامع الصغير  
 في مثله مخرج حتى يعلم الماء قد وده في استراط العلبة على وان البرد ذكره من المندوق قد  
 بعد وقال فاضى جان الصحيح عليه العجز وعنه بعض الراي المسلميه وعنه ما تادلو  
 وعنه ما به دلوا فتي بها في ابار الكوفة لقله ما بها وفي المحيط وفاضى جان والاستحسان ما بها  
 دلوا ولما به دلوا في الاستحسان العلبة بها وفي المحيط في رواه ما سان وخمسون دلوا لان  
 ما الا بار غالبا لا يحاوز ذلك كان ذلك بعد الرجوع ما بها للعلبة وفي الجاب ما بها  
 دلوا الى بلما به دلوا والطاهر ان ذلك في الجاب الى الولعب والمستحب قال  
 حسن الخبيبة السخى ابار بخداد كره الماء يحاوز دجله فافى محمد بما ساهد في بلد وعنى ابي نصر  
 محمد بن سلام ومحمد بن سلمة ثو قى تجلين لهما بصان وحداده ما مر ثالما فاد ابطرا وقلما ماوها  
 مائه دلوا وما يتادلو نزع ذلك العدر وهو الصحيح والاشبه بقول القمها لكونها مصاب  
 السهاده الملتزمه وقوله في المحيط وغيره فان نقص ودر شهر مخرج كان كل شهر عشر ذكرا هذا  
 اذا كان دور المير من اول حاد الى قعر الماء متساويا في العرض والطول وهو الطاهر وعلبه مائه  
 والا يلزم اذ انقص شهر في العسر الا الى ان ينقص شهر في كل عشر ذكرا الى قعر المير فوله  
 واد اوجد في المير فان معنى مائه او غيرها ولا يدرى متى وقعت فيها ولم يفسح ولم يفسح قال في  
 البدايع لم يذكر في طاهر الروايه وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنهما انهم صدقوا صلوه  
 يوم وليله اذا كانوا يوضوا منها وغسلوا اهل بي اصابه ماوها ولو كان عن ما بها الا بكل حبه  
 عنده قال يطهر اللاب وان كانت قد استنحت او فستحت اعادوا صلوه ثلثه ايام ولما لها عند ابي  
 حنيفة استحسانا ومنه الفيض من يدعى هذه الاستفاح والعاذه في ذكر الناسه في الرياء على بله  
 امام ولما لها وقال ليس علم اعاد شي حتى يحقوا وقعت فيها ولا غسل شي مما اصابه ماوها  
 ويوكل الحز الذي عن به وهو الناس ذكر الناس والاستحسان في البدايع لم يذكرها في المحيط  
 والهداه وغيرها وجهه فولهما وهو الناس انه يحتمل موتها في المير ويحتمل ان يقع فيها وهي

منه

منه

منه

منه بان القاهم الرج العاصف او بعض السفها او الصان او بعض اعدا الدين او بعض من  
 لا يعتقد بحس ما بها بها الكثره او احدى غير لون الماء وطعمه وريحه بها او بعض الطيور  
 كما حكى عن ابي يوسف انه كان يقول يقول ابي حنيفة الى ان راى حياه وهو جالس في سنانة  
 في متقارها جف فطرحنها في بر فرجع عن قوله ولا ن وقوعها في البر حادث والاصل في الحوادث  
 اصنافها الى ارب الاوقات للسك في الاستناد وذلك قبل وجودها في البر فان هل  
 هلا حكم الحال كما في حبان ما الطاحون هل له عنه لجوبه الجواب الاول ان ما قبله هنا  
 مجهول خلاف سله الطاحون فان مده عقد الجاه معلومه فيجعل الجاريا من اول  
 العقد الى انقضاء المده السابى ودر عارضه استحباب الحال لان الميركا يتظاهروا المالك  
 اضافه الحاد الى ارب الاوقات على ما بعد وحواب اخر ان ما ذكرناه طاهر للدفع وما  
 ذكر من الحكم للايجاب والطاهر للدفع دون الاستحسان والاعجاب وصار كمن راى في ثوبه نجاسة  
 لا يدرى متى اصابه فانه لا يعد بالاجماع على الاصح ذكره الحاكم السهمد وهو روايه بشر الميرسي  
 عن ابي حنيفة رحمه الله ذكره في البدايع قال الاستحسان روى المعلى عن ابي يوسف عن ابي  
 حنيفة كما ذكره الحاكم ووجهه قول ابي حنيفة رضي الله عنه وهو الاستحسان ان وقوع  
 الخسوان الذي في الماء لاسيما في ما البر سبب لموته لا ختنا فيه والموت متى وجد حال  
 به على السبب الطاهر دون الموهوم كالمجروح عدا ادمات وكان صاحب قراس حال  
 به على الخرج حتى يحب العصا ذكره في المبسوط والمحيط والنداع وان احمل موبه بسبب  
 لخر ولا مالوا حلتاه على سبب لم يطهره بطلنا السبب الطاهر بغير الطاهر وهذا الجور  
 الا اذا عرف وقوعها في المير منه محسب علم بالمشاهده المصد للعلم فركا السبب الطاهر باليمن  
 الذي هو اقوى منه ولا ن الوقوع محسب لم يمس سببا لموتها لم يدرى كمن وجد ميتا في غنقه حبه  
 ملتويه يفد ظنتا ان موته بنهشها ذكره الكدرى ولا نالوا راينا سكران ومن يديه ما طيه خمر الطاهر  
 ان سكره بالخمر وكذا اذا وجد قتيلا في محله حكمه بوجوب الدية والقسمه على اهلها وان اخلا ان يكون قتله  
 في مكان اخر وقد جرح وطرح فيها ولهذا قال ابو يوسف لو ان رجلين كانا في بيت وليس معهما مال فوجد احدهما  
 مذبوحا تحب دية على الاخر الطاهر لان دية نفسه نادر فاذا وجب المال على من بالطاهر والعباد اولي  
 لا سيما وقد كانت العباد في دية ووقع الوهم في سقوطها وقال محمد بن عيسى في عتب شي الاحمال  
 انه دح نفسه جريا على الاصل المقدم قال في الداب لان الاستفاح والمسخ دال المقادير بعد ثلثه

تحكيم



ولهذا صلى على قبر الميت الذي دفن ولم يصل عليه الى بلده اياما فوقها فقلت في هذا نظر فانه  
جعل ما زاد على اللب لئلا يفسخ واللب ما دونها لئلا يفسخ ويؤيد هذا ما ذكر في المحيط ان الميت لا  
يفسخ الا بعد بلده اياما ولما لها وعدم الا سفاخ والفسخ دليل في عهد الموت بعد ما ليوم  
والليلة لان ما دونها ساعات لا تضبط ولا نها اذ المرسل في الاشكال ان زمان موتها سابق على زمان  
وجودها من خصوصاً في الايام المظلمة الحقيقة التي لا تعان ما فيها وكذا الواقع فيها لا يخرج ما ولد دون  
ولان الحيوان اذ مات فيها ينزل الى قبرها ثم يعطوا ويصعد فلا بد لذلك من مضي زمان فقدر ذلك  
يوم وليلة احتياطاً لان ذلك ادنى المقادير قال في المنافع وقوع الحيوان في الماسيب لموته عاه  
فوجب اضافة الموت اليه ومتى اصفناه الله بعبادته الوقوع طاهر لان الحيوان لا يموت في  
الماضي وقع ولا يبدل من اضطراب وسبب ومعالجة ساعات فقدر ما ذكره سيرا قلت عليه  
هذه غلط لان العاه في مد الاضطراب والمعالجة والتثبت قبل موتها لا يحسن لما فلا عجب اعاد  
سي في تلك المدة وانما يحسن بعد موتها فالعلل الصحيح ما ذكرناه اولاً في الدواعي وقال الاستحباب  
روي المولى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة سئل ما ذكره الحارث قال وقال المولى من كان في نفسه في الطب  
والنابسة هي منزلة القاه في الميراث على الفضيل المذكور فيه قال في المحيط وقال المولى على قايض قول ابي حنيفة  
بعد في الجاسة الطبية صلوة يوم وليلة وفي الماسية صلوة يوم وليلة وانما رتبها بها وقال واما  
مسألة الجاسة بعد ما قال المولى في الخلاف فقدر في الطرى يوم وليلة وفي الماسية ايام وليلة  
وظاهر هذا على ان ابي حنيفة والاول تفريع على قايض اصله قال في المحيط لان التوب يطرح عليه  
هو لانه لم يراى عنه وغيره فادار المستعرب هو ولا غير علم انه اصابته للحال بخلاف البر فانها غايبه  
عن الاعين كما يدرى ما فيها فقلت اذ ادلت الجاسة في توبه ما به كيف تعال انها اصابته للحال  
وذكر في رسم في نوادر ان من وجد ميتاً في توبه اعاد من اخر توبة ما بها فيه للشك فيما  
قبله ذكر في المحيط وفي البايغ بعد من اخر ما اخره وفيه في البول يعتبر من اخرها  
بال في الدم من اخر ما عرف وفي المحيط قال في الدم بعد من سبق لان الدم قد يصيبه  
في الطرى بخلاف المني فان كان التوبه يلعبه هو وغيره فهو كالدم وفي البايغ لو قتل جثة فوجد  
فيها فان ميتة وامر بالميتي دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب بعد الصلوة مند يوم وضع القطر فيها  
وان كان ثقباً قبل طهرها بله ايام ولما لها عنده كما في مثله الذي قلت مراده اذ المرسل طريقه  
بل كانت جافة يا بيه مسله اذ ما سغى ان يكون بين الماوين الما لوعده وتقال الملوحة

ايضا واجمع البلاغ وهي ثقب في وسط الدار خمسة ادرع وهذه رواه ابن سلمان والنوا  
والما الى وفي رواه ابي حفص سبعة ادرع وليس فيه بعد بركة زمر والسرط ان الحصى من  
الملوحة الى نهر الماسي وذلك بحلف بخلاف الاراضي في الرخاوه والصلابة المبري انه  
قال فان كان بينهما خمسة ادرع فوجد في المارح البول او طعمه فلا خفيه وان لم يوجد شيء من  
ذلك فلا ماسية وان كان بينهما اقل من ذلك فعرفنا ان المعتبر هو الما لوصد ذكره في المسوط  
والمحيط وغيرها وقد علم ان الما لعلل تنحس بوقوع الحيوان الجس السور فيه فلا بد لنا من معرفة الاسار  
وانواعها واحكامها **فصل في الاسار وغيرها السور** وهو من العن البقية بعد  
السرب والادل ودراسار يقال اذا سربت فاسراى اوشبها في السراب في قعر الانا والعب  
سار وقاسه مسير لان الفعل منه ربا عي ومثله ادر كفهود رآك واجبر ففوجبار قال في  
المسوط والمحيط والبدائع والحفة والمنافع الاسار عندنا انواع اربعة وقال الاستحباب  
هي على خمسة اوجه فالوا نوع منق على طهارته من غير كراهية كسور بني ادم مسيلهم ومشركيهم  
صغيرهم وكبرهم وكرهم واسا طاهرهم ونجسهم حايضهم وحبهم الذي حال سرب الخمر  
فان سور نجس فان بلغ رقة لم يرب طهر فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا سور ما يوكل له  
كالابل والبقر والغنم والوحش والطيور وغير ذلك ولحق بذلك وهو سور ما ليس لنفس  
سائله وما يعيش في الماء ونوع نجس وهو سور سباع البهايم كالاسد والنمر والفهد والد  
والصبع واللب والحيزر ودر في المحيط والمفرد شرح محضر الطحاوي عن محمد بن سواد القيل  
نجس كسور السباع مع انه نجس العن عنده ونوع مكروه وهو سور المهن والقاه والحية  
والحق بها العقرب والورغة ذكرهما في المحيط والاستحباب والدخلة الحلة وهي الى  
يصل منها رها الى رجلها والابل والبقر كاللله قال قاضي حان لا يكره الوضوء عند عدم  
الماء المطلق ولو صلى وهو حامل مكره وقال الاستحباب من حجر احب الى ان يوضا  
بغير ستورها ولم يذكر الكراهية وذكر في الحفة انه طاهر الروايه والكراهية رواه الجاح  
الصغير وقال في المسوط والذخيرة يكره ان يلحق المني بكف الانسان ثم يصل في غسلها  
او ياكل من ثقب الطعام الذي اكلت منه لئلا يمرض بها بذلك قال في البايغ لو  
اللب فانه ومكثتم شربت نجس الما عند ابي يوسف ومحمد كسارب الخمر قال ابو حنيفة لا نجسه  
قال في المحيط والحفة وقاضي حان قول ابي يوسف مع ابي حنيفة وقال قاضي حان وفي المفرد



ساعة او ساعين قال المرعشي هو الصحيح وقال في المفرد ابو يوسف لم يقل يطهران فيها اذا  
غسله بلعابها لاسقاط الصب في اليد ان عنده قال وذكر في الجامع الصغير قوله  
مع ابن حنفية واسقط الصب للرجل وعن ابن يوسف انه غير مكره وعنه الله اخو الوضوء  
ذكر المرعشي وقال الطحاوي كراهه سور الهرة لحرمة لحمه وهذا يدل على انها الى الحرم  
اقرب كسباع البهائم لان الوجوب للكراهه لا يرفع عارض وقال الكرجي كراهه لاجل اكلها  
الفان والحقه وفيها لا تخلوا على الجاسه عان وهذا يدل على البرزخ وهو الاصح والا قرب  
الى موافقه الحديث فانه عامه السلم قال في الهرة انها ليست بحسن انها من الطوافين  
عليكم او الطوافات رواه الخمسة قال الهمداني حديث حسن صحيح ورواه ابو داود  
والتهذيبي بابوا وحرف عليكم ورواه مالك والدارمي بابوا والكراهه لعدم حكمها الجاسه  
فصار فيها كيدا المستقط من نومه وروى الدارقطني عن عاصمه رضي الله عنها قال كان  
عليه السلام يصغي لها الا ناحت يشرب ثم يوضا بغسلها قال صاحب مطالع الانوار  
محتمل وان يكون للسك من الراوي يعني في الحديث الاول ويحمل ان يكون للسرور والصفين  
من المذكور والاثاث وهو الاظهر كقوله تعالى ان يكن غيبا او فورا فانه اولي بها ولو كانت  
للسبيك لقال اولي به لان المراد احدهما فكل الطوافين للخبر المالك ومن خذله  
دليل البت وقد سقط الخمار في حقهم للضرورة والحاجة والحق الذي عليه السلام الهرة هم  
حقن بها من الاواني هذه الضرورة والحق احكامنا بالهرة الحية والقان وسوان السور لوجود  
الضرورة في الجوار وروى الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
السنور سبع والمراد به حكمة لا صورة وخلقته وعن طاووس ومجاهد وعطاء بغسل الانا  
من ولوع الهرة سبعافان قل انما سعن كراهه السوران لو اخضرت احكام السبع فيها  
فصل في السبع احكام ثلثة نجاسة السور كسباع البهائم وكراهه كسباع الطير وحرمة  
لحمه نجاسة السور غير مراد بالهرة الذي قد مرناه او بالاجماع وحرمة اللحم لا يراد ايضا بقوله ليست  
بحسن لانها ما فيه لهنبيه عليه السلام عن اكل ذي ناب من السباع معصية الكراهه بتفخيخ  
المطاط ولا نعلم الطوف تسقط النجاسة لاصل الضرورة ولا تسقط الكراهه لعدم ناهيها  
ولزومها اذ يمكن الحرز في اكله بتغيطه الاواني بخلاف خبز العصفور وخبزها وروى الهمداني  
من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يغسل لنا اذا ولع الحلب سبع مرات او اهل

كل

فيه

او اخرها

او اخرها من التراب واذا ولعت الهرة غسل مرة لخرجه من حريم سوار بن عبد الله الخبزي  
عن المعتمر بن سليمان عن ابي جعفر عن محمد بن سيرين عنه وقال هذا حديث حسن صحيح ورواه ايضا  
الحافظ ابو حفص عمر بن شاهين في مسنده وروى هذا الحديث عن المعتمر سوار ويعقوب بن  
ابراهيم النصارى القاضي ابو يوسف وابو الاسود رفاعا ووفاء الهمداني عن محمد بن علي  
عبد الله الجاهلي عنه ولم يلق لوقوف من وقف مع رفع من رفع وكراهه سور الهرة مروية عن  
ابن عمر وسعد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد ومحمد بن سعد وابن ابي ليلى وقال  
الخوازي رحمه الله ليس ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم بل هو مدرج الحديث من كلام ابن عمر  
موقوف عليه قال ولما قاله الهرة قلت قد صح الزهري رفعه والريان عندهم  
من الحديث مقبولة واي شئ يضر وقفه بعد ثبوت رفعه والصحابة رضوان الله عليهم كانوا  
يروون الحديث تارة ويقتون به اخرى فلا حرجه الفتوى به عن كونه عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقد احتجوا بما روى عن ابن عباس انه عليه السلام سمع رجلا يقول لسك عن  
سرمه فقال عليه السلام من سرمه قال اخ لي او قريب لي قال الفحت عن نفسك قال كاه  
حج عن نفسك حج عن سرمه وهذا الحديث قد روى موقوف عن ابن عباس ذكره الفيلسوف  
محمد بن عبد الواحد المقدسي في احكامه فلم يردوا اليه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
بل هو مدرج من كلام ابن عباس لكونه موقوفا قال السافعي والحنابلة في ايراد الوجوه  
الهرة اذا اكلت فان وغابت ثم ولعت لا يحسن لان فيها حال ولو غابا مشكوك في نجاسته  
وماله فاه طاهر فلا يحسن بالسك خلاف ما قل غابت فانه لم يوجد سوى ريقها وليس  
بمطهر اي عندهم قال محمد بن ابي نعيم الحارثي الحنفي تطهيرها بريقها هو الاقوي  
عدي الحاجة كما طهرنا الذين نجس بطهران الحارثي وكذا نقوى عندي حول الريق مطهر افواه  
الاطفال ودهم الانعام والبهائم اكلاله بعد الملة المعهدة ولم يعتبر فيها غسل ولا غمر ولم  
يقبل عن الصحابة والسلف الا من غسل افواه الاطفال من اثنى ولا معصية بالغسل لان ما  
تحقق كراهته لا يزول حكمها بالوهيم لان الاصل والطاهر بها وها فاسبه ما لو القى ثوب  
في الماء وكان نجسا وشك هل غسل ام لا يحسنه بالانفاق ولهم وجه اخر انه لا يحسن المامع  
تمام النجاسة في فمها وهذا لعدم ان القول بالطهارة مع تمام النجاسة في فمها لا يقتضيه الشا  
بل ناهيه بلا استمال ولا يفضيه تعليله لان ذلك راجع الى ادائها للضرورة لا الى العارض الذي



بكر الحرعه اسمي كلامه وقال المرعسي في سقوط اعتبار لعابها بدانتها ان  
 للخرج ما يرا في اسقاط الجرب كسقوط حرمة الميتة في المحصنة والا كراه وقال  
 السبع ملخود من السبع وهو الفهر ومنه يوم السبع ليوم القنانه لقهر اعداء الله  
 فسميت الهن سبعا لقهرها الحشرات قلت قال الجوهر في سبع الدب الغنم اي  
 اقتربه سهله وقال في المبسوط ولا نهال بحامى النجاسات والعاب عليها اكل  
 الفزان فاورد كراهه كما قلنا في كراهه الصلوة في سراويل الكافر وازان له محرمة من  
 النجاسة وكذا الما الذي وضع الاطفال ايديهم فيه لعدم محرم من النجاسة واما  
 قاسم على سور سارب الخمر واليهودى فليس بشئ فانا نقول سور سارب الخمر قبل غسل  
 فيه او سربه ما يحس لا مكروه وكذا اليهودى ان كان سرب الخمر او مائل حسا وبدون ذلك  
 النجاسة والنجس في اعتداله ولا اعتبار بالاعتدال في حياها ولا نأظر الى احسن دون افراد الصور  
 فان جنس الهرا العالقه عدم محامها النجاسة وحسن نبي ادم على الحلس فافرقا ولا نأظر  
 بالطواف الذي هو مطنه عسر المحرم منها بل على انه لو الطواف لجسنت لقنام المفضي  
 للنجس وسقوطه للخرج والضروة لا سقى بها الكراهيه واما سور سباع الطير كالبارى  
 والباس والصقور والشاهين والعقاب والنسر وكل ما لا يؤكل لحمه من الطيور فنجس في البياس  
 كسباع البهائم جامع حرمة الخمر وفي الاستحسان طاهر مكروه قال في المبسوط والمحيط لا نهال  
 سرب سقارها وهو عطر جاف خلاف سباع البهائم فانها شرب بلسانها وهو رطب  
 بلعابها ولا نهال في سباع الطير صرور وعموم بلوى فانها سقى من عل وهو اولى بكون صور  
 الا واما سباع السباع في البراري والصحارى فاشبهت الفلأ والحبيبه وقذبة السرع على ذلك  
 في الحرم وعن ابي يوسف ان ما يقع على الجيف منها قسور حسن لان منقار لا تخلوا عن  
 نجاسة في العاده قلنا هذا هو فهم فكر كالحصه والبارى والصقور وغيرها اذا  
 كان باهل اللحم الدكى لا مكروه ذكره في المحيط ونوع مشكوك فيه وهو سور البغل  
 والحار وفي المبسوط والذخيرة عرق البغل والحار ولعابها طاهر في الصحيح وذكر  
 في الذخيرة عن ابي يوسف ومحمد لو سقط لعابها او عرقها في الماء افسده اراد  
 انه لا سقى طهورا وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف ان عرق الحار نجس الماء  
 وعنه ان لعابها وعرقها نجس نجاسة خفيفة وروى الكرخ عن ابي حنيفة ان سور الحار نجس

لانه لا تخلوا عن قليل من نجاسة من العيب محل الاعمال وفي المنفعة ان لعابه نجس من كونه فكون  
 فيه قليل من نجاسة من اللحم الممزج بالدم انه سقط في حياها في اللحم فلا ينجس ما كوله  
 ومشروبه وكذا ما يؤكل لحمه للعابيه ومن المسامح من قال نجاسة سور الحار دون الاما كان  
 الحار ينجس فيه بسم البول قال في البدائع هذا هو سور الحار ينجس في فاضى حار  
 ولا صح انه لا فرق بينهما وقال قال فاضى حار في لعابها وعرقها ملك روايت عن ابي حنيفة  
 في روايه نجس نجاسة غليظة وفي اخرى لا يمنع حوازل الصلوة وان نجس وعليه لا عمداد وفي  
 الجامع البرامكة عن ابي يوسف ان ابا حنيفة قال لعاب ماله يؤكل لحمه من الدواب وعرقه  
 لنفسه الثوب اذا زاد على قدر الدرهم فنجس نجاسة غليظة وهذا توافق روايه الكرخي عنه  
 وعن ابي يوسف لا نجس حتى نجس وفي المحيط عرقها ولعابها لا يفسد الثوب وان نجسا  
 للشك وعن ابي حنيفة يفسد انه اذا نجس للنجاسة اعتبارا بالجمها وفي المسقى عن محمد  
 بن الهان كلعابها وعرقها يفسد الما دون الثوب وذكر ابو عبد الله البجلي ان سورهما  
 نجس عند الحسن وزفر نجاسة خفيفة قال فاضى حار هذه روايه عن زفر وقيل  
 اذا نزل الحار على الرملة لا يكره لحم البغل المتولد منهما عن محمد فعلى هذا لا يضر الما بسور  
 مشكوك فيه وسور الفرس في طاهر الرواه طاهر كسور الا دمي وفي روايه الحسن عنه  
 مكروه كلحمه وروى عنه انه مشكوك فيه وفي روايه رابعة سور ماله يؤكل لحمه كبوله  
 والفرس وغيره فيه سوا وهي روايه الغداد بن عن ابي حنيفة وعندهما سور الفرس  
 غير مكروه في الروايات كلها وقال الاستحسان الوجه الخامس سور الحار ينفق  
 على نجاسته والخلاف فما عداه قلت هذا مجموع فان الحار وادوا ولا يطهارة  
 مع سور الكلب وكراهيه سورهما قال في المنافع ثم الاصل ان ما يكون لعابه طاهرا  
 يكون سور طاهرا وما يكون نجسا واللغاب متولد من اللحم فكون معتبرا  
 به وهذا الجود من قول صاحب الهداية وعرق كل شئ معتبر ثم سور لوجه ثلثه اولها ان  
 هذا الفصل في السور وهو انما يعتبر باللغاب بحسب طهارته ونجاسته فلان سب  
 ذكر العرق هنا ما بينهما ان حكمها ما خود من غيرها وهو اللحم فلا يؤخذ حكم احدهما من صاحبه  
 وبالحا ان عرق البغل والحار طاهر على المختار بلا شك وسورهما مشكوك فيه في الصحيح  
 وقال في الحواشي عرق كل شئ معتبر بسور ينفق عرق البغل والحار فانه مخالف لسور

ان

يكون

ها



عن أبي هريرة وغيره كلهم يقول إذا ولغ اللب وكه يقولون إذا شرب اللب وهو الذي  
يعرفه أهل اللغة ولا من يغسل الأناظر في يجسه به وأقوى منه رواه مسلم ظهوراً  
لحديث إذا ولغ فيه اللب أن يغسله سبعاً لأن الظهور مصدر بمعنى الطهارة أي طهارة أنا أحكم  
فيستدعي سابقه حدث أو ثبت ولا حدث في الأناظر من الباني وروى مسلم من حديث أبي  
هريرة أنه عليه السلام قال إذا ولغ اللب في أنا أحكم فليقره ثم يغسله سبع مرات  
والأمر بالارادة دليل التخييس فإن قل لو كان للجاسد ما احتجج إلى السبع فإن لجابه  
ما يكون الجبس من العذر وبول الإنسان والحمار وقيل له الجمل على التخييس أو لا فإنه  
من دار الحكم بين كونه تعبداً ومعتقوله المعنى كان حمله معتقوله المعنى هو الوجه لذلك البعد  
وكثر العقل فعلى قول ملك يكون التعبد في أصل الأمر بالغسل والعدد وعلى قول الثاني  
في العدد خاصة فاللبي أو لا فإنه أقل خروجاً عن الأصل وعدنا الس فيهما خروج عن  
الأصل فبان أولى الأقوال فإن قيل الجذب دل على نجاسة الأنا ولا يدل على نجاسة لعابه  
لجواز أن يكون نجاسة الأنا باستعمال النجاسة غالباً لا كله للجذب وأما لم يأت فلا  
يدل على خصوصية ما ذكرتم قل له إذا فرضنا نظيره في اللب بما ذكرتم فوُلغ في الأنا  
فأما أن ثبت وجوب غسله أولاً فإن لم يثبت وجب تخصيص الغيوم وإن ثبت لزم  
ثبوت الحكم بدون علمته وكلاهما على خلاف الأصل وهو عام في جميع اللاب لأن  
اللام للجبس وعن ملك تخصيصه بالشيء عن إحداه وعنه أيضاً اختصاصه باللب وأما  
الطعام الذي أحل منه فلا يجب فإن قيل أخرج البخاري في صحيحه عن من عرقا كانت  
اللاب يقبل وتدير في المسجد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كانت نجسه  
لصاها المسجد عنها وطهره منه قتل له عبورها في المسجد محمول على أنه كان في  
أوقات نادره أذا لم يكن على المسجد أبواب يومئذ لأن تركه فيه لا يجوز بالاجماع وإنما  
لم يطهر والأرض من وطئها ليس بها وعن عبد الله بن أبي القحافة قال أمر رسول الله بقتل  
اللاب ثم قال ما بالهم وبال اللاب ثم رخص في لب الصيد وكل العنم وقال إذا  
ولغ اللب في الأنا فاغسلوه سبع مرات وعفوه المأمنة في التراب رواه الجماعة إلا  
الترمذي والبخاري قال أبو عمرو وبه كان يفتي الحسن بن سالم ما رواه الدارقطني  
بإسناد صحيح من حديث عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة قال إذا ولغ اللب في الأنا

عن

عن أبي هريرة وسورهما مباركت فيه فلب هذا الفضل إنما يلزم أن قلنا أن المسك في طهارته  
وهو غير صحيح قال المحصر إن العاء يفضي المساواة ونزلت بالص وهو ركوبه عليه السلام  
للخاتم وروا في حر الحار قوله وسور الأدمي وما يوكل لجه طاهر يعني من غير كراهية  
أما سور الأدمي فلما رواه ملك عن أبي بكر بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن سهاب الزهري عن  
أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلن قد شيب بما وعى عنه أعرابي وعن  
سبان أبو بكر فسب ثم أعطى الأعرابي وقال لا آمن قال من ذكرك على طهارة سور المؤمن  
والدليل على طهارة سور الحايض ما روت عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأنا حايض  
فأنا وله النبي عليه السلام فضع فاه على موضع في فسررب والعرو والعرو وأنا حايض  
ثم أنا وله النبي عليه السلام فضع فاه على موضع في رواه الخمسة غير البخاري والترمذي  
والحاوية دون الحيز لا يرفع بالغسل فلا يمنع الوضوء ولا سقط الصلوة بخلاف الحيز  
فإن قل ينبغي أن يتجنب الماء شرب الجنب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لسقوط الفرض به  
قل له لم يرفع الحديث به في رواه للخرج وفي رواه لا يصير الماء استعماله بفعله للخرج  
ذكره جواهر زاده قال الباقى وسقى الصحيح أن عامه من مال كان يربى في المسجد قبل  
إسلامه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كان نجساً لما مكته من ذلك ولطهر المسجد منه وقد  
أنزل وقد يقبض في مسجده وهم مشركون وكان النبي عليه السلام يربى الوفود في مسجده وأثبت  
والنجاسة في أعقادهم وكان اللعاب قد يولد من طاهر فبان طاهر وهذا مع أن من بني آدم  
وما يوكل لجه قوله وسور اللب يفسد الأنا من ولو غه ثلثاً وقال البوري لا يوجب فيه  
بل العبرة بالمرأى ولو ممره حاتف ما نقل عن أصحابنا وقد يصدق قول ملك ودأود أنه طاهر  
ويغسل الأنا منه سبعاً من غير بعض مع طهارة سور عندها وغسله بعد عندها وبحوز  
الوضوء عند ملك ومنهم من حمله مستحباً قالوا لأن الله تعالى أباح لنا صيد اللب مطلقاً ولم  
يشترط غسل موضع فيه ووافقنا الشافعي وأحمد على نجاسة سور لكن لا يغسل  
من ولو غه سبعاً أحد من الأرباب روى ملك في الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب اللب في أنا أحكم  
فليغسله سبع مرات أخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من حديث ملك قال أحفظ أبو عمر  
المرى غير ملك من رواه حديث أبي هريرة هذا الإسناد ومعرو مع توابعه وكثرها



فأهرقه ثم اغسله ثلاث مرات ذكره في الامام وروى الطحاوي عن اسمعيل بن اسحق عن  
ابي نعيم عن عبد السلام بن حرب عن عبد الملك بن عطاء عن ابي هريرة في الانا بلغ الهرا واللب  
بغسل ثلاث مرات وهو راوى السبع وعندنا الراوى اذا عمل خمر روايته او اتي  
بخلافه لا ينبغي حجه لان الصحابي لا يحل له ان يسمع من النبي عليه السلام شيئا ويفتوا  
يعمل خلافه اذ تسقط به عدالته فدل على نسخ ما رواه ونسخه طاهر لان هذا لان  
حين يشرح في امر الكلاب ويامر بقتلها قلعا لهم عن مخالطتها ثم يرك ذلك وقال  
ما لي ولها او علم ان الرأى على الملك بدب واستحباب كما تقدم واما الملك فقد امر  
بها عند نومهم الخجاسة كما تقدم في الصحيح فعند تحقيقها اولى وكان المحدثات لا تعرف  
بالعقل والظاهر انه قالها سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان امره عليه السلام  
بتعفير النائم قد ثبت في الصحيح ولم يخرجه عنه وكذا ملك لم يخرجه عنه ما لم يثبت في الصحيح  
مطلقا فقد تركوا الحديث والراءى من العدل مقوله عندهم وروى الدارقطني عن  
النبي عليه السلام انه قال يغسل الانا من ولوع الهرة كما يغسل من اللب وروى ايضا عن  
ابي هريرة اذا ولغ السنور في الانا يغسل سبع مرات ولم يخرجه عنه فاجابهم عن  
ذلك فهو جواب لنا عما زاد على الملك مضافا الى احوالنا المدونة وروى الدارقطني  
ايضا باسناد عن ابن فضال عن عبد الملك بن عطاء عن ابي هريرة انه قال اذا ولغ الكلب  
في الانا هرقه وغسله ثلاث مرات لخرجه عن محمد بن نوح الجندي راوى عن هرون  
ابن اسحق عنه وروى الدارقطني من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في الكلب بلغ في الانا انه يغسل بلثا او خمسا او سبعا قال يفرجه عبد الوهاب ابن  
الضحاك عن اسمعيل بن عياش والولوع لا يستعمل في بني ادم قال الجوهرى ولغ  
الكلب بلغ مثل منع منع ولوعا اي شرب باطراف لسانه قال وحكي ابو زيد ولغ  
الكلب بشرابنا وفي شربنا ومن شربنا قوله ولا يما يصيبه بوله يطهر باللب  
وكذا في المحيط وقاضى خان في الوسيط والتهذيب وفي معنى لعابه عرقه وروته جميع  
اجزائه فيسقط السبع في الكل عندهم مع التقدير وقيل يكتفى بغسله في غير الولوع  
منه كسائر الحاسات حده المتولى والرافعي قال النواوى وهذا الوجه قوي ذكره في  
شرح المهرج ولا اعتبار باستراط الملك في ازاله الخجاسة عندهم بل الشرط زوالها

ولو

رمى الله عنهم

ولو غمره واحده ثم ان الشافعي جعل العرد تعديا في سور اللب وعده الى التوب الا  
في التعفير بالتراب في احد القولين ويلقى بالتراب الخس على عله لا يستطيع ان ياد لجعل  
في اخره فان كانت الخجاسة لم يزل يحد فلف بقدر الخس طهارة الانا وان كانت قد  
زالت تكون ذلك امر استحيى اما ولا نا وقالوا ايضا هو امر يستعمل نوعي الطهور  
من الماء والراب وهذا بعيد لان التراب طهور في الحديث دون الانا ولا يزل الخجاسة  
لحقيقته اجماعا ثم انه لا يكون طهورا مع وجود الماء المطلق فكيف يجمع بينهما خلاف  
سور الحار عندنا والشي اذا كان غير معقول المعنى لا يتكلم له بعلة لا يستقيم والخفا  
لخبر في العرد باللب مع كون العرد تعديا عندهم والغلبة فيه كان الاجل فلعهم  
عن عادتهم في مخالطة الكلاب ووجود الخبر يبرهن المسلمين فادركه بشرع فيه  
الغلبة مع اسفاه علة وعلم وجود مقتضيه واما الخجاسة سور الخبر فقد تقدم انه  
عجز العين واما الخجاسة سور سباع الهام فقد ذكرنا الفرق بينها وبين سباع الطير فلا  
نعبد قال الشافعي سور السباع كلها طاهر سوى اللب والخزير ورد عليه بقوله  
عليه السلام في الحيض الى يكون في العلوات وما ينبو هاهنا السباع فقال عليه السلام  
اذا بلغ الما قتلين لم يحل خبثا فلو كان سور السباع طاهرا لم يكن لهذا الشرط فايده  
وكان المقتيد به ضايعا لاجاب النواوى عن هذا بلجوبه لحدها انه تمسك بدليل  
الخطاب قال وهم لا يقولون به قلت ما قاله الصحيح عن قول به ولا نعتقد صحة  
هذا الحديث ايضا انه مطعور فيه وقد عرف في موضعه لكنهم زعموا انه صحيح  
ومفهوم الشرط حجه عندهم ونحن نلزمهم بما هو حجه عليهم عندهم قال الثاني  
السؤال بان عن الماء الذي يرد الدواب والسباع فتشرب منه وتبول فيه غالبا  
قلت لا يجوز تقييد السبع بموطأ وجهه لوجهين احدهما ان ورود السباع  
على الماء للشرب لا لتبول فيه فلا يجوز تزل هذا الذي سن الحديث لاجله الماني كماله ما عاده  
فلا يخص بالبول وتصرف عن غيره بل لا دليل قال الثالث ان الكلاب كانت من جملة ما  
يردها فالسبع بسببها قال ويدل على دخولها في ذلك اوجه احدها انه جافي  
روايه الدواب والسباع والكلاب ما لها انها دخلت في الدواب قلت الجواب  
عنها لو كان السبع بسبب الكلاب دون السباع لم يكن لذكر السباع وترك التي يسببها

الكلاب



فسد الما عندهم معنى اذا اللاب لم تذكر في المشهور الثاني لو سلم ذكرها في بعض الطرق  
على ما ذكرنا لان لضم السباع اليها فادكان فساد الما بسبب اللاب لا غير عندهم  
وصار كما لو قال اذا شرب الكلب والاذني يتجسس الما وهذا ظاهر الفساد وقوله انها من  
جمله السباع لا يصح فان من قال لان فل سباعا لا يفهم منه قتل كلبه والاصل عدم الاشتراك  
والترادف وقوله الثالث انها داخله في الدواب باطل لان الدواب لدوات الخوافر  
لا من البغل والحمار ولو كانت داخله فيها لا يجوز اخراج غيرها بلا دليل قوله وقياسهم  
على الخيل هو قياس في مقابلة الضف فلا يقبل فلنا بل هو قياس غير المنصوص عليه بما مع كون  
الكل غير مأكول اللحم ولا نص في طهاره سور السباع واللغاب يتولد من اللحم الخبيث في  
الحل فان نجسا وليس فيه ضرره وعموم بلوى فيخرج سور السنور والفان والحيه واشباهها  
ولا تعارض ادله فيخرج سور البغل والحمار واستدل الشافعي على طهاره سور السباع بما  
رواه عن ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى عن داود بن الحصين عن جابر بن عبد الله قال قال رسول  
الله انتوضا كما افضلتم الحر قال نعم وما افضلتم السباع كلها رواه السهفي واخرج  
الدارقطني من جهة الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حبيب عن داود بن  
الحصين عن ابيه عن جابر قال قال رسول الله انتوضا كما افضلتم الحر قال وما افضلتم  
السباع وعن ابي سعيد الخدري انه عليه السلام سئل عن الجياص التي تنسك مكة والمدن ترددها  
السباع والكلاب والحمير وعن الطاهرها فقال لها ما حملت في بطونها ولنا ما غير ظهور رواه  
ابن ماجه عن ابي مصعب المدني عن عبد الرحمن بن زندي عن عمر قال خرج رسول الله في بعض  
اسفان فسار لئلا يفر واهل على رجل جالس عند مقراه له فقال عمر يا صاحب المقراه اولعت السباع  
الليله في مقراتك فقال له عليه السلام يا صاحب المقراه لا تخبر هذا مملوكا ما حملت في بطونها  
ولنا ما بقي شراب وطهور فيه ايوب بن خالد الخزازي قال بن عدى حدث عن ابي زرعي المالك  
والقراه بكسر الميم غير مهوره مأخوذ من قربت الما في الحوض قريبا وقرى ادا جمعه قال  
الجوهري هي المسيل والموضع الذي يجمع فيه المطر من كل جانب وقال ابن سبويه هي الحوض  
العظيم يجمع فيه الما اما حديث جابر فله طريقان احدهما في بن ابي حبيب قال البخاري عنده  
مناكير وقال النسائي ضعيف وقال بن معين ليس بشي والاخر في ابراهيم بن ابي يحيى شيخه  
وقد كرهه مالك واثبت بن معين وقال الدارقطني متروك ثم نفى به بالغدير العظيم ولا سيما

من الإناء

على المنصوص

عنه

عنه فان القليل لا نجس بذلك وطاهر ان الخدران والاحواض في البراري يزيد على  
القليل فلا بد لجند على طهاره سور السباع في حديث ابي سعيد عبد الرحمن بن زيد قال  
ابو الفرج هو ضعيف باجماعهم وقال بن حبان داود بن الحصين حدث عن الثقات بما  
يشبه حديث الالبات فحب مجابه روايته ولو ثبت فهو محمول على الما الكبير في الخدران  
على ما تروا الدليل على نجاسة السباع ما رواه جابر بن عبد الله انه عليه السلام نهى عن اكل كل  
دي ثاب من السباع ودي ثاب من الطير والمراد بها الجوارح والحديث رواه مسلم  
وفي الواقعات نجس الدرجة المحلاة ثلثة ايام والثاء اربعة والابل والبقر الحلاله عشر  
ايام قال هو المختار قلت الطاهر ان هذه المدة لطيب لحمها اما ارتفاع الكراهيه عن سورها  
فلا سوقف عليها وذكر في المحيط ان الدرجة المحلاة لا يكره لحمها وان اكلت النجاسة قال  
لان لحمها وان اكلت النجاسة قال لان لحمها لا يتغير بذلك لانها خلطها بغيرها بخلاف  
الابل والبقر قوله وقيل الشك في طهارته الاجود ان يكون قيل بغيره واوكنه  
اول القولين فلا عطف قال لانه لو كان طاهرا لان ظهور الما لم يخلب اللغاب على الما  
بنا على ما تقدم ان الطاهر اذ خلط الما لا يسلب عنه الطهورية الا بالغلبة لكن ينبغي  
ان يمنع من شربه لان لعاب كالا يوكل لحمه موجود فيه كلبين الا ان قال الويزي الشك  
في حكم الطهاره به في حق الشرب وغيره طاهر وكذا الوشرب الحار من لبن او عصير حل  
شربه نفيا للحرج وقيل الشك في طهوريته لانه لو وجد الما المطلق لا يجب عليه غسل  
راسه يعني انه طاهر بلا شك اذ لو كان الشك في طهارته يكون مترددا بين الطهاره  
والنجاسة فعلى تقدير ان يكون نجسا فقد نجس راسه بالمسح به والمسح بعده لا يزيل  
النجاسة بخلاف غسل الاعضاء الثلاثة فان الغسل يزيلها قلت هذا غير لازم لان  
الراس قبل المسح عليه بالما المشكوك في طهارته كان طاهرا فلا ينجس بالشك جوابه  
ان مراده لحدث بعد ما توضا فان الحدث قد حل بالراس فاذا مسح عليه بالما المطلق يكون  
حكمه بالبله حكم الما المشكوك في كونه طاهرا فعلى تقدير ان يكون نجسا ينجس بالبله ولا يرفع  
الحدث فلا يرفع بالشك فيجب غسل راسه لهذا المعنى فلا يجب دل على ان الشك في طهور  
الما في طهارته وقد ذكرنا ذلك مستوفى في اول الفصل قال وكذا البهائم طاهرة وتولد والحصن  
ولا يشرب وهذا دليل على طهاره سور وكان ينبغي ان يقول وكذا البهائم لان الله عز وجل

يته



دون الحار وقوله وروى نص محمد على طهارته اي على طهارة سور فان محمدا قال تلك  
لو غمس الثوب فيه يجوز الصلاة معه اما المستعمل وسور الحار وبول عابو كل لجه ذكره  
قاضي حان وغيره في شرح الجامع الصغير وينبغي ان يقال بلته لو غمس الثوب فيها لان  
الما والسور والبول كل منها مذكور في التاويل لا يعود الضمير اليها مفردا مذكرا قوله  
والبغل من نسل الحار فيكون منزلة فيه نظرا فان البغل متولد من الحار والفرس فعلى قول  
ابن حنيفة لا يحتاج الى جعله من نسل الحار بل من نسل ابيها لان حرم واما على قولهما فتشكك  
فان المنظور اليه الافراد كانت الام ما كوله للحرم حل لولادتها وان كان الكلب  
غير ما لول الحمر ويدل عليه ان الدب لو نزا على شاة فولدت ديبا حل اكله ويجزى في  
الاصحبه ذكره صاحب الحجاب في كتاب الاصحبه وفي الحديث لو نزا الحمار على الممكة فقد قيل الحمر  
المتولد منها مكروه فلا نقا وقيل لم يكن عندها اعتبار الا في قوله وسبب الشك تعارض  
الدله قدس عن النبي عليه السلام انه امر يوم خيبر ما كفا القدر من لحوم الحمر الا هليه وقال  
انه رجس وروى عنه عليه السلام انه قال لا يحرم من غالب جنس قال ليس في الاخيريات  
كل من سمن مالك فقد وقع التعارض في لحمها ذكره قاضي حان وغيره قال ابو بكر في  
العارضة ثلثة سحت من لبن لحوم الحمر الا هليه ونجاح المتعة والتوجه الى بيت المقدس  
فدل على ان لحومها كانت مباحة وقوله او اختلاف الصحابة يوهم انه غير تعارض  
الدله وليس كذلك فان اقوال الصحابة من جملة الدله فتعارضها تعارض الدله مثال  
ذلك قال في المبسوط وغيره كان من عباس يقول بعلف الفت والتين بسور طاهر كان  
ان يقول انه رجس فعارض القولان وكان اصل الملوي الذي ذكره عليه السلام في  
الهرة موجود فانه مخالط الناس وشرب من الاواني لكنه دون الهرة اذ يدخل  
المضائق ولا يصعد الغرف فوجود اصل الجرح والبلوى قلنا بعدم خاسته وتقاوم  
وتقاوم عن الهرة لم يلحق بها الهرة والوقوف عند تعارض الدله واجب وفي البدايع  
فان قل على تقدير كونه نجسا فيجب اجزاءه وشابه قيل للحرف كان تابا فلا يزول  
بالشك والاعضاء والثياب كانت طاهرة فلا ينسب بالشك وقيل الشك في طهورته  
وطهارته جميعا واخاره برهان الاله وقال في الحواشي اسندك في الحجاب بالحكم  
في الوهم فاما الاستحالة فالمعنى فانه يشبه سور الكلب باعتبار كونه غير

ماكول

بقي شكوكا فيه خلافا

ماكول اللحم ومعضاه نجاسة سور ومن حيث انه يربط في الدور والفيه يشبه  
سور الهرة فدار من النجاسة والطهارة فوقع الشك في طهارته ووجه الشك  
في طهورته انه يشبه سور الهرة لما ذكرنا فيكون ظهورا ونفارا للهرة لعدم  
ولو وجه المضائق وصعوده الغرف فبالنظر الى الفارق خرج عن الطهارة بخلاف  
الهرة وبالنظر الى اصل الضرر بل من القول بقيها فوقع الشك فيها لما قلنا وكان  
ابوطاهر الدباس منكر هذا ويقول لا يجوز ان يكون شيء من حكم الشرع مشكوكا فيه ولكنه  
مخاط فيه فلا يتوضا به في حاله الاختيار واد المراد غير جمع بينه وبين السم لاحتياط  
والبغل مثل الحار في ذلك قوله فان لم يجد غيرهما سواهما وبسم قال قاضي حان وقال  
في كتاب الصلاة رجل لم يجد الا سور الحار فانه يتوضا به والا فضل ان يسمي معه فان تيمم ولم  
سواها به لا يجوز قال وهذا اللفظ لا يوجب الجمع بينهما انه مشكوك في طهورته على  
الصحيح فلا بد من التيمم احتمال ان لا يرفع الحدث وحده واما قدمه جاز وقال زفر في  
احدى الرواين يجب تقديم الماء وهور وابه الشك عن احمد قال بن تيمية وافقنا زفر  
عليه ووجه ان السم انما يجوز عند عدم الماء الواجب الاستعمال وهذا ما واجب استعماله  
بالجماع فصار كالما المطلق وكان السم اذا ما خرج جاز من غير تردد واد ان تقدم وقع الشك  
والتردد في حوان فلا يجوز بالشك ولا بد من ان يقدم استعمال الماء البصير عا دما لا يجوز  
السم حسدا لعدم الماء الواجب الاستعمال وقال ابن تيمية ولا بد من الاستبالة شرط  
جواز التيمم ولا يمكن الجزم بها الا بعد علم الماء ان الماء ان كان طهورا فلا معنى للتيمم  
تقدم او تاخر وان لم يكن طهورا فالمطهر هو التيمم بعد او تاخر ووجود هذا الماء عا دما  
منزله وانما جمع بينهما لعدم العلم بالمطهر منهما عينا وقول بن تيمية لا يمكن الجزم بها  
الا بعد عدم الماء باطل فان الحزم منه الاستبالة لا يحقق في التيمم لحوان ان يكون الماء  
هو المطهر وكيف يحزم منه التيمم بعينه مع ان المطهر واحد غير عن فان قل انما  
يكون عا دما لما اذا كان قليلا وان كان له الا يكون عا دما له فامعنى قوله للبصير  
عا دما لما قلنا ان كان الماء قليلا فلا اسكال وكذا اذا كان كثيرا ان وجوده بعد ما  
توضا به وعدمه سواء الكونه لم يسق واجب الاستعمال والا فضل تقديم الماء المخرج  
عن الخلاف ولم اعاه وجود صور الماء فخر التيمم عنه وفي خزانه الاجل ما خيرا التيمم افضل



ثم ان ترضا وليس خفيه ثم احدث قبل ان يتم توفضا مانيا ومنع على الخوف ثم نتم قوله  
فان لم يجد الماء التمر قال ابو حنيفة رضي الله عنه توفضا به ويستترط فيه الثلث ولا  
يقيم قال ابو بكر الرازي في احكام القول له عن ابي حنيفة فيه تلك روايات فلهي  
المشهور قال قاضي حاتم وهي قوله الاول وهو قول زفر قال السرخسي وقاضي حاتم  
ذكر في باب الصلاة ان يتم معه احب اليه وروى عنه الجمع بينهما كسور الحار وبه قال  
محمود وروى عنه نوح بن ابي مريم واسد بن عمرو والحسن انه يتم ولا توفضا به والقاضي  
حاتم هو الصحيح وهو قوله الآخر وقد رجح اليه وبه قال ابو يوسف واكثر العلماء مثل  
مالك والشافعي واحمد وغيرهم من العلماء وهو اختيار الطحاوي وروى الحسن والمعل  
عن ابي يوسف الجمع بينهما ذكره قاضي حاتم ولو وجد الماء التمر والماء المشكوك فيه والرب  
يتوفضا بالماء غير عنده وعند ابي يوسف جمع بين المشكوك واليتم وعند محمد يجمع بين  
الثلث ولو ترك واحدا منها لا يجوز ذلك المرغيب في الاستيعاب والمقدم  
والخير في ذلك سوا وجه قوله الاخر ان الله تعالى اوجب التيم عند عدم الماء المطابق  
ونسد التمر ليس بمطابق لوجه واحد ان ابن مسعود نفاه عنه الثاني انه لو كان ما  
مطلقا من الوضوء مع وجود الماء فصار كسند الرب والخلل وما الورد ولو ثبت  
الحديث كان منسوخا بآيه التيم لا يمدنه والحديث كان نكح ونسخ السنه بالكتاب  
حازر عندنا خلافا للشافعي ووجه قول محمد قال في المبسوط ان آيه توجب التيم  
والحديث يوجب الوضوء فجمع بينهما احتياطا ووجه قوله الاول ما رواه زفر  
فزان راشد بن كيسان العباسي الكوفي عن ابي زيد مولى عمرو بن حريث عن عبد الله بن  
مسعود رضي الله عنه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في ادواتك قلت  
نسد فقال ثم طيبه وما طهور قال فوضا منه لفظ الرودي واخرجه هو ايضا  
وابوداود من روايه شريك عن ابي فزان واخرجه من ملحه من حديث سفيان والخراج  
من ملحه عن ابي فزان ولفظ سفيان عن ابي فزان العباسي عن ابي زيد مولى عمرو بن حريث  
عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة الجن عندك ما قال  
لا شيء من يد في ادواته قال ثم طيبه وما طهور فوضا به رواه اسرائيل عن ابي  
فزان ورواه احمد بن منصور اتم من هذا ورواه ابو غسان عن قيس هو بن الربيع عن

ابن فزان اتم من هذا اتم قال انا ابو فزان العباسي عن ابي زيد مولى عبد الله  
ابن مسعود قال انا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني احدث ان اقرأ على  
لخوانكم من الجن ليقم معي رجل منكم ولا يقم معي رجل في قلبه مقالعه خردل من كبر  
قال ففقت معه ومع ادواته من ما قال حتى يترنل خط حولي خطه ثم قال لا يخرج منها  
فانك ان خرجت منها لم ترني ولم اراك الى يوم القيامة قال ثم انطلق حتى تواري عني  
قال فقلت قايما حتى ادا طلع العجر اقبل الي اراك قايما قال قلت ما فعلت خشية  
ان اخرج منها قال اما انك لو خرجت لم ترني ولم اراك الى يوم القيامة هل جئت من  
وضوئي قلت لا قال فما في ادواتك قلت نبيد قال ثم حلوه وما طيب ثم توفضا واما  
الصلاة فلما قضى الصلاة ما اليه رجلا من الجن فسأله المتاع قال امر لكما  
ولقوكم ما يصلحكما قال بلى ولكنا اجئنا ان يحضر بعضنا معك قال ثم اتفقا لا من  
اهل بيوتهم قال فداخا هذان وقومها وامرهما بالطعام والرجيع طعاما وعلقا  
ونها ان يستنجي بغيره او روث وخرج حديث ابي فزان هذا ابو بكر بن ابي شيبه  
سنخ البخاري ومسلم والحاكم واهل الامار فهو مذهب علي وابن عباس وعكرمة وابي  
العالية والوري والاوزاعي والحسن بن صالح واعلماه في جميع الابداء وعن ابي جعفر  
الرازي عن الربيع بن اسد عن ابي العاليم قال ركب مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم البحر ففني ما وهر فكرها الوضوء من ما البحر وتوفضا بالماء معلوما في هذا  
الحديث من حواه ثلثة احدهما حاله ابي زيد الثاني التردد في ابي فزان هل هو راشد  
ابن كيسان او غيره المالك اما كون ابن مسعود كان معه للملح الجن اما الاول  
فان الترمذي لما خرج اهل الحديث قال ابو زيد عند اهل الحديث رجل لا يعرف روايه  
غير هذا الحديث قال ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي ابو زيد مولى عمرو بن حريث  
روى عنه راشد بن كيسان العباسي الكوفي وابو روق وهذا أخرجه عن جد الجاهله  
ولا يعرف الا بكنيته فمخوز ان يكون الترمذي راذا انه مجهول الاسم ولا يضم ذلك  
فان جماعه من الرواه لا يعرف اسما وهم وانما عرفوا بالكني ومن مذهبنا ان جهاله  
الحال لا تضر لوجه حاله وقال احمد ابو فزان جماعة من اهل العلم كما ذكرنا مثل  
سفيان البوري وشريك بن عبد الله والخراج من ملحه الرواسي ابي ولع واسرائيل قيس



بن الراسع وزاد بن العربي جعفر بن برقان وجبر بن حازم وعلي بن عباس فان الجماله  
 بعد هذا فطلب دعوى الجماله قال الحافظ ابو احمد بن عدي ابو فران راوى هذا الحديث  
 مشهور واسمه راشد بن كيسان وهكذا قاله الحافظ ابو الحسن الدارقطني وابو الفرج  
 ابن الجوزي وقال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الاستيعاب ابو فران العسبي الكوفي راشد  
 ابن كيسان ثقة عندهم وقال يحيى بن معين ابو فران ثقة واما التردد في ابي فران هل  
 هو راشد ابن كيسان المذكور وغيره فقد جعل البخاري ابا فران اسن وقال ابو فران  
 كان نبيا ابا الكوفه روى هذا الحديث لينفق سلعته ذكره في العارضة قال في الامام  
 فان سمعنا قال ابو فران قيل هو راشد بن كيسان ثقة خرج له مسلم وفه عن يحيى بن معين  
 ابو فران العسبي كوفي روى عن مصقلة بن مالك روى عنه النوري وقد جعلها البخاري اسن  
 وخلق ان يكون واحدا فجعل راوى التبريد اسن بن كيسان وقال الدارقطني وابو عمر بن عبد البر  
 ابو فران راشد بن كيسان في حديث السد فقل قول من قال غيره وقوله كان نبيا في اللوقه باطل  
 وهذه يجوزون الرواية عن المستور فقلت بروى هؤلاء الاعلام عن الحار وفساه لا تخفى على  
 احد واما انما هو كونه بن مسعود معه عليه السلام فقد روى ابو حفص عمر بن احمد بن شاهين بسنده  
 عن ابن مسعود انه قال كنت مع النبي عليه السلام ليلة الجرح والاثبات مقدم على النبي وقد قال ابو  
 محمد بن السد البجلي في كتاب التبيين والفاضل ابو بكر بن العربي في العارضة معنى  
 قوله لم يكن ابن مسعود مع النبي عليه السلام في تلك الليلة اي عند خطاب الجرح له عليه السلام  
 استوفقه وبعد حتى عاد اليه اسمي كلامها وهذا الحديث مخالف لمذهبها وقد وقع من الحارديث  
 ورجع الى الصواب ولم يسمعها خلافا وروى الدارقطني وابن شاهين عن علي بن زيد عن ابي  
 رافع عن ابن مسعود عن غير طريق ابي زيد عنه وروى الدارقطني ايضا عن ابي عبدة وابي  
 الاخير عن ابن مسعود مثله وروى الدارقطني عن جش الصنعاني عن عبد الله بن عباس ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينسب مسعود لئله الجرح موكل ما قال لا انسد في سطحه قال  
 ثم طيبه وما ظهور فوضا به قال في الامام وعلي بن زيد قد ذكرناه يصدق وهو الدار  
 قطني ابو رافع لم يسمع سماعا من ابن مسعود وابو رافع الصانع هذا جاهل اسلامي قال ابو عمر  
 في الاستيعاب هو مشهور من اكمل الناس واسمه نفع واصله من المدينة واسقل الى مصر  
 عن ابي بكر وعمر وابن مسعود وغيرهم كان هذه المسابه لا يسمع سماعه من جمع الصحابه وقال

ابو بكر

ابو بكر الرازي في احكام الامران وروى الوضوء بالسند عن النبي عليه السلام ابو امامه ايضا  
 رضي الله عنه وقال العدي في شرح مختصر الكرمي قد روى كونه مع النبي عليه السلام في  
 اجمع الفقهاء على العمارة وقال له نهار جبر قلت عن بن مسعود قال ان النبي عليه السلام  
 الغايط فامرني ان اتبعه بثلثة احجار فوجدت حجرين والمست الثالث فلم احده فاخذت  
 رونه فانيته بها فاخذت الحجرين والقي الروثه وقال هذه ركس رواه البخاري والترمذي  
 والنسائي واحمد وانما وجهه وليس فيه ذكر ليلة الجرح وقوله قلنا ليلة الجرح كانت غير واحدة وهم  
 انها كانت بالمدينة ايضا ولم يقل ذلك في كتب الحديث فما علمته وقوله والحديث مشهور علمت  
 به الصحابه فيه نظر كبر لان المشهور عندنا ما تلقته الامه بالقبول وعلمت به قال السقي  
 المشهور ترجحه بقبول الحافه والعمارة وقال الترمذي ما كان من الاحاديث ان نشره من قبل  
 تصور نواطوه على الكذب وهذا الحديث ان كان قد علمه واحدا واسن من الصحابه فيه ان  
 يكون حلوا رقا يسيل على الاعضاء كما قال في المحيط وقاضي حان يلقى في المائيات المختلفة  
 حتى لاخذ المجلدات ولا يستند ولا يصير مسكرا وكذا دعاه في المبسوط قالوا وما يكون  
 مستندا فانه حرام شربه فكيف يتوضا به وان كان مطبوخا فالصحيح انه لا يتوضا به اد  
 النار غيره حلوا كان او مستندا كمطبوخ الباقي ذكره في المبسوط والمحيط وقاضي حان  
 وقال في المفيد والمزيد الما الذي التقى فيه مبرات فصار حلوا ولم ينزل عنه اسم الما وهو  
 رقيق يجوز الوضوء به بلا خلاف من اصحابنا وان طبخ اذني طبخه يجوز الوضوء به حلوا كان  
 او مرا او مسكرا قال وهو الاصح لان المتنازع فيه المطبوخ الذي زال عنه اسم الما بل حديث  
 وقال الكرمي والمطبوخ اذني طبخه يجوز الوضوء به حلوا كان او مسكرا الا عند محمد في  
 المسكر وقال ابو طاهر الدباس لا يجوز ما في المحيط وهو الاصح لمرق الباقي وقوله عليه السلام  
 وما طهروا كسر عالا انه ليس بما حقيقه ولهذا نقاه ابن مسعود فكون معنى قوله تعالى  
 فلم يجدوا ما اي حقيقه او سر عا فلا نسخ وقال في المبسوط يجوز الغسل به على الاصح  
 لان الشيء اذا ورد على خلاف القياس يلحق به ما هو في معناه والجماع حدث لخروج البول  
 ونحوه وقال في المفيد الاصح انه لا يجوز الغسل به خلاف ما ذكره الشرحي وهذا ظاهر لان  
 الجنابة اعلاط الحديث والضرون فيه دون الوضوء فلا يفسد عليه وقال المرعشي والاستحاي  
 شيخ محمد على ابي يوسف في الراداد فقال يجوز الوضوء بسور الحار ولم يرد فيه ابر وفتح بنيد

وهو انه طهره ثلاثا  
 الاستحاضة  
 فاقه الدار

عليه السلام  
 مشهور اقله في كبره  
 المختلفه



التمرد ورد فيه الاثر وسفي للناظر في هذا الباب ان لا يساير من طول بعض المسائل  
فانها لا تطول بعون الله تعالى الا بقوايد وتمهيد قواعد وحصل في ضمن محور مداهنت  
العلماء وركبها وجوبها فوايدجه وفرايد نفيسه مهمه وتتضح المشكلات وتطهر  
الاقوال الراحمه من المجرحات وتندرب المناظر فيها بالسوال وال جواب ويتنفع ذهنه  
ويتميز عند اولى الابواب ويتعرف الاحاديث الصحيحه من السقيفه والضعيفه من المستقيفه  
**باب التيمم** قال في البدايع الكلام في بيانه لغه وشرعا وفي بيان جوانبه  
وفي بيان ركنه وفي بيان ما يسم به وفي بيان كيفيته وفي بيان شروطه وفي بيان ما يسم منه وفي  
بيان ناقضه اما بيانه في اللغة فهو القصد والتعذر قاله ابو منصور الارزبلي وفي الصحاح تمت  
فلانا اي قصده شاهد وما ادري ادا تمت ارضا اريد للخبر ايهما يلي

الخبر الذي انا ابغيه امر الشر الذي هو يتبعني  
ويمنه اي قصده وشاهده قول امر القس يمت الغن الذي يعني عليه الطل غير مطاوع  
قال في قيبه اي قصدت قال المهلب العرض الطلب والطامع المرفوع وغيره  
تيممهم لما عدت دوى الهوى من لم يجد ما يعمم بالترتب ونقال انه واحمه وتامه اي قصده  
استد الخليل تيممه الرمح شررا ثم قلت له هدى البسالة لا يحب الرجاليق  
والرجاليق والرجاليف قال في الامم عاني من محذور والرحقه كالدجرجه والذرع والبسالة  
الشجاعه والشجاع الباسل الذي يكرهه قرنه لعلمه يقهر اياه وقال من قال في هذا  
البت اتمته فقد اخطا لان الشر لا يكون الا من نجده ولم يقصد امامه فكان معنى اتمته  
قصده امامي وهو قصد مقيد وقال اعشى باهله تيمم قيسا وكم دونه من الارض من مدهدي شره  
وقال امر القس تيممها من اذ رعيت واهلها يتررب ادنى دارها نظر عال  
وقال حميد بن ثور سل الربيع اني تيمم ام اسما واهل عاده للربيع ان يتكلم  
وعن الشيباني رجل ميم بطفر كل ما يطلب وانشدنا وجدنا العصر بن سعد ميم البيت رفع الجيد  
وفي عرف الشرع عبارة عن استعمال الاصعيد في اعضا مخصوصه على قصد التطهير بشرائط مخصوصه  
نذكر في موضعها وفي المنافع وفي الشرع عبارة عن القصد الى الصعيد للتطهير قلت ويزاد  
مسح العضون قال سهرشري في معنى اللغة الثاني هو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامه  
وهو رخصه وفضيله خصت بها هذه الامه تشريفها لمرسأ ركنها امة قبلها امة

فعله

ضاح

فقوله تعالى فتيما واصعبا طيبا الامه قال القرطبي الامه نزلت في عبد الرحمن بن عوف  
اصابته جنابه وهو جريح فخرج للريض في التيمم وروى ان اصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اصابتهم جرحه ثم ابتلوا بجنابه فشكلوا ذلك فنزلت هذه الآية وكان  
عليه السلام غزاه في المصطلق في شعبان من السنه السادسه من الهجرة على ما قاله خليفه  
ابن خياط وانو عمر بن عبد البر واستعمل ابادر العفاري على المدينه وقتل بل تيممته من عبد  
الله الليثي واغار عليهم وهم غارون وكانوا على ما قال له المرسبيع من بلحيه قديد مما يلي الساحل  
وكان شعارهم امت امت وقتل ابن المصطلق جمعوا الرسول الله وارادوه فلما بلغه ذلك  
خرج اليهم ولقيهم على ما واليهم المذكور في اثنين من العران في سور طابايد وهما مدينان  
وقيل سبب نزول آية التيمم ما روت عائشه رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في بعض اسفاره حتى اذا كنا بالبيداء او بدات الخيش وهما موضعان انقطع عقد  
لي وكان من جرح طفا رعلي وزن نزال مدينه باليمن والجرع للحرز الماني قد بياض وسواد  
تسببه به العين فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماسه واقام الناس معه  
وليسوا على ما فاتى الناس اياكم الصدوق فقالوا الا ترى ما صنعت عائشه اقامت برسول  
الله والناس وليسوا على ما وليس معهم ما فجاء ابو بكر ورسول الله واضع راسه على فخذي قد  
نام فقال حبست رسول الله والناس وليسوا على ما وليس معهم ما فالت عائشه فعاينني  
وقال ما سأل الله ان يقول وجعل يطعن بيده على خاصرتي فلا يبعثني من التحرك الا مكان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على غير ما نزل الله ايه التيمموا  
فقال السيد بن خضير باكا المهله ضمها وفتح الضاد المعجم ما هي اول بركتكم يا ابي بكر  
فبعثنا البعير الذي كنت عليه اي حركاه فاصبنا العقد بحته رواه البخاري ومسلم وهذا  
لفظ البخاري وفي روايه لمسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم والمكان الذي فقد فيه العقد يقال  
له الصلصال وروى هشام بن عروه عن عائشه انها استعازت من اخنها اسماء فنادت فهلك  
وفيمتها اثنا عشر درهما فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا يطلبها وفي روايه رجلا  
فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ذلك فنزلت آية التيمم  
فقال اسند بن جبير جزاك الله خيرا ما نزل بك امر قط الا جعل الله لك منه خراجا للمسلمين  
فيه بركة اخراجاه في الصحيحين وفي روايه للبخاري فبعث رجلا فوجدها وزاد ابن

النسك



فعل فقال لها السيد بن خضير بن محمد الله ما نزل بك امر تركه فيه الا جعل الله للمسلمين  
وكل فيه فرجا وقل نزلت اية التيمم ولم يقل اية الوضوء وان كانت اية المايه مصدقه  
بالوضوء لان الذي طهر الله في ذلك الوقت حكم التيمم حكم الوضوء وانما ذكر الوضوء ليكون  
متلوا في المنزل وعند جميع اهل السير مندا فترضت الصلوات الخمس بمكة كان عليه  
السلام يصلها بالوضوء وضوءا اليوم وغسل الجنابه لم يفترض قبل الوضوء واية التيمم  
في الشاذ ذكر فيها غسل الجنابه ولم يذكر الوضوء دلالة انه كان معلوما عند هرقيل ذكر  
الجنابه قال بن العري هذه معضلة ما وجدت لداها من رواة عند احمد في اثنان فنهما  
ذكر التيمم في النساء والمائدة فلا يعلم ايتهما عنت عاصيه بقوله فانزلت اية التيمم وحدتها  
يدل ان التيمم لم يكن مفعولا لم يزلت اي عضال في ترك تعيينها فانه لا سئل به حكم شرعي  
ادجوا التيمم عند عدم الما معلوم من كل واحد منهما قال الرطبي عنت بذلك اية النساء  
قلت ووجهه ان اية المائدة ذكر فيها الوضوء بالما والتيمم وغسل الجنابه وفي النساء لم  
يذكر الوضوء وانما ذكر التيمم عند عدم الما بعد ذكر الاسباب التي كانت عندهم الغسل والوضوء  
بعدها كانت هذه الاية مختصة بالتيمم دون الوضوء فان نزلت اية التيمم لخص بها خلاف  
المائدة وفي قوله عنت رجلين ورجلا وكذا يجوز ان يكون عنت رجلين ثم اردفها باخر فصاروا  
رجلا واما السبعة فحدث عمار بن ياسر قال عني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة فاجبت  
فلم احد الما فتمرت في الصعيد كما تفرغ الدابة وفي رواية فتمكت ثم استب النبي عليه السلام  
فذكرت له ذلك فقال انما كان يكفيك ان تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيده الارض ضربة  
واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه رواه البخاري ومسلم وعمار بن ياسر  
بن عمار بن مالك ابو القحطان العنسي بالوزن بعد العن المملة من المهاجرين قتل بصفتين سنة سبع  
ونلتين وهو من اصحاب علي رضي الله عنها وقوله فتمرت في الصعيد دليل على تقدم علمه  
بشرعيه التيمم وذكر في المبسوط ما يفرغ الحمار ولم يذكر في كتب الحديث قال بن حزم الظاهري  
انه ابطال القياس لانه فاسد على الحسن انه هو يدل عنه فابطله عليه السلام قلت ادع على بطلان  
هذا القياس ولا يلزم من بطلان القياس الخاص بطلان كل قياس والجوز للقياس لا يعقد  
بمحله كل قياس بل فيه دليل على صحة القياس فان قوله عليه السلام انما كان يكفيك كذا وكذا يدل  
على انه لو كان فعلة لكاه فكون قايما للتيمم للجنابه على التيمم للوضوء على تقدير ان لا يكون

معروف

في الالة

في الالة للحاج عند عمار وقوله ان يقول سديك هكذا استعمال القول في معنى الفعل وحديث  
عمار بن الحصين بن عتبة بن خلف الخزاز الكوفي يكتفي بالتحديد بانيه تحيد بضم النون وفتح  
الجيم وبالياء بعد ها اسلم عام خبير من فقهاء الصحابة وفضلاهم وصح ان الملائكة كانت  
تسلم عليه وقيل ان ابراهيم وكان محجبا الدعوة ولم تشهد القننه وكان اسفل الراس والحية  
توفي بالبصرة سنة اثنتين وخمسين في خلافة معاوية قال كافي في سفر مع النبي عليه السلام  
فدعا بالوضوء فتوضى ونودي بالصلاة فسلم بالناس فلما انقضى من صلاته ادا هو برجل  
مختل لم يصل مع القوم فاما منعك فلا ان ان يضي مع القوم قال اصابني جنابه ولا ما قال  
عليك الصبيد فانه يكفيك رواه البخاري ومسلم قوله اصابني جنابه ولا ما محتمل ان لا  
يكون عالما بستر وعيه التيمم او اعتقد عدم جواز التيمم للجنب اي ولا ما موجودا واجده او  
عندى وما اشبه ذلك في حرف الخبر بسط لعدده لما فيه من عموم النفي فانه نفى وجود  
الما بالالهي حيث لو وجد بسبب او سعي او غير ذلك لخصه فادان في وجوده مطلقا كان ابلغ  
في عدده وقد انكر على الجمهور بعض المبككين تقديرهم في قولنا لا اله الا الله لا اله الا الله في الوجود  
ونحو ذلك وقال ان في الحقيقة مطلقة اعم من نفيها مقيدة فانها اذ انفيت مقيدة كان ذلك  
على سلب الماهية مع القيد واذ انفيت غير مقيدة كان نفي الحقيقة واذ انتفت الحقيقة مع كل اشتقت  
قيد واما اذ انفيت مقيدة بقيد مخصوص لم يلز نفيها مع قيد اخر هكذا ذكره الهافى شارح  
العمدة ولم يذكر جواب النخاه عنه قلت قولنا لا اله الا الله اسم لا مبتدأ فلا بد للمبتدأ من خبر  
وقولنا لا اله الا الله يصح ان يكون خبره لوجه ثلثة اولها انه معرفة ولا لا فعل فيها ومذهب الجمهور  
انها تعلل في الخبرين على الصحيح كان عندهم ثانيا ان اسما هاهنا عام وقولك لا اله الا الله خاص  
فلا يكون خيرا عن العام لان الخبر يشترط فيه ان يكون مساويا للمبتدأ او اعم منه فقوله الحيوان  
انسان مجتمع لان في الحيوان ما ليس بالانسان وقولك الانسان حيوان صحيح لان الانسان حيوان  
حقيقه وليس في الانسان ما ليس بحيوان بالثاني يكون قد اخبر عن المبتدأ التكم بالمعروف وذلك  
لا يكون في الكلام فلو لم يقدر ما ذكره النخاه بقى المبتدأ بالآخر وهو مجتمع فادان بوجه خبرا  
جعل بلا من موضع لا اله والمعنى الله وحده الاله واما الاجماع فقد ذكره الواوي في شرح  
المهدب وغير اجماع الصحابة ومن بعدهم على جواز التيمم للحديث الصغير وفي الاكبر الذي هو الجنابه  
خلافا لما في حفص بن غصن وعبد الله بن مسعود والنخعي من الناحية ومن ذكره في جوع عمرو بن



وتدبث في الصحاح عن ابي موسى الاشعري قال قال ابن مسعود لو ان خبأ المرحا لما شبرا  
لا سمع قال ابو موسى اه كيف تصنع هذه الآية فلم يجدوا ما فهموا اصعبا طبيا فقال عبد الله لور حمر  
لهم وشكوا اذا ترد عليهم لما ان يتموا فهذا دليل على انهم كانوا متفقين على ذلك الآية  
على حوازي السم للجنب ويدل عليه حديث عمار الثابت وانما استشهدت عليه كيفيته وحديث عمار  
المقدم الثالث في ركنه قال اصحابنا هو ضربان ضربه للوجه وضربه للدين مسحا الى  
المرقن وفيه قال الشافعي في الجديد والثوري والحسن والحنفي وان نافع والليث والاوزاعي  
وان الحرم واسم الفاضل وهو قول من عمر ومالك في المدونة وقال مالك والحديث لضربه للوجه وضربه  
للدين الى الرقعتين والرقع بفضل الكف واحد طرفه كوع وقال كاع ايضا كوع وباع يلي  
الاهام والاخر كوع يلي الخصر وقال من الى المي وان تحت ضربه مسح على واحد منهما وجهه ويديه  
وقال ابن سبويه ثلث ضربات الثالثة لهما جميعا وعنه ضربه للوجه وضربه للكف وضربه للذراع  
وعنه الزهري الى المالك وروى عن ابي بكر الصديق وروى ابو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مسح الى انصاف ذراعيه قال بن عتيبة لم يقل احد هذا الحديث فمأخوذة وعنه عطاء واهد  
واسحق وداود الطبري وضربه واحد وفيه قال ابن المنذر قال النواوي وحكاية الخطابي عن عامه اهل  
الكريت وقوم وقوا مع حديث عمار في الكف وهو قول الشعبي وثاروا به بن عمر ثم ضرب ضربه الحرك  
فسح بها ذراعيه ثم رد السلام رواه ابو داود في سننه الا انه من رواه محمد بن ثابت العدي وليس  
بالقوي عند اهل الكريت قال السهقي رواه عن العدي جماعة من الآية وقال الخطابي لا يقتصر  
على الكف اصح في الرواية ووجوب الذراعين اشبه بالاصول واصح في القياس قلت لان الله  
تعالى اوجب غسل اربعة اعضاء في الوضوء صدره لانه واسقط منها عضوين في السهم فبقى العضوان  
في السهم على ما كانا عليه في الوضوء اذ لو اختلفا بينهما ولا نه لم يسقط من وطيفة الوجه شيئا فكذلك  
اليدان وقال ابو عمر بن عبد البر لما اختلفت الآثار كان الوجه الرجوع الى ظاهر الكتاب وهو  
يدل على ضربتين ضربه للوجه وضربه للدين الى المرفقين قياسا على الوضوء واستغناء عن ذلك  
وتكرره في التيمم واتباعه لا نرى في غيره فانه من لم يدفع عنه حجاب الله قلت هو حواله على الوضوء  
فلما لم يبين حكمه وانما ذكر مسح الوجه واليدين لاجل اسقاط العضوين الاخرين اذ لو دل ذلك  
لم يحج الى ذكرها لانه كان يوضح حكمه من الوضوء فان قيل فقد بين النبي عليه السلام حكم اليدين  
في السهم ولم يخله على الوضوء حيث يجب على الكفين على ما تقدم في الحديث الثابت وان ثبت مسحهما عليه

السلام

السلام الى المرفقين محل على الاستحباب اذ لو كان واجباً لما تركه قل له لعله عبر بالكفين  
عن الدين المرفقين في الوضوء فان قيل وفي لفظ الدار فطني ثم مسح بها وجهك وكفك الى  
الضغين منع هذا الماويل قل له لم يروه مرفوعا عن حصن غير انه هم من طهار ووقفه  
شعبه وزايد وغيرهما وعن جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام قال التيمم ضربه للوجه  
وضربه لليدين الى المرفقين رواه السهقي وعن الرعي عن ابن عمر عن جده عن ابي سلع  
ان شريك بن عوف خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب راحته بالمسيز والعين  
المهلان علي وزيد احمد قال اراي كيف علمه رسول الله التيمم فضرب بكفيه الارض فنفثها  
ثم مسح بها وجهه ثم امز على خسته ثم اعادها الى الارض فمسح بها الارض ثم ذلك اخرها  
على اخرى ثم مسح ذراعيه رواه الدار فطني الرابع ما يتيمم به وهو الصعيد الطيب قال  
الله سبحانه فيهما صعيدا طيبا قال الصعدي الصعيد وجه الارض فعيل بمعنى فاعل وقيل  
بمعنى مفعول اي صعد عليه وحكاية القلعي وان لا عرابي وكذا قاله الخليل وتعلب قال  
ابو اسحق الزجاج في المعاني الصعيد وجه الارض ولا يبالى ان كان في الموضع تراب ام لم يكن بل ان  
الصعيد ليس التراب انما هو وجه الارض ترابا كان او صخر التراب عليه قال الله تعالى  
فتصبح صعيدا زلقا فاعلم ان الصعيد يكون زلقا والصعدات الطراف وانما سمي صعيدا لانه  
نهاية ما يصعد اليه من باطن الارض قال ولا اعلم من اهل اللغة اخلافا في ان الصعيد وجه  
الارض قال بن بطال في شرح البخاري قال قال الصعدي الارض التي كانت فيها ولا شجر وقال  
ابن دريد الصعيد المستوي وقال بن الاعرابي الصعيد اسم للارض والتراب والطين والقبر  
لانه للصعود والارتفاع قال ابو اسحق الطيب النطيف والكثير على انه الظاهر وقال النواوي  
قال وقيل للجلال ثم اختلف العلماء فيما يجوز به التيمم فكما ان من جاز الارض يجوز التيمم عند  
ابن حنيفة رضي الله عنه ولا بد من معرفة جسد الارض في كل شيء حذر والناو ويصير ردا الى الخطب  
والخيش ونحوها وكذا المسك والسك والزعفران والافور والحنا او سطبع وطين الحديد والصف  
والخمس والراسص والبورق وعن الذهب والفضة فليس من جسد الارض فلا يجوز التيمم وكذا  
اللولو لانه متولد من حيوان في الصخر ويجوز التراب والمدروا الحجر الملبس المغسول والخضر والنور  
والزنج والحل والكريت والتوبير والراجات الطين الاحمر والاسود والحايط الطين  
الحطين المحصص والمداسنج والملاح الجلي ذكره في الدباغ وفي قاضي خان لا يجوز على الاصح لانه

او غيره



دروب وما لم يوافق في المنع ويجوز بالباقوت والبرجد والزمرد والمخمس والفيروزج  
والمنجان والارض النديه والذهب والبرطوك ويجوز بالطين المغلوب بالما وقال في  
الحيط والبدائع واحكام الرازي لا يجوز بالرجاج ويجوز بالاج في ظاهر الرواية من غير  
فصل بشرط الارخي ان يكون مدفوقا وقيل منع اي يوسف في غير المدقوق ذكر ذلك  
في الدرر وفي رواية لا يجوز وفي الحط لا يجوز عسبوك الذهب والفضه ويجوز بالحائط  
بالتراب اذ اذابت الغلبه للتراب وقال المرغيناني يجوز بالذهب والفضه والحديد والحاس  
وما اشبهها مادامت على الارض ولم تصنع منه شي وقال في الحيط والخرف اذ اذابت من  
طين خالص يجوز وان كان من طين حاطه شي اخر ليس من جنس الارض لا يجوز كالرجاج المتخذ  
من الرمل وشي اخر ليس من جنس الارض قال البجلي واجاز ابو حنيفه التيمم بالجوهر المستحق  
والجوهر عندهم هو اللؤلؤ والكبر وهو غلط منه لانه ليس من اجزاء الارض بل هو متولد من  
حوان في البحر على ما تقدم ونقل المصنف الاجماع على منع التيمم بالباقوت والزمرد وهو وهم  
منه وقد تقدم انها من الاجزاء النقيه يجوز التيمم بها عندنا في حنيفه وعدي ذلك الصبيد الى  
الحشيش والسجور والبلخ وفي المطبوع كالجص والاجر قولان عنده وقال الثوري والاوزاعي يجوز  
بتلأ على الارض حتى السج والبلخ والجص ونقل القاش عن ابن غلبه وان كيسان حوان بالمسك  
والزعفران قال بن عطله وهذا خطأ من جهات وروى عن الحسن بن ابيه منعه بالسباخ  
قال ابو بكر الرازي لا يجوز بالبلخ والسج والحشيش لان نقل الدل الى غيره لا يجوز بالراي بل بالتوقيف  
وقول بن مثل فعل اي حقيقه في روايه وفي ظاهر قوله بشرط ان يلزم فيه شي من ذلك  
ذكرها في الحيط ويجوز عندها بالبخار المنقوض من ثوبه او لبد مع وجود التراب لانه  
تراب رقيق وعندنا يوسف لا يجوز وعند غيره عنه روايتان وقال في البدائع قول ابو يوسف  
المانى البخار ليس من الصبيد وفي فاضل خان وعنه يتيمم به ويعيد ثم انه رجع وقال البخار  
ليس من الصبيد وكذا رجع عن حوان التيمم بالرمل ولو لم يكن بثوبه بخار فليطمس به بالطين  
حتى يصفى جاز التيمم به مروي عن ابن عباس وكذا التيمم بالطين جاز الا ان فيه مله ولو اصابه  
بخار فليس به وجهه وذراعيه فلو اصابه التيمم جاز عندنا في حنيفه دلر في الدرر وفي صلاة الاصل  
لو اصاب وجهه وذراعيه بخار لم يجز عن التيمم قالوا فلو اصابه انه لم يمسح به وجهه وذراعيه  
وصلى على هذا في كتاب الصلاه للحاكم في هذا اهدم حياطا او كالحنطه فاصابه بخار لم يجز عن التيمم

حتى يمد به عليه وقال الشافعي يجوز التيمم بتراب على حنطه او ثوب او حصير او جدار او  
اذا وه ونحوها ذكر النواوي في شرح المهذب وقال الجديري وغيره وكذا الوضوء على  
على حنطه او شعير للتيمم وفيه غبار وكذا التيمم بتراب على طهر كلب او خنزير وشعره باس  
جاز عنده وكذا يجوز عندنا بالسخه اليابسه من غير غبار قال النواوي في السبخه التراب  
الذي فيه ملوحه ولا تنبت والتيمم به جائز وقد قلنا الصبيد الذي امرنا بالتيمم به وانه  
وجه الارض وسائر اجزائها ترابا كان او غيره كما شرحناه وبذلك عليه ما خرج به البخاري ومسلم  
عن ابي الجهم من الخبرين الصبيد لا يضاري قال اقبل رسول الله عليه من نحو رجل موضع  
بالمدينه فلفقه رجل فسلم عليه فلم يرد حتى اقبل على جدار فمسح بوجهه ومديه ثم ردد عليه  
السلام الا ان مسلما ذكره تعليقا وقال الليث بن سعد ذكر اسناد وعنده ابو الجهم وحيطان  
المدينه بنبيه كجاءه سود من غير تراب فضلا ان يكون منبئا قال الطحاوي ولو لم يمسح الطاهر  
هذا التيمم لما فعله عليه السلام وقال بن القصار يمسح عليه السلام بالجدار رد على الشافعي  
في اشتراطه التراب وقال المازري قول الشافعي قوله شاذ عندها قال صاحب التمهيد على  
ان احمد الرازي وبه ناخذ بعين التراب قال في المبسوط لانه فيه اطهار كرامه الا دمي فانه  
مخلوق من الماء والتراب فخصا يكونها طهورين لهذا المعنى وعن جابر بن عبد الله عن عمر بن حرام  
قال انه قال عليه السلام اعطيت خمساً لم يعطهن احد من الانبياء قبل هذا لفظ العهد وفي احكام  
محمد بن عبد الواحد لم يمسح لم يعطن شي قبل نصرت بالرعب على سيرة من وجبت لي الارض  
مسجدا وطورا فاما رجل من امتي ادركه الصلاة فليصل ولطت لي الغنيم ولم يحل لاحد  
قبل واعطيت الشفاعة وكان النبي سعت الى قومه خاصه وبعث الى الناس كافة رواه  
البخاري ومسلم وفي روايه ابي هريره عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه اعطيت جوامع  
العلم وختم بي النبيون ولم يدكر الشفاعة رواه مسلم ولا يعرض على قوله بعث الى الناس  
عامه بان نوحا عليه السلام بعد خروجه من الفلك كان يدعو الى كل اهل الارض لانه لم يبق  
من كان مؤمنا وقد كان رسلا اليهم لان هذا العموم الذي في رسالته لم يكن في اصل البعثة  
وانما وقع لاجل الحوادث الذي حدث وهو اخبار الخلق في الوجود من معه بهلاك سائر  
الناس ونبينا صلى الله عليه وسلم عموم رسالته في مثل البعثة والرعب والخوف والوجل  
لوقوع نزول محذور ولخصاصه عليه السلام به في هذا القدر من الزمان يمنع حصول ذلك

قال



لغية من مثله هذه المدة او اكثر ولا يمنع الخلق والمسيح في اللغة موضع السجود وفي  
 الحقيقة العرفية المكان المخصص للصلاة والطاهر هو الماني لا ينفصل عن الامم مختص  
 السجود بموضع دون موضع وقوله وجعلت في الارض سجدا وطهورا دليل على جواز  
 التيمم بجميع اجزاء الارض لان اللام فيها للجنس فلا يخرج شي منها ولا ان الارض كلها جعلت  
 سجدا وما جعل سجدا هو الذي جعل طهورا وعوضا بالرواية الاخرى وهي وجعلت  
 تربتها لنا طهورا والجواب عنها اربعة اوجه اولها قال الاصلي ان فرد ابو  
 مالك بقوله وتربتها طهورا لوجع طريقه وجعلت في الارض سجدا وطهورا ولا اعتداد  
 بمن خالف الناس فانها منع كون التربة مراد بها التراب بل كل مكان تربتها ما  
 يكون فيه من التراب او الرمل او غير ذلك من جنس تلك الارض مما يقارب  
 التربة ثالثا انه مفهوم القلب وهو ضعف عند الأصوليين فالواو المرفق  
 به الا الدقاق فان قيل قوله وجعلت تربتها طهورا من باب المطلق والمقيد قيل  
 له ليس كذلك بل هو من باب النقص على بعض اصحاب العموم واقراده وقد قال  
 اهل اللغة الصعيد اسم لوجه الارض وهو نض القران وليس بعد بيان الله بيان  
 رابعها قوله جعلت في الارض سجدا يدل على ان طهورا على جميع اجزاء الارض وطهورا  
 عطف على قوله سجدا لغناه وجعلت في الارض طهورا فهو اقوى من مفهوم  
 القلب قال بن القصار في شرح البخاري قوله عليه السلام ايما رجل ادركته  
 الصلاة فليصل دليل على ان المراد الارض كلها فانه قد تدركه في ارض رمل او حجر  
 او جص او غير ذلك كما تدركه في ارض عليها تراب ويجوز ان يكون ذكر التربة  
 خرج مخرج الغالب لانه لا يجوز غيره فان قيل قوله فليصل لا يدل على  
 انه يتم ويصلي بل اذا لم يجد ترابا يصلي بغير وضوء على حسب حاله  
 عنده فلا يجد فيه قيل له نعمته ثلثه اجوبه احدها المنع فانه لا يصلي بغير  
 طهور ولا اعاده هنا الوجهين احدهما لم يذكرها النبي عليه السلام فلو وجب له  
 اعادتها لبينها عليه السلام الماني وجوب الاعادة حكم الصلاة بغير  
 طهور وهنا الطهور موجود في الارض قد جاف عنه طهوره ومسجده والحديث  
 يفسر بعضه بعضا وقوله اجعلت في العناب اى جعل في الصرف فيها وقسمتها او

من

هذا في سجدة واحدة  
 على كل من اراد الاعادة من  
 بامر الصلاة بغير طهور

احل

احلت لي ولا متى خلاف الامم الماضية او المراد بها بعضها قوله واعطيت الشفاعة  
 هي غنى اولها شفاعته للحساب لا تنكرها المعزلة وهي مختصة به عليه السلام  
 ثانيا ادخال قوم الجنة دون الحساب ثالثا استوجبوا النار فيشفع في ان  
 يدخلوها رابعها قوم دخلوا النار فيشفع في خروجهم منها وقد ثبت به عدم  
 الاختصاص من شفاعته النبيل والملائكة والخوان من المؤمنين خامسها الشفاعة  
 في ارتفاع الدرجات لاهل الجنة لا تنكرها المعزلة وليست مختصة به عليه السلام  
 قوله اى ترابا منبتا هكذا قاله بن عباس قلت الانبات ليس شرطاً عند الشافعي  
 وقد تقدم وسيل بن عباس اى الصعيد اطيب قال الحارث قال ابو عمر بن عبد البر  
 في قوله ما يدل على ان الصعيد يكون غرض الحارث وقال الجاهل لا شك ان لفظ  
 الصعيد ليس نقيضاً لما قاله الشافعي وجه قوله اى يوسف الاول في حوز اليم بالزل  
 ما روى ابو هريرة ان ناساً من اهل البادية اتوا رسول الله فقالوا انا نكون بالتراب  
 الا شهر المنة والاربعة ويكون في الجنب والحايض والمفسر ولستنا نجد الماء  
 فقال عليكم بالارض ثم ضرب يده على الارض لوجهه ضربه واحد ثم ضرب ضربه  
 اخرى فشرحها على يديه الى المرفقين وفي طريقه المنى من الصباح قال احمد والرازي  
 لا يساوى شيئا وقال النسي مترول وقال الشافعي الوجه ايصال التراب الى الوجه  
 واليدين وهو رواية عن محمد اعني في اتصال شئ اجزاء الارض الى العضو وتسمى من  
 بقوله تعالى فاسحوا بوجوهكم وابدكم منه اى اسحوا بعض الصعيد او بعض  
 التراب بوجوهكم فيكون من التبعض وضلعف الرمحشري ان يكون من كبد الغايه  
 قال هو شئ تفهمه العرب من قولك مسحت براسي من الدهن والماء اما تفهم  
 منه التبعض قال بن المنير يحتمل ان يعود الها في منه على الحديث المذكور كما تقول  
 تمت من الحنابه وهي اما للتبعض او لا تبدأ الغايه ويجوز ان يكون من كبد الغايه  
 بمعنى انه مسح من وقت الضرب لا قبله يدل عليه حيث نفع يديه خراجه ونفض فكف  
 يبقى بعد ذلك فيها تراب وما فعل ذلك الا لانه غنى يديه حتى لا يصير مثله او تأكيد  
 وجوب النية في اتصال الوجه فلا فصل وتكون من كبد الغايه لا بقول توضات  
 من النهر اى ابتداء اخذ للوضوء من النهر حتى لا يتصل بالوجه من غير فصل ووضع في انا او من

1

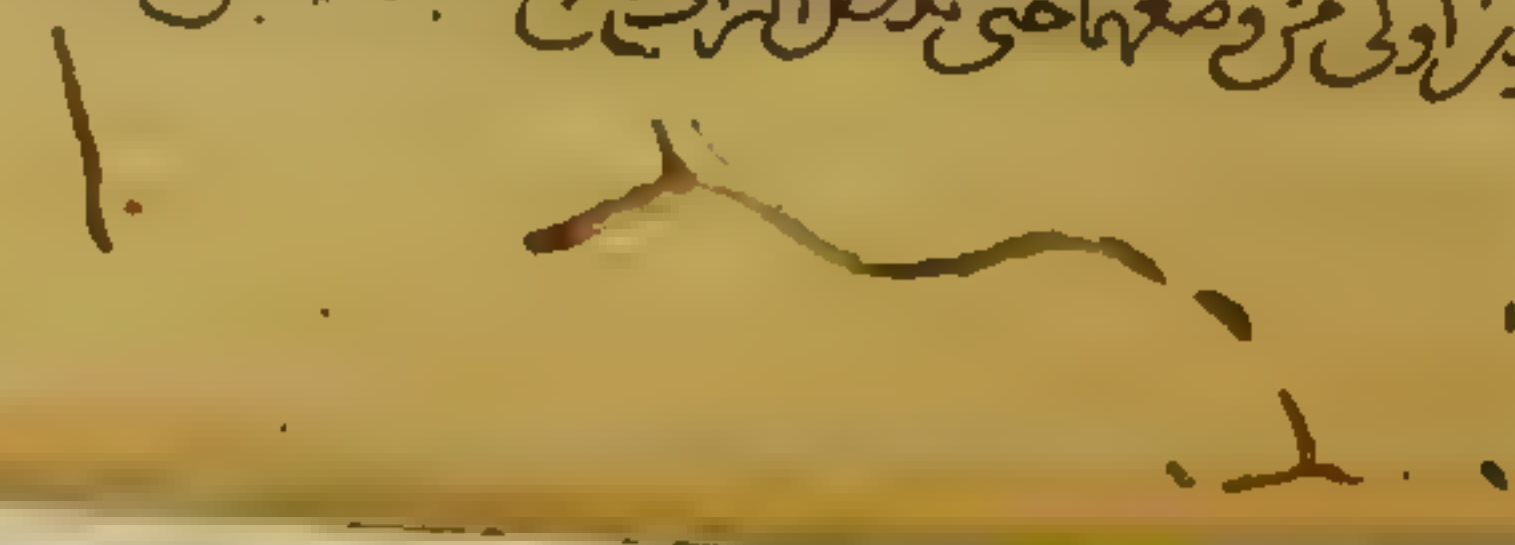


للتعويض اي بعض حصل في كفه على الا عمر والا علب قال في المنافع النبات شرط عند  
ابي يوسف كما هو شرط عند الشافعي قال كذا ذكر في الماويلات قلت النبات ليس  
بشرط عند الشافعي وقد تقدم في اول المسئلة والطب مشترك بين الطاهر والمطيف  
والخلال والمنبت وقد اريد به الطاهر اما بالاجماع او ان الطاهر شرط فيه لان النحر  
لا يكون طهورا فلا يراد غيره لان المشترك لا عموم له وقوله فيتموا صعيدا طيبا وان كان  
مكرم في النبات لكن يفيد العموم لوجه ثلثه احدها ما تقدم انه من جنس لوجه الارض  
فيتم عموم البدل الثاني ان يفيد العموم بالرطوبة والصدق والصهيل والحويل  
ذكره الرخشي واشهد وقوم علينا دوى من اراهم عدوا وكافوا صديقا  
وقال الله تعالى وحسن اوليك رفيقا والمالك انها نكرم وصفت نصفه عامه فعم والدي  
بدل على اراء الطاهر به اخر الاية وهو قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم وان الطاهر الهامنا  
في التيمم لاجل الحدث والانباء انما يناسب الرجاء الخامس في ليفة قال في المحيط  
يضرب يديه على الارض ثم ينفقهما ويمسح بهما وجهه كحاشية في كفه شي وان قل ويمسح  
الوتر الى بين المخرج ثم يضر يديه على الارض ثانيا وينفضهما ويمسح بهما كفيه وذراعيه  
الى المرفقين وقال بعض مشايخنا يضرب يديه ثانيا ويمسح بارباع اصابع يده اليسرى طاهر  
يده اليمنى من راس الاصابع الى المرفقين ثم يمسح يده اليسرى باطن يده اليمنى الى الراس  
ويتم باطن ايهامه اليسرى على طاهر ايهامه اليمنى ثم يفعل يده اليسرى كذلك وهو لحوط  
ولا يجوز المسح باقل من ثلث اصابع كمسح الراس والمخفين وقال في الدخيرة لم يذكر نصا  
انه يضرب طاهر كفيه او باطنهما وأشار انه يضرب باطنهما فانه قال لو ترك المسح على  
طاهر كفيه لا يجوز فدل على الضرب باطن كفيه والاصح انه يضرب باطن كفيه وطاهرهما  
على الارض وهذا يصير رواه اخرى خلاف ما اشار اليه محمد والوا الحسن في مسح الذراعين  
ان يمسح بثلث اصابع يده اليسرى اصغرهما طاهر يده اليمنى مع المرفقين ثم يمسح باطنهما بالاهام  
والمسح الى راس الاصابع وهكذا يده اليسرى ولو تم بالكف والاصابع جاز من غير ان يراعي ذلك  
قال ابو يوسف سالت الامام عن كفيه التيمم فقلت على الصعيد قال في البدائع اقبل بها وادبر  
فمسح بها وجهه ثم اعاد كفيه على الصعيد اقبل بها وادبر ثم رفعها ونفضها ثم مسح بكل كف الذراع  
الاخرى قبل بفعل ذلك حتى يلبس الثياب يديه فيصير مثله وفي صلاة الاصل الفصل كما

يديه

دع

رفع يديه حرم واحده في طاهر الرواية وعن ابي يوسف في صلوة الاثر ينفقها مرتين فمسح بها  
وجهه من غير تحليل للحية خلاف الوضوء وفي البدائع خلاف ان حصل بالماء واستيعا  
العضوين واجب في طاهر الرواية كالوضوء في الوجه واليدين اسم للبل يوجب ادراكه  
قول محمد في النواذر ان الغبار اذا لم يدخل من اصابعه يجب تحليلها وهذه الحال كالحاج الى ثلث  
ضربات يديه للوجه وضربه للدين وضربه للتحليل وعلى ما روى ابو يوسف عن ابي حنيفة كحاج  
الى اربع ضربات ويجب على الطاهر نزع الخاتم والسوار في حق المرأة وروى الحسن عن اصحابنا  
لو ترك اول من الاربعة يجزئ وعن محمد ما خالف ذلك انه لو ترك مسح طاهر الكف لا يجزئ وهو اقل  
من الاربعة قال الهقيم ابو جعفر طاهر الرواية ما رواه الحسن ان المار اذا كان اقل من الاربعة  
يجزئ ويخرج مسلة الكف ان الكف عضو على حدة فطاهر الكف لا يكون اقل من الاربعة  
الفرق بين الوضوء وبينه على رواية الحسن ان حكم الوضوء غلط ولهذا انقص عضوان عن  
الوضوء من الثامن من ترك الدراعين فيه وفي المنافع يضرب يديه وضربه واحدة في رفعها ونفضها  
ويمسح باطن اربع اصابع يده اليسرى طاهر يده اليمنى من راس الاصابع الى المرفقين ثم يمسح  
اليسرى باطن راعه اليمنى الى الراس ويتم باطن ايهام يده اليسرى على طاهر ايهام يده اليمنى  
ثم يفعل يده اليسرى كذلك قال كره في الزاد وقال بعض مشايخنا ينبغي ان يضع يده اليمنى  
على كفه اليسرى ويمسح بثلث اصابع اصغرهما طاهر يده اليمنى الى المرفقين ثم يمسح باطنهما  
بالاهام والمسح الى راس الاصابع ثم يفعل في اليد اليسرى كذلك وقد تقدم واعا اعديه  
لمكون باقيا قال ولا يدبر المستيعاب في طاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة ان  
مسح الاكبر يكفي قال الحلو ان ينبغي ان يحفظ هذه الرواية للكل الملبوس قال النواذر  
مذهب الشافعي انه يجب اتصال التراب الى جميع البشم الطاهر من الوجه والشعر الطاهر  
عليه قال عن ابي حنيفة روايات احداها كرهنا قال وهي التي ذكرها الكرخي في محضره قلت  
ان اراد انه كرههم في الاستيعاب فصحيح وان اراد معه اتصال التراب فليس كذلك  
له ولا روايه عنه وقال المائنه ان تركته قد رد ربه لم عزه ودونه يجزئ وهذه ليس لها  
اصل في كتب اصحابنا مثل المبسوط والمحيط والدخيرة والبدائع وشرح مختصر الدرر والمفيد  
والكتب الاخرات قال المائنه الاربعة مائة الاربعة المسح الاكبر يجزئ وقد ذكرها وضرب  
اليدين اولى من وضعها حتى يدخل التراب فيهما ويضربها ويدير عند الضرب حتى يلتصق





الزناك وقيل بعد الضرب لئلا يمتدح نفسه للتميم وذكر في المبسوط الوضع ويستحب تسميه الله تعالى  
 في اوله كما في الوضوء في قاضي خان في الضربة الثانية تضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى  
 ويمسده من راس الاصابع الى المرفق ثم تضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى على هذا الوجه  
 يديرها الى بطن الساعد فيمد الى الكف وهل مسح الكف خلفه فيه والصحيح انه لا مسح وضربها  
 على الارض كفي وقال النواوي وقال جماعة من ائمة سائر المذاهب في التيمم ضربان بل الوجه ابطال  
 الزناك الى الوجه لضربه او ضربات وعندنا لوضرب يديه مرة واحدة ومسحهما وجهه  
 ويديه لا يجوز فان الرب الذي كان على يديه بصير مستعلا بالمسح على الوجه واقدار رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وعن محمد بن النوار رجل يرى السهم الى الرسخ او الورث ركه ثم راي التيمم الى  
 المرفق والنور ثلثا لا يجيد ما صلى له انه مجتهد فيه وان كان فعل ذلك من غير ان يسأل الخدام سال  
 فامر بالثلث او الى المرفق بعيد ما صلى له انه غير مجتهد فيه والسادس في شروطه فتمت النية والقيام  
 في موضعين احدهما انها شرط جواز عند عامة العلماء وقد تقدم والثاني في ليفتها ذكر القروي  
 ان الصحيح في المذهب انه لو نوى به الطهارة واستباحه الصلوة اجزاه وذكر الحصان انه لا يجزئ به  
 التطهر بل يجب التمييز وهو ان ينوي الحدث او اجنبية لان التيمم لما يقع على صفة واحدة فلا بد من  
 التمييز كصلاة الفرض وهو قول الرازي وليس كذلك الصحيح فان محمد بن سماعه روى عن محمد بن الجنب لو  
 تيمم بريد الوضوء اجزاه عن الجنبية والحاجة الى التيمم كيقع طهارة واستباحه الصلوة مثلها  
 ومنها الاسلام عند العامة حتى لا يصح من الكافر وان اراد به الاسلام لان هذه الفريضة لا تتحقق  
 من الكافر وعن ابن يوسف ادانوى به الاسلام صح ويصلى به عنده اذا اسلم له ان الاسلام راس  
 العبادات وهو من اهل فيصح تيممه له بخلاف الصلاة لانه ليس من اهلها وفي الغزنوي اذا  
 موى به الاسلام او الطهور يصير مسلما ويجوز تيممه قلت فاعلم هذا الاشكال كما لو صلى  
 جماعة يصير مسلما وكل من يدينه قد اصبحت هذا العمل المختص به سلام فصار يدينه الاسلام مسلما ولنا  
 ان التيمم اعم من طهارة اذ اصبحت عباد لا يصح لها بدونه ولهذا لا يصح تيمم المسلم بنية الصوم لعدم  
 حاجته الى الطهارة بخلاف الوضوء والفضل لانه لا يشترط فيها قصد الطهارة ومرد علمنا بتممه عليه  
 السلام لرد السلام والطهارة اثبت شرطا في رده وقد ذكرنا قبل والسابع في بيان ما يتيمنه وهو  
 الحدث والجنبية وقد تقدم وكذا في بعض الناس فانها لمحقان بل الجنبية الثامن  
 في بيان ناقصه ونقص التيمم كل شيء يفيض الوضوء ونقصه انضار وية الماء في الوضوء والغسل

واليد

وطنه قبل الشروع في الصلاة وسواها في الصلاة او خارجها اي يطهر به حكم الحدث  
 السابق والمراد بالرؤية القدرة على استعماله اما الاول فان الماء الذي لا يملكه لا يملكه  
 استعماله عندنا وهو قول الحسن والزهري وحاد وابن المنذر وبه قال مالك وقال الشافعي  
 في احد قوله يلزمه استعماله ويقيم للباقي وهو قول احمد في الجنبية وفي الوضوء وجمان  
 استدك بقوله تعالى فلم يجدوا ما فتيتموا اصعدا طبيا وهو نكح في سياق التيمم فيعم الحائض  
 وغيره وصار كما لو وجد ما يكفي لزاله بعض النجاسة او ثوبا يستتر بعض العورة ذكر ذلك  
 في المحيط وكما يجمع بين المباح والميتة في الخمسة والنجاسة الحكيمة معتبر بالحقيقة  
 والجهور ان الغسل المأمور به هو المباح للصلاة وما لا ينجسها فوجوده وعده سواء لانه  
 اذا لم يجد كان الاستغسال به عبثا ونقصا لما في موضع عتبه وتضييع المال احرار فصار كمن  
 وجد ما يطعم خمسة مساكين او بعض رقبه يكفر بالصوم ولا يؤمر بالطعام الخمسة لعدم الفائدة  
 بل اولى لان هناك يقع بطوعا فيثاب عليه قال الحافظ ابو بكر بن العربي الله عليه دليلنا بعينها لكنهم  
 لم يفهموا قال فان الله تعالى احبنا بالوضوء في كل عضو وبالفصل من الجنبية في جميع البدن ثم قال  
 فلم يجدوا ما فتيتموا ضرورة ما يستعمل في ذلك لانه لم يذكر مطلقا بل كراهية احتاج الى  
 استعماله فيه ومغفاه ما يستعمله على الوجه الذي امر باستعماله واذا لم يكن على ذلك الوجه  
 لم يكن ما موردا به ومن لم يفهم هذا لا يعلم انتمى كلامه ولا ان المطلق تصرف الى المعارف  
 وهو الباقي للوضوء والغسل ولا استعمال فطم او فطر من الماء في بدن الجنب بعد هوسا  
 واعتباره بالنجاسة الحقيقية غير سديد والعفو عن قلبها بخلاف الحدث وكذا ستر العورة  
 ولو تيمم الجنب ثم احدث وعنده ما يكفي لوضوءه بوضائه ولا يتيمن واما الثاني فوجود الماء  
 الفاضل عن حاجته المقدور على استعماله سفوف الوضوء وان كان في الصلوة عندنا واليه  
 ذهب النوري وابن حنبل في محار فطه واحسان المزني وابن سريج ونقله النجاشي عن  
 اكثر العلماء وقال مالك والشافعي لا سفوف وضوء وتيمم صلاية ولا يعيدها في صلاة السفر لما قوله  
 عليه السلام فاذا وجدت الماء فاحسه جلدك امر باستعمال الماء عند وجوده مطلقا فدل  
 على بطلان تيممه وان طهارة التيمم انتمى عند وجود الماء فلو اتمت صلاته اتمها بغير طهارة وذلك  
 لا يجوز لانه قد روي في الاصل قبل حصول المقصود باليد فطلبت اليد الملقطة بالاشهر اذا  
 حاضت فيها فصار كمن يتيمم في الصلاة التي يلزمها فادها فانها تبطل تيممه وصلاته ولا يطهر حكة في ما

لغيرها



فرغ وفي الغل يلزمه قضاءه لصحة شروعه احتياطاً ولوراه بعد ما قد قرر التشهد  
 يبطل صلته عند أبي حنيفة وباتى اخواتها ان شاء الله تعالى وكذا لو وجد في سجدة السهو  
 لانه رفع السلام مكانه وجد التشهد قبل السلام ولو تذكر بعد السلام ان عليه سجدة تلاوة او صلته  
 فباد اليها ثم عزم له الرويه قبل ان يعقد قدر التشهد فسدت انفاؤه لان العود اليها يرفع  
 السجدة حتى لو لم يتشهد فسد صلوته ولوراه بعد التسليم الاول لا يفسد متم استخلف متوسلاً  
 فزاي ما يبطل صلته دون الباقي لانه غير له واحد في القوم وفساد صلاة المقتدى لا توجب  
 فساد صلاة غيره وان كان الخليفة متم فزاي ما في صلته فساد صلاة الكل لان الخليفة صار  
 اماماً لهم مسافراً محض بنوبه بخاسه وما وه يلقى احدها بغسل ثوبه وتيمم للحديث تحصيله  
 للطهارتين قال حماد بن ابي سلمان يتوضا به وهو رواه عن ابي يوسف واو حنيفة  
 خالف شيخه فيه مخالفه لمحمد ابو يوسف ولو تيمم اولاً ثم غسله بعد تيممه لانه يقيم معه  
 من الاما ما يكفي قوله ومن لم يجد الماء وهو مسافر او خارج المصرو بينه وبين المص  
 نحو الميل او اكثر تيمم بالصعيد وفي شرح الاسجاني قال ابو جعفر طهارة الاما او بالصعيد  
 في غير الاما والقري اذ اعدم الاما فان قوله في غير الاما مصار والقري اراد بذلك ان  
 عدم الاما في الغالب انما يكون في غير الاما مصار وغير القري والا فالتي تيمم جاز في الاما مصار  
 والقري وفي البدايع ولا يجوز التيمم الا بعد ركوع زيادة المرض او عدم القدرة على استعماله  
 بنفسه او لا يجد من توضيه او وجد عند أبي حنيفة غير خادمه واجيزه وفي ظاهر المذهب  
 ان وجد من يعينه لا يقيم وقال الحواني يجوز وفي الرغيباني ان وجد من توضيه بخير اجرة لا يقيم  
 ويخرج تيمم عند أبي حنيفة قل او كثر وقاله بربع درهم لا يقيم وفي البدايع عن محمد في المص لا يقيم  
 الا ان يكون مقطوع اليدين لان الطاهر ان يجد من يعينه من قريب او بعيد وكذا العجز على  
 سرف الروايات بخلاف مقطوع اليدين او كان صحيحاً اجنبياً خاف البردان غشله وعندها  
 لا يجزئه الا في السفر وفي الحواشي انا وضع المسئلة في احدها لان في المص يوجد الماء غالباً  
 حتى لا يجوز له التيمم قبل طيبه ولا يثبت ان السفر ليس شرطاً وفي الاسرار لو عدم الماء في  
 المص تيمم وقيل لا يجزئه في المص لان غرضه نادر فعلى هذا يكون احدها شرطاً للتيمم وفي  
 المبسوط او خاف فوت الصلاة لم يغردك ولو كان موضع الوضوء جراحه كخشى  
 وباعثهم اساس الماء وملك موضع التيمم جراحه فزاي ما في التيمم صلى وقال ابو يوسف بغسل ثوبه

وفي الحواشي انا وضع المسئلة في احدها لان في المص يوجد الماء غالباً  
 حتى لا يجوز له التيمم قبل طيبه ولا يثبت ان السفر ليس شرطاً وفي الاسرار لو عدم الماء في  
 المص تيمم وقيل لا يجزئه في المص لان غرضه نادر فعلى هذا يكون احدها شرطاً للتيمم وفي  
 المبسوط او خاف فوت الصلاة لم يغردك ولو كان موضع الوضوء جراحه كخشى

قدر وصله وبعد والمثل ملت فراسخ اربعة آلاف دراع بدرع محمد بن فرج الناشي  
 طولها اربعة وعشرون اصبع بعدد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله وعرض الاصبع  
 ست حبات شعير ملصقة طهر البطن وزنه للحبة الشعير سبعون حبة خردل وهو  
 الدرع المالك وفيه درع هارون الرشيد المشرق وجعل الفرسخ ثلثه اميال والبريد  
 اثني عشر ميلاً ذكره الوزير عبد الملك بن حمان والميل بصير ميلين دهايا وايايا في الجهات  
 المثلث وقيل في المقيم ميل في الجهات كلها وفي المسافر كذلك الا امامه فانه يشترط ان  
 يكون ميلين وعن محمد بشرط ان يكون بينه وبين المص ميلان وعن ابي يوسف لو ذهب  
 اليه وتوضا به بذهب القافلة ونعيب عن يصر مجوز له التيمم قال في الدخيم وهذا  
 حسن جداً وقيل اذ ان تانيا عن مصر واحلفوا في الناي قبل قطع ميل وعن محمد قطع  
 ميلين وقيل فرسخ وقيل جواز قصر الصلاة وقيل عدم سماع الادان وقيل اصوات الناس  
 وقيل لو نودي من اقصى المصر لا يسمع ومن الناس من يشترط قصد سفر صحيح ذكر ذلك في الدخيم  
 ونهم من يشترط سفر طاعة وهو ضعيف وفي البدايع وعنده ان ذهب اليه لا ينقطع عنه  
 جله العير وحسب اسمواهم او اصوات دوابهم فهو قريب وقيل ان كان بحيث يسمع اصوات  
 اهل الما فهو قريب قال قاضي خان واكثر المشايخ عليه وكذا ذكره الكرخي واقرّب  
 الا قوال اعتبار الميل ولا يبلغ ميلاً وعن محمد سلع وقال زفران خشي فوت الوقت مجوز  
 وان كان في ما قلنا القضا حلفه والفريط من قبله قال في المنافع قال المذكور في القامح  
 قوله تعالى فلم يجد والعطف على الشرط وفي فهموا الجواب الشرط وفي فاسحو المفسر  
 التيمم فان قلنا القايده في قوله او اكثر قل له ذكره للمالك كقوله فحجه واحده ولا المسافة  
 تعرف بالخز والطن فقال لو كان في طنه ان يسه وين الما نحو الميل او اكثر مجوز له التيمم  
 وان كان في طنه ان يسه وين الما نحو الميل او اقل المجوز حتى يتيقن انه ميل قال في تقديره  
 المشرع على انواع اربعة منها ما يمنع الاكثر الاقل كمنع السجدة ونصاب  
 على الميت جود فنه من غير صلاة ومنها ما يمنع الاكثر الاقل كمنع السجدة ونصاب  
 البسطة ونصاب الزكوة وغيرها ومنها ما يمنع الاكثر الاقل كمنع السجدة ونصاب  
 ويقادير الموارث فانها تمنع الزيادة والنقصان في منع المقصود ولا الزيادة  
 لقوله تعالى ومن اهل الجاه من ان تامة يسطار يوده اليك ومنهم من ان يامنه بدنياً



بوره اليك وكقوله تعالى فلا تظلموا فيه انفسكم وقوله ان الله يظلم متقالا انه نقله  
عن استاذ حميد الدين قلت وحمل ان يكون ذلك شكاً من الراوي كما ذكر في قوله فان  
صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف في احد الجوبه او نحو الميل في الجهات الثلاث  
او اكثر فمما امامه او اكثر على قول من شرط ميلين مسله جنب وحاضر طهرت  
وميت ومعهم ما يكفي احدهم فصاحب الما الحق به وهو قول ملك وقال بعض الشافعية  
يبعد من الميت قال في العارضة وهو لغوه ان من عر به يلزمه ابتياعه فكيف يومئذ هو  
قلب الاحكام وان كان المالمه يجوز استعماله لاجل نصيب الميت وقال في المحيط وسعي  
ان نصرفا نصهما الى الميت وسما وان كان مباحاً فلجنب اولى به وبهم المراه ونتم الميت  
وتقتدى المراه بالرجل ان غسل الجنبه فريضه وغسل الميت ليس بريضه وقال احمد  
للحاضر اولى به لاجل حق زوجها في الوطى وان كان معهم محدث فذلك لان الجنبه اغلظ  
وله في جواز السهم للجنب خلافه قال المرغيناني وقتل الميت اولى والا اول اصح وقال  
في طهارة الواقعات لان فريضه غسل الجنبه مستعاضة وغسل الميت يثبت  
بالسنه فكان دونه فروع في البداه المحبوس في المصر عنده تراب طاهر يصلي بالسهم ويجيد  
وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يصل وهو قول زفر وعنه ابي يوسف يصل ولا يعيد  
كالمرضى والمحبوس في السفر وجه روايه الحسن ان الجنب ان كان بحق فازالته شدة  
والظلم لا يدور في دار الاسلام بل يدفع فلا يكون التراب ظهوراً في حقه ووجه الطاهر  
الا عان احتياط خلاف المريض فان العذر من صاحب الحق والمحبوس في السفر لان  
الغالب فيه عدم المافصار كالمقيد يصلي قاعداً ويجعد اما اذا لم يجد ما ولا تراباً  
لطيفاً فانه لا يصل عند ابي حنيفة وعنده الروايات عن محمد وقال الصنع بن فرج من المالكية  
لا يصل وان خرج الوقت الا بوضوء وتيمم ولا يجوز له ان يصل بغير طهور قال عبد الملك  
ان حدث هذا الحب الى وقول ابيه فنام رسول الله حتى اصبح على غير ما دلل على ان من  
عدم الما لا يصل حتى يكتسب الطهارة وحدث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا احدث  
حتى يتوضأ ذكره في التيمم لا يمسح بالتراب وقوله عليه السلام لا صلاة بغير طهور وقال ابو  
يوسف يصل بالاعاء ويجعد وبه قال محمد في روايه ابي سليمان واعتبره بالصوم في النسبه  
مهم قال بعض المشايخ انما يصل بالاعاء اذا لم يجد الماء رطباً وان كان نابساً يصل بالركوع

والسجود

بدره

والسجود والصحيح عنده انه يوحى كيف ما كان ولو كان نصراً مستعلاً للنجاسة قلنا  
شرط اهله اذا الصلاة الطهارة فادركت المحدث اهلها لا يجب عليه التشبه  
كلما يصح خلاف الصوم كانه عليه السلام قال من اهل فلا ياكلن نقيه لومه ولا  
التشبه بالصيام لسحر امر في حق من اهل الصلاة بالحدث حرام ونعصيه فكيف يومئذ  
بالمعصيه ويستدل بقول عائشه فادركتهم الصلاة فصاروا بغير وضوء فلما اتوا النبي  
عليه السلام شكوا ذلك اليه فنزلت اية التيمم على حوازل الصلاة بغير وضوء ولا يتيمم  
قلت لا حجة فيه لان فعله لا يدل على انه مشروع بل فيه ما يدل على ان نزول التيمم لاجل  
ذلك لان الغالب للشيء قد دل على انه لم تقع معتدا بها ومذهب عمر وابن مسعود وان  
من لم يجد ما يصل ذكره ابن بطال ويطير فعلها ولا ياروي انهم مسحوا في التيمم الى المتكاتب  
وتخرج عمار في التراب قال الاثرم وقد رده النبي وعلمه خلاف فعلهم فلم يدرك فعلهم  
على انه مشروع وفي المحيط دل ان الصلاة بغير طهارة متعذر ليس بكفر وقيل ان صلى بغير  
طهارة او الى غير القبلة او في ثوب نجس متعذر يكفر والصحيح انه يكفر بغير طهارة ولا يكفر  
فيهما مشروعاً على ما لا يستطيع النزول اليه لسبع او عدوا او حية او لص او حريق  
وقال في المغني او كان الماعند جمع فساق فحافت المراه على نفسها الرناجاز التيمم  
لها متيمم راي شرايطه ما فانصرف من صلاته فلم يجد ما استقبال صلاته وان  
لم يخرج من المسجد وتيمم باق متيمم يصل قال له هودي خذ هذا الماء اغضى في  
صلاته كانه مسنن يري به فان اعطاه تجدها اعاد مسله الما الموضوع على  
الطريق لا يمنع التيمم الا ان يكون كبراً يعلم انه وضع للوضوء والشرب والغنى والفقير  
فيه سواهما وضع للوضوء ويجوز الشرب منه وفي الاخير كان السخ الجليل ابو بكر  
محمد بن الفضل يقول ما وضع لشرب الناس لو توضأ به حل وما وضع للوضوء لا يحل  
شربه فعلى هذا يجوز التيمم في الاول وفي المرغيناني الما الذي يحتاج اليه للعطش  
والعجى يسمي معه ولا يحاد المرقه لا يتيمم لان حاجه الطبخ دون حاجه العطش والخير  
وكذا الممر الذي يحتاج اليه للزاد يتيمم معه بمنزله ما العطش وفي السيف وعطش رفقة  
كعطش نفسه مسله ضرب بديه الارض ثم احدث قبل الاتصال بوجهه لا يعيد  
الضربة كما في الكف اذا احدث ذكره في الاخير وقال ابو شجاع ذكره في الاخير والمرغينا

في



بعيدا وقال النواوي ان حدث بعد الراب بطر وبعد اخذ الماء لا تبطل قال ولو يمه  
 عنه قال القاضي حبان بنوى الامر عند ضرب الماء ورده على الارض فلو احث  
 لحدتها بعد النية والضرب لا يضر بل يجوز ان يمسح بعد الحدث قال الرازي في هذا  
 ان يبطل حدث الارض على مذهبهم ضرب يده على شئ اجنبية عليها تراب ان  
 كان كبيرا يمنع النفا البشريين صحح تيممه والا فلا قاله القاضي حسن لان الحدث قارن  
 النقل وهو ركز فصار كقران المسح وقال المتولي اخذه لوجهه صحح ولا يبطل المسح  
 معه لان العباد في المسح لا اخذ قلت هذا يبطل بالحدث بعد الاخذ قبل  
 المسح وقد تقدم انه يمنع المسح وكذا لو اخذ التراب قبل الوقت ومسح به وجهه  
 في الوقت لم يصح فقد اعتبروا وقت الاخذ وذن المسح قال المحامي لو  
 قطعت يده من الميك استحب الميك في الوضوء واليتم قال الجدي استحب  
 موضع القطع فوق المرفق مدهنا وبه قال مالك وزفر واحمد قال وقال ابو  
 حنيفة وابو يوسف وحجرب غسله في الوضوء ومسحه في اليتم قلت وهذا  
 غلط منه لا يجب عندنا غسل غير موضع الوضوء ولا مسحه ذكره في المحيط والريادات  
 وانما خلاف زفر اذا قطعت رجله من تحت الكعب او يده من تحت المرفق لا يجب  
 غسل الكعب والمرفق عنده ويجب عندنا ما على دخولها في الوضوء وعدم دخولها  
 قال الطحاوي لما سقط بعض ما يجب غسله في الوضوء او لم يكن لا يجب في اليتم لا يجب  
 في الوضوء وهو ما زاد على المرفقين مسلكه المسافر وخارج المصر يجوز لهما  
 جماع زوجتيهما وامتيهما عند عدم الماء وعليه عليه العلماء وروى ذلك عن عباس  
 وجابر بن زيد والحسن وقتاد والثوري والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق  
 وابن المنذر وعن علي وابن مسعود منعه لعدم جواز اليتم عند ابن مسعود ومثله  
 عن ابن عمر والزهرى وقال مالك لا يجب ان يصب امرأته الا ومعه ماء وعن  
 عطاء بن رباح المائث ليل لم يصح وان كان الكرجاز وعن احمد في كراهته روايتان  
 وحديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال رجل بار رسول الله الرجل يخطب ولا يقدر  
 على الماء لجامع زوجته قال نعم رواه احمد في مسنده وفي طريقه الحجاج بن ارطاه  
 وهو ضعيف وحدثني ابي رافع عن ابي ابي بصير عن ابي قتصيب بن الجنباه فاصلي

مشكوك

غير

بغير وضوء قال له عليه السلام الصعيد الطيب طهور رواه ابو داود والنسائي قال  
 في المعنى واصاب بن عباس من جارية رومية وهو عادم للماء وصلى بها صلاه وفيهم  
 عمار قال اسحق هو مستنون عنه عليه السلام في ابي درو عمار فسرع اليتم عن  
 الخامسة العبدية لا يجوز معناه اذا كان على جسده نجاسة فنيتم لها في وجهه  
 ويديه لا يصح وهو قول الجمهور من اهل العلم خلافا للاحمد واختلف اصحابه في اعاده  
 صلوته ولو كانت على ثوبه لا ينيتم لها لكن ينبغي له ان يمسح موضع النجاسة بتراب تغلبا لها  
 لئلا ان الغسل لا يكون في غير موضع النجاسة فكذا اليتم ولا في الشرع ورد به في الحديث  
 دون الخامسة وفي المرحاني يجوز بلزومه الاعاده لصلاته اليتم ولو مات قبل خروجه فلا يتم  
 عليه ولو منع منه في السفر فصل باليتم ولا يعيد وفي صلاه الحسن لا يصلي حتى يقد على الماء ولو نيم  
 لقراء القرآن الصحيح انه لا يجوز الصلاه به ولو يتم لدخول المسجد او مس المصحف جازت  
 الصلاه به عند ابي بكر البلخي وعامة المشايخ خلافا وعلى هذا اليتم لزيارة القبور والتعليم  
 ولا يصلي به وفي الخففة لو نيم لصلاته الجاه او سجد الملاءه او لقراء القرآن خازله ان  
 يودي جميع ملا يجوز الا بالطهارة بخلاف اليتم لمس المصحف ودخول المسجد حيث لا يعتبر الا في  
 حقها لا نهما ليسا من اجزا الصلاه وفي القدوري لا يجوز اليتم لسجد الملاءه قلت لعدم خوف  
 قواها وقيل هو جائز ولو يتم لسجد الشكر لا يصلي به المكوبة وعند محمد يصليها بنا على انها  
 قربة عنده **قوله** فان نيم مسلم ثم ارتد فهو على يمينه وقال زفر بطل تيممه قال  
 القدوري في شرح مختصر الكرخي وهذا القول من زفر يقتضي ان تعيين النية واجب في اليتم  
 لنا ان الباقي صفه كونه طاهرا فاعراض الكفر عليه لا ينافيه كالوضوء وحاصله ان الباقي  
 ورد امر النية فيه ليس بشرط خلاف ابتداء اليتم من الدار لانه ليس باهل لانسأ النية والعباد  
**قوله** والنايم عند ابي حنيفة رضي الله عنه قادر تقديره يعني ادا مرت على الماء وهو  
 نايم فيقبض يمينه عنده والمختار في الفتاوى عدم انتفاذه وفي سنه وعشرين هو ظاهره  
 حكم البيضة او لها هذا الثاني الصائم اذا نام على قفله وفوه مفتوح وقطر من ماء المطر  
 في فوه ففسد صومه او اقطر لحد قطره ما في فوه ففسد الثالث جامعها زوجها  
 وهي نايمة ففسد صومها وكذا المحرمه الرابع اليتم المايام لو حلق انسان راسه فعليه الجزاء  
 كالقطن الخامس انقلت على صيد فقلته يلزمه الجزاء السادس من يعير الحاج وهو نايم

لا



بعرفات اجزاء السابغ صيدوق عندنايم كالموقع عند يقطان وهو قاد ر علي دكانه  
الثامن الناييم انقلب على مال انسان فبلغه وجب ضمانه التاسع وقع على مورته فقتله علي  
قول البعض العاشر وقع نايما فوضعه تحت جدار واه فسقط عليه فأت كضمان  
الحادي عشر نام في بيت تحاته امراته ومكنت عنده صحت خلوته الماني عشر خلا  
بامراته ومعها ثالث ناييم لا تصح الحلق المالك عشر كانت نايمة فجاءه من زوجها  
ومكث عندها ساعة صحت خلوته الرابع عشر وضع صغير من ثدي نايمة بثبت حرمة  
المصاهم الحامس عشر لو تكلم في صلاته بفساد صلاته السادس عشر المصلي لو قرأ في  
صلوته بغير تلك القرأه السابع عشر تلايه السجدة في نومة تكرر السماع الثامن عشر  
لو اخرج هذا الناييم باجرا حب عليه السجدة في قول قال شمس لايه يفتي بعدم الوجوب التاسع  
عشر فرار رجل عندنايم ثم اخرج يدك فهو على هذا الخلاف العشر وون حلف لا يجله فكله  
وهو ناييم ولم يستيقظ الاصبح حشيه الحادي والعشرون من مطلقته وهي نايمة صار رجعا  
الماني والعشرون لو كان المطلق نايما فقبلته شهوه بصير رجعا عندناي يوسف المالك والعشرون  
ادخلت امرأه ذكر رجل في فرجها وهوناييم ثبت حرمة المصاهم بينهما اذا علم بفعلها  
الرابع والعشرون قبلته نايما شهوه ثبتت بينهما الحرمة الخامس والعشرون لو نام بوايين  
وليلتين كانت الصلوات دينا في دمنه كاليقظان السادس والعشرون المصلي لو نام في  
صلاته فاحتمل وجب عليه الغسل ولا يمكن البناء ذكرها في مختصر الوافعات الصغرى ولو  
عقد النكاح حضر ناييم الاصح انه يصح دكره في مختصر البحر المحيط والنايم فيما يوجب  
الشهوه كاليقظان قولنا **س**ه وسحب لعدم الما وهو يبرجوه ان يؤخر الصلاة  
الى اخر الوقت ليقع الادا باكل الطهارة قال في الدخيرة عن محمد المسافر الذي لا يجد الماء ينظم  
الى اخر الوقت فان خاف فوته تيمم وفي القدوري يؤخر الى اخر الوقت اذا كان على طمع ورجاء  
من وجوده هو الصحيح والا لا يؤخر عن الوقت المستحب قال في البايح هذا لا يوجب اختلاف  
الرواية بل يجعل تفسير الما اطلقه في الاصل وعن علي رضي الله عنه في الجانب المأمور الى اخر  
الوقت قال القدوري التخييل استحباب لا حتم وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف انه حتم  
هذا اذا كان الما بجيدا وان كان قريبا لا يتيقن ان خاف خروج الوقت قال الفقيه ابو جعفر اجمع  
اصحابنا الله علم هذا قولنا **س**ه ان العجز ثابت ببقية فلا نزول حكمه الا بيقين مثله ليس

حيد

حيد فان زواله لا توقف على اليقين الا يرى ان وجود الما لو كان مطنونا بان كان  
في العمر ان اوراق من بعد شجارا او سرا باطنه ماله يتيم ففقد زال حكمه بغير يقين قولنا **س**  
ويصلي بيمينه ما شاء من الفرائض والنوافل وبه قال بن عباس وابو جعفر وسعيد بن المسيب  
وعطاء والنخعي والحسن البصري والزهري والثوري والليث والمسن بن عيسى ويزيد بن هارون  
واحمد في المشهرة وداود والمزني وقال المرواني وهو المختار على ما ذكره النواوي  
وقال في المغني في وقت الصلاة وقال شريك بن عبد الله يتيم لكل صلاة فريضته ونافله  
وقال مالك لكل فريضته ومدهبه مصطرب فانه لو صلى به وصرح روى بن القاسم انه  
يعيد الثانية مادام في الوقت فدك على صحتها وقال ابو الفرج من اصحابه ان من  
فصى صلوات كبره يسمي واحدا فلا شيء عليه وذلك جائز له فقد ما قضى مدهبه الا ان  
يكون نوافل تركوه فجلوا ذلك مدهبا لهم وقال الشافعي يصلي به فضا واحدا ويصلي النوافل  
تبعاله وهو لا يرفع الحديث عنده بل يسمع الصلاة مع قيام الحديث كطهران المستحاضة عنده  
ولو تيمم في اول الوقت واخر الصلاة الى اخر الوقت يصليها به وكذا بعد خروجه خلاف  
المستحاضة ولو تيمم للوقتية ثم تذكر فاقبته يصليها به قال الحناطي من اصحابه والاصح  
عندهم صحة الفرض به مع صلوات الخنايز ومن نسي فرضا من الخمس ادى خمسا  
بتيمم واحد وقال الزهري لا يتيمم للنفل اصلا وهذا غير سديد فانه غير محتاج اليه  
لا حراز الثواب ولهذا يصلي النافلة بطهران المستحاضة ويترك استقبال القبلة وهو قول  
الشافعي وليس شيء من النواوي غلط لا شك فيه ولهم وجه لا يصح التيمم لمن المصحف  
الا اذا كان مسافرا ليس معه من حمله لنا قوله عليه السلام الصعيد الطيب وضوء  
المسلم وان لم يجد الما عشر سنين فاد اوجدا الما فليس به بشرته رواه ابو داود والنسائي  
والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقال الحاكم صحيح فقد جعله النبي عليه السلام وضوءا عند  
عدم الما مطلقا فوجب ان يكون حكمه حكم الوضوء والماء به بدل عليه ايضا وبدل عليه الحديث  
الذي تقدم وهو قوله عليه السلام وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا والظهور عندهم هو  
المطهر لغيره وهو المنيب للطهران وقال النواوي التراب يندى ما مطهر وان لم يرفع الحديث  
وهذا لا معنى له لان المطهر المنيب للطهران وبنا الحديث مع ثبوت الطهران متناها ان تم  
الحديث يرتفع بالتيمم عندنا الى وقت وجوب الما ذكره في الحنفية وقال في المسار حكمه بثبوت



من الحدث ما في شرطه وهو عدم الماء ومثله في المحيط وقال ابو بكر الرازي التيمم  
لا يرفع الحدث بالمسح على الخفين لا يرفع الحدث عن الرجل والاول المذهب فان قيل  
روى الدارقطني عن ابن عباس من السنة ان لا يصلي بالتيمم اكثر من صلاة قبل له هو من  
روايه الحسن بن عثمان قال بعضهم هو مترك ذكره مسلم في مقدمه كتابه من حمله من  
تقدم فيه ورواه عنه ابو يحيى الخاني وهو مترك مع ان السنة لا تمنع للجواز وهو  
مترك الطاهر فان الشافعية يجوزون اكثر من صلاة واحدة من النوافل مع الفرض  
وليس في حديثهم ذلك قال صاحبنا يجوز التيمم للفرض قبل دخول وقته كالنافله ووافقنا  
عليه اللث واهل الطاهر وابن شعبان من المالكية والمزني من اصحاب الشافعية قال بن  
رشد المالكي في القواعد اشراط دخول الوقت للتيمم ضعيف فان المأقيت في العبادات  
لا يكون الا بالسمع ويلزم من ذلك ان لا يجوز التيمم الا في اخر الوقت وفي المعنى عن احمد القياس  
ان التيمم كالوضوء حتى يجد الماء او حدث فافيه فعلى هذا يجوز قبل الوقت وقال الشافعي  
لا يجوز تقديمه على الوقت لانه مستغنى عنه فصار كما لو تيمم ومعه ما قال النواوي  
ولا نه طهارة طهوره فلا يجوز قبل الوقت كطهارة المستحاضة قال وهو وافقونا  
عليها وقال الواسع الاصطخري لا ينظر للختية في جواز تقديم التيمم على الوقت فانهم خروا  
الاجماع فيه وقال امام الحرمين في الاساليب ثبت جواز بعد الوقت فمن حوز قبله  
فقد حاول اثبات التيمم المستثنى عن القاعدة بالقياس وليس ما قبله في معنى ما بعده وكان  
القيام الى الصلاة انما يكون بعد دخول وقتها الجواب قوله مستغنى عنه مجموع  
فان الحاجة ماسة الى تقديمه على الوقت ليستغل اول الوقت باذا الفريضة والسنة الرابعة  
قبلها خلاف التيمم مع وجود الماء ان النصوص سفيه ولا نص فيما نحن فيه وقول النواوي وهو  
وافقونا عليها يغني في طهارة المستحاضة وهكذا قال بن قدامة وهو غلط منها فان  
طهارة المستحاضة تصح قبل الوقت قال ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لو توضأت  
المستحاضة واصحاب الاعداد لم يمس طلع الشمس يجوز لهما ان يصلوا به ما شاءا ومن  
الفرايض والنوافل حتى يذهب وقت الطهر وانما ينقض خروج الوقت للاستغناء عنه  
م الفرض بينهما ان طهارة المستحاضة لا وجد بعدها ما يرفعها وهو سيلان الدم  
بعد الطهارة خلاف التيمم فانه لم يوجد له رافع بعده وهو الحدث او وجود الماء فيبقى

كما كان المسح على الخفين فانه رخصه وبذلك مثله عن الغسل بل التيمم اقوى فالشارع  
وقت المسح يوم وليلة او ثلثه امام وليلته وجعل التيمم بالتراب طهورا ولو الى  
عشر سنين وذكر الحشرنا كيد للخصه وتكسر للتوسعة فيها كقوله تعالى ان تستغفر  
لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وانما لم يذكر الحديث فيه لانه كان معلوما عندهم  
انه يرفع الطهارة وقول الاصطخري باطل فانما قد ذكرنا جماعه من اهل العلم قالوا  
بقولنا وقول امام الحرمين وهو لا شك فيه فان ثبت جواز قبل الوقت  
وبعد اثباته بالنصوص الواردة في التيمم بالقياس فانها لم تفصل بين وقت ووقت  
ومجري المطلق على اطلاقه كما يجري العام على عمومته ومن قبله بالوقت خالف المص في اطلاقه  
بالحاجة وهي ممنوعة على ما تقدم ونظيره المعقوق ربه مومنه او كافره سليمة او عورا او  
صحيحة الدين او مقطوعة احد اهما عن كفارة عيئه او طهارة عامل بالنفس في العمل بالقياس  
لا ترى ان الطهارة بمعناه ولا يقولون بالقياس وقد ضعف عندهم ابن رشد على ما تقدم  
ولان قوله تعالى فتمموا حواط الشرط الذي هو المحي من الغايط عند عدم الماء والغسل  
التيمم واول احوال الامر للجواز عقبه ولا نه قال اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم  
اي اذا اردتم القيام اليها وانتم محدثون ثم عطف عليه التيمم عند عدم الماء واباحه في  
الحال التي امر فيها بالوضوء وقوله القيام الى الصلاة انما يكون بعد دخول وقتها قلنا المراد  
بها اذا اردتم القيام اليها وانتم محدثون وذلك لا يفي جواز قبل الوقت لوجهين احدهما  
ان المعقوق بالشرط الوجوب ولا كلام فيه والثاني ان مفهوم الشرط ليس بحج عندنا والامر  
بالتيمم مرتب على المحي من الغايط دون القيام الى الصلاة لانه اقرب واقل تقدرا فان  
اولى وقال بن ابي حنيفة من الشافعية لو تيمم لفائيه صحوه النهار فلم يرد حتى زالت الشمس  
جاز اذا الطهارة فقد جوز تقديمه على الوقت قوله وجوز التيمم الصحيح  
في المصراة حضرت جنانه وللولى غم فخاف ان يستغل بالطهارة ان تقوته الصلاة  
وقال في الدخيم يجوز التيمم لصلاة الجنان للاجرام والقندي اذا خافا الفتور وكذا  
لو كان حتى الصلوة له وفي رواية الحسن لا يجوز له لانه لا يجزي الفوات اد الناس  
ينظرونه قال في الكتاب هو الصحيح ولو لم يشره جاز قال شمس الدية هو الصحيح  
وفي ظاهر الرواية يجوز له وقال في عمارة شاذي التولي غير في ظاهر الرواية لان الشارح



مكروه وقيد بالصحيح لأن الموضع مختص بالجماعة وبالمصر لأن الغالب في المأوى وزعم الماء  
 أن نفوته الصلوة في حضور الجنان لأن الوجوب به ولذلك من حضر العبد فخاف أن يشتغل بالطهارة وهو  
 قول الثوري والوزاعي والليث والحسن بن حي والشافعي والداود في العام في العبد لا  
 يتيمم في رواية الحسن وفي ظاهر الرواية بحرية لأنه يخاف الفوت من زوال الشمس  
 حتى ولو لم يخف لا بحرية ووافقنا على الجنان الخفي والرهري وعني الانصاري  
 وربيعة وسعد بن إبراهيم واسحق بن راهويه وأحمد في إحدى الروايتين  
 وقال الشعبي يصلي عليها بغير طهارة لا نهال ركوع فيها ولا سجود وليس يصح وقال  
 الشافعي وما كذا يصليها باليتم مع وجود الماء لما رواه أحمد بن عدي عن ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا فجعك جنان أو انت على غير وضوء فتميم قل هو  
 موقوف على ابن عباس قلت لا يضر وقوفه فإن الصحابة كانوا يفعلون بالحديث  
 ثابته ورواه أخرى وقال أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري لما يتيمم عليه السلام  
 لرد السلام خشية الفوات دل على أنه أن يتيمم للصلوة التي تخشى فواتها كصلاة الجنان  
 والعبد بل أكد أن الطهارة ليست شرطاً في رد السلام وهي شرط للصلوة وبه اختلف  
 الطحاوي ويتم عليه السلام لخوف فوت الرد لأنه لو رد بعد التراخي لم يكن جواباً له  
 ولا نهال بقضي فتقوت أصلاً إلى حلف فكان عاجزاً عن استعمال المالحكم وقال  
 النواوي قاس الشافعي صلاة الجنان والعبد على الجمعة وقال نفوت الجمعة بخروج الوقت  
 بالاجتماع والجنان لا يفوت بل يصلي على القبر إلى بلته أيام بالاجتماع قال ويجوز بعد ذلك  
 عندنا قلت فوات الجمعة التي هي أصل وهو الطهر بخلاف صلاة الجنان والعبد  
 فإنها نفوتان إلى حلف فصار فوات الجمعة كفوات الدافاة لا يتيمم لخوف فوت  
 الدافاة وقوله صلاة الجنان لا يفوت بل يصلها إلى بلته أيام على القبر بالاجتماع قلت  
 هذا منهم يدل على عدم تحقق موقع الخلاف سانه أنا قلنا لو لم يتيمم هذا الشخص  
 يصلي عليها غير فتوته الصلوة عليها في حقها والصلوة على الميت الاتحاد عندنا  
 فلا ينال أجر الصلاة على الميت إذا فرض بقدره بالصلوة والنفل بها غير مشروع  
 وقياسهم على من كان في سنة توب وهو عارفاً بفسادها لا نفوته قضا وإن فاتته  
 إذا خلاص الجنان والرهري من فواتها نفوتها وقضاها فترقاً وقياسهم على إزالة

ولا يجوز

الحجاسة الحقيقية اسم لك من التيمم كزوال الخجاسة الحقيقية ولا يباح معها فإن قيل فضيلة  
 الوقت تقوت كالحلف فينبغي له أن يتيمم له كصلاة الجنان وصلوة العبد من هذا  
 جواز المسافر التيمم لخوف فوت الوقت ولهذا جازت الصلاة في الخوف مع تركه  
 التوجه إلى القبلة وراكباً بالأيام قبل له فضيلة الوقت والهدا وصف للمودي  
 بابع له وليست مقصودة لذاتها بخلاف صلوة الجنان وصلوة العبد فإنها أصل  
 فتلون فواتها فوات أصل مقصود وأما جوازها للمسافر بالتيمم ليس لخوف الفوات  
 بل لجل أن يتصاعف عليه الفوات ويخرج في القضا ولهذا جاز الداء بالتيمم  
 في أول الوقت وإن لم يحش الفوات وكذا صلاة الخوف في الخوف حتى حازت  
 في أول الوقت مع غلبة الظن بانصراف العدو وقبل خروج الوقت وفي المبسوط  
 فإن يتيمم وصلى ثم جرى فإن وجد بينهما وقت يمكنه الوضوء فغلبه أن يعيد تيمم للثانية  
 وإن لم يوجد فله أن يصلي بذلك التيمم على الثانية عند أبي يوسف خلافاً للمحدثين  
 فإن أحدث الإمام أو المحدث في صلوة العبد تيمم وبني عند أبي حنيفة وقال لا يتيمم  
 للبناء ولو كان شروعه بالتيمم تيمم للبناء اتفاقاً قال في المباح أن كان يدرك بعضها مع  
 الإمام لم يسم هذا عند الشروع في أول الصلوة وبعد الحديث فيها أن كان الخاف  
 زوال الشمس وعلمه أن بذلك شيئاً منها مع الإمام ولو تضاءل تيمم لأنه إذا ادرك البعض  
 معه يتم الباقي وحده وإن كان لا يدرك مع الإمام شيئاً منها تيمم عنده وعنده لا يباح  
 له وجه قوله أنه متمكن من إتمام البقية وحده لأنه لا حق ووجد قوله أنه خاف الفساد  
 بسبب الداء كما يكون انصرافه للوضوء تحريفها للفساد قالوا إنما وضع المسألة  
 في الجامع الصغير في صلي الكوفة لأن ما بعد عنها أما لو كان قريباً يجوز له البناء بالتيمم  
 ذكره قاضي خان وقال الأسدي في مثل هو اختلاف زمان لا اختلاف عليه وبرهان  
 وجوابه فيما إذا كان المصلح بعيداً من المصر وكان في زمانه يصلون خارج المصر  
 بعيداً من العراق وكان في زمانها يصلون في المصر وعن أبي بكر الأسكاف أنه كان يقول  
 هذه المسألة متينة على مسألة أخرى وهي من أصل الحقيقة أن من أفسدها لا فضل  
 عليه عنده وعندهما عليه الفضل فتقوت عنه إلى بدل وعندها ما وجب الفضل  
 لم يفت قل له من ابن الرواية قال في رد الصلاة وفيها إذا افتتح صلاة العبد

دليل



ثم اسند هذا لقضاء عليه عندنا في حقه ولم يذكر قولها فان تبدل بخصيص قوله  
على ان قولها بخلافه قال وخصيص قوله به لا يدل على ان قولها بخلافه ولم  
يذكر البنا بالتميم في صلاة الجنان وانما ذكره في صلاة العمد مسأله الجمهور  
على ان اعاد الصلاة التي ادبت بالتميم عند عدم الما غير واجبه ومنهم من استحب  
اعادتها في الوقت وروى عن عطاء وروى عن القاسم بن محمد ومحمد بن سيرين  
والزهري انه يجيدها اذا وجد الماء لما رواه ابو داود عن ابي سعيد الخدري  
قال خرج رجلان في سفر وليس معهما ما قنما وصليا ثم وجدا في الوقت فاعادا  
لحدهما الوضوء والصلوة ولم يعد الاخر فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال للذي لم يعد اصبت السنة واجرا نك صلوتك وقال للاخر لك الاجر  
مزين وقال الحاكم هو على شرطها ولو وجد في اثنا صلوته بطل تيممه كما لو وجد  
قبل شروعه فمما عندنا وبه قال احمد والمزني وقد تقدم وقال القرطبي مستشهدا  
بما ذهب ملكان من جد رقبته في كراهه الطهار او القبل بعد ما صام اكثر لا يفي صومه  
ولا يعود الى الرقبه ويبطل صومه قبل الفراغ منه ثم ان قياسته في نفسه غير مستقيم  
لان بعض ما ذكره ان وجود الماء انما يبطل حكم التيمم اذا ادى الى الصلاة وليس  
مدهم كذلك في الصلوة ما ورد من التيمم خوف البرد للجنب عن عمر بن العاص  
قال احتملت في ليله بارده في غزوة ذات السلاسل فاسفقت ان اغتسلت ان اهلك  
فتمت وصليت ما صحاني فذكروا ذلك للنبي عليه السلام فقال صليت ما صحاك وانت  
جنب فاجزته بالذي معنى من الغتسل وقلت سمعت الله يقول ولا تقتلوا انفسكم  
ان الله كان بكم رحيما فضحك نبي الله ولم يقل شيئا فلو لم يكن تيممه صحيحا لامرهم  
باعاد الصلوة ونهاهم عن العود الى مثله رواه ابو داود وروى ايضا من جهة  
الا وراي عن عطاء بن ابي رباح انه سمع عبد الله بن عباس قال اصاب رجلا جرح في  
عهد رسول الله ثم احل فامر بالاغتسال فأت فلغ النبي عليه السلام اذ قال فقال قلوه  
فلهم الله الم يكن شفاك الع الشوال وقل هو منقطع فمات من الاوزاع وعطاء واصله  
ابو عبد الله بن ماجه وعن الحسن بن محمد انه يتطهر وان مات وهو حر ودركه القرطبي  
ثم المرض بعد البدن من حد الاعتدال فان مناف الموت لبرد الماء او العله التي به او

او خوف

او فوت عضو منه جاز له التيمم اجماعا لما روى عن الحسن وعطاء وقد ذكرناه  
وان خاف حدوث عله او زيا دنها او يطا برو تيمم عندنا وهو قول مالك  
وقال الشافعي لا يجوز الا ان خاف التلف وقاسه على الميتة فانها لا تباح الا عند  
خوف التلف قال ابن العربي في تعليقه لا نزيد المرض غير متحفة لانها قد تكون  
وقد لا تكون فلا يجوز ترك الفرض المحقق للخوف المشكوك قال قلنا قد ناقضت فانك  
قد قلت ادخا في التلف من البرد تيمم فمما يخاف خوف التلف بلا تحقق فكذا  
خوف المرض كنه سبب التلف قال عجبنا للشافعي بقول لو زاد الماء على قدر قيمته  
حبه لم يلزمه شراه بل يلزمه التيمم صيانه للمال قال وليس لهم كلام يساوي سماعه  
وقال في البدائع وله ان تر في ترك الصيام وهو ركن ففي سقوط الشرط اولى وقال  
داود كل من اطلق عليه اسم المريض جاز له التيمم قال بن عطية وهذا خلف انما هو  
عند علم الامه من خاف وفي البدائع والمفيد التيمم بدل بلا شك لكن اختلفوا في  
كيفية البدل في موضعين احدهما الخلاف فيه مع غير اصحابنا والماني مع اصحابنا التيمم  
بدل فطلق عند عدم الماء وليس ضروري معناه ان الحدث يرتفع به الى وقت وجود  
الماء لان تباح له الصلوة مع قيام الحدث وقد مر وقال الشافعي هو بدل ضروري ساج  
به الصلوة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة المستحاضة وعلى هذا الاصل يدين جواز  
قبل الوقت وعدم حوان وعندنا يجوز وعنده وعلى هذا لو تيمم في الوقت بصل ما  
شأنه الفرائض والنوافل عندنا وعنده صلى فريضا واحدا وصى النوافل وصلوه  
للجنان تبعا وعلى هذا لو تيمم للنفل يودي الفرض به عندنا وعنده لا لان النية لا يستتبع  
الاصل واما الخلاف الذي بين اصحابنا في كيفية البدل فعند ابي حنيفة وابي يوسف  
التراب بدل عن الماء عند عدمه والبدلية من الماء والتراب وقال محمد التيمم بدل عن  
الوضوء عند عدم الماء والبدلية من الوضوء والتيمم احتج محمد بقوله عليه السلام  
التيمم وضوء المسلم للحدث جعل التيمم وضوءا ووزن التراب بليت لفظ للحدث الصعيد  
وضوء المسلم فحينئذ لا يبقى فيه حجة وفهم محمد من قوله وضوء المسلم انه يعني الطهارة  
وقد تقدم ان الوضوء هو الماء المعتد للطهارة لا غسل الطهارة لهما قوله تعالى  
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا فقد اقام الصعيد مقام الماء عند عدمه وفي السنة الصعيد

او خوف



الطيب ظهور المسلم فيتنفرغ على هذا جواز قدا المتوضي بالنيمة وعدم جواز وجه النبا  
ان عند محمد لما كانت البدلية من النية والوضوء والمقصد اعلى وضوء لم يكن يتم الاقام  
طهاره في حقه لوجود الاصل الذي هو الوضوء في حقه فان مقتضاها عن طهاره الله عنه  
بالصحيح بالسائل منه وعندهما لما كانت البدلية من الماء والتراب فاد الركن مع  
المقصد من ما كان التراب طهاره مطلقة في حال عدم الماء فيجوز اقتدا به به كافتدا  
الخاص بالماسح على الخفين بخلاف صاحب الجرح لان طهارته ضرورة واذ كان  
مع المقصد من ما فقدت شرطه في حقه فلا يبقى التراب ظهورا بالنسبة اليهم  
وعلى هذا اذ ارى بعض المتوضين ما في اثبات صلواتهم ولم يعلم به المأقون والامام حتى  
وغوا فضلوته فاسده وقال زفره تفسد وهو رواية عن ابي يوسف لان روية الماء  
لا تضر المتوضي ولنا ان طهاره الامام جعلت عدما في حقه لقدرته على الماء الذي هو اصل  
ولا يبقى الخلاف مع وجود الاصل فصار معتقدا فساد صلوة امامه كما في مسئلة التمرى  
ثم تكلم في المسئلة ابتداء المحمد من قال بقوله وهو الا وزاعى والحسن بن جري رواية جابر  
عن النبي عليه السلام لا يوم المنيمة المتوضين رواء الدارقطني وقال اسناد ضعيف في  
البدائع عن علي رضي الله عنه لا يوم المنيمة المتوضين ولا المقصد المطلق وجهها ما تقدم  
من حديث عمرو بن العاص وقوله لا يوم لا يدل على انه لو امة لا يجزى كقوله عليه السلام  
لا يوم الرجل الرجل في سلطانه ولو امة جاز وقال الخطابي اخلفوا في نفض الكفين  
قال مالك مفضها نفضا خففا وقال الشافعي ان علفت الثان غبارا كبيرا بعض  
وعندنا ينفضها من نص الحديث وقال احمد لا يضر ك نفضت او لم تنفض قلت  
اذا ترك النفض فقد خالف الرسول ومثل بوجهه وكل منهما ضار قول  
والسافر في الماني رحمه فتيمة وصلى ثم ذكر الماء بعد قال لا زهري وغيره من اهل  
اللقه رجل الرجل منزله من حجر ومدر وشعر ووبر قالوا ويقع ايضا على متاعه واباءه ومنه  
البيت المشهور القى المنيمة كي تخفف رحله والزاوي حتى نعله القاهما  
وفي المغرب يقال لمنزل الانسان وماواه رجل وجمعه ارجل ورجل ومنه في الماني  
رحله عند ابي حنيفة ومحمد والثوري وداود وابي ثور وروايته عن الشافعي وهي  
قوله القديم ذكره الزاوي واحدى الروايات عن مالك وتوقف احمد فيه ولو وضع

فيه غير ولا علم له به فالصحيح انه لا اعاد عليه عند الشافعي وقال ابو يوسف والشافعي  
في الجديد ومالك في الرواية الاخرى يلزمه الاعاد قال والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه  
او وضعه غيره باجم او بغير علمه اتفاق وقال في التابع هو ايضا على الخلاف ولو  
طن ان ماء قد في فتيمة به ثم بين انه لم ينف بلزمه الاعاده اتفاقا ذكره في المحيط  
لانه قد علم به واخطا طنه لاني يوسف مدر ان احدها ان الماني السفر من اعر الاشيا  
فلا ينبغي لكونه سببا لصيانته النفس المدرك الماني له ان الرجل معذن الماء فصار  
كالعمران فحان الطلب ولجبا لما لوصلي في ثوب نجس او عريانا وفي رحله ثوب طاهر قد  
نسيه او صلى مع النجاسة وفي رحله ما يزيلها به او محذرا او نسي غسل بعض الاعضاء او  
ستر العورة او صلى مع النجاسة ناسيا يجب الاعاد او حكم بالقياس ونسي النضر او كفر  
بالصوم وفي مله ربه نسيها او كان الماني ركوه معلنة على راسه او قرينه على طهره او كانت  
معلقة بعقبة قد نسيه وقال في المبسوط ولا جواز عند عدم الماء وهو واجبه لان  
رحله في يده ولنا قوله عليه السلام ان الله تجاوز عن امي الخطا والنسيان وما استكرهوا  
عليه رواء ابن ماجه والسهقي قال الزاوي باسناد حسن هو حديث حسن والاصح  
انه ليس بمحل بل هو عام في النسيان في السفر غالب للكره الاستعمال والخوف والتعب  
فسيان الاشياء غير نادر والغالب في الما المتوضي في الرجل النفا وطفلة فلا يكون بقاؤه  
غالبا بخلاف العمران ولا نه يتم وهو عاجز عن الماء لا قدره بدون العلم والوجود  
فربها والرجل معذن او معدلا الشرب لا الاستعمال اما الصلوة في ثوب نجس  
او عريانا فذكر الكرخي انها على الخلاف وهو الاصح ولو كانت على الاتفاق فالفرق  
بين تلك المسئلة وامثالها وبين مسئلة الحجاب ان فرض الستر والوضوء وازاله النجاسة  
فات الى بدل وخلف وهنا فرض الوضوءات الى بدل وهو النية بعد النسيان  
والقائت الى بدل كلاقا فافترقا نظير مسئلة الحجاب اذا كان معه انا ان احدها  
نجس ببقها ولا تحركي لا نه نفوت الى خلف وهو النية ولو لم يرفق وينم جاز ولو  
توضا بالماءين وصلى بجزية اذا مسح موضعين من راسه لا النجس ان باخر لم يجد ما يزيل  
به النجاسة فيجوز صلوته ذكره في المحيط ونظر مسئلة الثوب واخوانها لو كان معه  
ثوبان احدهما نجس بخرى لا الستر نفوت الى خلف كما ذكرناه فان اتيها اصلا وبكلا واتا

قال الشافعي في المنيمة المتوضين



القياس على الحكم بالقياس مع ترك النص ناسيا في حق الحاكم فقياس فاسد لوجهين  
احدهما ان الشرع لم يسفل الحكم الى القياس مع وجود النص وفي التيمم فعل الله عند  
العجز وتعدر الما لا ترى ان الما لو كان بعيدا او كان عنده وهو محتاج اليه لسره  
بنفسه ولو علم الحاكم عند عالم بصا او علم على طنه ولو كان بعيدا لم يحل له ان يعمل بالقياس  
والوجه الثاني ان الما على عديمه دليل لان الغالب في المفاوز والصحارى عدم  
الما بخلاف النص فانه لا يدل على عدمه حتى يعمل بالقياس فكان العامل به مع وجود  
النص عاملا بغير دليل ولا ن هذا قياس الشبه وهو ضعيف وقيل الرقبه على الخلاف  
والصحيح انها بالاجماع لان الاعتبار فيها ملك الرقبه حتى لو عرضت عليه فله ان يقبلها  
ويكفر بالصوم والنسيان لا بعدم الملك وهذا المعبر القدر حتى لو عرض عليه الما لم يتركه  
قبوله والنسيان بعدم القدر وهذا يستوي في الما الحر والعبد ونفقان في الرقبه  
لعدم الملك للعبد ولا ن نسيان الرقبه في ملكه في عايه النذر فلا يعتبر قال في  
الحيط ولا يمكن من اعنائها بغير علم بان يقول مملوكه حر عن كفاه يمينه او طهاره  
ولم يحظر الكفاه حتى لا يثبت القدر على الزاد والرحله فيه بتلك غيره ولا يلزمه  
قبول الما ولو وضعه غيره لا روايه له بصا قال بعض المشايخ لفظ الجماع  
يدل على الجوار بالاجماع لانه قال رجل في رحله ما نفسيه والنسيان تستدعي سابقه  
العلم وقد جعله عدرا عندهما فعدم العلم اصلا ينبغي ان يكون عدرا اجماعا ولفظ  
رواه كتاب الصلوات يدل على الخلاف لانه مسافر يقيم معه في رحله ما ولا يعلم  
به وهذا يتناول حال النسيان وغيره ولو كان الما معلقا على دابة فلا خلوا اما ان  
كان سابقا او راكبا والمافي موخر الرجل فهو على الخلاف وفي مقدمه بعيد باله تفاق  
لانه بما يمينه وفي السابق على العكس لان موخر الرجل يمينه فلا عدرا وان كان قاندا  
جاز كفتها كان لانه لا يعابنه فجاز نسيانه ولا ن الال الوصول الى الما هو العلم فلم  
يوجد مع النسيان وفي المحيط لو كان على شاطئ النهر فخرج الى يوسف روايان في  
الاعاءه وفي قاضي حان فيذكر بالوقت قال والذي لا يعلم به ان يضعه غيره في  
رحله بغير امر والذي يعلمه ان يضعه بنفسه او يضعه غيره بامر او يعلمه وقال  
المرغيناني روى الكرخي عن ابي حنيفة ان التكفير بالصوم يجوز عند نسيان الرقبه

هذا

في ملكه فصرح صلى الوضوء فسبقه الحديث بنيم وسني فان وجد ما سطر ان  
كان بعد ما عاد الى مكانه مستقبل الوضوء انفا او كذا قبل عوده فياسا وهو قول  
محمد واستحسن ابو حنيفه وابو يوسف فقلا يتوضا وينى كانه لم يتيم وهو في طلب  
الما بخلاف ما اذا عاد الى مكانه فانا لوجعلناه كانه لم يتيم كانت صلوته والسده ولا ن  
المنافع من البناء اذا شئ من الصلوة بالتيمم وقبل العود لو يود لحما منها بطهاره التيمم وحبه  
القياس ان حرمة الصلاه باقيه بعد التيمم فقد وجد ما في خلال صلوته فيتوضا ويستقبل  
والمسافر يردى سجده التلاوه ما لم يردى التيمم لانه لا يفتي فوائها ولا يجوز اذا اها بالتيمم الا  
في حال محو اذا الصلاه به لجنب في المسجد قبل المباح له الخروج الى التيمم كالداخل  
وقيل بباح لان فيه نزيه المسجد قوله وليس على التيمم اد امر يطلب على طنه  
ان يقربه ما ان يطلبه قال في المنافع في امر ادهه المساءه عقيب مسله ما الرجل لطيفه  
فان الخلاف فيها بنا على اشتراط الطلب وعدمه والمراد ما لم يتيم من بعد التيمم  
حاصله ان الما في المفاوز والقلوات الغالب عليه العدم سيما رمال طريق الحجاز فلا  
يتوجه عليه الطلب عندنا الا ان يكون عليه دليل او كان في العرا قال ابو يوسف سالت  
ابا حنيفه رضي الله عنهما عن المسافر لا يجد الما اطلبه عن يمينه ويساره في طريقه قال ان  
كان على طمع فيه بطلب ولا يبعد عن اصحابه فيقتربهم ونفسه وعند زفران  
وصل الى الما قبل خروج الوقت لا يجزبه التيمم وان كان لا يصل اليه قبله يتيم وان كان  
فسياد كرك في المدايح قال في المحيط وان كان اقل من ميل لا يتيم وان خرج الوقت  
وان كان محضره احد تسال عن الما فان لم يسياله ونم وصل يمساله فلم يجزه فصلوته  
ماضيه وان اخبر بما يقربه اعاد وان لم يزل يقربه لحدوده على الما دليل كحجب الطلب  
عندما خلا فاللشافعي فانه قال طلب الما بعد دخول المكتوبه شرط التيمم قال ولا  
يقال لم يجد الما من طلب ولم يصيب ولهذا لو قال لو كيله ايتري رطبا فان لم يجد فعليه  
بحوزان شترى الغنم الا اذا طلب الرطب ولم يجده وبالقياص على الكفاه وهدي المتع  
فانه لا تنتقل اليه لهما الا بعد طلبهما في عظامها والقياس على الما فان لم ينتقل  
الى الهاس الا بعد طلب النص في مطانه ثم ان صاحب المذهب قطع بوجوب الطلب بكل  
حال قال النوادي هو الذي اطلقه العراقيون وبعض الخراساني وقال جماعه



من الخراسان ان يحق عدم الماحو اليه لم يلزمه الطلب وبه قطع امام الحرمين  
والغزالي وغيرهما واختاره الروياني قال امام الحرمين انما يجب طلبه اذا وقع وجوبه  
قريباً او مستبعداً فان قطع بان ما هناك بان كان في رمال البوادي فعلم بالضرورة  
استحالة وجود الماحو لئلا يرد لطلبه ان طلب ما يعلم عدمه واستحالة محال  
وهو قلبي دار امام الحرمين مع الحق ولم يبرك كما يروا وان طلب على طنه  
عدمه ولم يتيقن يجب الطلب لا خلاف عند جميعهم قلبي وقد خالفوا قاعده  
الظن فانهم لم يلقوا في العمل به ولهذا امر المجتهد بقطع وجوب العمل موجب طنه  
وسمي على ذلك فكيف المحقق بالوهم وصفه الطلب عندهم ان ينظر مينا وشكلاً ووراً  
واما ما ولا يلزمه المسمى بل يكفي نظره في هذه اللحظات وهو لا يبرح مكانه هذا اذا  
كان حوله لا يستدعيه فان كان يقربه جبل صغير صعوده ونظر حواله قلبي كما فائدة  
في هذا النظر في وقت المغرب والعشاء والصبح في وقت الخلع الذي كان لا يسيان  
بحق من يجنبه سوى الغنا والاستعانة بالاطالب تحبه وتأخير صلوة المغرب وانجاب  
المرأيه بذلك ولهم ضابط اخر قد اختلفوا فيه وان كان معه رفقه يجب استبعادهم  
بالسؤال الا ان يضيق الوقت فلا يبقى الا ما يسع تلك الصلوة قال النووي هذا هو  
المذهب الصحيح المشهور وله ان يوكل بالطلب ولا يجب ان يطلب من كل واحد بعينه  
بل يتاوى فيهم من معه ما من محو بالما قلبي اذا كان كل واحد من الرفقة معه ما  
عاش عطش نفسه ورفقته ودوايه وكلاب صيده في الحال وثاني الحال فانه لا يجوز  
له ان يتوضأ بل يتيمم فداوه بعد هذا بطلب الماحو وضوءه في وقت كل مكتوبه في الاسفار  
بالمياه والقباني وحال الرمال التي يكون فيها الماء اعز من المهرج والارواح وبديل  
في تحصيله للجواهر ولا موال التقيسه ولا يفدر عليه من غير دليل سمع ولا فعل احد  
من السلف من باب الهوس ونسب فاعله الى العته فكان مردوداً بالاجماع ولم  
يقبل ذلك عن احد من اهل الدين والورع ولو كان له اصل في الشرع لما تركه ثم لهم  
وجه انه لا يصح التوكيل بالطلب الا للمعذور وان اراد فيما اخر لجلال الاول حدث  
اول فريضه اخرى ان لا يحصل الماحو ولو على يد ورمان اسفل من موضع التيمم وجب  
الطلب فحل موضع بقى بالطلب الاول ان لم يافيه ولم يحمل حدوث المافيه ففي وجوب

الطلب وجهان قال ابو حامد واذا طلب ثانياً ثم حضرت صلوة اخرى وجب الطلب  
لها ثالثاً وهكذا كما حضرت صلوة قال ولو كان عليه فوايت يجب الطلب لكل واحد  
وكذا في الجمع بين الصلوتين بطلب للثانيه ولست اذكر في الامام وهو السمع من غير  
طلب المساء عن نافع عن بن عمر انه كان يكون في السفر فحضرة الصلوة والمأمنه على  
غلو او غلوتهن ونحو ذلك ثم لا يعدل اليه اخرجه السهقي وعنه عن بن المسيب سئل عن  
راعي في غنمه نضبه جنايه وبنته ومن الما ميلان او ثلثه قال نعم صعدا طسا وعن  
علي اطلب المالحى يكون اخر الوقت فان لم يجد المافيه وصل قال السهقي وهذا لا يصح  
عن علي رضي الله عنه وبالماس عن بن عمر يقول ومعه طاهر القرآن وعن النبي عليه السلام  
انه نعم وهو ينظر الى صوت المدينة بحان يقال له مر يد الغنم رواه السهقي واسنده الى  
ابن عمر انه عليه السلام اقبل من الخريف حتى اذا كان بالمريديهم وصل العصر ثم دخل  
المدينة والشمس مرفعه ولم يعد لها والجرف يضم للجيم والرامكان والمريدي بكسر الميم  
وفتح الباء الموحدة وبعد هذا ال مهله حان فوكله لا يقال له جرد الامن طلب ولم يصب  
هذا دعوى منهم بلاد ليل قال ابو بكر الرازي الوجود لا يستدعي الطلب قال الله  
تعالى ان قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً فما وجدنا ما وعد ربكم حقاً فالواغفر ولا  
طلب وقوله قلبي لا يجد ما احكم عليه وقوله ووجدك ضالاً فهدى وقوله فمن لم  
يجد قضام شهرين متتابعين يعني من لم يكون في ملكه رقبه وقوله ووجدوا ما غلواها  
ولم يطلبوا خطاياهم وقوله وما وجدنا الا كثرهم من عهد وان وجدنا اكرمهم  
لفاسقين وقوله فوجدنا فيها حادراً لم يكن منها طلب الحار وقوله عليه  
السلام من وجد لفظه فلغزها ولا طلب من الواحد وقال عليه السلام من وجد راداً  
وراحله ومن كان عنده ما او عبد فقال هو واحد له ونفال للعسر ماله جده وان  
لم يطلب وما ذكره باطل بالمريض ومن به جراحه فامد لا يتم عندهم الا بعد دخول  
الوقت والمالحض عنده او لا يلزمها الطلب وقد قال الله طبيباً واما مسأله  
الوكيل فليست نظيره مستلماً بل نظيرها ان يكون في المصر او العراق التي تطلب  
وجود المافيه فانه لا يتم حتى يطلب واما القفار والرمال التي لا توجد فيها المافيه  
عنه فلا معنى لطلبه وجواب اخر ان الوكالة شرط فيها الموافقه في لفظ الموكل

حسام  
من كان له راد  
وراحله  
عاني وان لم يرض  
سفر او ما احدث  
الفاط او لا سمع  
فمحدث ما يتمم



ولا نظر الى علم الحكم وعموم المعنى الا يرى انه لو وكله ان يعتق عبده غائما لا سود  
لسواد لسله ان يعتق سلما وان كان اسدا سودا من غام وفي خطاب الشرح  
تعتبر العلة حيث وجدت ولهذا لما زنى ما عز في جرم لم يخص الجرم به بل ثبتت العلة  
في كل ان محض بالمعنى ولا نه قياس شبه ضعيف فلا يلفت اليه واما الكفار وهدي  
المتع فممنوعان اذا لم يكن في ملكه رقبه ولا هدي لا يلزمه الطلب بل لو عرض عليه رقبه  
وهدي لا يلزمه قبولهما ولا شراؤهما اذا لم يكن عنهما في ملكه وقوله في الكفار  
والهدي لا ينقل الى يدهما الا بعد الطلب في مظانها وكذا في الفضا يطلب النص  
في مظانه يقول بوجه فان المظان محال الطن وهو الرحان الاعتقاد والرحان لا بد  
له من دليل وعندنا اذا كان على الماديل يتعين عليه طلبه وعندهم يجب طلبه من غير  
طن ولا وهو فليس نظير المثال التي استشهدوا بها وقوله بطلب مقدار العلوه ولا  
يبلغ ميلا قيل العلوه رمية القوس وذكر في المغرب انها مقدار ثلثماية ذراع الى اربعماية  
ذراع وفي الصحاح غلوت بالسهم اذا رميت به ابعدها بقدر عليه والخلع الغاية  
مقدار رمية والغاية من الطيب هي المسك والعنبر نجنان بالبان وقال اول من ساقها  
بذلك سلمان بن عبد الملك ومنه نقلت بالغاية فان قيل ينبغي ان يجب عليه طلب الماء  
عند الاستنباه كجه القبلة قيل له القبلة موجودة عنده لا محالة وانما اشتبه  
عليه تعيين جهتها فوزا انها تسلسل ان يتيقن بوجود الماء ولا يعلم في اي جهة  
هو فيا زعمه طلبه قوله وان كان مع رفيقه ما طلبه منه قبل التيم فان  
منعه تيم لمحق العجز ولا يجزيه التيم قبل الطلب منه خارج الصلاة وفيها ان غلب  
على طنه انه يعطيه بقطع صلوته والا فلا فان مضى عليها وساله بعد فراغه فاعطاه  
او باعه ويقال باع منه ومنهم من جعله من غلط الفقهاء وليس صحيح اعادها ان كان  
منه معه وان منعه لم يعد ولذا لو اعطاه بعد منعه او منعه قبل شروعه فيها  
وبدله بعد فراغه وذكر الزوزني وغيره انه لو تيم قبل الطلب اجزله عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه في روايه الحسن عنه وقال لا يجزيه لان المامدول عام ودكر في الاخير  
عن الخصاص انه لا خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه ومرا د ابي حنيفة فما اذا غلب  
على طنه منعه اباه ومرا دهما عند غلبه الطن بعدم المنع وقال في البدائع الما في السفر

من اعر الاشياء فلم يكن مبدؤا عامه وفي الحريدة يجب الطلب من الرفق عند  
ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وجه قول ابي يوسف ما تقدم ووجه قولهما ان  
في الطلب دله ومنه قال علي رضي الله عنه لسفل الصخر من قتل الجبال حب الى من من الجبال  
نقول الناس لي في الكسب عار فقلت العار في ذل السؤال قلت  
يرد عليه لزوم قبول الماخلاف ساير الاموال وان زاد على ثمن الممل لا يلزمه الغبن  
الفاحش قال في النوادر وهو ضعف اليقه ودكر في المحبط ان في روايه الحسن  
عن ابي حنيفة يشترى ما يساوي درهما درهم ونصف ولا يتم في فتاوى فاضل حان  
في اقرب المواضع من الموضع الذي بعز وجود الما فانه ولا يلزمه ان يشترى به بدرهين  
وقال الحسن البصري يشترى الما بجميع ما يملكه وهو غير ما خود به وقال الشافعي  
لا يلزمه الغبن البسر ونظر الريان على اليقه وجود النوب النجس اذا لم يكن عنده  
ما فانه يطلعي فيه ولا يلزمه قطع موضع الخاسه دكر في التبايع رجل يعلم ان يقربه  
ما وهو اقرب من ميل لكن ان ذهب اليه خرج الوقت فلم ان يتم ودكر في المتقاعن  
محمد ان المسافر اذا قرب من المصر ويعلم انه ان خطها خرج الوقت لا يتم قلت  
هذا هو الطاهر قال النواوي في ثمن المثل ملته اوجه احدها اجبه نقله اليه اخاه  
الغزالي بناء على ان الما لا يملك قال وهو يخفف الثاني يعتبر قصده في ذلك الموضع في  
غالب الاوقات لا في وقت عزته للضرر عليه قال وليس بشي والمالك يعتبر ثمن مثله  
في ذلك المكان في ذلك الحال قال هو الصحيح فان زاد على ثمن المثل لم يلزمه شراؤه  
بلا خلاف عندهم سوا كثر الزيان او قلت قال هو الصحيح ونص عليه الشافعي  
في الامم وفيه وجه انه يجب شراؤه بغبن يسير الذي سخا من الناس في مثله وبه  
قال البغوي وقطع به قال النواوي بالاول قال جماهير علما السلف واختلف قال  
وقال ابو حنيفة والنواوي يلزمه شراؤه بالغبن اليسير فقلت المذاهب الثلاثة على الثاني  
وانفرد بالاول الشافعي قال ابو بكر وليس له كلام يساوي سماعه ومذهب احمد دكر في  
المعنى وقد خالفه الا به الثلاثة واصحابهم وقد والوا في الجنبه المرض لا يسمم الا عند خوف  
الملف فحمل الضرر اليسير في المال او لا يجوز الما على الماخلاف الطعام في المجامعة  
لان له خلفا ودكر ابو الحسن من يطال في شرح البخاري بقوله حدس عن ابن من الحصين المتقدم



قال نعم سار عليه السلام فاستنكى اليه الناس من العطش فزل فدعا فلانا كان سميده  
 ابورجا عريان العطاردي وسببه عوف وهو الاعرابي ودعا علما فقال اذهب  
 فابغيا الماء فانطلقا فلحقا امرأه من مزادتين او سيطحتين من ماء على نحرهما فقالا  
 لها ان الماء قد عهدي بالماء من هذه الساعة ونفرا خلوفا قال لها انطلقا اذن  
 قالت الى اين قال الى رسول الله قالت الذي يقال له الصافي قال هو الذي تعين فجاءها  
 الى رسول الله وحدثاه الحديث قال فاستنزلوهما من نحرهما وودعا النبي عليه السلام  
 بانا فافترغ فيه من افواه المزادتين او السيطحتين واوكا افواههما وانطلق العراي  
 به وبودى في الناس استقوا واسقوا فسقى من شا واستقى من شا واخر ذلك  
 اعطى الذي اصابته الجذابة انا من ماء قال اذهب فافترغه عليك وهي فابيه تنظر  
 الى ما تفعل بما بها وام الله لقد افعل عنها وانه لحبل البنا انها استدمية منها  
 حين استدبها فقال عليه السلام اجعوا لها فخرج لها من بين عجم ودقيقه وسويق  
 حتى جمعوا لها طعاما فجعلوه في ثوب وحملوه على نحرها ووضعوا الثوب بين يديها  
 قال لها ما رزينا من ما لك شيئا ولكن الله سقانا فانت اهلها وقد احتسبت عنهم  
 قالوا يا فلانة ما جئناك قالت احب ليني رجلا فذهبا لي الى هذا الرجل الذي  
 يقال له الصافي ففعل كذا وكذا فوالله انه لا سحر للناس من بين هذه وهذه وقالت  
 بأصبعها الوسطى والسبابة فرفعهما الى السماء نعى السماء والارض وانه لرسول  
 حقا فان المسلمون بعد ذلك تغربوا على المشركين ولا يصيبون الصرم الذي  
 هي منه فقالت يوما لتوجهها ما اريها ولا القوم يدعونكم عدا فهل لكم في الاسلام  
 فدخلوا في الاسلام متفق عليه والمزاد يفتح الميم الراوية قال ابو عبيد كليلون الامن  
 جلد من تمام جلدك لسبع قوله ما رزينا من ما لك اي ما نقصنا وفيه دليل ان الحاجة  
 الى الماء اذا استدتت بوحد حيث وجد ويعوض صاحبها عرض المراه وفيه من  
 دليل النبوة انه توضع اهل الحش وشربوا واغتسل من كان جنبا فما سقط من العراي  
 وبقيت المزادتان ملوئتين ببركته وعظم برهانه وقوله بقربا خلوف قال الخطابي  
 يقال للخي خلوف اذا غابوا وخلصوا اهلهم وخرجوا في رعي افسق والعز لا مصب  
 الماء من الرواية وجمعها عراي باسم اللز وفتحها بالصحاري وهو عرو المزاد يخرج

منها بسعة وكذا عزه القزبه والصرم بكسر الصاد المهملة النفر ينزلون باهليهم  
 على الماء قال لهم اهل صرم وختمت باب التيمم بغير حديث عمران البكر بكرايل  
 النبوة وما تعلق بها من الاحكام المسروحة فيه جعله الله خالصا لوجه الكريم  
 باب المسح على الخفين قوله المسح على الخفين جائز بالسنة والاختار  
 فيه مستقصيه ذكر في المبسوط والبدائع والمفيد عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه  
 قال ما قبلت المسح حتى جاني مثل ضو النهار وفي المسح حتى وردت امار  
 اضو من الشمس وفي المحيط عن ابي حنيفة رضي الله عنه من انكر المسح على الخفين  
 مخاف عليه الكفر وفي المفيد عنه لو كان المسح فماختلف فيه لما مسحنا قال  
 لا مسحنا في القياس ان يجوز للمسح على العمامة والقلنسوة وقال ابو يوسف خبر  
 المسح بجوز نسخ الحجاب به وفي الدخيرة قال في النوازل من انكر المسح على الخفين مخاف  
 عليه الكفر ومثله عن الكرخي لانه ورد فيه من الاخبار ما يثبت المتواتر قال وكنت  
 في السير قد ايت على قيس قول ابو يوسف يكفر جاحده لان حديث المسح بمنزلة المتواتر  
 ومن انكر المتواتر يكفر وعلى قول محمد يكفر قال لانه بمنزلة الاحاد ومن انكر خبر الاحاد  
 لا يكفر قيل لمحمد تم جوزت المسح على الخفين اذا كان خبر المسح من اخبار الاحاد وفيه  
 نسخ كتاب الله به فقال ما سخط كتاب الله به بل خصصته به قال يريد به تخصيص  
 الحاله كنه اعمت حاله السر والكشف والحديث بين ان الامر بالغسل يخص  
 بحاله الكشف دون السر بالخف قال فخصيص الحجاب بالاحاد جائز عندك قلت  
 مراده بالاحاد التي استمرت وجوز ان يقال جواز ثابت بالحجاب ايضا على قرأه الخبر  
 على ما تقدم وفيه ضعف لان المسح الى العجين غير واجب اجماعا وذكر في المحيط  
 انه لما قدم قاه الكوفة دخل عليه ابو حنيفة وهو صبي فقال له قاه من اين انت  
 قال من الكوفة فقال انت من القوم الذين اخذوا دينهم شيئا قال لا لكني افضل  
 الشيخين واحب الخشتين واري المسح على الخفين واري الصلاة خلف كل بر وفاجر ولا كفر  
 احدا بدنب ولا اخرج احدا من الايمان الا من الوجه الذي دخل فيه فقال اصبقت قال نعم  
 ثلث مرات قلت وفي ذلك اجترار من مذهب الشيعة والخوارج وقال من ارجح  
 رواه عن رسول الله احد واربعون صحابا وهو اشهر من ان يشكرك منه ومثله عن

فانت

المسح

محدث

اللسان



احمد ذكره في المغني ومثله عن بن عمر ذكره في الاستدكار وقال ابو البقا العكبري  
 صاحب البيان في اعراب القرآن في شرح الهداية عن احمد قال روى حديث  
 المسيح على الخفين سبعة وثلاثون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي  
 جماعات منهم بن المنذر و ابو الفرج بن الجوزي و ابن العزري و الرازي عن الحسن  
 البصري انه قال حدثني سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عليه  
 السلام مسح على الخفين وفي بعض طرقه قوله وفعلنا قال ابو عمر بن عبد البر النري  
 ولم يرو عن احد من الصحابة انما مسح على الخفين الا عن بن عباس وعائشة و ابي  
 هريرة اما بن عباس و ابو هريرة فقد جاء عنهما موافقة سائر الصحابة بما ينسب اليهما  
 واما عائشة فقد اختلفت على ذلك على غير وجه واحد في صحيح مسلم وقال لا ينكر المسح الا  
 مخدول مبتدع خارج عن جماعة المسلمين اهل الفقه ولا يروى عن الحافظ الا ان حديث  
 المغيرة بن شعبه يروى عنه من سنتين طريقا ومنعت للخوارزم والرافض و ابو بكر بن  
 داود المسح على الخفين سفرا وحضرا والرافض تروى المسح على الرجلين من غير جليل قال  
 النواوي حكي الحاملي في المجموع وغيره عن مالك ست روايات احدى المسح بحوز المسح  
 اصلا ثانيا يدعى ثانيا بحوز من غير توقيت وهي المشهورة عند اصحابه رابعها بحوز  
 موقفا خامسها بحوز للمسافر دون الحاضر سادسها عكسها قال النواوي كل هذا الخلاف  
 باطل مردود وقد نقل بن المنذر اجماع العلماء على جواز المسح وحواره في الحضر  
 منه احاديث كثره في الصحيح منها حديث حذيفة قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهى الى  
 سباطه قوم فقال فاما قوضا ومسح على خفيه رواه مسلم وفي رواية السهقي سباطه  
 قوم بالمدينة وعن الاسماعيلي الحافظ كذلك قال في الامام وقد وقع لنا من جهة  
 بن ابي نعيم عن المغيرة انه مسح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه عن اسامة بن زيد قال دخل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسواق فذهب لجلجته ثم خرج فصالت بلالا فقال قوضا ومسح على  
 خفيه ثم صلى قال عبد الحق الاسواف موضع بالمدينة وقال بن خزيمة من طريق بن  
 مافع بسنده قال الاسواف حائط بالمدينة وفي الصحيح عن ابي عبيد الاسواف موضع  
 بالمدينة والحديث التي است في مسج المقيم يوما وليلة نص في جواز المسح في الحضر  
 قال ابو بكر بن العربي ومن روى عن مالك انما مستدكه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم

و اما بكر وعمر اقاموا بالمدينة اعمارهم ولم يرو عن احد منهم انه مسح على خفيه ففهم  
 منه ولا يلزم لان هذه الجملة العريضة الكريمة فعلت الافضل في تزل المسح وسن الجواز  
 رفقا بالامة قلت وقد تقدم مسحه عليه السلام بالمدينة والاثبات مقدم على النفي  
 وذكر ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري عن سعد بن عبد الله السلم فلا يسلك  
 عنه غيره وعن نقل المسح على الخفين عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى وسعد و ابن مسعود  
 والمغيرة في غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة و حريه بن ثابت و ابن عباس و جرير بن  
 عبد الله الجلي و انس بن مالك و قيس بن سعد و ابو موسى الاشعري و عمر بن العاصي  
 و ابو ايوب و خالد بن زيد و انصاري و ابو امامة الباهلي و سهل بن سعد و جابر  
 بن عبد الله و ابو سعيد و حذيفة و عمار و ابو مسعود الانصاري و جابر بن سمير  
 و البراء بن عازب و ابوبكر و بلال و صفوان و عبد الله بن الحارث بن جبر و ابو زيد  
 الانصاري و سلمان و ثوبان و عبيدة بن الصامت و يعلى بن مرة و اسامة بن شريك و عمر  
 ابن ابيته الضمري و بريدة و اسامة بن زيد و ابو هريرة و عوف بن مالك و عبد الله بن عمر  
 و عائشة وغيرهم رضي الله عنهم و حديث جرير في الحضر بعد نزول المائدة و كان يحميم  
 حديثه و ما اسلمت الا بعد نزولها قول الله كان ماجورا اسأله الى ان غسل الرجلين  
 افضل وهو مدني و قد قال مالك والشافعي هو قول عمر و ابنه ذكره بن المنذر و ابي  
 ايوب الانصاري حكاية البيهقي وهو قول السعبي من التابعين وقال احمد واسحق والحكم  
 و حماد المسح افضل من غسل الرجلين وعن ابي الحسن الرازي انه سئل عن رجل يرى المسح  
 على الخفين لغيره لا مسح لغيره فقال احب الي ان مسح اما النفي التهمة عن نفسه لان  
 الروافض لا يرونه و اما عملا لمحدى الروايتين وقال بن المنذر هما سو الفرق المانية  
 ما روى عن المغيرة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ففوضا حاجته ثم قوضا ومسح على  
 خفيه قلت يا رسول الله انسيت قال بل انت نسيت هذا امر في ربي عز وجل رواه  
 ابو داود و قوله بل انت نسيت ليس بعناء الاخبار بفسادها و اما هو  
 للفا بل يقول الرجل للرجل فقلت لا ولم يكن فعله فيقول بل انت فعلته بما اخذ في برائه  
 منه كانه يقول لم افعل ذلك كما انك لم تفعله و لست اعني رضي الله عنه انه  
 قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة ايام للمسافر يوم وليلة للحاضر

منه على الخفين ولم يرو  
 فقال له اذا حدثك سعد  
 عن النبي عليه السلام



في المسح على الخفين ذكره بن خزيمة في صحيحه وفي حديث صفوان انه رخص لنا ان لا  
 ننزع احفاننا ولا نه الاصل والمسح لغير الحرج ولا نه اشق قال عليه السلام افضل الاعمال  
 احمرها اي اسقمها فان افضل ولا نه احد من الخلاف فكان اولى قوليه وجوز  
 من كل حدث نوجب الوضوء وذكر في المبسوط وغيره مطلوب ان الحدث هو السبب  
 قلت الموجب له ارادة الصلاة والحدث شرط على الصحيح وقد تقدم لما روي  
 عاصم بن ابي الجود وينسب الى ابيه عن زر بن جيس عن صفوان بن عسال بن نفخ  
 العين وتشد يد السنن المثلين قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان مسافرا من اوسفرا  
 ان لا ينزع خفافا ثلثة ايام ولما كان من جنابه وروى عن جنابه لكن من غايط وبو  
 ونور رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح قوله مسافرا او سفرا شك  
 من الراوي والخطابي وغيره سفر جمع مسافر كراكب وركب وصاحب وصحب  
 قلت هو اسمر جمع وليس جمع محقق على الصحيح وكذا الركب والصحب وخوها والغايط  
 والبول والنوم ذكرها خرج مخرج الغالب وفي معناها زوال العقل بالجنون والاعمار  
 وكذا القي وخروج الدم وكل ما كان حدثا ومعنى الجنابة الغاس والخض على اصله يوسف  
 اذا كانت مسافرا كان اقل الخيض عنده يوما وليلتان واكثر الثالث فيمكنها المسح في بقية المدة  
 وما فيه غسل جميع البدن وتوجد فيها انه لا مسح على الخف عن نخاسه وصفوان هذا من كبار  
 الصحابة قال النوادي غرام رسول الله صلى الله عليه وآله عشره عزوه قوله لكن من غايط لكن  
 حرف عطف يختص بالاستدراك بالاثبات بخض ما جله دون المفرد ففي لفظ الحديث  
 اشكال لان قوله امرنا ان لا ننزع خفافنا الا من جنابه يعني معقب بالاستئذان فيصير  
 احبابا وقوله بعد ذلك للن استدراك من الغائب لمفرد وذلك خلاف ما تقدم  
 وفيه نظر قال ابو بكر بن العربي ومعناه بعد تامل وفكر مقرر في رساله ملجمه للفقهاء  
 الى معرفه عوامص النجوس ونقره امرنا الا نترك خفافنا في السفر مدة ثلثة ايام ولما لم يكن  
 المرخص فمع الامساك عند الجنابه لكن عند الغايط والبول والنوم ولا يجوز في الكتاب  
 الحرج لانه يكره ويغلب وجود ملحقه الحرج والمشفة في نزع الخف والجنابه وخوها  
 لا نكته فلا حرج في نزع الخف وهو معدول به عن القياس فلا يقاس غيره عليه سيما اذا امر  
 بكن في معناه قوله اذا لبسهما على طهاره كامله في المنافع قال اشترط كمال الطهاره

بعد التوضي اذا استندرك

سافر

وقت

وقت لبسهما ولا يشترط كماله الا عند اللبس عندنا قال انه ذكر اللبس وارا به بقاءه  
 يعني اذا كان لبسهما باقيا عند الحدث مع كماله دوام باخذ بقاءه وحلم ابتداءه كما لو حلف  
 له سكن هذه الدار واخوانها المعروفة التي تحت فيها بالقاحي لو غسل رجله وادخلها  
 خفيه ثم اقبل طهارته يمسح وكذا لو لبسها وهو محدث ثم توضا وخاض حتى اغسل رجله  
 ثم احدث يمسح كمال الطهاره عند الحدث وفي السابيع اذا لبسها على طهاره وفي بعض النسخ  
 على طهاره كامله وقد تقدم ان ذلك ليس بشرط عند اللبس ولو غسل إحدى رجله وادخلها  
 الخف وجدها ثم غسل الاخرى وادخلها الخف يجوز له المسح اذا احدث وبه قال الثوري  
 والمزني وابن المنذر والطبري وداود الطاهري ومحيي بن ادم وابو ثور وقال الشافعي  
 واحمد وغيرهما ينزع الخف الا ول ثم يعيده الى مكانه وان لم يفعل له يجوز له المسح قال  
 في المبسوط هذا استئغال بالان يفيد لانه لبسه ثم نزع ثم لبسه من غير ان يلبسه غسل ما  
 تحته فلا يجوز اشتراط طهارة كمال الطحاوي في معنى قوله عليه السلام ادخلها واما  
 طاهرتان وجوز ان يقال رجلاه طاهرتان اذا غسلها وان لم يمسح طاهرتان كما يقال صلى ركعتين  
 قبل ان يتم صلاته ويحتمل ان يريد بها طاهرتان من جنابه او خيت ولو قلت دخلنا البلد  
 ونحركا ان يشترط ان يكون كل واحد راكبا عند دخوله ولا يشترط اقراهم في الدخول  
 فكون كل واحد من رجله عند ادخالها الخف طاهر اذا لم يدخلها الخفين معا واما طاهرتان  
 لان ادخالهما في الخفين معا غير متصور عاده وانما اراد ادخال كل واحد الخف وهي طاهره  
 بعد الاخرى وقد وجد فان قيل الخف مانع من سريانه الحدث الى القدم فاذا غسل رجله  
 وادخلها الخف من ثم احدث قبل ادخال الطهاره يمسح على ان يمسح بوجود المانع من سريانه الحدث الى  
 القدم قيل له عرف كونه مانعا من سريانه الحدث بالنض على خلاف القياس عند طهاره جميع الاعضاء  
 فيقتصر على الخواشي ان الحدث ان ارتفع عن الرجلين حقيقة لم يرتفع حكما ولهذا يجوز صلواته  
 فيكون الخف رافعا حكما وان جعل مانعا حقيقة واشترط كمال الطهاره يفيد انه يجوز المسح للتوضي  
 بنسبة التمر هكذا قال صاحب السابيع وقال في زيادات الحسام الشهيد لا يمسح بنسبة التمر لعدم  
 الضرورة لقلة الحاجة اليه ولا المسح على خلاف القياس والمتوضي بالسدادر ومسح بسور  
 الجارية نه ما مطلق عند ظهوره وفي زيادات قاضي خان لخصف المسح في حوز المسح على الخفين  
 بنسبة التمر وكذا ذكره العسافني وقال في البدائع توضا بنسبة التمر ومسح على خفيه لانه طاهر عند

فحار

ليس







حدث عمرو بن أمية الضمري نفتح الصاد المعجم وسكون الميم انه عليه السلام قال للمسافر ليلة  
 ايام ولياليهن وللقم يوم وليله اخرجه الحافظ ابو بكر السامري في الحديث الخامس عشر عن  
 ابن مالك الاشعري انه عليه السلام امر بالمسح على الخفين في غزوه بتوك ثلثة ايام ولياليهن للمسافر  
 ويوم وليله للقمة اخرجه البراء في مسنده قال البخاري حديث حسن وحديث صفوان اصح  
 الحديث السادس عشر عن ابي هريرة ان رجلا سأل النبي عليه السلام عن المسح على الخفين  
 فقال للقمة يوم وليله والمسافر ليلة ايام ولياليهن اخرجه الحافظ ابو بكر البرزاني في الحديث  
 السابع عشر عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه عن النبي عليه السلام انه رخص للمسافر  
 ثلثة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله اذا نظهر وليس خفيه ان مسح عليهما رواه  
 الدارقطني وابو بكر بن حريز ولا يرم قال الخطابي هو صحيح الاسناد قال  
 البخاري حديث حسن الحديث الثامن عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم رجل يتوضا وهو يغسل خفيه فحشفه بيده وقال انا امرت هكذا ام اراه  
 من مقدم الخفين الى اصل الساق مره وفرح بن اصابه رواه ابن ماجه  
 الحديث التاسع في الجهر البير الطبراني عن المغيرة اخرجه عز ونامع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم امرنا ان نمسح على خفافنا للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله  
 وعن عمر ايضا مسح عليها الى مثل ساعته من يوم وليله للقمة ذكر هذه الآثار ابو عمر  
 بن عبد البر في التمهيد وقال هو الاحتياط عندي وهو قول اكثرهم قلت لهذا يوجب صحة  
 رجوع عمر الى التوقيت في المسح قوله تعني وابداوها تعني ابتداء المدة عقيب  
 الحديث قال في المبسوط وخبر مطلوب لان الحديث سبب الوضوء فتعتبر المدة من  
 وقت السبب وفي البدائع انا اعتبر من وقت الحديث لان الخف ما يبع من سرايه الحدث  
 فتعتبر المدة من وقت المنع قلت وهذا العليل هو الصحيح وبه قال الشافعي  
 والثوري وجمهور العلماء وهو اصح الرواين عن ابن جابر وداود وقال الاوزاعي  
 وابو ثور ابتداءها من وقت المسح واحسان بن المنذر وعنه الحسن البصري من وقت  
 اللبس لنا في حديث صفوان من الحديث الى الحديث وذكر ذلك الحافظ القسم من ذكرها  
 المطرز وقوله عليه السلام بمسح ثلثة ايام معناه يجوز له ثلثة ايام مسح عقيب الحدث  
 فلو احدث ولم يمسح حتى مضى يوم الحدث يوم وليله او ثلثة ايام ولياليها في حق المسافر

في الحديث التاسع في الجهر البير الطبراني عن المغيرة اخرجه عز ونامع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نمسح على خفافنا للمسافر ليلة ايام ولياليهن وللقمة يوم وليله وعن عمر ايضا مسح عليها الى مثل ساعته من يوم وليله للقمة ذكر هذه الآثار ابو عمر بن عبد البر في التمهيد وقال هو الاحتياط عندي وهو قول اكثرهم قلت لهذا يوجب صحة رجوع عمر الى التوقيت في المسح قوله تعني وابداوها تعني ابتداء المدة عقيب الحديث قال في المبسوط وخبر مطلوب لان الحديث سبب الوضوء فتعتبر المدة من وقت السبب وفي البدائع انا اعتبر من وقت الحديث لان الخف ما يبع من سرايه الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع قلت وهذا العليل هو الصحيح وبه قال الشافعي والثوري وجمهور العلماء وهو اصح الرواين عن ابن جابر وداود وقال الاوزاعي وابو ثور ابتداءها من وقت المسح واحسان بن المنذر وعنه الحسن البصري من وقت اللبس لنا في حديث صفوان من الحديث الى الحديث وذكر ذلك الحافظ القسم من ذكرها المطرز وقوله عليه السلام بمسح ثلثة ايام معناه يجوز له ثلثة ايام مسح عقيب الحدث فلو احدث ولم يمسح حتى مضى يوم الحدث يوم وليله او ثلثة ايام ولياليها في حق المسافر

في حق المسافر قال شمس الامه السرخسي لا يمكن اعتبار المدة من وقت اللبس فانه لو لم يحدث بعدد اللبس حتى مضى يوم وليله لا يجب عليه من غير خفيه ولا يمكن اعتبار من وقت المسح لانه لو احدث ولم يمسح ولم يصل اياها كاسكال ان لم يمسح بعد ذلك فان الغرض في الاعتبار من وقت الحدث وقال ابو نصر البغدادي المعروف بالافطع عن ابراهيم الحري قال روى عن عشر من الصحابة وعشرين من التابعين ان ابتداء المسح من وقت الحدث لا من وقت اللبس وكان الحديث بسبب الرخصة حتى لو لم يحدث لا يحتاج الى المسح معتبر من وقت السبب واكثر ما يصل للقمة من الصلوات الوقتية ست صلوات والمسافر ست عشر وقته لا بعرفة والمزلة فانه تكون سبعا للقمة وسبع عشر للمسافر ومثلها عند الشافعي في سائر الاماكن للجمع قوله والمسح على طاهره اخطوا بالاصابع سداس قبل الاصابع الى الساق اخلف العلماء في كيفية استحباب المسح وفي مقدار واجبه فذهب اصحابنا الى ان المستحب مسح طاهر الخفين كما ذكر في الحجاب ومسح اسفل الخفين غير مستحب وفي البدائع المستحب غننا الجمع من طاهره وباطنه في المسح اذا لم يكن به نجاسة وهو قول علي والنس وقيل ان سعد وعروة بن الزبير والحسن والشعبي وعطاء والنخعي والثوري والاوزاعي واحمد وجماعة غيرهم واحسان بن المنذر وروى عن سعد بن ابي وقاص وابن عمر وعمر بن عبد العزيز والزهري وما لك وجوب مسح طاهرها وباطنها وحكي التواوي عن ابن المنذر ان مسح اسفلها استحباب عندهم وبه قال الشافعي لهما روى ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث الوليد بن مسلم عن المغيرة بن سبعة قال وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوه بتوك ثلثة ايام ولياليهن والمسح على اسفل الخف فليس استيعابه كالرأس ولما قول علي رضي الله عنه لو كان الدين بالراي لكان اسفل الخف اولى بالمسح عليه مني طاهره وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين على طاهرهما رواه ابو داود واحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن علي رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على طاهر الخفين رواه الحلال وروى الدارقطني عن عمه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على طاهر الخف ثلثة ايام ولياليهن وللقمة يوما وليله وكان المسح اذا مر على اسفل الخف خلق ويلي واضربه مع الدوس بالليل

ابتداء

في حق المسافر قال شمس الامه السرخسي لا يمكن اعتبار المدة من وقت اللبس فانه لو لم يحدث بعدد اللبس حتى مضى يوم وليله لا يجب عليه من غير خفيه ولا يمكن اعتبار من وقت المسح لانه لو احدث ولم يمسح ولم يصل اياها كاسكال ان لم يمسح بعد ذلك فان الغرض في الاعتبار من وقت الحدث وقال ابو نصر البغدادي المعروف بالافطع عن ابراهيم الحري قال روى عن عشر من الصحابة وعشرين من التابعين ان ابتداء المسح من وقت الحدث لا من وقت اللبس وكان الحديث بسبب الرخصة حتى لو لم يحدث لا يحتاج الى المسح معتبر من وقت السبب واكثر ما يصل للقمة من الصلوات الوقتية ست صلوات والمسافر ست عشر وقته لا بعرفة والمزلة فانه تكون سبعا للقمة وسبع عشر للمسافر ومثلها عند الشافعي في سائر الاماكن للجمع قوله والمسح على طاهره اخطوا بالاصابع سداس قبل الاصابع الى الساق اخلف العلماء في كيفية استحباب المسح وفي مقدار واجبه فذهب اصحابنا الى ان المستحب مسح طاهر الخفين كما ذكر في الحجاب ومسح اسفل الخفين غير مستحب وفي البدائع المستحب غننا الجمع من طاهره وباطنه في المسح اذا لم يكن به نجاسة وهو قول علي والنس وقيل ان سعد وعروة بن الزبير والحسن والشعبي وعطاء والنخعي والثوري والاوزاعي واحمد وجماعة غيرهم واحسان بن المنذر وروى عن سعد بن ابي وقاص وابن عمر وعمر بن عبد العزيز والزهري وما لك وجوب مسح طاهرها وباطنها وحكي التواوي عن ابن المنذر ان مسح اسفلها استحباب عندهم وبه قال الشافعي لهما روى ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث الوليد بن مسلم عن المغيرة بن سبعة قال وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوه بتوك ثلثة ايام ولياليهن والمسح على اسفل الخف فليس استيعابه كالرأس ولما قول علي رضي الله عنه لو كان الدين بالراي لكان اسفل الخف اولى بالمسح عليه مني طاهره وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين على طاهرهما رواه ابو داود واحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن علي رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على طاهر الخفين رواه الحلال وروى الدارقطني عن عمه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على طاهر الخف ثلثة ايام ولياليهن وللقمة يوما وليله وكان المسح اذا مر على اسفل الخف خلق ويلي واضربه مع الدوس بالليل

في حق المسافر

في حق المسافر



على الارض كما ذكرنا في ساق الحف بل اولى لان ساقه لا يلقى الارض ولا نه معدولة عن  
 القياس فقتصر على ما ورد به الشرع وهو طاهر الحف دون باطنه وحدثهم فيه مطهر  
 من يلبه اوجه لحدها ان ثور من يمد لم يسمعه من رجا بن جياه وانما قال حديث عنه  
 قال في الامام كذا ذكر من جبل وقلت كذا ابو الحسن العربي عن ابي داود ان ثورا  
 لم يسمعه من رجا بن جيه الماني قال عن كاتب المغيرة ولم يسمه مالك وليس فيه الوليد بن  
 مسلم ذكر ذلك كله في الامام وقال الرمدي حديث معلول وقال سالت الحافظ ابا  
 زرعه الرازي ومحمد بن اسمعيل البخاري فقالا ليس صحيحا وقل كانه المعروف موله وراى  
 قال من قد انه في المغيرة عن احمد حديث ضعيف رواه رجا بن جيه عن وراى كاتيب المغيرة  
 ولم يلق رجا وراى ان قد روى في الاقطاع في موضعين وفي الجبله ضعيف اهل الحديث  
 قاله الواوي وقاسم على مسح الراس فاسد ما ذكرنا من افساد الحف ولهذا السن  
 التلث في مسح الحف اجماعا وسن في مسح الراس عندهم قوله في حديث المغيرة  
 في اخره وكانى انظر الى اثر المسح على حف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطا بالاصابع  
 قلت عن الحسن بن المغيرة بن شعبه عن النبي عليه السلام في ذكر وضوء النبي عليه السلام قال تم  
 توضع المسح على الحف فوضع يده اليمنى على خفة اليمنى ووضع يده اليسرى على اليسرى  
 ومسح اعلاه مسحه واحدة حتى كانى انظر الى اثر اصابعه عليه السلام على الحف والسنه  
 في المسح هكذا يده اليمنى للامر واليسرى للابسر وقول الحسن سنه خططا بالاصابع  
 فيصرف الى سنه النبي عليه السلام وقل الجمع قلت وهي اكثر الى المسح يعني عرف وثبت  
 وجوب هذا القدر بالسنه ونظر محمد على ان المعبر فيه انزاله المسح دلهم في  
 المحيط والريادات وقال اكثر من ثلث اصابع الرجل واعتبر بالخروج والاول اصبع  
 ورواه الحسن في الخرق يعتبر باصابع اليد ايضا وهي قول الرازي ولا يجزئه اصبع  
 ولا اصبعان كما في مسح الراس ولو اصابه بيط او متى على حشيش مثل بالمطر يجزئه  
 وكذا بالطل لانه ما قيل لا يجزئه لانه نفس دابه في الخرق كدبه هو افضل على  
 الارض قال المرعشي والصحيح الاول قال اطهار الخطوط في المسح ليس بشرط  
 قال الاسحقاني هذا طاهر الرواية وقال الطحاوي المسح خطوطا بالاصابع ثم  
 المقدار المذكور في الواجب مذهبنا وقال احمد الواجب مسح الرطاهم وعند

وروى خطوطا

مالك

مالك مسح جميعه المواضع الغضون وعند الشافعي ان اقصر على مسح جزء من اعلاه اجزاء  
 بلا خلاف وان اقصر على بعض اسفله لا يجزئه نصه في البويطي ومختصر المزني وهو فيه  
 طرق وثبت طرفه جمهورهم عدم الاجزاء ذكره النوادي في شرح المذهب وقال ابو عمر والتمري  
 الحدثنان يعني المذكورين قبله يبطلان قول الشهاب انه لا يجوز الا فصار على طاهر الحف  
 وقال في المغيرة عن الشهاب وبغض الشافعي انه لا يجوز الا فصار على اسفله قال بن المنذر  
 لا اعلم احدا يقول بالمسح على الحف ان لا يجزئ مسح اعلى الحف قال بن طال الصحابه  
 بمجعه على انه مسح اسفله دون اعلاه لم يجزئه وقيل قوله مسح اعلى الحف خيال ما يلي  
 الساق واسفله ما يلي الاصابع ولو ثبت الحديث وفي الخط السنه اجمال الفرض في محله  
 وباطن الحف ليس محلا له بالعقب والساق والحواسن والكعب ولو مسح باصبع واحد  
 في يلبه مواضع او مدام الساق او من طهر القدم عرضا جاز بعض خفة خال مسح على قدر  
 ثلث اصابع على المنعوله جاز وعلى الخالي لا قوله في راجع جميع ما ورد به الشرع  
 ليس على طاهر فان استيعاب طاهر الحف والبداه من روس الاصابع غير معتبر في  
 الوجوب فلوروى عن جميع ما ورد به الشرع لو حب ذلك والبداه من روس الاصابع  
 مسحه اعتبارا بالغسل ويكون اصل الساق غايه انها المسح به قال المرعشي  
 وطاهرهما من روس الاصابع الى معقد سراك النعل وفي جوامع الفقه لو مسح على الحدي  
 رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لا يجزئه فيعتبر مقدار ثلث اصابع  
 من كل رجل قوله ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير شتى منه مقدار ثلث اصابع  
 الرجل بالبا الموحده وبالثا الثلثه الاول يستعمل في الكعبه المنصه والثاني في المنفصله  
 وفيه اشارة الى جمع الخروق من خف واحد الخرق الذي جمع اوله ما يدخل فيه المسله  
 وما دونه لا يعتبر للحاقا بمواضع الخرز ذكره في جوامع الفقه وفي المحيط والبداه ولا  
 الخرق المانع هو المصفر الذي ينكشف ما تحت الحف او يلوغ منها التي يفرج عند المشي  
 ويطهر القدم اذا كان طولا منها لا ينكشف ما تحته لا يمنع كذا روى عن ابي يوسف ولو انكشف  
 الطهارة وفي اخلاط بطنه من جلد وفي الدخيه او خرقه مخرون بالحف لا يمنع وقيل لو  
 كان الخرق تحت القدم لا يمنع ما يبلغ التراب القدم لان موضع الاصابع يعتبر الزها فلما  
 في القدم وفي الكعب يمنع ثلث اصابع لا مادونها وما فوق الكعب لا يمنع لانه ليس موضع

سحلى



المسح بوجه المشي وفي الأخير قدر الكبريت أصابع الرجل أصغرها وفي بعض المواضع  
 بالهيام وحار سها قال الحواشي أن كان الخرق عند أكبر الأصابع يعتبر أكبرها وإن كان  
 عند أصغر الأصابع يعتبر أصغرها وهذا في الخرق المنفرد الذي يرى حاجته من الرجل  
 وإن كان طولا يدخل فيه ثلث أصابع وأكثر وللمش يرى شيء من الرجل ولا يخرج عند المشي  
 لصلابته لا يمنع المسح وفي مقطوع الأصابع يعتبر الخرق بأصابع غيره وقل بأصابع نفسه لو  
 كانت قايمة وفي المرحلتين أن يظهر من الخرق الهام والوسطى والخصر ومن كل أصبع شيء  
 من الخف لم يجز المسح ولو ظهر الهام وهي قدر ثلث أصابع الرجل أصغرها لا بأس بالمسح وفي  
 صلوات الحسن تعتبر قدر ثلث أصابع الرجل مضمومة لا منفردة والخف الذي لا ساق له لدى  
 المساق وصلاب الرجل الواحد مسح وفي منبه المقي مقطوع الأصابع خفه خرق في موضع  
 الأصابع مقدار ثلث أصابع قدميه أصغرها لو كانت قايمة منع المسح ولا غيره بأصابع غيره  
 وإن كان في موضع الهام وخرجت هي وجازتاها منع وجاز واحد معها في الأصابع  
 وأن ظهرت الأصابع ولم يخرج لا يمنع وفي الأسرار أن قدر ثلث أصابع يتأدى به فرض  
 المسح فإن كبر في يابه وقال الشافعي في القديم أن كان الخرق لا يمنع متابعه المشي عليه  
 لا يمنع المسح وفي الجديد منع إلا أن يكون كمواضع الخرز وهو قول زفر وأحمد عن الثوري  
 وزيد بن هارون وأبي نوريان على جميع الخفاف وعند مالك السير غير مانع والسير  
 مانع وعن الأوزاعي أن ظهرت طائفة من رجله مسح على خفيه وعلى ما ظهر من رجله وعن  
 الحسن بن أبي الحسن أن يظهر أكثر الأصابع لم يجز زفر ومن قال بقوله أنه لما وجب  
 غسل البادي وجب غسل الباقي اعتبارا بالسير عندنا قال النواوي وهذا الحسن ما علل  
 به والجمع بين المسح والغسل لا يجوز ولنا أن خفاف الناس لا يخلوا عن قليل خرق عاده  
 لا سيما في حوائج المسافر فيلحقهم الخرج في النزاع ويخلوا عن الكبر فلا يخرج ولا في  
 السليف كرز الليل في ذلك كلفه خلاف الكبر لندون فصار كالسير الذي  
 عندهم وفوله لما وجب غسل البادي فلما وجب غسل البادي غير مسلم لهم كالسير  
 الذي ذكره فإن مواضع الأسف والخرز وما كان مثل ذلك فيه خرق لا يرى كيف يدخل  
 الزاب من ذلك قوله فيجمع الخرق في خف وعن أبي يوسف لا يجمع في خف أيضا ولا  
 يجمع في خفين خلاف الخفاسه وانكشف العور حاصله أن الرجلين عضوان خفيفه معان

كبر في يابه وقال الشافعي في القديم أن كان الخرق لا يمنع متابعه المشي عليه  
 لا يمنع المسح وفي الجديد منع إلا أن يكون كمواضع الخرز وهو قول زفر وأحمد عن الثوري  
 وزيد بن هارون وأبي نوريان على جميع الخفاف وعند مالك السير غير مانع والسير  
 مانع وعن الأوزاعي أن ظهرت طائفة من رجله مسح على خفيه وعلى ما ظهر من رجله وعن  
 الحسن بن أبي الحسن أن يظهر أكثر الأصابع لم يجز زفر ومن قال بقوله أنه لما وجب  
 غسل البادي وجب غسل الباقي اعتبارا بالسير عندنا قال النواوي وهذا الحسن ما علل  
 به والجمع بين المسح والغسل لا يجوز ولنا أن خفاف الناس لا يخلوا عن قليل خرق عاده  
 لا سيما في حوائج المسافر فيلحقهم الخرج في النزاع ويخلوا عن الكبر فلا يخرج ولا في  
 السليف كرز الليل في ذلك كلفه خلاف الكبر لندون فصار كالسير الذي  
 عندهم وفوله لما وجب غسل البادي فلما وجب غسل البادي غير مسلم لهم كالسير  
 الذي ذكره فإن مواضع الأسف والخرز وما كان مثل ذلك فيه خرق لا يرى كيف يدخل  
 الزاب من ذلك قوله فيجمع الخرق في خف وعن أبي يوسف لا يجمع في خف أيضا ولا  
 يجمع في خفين خلاف الخفاسه وانكشف العور حاصله أن الرجلين عضوان خفيفه معان

بها

بها ولم يجمع ولا نكل واحد أصل في قطع المسافه ولا نسرع لبس الخف رخصه فلا تناسب  
 الضيق ومثله منع نقل البله في الوضوء اعتبارا بالحقيقة وكذا في المبدن وجعلنا في حكم  
 عضو واحد في منع المسح على أحدهما وغسل الأخرى جدا وعن الجمع بين الأصل والبدل  
 مما هو كعضو واحد لا نرى إلى قوله تعالى وأرجلكم إلى العكبر ومقابلته الجمع بالجمع  
 بقضي إلى تقسام على ما عرف فانه قال كل واحد منكم يغسل رجله فقد جعلنا رجلا واحدا  
 في الحكم فأخذ بالحكم الحياط في منع الجمع بين المسح والغسل والبدن كله عضو واحد في  
 الجنابة فيجوز نقل البله منها وكذا يجمع الخفاسه من الرجل لأنه حاملها ولا نه لا حوط وكذا  
 انكشف العور للحياط وذكر في الزيارات والمبسوط لو انكشف شيء من وجه أو شيء  
 من بطنها أو شيء من ظهرها أو شيء من فخدها أو شيء من ساقها أو شيء من شعرها بحيث لو جمع  
 يكون ربع ساقها أو شعرها أو فرجها لا يجوز صلواتها فيمن أن جمع الأعضاء في حكم  
 الانكشاف كعضو واحد قوله ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لحدث صفوان  
 المقدر في الباب قال في المنافع هو موضع النكاح المحتاج إلى التصوير قال قال فخر  
 الإسلام لا يمكن الجمع بين غسل البدن والمسح فلا يحقق معنى الرخصة فيما نذكر للحاجة إليه  
 فلا يشرع قل صورته مسافر ترضا وليس الخفين ثم لجنب وليس عنده ما يقيم ثم  
 أحدث ووجدنا ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح لأن الجنابة سرت إلى الهدم فأكذا  
 غسل رجله وليس خفيه ثم أحدث بعد ذلك ودخل وقت الصلاة وعنده ما يكفيه  
 لو وضوء فانه يتوضأ ومسح على خفيه أنه من أحدث استغفر الحديث على الخفين فإن  
 مرت بما كره عاد جنبا فانه إذا دخل وقت الصلوة وعنده ما يكفيه لو وضوء لا غير يسمي أنه  
 جنب ولا موضعاً لأنه لا يفيد فإن أحدث بعد ذلك وليس معه من الماء ما يكفيه  
 لو وضوء فانه يتوضأ ويغسل رجله ولا مسح على خفيه وإن كان في ماله المسح فإن أحدث  
 توضأ ومسح على خفيه وعلى هذا جرى المسائل وقال بعض العلماء السرخسي الجنابة  
 الزمته غسل جميع البدن مع الخف كسائر ذلك وهذا ينبغي على أن تصورها بخلاف  
 قوله وسقط المسح كل شيء يسقط الوضوء به بل عن الغسل فصار كالتميم ونقصه  
 أيضا منع الخف وسقوطه بغير صنعه لسرانه الحديث إلى الهدم ولذا نزع أحدهما  
 تغدر الجمع بين المسح والغسل في وطيفه الرجل الواحد وهو قول الجمهور وقال الرهري

فيه إذا رخصه

بها

بها



يصل الرجل الذي نزع خفيه ومسح على الخف في الأخرى وحكم النزع ثبت خروج القدم  
إلى ساق الخف وكذا ما ذكر القدم وذكر الاستحباب صاحب المفند والمرند عن  
أبي حنيفة رضي الله عنه أن خرج الكثر العقبة من الخف انتقض مسح في الاستحباب  
والبدايع عن أبي يوسف أن خرج الكثر القدم وعن محمد بن يحيى في الخف من القدم قد رما  
بحوز المسح عليه لا ينتقض مسح وقال بعض مشايخنا أن أمكه المسح به لا ينتقض وإن  
تعد عليه المتني انتقض وقال الشافعي خروج الرجل إلى الساق لا يبطل مسحه  
في المنصوص وقال أبو حامد في جامعہ يبطل وهو اختيار أبي الطيب والزهاء ما لو  
أدخلها في الساق فاجرت ثم بلغت الرجل قدم الخف لم يجز المسح وفيه المنع عندهم  
ومنهم من فرق ونحو قول ساق الخف ليس بحال المسح ولا للمسح به خروج القدم إلى الساق  
أو خروج الكثرها كخروجها من الخف أصلا فافهم المسح وكذا في المله للأحداث التي  
دلت على التوقيت أعلم أن نزع الخفين أو أحدهما ونفي المله غير ناقض وإنما الناقض الحدث  
الساق لأن الحدث إنما يظهر عمله عند وجودهما فاضيف المنقض اليهما وينقضه أيضا  
دخول الماء الخفيه حتى يصير رجلاه مغسولة ويحس غسل رجلاه الأخرى بلغ الجمع وإن لم يبلغ  
الكعبه ينتقض وذكر أبو جعفر في نوادره أن الماء إذا أصاب الكثر الرجل ينتقض وفي الكاوي  
إذا ابتل جميع إحدى القدمين ينتقض مسح وفي الزادات غسلت إحدى الرجلين أو بعض  
الرجل لا يجوز المسح على الخف في الأخرى وفي المسند دخل الماء الخف فصار بعض القدم مغسولة  
بطل المسح وفي الرغيباني في الأصح أن غسل الكثر القدم ينقضه وفي منية المفتي إذا بلغ الماء  
الكثر رجلاه الواحد روايتان في انتقاض المسح وفي الديلمية قال في صلاة الجوز الماسح على  
الخف إذا حدث فانصرف ليوضا فانقضت ملة مسحه قبله فله أن يغسل رجلاه ويبنى  
على صلاته كالمتيم إذا حدث في الصلاة فانصرف فوجد الماء لفسد صلاته وله أن يتوضا ويبنى  
على صلاته كذا هنا قال وذكر في مجموع النوارل فرعا لهذه المسئلة فقال لو انتقضت ملة  
مسحه بعدما عاد إلى مكان صلاته فسد صلاته وإذا انتقضت ملة مسحه وهو في  
الصلاة ولم يجد ما فاته مضى على صلاته قلت لأن الرجلين لا يحط لهما من التيمم  
ومن المشايخ من قال بفسد صلاته قوله وأدامت المله نزع خفيه وغسل رجلاه  
وصلح ليس عليه أعاده بغير الوضوء إذا كان متوضيا وإن كان محدثا توضا وهو قوكت

ابن عمر وبه قال الشعبي والنفخ وعلقه والأسود والثوري وأبو ثور والمزني والشافعي  
في أصح قوليه وما كذا في الليث إلا أنها قالوا أن آخر غسلها استأنف الوضوء وقال الحسن  
ابن حي والمهرى وكحول وأن سبيل من إذا طلع خفيه أعاد الوضوء من أوله ولا فرق بين  
نزع خفيه وعلمه وقال البصري وطاوس وعطاء وقتاد وسليمان بن حرب إذا نزع  
بعد المسح صلى كما هو وليس عليه غسل رجلاه ولا تجديد الوضوء واختار من المنذر واعتبر  
بخلق الشعر بعد مسح الرأس ولنا أن الحدث السابق هو الذي حل بقدميه وقد غسل  
بعد سائر الأجزاء وبقيت القدمان فقط فلا يجب عليه إلا غسلها ولا يغني لغسل  
الأعضاء المغسولة مرة ثانية ولا يجوز ترك غسلها بعد نزع الخفين لأن استئثارهما  
بالخفين كان ما نعام سرانه للحدث اليها في المله فإذا انتقضت المله سري ذلك الحدث  
إلى القدمين فلو لم يغسلها بقيتا بلا غسل ولا مسح مع حلول الحدث بها خلا وحلق  
شعر الرأس بعد المسح عليه فإن المسح عليه مسح بالرأس ولهذا لا يتوقت ولا كذا الخف  
ونظير حلق شعر الرأس أن مسح على شعر الخف البالي لم يحلق شعره فإن المسح لا يبطل  
ولا أن الشعر متصل بالرأس فالمسح عليه مسح بالرأس والخف منفصل عن الرجل فلا يجد  
المسح عليه غسل للرجل فإن الحدث قائما بالرجل بعد زوال الخف عنها قال القدوري  
والذي قال بقاءه القياس أنه نزع خفيه ويصلي لا يضره لأن نزع الخف لم يجب في الشرع  
بدون غسل الرجل إلا في حق المحرم خاصة فلما وجب هنا علم أن ذلك لا حل لغسل الرجلين  
والملة كالرجل في المسح على الخف وتوقيته وكيفيته ومدته وشروطه ونواقضه  
كالتميم والمستحاضة كمن به سلس البول قوله ومن ابتدأ المسح وهو مقيم مسافر  
قبل عام يوم وليلة مسح تمام ملته أيام وليلاتها وقال النواوي إذا سافر قبل استيفاء  
وطيفه إلا قامه ففيه أربع مسابيل أحدها مسافر قبل أن يمسح مسح مسافر  
أجماعا المائنة مسافر بعد الحدث قبل دخول وقت الصلاة مسح مثله قال وخلافه  
غلط الثالثة مسافر بعد الحدث وخروج وقت الصلاة مثله في الصحيح الرابع حدث  
ومسح في الحضرم مسافر قبل عام يوم وليلة يتم يوما وليلة عند الشافعي في ذلك من وقت  
الحدث ورواه عن أحمد وفي رواية عنه مثل ما ذهبنا واختارها عبد العزيز والخلال  
من الخنابلة وقال الخلال رجح إليه أحمد عن قوله الأول وقال الشافعي المسح عبادة



فاد اشترع فيها على حكم الاقامة لم يتغير بالسفر كالصوم اذا اشترع فيه ثم سافر لا يفطر  
وكالصلوة يشترع فيها في سفينة ثم يسير فيصير مسافرا في صلاته ولا يصير وما ذلك  
الا اجتماع الحضر والسفر وتغلب حكم الحضر على السفر قلت وهو مشكل عليهم لانه  
ان احرم بنية الفطر لم تنعقد صلاة عندهم وان احرم مطلقا او بنية الاقامه قال الامام  
واجب لكل من سببه اجتماع الحضر والسفر بل سببه فقد شرط العصر فقليلهم باجتماع  
الحضر والسفر باطلا قالوا انما ذكرنا ذلك لانه ليس لوجوب الاقامه عندكم الاجتماع الحضر  
والسفر ولنا قوله عليه السلام مع المسافر ليلة وليلتين وقد تقدم الحديث وهذا  
مسافر وقال ابو البقا العكبري في شرح هدايتهم ولا نال العرض من الرخصة التخفيف  
عن المسافر وزوج لك سبب السفر على هذه المقام وفما صاروا اليه التسوية بين المسافر  
وبين المقيم والمقيم في الرخصة وهي تشدد عليه فلا يصار اليه ولا في المسححات في المدة غير ان الصيام  
في السفر وصلوات يوم وليلة لا يتصل بعضها ببعض وفساد اخر المسححات لا يوجب فساد  
اولها فتعتبر كل واحدة بنفسها في وقتها بخلاف الصوم فانه لزمه بدخول وقته او بالشرع  
فيه وكذا الصلوة لزمه اربع ركعات بالشرع فيها وهو مقيم واعتقاد حكم الاقامة الاول  
المدة لا يمنع الانتقال الحكم السفر في اخرها لعدم لزوم حكمها وعدم اتصال اخرها باولها  
حتى لو فسد المسح في اخر المسححات لا يفسد الصلوات الماضية لما ذكرنا خلاف الصوم  
والصلوة المشروعة فيها حيث يفسد الفساد اخرها ونظير ذلك اذا اشترع في الصوم او  
في الصلاة في اول الشهر ثم سافر في اثنائه بصوم ويتم قبل السفر ويقصر ويفطر بعد  
السفر اعتبارا بالاقامة والسفر في وقتها وهذا لان المدة ليست عبادة بل هي وقت لها  
خلاف الصلوة الواحدة وصوم اليوم الواحد وقوله المسح عبادة ممنوع على ما عرف  
وقوله ليس لوجوب الاقامه عندكم الاجتماع الحضر والسفر غير صحيح وليس هذا ما ذكرنا  
في المسئلة ثم يقسمها على المسائل الثلاث المقدمة ولا نالحكم المتعلق بالوقت يعتبر فيه  
اخر فانه لو سافر في اخر الوقت بصير وقصد ركعتين ولو اقام فيه بصير وقصد اربعاً ولو  
اقام اقصر على هذه المقامين وان كان قد استوفاهما اقصر عليها وقال المرتضى ان كان مسح يوما  
وليلة في السفر مسح ثلثي يومين وليلتين وهو ثلثا يوم وليلة بالتوزيع لانه لو مسح  
فاقام في الحال يوما وليلة مسح ثلثي يومين فادبقي له يومان وليلتان مسح ثلثهما

والنوم

الامام

بزيادة

مذكرا

لا

والمرء من صلى في السفينة في السفر دخلت ببلده وقد صلى ركعة ببلده الامام بالاجماع  
ولا يتمها ثلث ركعات بالتوزيع مسلة مسح على خفيه غضب جاز وقال احمد لا يجوز ولا  
على خف من حرر عنده لانه عاص بلبسه كسفر المعصية عندكم لانه لو ادعى يوم وليلة قلت  
هو منقوض بالعاصي في الاقامة والمسح بخصه في الاقامة ايضا وقد سوا من المطيع  
والعاصي في الرخص هذه الرخصة قال الواوي لو لم يبق من هذه المسح قدر ما يسهل به  
ركعتان فافتح ركعتين هل يصح الافتتاح ثم سئل عند انقضاء المدة امره ان يصح املا فيه  
وجان ونظروا بدينه عندهم لو ائذى به السان ثم فارقه عند انقضاء المدة واخرى لو اراد  
ان يقصر على ركعة ويسلم قال الاصم لا تعقد وعندنا يصح افتتاحه والبناء عليه وبليغ  
القبض لان ظهور الحديث السابق لا يظهر بطلان الشرع بل يفسد بليغ القبض ثم المسح  
برفع الحديث عند اكر الشافعية وقال الحارثي في التحرير الاصم انه لا يرفع الحديث وقاسه  
على التيم عندهم وجه الاول يصلي به فرائض بخلاف التيم وطهارة المستحاضة عندهم وعندنا  
الحف مانع في المدة من سريته الحديث الى المدة والمسح برفع الحديث الذي هو الحف في هذه  
المسح فاد انقضت المدة سري الحديث الى المدة من مسلة قال الواوي لو اخذ خفا من زجاج  
او خشب او حديد غير متا بجه المشي عليه بغير عصا جاز المسح عليه قال الامام الحرم والحرام  
يمسح على خف الحديد وان عسر المشي فيه لثقله وذلك لضعف اللابس وان كان يركب  
ما حنه لصفاهه خلاف ستر عورته بزجاج يصف ملتحته حتى لا يجوز صلاته لعدم  
ستر العورة وكذا عند الحنابلة والظاهر انهم اخذوا ذلك من كتب الشافعية وكثير من  
فروعهم فروغ الشافعية نقلوها من كتبهم وعندنا لا يجوز المسح على شيء ما ذكر فيه لان الشرع  
ورد بالمسح على الخف وهو اسم للمخد من الجلد السائر للكعبين فصاعدا وما اللحية من  
الملحوب والجرموق والخفاف المنجدة من اللبود التركة على ما ذكره الشافعية والصحيح عنده  
ان كان تحتها ادم يجوز ذكره في المجدد وبعض المشايخ يجوز المسح باللقا فانه التي ليس عليها  
الجاروق وعلى الجواربه على ما نال في اللبوا عليها اما الحف من الزجاج فلا يمكن المشي  
عليه ولا ادخال الرجل فيه فهو فرض محال ولم نقل انه صنع قط والحديد والخشب  
مشبه في البعد والمحال العادي ولا في هذه الرخصة انما شرعت للحاجة الى الس  
الخفاف وحصول المخرج في الخفيف ينزعها في كل وقت وما يكون مستحسنا او نادرا لا



بشرع في حقه الرخصة ويترك الأصل المفروض لا ترى ان المسح على الخف لم يشرع في  
 الخنابه والخص والنفاس لفلان منسلة جنب اغتسل وصب الماء في خفيه فانفصلت رجلاه  
 وارفعت الخنابه عنهما مع خصلاته او انقضت المدة فغسل رجليه في الخفين مع طواحيه  
 بعد هذا يلزمه نزع خفيه بل له ان مسح عليهما وقال الشافعي يزرع خفيه ثم يلبسهما  
 ولو دبت رجلاه في الخف فغسلهما فندحاز المسح بوجه اتفاقا ولا يشترط نزع الخد  
 الشافعي بظاهره في الخفين في الحديث في الخنابه وانقضا المدة بخلاف نجس الرجل بالدم  
 قلنا ورد الحديث بنزعهما لاجل غسل الرجلين بعده على الغالب والاحتياط اذا حصل  
 غسلهما قبل نزعهما فاي فائدة في نزعهما بعد غسلهما والشافعي في هذا ظاهره في محض  
 فسرعي المسح على الخف ثم حاض ما جاز لتأدي العرض باصابعه اليه طاهر الخف  
 ولا يصير الماء مستعملا عند اي يوسف وقال محمد يصير مستعملا ولا يجره عن المسح اذا كان  
 الماطيلا غير جار ابو يوسف يقول سقط العرض باول البله بالما ومحمد يقول صار الماء مستعملا  
 فلا يفسد المسح قوله ومن ليس الجرموق فوق الخف مسح عليه هذا قول اصحابنا اجمع وبه  
 قال التوري والمحسن واحمد وداود وجمهور العلماء قال ابو حامد هو قول العلماء انه  
 وقال المزني لا اعلم من العلماء خلافا في جوان حكاها عنهما النواوي في شرح المهذب  
 وهو قول الشافعي في القديم والاملا وقال في الجديد لا يجوز المسح عليه قال لان الحاجة  
 لا تدعو اليه في الغالب فلا يتعلق به الرخصة ولنا حديث بلال قال رابت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مسح على الموقن رواه احمد وداود عن بلال كان عليه السلام  
 يخرج منقضي حاجته فانيه بالما فيتوضا ومسح على عاتقه وموقفه ولسعيد بن منصور  
 في سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على المصيف  
 والموق قال الجوهر في الصحيح والمطري في المعرب الموق خف قصير يلبس فوق  
 الخف وهو فارسي معرب وقال الجوهر في الجرموق خف قصير يلبس فوق الخف ولا يزرع  
 الخف بمزله دي طاقين يجوز المسح عليه كما يجوز على الطاق الاعلى من الخف ولهذا قلنا لو  
 احدث ومسح على الخف قبل لبس الجرموق او احدث ولم مسح على الخف حتى لبس الجرموق  
 لم يجوز له المسح على الجرموق كان حله المسح استقر على الخف قال النواوي لاجاب  
 اصحابنا عن الحديث ان الموق هو الخف لا الجرموق قال وهذا يتعين لا وجه لحدثة

انه اسمه عند اهل اللسان والماني انه لم يقل انه عليه السلام كان له جرموقان الثالث  
 ان الحار لا يحتاج فيه الى الجرموقين فيعد لبسه ولم يقل عنه عليه السلام انه مسح  
 على جرموقيه للجواب قوله ان الموق هو الخف لا الجرموق غير مستقيم بلبسان  
 فوق الخف فعلم ان الموق والجرموق غير الخف بطل قوله ان الموق هو الخف والثاني  
 قال ابو البقاء في شرح الهداية لا في الخطاب وابو نصر البغدادي ان الموق هو الجرموق قال  
 ابو نصر هو معرب عن قولهم موك والجرموق غير الخف اجماعا اما عندنا مع اهل اللغة  
 فلما ذكرنا واما عنده فلما انكر ان يكون له جرموقان مع تواتر النقل بحقه عليه السلام  
 على خفيه فالوق غير الخف لما قلنا الثالث قال الموق هو الخف لا الجرموق فيمن  
 ان الخف غير الجرموق ولا يصير كانه قال الموق هو الخف لا الخف وهذا ظاهر الفساد  
 فادانبت ان الخف غير الجرموق كان غير الموق ايضا لما علم بالنقل وان الموق هو الجرموق  
 وقوله لم يقل عن النبي عليه السلام انه كان له جرموقان عنه جوابان احدهما انه نفى  
 صرف والاثبات مقدر عليه لما عرف في اصول الفقه الماني ان لم يقل بلفظ الجرموق  
 فقد نقل بلفظ الموق وقد ذكرنا الدليل على ان الموق هو الجرموق وقوله الحجاز  
 لا يحتاج فيه الى الجرموقين ممنوع بل يرد شديد في السنة وقوله فان الحاجة لا تدعو اليه  
 في الغالب فلا يتعلق به الرخصة مناقض لما ذهبهم في رخصة المسح على الخف الزجاج  
 والخشب والحديد فادان ثبت الرخصة عند عدم عليه الحاجة فعدم الحاجة أولى  
 وقد ثبتوا في هذه الاشياء عند عدم الحاجة وهذا ظاهر من ليس لهم معه كذا في قوله  
 نزع الخف استعمالا وعرضا معي لا يلبس الجرموق بلون الخف فان تعالاه في استعمال  
 وكذا في العرض لان العرض من لبسه صيانه الخف عن الخرق والعدر وحفظه من ان  
 غلق وفي المسوط مسح على الجرموقين ثم يزرع احدهما مسح على الخف الطاهر وعلى  
 الجرموق الباقي وفي رواية يزرع الجرموق الباقي ومسح على الخفين كان يزرع احدهما كثرهما  
 فصار كثرهما احد الخفين بوجوب نزع الآخر ووجه الطاهر انه لو لبس الجرموق فوق الخف  
 الواحد في الابتداء ان له ان مسح عليه وعلى الخف الاخر فكذا اذا نزع احدهما في الخف الا ان  
 طهارة الرجلين في حق المسح لا تخرا فادانقضت في احد الجرموقين نزع بعضه في الرجل  
 الاخر فيلهذا مسح على الخف الذي طهر وعلى الجرموق الباقي وقال في مسح على الخف المذوق

لا وجه لحدثة ما ذكره اهل  
 اللسان والجوهر في المطري في  
 ان الجرموق الموق







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

انه قال انكسرت احدي زندي على يوم خبير وقال صوابه كسر احد زندي على لان  
الزندان كسر والريدان عطان الساعد ودكر في المبسوط وخبر مطلوب والهادي يوم  
خبر كما ذكر في المعرب وصوابه يوم احد كما ذكر من ملجوه وهكذا ذكر في المحيط  
وفجر الاسلام وغيره وقال في جوامع الفقه وقد صح رجوعه الى قوله صوابه والفرق فيه  
الاستيعاب وقيل الاكثر وقال في جوامع الفقه لا يجوز مسح نصفها حتى يزيد عليه  
وفي المقصد يجوز مسحها على العصابة على المختار وقيل مسح على الخزفة وغسل حذو  
المرفق وكل ما هو باد وقيل يجوز المسح على اليد دلهما البقالي ولا يشترط منه المسح كالغسل  
وفي الحديث مسح عليها ملئت مرات كالغسل الا اذا كانت النخبة في الراس كاصلة وقيل يكفي  
بمسح وهو الاصح كمسح الراس والخف ثم قيل قول ابي حنيفة لا يخالف قولهما لانها اذا  
بعدوا ترك المسح فمسح بغير المسح وكذا ذكره القنوري في شرحه وقال بعضهم قول ابي حنيفة  
مخالف قولهما فانه يقول لو مسح على الجباير والمسح لا يصح يجوز عنده ولا يجوز عندها  
وفي شرح الطحاوي والريادات المسح على الجباير ليس بضر عنده وفي مجريد القنوري  
الصحيح من مذهبه ان المسح على الجباير ليس بضر وفي المحيط اذا زادت الحبة على راس  
البرج او جاور رباط المقصد موضع الجراحة ان كان حل الخزفة وغسل ما احتها فبها جراحه  
مسح على الحل تعاوان كان الحار والمسح لا يضر بالبرج لا يجزيه مسح الخزفة بل يغسل ما  
حول الجراحة ومسح عليها لا على الخزفة وان كان بضر المسح ولا يضر الحل مسح على الخزفة  
الى على راس البرج ويغسل حوالها وعت الخزفة الزائدة اذا ثبت للضرورة ينقد ريقها  
ولو انكسر طرفه فجعل عليه دوا او علما ويضرمه مسحه عليه وان ضرم المسح تركه  
ذكره الكرخي وقيل لا يحزبه تركه لانه لا يضر عاده اذ العلك يمنع شرب الماء وفي منيه  
المفتي في اعضائه شقوق يمر الماء عليها ان قدر ولا مسح ان قدر ولا غسل ما حولها وكان  
الفقيه على بن موسى القمي يقول قياس قول اصحابنا ان لا يجوز ترك المسح على العلك ويجوز  
تركه على الخزفة لما مر من الفرق ادخل في اصبعه مرارة ومسح عليها عن محمد انه يجوز  
بغير كراهه وان كانت بها بول شاه قيل ينبغي ان يكون قول ابي يوسف كذلك للتداوي  
به وعن ابي حنيفة يكره خلاف الخزفة النخسة وفي المسني عن ابي حنيفة في رواه الحسن  
لو مسح على الجباير ثم نزعها ثم اعادها كان عليه ان يعيد المسح عليها وفي موضع اخر الحسن

اذا سقطت العصابة فتد لها اخرى ان يعيد المسح وان لم يعد لجزاه لان المسح على الاول  
عزله الغسل لما تحتها ومسح الجباير بخالف مسح الخف من وجوه احدها اذا كان  
لبس الخف على الحدث لا يجوز المسح عليه وفي الجبير يجوز للضرورة وهو رواه عن  
احمد وفي رواية اخرى عنه تغسل العضوان امكروا لا ينهم وان تركه لزمته الاعادة  
فاسها ان المسح على الخف ينقض مضي مدته الموقته وعلى الجباير لا ينقض الا للحدث كالغسل  
ثالثها ما مسح الخف لو خلع احد خفيه لزمه غسل حذو عليه ولو سقطت الجباير عن  
برء لزمه غسل ذلك الموضع لا غير رابعها لو نزع خفيه قبل مضي المدة لزمه غسل حذو عليه  
ولو سقطت الجباير قبل البرء لزمه غسل شيء من شدة من اخرى تلك العصابة او  
غيرها لانه عزله الغسل لما تحتها قوله لانه عليه السليم فعمل ذلك ذكر الشيخ  
الدين الحصري في خبر مطلوب انه عليه السلام مسح في وجهه يوم احد فداواه بعظم  
باب فعصب عليه كان مسح على العصابة وما رآته في كتب الحديث وان سقطت الجباير  
عن برء في الصلوة بطل المسح فغسل موضعها ويستقبل الصلوة لظهور الحديث  
السابق فلا ينبغي قول لانه قد روي في الاصل قبل حصول المقصود باليد وكذا في  
المنافع والحوائث وذكر في الزيادات ان المسح على الجباير كالغسل لما تحتها وليس بديل  
والمسح على الحظن بديل على الغسل ولهذا لا مسح على الخف في احد الرجلين وغسل الرجل  
الاخرى لانه يودي الى الجمع بين الاصل والبدل ولو مسح على الجباير في احد  
الرجلين تغسل الرجل الاخرى ولا يكون جعائس الاصل والبدل ولو مسح على الخف في  
الاخرى يكون جعائسها فلا يجوز وجب غسلها فثبت ان المسح على الجباير ما دام العذر فانما  
اصل البدل ثم اورد في الحوائث مسله اخرى اذا ظهر الخطا فيه لا يستقبل والفرق من  
وجهين احدهما ان في الخبر لم يظهر الخطا بيقين اذ الراي الثاني ظن كل اول خلاف  
الجباير فان ماضي من صلوته كان مع الحدث وقد زال يقبل الوجه الثاني ان الخبر  
من باب الاجتهاد وتبدل الاجتهاد بظهر في المستقبل لا فماضي عزله النسخ بظهر حكمه  
في المستقبل الماضي ولا كذلك البروز والحدث ولهذا ما منع اهل قبل حول القبلة  
وهو في الصلاة استداروا اليها ولم يستقبلوا الصلاة وفي المنافع ثم انه تبين الطهارة  
عن الاطحات اصلا وخلفا واحتاج الى بيان الطهارة من الخامس فكان الواجب عليه ان



بذكر باب الخامس هذا كذا الحوض لما كان منها وعند الخرج منه يصير حكمة حكم الحنابة  
 التي هي الحديث الأكبر وهو مخبر بالحكم على حده قدمه على باب الخامس باب  
 الحوض والاستحاضه اعلم ان الحوض لغة عبارة عن سيلان الدم والماء استسه  
 ذلك يقال حاض السيل والوادي وقاض وحاض السهم اذا ودف شيئا احره شبه الدم  
 وفي المبسوط حاض السيل اذا خرج منها الصبح الا حمر قال عمار بن عقيل  
 لجالت حصاهن الدراري وحضت عليهن حضات السبول الطوا حمر  
 انشد العباس المبرد وحاضت الارنب وحاضت المراه تحض حضا ومحاضا ومحضيا  
 وفيل الحوض موضع الحوض وهو الفرج ذكره في المعرب قال المحلطي في كتاب الحيوان  
 ما يحض من الحيوان اربعة المراه والارنب والضبغ والحفاش فهي حايض في اللغة  
 الفصحى الفاشية تعمرنا وتختلف الحيوان في حاضه ذلك فقال الكلبي لما لم يكن  
 جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب فما نض عنده بمعنى حاض اي ذات حوض كدراع  
 ونابل ونامر ولا بن وكرا طالق وطامت واعد للاسده اي ذات طلاق بمعنى ان الطلاق  
 ثابت فلهذا ذكره في بعض في شرح المفصل والمحراني في شرح التكملة قلت برده عليه  
 قوله تعالى في عنته راضيه والوا بمعنى ذات رضى وقد اتى بالنوا ومذهب سيبويه  
 ان ذلك صفة شئ مدرك اي شئ وانسان او حيوان حاض وطامت وطالق ونظيره  
 غلام نفعه ورجعه على معنى سلعه او نفس كنه لا يطرد كنه انما معنصور على السماع  
 وقال المحراني في شرح التكملة في توجيه قول الكلبي هذا بمنزلة اسم صناع للوصف واذا  
 ضبع له ولم يكن بابعا للفعل لم يجب ان يلحقه علاقه المانيت نحو امراه صناع لانه مصوغ  
 على انفراد وحاض كصناع سلك به مذهب النسب اي ذات حوض لا يرى انك لا تقول  
 حايض غدا لا تقول ذات حوض غدا وتقول ضارب ومذهب الكوفيين انه استعق  
 عن علاقه المانيت لانه محصور بالموت فالوا ذلك منقوص بحال مازل وناقبه مازل وضامر  
 وعاشق فلهما وبالجاري على الفعل نحو حاضت المراه فهي حاضيه وارضعت فهي مضعه  
 والحاض انما عشر اسما هو الاول الثاني طامت الثالث طامس الرابع دارس  
 الخامس عاك السادس فاركه السابع صلحك الثامن كابر ذكر ذلك كله  
 في عارضه الجودي وقال النواوي مكبر وانشد

وما

ما

ما في النساء على اظهارهن ولا ما في النساء اذا اكبرن اكبارا التاسع معصر وانشد  
 النواوي جارية قد اعصرت او قد دنا اعصارها العاشر ناقص من  
 قوله عليه السلام لعائشه انفس وتقال نفست المراه ونفست اذا اولدت  
 وصارت نفسا ونفست بكسر الفاء غير ادلحاضت وقال الاصمعي وان القوطيه يجوز الضم  
 فيهما والاول قاله في العارضه والخطابي وابراهيم الحري والمطازري وابن النباري  
 والهروي احادي عشر طامت بالنوا المشاه الثاني عشر طامح ميمون اللام ذكرهما  
 في اول تفسير سورة النحل وقول السرحي رحمه الله الحوض في اللغة هو الدم وقوله  
 حاضت السهم اذا خرج الصبح الا حمر منها غير واضح وكان وجه اللام ان يقول الحوض  
 هو الدم وما يشبهه الدم في لونه ونساقه وحوايض وجاني الفرد ايضا حايضه  
 عن الفراء رأت جنون العامر والعامر قبله حايضه ين في بها غير طاهر  
 والحضه المراه وبالكسر اسم للدم والخزفه التي تستفر بها المراه واحاله من حب الصلاة والصوم  
 ونحوه قال في العرب ومنه قوله عليه السلام ليست حبيبتك في ذلك قلت كونها اسما  
 للدم شبه وفي تدب النواوي اذا قبلت للحضه قال الخطابي الحديثون يقولون بالفتح وهو  
 خطأ والصواب الكسر لان المراد ايها الحاله ورده القاضي عياض وجماعه وقالوا لا يطهر  
 الفتح لان المراد اذا قبل الحوض وفي عرف الشرح عبارة عن الدم الخارج من الرحم وهو  
 موضع اجتماع والولادة لا يعقب ولده مقدرا في وقت معلوم قاله صاحب البدائع وقال  
 ابو منصور الازهري الحوض دم يرخه رحم المراه بعد ولوغها في اوقات معينة من  
 قعر الرحم وقال الهروي وشيخه الازهري ودم الاستحاضه ما يجري في غير اوانه من غير  
 قعر الرحم سواء كان متصلا بدم الحوض او لم يكن متصلا به والشافعي سمي غير المتصل  
 دم فساد وقول ابن عمر الحوض اجتماع الدم ومنه الحوض مجتمع فيه الملاحظ لفظا ومعنى  
 لان الحوض من السيلان دون الاجتماع وهو من المعين بالعين بالبادون الواو وفي  
 المبسوط قالت فاطمة بنت قيس لم يسل الله الي استحاض فلا اطهر وهم يملكون فاطمه  
 بنت ابي جيس وفاطمة بنت قيس هي التي تبت طلاقها زوجها وقالت لم يجعل لي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم نفقه ولا سكن وفاطمة بنت ابي جيس ذكرها البخاري والترمذي وغيرها  
 في الاستحاضه ومثله في المحيط وفيه ليست بالحضه انما هي ركضه من الشيطان او عرف

وله



عندادوا اعترض فبوضي لصلاته وصلى وفي البخاري ومسلم في روايه عاصه رضى  
الله عنها فانما هو عرق اي دم عرق وهذا العرق يسمى العادل قال النواوي وقول  
امام الحرمين والعمري عرق انقطع منك لا يعرف في الحديث قلت ذكره في  
الامام وعراة الدارقطني وقول صاحب المحيط عرق عندادوا اعترض لم افسد على الاول  
في كتب الحديث والناسي ذكره في الامام وعراة الى الدارقطني وفي الطحاوي ولكن عرق  
فقه ابليس وقول الصحابي الحديث عرق الفجر ذكره قاضي الفضاة في الدين القشيري  
في شرح العمدة فان قيل لم يسم الفعل للفعل في حاضته احاسال منها الدم في اوقات  
معلومه من الرحم واذا اسال في غير اوقات معلومه ومن غير عروق الحيض بنى  
الفعل لما لم يسم فاعله ففعل استحيضت وطلاها مفعول بها الحيض والاستحاضه  
قبل له لما كان الاول معنادا معروفا نسب اليها والناسي لما كان نادرا غير معروف  
الوقت وكان منسوباً الى الشيطان كما دللنا انها ركضه من الشيطان بنى لما لم يسم فاعله  
ففعل استحيضت واستحاضه قوله اقل الحيض ثلثه ايام ولما لم يسم فاعله  
من ذلك فهو استحاضه هذا ظاهر المذهب وروى قاضي الفضاة محمد بن سماعه بلغ  
ما به وحسنه بنى في السن وهو يركب الخيل الفزه ويقض الجار عن ابي يوسف  
اقله يومان واكثر اليوم الثالث وهو ثلث عشرة ساعة وحمل الايام الثالث  
فيغير اكثر ساعاته او مراد سبع ساعات والرياء والقصان عارض ذكرها في  
المستصفى وروى الحسن بن علي بن حنيفه رضى الله عنهما انه ثلثه ايام وما يحلها من  
الليالي وهو للبيان ذكره في المبسوط وكذا في البايق قال وفي طاهر الروايه ثلثه ايام  
واليها وقال في السامع قوله ولياليها يربد لئلا يقع في بعض هذه الايام ولا  
يريد ملت لئلا يقع كقديس ثلثه ايام قال معاذ هذا قال ابو حنيفه لورات في  
اول اليوم غدوه دما وانقطع ثم رايه في اليوم الثاني ساعه ثم رايه في اليوم الثالث  
ثم انقطع بالعش هذا حيض كله قلت ينبغي ان يكون هذا روايه للحسن بن علي بن حنيفه  
قال الاستحاضة واكثر اليوم الثالث رواه ابو يوسف عن ابي حنيفه قال هكذا قال محمد  
في نوادر الصلاة وبالأول قال الثوري وموسى بن اعين وابراهيم بن محمد وقال الشافعي في  
باب الحد اقله يوم وفي عامه كنه يوم وبله ومثله عن احمد ذكره عنه في المغني

وقال

الى

وقال محمد بن جرير الطبري اجمعا على انها لورات الدم ساعه وانقطع لا يكون حيضا فانه  
لم يحد خلافا ما لك فانه يقول اقله دفعه وروى ابن الماحسون عن مالك  
ان اقله خمسة ايام وهو روايه لا ندرستين عنه وقال محمد بن مسلمة اقله ثلثه  
وقالت طائفة ليس لاقله ولا اكثر حد بالايام بل الحيض اقبال الدم المفصل عن  
دم الاستحاضه اعلم ان الاول والاكثر بعض المضاف اليه والثلثه هي الايام والايام  
ليست حيضا فلا بد من تعدير محروف فاذا اخبرت بالطرف عن اسم معنى يقع  
في جميعه رجح رفعه مع حوا ان يصبه كقوله تعالى الحج اشهر معلومات لا تك  
تقدر مد الحج او زمن الحج او وقت الحج اشهر فكذا هنا اي اقل مد الحيض او  
زمنه او وقته ثلثه ايام واحكاما لمع المعنى في بعضه ليضعف رفعه لا تك تقدر  
سنتين كقولك قدوم زيد يوم الجمعة لا تك تقدر مدله قدومه بعض يوم الجمعة وعلى  
هذا الليلة الهلال النصف فيها اجوده ان الرفع يحتاج الى تقدير سنتين اي  
الليلة لله حدوث الهلال ويتعين الرفع في نحو زيد مني يومان وفسخان لسهوله  
التقدير لا تك يقول يسا يومان وفسخان واكثره عشر ايام ولياليهن قال الشرحي  
وهو مروي عن علي بن عاصم بن مسعود وفي المحيط هو مذهب ابن عباس وعثمان بن العاص  
واش بن مالك وعامة الصحابه وقال الشافعي اكثره خمسة عشر يوما قال ابن المنذر  
وهو قول عطاء وابي ثور وبه قال احمد وغنه سبعة عشر يوما قال الخلال ومذهبه  
الذي لا خلاف فيه ان اقله يوم واكثره خمسة عشر ذكره في المغني وقال سعد بن جابر  
اكثره ثلثه عشر وعن مالك فيه ثلث روايات احدها خمسة عشر يوما ثانيا سبعة عشر  
ثالثا غير محدود وهو قول داود وروى ابو عمر بن عبد البر عن مالك انه لا وقت  
لقبليه ولا لكثيره وعن محمد بن ابي بكر بن سبعة وغالبه ست او سبع اتفاقا للحدث  
وانه من الاسقع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلثه ايام واكثره  
عشر ايام رواه الدارقطني وروى ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال الحيض ثلثه ايام واربعه وخمسه وستة وسبعة وثمانية وتسعة فاذا جاوزت  
العشر فهي مستحاضه قال في الامام وهذا مشهور روايه جلد بن ابوب عن  
معهويه بن قرة عن ابن موقوف رواه جماعة من الاطباء منهم سفن الثوري وعمل به



أخرج الدارقطني في رواية وكيع وأبي أحمد الزبيري عن الثوري وفي رواية أبي  
أحمد في الحضي ثلثة وأفضاء عشره وقال وكيع الحضي ثلث إلى عشر فما زاد  
فهي استحاضة ورواه حماد بن زيد ولفظه عن أبي الحضي ثلث وأربع وخمس  
وست وسبع وثمان وتسع وعشر ومنهم اسمعيل بن إبراهيم بن سفيان بن عيينة  
يكنى أبا بشر مولى أسد بن خزيمة بصري ثقة نسب إلى أمه غليلة ذكر ذلك في العلم  
المشهور ومنهم هشام بن حسان وسعيد أخرج الدارقطني ولفظه الحاض  
تنتظر ثلثة أيام إلى عشره أيام فإذا جاوزت فهي مستحاضة تغتسل وتصلو وجلد  
تفتح اللحم وسكون اللام والذي اعتل به في هذه الرواية حال جلد وله طريق آخر  
فيه الربع من صبح نفتح الصاد المهله وكسر الباء الموحدة عن أبي أخرج الدارقطني  
قال يحيى بن معين الربع من صبح ثقة وقال أحمد بن حنبل وأبو صالح وقال أبو  
زرعة الرازي شيخ صالح صدوق وهو من سادات المسلمين وقال بن عدي  
للربع أحاديث صلح مستقيمة ولم أر له حديثا منكرا وقال بن سعد وقد حدث  
عنه الثوري وما عرض به من أنه أخيه من جلد قال في الإمام فتوهمه منه بعد أن  
جلد لم يسمعه من أبيه ورواه عنه مباشرة وأما رواه عن معاوية بن قرة عنه فكيف  
يكون هذا الذي سمعه من أبيه وله طريقان آخران عن أبي أخرجها أخرج الدارقطني والآخر  
أخرج البهقي وروى أيضا عن بن مسعود أخرج الدارقطني وروى أيضا عن عثمان  
ابن أبي العاص أخرج الدارقطني وحدث أخر رواه العقيلي عن حماد بن جلد الحضيض  
أول من يثله ولا فوق عشره وهو من حديث محمد بن الحسن الصدوق وحدث آخر  
رواه أبو القاسم سليمان بن أحمد النخعي الطبراني عن محمد بن علي عن أبيه عن النبي عليه السلام  
أقل الحضي ثلث وأكثر عشر ورواه الدارقطني أتم منه وعن غيره عن عائشة  
مثله ذكره أبو حاتم الرازي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبد الله بن عمر عن  
ثابت عن أبيه قال هي حاض ما بين ثلث وثلث عشر فما زادت فهي مستحاضة قال  
الدارقطني في حديثه وأثله في طريقه حماد بن المنهال مجهول قلت الجاهل لا يسمع عندها  
وعند أحمد قال وفيه محمد بن أحمد بن أبيه وهو ضعيف قلت إن سلم ضعفه والضعيف  
حجه عند أحمد مقدم على القياس فكيف في المقدرات التي لا يعقل معناها وقد ترك

هذه الأحاديث التي كل منها حجة عنده مقدم على القياس بحسب العمل وترك القياس  
معه فقد ترك الحجة لغرضه بالإلغات والأخبارات المروية عن نسائها مع  
احتمال حمل ذلك على الاستحاضة والدمر الفاسد وفي الأثر عن أبي سعيد الخدري  
وجعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام قال أقل الحضي ثلث وأكثر عشر  
وأقل ما بين الحضتين خمسة عشر يوما وذكر أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب بسنده  
إلى يعقوب بن سفيان عن يحيى بن سعد عن محمد بن المسيب عن النبي عليه السلام  
مثله حديث آخر روى البهقي بسنده عن زيد بن ثابت عن النبي عليه السلام لا يكون  
الحضي أقل من ثلث ولا أكثر من عشر رواه في الخلافات وفيه أحاديث أخرها كلام  
والحنج الطحاوي للثلاث والعشر أيضا حديث أم سلمة أذنت عن المرأة تهراق الدماء  
فقال عليه السلام لنظر عدد الليالي والأيام التي كانت يحضهن من الشهر فليترك  
قد رد ذلك من الشهر ثم تغتسل وتصلو فليأخذ عدد الليالي والأيام من غير  
مسألة لها عن مقدار حيضها قبل ذلك وأكثرها يساويه الأيام عشر وأقله  
ثلثه وروى الوليد بن مسلم عن الأوزاعي في امرأة لا يحض في السنة إلا مرة  
فأدلى حاضتها أقامت شهرين قبل أن يرى طهرها قال لا تصل حتى ترى الطهر  
حيضتها فإذا طلقت لا تنقض عدها في ثلث سنين فلم يجعل له لثرا حدا فأنزل  
قال أحمد بن حنبل في امرأة ثقتها يحض سبعة عشر وقال بن المنذر بلغني عن نسائها  
الماجئون أنهن يحضن سبعة عشر يوما وكذا حكاه عنه أحمد وروى إسحاق بن  
راهويه أن امرأة من نسائها الماجئون كانت تحض عشرين وعن ميمون بن مهران  
أن زوجته بنت سعيد بن جابر كانت تحض شهرين من السنة وعن عبد الرحمن بن ميمون  
كانت امرأة يقال لها أم العلاء كانت تحض من أيام الدهر يوما وقال يزيد بن  
هارون عدي امرأة يحض ثوبين ذكرها البهقي قال والنواوي وقد روى ذلك  
بإسناد صحيح وفي حديث فاطمة دمر الحضي أسود يعرف وهذه الصفة موجودة في  
اليوم والليله وكان أقل الحضي غير محدود فوجب الرجوع إلى الموجود وقد ثبت  
الوجود في اليوم والليله وقال النواوي وقد قال أصحابنا إن الاعتماد على الوجود  
وهو اليوم والليله ولم يثبت الوجود فيما دون ما قلناه قل له قد شهد بلدنا



في الصغير بما قلنا على الحديث وطرق كثيرة ومجموعها لو كان فيه ضعف لا ينزل عن حديث صحيح ليعاضدها وهذا ما عرفت ان الراوي اذا كان فيه ضعف بحديثه بشواهد ومنابعات موافق له في الحديث من طريق مفرد انما ضعيفه يكون صحيحه نص عليه النواوي في شرح المهذب وانكر ما كان عليه من غش المأخوذون وقال اسحق لست اري ما زاد على خمسة عشر صحيحا ذكرها ان نعيمه الحسن في شرح الهداية لا يبي الخطاب قلنا وكذا نحن لا نرى ما زاد على الحسن صحيحا وما قلنا اولى لو جهن احداهما ان الخمسة عشر ليس لها مستند شرعي ولا عرف والعشر لها مستند شرعي وهو ما تقدم من الحديث والامار الوجه الثاني ما ضربنا اليه لحوط لوجوب الصلوات عليها فما زاد على العشرة ووجه اخر انما جعلنا على العشر من الحيض واختلفنا في الزائد فلا يثبت وكل جواب لهدى ما زاد على خمسة عشر فهو جواب لنا عما زاد على العشر واما ما ذكره عن امر العلاء وما نقله يزيد بن هرون فقد قال في الامام ابو بكر بن اسحق الفقيه ارسل ما قال علي بن اسحق وزيد بن هرون وعن الامام ابو عبد الله امره بحيض عذره وتطهر عشيه وعن عطاء بن رباح في حديثه لم يزل ينادي بالساعة في ذلك وكان الرفعه واليوم واليوم والليله لم يزل في حوض فاشبهه الدم مع الطفوله فان دما فاسدا واستحاضه ولا لو فحسب باب اتباع وجود الدم في كل ما حدث لطهر الحيط والاصطراب فلا اعتبار بحال المرأة التي ترى الدم عذره او ساعه او يوما او يوما وليله اذا كان اول من الحيض في ذلك الشهر وكان الحمل عروضا فاسدا والاستحاضه هذه المرأة اقرب من احرار القاعه والعاة المستقره ويدل عليه الاجماع على ان المرأة لو كانت حيض يوما وتطهر يوما على الاستمرار لا يجعل كل نفل طهرام مستقلا كما لا يخفى يكون ما بعده حياضا مستمرا وقال النواوي في حوت فاطمه دم الحيض اسود يعرف وهذه الصفة موجودة في اليوم والليله قال وقال اصحابنا الاعتناء على الوجود ولم يثبت فيما دون ما قلناه قلنا تلك الصفة موجودة فيما دون اليوم والليله ولم يجعلوه حياضا ولا يلتفت الى قوله اقله غير محذور اوجدها فيما تقدم وقالت الشافعية والحنابلة في حديث اكثر ان الشهر مشتمل على الحيض والطمهر فوجب ان يكون اكثر خمسة عشر قلنا الطهر في العادة اكثر من الحيض وهذا كان اقل هذه الطهر خمسة عشر واول الحيض يوم وليله عندهم وثلثه عندها فاسب ان يكون اكثر عشره فكون ثلثه حياضا وثلثه طهرا ولهم ايضا في اكثر

قال ولا ان قلنا غير محذور في غير ما عرفت في الرجوع فيه الى الوجوه وقد ثبت في الوجوه في اليوم والليله

الحيض

الحيض ما روى عنه عليه السلام انه قال نمك لحدك شطرها او سطردها لا تصلي قالوا المشط النصف فيدل ان اكثر خمسة عشر يوما قال الحافظ ابو عبد الله بن منده لا يثبت هذا بوجه من الوجوه عن النبي عليه السلام وقال ابو الفرج ان لثوري هذا الخط لا اعرفه وقال النواوي في شرح المهذب هذا حديث باطل لا يعرف وقال في الامام واليه في كتاب المعرفة والذي ذكره بعض فقهاء بنا من تعودها سطردها او سطر عمرها لا تصلي فقد طلبته كثيرا فلم أجده في شيء من كتب اصحابنا ولم أجده اسنادا حال قلت الحديث ذكره بن نعيمه الحارثي الحننلي في شرح الهداية لا يبي الخطاب وعزاه الى عبد الرحمن بن ابي حاتم البستي وقال ذكره في سننه قال كذا ذكره القاضي ابو يعلى قلت حديثهم غير ثابت وانما الثابت في الصحيحين حديث ابي سعيد الخدري عن النبي عليه السلام ما رايت من ناقصات عقل ودين اذهب لدي بمتكسر قال ونمك الليالي ما تصلي ونفطر رمضان فهذا نقصان الدين وفي رواية البخاري ادا حاضت لم تقبل ولم تصم قلت لا يجوز ان يراد بالليالي الاستغراق بمعنى الحمل على اقل الجمع وهو الثلث فيكون هذا اقل الحيض ومنه وان كان معدورات في ترك الصلاة في هذه الحيض بامر الشارع وكذا في افطار رمضان لكن لا يثبت لمن لم يصلي الصلاة فمن صلى الصلوات جميعها ولا يفطر رمضان كان اكمل حالها من غيرها من ناقصات دين ذلك وان ثبت فالسطر بمعنى البعض قال الله تعالى قول وحمل شطر المسجد الحرام وليس المراد منه النصف ولو سلم فهو يحقق منه على قولنا انها شاع في خمس عشر سنة ثم اذا حاضت عشره ايام من كل شهر حتى تملأ استون سنة وهي المدة الغالبة في اعمارهن فقد تركت الصلاة نصف عمرها وما لك لم تقدر اقله ستين سائر الاحداث وصار كالنفاس والفرق بين في القياس ان شاء الله تعالى ووجه روايه الحسن ان التقدير فيه ورد بالايام فجعلنا لها اصلا وما يحلها من الليالي سعا وفي البايح روايه الحسن ضعيفه لان كل واحد من عدد الايام والليالي منصوص عليه فلا يجوز ان ينقص منه ووجه روايه ابي يوسف ان اكثر في الشرع حكم الكل مقام اكثر اليوم الثالث مقام كله قلنا الوجه الايام اكثر اليوم الثالث مقام الثالث لكونه اكثر اجزاء ايامه اليومين مقام الثلث لانهما اكثرها وكان العدد بعد النص عليه يعني كماله كاعداد ركعات الصلاة واما الصيام وغير ذلك اعلاه

اجمعها



نصف العدد واما حديث حميد بن حشاش اخت زنب نفع لها المهمله وسئلون الميم  
وبالنون رواه ابوداود الزمدي وحسنه انه عليه السلام قال لها احتضي في  
علم الله ستر ايام او سبعة كما يحض النساء ويظهرن ميقات حيضهن وطهرن  
في كانت صاحبه عاده فزدها عليه السلام الى عادتها ومعناه سته ان كانت عادتك  
ستا او سبعة ان كانت سبعا او لعلها سكنت هل عادتها ست او سبع فقال  
تحيض سته ان لم تذكرى عادتك او سبعة ان ذكرت انك المالك لعل عادتها  
كانت تختلف في بعض الشهور سته وفي بعضها سبعة فقالت سته في شهر السته  
وسبعة في شهر السبعة فكانت او للتقصر وفي المغرب حبضت المراه اى قعدت  
وفعلت ما فعل الحيض فولسه وماراه المراه من الحمر والصفرة والكدر في ايام  
للحيض فهو حيض حتى ترى البياض خالصا عن عفته عن انه موكاه عايشه رضى الله  
عنها قالت كان النساء ستم بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فيقول  
لا تجلن حتى من العصبه تريد بذلك الطهر من الحيض ذكره في الموطا وذكره  
الخاري في صحيحه تعليقا بصيغة الجزم قال الواوي فصح عن عائشه رضى الله عنها  
هذا اللفظ والدرجة بضم الدال وسكون الراء والجمع حرقه او قطنه ونحو ذلك تدخله  
المراه فرجها ليعرف هل بقي من اثر الحيض ام لا وتسحب ان يكون مطيبه بالمسك  
او الغاليه والكزى بكسر الدال وفتح الراجع درج مثل خرج وخرجه وترس وترسه  
وقرط وقرطه والقصه بفتح القاف وسدبدا الصاد المهمله هي الجصه شبهت  
الطوبه الصافيه بعد الحيض بالحبس ومنه الحديث نهى عليه السلام عن مصيص القود  
وبروى عن مصيص القود يريد بلبسها بالحبس وقيل القصه شئ يشبه الحيط الاسف  
خرج من قبل النساء في اخر ايامهن يكون علامه طهرهن وقيل هو ما اسف خرج في  
احر الحوض وروى السهيلي يمانه عن عائشه كانت تنهى النساء ان ينظرن الى انفسهن  
لئلا يراهن الحيض ويقول انهن لا يكون الصفرة والكدر وفي الحيط القصه في حديث عائشه  
الطن الذي يغسل به الرأس وهو اسف يضرب لونه الى الصفرة ارادت انهن لا يخرج  
من الحوض حتى ترى البياض الخالص ويخرج من الحيض بالجفوف ايضا وفي المبسوط  
القصه التي يكون الذي يغسل به الرأس وهو اسف يضرب لونه الى الصفرة يعني

الامم

الطفل

البياض

البياض الخالص بنت انما سوى الساض الخالص حيض وفي روايه عايشه عن فاطمه  
بنت ابي جبريل قالت اني استحاض فلا اطهر افادع الصلاة فقال انما ذلك عرف  
وليس بالحيض فادا اقبلت الحيض فارتك الصلاة وادا اديت فاعش على عتك الدم  
وصلى متفق عليه ولم يفرق بين دم ودم ولم يشترط التميز وامر بغسل الدم  
قبل الاغتسال لما فيه من ازاله الخجاسه الحقيقيه قبله وفي روايه اخرى صحيحه  
قال فيها واغتسلي ولا يدمنه وقال الواوي في شرح المهدب المتناه وصاحبه  
الحاده اذا جاوزت عادتها تمسك على المذهب لان الظاهر انه حيض فان انقطع  
دون يوم وليله او لخمسه عشر يوما او لما بينهما فهو حيض سواء كان اسود او احمر  
مبتداه او معتاده وافق عادتها او خالفها بزيادة او نقص بقدر او تلخرا وبعضه  
اسود وبعضه احمر وقد تقدم الاسود والاحمر على الصحيح قال وهذا على الصفرة  
والكدر في زمن الامكان قال ونقل ذلك ابن الصباغ صاحب الشامل عن رسعه  
وما لك والثوري والاوزاعي واحمد واسحق وقال ابو يوسف وابو ثور ان يقدم  
الدم فالحيض وان تقدمت الكدر فليس بحيض واخاه من المندوق قال ابو يوسف  
وكذا ان تقدمت الصفرة لا يوسف ومنه ان دم الحيض يجمع في زمن الطهر في قعر  
الرحم ثم يخرج الصافي ثم الكدر لما في دم العرق فانه يخرج الكدر او لا ثم الصافي  
كما في الفصد يخرج الكدر او لا ثم الصافي فاد اخرجت الكدر او لا علم انه ليس من  
الرحم قلنا لا نسلم ان كدر دم الرحم يتبع صافيه بل يتبع الصافي الكدر خصوصا فيما  
كان القرب من اسفله للجن الملوه اذا انقبت من اسفله فانه يخرج الكدر او لا  
وفم الرحم من كدر الكدر او لا قلت على هذا المخرج الصافي او لا ثم الكدر  
لا ينبغي ان يكون الكدر حيفا لما ذكره والادنى بعمر جميع انواع الدم فلا يخرج البعض  
وفي الحمام الزباد التي في حديث فاطمه بنت ابي جبريل اذا كان دم الحيض  
فانه اسود يعرف فاد اذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة فاد اذا كان الاخر فتوضاي  
وصلى اخرجه ابوداود والنسائي عن محمد بن المنذر قال ابوداود وحديثه  
حفظا عن محمد بن عمرو وفي باب العلل لا ين اى حمام قال اى لم يسمع محمد بن عمرو  
على هذه الروايه وهو منكر وقال الحافظ ابو الحسن في العطن في الوهم والابهام

انقطع الحيض  
تضي الصلاة وحيضها انما كان عايشه



هو منقطع وروى الدارقطني انه عليه السلام قال لقاطه لسطرعه اللبالي والايام التي  
كانت يحضهن وقد رهن من الشهر فلتزل الصلاة وهذا رد لها الى ايامها وفي رواية  
مدع الصلاة بغير اقرارها لم تغسل وتصل وفي رواية قدر ايام حيضتها فتدع الصلاة  
فعد لها على عادتها ولم يعتبر اللون ولو ثبت محل على انه عليه السلام علم من طريق  
الوحي ايام حيضتها لم يكن الدم ذكره في البدائع وفي كتاب الزمدي عن ابن عباس عن  
النبي عليه السلام في طي الحائض تصدق بدينار اذا كان دما احمر ونصف دينار اذا كان  
دما اصفر فقد جعل الدم للصفين حضا وذكر في الامام عن عايشه باسناد ضعيف  
لاساوي ذكره قالت ما كنا نعد الكدرة والصفرة شيئا وعن امر عتيبة كالا نود الصفرة  
والكدرة شيئا بعد الطهر وفي المحيط والمفيد وقاضي خان الوان الذي مرسته السواد  
والحمرة والصفرة والكدرة والخضرة وفي المفيد منهم من انكر الخضرة فقال لعلها اكلت  
فصيلا استبعادا لها قال ابو علي الدقاق هو نوع من الكدرة قلنا لعلها اكلت شيئا  
من انواع البقول والزرية ونقال الزاوية والصحيح ان كل حيض كان الجميع على السواء  
في كونه ادى وروى السهقي باسناد عن الحسن اذ ارادت المرأة التربة فانها تمسك عن  
الصلاة فانها حيض وعنه بسنده عن ابي سلمة اذ ارادت المرأة الترسه فليطره الايام الى  
كانت تحض فهن قال والصواب التربة وهي السخ الحفي اليسير وفي المفيد من رطوبه  
تظهر في الفرج ولا تعد والحظا وعن امر عتيبة كالا نعد التربة بعد الطهر شيئا وهي  
الصفرة والكدرة قيل التا بدل الواو من لفظه ورا لا نفا ترى بعد الحيض وقيل هي  
تربيه على فعله من رابت وقيل فعيله دلره العزاز ومنهم من يقول تربيه بالتشديد  
الراو منهم من يقول تربيه على فعيله بالحمز وخفيفها مع الادغام ذكر ذلك في الامام  
وفي قاضي خان التربة على لون التربة فيها لغات مكسورة الراسخفة ومشددة ومهولة  
وغير مهولة وسكون الراء مهموز وبكسر الراء مدودة وقيل تربيه وهي ما يكون على  
لون الراب قبل ان ياحيط بها حال وفي البدائع التربة كالكدرة وفي المفيد التربة  
ما يكون على لون الراب وفيها عترة انه والصحيح ان الحيض وذكر الاستحسان عن  
خلف بن ابوب ارفع من الكدرة الصفرة وقيل هي الصفرة والكدرة وفي قاضي خان  
الصفرة ما يكون كلون القز ولون البسر ولون اللبن والكدرة على لون الما الكدرة وفي

البدائع

البدائع لحلف المشايخ في الحضرة قال الشيخ الامام ابو منصور او اوطها في  
اول الحيض يكون حضا وان رأتها في اخر الحيض وانضل بها ايام الحيض لا يكون  
حضا وجمهور الاصحاب على كونها حضا لثب ما كان وقت الحيض قبل الدرة وقبل  
الحضرة والترية والكدرة والصفرة انما يكون حضا على الاطلاق في غير الحائض وفيه  
ان وجدتها على الكرسف ومده وضعه فربيه من حيض وان طالت لم تكن حضا  
لان ارجاء الحائض يكون منتنه فتغير الما الطول الملت وقال الاستحسان في الوان  
سبعة فراد الساض الكاخر وقال لس حيض ودر الفاس كدر الحيض على التفصيل  
مسألة ذكرها في قدومه الحنلي في المغني وسمي عندهم التلغيف وهي  
امراه رات نصف يوم دما اسود ثم صار احمر ثم رات اليوم الثاني كذلك ثم صار  
الماء كله اسود ثم صار احمر لفتت الاسود الى الاسود فدان حيضتها عندهم  
يومين وعندنا كله حيض الى عشرة رات خمسة عشر يوما اسود ثم خمسة عشر احمر  
ثم خمسة عشر اسود فالاسود كله حيض عندنا انه يجعل الدم الاحمر طهرا فقد  
فصل خمسة عشر من الدمين وعندنا اذا لم يكن لها عاد فالعشر الاول حيض كان الدم  
اسود او احمر والباقي استخاضه فسرع طاهر المذهب ان اقل منه بلوغ الجارية  
احمال التسع وبه قال الشافعي واحمد وقالت عايشه رضي الله عنها اذا بلغت تسع  
سنين فهي امراه ذكره البخاري وغيره قال بن يمينه ورواه القاضي ابو يعلى باسناد  
يعني اذا حاضت وعن بن عمر قال اذا الى على الجارية تسع سنين فهي امراه ذكره  
ابن عدي وروى الدارقطني عن عباد بن عباد المهلب قال ادركت فيها يعني المهابله  
امراه صارت جده وهي بنت ثمان عشر سنة ولدت لتسع سنين بنتا فولدت بنتها  
لتسع سنين ابنا وهو مجهول على غير مده الحمل فيها وانما لم يذكرها الراوي ليقضها عن  
السنة واجتماع سنة من الربادين لا يمنع قوله صارت جده في ثمان عشرة  
سنة لانه محتمل ان يكون ترك الاكسرين او شك في ذلك وقال الاستحسان ابنه  
لا يقطع المني صارت جده في ثمان عشرة وهو لا يبر الذي يقدر وفي المحيط  
وعنه فيها صارت جده في تسع عشرة فقالت فضة هذه الجارية وفي المفيد في بنت  
سبع يكون ما يراه حضا لقوله عليه السلام مروى بالصلاة اذا بلغوا سبعا والامر الوجو

وقد

ب



والصحيح انه استخاصه والامر للاستحباب لمرئوا على الصلاة ويحلقوا بها كما يوم  
 المراهق الغسل من اجماع خلقه ولهذا لم يورضه خلاف الشيع فانه عليه  
 السلام نهي عن تعاقبه وهي بنت تسع والظاهر انه كان بعد بلوغها وفي الاستحباب  
 عن ابن نضر بنت سدة لورات الدم من غيراته فهو حيض وما دون الست اجماع انه  
 ليس بحيض ويستنعى لانها قال انه حيض واختلفوا فيما بينهم وفي المفيد الصغير جدا  
 لو جاز ذلك منها حيضا نصير به بالغه وسقى اهلا للثالث الشرعية وفي غير ذلك  
 لها وفي المحيط انه اثني عشر اذ ارباب الدم من غير دما فهو حيض عند بعضهم وفي  
 المحيط الكبر العجز لورات الدم في مد الحيض فهو حيض لوراته على الاوامر  
 كان حيضا فانقطاعه منهم لا يمنع كونه حيضا لان في اسها شفا في عاودها  
 الدم كان حيضا اذ لم يكن اسبه لما تبين من عود الدم وزوجه الكل عليه السلام حاضت  
 وولدت وهي بنت سبعين سنة او ثمانين سنة وزوجه زكريا ولدت بحبي وهي  
 بنت ثمان وسبعين سنة كذا روى عن عباس والياس المصحح الاعتداد بالاشهر  
 ان ترى الدم في سن لا تحيض في مثله غالبا لا يقينا بدليل قوله لان اربتم وقال محمد  
 ان مقابل الراي قاضي بغداد حقه خمسون سنة وما تراه بعده لا يكون حيضا وهو  
 قول ابن عبد الله العفرائي والنوري وابن المبارك واخناه ابو الليث ونصر يحيى  
 وبه قال احمد هذا اذ لم يحكم باياسها فان حكمه به ثم رأت الدم لم يكن حيضا قال  
 في المحيط وهو الصحيح لان الاجتهاد لا يقص باجتهاد مثله لانه لا يجوز ان يكون الدم  
 بعد ذلك فاسدا وما نقل كان معجزة فلا يوجد الا على وجه العجز وقيل ان راته سايلا  
 كما تراه في حيضها فهو حيض وان راته بله يسير لم يكن حيضا بل يكون ذلك من تن  
 الرحم وقيل ان راته اسود او احمر يكون حيضا واصفرا واحضرا يكون حيضا ولو  
 احسار اسان هذا ان حسب ان يطلان الاعتداد بالاشهر وقيل في حد الاياس  
 تعتبر ان رايها من قراستها فيلزم فيها اختلاف الطبائع باختلاف البلدان والهوية  
 والارمنه لا ترى ان الغيرة التي الاياس والعمر يسرع به وعن محمد انه قدره ستين  
 عنه سنة وعنه في المولدات بستين سنة وفي الرومات خمس وخمسين سنة لان الروميات  
 انعم من المولدات فكل اسرع فسر من المولدات وعن احمد خمسون في العجوة وستون

لا اعتداد

كان

الا

في العجوة

في العربية وروى الرهر من يار في حجاب النسب كماله الحسن والبعجيه ولا تلد لستين  
 الافريسيه وقال ان هند ابنه ابي عبيد ان عبد الله بن زعود ولدت موسى بن  
 عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب ولها ستون سنة وهو يدعي علي محمد واحمد  
 في يودرها بخمسين سنة ولا حجه لصحاحي قوله تعالى واللاي يسن من  
 الحيض لو حضن لحدما انه لا يدل على انهن يسنن في الحيض الوجه الثاني  
 انهن يسنن بالطن ولهذا لورات الدم المعتاد بعد ذلك كان حيضا وعن عائشة رضي  
 الله عنها قالت لن ترا المرأة في بطنها ولدا بعد خمسين سنة قال صاحب الامام لم  
 اقف على سنة قلت قال بن عمه رواه الدارقطني باسناده عن عائشة رضي  
 الله عنها وقال في المحيط وافتوا يعني عامه المشايخ خمس وخمسين سنة وهو  
 اعدل الاقوال واوسط الاوقات واقرّب العادات وفي الاستحباب قيل  
 ستون سنة وقال ابو القاسم الصفار سبعون سنة وادانغت الحد الذي ذكرتم  
 رات الدم لم يكن حيضا وفي رواية لم تقدر للاياس مدة فاذا غلب على طنها انها  
 ايسر فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم في ابنا السهور استقص ما مضى من عدتها  
 وبعد ما حيا لا يبطل وهو المختار ولو انها لم تحض قط وقد بلغت مبلغا حيض امثالها  
 فيه غالبا يحكم باياسها وفي اجماع الصغير اذ بلغت ثلثين سنة ولم تحض حكم  
 باياسها وفي المفيد حكم الحيض والنفس والاستحاضة لا يثبت الا بالظهور وعن  
 محمد في غير رواية الاصول اذ الحست بنزولها ثبت حكمها قيل الظهور خلاف  
 الاستحاضة لان لها وقتا معلوما فامكن اذ ان الحكم على الاحساس في الوقت  
 والصحيح الاول لان الدم في معدته وفي المدخلة اذ اجست المراه دم الحيض من  
 الدم وبقي جابض وصاحب الخرج السائل اذ منع الدم من السيلان وليس لصاحب  
 دم سائل والفروق ان دم الحيض جعل خارجا مع الانقطاع وله وقت معلوم خرج  
 فيه خلاف الدم السائل وكذا المفتض لا يكون صاحب دم سائل والمستحاضة اذا  
 منعت الدم من الخروج فهذه المسئلة يكون في موضعين في احدهما لا يلزمها الوضوء  
 وفي الاخرانه يلزمها وفي المصحح عن ابي يوسف اذ اخرج دم المستحاضة للاختشاء  
 قال عليها الوضوء وليس هذا الدبر وفي البسوط والمحيط والمفيد المراه فحان داخل

رسى الله

قال

لها

كان



وخارج فالداخل بمنزلة الدبر والخارج بمنزلة اللتين فإذا وضعت اليد في  
الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل منه كان حدثا وحیضا ونفاسا وان لم تعد  
الى الخارج لم يجر الطهور وان وضعته في الفرج الداخل فابتل منه الجانب الداخل  
ان كان عالیا على حرف الفرج او محاذیة له فهو حدث وحیض ونفاس وان كان  
مستقلا فلا حیض فقد ابله الى الخارج لعدم الطهور فان سقط الكرسف فهو  
حدث وحیض ونفاس فسرع امره وضعت الكرسف في الليل وانامت فلما  
اصحت نظرت فيه فرأت البیاض الخالص بلزها قضا العشاء لانها طاهر من  
حیض وضعه ولو كانت طاهر من وضعة ثم اصحت فوجدت البیاض عليه فانها  
يجل حیضا بعد الصبح حتى يلزمها قضا العشاء ان لم تكن ضلت اخذ بالیقین  
قوله والحیض يسقط عن الحائض الصلاة وحرم عليها الصوم اعلم ان الحیض  
والنفاس من الامور المعترضه على الاهلية فهما لا يعدان الاهلية ولهذا اسلام الصبي  
المميز فرض وليس ينقل ذكره البردوي في اصول الفقه فلو ان اصل الوجوب ثابتا  
نظرا الى الاهلية للز الطهارة شرط الصلاة بصفه اليسرى في فوت الشرط فوت الصلاة  
وكذا في فوت القضا للخرج فاعتبار ذلك جعل الحیض مسقطا للصلاة وان لم يجز اصلا  
قال ابو بكر بن المنذر اجمع اهل العلم على اسقاط فرض الصلاة عن الحائض وعلى ان  
القضا غير واجب عليها وان عليها قضا ما تركت من الصوم احدثا لم ينقض عليه اليس اذا  
حاضت احدا لم يتصل ولم تصم قلن بطل وكذا القياس وان لم يكرر مثل الحیض في  
لطوله للحق به وقال في المنافع الكلام في دم الحیض في خمسة مواضع في مقدار  
ولونه وخروجه واحواله واحكامه قال في المحيط احكامه عشر وفي المبسوط واكثر  
منها انها لا تصلي ولا تصوم ولا تقضي الصلاة وتقضي الصوم عن محاذ العذوبة قالت  
سالت عائشة رضي الله عنها فقلت ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة  
فقلت احرورية انت قلت انت حرورية ولتي اسألت قالت كان يصيبنا  
ذلك فومر بقضا الصوم ولم يوتر بقضا الصلاة رواه البخاري ومسلم وهذا افطه  
وفي رواية البخاري كما حیض مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تأمن او قالت  
فلا تفعله ولمسلم فذكرت احدا يحض على عهد رسول الله ثم لم يوتر بقضا

وعن

وعن قتادة قال حدثني معاذ ان امراه قالت لعائشة انجزی لحدانا صلاتها اذا  
طهرت فقالت احرورية انت كما حیض مع النبي عليه السلام فلا تأمن يا به او قالت  
فلا تفعل رواه البخاري وفي رواية ابن قلابه ويريد الرشك فذكرت احدا يحض  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يوتر بالقضا رواه مسلم قال محمد بن  
جعفر بجزي يعني يقضي دمه في الامام وفي العلم المشهور ويريد الرشك وهو الغضام  
قل سمع به لكبر الحیضة وقبل اخف عقر في الحیضة ثلثة ايام ولم يشعر بها قال  
ذكره الزدي وحرور اقربيه من عمل الكوفة ينسب اليها الخوارج لانهم نزلوا بها  
والقياس قلت ههنا واواني النسب لانها للثاني وحروري شاد ومثله جلولي  
وقال في اعلام الحروب الواقعة في صدر الاسلام حرور اقربيه من قرى الكوفة  
بينها وبين الكوفة نصف فرسخ نزلها الخوارج حتى فارقوا عليها من صفين بسبب  
الحكم وانما قالت لعائشة رضي الله عنها احرورية انت لان الخوارج يرون قضا  
الصلوات على الحائض خلاف اجماع الامم سلفا وخلفا وقبل يسأل أهلها سؤال  
العتق ذكره في المفيد وهو داب الخوارج فان قيل ليس في الحديث دليل على  
تحريم الصوم وانما فيه جواز الفطر وقد يكون الفطر جائزا ولا واجبا للمسافر قيل  
له قد ثبتت اجتهادات الصحابة في العبادات وحرصوا على الجائز والممكن منها ولو  
جاز الصوم في ايام الحیض لفعلة او بعضهم كما في السفر ويدل على التحريم ايضا  
قوله وتلك الليالي ما تصلي ونفطر في رمضان فهذا نقصان الدين رواه البخاري ومسلم  
وقد تقدم ولم يرد مثله في حق المسافر يدل على عدم المشروعية في حق الحائض دون  
المسافر وكذا قوله اليس اذا حاضت لم يتصل ولم تصم قد سوى بينهما في عدم  
التيان بهما في حال الحیض واجبت الامم على تحريم الصوم على الحائض والنفسا  
وعلى انه لا يصح صومهما كما تقدم وقال امام الحرمين كون الصوم لا يصح من  
الحائض لا يدرك معناه لان الطهارة ليست شرطا له وقال ابو القاسم لو كان الصوم  
واجبا في الحیض لامرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم به في وقته ولما امرهن بالقضا  
دل على انه لا يصح في حال قیام الحیض وجوب القضا بامر جديد على صحيح مذهب  
الشافعي وهو قول بعض مشايخنا وعند عامة الامم الاول وهو قول احمد



على ما نقله ابو البقاء في شرح الهداية لابي الخطاب قال الردوي اذا اسلم لتسليم  
نفس الواجب بالامر والقبض اسلم لتسليم مثل الواجب به كمن عصبت شيئا فرد  
بعينه كان موديا وان ضمنه كان قاضيا ومنها انه يمنع صحة الطهارة وفي  
الاحرام للتطيف ومنها انه يمنع وجوب الصلاة ومنها انه يمنع صحتها ومنها  
انه يمنع وجوب الصوم وحرمه ومنع صحتة وقد ذكرناه ومنها انه يحرم  
الاعتكاف ومنع صحتة ومنها انه يمنع وجوب طواف الوداع وحرم المباشر  
بين السنن والريه عند ابي حنيفة وابي يوسف ومالك والشافعي الا فوق  
الازار وقال ابو الحسن في شرح البخاري وهو قول من المسيب وسالم والقسم  
وسريح وطاوس وقاد وسلم بن يسار وقال محمد بن جازي لا يستمتع منها  
بما دون الفرج وهو قول عطاء والشعبي والبخاري واحمد وابن المنذر  
واستدلوا بما روي عن بن عباس في قوله تعالى فاعزلوا النساء في الحيض قال اعزلوا  
نحاح فروجهن وروي ان اليهود كانوا اذا لحضت المرأة منهم لم يواظبوا عليها ولم  
يجمعوها في السوت فقال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فعل اليهود من  
عدم المواصلة والجماع في السوت فامر الله تعالى وبسالكه عن المحض قل هو  
اذي فاعزلوا النساء في الحيض الا به فقال عليه السلام اصنعوا كل شئ الا النكاح  
رواه الجماعة الا البخاري وفي لفظ النسائي وابن ماجه الجماعة وروي ابن بطه باسناد  
عن عائشة رضي الله عنها انها عليه السلام قال كذب شعار الذم ولان الوطئ حرم للادي  
فيختص بحله كالذي رواه انا رواه جرم من حكيم عن عه عبد الله بن سعد انه سأل النبي عليه  
السلام فقال ما حل لي من امراتي وهي حائض فقال لك ما فوق الازار رواه ابو داود  
وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يباشر امراته وهي حائض قال له  
ما فوق الازار رواه احمد ورواه عليه قوله عليه السلام لعائشة شدي عليك اذا رك  
ومثله ليمونه اذ لو كان اياه نزع موضع الذم غير لم يكن الشد الازار معنى وضار  
كالا حرام والاعتكاف والطهارة والمستبراء في هذه الاستبراء في حرمه الدواعي وتفسير  
ما فوق الازار عند البخاري ما فوق السنن وعند البصري ما فوقه يحايل لا مكتوف  
وعندنا كلاهما قلت احاديثنا مفهومة لا تعارض منطوقهم وهو اقوى سندنا من

مفهونا

مفهونا وحرمه الدواعي فما ذكر لم يكن لتحريم اصلها الا دى قائم بالحمل وهو  
ما منع قوى من الوقوع في المحرم فدل عليهم اطهر مما روي عن عبيد السلماني وهو  
مروي عن بن عباس انه يحب على الرجل اعتزال فراش امراته في الحيض وهو  
شاذ وقد قالت يمانية لا بن عباس وهي خالته اراغب انت في سنة رسول الله  
وذكر الطبري عن مجاهد قال كانوا في الجاهلية يتجنبون النساء في الحيض ويأوونهن في  
ادبارهن في مدنة والنصارى يجمعونهن في فروجهن وفي من الحيض والجوس  
واليهود سخالون في جنب الحيض ويجمعونهن في مدنة للخص فامر الله بالقصد من  
ذلك قلت واليهود يعزلون النساء بعد اقطاع الدم وارتفاعه سبعة ايام  
اعتزالا يفرطون فيه الى حد ان احدهم لو لمس ثوبه ثوب المرأة لم يمس مع ثوبه  
وان ذلك من احكام التوراه التي يابدهم وان فيها ايضا من من عظم او وطئ  
قبلا او حضرميتا عند موته فانه يصير من النجاسة يحال لا يخرج له منها الا كراد  
البقرة التي كان الامام الهاروني يحرقها وهذا نص على ما يتداولونه فرفع  
فان وطئها في حبيصتها يستحب له ان يصدق دينار او نصف دينار ولا يجزئ عليه  
الا ستغفار والتوبة هذا مذهبنا وهو قول عطاء والشعبي والبخاري والهريري  
والتوري ومحول وسعيد بن جابر وحامد ورعه وحي بن سعد والليث ومالك  
والشافعي في الجديد وبوجوب التكفير قال بن عباس وقاد والحسن والاوزاعي  
واحمد في روايه عنه وفي اخرى مع الجمهور عن خفيف عن مقسم بن حجن عن ابن عباس  
عن النبي عليه السلام قال اذا واقع الرجل اهله وهي حائض فليصدق نصف دينار  
رواه ابو داود وفي روايه للترمذي من هذا الوجه عن النبي عليه السلام في الذي  
باي امراته وهي حائض قال يصدق دينار او نصف دينار ومنهم من اوجب الدنار  
في اقباله والمصنف في ادبانه ما روي عبد الله بن علي بن زيد عن مقسم  
عن بن عباس عن النبي عليه السلام في امراته وهي حائض فليصدق دينار ومن اباها  
في الصفر نصف دينار ومنهم من رد ذلك الى وجود الدم وانقطاعه عن مقسم  
عن بن عباس عن النبي عليه السلام اذا نكح امراته فليصدق دينار واذا وطئها وقد  
رأت الطهر ولم تغسل فليصدق نصف دينار رواه البيهقي وفيه عبد الكريم

اترغب

جامع

ادعاه

حيثما



متكلم فيه وفيه امر اخر وهو ان سعد بن ابي عروب رواه عن عبد الكريم بسنده فجعل  
 المفسر من قول يقسم اخبره السهقي ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر  
 ان يصدق بدينار او نصف دينار وفسر ذلك يقسم فقال ان غشيبا في  
 الدم دينار وان غشيبا بعد انقطاع الدم قيل ان يغتسل فصنف دينار واوج  
 اصغر دينار في الدم اعطى بفتح الحاء المهملة وكسر الهمزة وهو الدم  
 الطري والمصفى في الاصغر وعن سعيد بن جبير عن ثوبان بن عبد الله بن عباس  
 رجل قال يا رسول الله اصببت امراتي وهي حائض فامره بعتق نفسه وفيه النسيئة  
 يؤميد دينار وهو ضعيف وقيل بحسب دينار لما روى ابو داود عن عمر بن  
 الخطاب انه مات له امرأه تكلم الرجل وكانت كلما ارادها فغسل بلحيضه فانها  
 طائنا انها كاد به فوجدها صادقة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاحم ان يصدق بخمسة  
 دنانير وهو منقطع ذكره في الامام وعن البصري عليه ما على المفطر في رمضان  
 ولم يقل فيه شي وكنا انه فعل فحلا حراما فلا يوجب صدقة كالوطي في الموضع  
 المكروه والروى الحديث في اسنانه اضطراب قاله من المنذر وابوعمر بن عبد البر  
 وقال احمد خفيف ليس بالقوي وعن يحيى كما يجنب خفيفا وحكي ذلك في الامام  
 ووقفه وارسله ايضا وان ثبت محل على الاستحباب كما ورد عنه عليه السلام  
 من ترك الجمعة من غير عذر فليصدق بدينار فان لم يجد فنصف دينار رواه النسائي  
 وابوداود واحمد وابن ماجه وامر ابو بكر الصديق فيه بالاستغفار وان لم يعذر  
 وبذلك على الاستحباب بخبر من الدينار ونصفه اذ لا يخير في الجنس الواحد من  
 الاكل والشر ولا تعان في الوطى بعد انقطاع الدم قبل الغسل عند الجميع خلا الاوزاعي  
 وقادح في الحديث ورد في الحائض وبعد الطهر قبل الغسل ليست حائض  
 يعني لا حائض في غشيه على طهر الحائض بوطي هذه ذكر ذلك عبد الله بن الحارث ومنها  
 انها لا يدخل المسجد وكذا المصنف عندنا وبه قال مالك وهو مروي عن مسعود  
 والثوري وابن راهويه وغيرهم وقال الشافعي له العبور فيه من غير لبث كان له  
 حله امره ومثله عن البصري وابن المسيب وابن جبر وابن دينار وابن حنبل  
 وعنده له الملك فيه ان يوطئ خلاف الجمهور فانه لا اثر للوضوء في الجنابة لعدم

سنة

قول

بخبرها

بخبرها اتفاقا وقال المنزني وداود وابن المنذر يجوز له الملك فيه مطلقا  
 ومثله عن زيد بن اسلم واعتبروه بالمشرك بل اولى وتعلقوا بقوله عليه السلام  
 المؤمن لا يجس واجتج من استثنى العبور بقوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل  
 قال الشافعي في الامر قال بعض الحكماء بالقران معناها لا تقربوا مواضع الصلاة وقال  
 وما استبه ما قال بما قال لانه ليس في الصلاة عبور سبيل وانما عبور السبيل الصلاة  
 في موضعها وهو المسجد ولما رواه اظلت عن جبر عن عائشة قالت جاء النبي  
 عليه السلام وسوت اصحابه سارعه في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت فاني لا  
 اقبل المسجد لحائض ولا جنب رواه ابو داود قال احمد لا ارى بافلا باسبا وقال  
 الدارقطني هو كوفي صالح وقال احمد بن عبد الله الحلي جبره تابعيه ثقة وافلت  
 بالفا وجبره بلحم وسكون السن المهمة قال الخطابي وجه البيوت ابوابها  
 وحديث سالم بن ابي حفصه عن عطية بن سعد العوفي المفسر عن ابي سعيد الخدري  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما على الحائض من هذا المسجد  
 غري وغيره رواه الترمذي في جامعه في مناقب علي وقال حديث حسن غريب  
 قال ابو يعيم ضرار بن مرد معناه لا محل له حد يستنظره جينا غري وغيره وعن  
 امرئسلة رضي الله عنها دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم صرحه هذا المسجد فتادي  
 ما على موته ان لا يخل المسجد للجنب ولا لحائض فصار كالحائض ومن برجله نجاسة  
 وكلا رضى الغضوبه فان قيل روى انه عليه السلام قال لعائشة ما ولي الخمر من المسجد  
 فقالت انا حائض فقال ان حيضك ليست في يدك فقد اباح لها دخول المسجد  
 وهي حائض قيل له يجوز ان يرد به مسجد بيته عليه السلام يدل عليه ما روى عنه من  
 غراب ان عمة له حدثته انها سألت عائشة فقالت احدا نا يحض وليس لها ولزوجه  
 الا فراش واحد قالت اخبرك ما صنع رسول الله دخل في المسجد قال ابو  
 داود يعني مسجد بيته الحديث عن عروة عن عائشة قال كان عليه السلام يخرج  
 راسه من معتكفه وانا حائض فارجله يدل على منع دخولها للمسجد ذكره ابو عمرو في  
 التمهيد ولا حجة لهم في الآية الا ان ابا اسحق الزجاج امام اللغة والنحو قال في  
 معاني القرآن معنى الآية ولا تقربوا الصلاة وانتم جنب الا عابري سبيل الى المسافر

الى



قال لان المسافر قد يعوزه الماء فخص المسافر من ذلك ومنه عن ابي البقر العلية اعواز  
الماء والحق بهم المريض العجز ومن عناه هو الحقيقة وموضع الصلاة محجاز  
والاصل في التمسك بالحقيقة وحذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه انما يجوز  
عند عدم اللبس كقوله تعالى واسأل القرية اذ لا بليس ولا يجوز ان يقول حاشي زيد على معنى  
غلا زيد يحذف المضاف واقامه المضاف الله للباس وهذه القاعدة متفق عليها عند  
النجاة والاصول من معانها محجاز لان قوله ولا تقرؤا الصلاة وامر سكار حتى تعلموا  
ما تقولون كشك ان المراد بها حقيقة الصلاة لموضعها اذ لا يمنع من قربان المسجد  
علموا ما يقولون او لم يعلموا وقوله ولا جنباً عطف على لا تقرؤا اي لا تقرؤوا جنباً  
فكان المراد بذلك النهي عن قربان الصلاة في حال الجنابة حتى تغسلوا اما نهاهم  
عن الصلاة حتى يعلموا ما يقولون قال ابو بكر الرازي في احكام القرآن روى عن علي  
واس عباس ان المراد بعابري السبيل المسافرين على ما تقدم اذ المرادوا الما يمشون  
ويصلون به قال والتميم لا يرفع الجنابة فاحلهم الصلاة بحقيقة من الله تعالى عن الخلف  
قلت وهذا اختيار وطاهر المذهب ان التيمم يرفع الحدث الى غاية القدرة على استعمال  
الماء الا في كذا ما كان يعود جنباً عند ذلك سواء باعتبار عاقبته وقال في الكشاف  
ومن قسرا الصلاة بالمسجد بعد علي ما ذكرنا قال معناه ولا تقرؤا المسجد جنباً الا  
محتاجين فيه اذا كان الطريق الى المافه او كان المافه اسهل كلامه وقول السافعي  
ليس في الصلاة عبور سبيل انما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد قلنا عبور السبيل  
هو السفر وفي الصلاة حفيد عبور سبيل فان دفع قوله اما اذا حملنا الصلاة على  
المسجد محجازاً فليس له جواب عن قوله تعالى حتى تعلموا ما تقولون فان حمل على  
الصلاة والمسجد معاً فقد جمع بين الحقيقة والحجاز فبطل على الصحيح وقبل لا معنى ولا لقوله  
وما كان المؤمن ان يصل مؤمناً الا خطاً والامن طهر وليلا يكون للناس عليكم حجة الا  
الذين طلبوا منهم ونحو ذلك وهو مذهب الكوفيين وفي البخاري عن ابي هريرة قال  
اقمت الصلاة وعدلت الصفوف فليخرج اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلما قام في الصلاة ذكر انه جنب فقال لما كانا نكلمتم رجلاً فاعتسل فخرج اليها وراسه  
يقطر فبكر وصلينا معه فالتفت الى رجلين فقال في شرحه قال ابو حنيفة اذا كان الماء

الانبار

ماء  
مقام

في

المنزلة

في المسجد يتم جنباً ويدخل المسجد فيخرج المأمنة قال وهذا الحديث يدل على خلاف  
قوله لانه لا يلزمه التيمم للخروج كذا من اضطر الى المرور فيه جنباً لا يحتاج الي  
التيمم قلت هذا الحديث لم يرد في دخول الجنب المسجد وانما يرد في جروجه  
منه ودلاله الا لفاظ ثلاث مطابقة ونضمن والزام والخروج اصد الدخول  
فلا يدل عليه بطريق المطابقة ولا بعضاً للخروج فلا يدل عليه بالضمن ولا يستلزمه  
فلا يدل عليه كالا لزاماً فثبت ان الحديث لا يدل على اباحة الدخول بوجه ما وانما  
يدل عليه القياس على اذ لم يذكر الفرق بينهما وقوله وهذا الحديث  
يدل على خلاف قول ابي حنيفة جهل منه بالفقه واصوله واوصاع الا لفاظ فليته  
لم ينفوه بهذا الجهل والضعف ثم الفرق بين الدخول للمسجد والخروج منه في حق الجنب  
ان اشتغال الجنب في المسجد تحصيل ما يتم به من الزاب او غيره وبالتيمم وهو جنب  
مكث الجنب في المسجد وهو ممنوع عنه بخلاف يتم الخارج لا دخوله ولا نه لا ضروره  
في دخوله المسجد وهو جنب لانه يمكنه الا غتسل ثم الدخول بخلاف الجنب في المسجد  
بطلب الخروج منه ثم انه ليس في هذا الحديث نفى التيمم بل هو مسكوت عنه قلنا  
عليه السلام تيمم ثم خرج ولا يلزم من عدم التصرح بذكره عدم وقوعه ثم خلف مناخنا  
فيمس الجنب في المسجد هل يخرج لوقته او يتمم ثم يخرج فان قيل قد روى عن  
جابر قال كنا نمر بالمسجد جنباً منسأ فمر رواه سعيد بن منصور وعن عطاء قال رايت  
رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس في المسجد وهو جنبون اذا  
توضوا وضوا الصلاة رواه سعيد والاشترى قبل له لوجه في ذلك على جواز مكث الجنب  
في المسجد ولا على جواز دخوله فيه لانه لم ينقل انه عليه السلام علم ذلك منهم فافهم  
عليه ولا نعتيم المسجد واجب وذلك لخل يعطيه فان حراماً فان قيل فعل الصحابي  
وقوله حجه عندكم وفي التابعي روايتان عن الامام قبل له لانه وقع الخلاف بينهم اخيراً  
وما احداثه احوط في الدين والجواب عن قياسهم على المشرك قلنا المشرك غير  
معتقد وجوب تعظيم المساجد بخلاف المؤمن ولا نه غير مخاطب بالاحكام والجواب  
عن منسكهم بقوله عليه السلام المؤمن لا يجس مراده والله اعلم انه لا يصير نجس العين  
حتى لو لم يلمس بالنجاسة منع من الصلاة ودخول المسجد ليس به محجوزاً بالنجاسة ومنها

عن



ان لا من الحايض والجنب لا يطوف بالبيت قالوا ان الطواف في المسجد قلت ولولم  
يكن ثم مسجد يحرم عليهما الطواف ولهذا وجب عليهما الجواز لدخول المقص في الطواف  
لا لدخولهما المسجد. وعطى صاحب المذهب في نقل الاجماع على عدم صحة طواف مفروض  
ولا تطوع وحكي مثله عن محمد بن جرير ومنها انه لا يات بها زوجها وقد تقدم لقوله تعالى  
ولا تقربوهن حتى يطهرن وعليه اجماع المسلمين واليهود والمجوس خلاف النصارى  
وقد ذكرنا تقدم ومنها انه ليس لها ولا للنفس والجنب قراه القرآن على قصد القراه  
والملاوه للقران دون قصد الذكر والتنا ولو علم الصبيان حرفا فلا بأس به للحاجة  
وكم لهم قراه التوراه والانجيل والزبور لان الكل لله لا ما يدرك منها ولا يكره  
قراه الفتوت في طاهر الرواية وكرهها محمد لشبهه القرآن لان آيات كنه في مصحفه  
بسملتين واما السجح والبهليل وسائر الادكار فجاز بل خلاف وبالله والتعمر  
وعلى جابر وابو ابراهيم رضي الله عنهم وهو قول الحسن وقاد وعطاء وابي العالبيه والنخعي  
والرهري واسحق وابي ثور والشافعي في صحيح قوله وابلجها معبد بن المسيب وحامد  
بن ابي سليمان وداود وعن بن عباس المذهبين ولا فرق بين الالهية فادونها في روايه  
الكرخي وفي روايه الطحاوي ساج لهما مادون الالهية وهما عن احمد وعند مالك ساج  
للحايض دون الجنب لان الحاض متدفع مضي المنع الى نسيان القرآن او تكون معلمه  
مبتطل عليها حرفتها فعلى الثاني ساج لها قدر الحاجة وعن النخعي لا بأس ان يقرأ مادون  
الالهية واجاز عكرمة للجنب مادون السوره وروى عبد الحارث عن مالك منعها الالهية  
والاسن والاولى روايه بن القسمر وقال الاوزاعي لا يقرأ للجنب الالهية الركوب والنزول  
وعن معاذ بن جبل ابلجتها الحايض والنفس والجنب وقال ما نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن شيء من ذلك ذكره عنه بن بطال في شرح البخاري وكان النبي  
صلى الله عليه وسلم كتب الى قنبر في رسالته اية من القرآن وهي قوله قل يا اهل  
الكتاب نعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا به مع علمه انهم يقرأون ذلك وهو جنب  
احاس ولنا ما رواه الترمذي واسماجه والسهقي عن ابن عمر انه عليه السلام قال لا  
يقرأ للجنب ولا الحايض شيئا من القرآن وضعه البخاري والسهقي يروى لا يقرأ بالرفع  
على النقي وهو محمول على اني لا يلزم الخلف في الخبر وتكسر الحزف لا لفظ الساكن على النبي

سار  
الجنب

والنساء

قال النواوي وهما صحيحان حكى ذلك عن القاضي ابو الطيب وعن عبد الله بن سلمه بكسر  
اللام عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن على  
كل حال ما لم يكن جنبا رواه ابو داود وابن ماجه والسهقي والترمذي قال حدثني  
صحيح وفي النسائي وابن ماجه والسهقي ولم يثبت نحوه عن الصادق بن الحسين الخنابيه وفي  
الدارقطني با على اني ارضى لك ما ارضى لنفسي واكره لك ما اكره لنفسي لا يقرأ القرآن  
واستجنب وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الحايض ولا النفس من القرآن  
شيئا رواه الدارقطني في فرق من الجنب والحايض لان حدتها اليه في المنع اولى وحاشا  
به من الاستمرار بعرضه يترك الحنابيه ويومن معه النسيان وما كتب في مراسله المشركين  
فخص منه لمصلحة لا بد لاغ والدارقطني ذلك من المهمات ثم ذلك قصد به التبليغ والانتذار  
دون القراه والتلاوة ونحن نقول به ادلا خلافا في حوا ما واهو نظير القرآن من الادله  
والذكر والتنا دلل بقصده الملاوه والقران والجنب يقول بسم الله الرحمن الرحيم  
واحمد لله رب العالمين على وجه التبرك والافساح ومنها أنهم لا يمسون المصحف الا  
بعلاوه وكذا الحديث به قال بن عمر وعطاء والحسن ومجاهد وطاوس وابو ابراهيم  
والشافعي والثوري والاوزاعي واحمد واسحق وابو ثور وعامر السعفي والقاسم بن  
محمد وخص الحايض والجنب في حمل المصحف للحكم وعطاء بن ابي رباح وابن جابر  
وحامد بن ابي سلمان والطاهرية وحملوا قوله تعالى لا يمسها الا المطهرون على الكرام الذين  
ولهذا لم يحرموا تعلقوا ايضا بحايه النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقا وذكروا ان سبيبه ان  
سعد بن جبر دفع المصحف الى غلامه وهو مجوسي واجاز بن سيرين مس المصحف  
من غير وضوء منع الحكم من مسه بباطن الكف خاصة ولنا قوله تعالى لا يمسها الا  
المطهرون وهذا نهى بصيغه النفي الذي هو خير لئلا يقع خبر الله تعالى خلاف محبيه  
وفي ما عرفت من خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم المصحف الا انه يقرأه في الموطأ والدارقطني  
وابن جرير الا انه عليه السلام على مس الملائكة اللوح المحفوظ بعيدا عنهم كهم مطهرون  
ومنه والاطلاع عليه انما هو لبعضهم ولا يخصص الملائكة من غير سائر المطهرين على  
خلاف الاصل وان الجنب منع من اللب في المسجد اتفاقا وعلى وجه القبول عندنا احترازا  
للمسح لكونه مكان الصلوة فالتب فيه القرآن اولى بالمنع لانه اعظم حرمة لاجرم ما سويتا



من الجنب والحدت علا والمسيح واما الفرق بين نكاح الكف وغيره فضعف كل من الجهل  
 من المصحف فيمنع وروى الدارقطني والاشعر عن عبد الرحمن بن زيد قال كذا مع سليمان  
 فخرج من الخلاف ابا عبد الله لو نوضات حتى نساك عن ايات قال اني لست افسه  
 ولا فسه الا المظهر ولا في عيسه بطهران اليم خلافا لادراعي قال في الذخير كذا يجوز للجنب  
 والحائض من المصحف نكاح او معض ثيابه لان ثيابه التي عليه بمنزله بدنه قال في الحيط  
 وهذا الوجه كذا مجلس على الارض في لمس عليها وثيابه حائله منه ومنه وهو كذا يسها  
 حب او قام في الصلوة على كاسه وفي رجليه اعلان او حريان كذا في صلاته بخلاف المنفصل  
 عنه وفي الذخير عن محمد بن ابي اسلم بالكر قال في الحيط ودل في النوادر انه لا بأس به  
 لعدم الباشر باليد وهذا لو وقع امره اجنبية في رد مائه حل للاجنبي ان يخذلها  
 محال بوجوب ولا ان يثبت حرمة امصاها من باس الجاني فقلت ويجوز ان يسجد على فاضل  
 ثوبه مثل كذا ودب مع امتناع السجود على يده وفي الحيط والذخير وبكم لم يمس كتب الفقه  
 والفسير والحدت والمسلمات التي فيها ايات القرآن للحدت قال بن تيمية وهو مذهب ابي حنيفة  
 قلت هو غلط منه وقال في الحيط سلاح للمحدث من المصحف عند الشافعي كالثلثان وهو  
 مشهور بحرمه عند حمله ومس ورقه وكذا حمله في الصحيح وحريطة وصدوق فيهما مصحف  
 وكتب في لوح في الصحيح ولا يصح حل حمله في امنعه وحل يلب اوراقه بعود وذكر ذلك كله  
 في المنهاج للتواوي وفي فتاوى اهل سمرقند بكم للجنب والحائض ان يكتب كتابا فيه اية من القرآن  
 لان في الحائض من القرآن كانه يكتب بالعلم وهو في يده هكذا دهم في الذخير وفي فتاوى ابي  
 الليث الجنب لا يقرأ القرآن وان كانت الصحيفة على الارض وفي الحيط جعل هذا قول ابي يوسف  
 وقال محمد بن ابي اسلم ان يكتب وشاخ نخارا الخوا يقول محمد وفي المفسر قيل لا يكره من  
 حواشي المصحف والناظر الذي كذا به عليه والصحيح منعه لانه تبع للقرآن وكذا لجلد  
 المصحف اذا كان ملصقا به بخلاف المفضل وطهر بهذا ان الصحيح في تفسير الغلاف  
 المفضل عن المصحف وعن الحامل بالخريطة وبكم من الدرهم واللوح اذا كان فيها كتابة  
 شيء من القرآن يمس من الجنب والحدت وفي القراءة فرق بينهما لان الحدت حل بيد  
 الحدت دون غيره والحائض حلت بيد الجنب وفيه وفي الغنية وقل الغلاف هو الحائط وقل  
 الكرو وقل الخريطة وهو لا يصح لان الجلد تبع للمصحف والكر سعا للاخذ ولا كذلك

والاسم لا يقال الا في الصلاة والقرآن والاسم  
 في الصلاة والاسم لا يقال الا في الصلاة والاسم

للخريطة وهذا الوسخ المصحف كمدخل الخريطة فيه من غير شرط وقبل المكره من  
 المكتوب كذا غير وهذا اقرب الى القياس والاول اقرب الى العظم وفي المفسر والمرد  
 ويستحب للمحدث ان لا يمس كتب الاخبار والفقه وان فعل فلا بأس به وكذا بعض  
 اصحابنا دفع المصحف واللوح الذي كتب فيه القرآن الى الصبيان لم يبر بعضهم به بأسا  
 وهو الصحيح لان تعليمهم بالوضوء حراما وفي تأخير الى اوان اللوح يعطى الحفظ  
 القرآن فخص الضرر ومثله في الحيط وغيره وكذا ان يمس كتابهم ما شاء عليه اية من  
 القرآن واما ما عليه من الادكار والبر بعضهم به بأسا ولا في عند عامة المشايخ  
 ان يمسه المحال كذا وغيره ولو كان ذفته في غلاف متخاف عنه لم يكره الدخول به  
 للخلا ولا خيرا من مثله افضل وبكم كذا القرآن واسما الله تعالى على ما يفرق وكذا بانه  
 على الحار وبالحذر ان ليس مستحسن للغلاف من سقوط الحائض وبكم كذا به سورة  
 الاخلاص على الدرهم والدرهم والحدت حتى لا يمس من الحدت وحتى لا يمس  
 فيثارت والخطاط في ثمر الدرهم والدرهم والحدت حتى لا يقع تحت قوائم الحوان وفي  
 الرب وبكم قراءة القرآن في المخرج والمغسل والحمار وعند محمد كذا بأس بها في  
 الحمار لان الماسع طاهر عند وقال ابو يوسف كذا في الحمار من المصحف كذا  
 كذا خلوا عن الحناء والحدت وقال محمد كذا بأس به اذا اغتسل قلت فينبغي ان يحقق بينهما  
 خلافا لان منع ابي يوسف عند عدم الاغتسال ولا بأس بان يلمس الحمار القرآن كذا به ربا  
 اسلم وبكم المسافر بالقرآن الى ارض العدو صونا عن وقوعه في ايدي الكفر واستحقاقه  
 قوله واذا انقطع دم الحائض لا قل من عثر امام لم يحل وطبها حتى يغتسل او حتى  
 الوقت بعد الا بقطاع ما يسع فيه الاغتسال والحرم فينبغي ان يحلها الطهر ويصير  
 دينيا في دنياها وهذا حكم الطهارة وان بقدر على الاداء الواجب لا تقتصر الى قدر الاداء  
 كالتام حتى غاطبها بعد ما يستيقظ قال في الحواشي ثم انتهى النهي عن القرآن وان  
 كان الاغتسال بالماء لكن الاغتسال انما صار غايه لانه حل لها اذ الطهر وانه من  
 احكام الطاهرات مخرج حج به جانب الا بقطاع على جانب الاستمرار وهذا المعنى موجود  
 فيما اذا كان وقت الطهر قد مضى عليها وهي طاهرة بانقطاع الدم فليس الحكم فيه  
 ذلك له ولو انقطع بعد الثلاث دون عادتها لم يقرأ وان اغتسلت وان انقطع لعشر



ايام حلو وطها قبل الغسل وجوب الصلوة في دمتها والصلوة تصير دنسا في دمتها اذا  
انقطع وبقي من الوقت ما يسع فيه الحرمة عندنا ولو جازت او جزاومات ولم يبق  
من الوقت الا ما يسع فيه تسقط الصلوة عنهم عندنا ذكره في شرح الحديث لا في السير  
والدخيرة وفي الضرانية كل وطها قبل الغسل وسزوج لغزوه وتبطل رجعتها  
فسقط النقطاع قبل الحشر ولا تعتبر باسلامها بعد لانها حكمنا بخر وجهها من الحيض وقال  
ملك والسافعي واحمد الحايض اذا طهرت كحل وطها حتى تغسل ويسمى عند الشافعي  
واحمد وحكي بن كعب ومحمد بن كعب القزط عند عدم الماء وعند حالك واهل المدينة كحل وطها  
بالغمر وهي صلي وبصير هذا ذكره الصرطي في احكام القرآن وقال مجاهد وعكرمة وطاوت  
بانقطاع الدم كحل وطها اذا غسلت فرحها وبه قالت طايفة من اهل الحديث اخرج اصحابنا  
بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن والقرآن المضاف الى المراه يراد به الجماع في الفرج قال  
في المحيط روى رستم عن محمد بن محمد ان من قال جماع للحائض حلال فقد كفر لانه يصير جاحدا  
لحكم الكتاب فقد جعل الطهر غاية للنهي عن قربانها والطهر هو انقطاع الدم يقال قرب  
يقرب بضم الراءينهما ادادني وقربه بقرينه بالسري في الماضي والفتح في المضارع  
قربانا اي دني منه وفرت اقرب قرابه مثل كعب اكب كتابه اذا سرت الى الماء  
وسنك وسنه ليله والاسمر القرب قال بن العربي سمعت الشافعي يقول في مجلس  
النظر اذا قيل لا تقرب بفتح الراء ان معناه لا تلبس بالفعل ولا ضم لا يد من قراناف  
وابوعمر واسنن وان عامر وعاصم في رواية حفص بطهرن يسكن الطاوضم الها وقرأ  
حمر والكساي بشديد الطا والها واصله يتطهرن فقلت التاطا وادغمت في الطا وهو  
رواه ابى بكر والمفضل عن عاصم ورجح ابو علي الفارسي قراه مخفف الطا وهو تلاي مضاد  
للطمث وهو تلاي قلت ولان قراه التشديد معناه الاغتسال بالماء وهو لا يسع الوضوء  
اجماعا لا بعد الطهر فان الطهر مراد بالاجماع وبعد الطهر لا ينفي الحيض حتى حل لها  
الصوم فحل وطها كالحب ولما وجبت عليها الصلاة بعد انقطاع الدم لا تخلوا  
اما ان تلوح حايضا او طاهرا فان كانت حايضا لا يجب عليها عمل اجماعا وانما فهم على  
اجماعه دليل على طهرها من حيضها والطاهر كحوز وطها وقوله فاذا نظهرن  
فاتوهن اباحه ثانيه وابتداهم غير الاول لان المطهر غير الطاهر مثاله قولك لا تكلمني حتى

وعكسه

على

سورة النور  
الزانية  
وغيرها  
منها

قربان

انظر

افطر فاذا صليت المغرب فكلني وانما وقع الحرج والمخاطبة في وقت الصوم لان المنع  
من الجماع كان الوقت لا فطار ثم اباح له كلاله بعد وجود افطاره وبعد ان صلى  
المغرب فكذلك اباح وطى الحائض بعد الطهر وبعد الطهر بالماء توكد للحلل وقوله  
حب التواضع وحب المطهر من كلاله على ان الذي ياتي بوجهه بعد التطهير بالماء احمد  
عند الله كمن توضع ثلاثا ثلاثا فان احمد عند الله من توضع مرة واحدة فانما يغسل بالقرآن  
في مجلس كلاله سر وكذا في محل واحد بالغسل ملطفا لقوته وباله نقطاع عموك وهذا لان  
انقطاع الدم لما اباح الصلوة عندهم فما اذا لم يجدوا ماء ولا ماء اولي ان يمسح الوطى وجهه  
لما ولو به ان الجنب والمحدث مسح وطها ولا مسح لهما الصلاة وعندهم مسح عليها  
الصلاة ولا مسح وطها قال بن العربي هذا الذي ذكره في الفصل المذكور فيه حكم  
له وجه له وقد حكوا على الحائض بعد انقطاع دمها حكم الحائض في العدة وقالوا ان وجهها  
عليها الرجعة ما لم تغسل من الحيضة الثالثة فعلى من فوله هذا يجب ان لا توطأ  
حتى تغسل مع موافقة اهل المدينة فقلت هذا الذي نقله عما من نعت انقطاع  
الرجعة على الاغتسال غلط منه لا محله لقوله عنا وهو كسر الخط والتعط في نقله  
قال ابو الخطاب بن دحية الجلي ابن العربي كثر العطاف ولا وهام وقد قال في المجلس  
قربه حزنو ابرهم عليه السلام وهو باطل يعني فان موضع حزنو ابرهم كان سائل من ارض  
العراق بيانه ان الحيضة الثالثة اذا انقطعت احسن ايام اكثر مدة الحيض انقطعت الرجعة  
ولا توقف على الغسل بانفاق اصحابنا وان انقطعت لافل منها حتى صارت الصلاة الوقتية  
دينا في دمتها انقطعت الرجعة ايضا لانها صارت طاهرا شرعا وان لم يضي وقت  
الصلاة لكن تمت لعدتها انقطعت الرجعة عند محمد كلاله غتسال وكذا عندهما  
اذا شرعت في الصلاة وقبل انما ينقطع بالفراغ منها وفي المحيط لو تمت وقرأت  
القرآن او دخلت المسجد او مست المصحف سقطت الرجعة عند الاخي لان ذلك حكم  
الطاهر واسببه الصلوة وقال الرازي لا ينقطع لانه طاهر ضروريه ولهذا لا يصلي بها  
وسور الحار ينقطع ولا حل للارواح احباطا فقد انقطعت الرجعة بدون الغسل فطر  
قوله لزوجه ان تراجعها قبل الغسل موافقة لاهل المدينة لان عندهم كحل وطها بالتميم  
وقول ابن العربي والزاوي على الحكم على شرطين احدهما انقطاع الدم بقوله حتى



يطهرن والماني اغتسل بالماء بقوله فاذا تطهرن فاتوهن فلهذا مثل قوله تعالى وابتلوا  
 السامعي حتى اذا بلغوا النكاح الا فيه علق جواز دفع المال اليهم بشرطين احدهما بلوغ النكاح  
 والماني انما رتب شدة قلت هذا باطل ولا يه الا التي استشهدوا بها ليست نظرية هذه  
 الآية بيانه ان قوله تعالى ولا تقربوهن منى عن قربان الحيض وبعد الطهر بانقطاع الدم  
 لم يبق حائضاً فلا سقى النبي كما اذا قلت لا تقربوهن حتى يخرج من الحيض لا سقى مصلها  
 وكان ما بعد الغاية مخالف ما قبلها وما قبلها بالتحريم بالنهي فوجب ان يكون ما بعدها  
 المباحة للخالفه وقوله ما في قوله فاذا تطهرن جملة اخرى شرطية في معنى تعليل المباحة  
 بشرطين قلنا مسلم لكن ان المعلق بشرطين لقال ولا تقربوهن حتى تطهرن وشطرن  
 بالعطف وكانت العبارة اقصر واوجز مع افاد المعنى واما قوله تعالى وابتلوا  
 السامعي الآية امر بالاخيار الى غاية البلوغ وليس فيه ما يدل على دفع المال اليهم بحجة  
 خلاف قوله ولا تقربوهن حتى تطهرن فانه يدل على المباحة الوطى عند الطهر ولو اقتصر  
 عليه وكان النهي يرتفع بالطهر والامر بالاخيار يرتفع بالغاية فيعود الى الاصل وهو حل  
 الوطى في الزوجه وحرمة دفع مال اليهم وفي عدم الفساقى مدة الغتسل في الاقل من  
 الحيض دون الاكثر ولو حاضت بعد الشروع في الفسق فخلها القضاء خلاف الفرض فصرح  
 قال ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري اخلف الفقهاء في الحائض اذا ظهرت قبل الحجر  
 ولم تغتسل حتى طلع الحجر فقال مالك والشافعي واحمد وان راهويه وابو ثور هي  
 بمنزلة الجنب تغتسل وتصور ويحرمها صوم ذلك اليوم وقال كلاً وزاعى تصومه  
 وتقضيه قال وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان كان ايامها اقل من عشر ايام صامته  
 وقضته وان كان اكثر منها لا تقضيه قال بعض الناس قد انفقوا على صومه واختلفوا  
 في قضائه ولا حجة مع من اوجب قضاءه الا الراي والدعوى قلت وان لم تغتسل  
 لصوم الحائض عليها عند ابو حنيفة واصحابه في الصور من قضاءه ونقله عنه نقل باطل  
 وتشنع مع خطأ نقله سفاهاه فليدبت البغض من افواههم وانما يجب القضاء  
 فيما اذا انقطع دمها بعد طلوع الحجر ولم يكن اهلاً لاداء الصوم في اول الوقت غسل  
 بقبه يومها ونقض كما عسك المسافر اذا قدم من مصر بعد ما اهل في اول النهار ويقضى  
 قوله والطهر المتحلل من الدمين في مدة الحيض كالدمن المتوالي قال الاستسكان الاصل

عند

رتب  
 ولو اجمعنا انما لا يه  
 لا تقربوهن حتى تطهرن

عند ابي يوسف واحدى الروايات عن ابي حنيفة ان الطهر المتحلل من الدمين اذا كان  
 اقل من خمسة عشر يوماً لم يقبل منه ما لكونه فاسداً والفاصله متعلق به احكام  
 الصحيح فهو كالدمن المستمر ويجعل اقل الطهر كثر فيفضل ثم ان كان في الحيض ما  
 يكره ان يكون حاضاً فهو حيض ولا يقبل استحاضه ثم ينظر ان كان له زيادة على العشرة  
 فهو كله حيض ما رأت فيه الدم وما لم تره وسواء كانت مبتدأها الدمن او صاحبه عاد  
 فان رأت على العشرة وهي مبتدأه فالعشرة من اولها حيض ما رأت فيه الدم وما لم تره فيه  
 وما سواها فدمه استحاضه وطهره قال قبل هذا اخرا قال ابي حنيفة وفي  
 المبسوط هذا اخرا قوله وان كانت صاحبه عاد ردت الى ايام عادتها والباقي  
 استحاضه ومن اصل ابي يوسف ايضا انه يبتدئ بالحيض بالطهر ويختم به بشرط ان يكون  
 قبله دم وبعد دم ويجعل الطهر حاضاً بلحاظه الدمين به فان كان قبله دم ولم يكن  
 بعده يجوز بداهه الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به وان كان بعده دم ولم يكن قبله يجوز  
 حتم الحيض بالطهر ولا يجوز بدائه به ووجهه ان الطهر الفاسد لا يقبل من الحيضين  
 كذا لا يقبل من الدمين فحاز كالدمن المتصل بان هذا مبتدأه رأت يوماً دماً وسبعة طهراً  
 ويوماً دماً فالعشرة من الاول حيض عندها قال في المحيط وهو الصحيح وبه افتى كثير من  
 المسانخ المتأخرين كانه اسهل عليهن وعلى المفتي والاصل عند محمد ان الطهر المتحلل من  
 الدمين ان نقص عن ثلثه ايام ولو ساعة لا يقبل فهو كالدمن المستمر ان ما دون الثلاث  
 من الدمن حكمه فكذا ما دون الثلاث من الطهر وان كان ثلثه فصاعداً وكان مثل الدمين  
 فصل ثم ينظر ان كان احد الجانبين ماعين جملة حاضاً فهو حيض والاخر استحاضه وان  
 لم يكن فهو استحاضه ولا تصور ان يكون في الجانبين ما يمكن جعله حاضاً لانه يصير  
 الطهر اقل من الدمين وان امكن جعل كل واحد حاضاً بان زاد على العشرة جعل الاول  
 حاضاً للسبق والماني استحاضه وان كان بينهما خمسة عشر يوماً جعل كلاهما حاضاً  
 ومن اصل محمد ايضا انه لا يبتدئ بالحيض بالطهر ولا يختم به سواء كان قبله دم  
 ام لا ولا يقبل طهره حاضاً عنده بلحاظه الدمين وروى محمد عن ابي حنيفة ان الدمن  
 متى كان محطاً بطرفي العشرة لا يميز الطهر المتحلل فاصلاً وان لم يكن كذلك كان فاصلاً  
 لا يكون بداهه الحيض وختمه بالطهر ما نه رأت يوماً دماً وثمانية طهراً ويوماً دماً

عند ابي يوسف  
 ولو اجمعنا انما لا يه  
 لا تقربوهن حتى تطهرن  
 ولو اجمعنا انما لا يه  
 لا تقربوهن حتى تطهرن



ونسعة طهراً ويوماً دائماً لم يكن شيء منها حيضاً على هذه الرواية بخلاف الرواية الأولى  
وروى ابن المبارك عن الحنفية مع هذا شرطاً آخر وهو أن يكون المرى في أكثر  
الحيض مثل أقله فاذا وجد هذا الشرط لم يكون الطهر المختل فاصلاً وإن لم يكن  
كذلك كان فاضلاً ولم ينسب شيء منه حيضاً وهو قول زفر كان الحيض لا يكون أقل  
من ثلثه أيام فعلى هذا لورات يوماً دائماً وسبعة طهراً ويومين دماً والعاشر كلها  
حيض كان على أكثر الحيض مثل أقله ولورات يوماً دائماً وثلاثة طهراً ويوماً دائماً  
لا يكون حيضاً على هذه الرواية لأن المرى أقل من الثلاثة والأصل عند الحسن من زاد  
أن الطهر المختل بين الدمين إذا نقص عن ثلثه أياماً يفضل كما ذكره جروان كان  
ثلاثة فصل كيف ما كان سواء كان مثل الدمين أو أقل ثم ينظر بعد ذلك كما نظر محمد  
وأجمعوا أنه لا يكون حيضاً من الجانبين حتى يكون بينهما خمسة عشر يوماً طهراً وإنما  
للخلاف في الفصل فروع على الأصول التي مر ذكرها إذا ساعدتها  
عشر أيام في الحيض من كل شهر وطهرها عشر من فترات قبل عشرتها عادتها  
يومياً دائماً وطهرت عشرتها العادية في الحيض كلها ثم رأت يوماً دائماً فأيامها العشر  
الطهر حيض كلها واليومان اللذان رأت فيهما الدم استخاضه في قول أبي يوسف  
وعند محمد لا يكون شيء من ذلك حيضاً ولورات قبل عشرتها يوماً دائماً ويوماً طهراً  
من عشرتها أو لها ثم رأت ثمانية أيام دماً من عشرتها واز رأت العاشر طهراً أو كادى  
عشر دماً فصارت طهراً عند أبي يوسف وإن حصل ابتداءها وختمها بالطهر  
لا قبلها وبعدها دماً وعند محمد حيضها ثمانية أيام ولو لم يترقبها دماً يكون  
حيضها تسعة عند أبي يوسف لعدم الدير قبل عشرتها فلا يندى الحيض بالطهر وختم  
به لأن بعدها دماً وكذا إن رأت قبلها ولم يتعد دماً فحيضها ثمانية اتفاقاً ولورات  
ثلاثة أيام دماً وسبعة طهراً ويوماً دائماً فعند أبي يوسف وزفر العشر حيض وعند  
محمد والحسن الثلاثة في الأول حيض ولورات أربعة دماً وخمسة طهراً ويوماً دائماً  
أو يوماً دائماً وخمسة طهراً وأربعة دماً ففي قول أبي يوسف ومحمد وزفر العشر  
كلها حيض لما على قول أبي يوسف وزفر فلما ذكرناه وأما على قول محمد فالطهر المختل  
مثل الدمين فلا يفصل عن الحيض أربعة حيض المقدمه أو المتأخره لأن الطهر أكثر

في

في الحيض تسعة وعندها حيضها ثمانية أيام  
وقال محمد بن عيسى ولا بعد هذا دم

من ثلثه أيام إلا أن بعض الطهر من ثلثه أيام فكون الدماء حيضاً اتفاقاً وفي المحيط  
خرج على أصل محمد مسائل الأصل الأول رأت يوماً دائماً ويومين طهراً ويوماً  
دماً قال أربعة حيض عند الكل لأن الطهر دون الثلاثة وكذا لورات ساعة دماً  
وثلاثة أيام عشر ساعة طهراً أو ساعة دماً فالحيض الماني إذا كان الطهر  
والحيض سواء لورات يومين دماً وخمسة طهراً وثلثه دماً فالحيض بالاتفاق  
وكذا لورات يوماً دائماً وثلثه طهراً ويومين دماً فالسنة حيض والمالك إذا  
كان الطهر أكثر من دمين ولا يمكن جعل لحيضها حيضاً كاللورات يوماً دائماً وثلاثة طهراً  
ويوماً دائماً لم يكن شيء منه حيضاً عند محمد لأن الطهر غالب على الدمين الرابع إذا  
كان الطهر غالباً واحداً الدمين على جعله حيضاً وهو أنها رأت ثلثه أيام دماً وستة  
طهراً ويوماً دائماً فعند محمد الثلاثة الأولى حيض واليوم الآخر استخاضه ولورات  
يومياً دائماً وستة طهراً وثلاثة دماً فاللثة الأخرى حيض عنه فلورات ثلثه دماً  
وستة طهراً وثلثه دماً فاللثة الأولى حيض لأن عدد الدمين في العشر أربعة وهي  
أقل من الطهر ففصل والثلثة الأخرى استخاضه لعدم الفصل بطهر صحيح فإن  
مثل هذا استوى الدمان بالطهر هنا فلما زاد جعل الدم المستمر قال في المبسوط استوا  
الدم بالطهر وإنما يعتبر في هذه الحيض والمرى في العشر ثلاثة دماً وستة طهراً ويوم  
دماً فإن الطهر في هذه الحيض غالباً قال في المبسوط أسكل مذهب محمد في مبتداه رأت  
يومين دماً وخمسة طهراً ويوماً دائماً ويومين طهراً ويوماً دماً فجواب محمد أنه  
يلغى اليومان والخمسة ويجعل الأربعة المتأخره حيضاً لأنها اعتبرها حيضتها من  
أول يومين كان ختم العشر بالطهر وذلك لا يجوز عنده وطعنوا في هذا الجواب وقالوا  
ينبغي أن يلغى أحد اليومين الأولين ويجعل العشر بعده حيضاً لأن الطهر الماني قاصر  
فهو كالدم المستمر فاستوى الدم بالطهر في العشر وقالوا ليس كذلك على ما  
يجيب علنا في الغاية اليومين لأنهم قد الغنم اليومين والخمسة بعده ثم قلنا  
أولى أن أمر الحيض مني على ما كان فإذا أمكن جعل العشر حيضاً بهذا الطريق  
وجب أن يجعل حيضاً والجواب أن اليومين كالمشي الواحد لا يصال أحدهما ببعض  
فلا يجوز العا حدهما واعتبار الآخر مع أن جهات اللغة بهذا الطريق أكثر فأنك



ان الغيت ربع اليوم الاول او ثلثه او نصفه حصل به هذا المقصود وعند كثر  
الحجرات لا يخرج البعض على البعض من غير دليل فلم يبق الا الغا اليومين والجمعة  
وجعل الاربعه حيضا وفي المبسوط فصل اخلف فيه المشايخ على قول محمد انه اذا  
لحم طهران فصار احدهما حيضا لا ستوا الدم بطريقه حتى صار كالدم المتوالي  
هل يتعدى حكمة الى الطهر الاخير حتى يصير الكل حيضا لا ستوا الدم ولا يتعدى قال ابو  
زيد الكبير يتعدى وقال ابو سهيل لا يتعدى وقال في المحيط وهو الاصح مثاله  
مبتداه رات يومين دما وثلاثة طهرا او يوما دما وثلاثة طهرا او يوما دما فعلى قول  
ابو زيد الكبير العشرة كلها حيض وعلى قول ابو سهيل حيضتها الستة الاولى ولو  
رات يوما دما وثلاثة طهرا عند محمد لان الستة الاولى دم في طرفه اسوى بالطهر  
فجعل كل مستمر وكما رات ستة دما وثلاثة طهرا او يوما دما وعلى قول ابي  
سهيل العرال الستة الاولى حيض لانها تظل العشرة طهرا في كل واحد منهما تمام ثلثه  
ايام فاد المر من احدهما عن الآخر بان الطهر غالب فلا يمكن حوله حصا وكذا لو  
رات يوما دما وثلاثة طهرا او يومين دما وثلاثة طهرا او يوما دما فعلى قول ابي  
زيد العشرة كلها حيض وعلى قول ابو سهيل حيضتها الستة الاولى ولو رات يوما  
دما وثلاثة طهرا او يوما دما وثلاثة طهرا او يومين دما فعلى قول ابي زيد العشرة  
كلها وعلى قول ابو سهيل الستة الاخيرة فان رات يوما دما وثلاثة طهرا او يوما  
دما وثلاثة طهرا ثم استمر بها الدم فعلى قول ابي زيد يضاف يومان من اول  
استمرارها الى ما سبق فتكون العشرة كلها حيض وعلى قول ابو سهيل حيضتها عشرة  
بعد يوم الدم وثلاثة الطهر الاول فمن اول الاستمرار ستة حيض مع اربعة قبلها  
ولو رات يومين دما وثلاثة طهرا او يوما دما واستمر بها الدم فعلى قول ابي زيد  
حيضتها عشرة من اول امارات ويكون اول يوم من الاستمرار من حله حيضتها به يتم  
العشرة وعلى قول ابو سهيل حيضتها ستة ايام من اول امارات ولا يكون شيء من  
الاستمرار حيضا وفي المحيط واصل اخرا اذا تعدر رجل العشرة حيضا وان وقع  
حل حضا الختم بالطهر طرح الطهر الذي به يقع الختم ونظر الى ما قبله فان امكن حله حيضا  
وان لم يمكن لا سقا ص الدم عن الطهر ولكن الدم اقل من ثلاثة ايام في اولها اسقط

وهو

الغالب

حيض

ولم يبق

ا

اعتبار

اعتبار دم وطهر واحد من اول الروية ونصب الحساب بعد المسقط الى  
العشرة فان امكن جعل الحيض في العشرة الثانية والاسقط اعتبار دم وطهر  
واحد من اول العشرة الثانية ثم هكذا يساق بيانه بمقتداه رات يومين دما  
وخمسة طهرا او يوما دما ويومين طهرا او يوما دما فان الاربعه من اخرها حيض  
لانه تعدر رجل العشرة حيضا لانه يقع ختم العشرة بالطهر وقد تعدر رجل ما قبل  
الطهر الثاني حيضا لان الغلبة للطهر فطر حنا الدم الاول تسفي بوجه يوم دما ويومان  
طهرا او يوم دما والطهر بينهما اقل من ثلاثة فجعلنا الاربعه حيضا وذكر الاستسقاء  
ان امره عادتها خمسة ايام من كل شهر وطهرها خمسة وعشرون فرات قبل  
خمسيتها يوما دما ويومان طهرا او يوما دما واستمر بها الدم حتى  
جاوز العشرة فانها ترد الى معروفها الخمسة وابتداهها بالطهر في قبلها وبعدها  
دما وعند محمد يكون حيضتها ثلاثة ايام اليوم الثاني والثالث والرابع واليوم الاول  
والاخير من معروفها لا يكونان حيضا لانها طهرا ولو لم يترقب لمعروفتها  
دما والمسئلة حالها فعلى قول ابو سفي حيضتها اربعة ولا يتبدى بالطهر  
لانه ليس قبله دم وعند محمد ثلثه كما في الاولى ولو انما رات في اول معروفتها يوما  
دما ويومان طهرا او يوما دما وتوفا طهرا واستمر بها الدم وجاوز العشرة  
فان ايامها حيضا اتفاقا لانها ابتداهها وانتهاهها دما فسرع لخلف  
الطافيه وهو انها لورات يوما دما ويومان نفا بالمد وهو احسن من قول  
مسئلحننا وغيرهم طهرا لانه ليس بطهر بل هو حيض ولم يجاوز اكثر الحيض فذهبنا  
ان الكل حيض وهو نص الشافعي واصح قوليه وروايه الكوفي عن احمد وقال  
مالك واحمد في طاهر الروايه عنه انه يضم الدم الى الدم بالثقيق ويكون حيضا والنفا  
طهرا وفي كل يوم من ايام الطهر تغتسل وتصل وتصوم ولا تقضي صومها وباتنها  
زوجها لنا ان النفا لو كان طهرا كان طرفاه من الدم حيضتين ينقضهما العدة  
مع ثالثة كاحداهما لو حو دلات حضا ولا ندم الحيضه قد ستمسك مرة ويدير  
اخرى وليس بدوام الجريان من غير انقطاع فلو كان وقت الانقطاع طهرا لم يسقط  
عنها الصلوة بحال فجعلنا النفا الفاسد تبعا للحيضه وقال ابن عتيبة ولا جمعنا

هـ

والصحيح الاول

وما سواها استقامه  
وان حصل ابتداء معروفتها

م



على ان المعتاد منى انقطع دمها دون عاداتها تغسل وتصلى ولا يحرم وطبها ولو  
كان الطهر من الدم من حضا لم يحز ذلك لان عود الدم في العادة هو الظاهر  
لان ذلك زمانه فلت ولو انقطع الدم دون عاداتها فوق ثلثه ايام لم يقربها  
زوجها حتى تضي عاداتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب كما ذكر قبلت  
ان قوله اجمعنا على ان المعتاد منى انقطع دمها دون عاداتها تغسل وتصلى  
وبياتها زوجها غير صحيح فان زوجها لا ياتيها ولا تزوج بغيره اذا كانت الثالثة  
احباطا فاذا خافت فوات الوقت المستحب اغتسلت في اخر الوقت وصلت للاحتياط  
وان استكملت عاداتها ثم انقطع اغتسلت في اخر الوقت وصلت وهذا الطهر من  
الاول وبياتها زوجها وتزوج بغيره ولا بأس بذلك بخلاف ما تقدم ثم الفرق انهما لما  
رات بعد يوم النفاذ لم يعيد بالحق للصوم بخلاف انقطاع دون العادة فانه لم  
يكون بعد دم في من الحيض فتصوم وتصلى لذلك فسر عاداتها خمسة في  
الحيض فرات سنة قال ابيه بلخ ثومر بالا غتسال والصلوة لان هذه الزيادة لا  
تكون حضا الا بشرط الانقطاع قبل مجاوزة العشر وهو موهم فلا يترك الصلاة  
والصوم بخلاف المبتداه في اول الروية قبل الملائكة لان هذه الزيادة بعرضه ان  
تصير استحاضه بالمجاوزه وكان محمد بن ابراهيم المديني يقول لا ثومر بذلك قال في  
المبسوط وهو الاصح لا ناعزها لها ايضا يقيس وفي خروجها شك فان جاوز العشر  
ردت الى عاداتها وامرت بقضا الصلوات بعد ايام عاداتها وكان الزايد على ايام  
عاداتها استحاضه لانه جازد بها بيان فاعتبار بايام عاداتها بحضه حضا وزعم  
زاد على العشر والطهرانه ما خالف عاداتها في الزيادة عليها الا لذلك او ترجح لما فيها  
ما زاد على العشر احتياط للعاده وقال مالك لا اعتبار بالعاده بل يعتبر القميز  
ان كان خينا محتملا اي محترقا فهو حيض تدع الصلوة فان جاها امر رفيقا فهو استحاضه  
فان بلخ حمزه استظهرت ثلثه ايام بعد زمان عاداتها اذ لم يجاوز خمسة عشر  
يوما اكثر الحيض عنده ثم هي بعد ذلك استحاضه قال ابو عمر بن عبد البر اخرج بعض  
اصحابنا في الاستطاه رحدث رواه حرام بن عثمان وهو حديث لا يصح قال وهذا  
لام فيه نظره لان الاحتياط في الصلاة في تركها وقال الفرط في حديث فاطمه المقدم

وما استبانته وقد ظهر لها ما زاد على العادة من الحيض

رد لقول من قال استطاه ثلثه ايام لانه اقربها اذا ادبرت حاضتها ان تغسل  
وتصلى ولم يامها بترك الصلوة ثلثه ايام بالراي والدعوى قلت انصف ولم  
يقل امامه وعندنا وعند الثوري لا اعتبار بالا استطاه ولا بالميز وقال من  
يتميه الحراني في شرح الهداية لا يخطأ الى القميز في غير المستحاضه بل  
الدم لا سود ولا احمر سوا قال وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي قال  
ولا اعلم خلافا فيه الا لابي عجيل فانه اعتبر سواده في حق المبتداه ولم يحكم بصلواتها  
بالاحمر لانا اذ جعلنا الاحمر حضا فنزاعنا بالاسود وقد خالف العادة السابقة  
فالذي لم يخالف شيئا بعده اولى وقول امر عطية قال النواوي اسمها نسيبه  
بضم النون وفتح السين واسكان الباء وقل بفتح النون وكسر السين بنت كعب  
وقيل بنت الحارث انصارية كانت تخرع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغسل  
المسبات قالت كما لا نعد الصفر ولا الكحل شيئا رواه البخاري وابوداود  
والنسائي لكن رواه ابوداود مقيدا بما بعد الطهر وقد تقدم والمفيد بعضه على  
المطلق لا سيما في حادثة واحدة قول مالك واقل الطهر خمسة عشر يوما هذا  
مدني وبه قال الثوري والشافعي واصحابه اجمع قال ابو اسحق الشيرازي ولا  
اعرف فيه خلافا وقال المحامي في داسه هذا بالاجماع وقال القاسمي ابو الطيب  
اجمع الناس على ان اول الطهر خمسة عشر يوما ولت وهذا مردود قال ابو عمر  
في التمهيد اضطرب قول مالك واصحابه فيه من ابن القاسم انه غير محدود بل لما  
يكون مثله طهرا في العادة وروى ابن المجهول انه خمسة عشر يوما قال النواوي  
وهو الذي يعتمد اصحابه البغداديون وعنه انه غير موقت كما ذكر النواوي  
ولم يخبر ابو عمر الى رواه احد وعن احمد في رواه الاثر والى طالب ثلثه عشر  
يوما وقل خمسة عشر يوما وعند اسحق عشر ايام وعن عطاء وحكي بن ابي كرم بالثا  
المثلثة تسعة عشر يوما وبه قال عبد الله بن المحي وقاضي القضاة ابو جابر ووجهه  
ان السهر في الغالب يستعمل على الطهر والحيض واكثر الحيض عشر وقد يكون الشهر  
ناقصا بيومين تسعة عشر يوما ووجهه العشر والملائكة عشر ما روى عن  
علي رضي الله عنه ان امرأته اجاب اليه وقد طلعها زوجها فزعمت انها لحاضت في شهر

هذا الحديث لا يصح



ملت حيض طهرت عند كل فترة وصلت فعال على لشرح قل فيها فعال شرح انجات بينه  
من بطنه اهله من مرضى دينهم واما نهن فشهدت انها حاضت في شهر ثلاثا ولاثني  
كاد به فعال على فالون نغاه جيد بالروميه وحكي استحق عن عطا وابراهيم النخعي كذلك  
ولدت حيض في شهر دليل ان الملائكة عشر طهر صحيح ولنا ما رواه ابو طوالة عن  
ابي سعد الخدرى وجعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال اقل الحيض ثلاث واكثر عشر واقل ما بين الحيض خمسة عشر يوما وفيه  
كلام ومثله عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواه ابي  
داود النخعي داه في الامام وقد تقدم قال في المدايح ولنا اجماع الصحابة على  
ما قلناه وقد ذكرنا ما قبل عن علي واعين اياه الاقامة كانه بالطهر تعود الى ما  
سقط عنها بالحيض كما تعود المسافر بالاقامة الى ما سقط عنه بالسفر وما ذكر  
عن عطا وان اكثر ليس بسد لان المرأة لا تحض في الشهر عشره كالحاله ولو حاضت  
لا تطهر عشرين كالحاله بل قد يحض ثلاثه وتطهر عشرين ويحض عشره وتطهر  
خمسه عشر فولسه ولا غاية لا كنه لانه تمتد الى سنه وستين وعليه اجماع  
المسلمين من غير خلاف من العلماء الا اذا استمر بها الدم واصبح الى نصب العاده هل تقدر  
طهرها متى تقدر ام لا اختلف فيه مشايخنا قيل لا يقدر طهرها متى ولا تنقضي  
عدتها ادا ومن قاله ابو عصمه سعيد بن معاذ المروري وقاضي القضاة ابو حازم  
عبد الحميد لا نصب المقادير بالتوقيف ولم يوجد وعنده مشايخنا قدره للضرورة  
والملاوي اعطيه ثم اختلفوا في مقدار ذلك الطهر قال محمد بن ابراهيم المدايني  
تقدر في ستة اشهر الا ساعة من الطهر من الدم من اول من ادنى هذه الحاصل عاده وهو  
سنه اشهر فنقصنا من ذلك ساعة قلبت ولو قدره سنه اشهر الا يوما كان  
اولي انهم يقولون ما دون اليوم الا ساعات لا تبسط فاذا طلقها زوجها تنقضي عدتها  
بشعة عشر شهرا الا ملت ساعات تجاوز ان يكون طلقها في اول الحيض وهذه الحصة لا  
تخير من العدة فصاح الى بلع حيض شهر والى ثلاثة اطهار ثمانية عشر شهرا الا  
ثلاث ساعات قال في المدايح وهو قول جماعة من اهل بخارا وذكر محمد بن سماعه عن محمد  
انه قد روي من ولحان الحاضر في الحاضر وهو اختيار ابي سهل العراقي لان المرأة قد تترك

الحيض في كل شهر ولا ن العاده من العود فلا بد من تكرار الشهر وقال محمد بن مقاتل  
الرازي وادعى الدارق بقدر طهرها فنصب العاده لسبعة وخمسين يوما لانه اذا  
زاد على ذلك لم يتق من الشهر من ما يجعل حضا وقيل اكثر شهر فاذا زاد نرد اليه  
اباها وقال المرفعي بقدر سبعة وعشرين يوما لان الشهر الحالك يستعمل على  
الحيض والطهر واقل الحيض ثلاثة فبقى الطهر سبعة وعشرين يوما قال في  
الحيط مثال ذلك امرأه حاضت عشره وطهرت عشرين يوما واستمر بها الدم  
فعادتها في الحيض عشره وفي الطهر عشرين فان طهرت خمسين ثم استمر بها الدم  
فعادتها في الطهر خمسون فان طهرت ستمين فعادتها في الطهر ستون فان زادت في  
الطهر على ستمين بعد ما حاضت عشره ثم استمر بها الدم ينتقل عادتها في الطهر الى عشرين  
في قول محمد وهو الاصح ولو طلقها زوجها تنقضي عدتها على قول محمد في سبعة اشهر  
لحواله انه كان طلقها في اول الطهر فصاح الى بلع اطهار في ستة اشهر وثلاث  
حيض شهر كل حيض عشر ايام ومخرج على كل قول نحو ذلك وقال في المدايح  
والمنافع عن ابي عصمه وابي جابر ان الطهر وان طال يصلح لنصب العاده حتى ان المرأة  
اذا حاضت خمسة ايام وطهرت ستة اشهر ثم استمر بها الدم حتى الاستمرار عليه فقعد  
خمسه وتصلي سنه اشهر وان رأت مبتداه عشره دحا وسنين طهرها ثم استمر بها الدم  
فعدت الى عصمه واني حازم بنع من اول الاستمرار عشره وتصلي سنين هكذا دأبها  
اذ لا غاية لا كنه الطهر عند ما بقدره فولسه ودم الاستحاضة كالعرف لا  
يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطى لا خلاف في الصلاة والصوم وعامة فقهاء العراقي  
والخازن علي حوازي وطى المستحاضة وعن عائشة رضي الله عنها لا ياتها زوجها  
وهو قول السعدي والنخعي والحكم بن عيسى وان سهر من سلمان بن يسار والزهري وقال  
انما سمعنا بالرخصة في الصلوة وحج الجماعة ان دم المستحاضة ليس يردى منع الصلوة  
والصوم فوجب ان لا يمنع الوطى وقول بن عباس الصلوة اعظم من الجماع من ابي  
الحج في ذلك لان الطهارة شرط لصحة الصلاة دون الجماع قال التهفي نقل  
المنع عن عائشة رضي الله عنها غير صحيح بل هو قول بن عتبة وابي مصعب مع من  
تقدم وقالوا دم الاستحاضة ادى كالحيض حتى يجب عليه غسله من الوطى والبدن



وهو منقوض سلس البول وقال احمد ابى الى ان يطأها الا ان يطول بها ذلك وفي  
حديث حمزة بنت حشيش زوجة طلحة بن عبيد الله وكانت مستحاضة فحان زوجها  
يا بنتها رواه ابو داود وقد ذكره في فاشبهه الماسور وكانت المستحاضات  
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستا الاولى فاطمة بنت ابي جحش بن المطلب بن اسد  
بن عبد العزى وقد دفننا هنا وهي ابا مبتداه واما معتاده وكل واحد منهما اما جبرين  
او غيرهم اربع واللفظ الذي في حديث فاطمة من قوله عليه السلام ردى على الصلوة  
قد رآها ما التي كنت تحضن فاداهب قدرها فاعسلى عنك الدم وصلى الحديث وقد مر  
يدل على ردها الى ايام عادتها من ذات او غير مجزئة والمتكسبة بنى على قاعه اصوله  
وهي ان تدل الاستفصال في قضاها الاحوال من عموم المقال ان لا خير البيان عن وقت  
الحاجة لم تجوز وهاهنا لم يستفصل عن كونها مجزئة او غير مجزئة وردها الى عادتها قبل  
على الغالب الميز والذى يخترض به على هذه القاعة ان يقال يجوز ان يكون عليه السلام  
علم حال الواقعة كيف كانت قبل الاستفصال كذلك فلون اقبالها الذي ورد فيه عبارة  
عن وجود الدم اول ايام العادة وادبارها انقضاء ايام العادة وقوله فاطمة وحبيبة حبيبة  
بما قد رزها بالذال المحمدا وانا هو سكون الدال المهمة المستحاضة الثالثة امر حبيبة  
وقال امر حبيبة بنت حشيش بن رباب الاسدي اخت ربيب بنت حشيش زوجة النبي عليه  
السلام امرها ان تغسل لكل صلاة وانا هو شى فخلته هي وورد في روايات من اسحق  
خارج الصحيح الامر بالاغتسال لكل صلوة وحمل ذلك على التامسية للوقت والعادة  
وبدل عليه قوله اغتسلى وصلى حيث لم يامر بها بتكرار لكل صلوة وفي روايات احمد وابن  
ماجه وبوضاى عند كل صلوة وان قطر الدم على الحصر المستحاضة الرابعة سها بنت  
سها بن عمرو العامرية وفي المبسوط ودات تحت ابي حنيفة استحضت فانت النبي عليه  
السلام فامرها ان تغسل عند كل صلوة فلما حملها ذلك امرها ان تجمع بين الظهر والعصر  
بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغسل للصبح رواه ابو داود والنسائي واحمد المستحاضة  
الخامسة ربيب بنت حشيش قالت للنبي عليه السلام انها مستحاضة فقال عليه السلام مجلس  
ايام افرأيتها ثم تغسل وبوخر الظهر وبجل العصر وتوخر المغرب وتجل العشاء وتغسل  
ونصليها جميعا وتغسل للفجر رواه النسائي المستحاضة السادسة سودة بنت زغبة

مميضة

نحوه في حديث حمزة بنت حشيش

نحوه في حديث حمزة بنت حشيش

نحوه في حديث حمزة بنت حشيش

نحوه في حديث حمزة بنت حشيش

نحوه في حديث حمزة بنت حشيش

روح النبي عليه السلام قال القرطبي وفي حديث فاطمة ما يدل على ان المستحاضة لا يلزمها  
عمر غسل الحوض اذ المرامها عليه السلام لا به في رد قول من يرى الغسل لكل  
صلوة وقول من يرى الجمع بين صلاتي الظهر بغسل واحد وغسل صلاتي الليل بغسل واحد  
والغسل لصلوة الصبح وقول من يقول يغسل من طهر الى طهر وقول سعد بن المسيب من  
طهر الى طهر انه عليه السلام لم يامر بها شى من ذلك قوله ولو زاد الدم على عشرة  
ايام ولما عاد معروفه ردت الى ايام عادتها والذي زاد استحاضه وقد حقتنا من  
قبل قوله وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة قال في المنافع ابتدأت بفتح التاء ضمها  
على ما لم يسم فاعله ومستحاضة بصيغة الحال وهي حال منتظرة مثل قوله رأت  
رجلا يده بازي صايدا به عذرا وفي المبسوط الاستمرار نوعان متصل ونفصل والمفضل  
ان يستمر بها الدم في جميع الاوقات فان كانت مبتداه فيضتها عشرة ايام من اول امارات  
وطهرها عشر ول الى ان يموت او تطهر وبه قال مالك وداود ان اكثر الحوض عندهما  
عشره عشر على ما تقدم لا نأخذ بما ان ابتداء الدم حوض فلا يخرج عنه الا بدليل والاصل  
ان دمها دم الجبله دون دم العلة لان اصل الصحة والسلامة وقال زفر بن رزدي  
اقل الحوض وهو احد قول السافعي وفي قول اخر ترد الى ست او سبع وقال احمد اذا زاد  
على يوم وليلة يجعل حوضها يوم وليلة ثم تغسل عقيبها وتوضا لكل صلاة وتصور  
ولا ياتيهما زوجها فان انقطع دمها لا كثر الحوض فما دونه اغتسلت غسلا ثانيا وضعت  
في السهر المائي والماء كذلك فان تساوت ايام دمها في الاسهر الثلاثة فصار ذلك  
عادة لها فحجب عليها قضا ما صامته وعنه تفقد ستة ايام او سبعة وبه قال الضحاك  
وعنه تنظر الى فراجهما واخنها او عمتها وخالتها وهو قول عطاء البوري والاوزاعي  
وهو ضعيف لانه يخلف باختلاف الطباع والاغذية ولا ريبه فان احسن سفيقتين  
يخلف عادتهما في الحوض والظهر واوضح منه امره واحد يخلف زمان عادتهما في  
الحوض وعنه عكر الكرخي في السهر الاول عنه اربع روايات المبتداه وقال ابو  
يوسف في المفيد يخذ في الصوم والصلوة والنقطاع الرجعة باقل الحوض وفي الريان  
والزوج معن بالكنه احتياط فاذا مضت ثلثه ايام تغسل وتصور وتصل بالوضوء لوقت  
كل صلوة فاذا مضت عشر ايام تغسل وتصور طالما كونه حياضا غالب في العشر فلا



وجه لما ذكرنا من الاحتياط والمراعاة اذ ارات دما فجات تستفتي يومين بالصوم والصلوة  
عند بعض اصحابنا ما لم يستمر ثلاثة ايام وعند بعضهم يومين كما قال في قطع كل  
من ثلثة ايام يومين بالقضاء والاول رواه عن أبي حنيفة وان كانت صاحبه عادة فايام  
عادتها في الحيض حضيها وفي الطهر استحاضه وبذلك الصوم والاملاء من اول الروية  
انفاقا والمفصل هو المقطع وهو مقصود في هذا الباب فقوت مبتداه رات يوما دائما  
ويوما طهرا اسهر افعلي قول ابي يوسف حضيها عشرة من اول كل شهر بالمصل وطهرا  
عشرون على ما تقدم من اصله في البداه والختم بالطهر اما على قول جرحه بها تسعة وطهرا  
لحد وعشرون لان الصوم العاشر كان طهرا وهو كما يرى ختم الحيض بالطهر ويحاج على  
قوله الى معرفة ختم العشرة والى معرفة ختم الشهر لعل حكمه بداه الحيض في الشهر الثاني  
وفي معرفة طريقان لجزءها ان الاول انما هو الحيض والشفوع طهر يعني ان اليوم الاول والثالث  
والخامس الى اخر الاقار حيض والشفوع فعرنا انه كان طهرا واستقبلها من الشهر  
حيض مثل الاول والطريق الثاني طريق الحساب وعليه خرج المسائل فنقول الطريقان  
ناخذ دما وطهرا وذلك اثنان فحضرهما في ما يوافق العشرة وذلك خمسة فتكون عشرة  
واخر المضروب من حيض وطهر طهر وطريق معرفة ختم الشهر ان يحد دما وطهرا ويضربها  
فما يوافق الشهر وذلك خمسة عشر يكون ثلاثين واخر المضروب الذي هو الدم والطهر طهر  
واخر ما يبلغ طهرا ايضا واستقبلها في الشهر الثاني حضيها ما كان في الاول فكان ذلك  
في كل شهر تسعة حضا واحدا وعشرين طهرا فان رات يومين دما ويوما طهرا وذلك  
ثلاثة فيضربها فيما يقارب العشرة ذلك لتحديد الموافق وذلك ثلاثة وثلاثة في ثلاثة تسعة  
يعني ان بلغ وهو التسعة يقارب العشرة واخر المضروب هو الثالث طهر ثم بعده دم فعرنت  
ان ختم العشرة بالدم والاربعه في اسن يقارب العشرة بالضرب لانه ثمانية وطريق معرفة  
ختم الشهر ان يحد دما وطهرا وذلك ثلاثة فحضرها فيما يوافق الشهر وهو الثالث وذلك  
عشرة فتكون الثلاثين واخر المضروب طهر فلكل اخر المبلغ ثم استقبلها في الشهر الثاني دم مثل  
الشهر الاول فيكون دما في كل شهر عشرة حضا وعشرين طهرا فان رات يومين دما  
ويوما طهرا واستمر بها الدم فحضيها من اول رات عشرة لان ختم العشرة بالدم ومعرفة  
ذلك ان يحد دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها فيما يقارب العشرة وذلك اثنان

فتكون

والا فانه في الشهر الثاني ان يحد دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها فيما يقارب العشرة وذلك اثنان  
وتسعون في الشهر الثاني ان يحد دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها فيما يقارب العشرة وذلك اثنان  
ولا بد من معرفة ذلك في الشهر الثاني ان يحد دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها فيما يقارب العشرة وذلك اثنان  
وذلك ان يحد دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها فيما يقارب العشرة وذلك اثنان

فتكون ثمانية وضربها في ثلثة من ثلثة على العشرة وفي واحد يقاربها فتعين ضربها في  
اسن ثم ينظر في حرم الشهر فماد يكون فليحد دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها فيما يقارب  
الشهر وذلك سبعة فليكون ثمانية وعشرين واخر المبلغ طهر ثم بعده يومان دم  
ثم الشهر واستقبلها في الشهر الثاني يومان طهر وبداه الحيض يكون بالطهر ثم  
بعدها يومان دم ويوما طهر ويوما دم ففقه الستة حضي من الشهر الثاني  
لان ختم العشرة في الشهر الثاني فماد يكون فليحد دما وطهرا وذلك اربعة فيضربها  
في ما يوافق الشهر من ذلك خمسة عشر فتكون ستين واخر المضروب طهر ثم استقبلها  
في الشهر الثالث يومان دما فاستقام امرها فان دورها في كل شهر من في الشهر  
الاول عشرة حضي واثنان وعشرون طهر بقيه الشهر الاول عشرة وزيوما  
من الشهر الثاني ثم ستة حضي ثم اسن وعشرون طهر قال في المحيط فماد ارات  
يوما دائما ويوما طهرا ثلاثة اسهر وهي المسئلة الى طريق معرفة قدر حضيها خذ  
دما وطهرا واضربها فيما يبلغ عشرة يعني بعد الضرب وذلك خمسة فليكون عشرة ختمها  
بالطهر فتكون حضيها تسعة في الشهر الثاني خذ دما وطهرا واضربها فيما يبلغ ثلاثين وذلك  
خمس عشرة فليكون ختمها بالدم والطهر واتد الشهر الثاني بالدم فتكون حضيها تسعة وبقية  
الصرح في المبسوط **فصل في انتقال** العادة نبت في المبتداه بمن واحد  
ثلاثة نفا ولا نه لم يقدم ما خالفه وفي صاحبه العادة لا يثبت الا من نبت عند أبي حنيفة ومحمد  
وبه قال بعض الشافعية وهو رواية عن احمد وفي شهر الر واثنين عنه لا يثبت الا  
بالتكرار ثلثا وقال ابو يوسف والشافعية بنت من واحد وقال مالك سب من لكن  
اذا اختلفت بالزيادة والنقصان ثم استحضت عطست اذ بها كانت تجلسه ثم ينظر  
مالك لا حمد قوله عليه السلام دعي الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها وكان انما  
غيرها عا دما وتكرر مرارا ولا يقال لمن فعل مرة او مرتين كان يفعل كذا الى حنيفة ومحمد  
ان العادة مشتقة من العود فلا بد من التكرار واقله مرتان وكان الشيخ بالمثل والاول  
متاكر بالتكرار فلا نسخة الا مثله وما ذكر من الحديث قلنا العلة انما كانت بمرورها الحضي من  
بعد من ونحو لا يمنع ذلك وانما يمنع كونه شرطا في اثبات العادة مسئلة عادتها عشرة  
في الحيض فرات تسعة وطهرت تصوم وتصلي ولا ياتيها زوجها ولا تزوج بغيره



في الثالثة وقد تقدم فان استحضت في الشهر الثالث خلست العشرة عند ان حنفه ومحمد  
 لعدم الكرار مرتين وكذا عند ما لك لان العشرة اكثر حيضها وعند ان يوسف  
 والشافعي واحداً من السبعة لتبوت العادة مرة واحدة عندها وخالف احمد  
 اصله فالواحدة له في القصر للاحتياط ثم لا يقال على ضرب من اسفل موضع وانتقال  
 عدد فاسفل الموضع نوعان تارة يكون الروية في غير موضع عادتها مرتين ومرة بعد  
 الروية مرتين ببيان امره حيضها عشر وطهرها خمسة عشر طهرت مرة خمسة وعشرين  
 ثم رات الاربعة عشر هي حيض وسفل عادتها الى موضع الروية في الحيض وفي الطهر الى  
 خمسة وعشرين عند ان يوسف وعندها هذه العشرة موقوف امرها على الروية في ايام  
 عادتها في الثاني فان رات دغاسن ان ما سبق لم يكن حيضاً وان لم تر بان طهرت خمسة  
 وعشرين بعد هذه العشرة ثم رات الاربعة عشر تبين ان العشرة الاولى كانت حيضاً لانها  
 رات خلاف عادتها في الموضع مرتين والعدد محالة فانتقلت عادتها الى موضع الروية  
 ولو كانت عادتها في الحيض ثلثة وفي الطهر خمسة عشر فطهرت ستة عشر يوماً فهدت  
 لم تر مرة لانه لم يبق من ايام عادتها ما يمكن جعله حيضاً لها فتصل الى موضع حيضتها  
 الثاني موضع حيضتها الاول من خمسة عشر الى ثمانية عشر وموضع حيضتها الثاني  
 من ثلثة وثلثين الى ستة وثلثين حتى اذا طهرت ثلثة وثلثين ثم استمر بها الدم فقد وافق  
 الاستمرار ابتدا حيضتها الثاني فجعل ثلثة حيضاً وخمسة عشر طهراً وان طهرت  
 اربعة وثلثين فلم تر مرتين على الوجه لان الثاني من ايامها يمكن ان يجعل حيضاً فانتقلت  
 عادتها الى اول الاستمرار لحد الروية مرتين فكون ثلثة من اول الاستمرار حيضتها  
 معناه انقطع دمها اشهرًا ثم عاودها واستمر وقد نسبت عدد ايامها تدع الصلاة  
 ثلثة ايام من اول الروية لتيقنها بالحيض فيها فان عادتها قد انتقلت الى اول  
 الاستمرار لروية الطهر في موضع ايامها مرارا ثم تغسل سبعة ايام لحال صلوه لتردد  
 حالها فيها من الحيض والطهر والخروج من الحيض ثم تتوضأ لوقت كل صلاة عشرين  
 يوماً لتيقنها فيها بالاستخاضه وبآياتها ووجهها فيها وهذا اذا علمت ان حيضها في كل شهر  
 مرة فان لم تعلم فهو على ثلثة اوجه في المحيط امره رات قبل ايامها ما لا يكون حيضاً  
 وفي ايامها ما لا يكون حيضاً بان كان ثلثة ايام فالحل حيض وذكر محمد في المواد رغي الى

حنفه مطلقاً ان المقدمه تكون حيضاً فالعضه تاويله اذا امكن جعله حيضاً  
 ما يفرد اما اذا لم يكن جعل تبعاً للمكان محل حال وان رات قبل ايامها ما يكون حيضاً ولم  
 ترفي ايامها شيئاً او رات ما لا يكون حيضاً لم يكن شيئاً منه حيضاً عند ان حنفه ما لم  
 يعاودها في الشهر الثاني وعندها يكون حيضاً وان رات قبل ايامها ما لا يكون حيضاً وفي  
 ايامها ما لا يكون حيضاً او رات قبل ايامها ما لا يكون حيضاً وفي ايامها ما لا يكون حيضاً ولو  
 جمعاً يكون حيضاً فالحل حيض وعندها وهو اطهر الرواسن عن ان حنفه وعنه ان ما راته  
 في ايامها يكون حيضاً وما قبلها لا يكون لان كل واحد مستقل في الصلاحية فلا يجعل تبعاً  
 لغيره واد المرصحة واحد حيضاً لا يستتبع غيره ووجه الظاهر ان المقدمه وان كان  
 مستقلاً بنفسه لكن السابق في باب الحيض تبع للاحوال في المرى موقوف في كونه حيضاً  
 على وجود اخره فجعل المقدمه حيضاً معاً لايامها هذا لانه اذا لم يجاوز العشرة فان جاوزها  
 ردت الى معرفتها وان رات في ايامها ما يكون حيضاً وبعدها ما لا يكون حيضاً او رات  
 في ايامها ما لا يكون وبعدها ما لا يكون حيضاً او رات في ايامها ما لا يكون حيضاً وبعدها  
 ما لا يكون حيضاً ولو جمعاً يكون حيضاً ولم يجاوز العشرة فالحل حيضاً لا ينافي لان  
 الحيض كان ثابته ووقع الشك في الخروج منه ونقلنا عادتها بربوبية خلافها تبعاً  
 قصداً ومثله حائز ولورات في ايامها ما لا يكون حيضاً او لم تر شيئاً وبعدها ما  
 يكون حيضاً فالحل حيض وعندها وهو رواية محمد عن ان حنفه وفي روايه عنه لا يكون  
 حيضاً لعن يعاودها في الشهر الثاني وجه قول ان يوسف انه صار عاده لها مرة واحدة  
 ووجه قول محمد انه يرى الجبدان عن ايامها وان رات وقبلها وبعدها فالحل حيض وعندها  
 ما لم يجاوز العشرة وان جاوزت فحيضتها ايامها لا غير وعن ان حنفه ان حيضتها ايامها  
 وما عدها دون ما قبلها فصل في الابدال على قول محمد صاحبه العادة المعروفة اذ المر  
 في ايامها ما يصلح حيضاً ورات بعد ايامها ما يصلح حيضاً فعند ان حنفه موقوف حكمها  
 رات على ما يرى في المستقبل في المنة الثانية فان رات في موضع عادتها سنان ان  
 ما سبق لم يكن حيضاً وان رات في الشهر الثاني مثل ما رات في الشهر الاول من ان ما سبق  
 كان حيضاً وانتقلت عادتها وكان يجوز الابدال ويقول فيه ايامها نقل العادة مرة  
 واحدة وقال محمد اذا رات بعد ايامها ما يمكن جعله حيضاً جعل حيضاً بدلاً عن عادتها

وفي رواية محمد بن  
 الحسن بن محمد بن  
 ابي حنيفة  
 في ايامها  
 ما لم يجاوز العشرة  
 وان جاوزت فحيضتها  
 ايامها لا غير  
 وعن ان حنفه  
 ان حيضتها ايامها  
 وما عدها دون ما  
 قبلها فصل في  
 الابدال على قول  
 محمد صاحبه  
 العادة المعروفة  
 اذ المر في ايامها  
 ما يصلح حيضاً  
 ورات بعد ايامها  
 ما يصلح حيضاً  
 فعند ان حنفه  
 موقوف حكمها  
 رات على ما يرى  
 في المستقبل في  
 المنة الثانية  
 فان رات في  
 موضع عادتها  
 سنان ان ما سبق  
 لم يكن حيضاً  
 وان رات في  
 الشهر الثاني  
 مثل ما رات في  
 الشهر الاول  
 من ان ما سبق  
 كان حيضاً  
 وانتقلت  
 عادتها وكان  
 يجوز الابدال  
 ويقول فيه  
 ايامها نقل  
 العادة مرة  
 واحدة وقال  
 محمد اذا رات  
 بعد ايامها  
 ما يمكن جعله  
 حيضاً جعل  
 حيضاً بدلاً  
 عن عادتها



اذا امكن الابدال والامكان سقى الى موضع حيضتها الثاني بعد الابدال اقل  
 مدة الطهر وهو خمسة عشر يوما فصاعدا سواء كان الطهر خالصا او باسمرار  
 وان كان دون خمسة عشر يوما فان امكن ان يحزم من موضع حيضتها الثاني ما  
 يصير به طهرها خمسة عشر يوما وسقى بعد الجرح من موضع حيضتها الثاني ما يمكن  
 جعله حيضا يبدل لها ايضا وان كان الثاني بعد الجرح دون ذلك لا يبدل لها ويصل الى  
 موضع حيضتها الثاني لان الحيض متى على الامكان وهو موجود اذا نفي بعد الابدال مدة  
 طهرت اقل من عاداتها سقده وتاخر وكان ابو حفص البدر ومحمد بن مقاتل يقولان لا يبدل  
 على قول محمد بن طريق الطرح لا بطريق الحرسانه اذا كان الثاني بعد الابدال اقل من  
 خمسة عشر يوما فان امكن ان يطرح من ايام البدل ما انضم الى ما في الطهر فتم خمسة عشر  
 وسقى من موضع البدل ما يمكن جعله حيضا يبدل لها وان كان الثاني دون ذلك لا يبدل  
 ولا هذا اولى لان الغير فيه في موضع واحد وفي الجرح في موضعين وكان ابو زيد الكبير  
 وابو يعقوب الخزاز يقولان لا يبدل الا نفي بعد الابدال الى موضع حيضتها الثاني  
 خمسة عشر يوما فان نفي دونها لا يبدل لان اثبات البدل لكون المريضة طهرت ثامين  
 فاذا وجد هذه الصفة يبدل والا فلا بيانه من المسائل امره عاداتها في الحيض  
 خمسة وفي الطهر عشرون طهرت مرة اثنين وعشرين ثم استمر بها الدم فجعل حيضتها  
 من اول الاستمرار ثلثة اياما فان ايامها ما عدا ان يجعل حيضا فان طهرت ثلثة وعشرين  
 ثم استمر بها الدم فعد نديا حنيفه صلى الى موضع حيضتها الثاني وهو اثنان وعشرون  
 وعند محمد بن سدر لها خمسة من اول الاستمرار لان الباقي بعد الابدال الى موضع حيضتها  
 الثاني سبعة عشر يوما وكذا ان طهرت اربعة وعشرين او خمسة وعشرين ثم استمر  
 بها الدم سدر لها خمسة لان الثاني بعده خمسة عشر فتدع خمسة وتصل خمسة عشر  
 يوما ثم تدع خمسة فان طهرت ستة وعشرين ثم استمر بها الدم فعلى قول ابو زيد وابو  
 يعقوب لا يبدل لان الباقي بعد الابدال اربعة عشر لكنها تصل في اول الاستمرار تسعة عشر  
 يوما ثم تدع خمسة وتصل عشرين وعلى قول محمد بن سدر لا يبدل لها خمسة لان الابدال بطريق الجرح  
 ممكن فيجر من موضع حيضتها الثاني يوم الى بقية طهرها ليم خمسة عشر يوما فتدع  
 من اول الاستمرار خمسة بطريق البدل ثم تصل خمسة عشر ثم تدع اربعة ثم تصل

عشرين ثم تدع خمسة ثم تصل عشرين وعلى قول ابو حفص وان مقاتل يبدل لها  
 بطريق الطرح فتدع اول الاستمرار اربعة وتصل خمسة عشر ثم تدع خمسة وتصل  
 عشرين وكذا ان طهرت سبعة وعشرين وان طهرت ثمانية وعشرين ثم استمر  
 بها الدم لا يبدل لها اتفاقا لان بعد الابدال سقى من الطهر اثنان عشر فان حرم  
 اياها ثلثة كما سقى من موضع حيضتها الثاني ما يمكن جعله حيضا ولكنها تصل الى  
 موضع حيضتها الثاني وذلك سبعة عشر يوما ثم تدع خمسة وتصل عشرين وكذا  
 يجوز عند الابدال بعد ايامها يجوز ايامها بشرط ان يكون مزيئا اعقب طهر قبل  
 صحيح لا استمرار فيه حتى اذا وصلت في شيء من الطهر المتقدم بالدم لا سدر لها قبل  
 ايامها بيانه امره حيضتها خمسة وطهرها عشرون طهرت خمسة عشر ثم رات  
 خمسة دما وطهرت ايامها فعد محمد بن جعل الحيض المقدي حيا يبدل عن  
 ايامها ولو طهرت اربعة عشر ثم رات ستة دما ثم طهرت ايامها لم يبدل لها شيء  
 من المتقدم لا نهضت في يوم منه بالدم وهو الخامس عشر وعند محمد بن سدر  
 لها مثل ايامها او اقل ولا سدر اكثر منها بشرط ان يكون بين طهرين صحيحا لا  
 استمرار فيها لان الحاجة الى جعل الربا حيا استدا لما لم يكن مريضا بين طهرين  
 صحيحين على جعله حيضا ابتداء فان امكن الابدال قبل ايامها وبعد ايامها يبدل  
 لها ما قبل ايامها لانه اسرعها امكانا مثاله اذا كانت عادتها في الحيض ثلثة وفي  
 الطهر سبعة وعشرين وطهرت خمسة عشر ثم رات ثلثة ثم طهرت اثنى عشر  
 يوما ثم رات الدم فانها لم تر في ايامها شيئا فيبدل لها الثلثة التي راتها بعد خمسة عشر  
 يوما لا يماريه بعد طهر صحيح وان امكان البدل فيه قايم فلهذا يبدل لها تلك الثلثة  
 دون ما راته بعد ايامها فحصل في نصب العادة والعادة نوعان اصلية  
 وجعلية فالاصلية على وجهين احدهما ان يرى دمين خالصين وطهرين خالصين  
 والثاني ان يرى دمين وطهرين مختلفين مثال الاول مبتداه رات ثلثة دما وخمسة  
 عشر طهرا وثلثة دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فانها تدع الصلوة من  
 اول الاستمرار ثلثة وتصل خمسة عشر لان ذلك صار عادة لها اصلية بالتكرار وكذا  
 لو رات بعد ذلك اربعة دما وستة عشر طهرا ثم استمر الدم في حيضتها ثلثة وطهرها



خمس عشر عادة اصلية لها فيصلي من اول الاستمرار ستة عشر رات اربعة  
دما فثله منها مدة حبسها ثم يوم من حساب طهرها فلما طهرت ستة عشر يوما  
فاربعة عشر تمام طهرها ويومان من حبسها لم تر فيها الدم فيصلي الى موضع  
حبسها الثاني وذلك ستة عشر ثم تدع الصلاة ثلثه وتصلي خمسة عشر والوجه  
الثاني ان ترى من مخلفين وطهرين مخلفين بان رات مبتداه ثلثه دما وخمسة عشر  
طهرا واربعه دما وستة عشر طهرا ثم استمر بها الدم بعد ان يوسع ايام حبسها  
وطهرها ما راته اخر من واخلفوا على قولها قبل عاداتها ما راته اول مرة لانها مبتداه  
ولا يسقط رويته المخالف من فكون حبسها ثلثه وطهرها خمسة عشر فلما رات في المرة  
الثانية اربعة دما فاليوم الرابع من طهرها فلما طهرت ستة عشر فاربعة عشر  
منه بقيه طهرها ويومان من حبسها الثاني ولكنها لم تر فيها فلا تنكح الطلوع فيها نفى  
من مدة حبسها يوم ذلك لا يكون حبسا فنصلي الى موضع حبسها الثاني وذلك  
ستة عشر وقبل عاداتها اقل المئين من كل من الاول الاستمرار ثلثه وتصلي خمسة عشر  
ويجعل اقل المئين عادة لها لان الاقل بوجود في الاثر وفي المبتداه حصلت العادة بالمرّة  
للضرون واما العادة الجولية فهي ان ترى ثلثه دما واطهار مختلفه ثم يستمر الدم بان رات  
خمس دما وسبعة عشر طهرا واربعه دما وستة عشر طهرا وثلثه دما وخمسة عشر  
طهرا سميت جولية لانها جعلت عادة للضرون في زمان الاستمرار ثم قبل جعل اوسط الاعلا  
عادة لها وهو قول محمد بن ابراهيم فتدع من اول الاستمرار اربعة وتصلي ستة عشر  
وجير الامور اوسطها وقبل عاداتها اقل المئين الاخيرين رويته قال ابو عثمان تدع الطلوع  
من اول الاستمرار ثلثه وتصلي خمسة عشر لان الاقل ناكدا بالكرار لان القليل موجود في  
الكثرة وهو ايسر على النساء لانه يعسر عليهن حفظ جميع ما يربن من الدم حتى يعرفن  
الاوسط قال في المحيط وعليه الفتوى فان طرات العادة الجولية على العادة الاصلية  
قال ابي بلخ لا يسقط به الاصلية لانها دونها والشي لا يسقطه ما هو دونه كالوطن  
الاصل لا يسقطه وطن الاقامه لان الحاجة الى اثبات العادة الجولية ولا ضرره الى  
بعض عادة كانت لها وقال مشايخنا ان يسقط العادة الاصلية بالجولية لانه لا  
مدان ينكر في العادة الجولية خلاف ما كان في العادة الاصلية مثاله اذا كانت العادة

الاصليه في الحبس خمسة كالمس الجولية الا برويته ستة او سبعة وثمانيه ونكر فيها  
خلاف العادة الاصلية من ان الان سبعة وثمانيه تنكر فيها ستة فبالكرار خلاف  
العادة الاصلية ينقض تلك العادة ولكن لما كانت متفاوتة في بعضها كانت جعلية  
الاصلية بم الجولية ينقض برويته المخالف من نكاحا لضعفها ولا ينقضها  
ما كان بسبب الكرار فكل ذلك استقامها لا يتوقف على وجوده فما عاقلها خلاف  
الاصليه مبتداه رات ثلثه دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر دمها فعادتها اربعة  
في الحبس وستة عشر في الطهر انفا قال ان ذلك اقل المئين الاخيرين واوسط  
الاعداد رات ثلثه دما وخمسة عشر طهرا واربعه دما وستة عشر طهرا وثلثه  
دما وخمسة عشر طهرا فانها تدع الصلاة من اول الاستمرار ثلثه وتصلي خمسة عشر  
وذلك عادة جعلية لها فلو لا رويته المخالف كانت اصلية بضم ما راته اخر الى ما  
راته اولا لانه ناكدا بالكرار وصار عادة لها جعلية ثم المبتداه اذ اربط اطهار  
مختلفه ودما مختلفه ووقعت للحاجة الى نصب العادة ومثلا صاحب العادة  
وقد تكون عادة المراه في الحيض والطهر جميعا اصلية وقد يكون فيها جعلية وقد يكون  
اصلية في احدهما جعلية في الاخر فكل ذلك متوقف على معرفة الاطهار الصحيحة والدم الصحيح  
والطهر الصحيح ان لا ينقض عن ادنى مدته وان لا تصل في شي منه بالدم فان صلت  
في اول يوم منه بالدم ثم كان الطهر بعد خمسة عشر او اكثر فهذا صالح لمحوها  
بعد من الدم حبسا غير صالح لنصب العادة ولا يجعل ما بعده حبسا والدم الصحيح  
ان لا يسقط عن ادنى مدته وان يكون بين طهرين كاملين ولا يزيد على عشرة وسانه  
لو كانت عادتها في الحيض عشرة وفي الطهر عشرين فرات الدم احدى عشر يوما  
ثم طهرت خمسة عشر ثم استمر بها فبعثه من اول ما رات حبسها واحادي  
عشر او طهرها فنصلي فيه بالدم ثم الطهر خمسة عشر وقد جا الاستمرار وقد بقي  
زمان طهرها اربعة فصل في هذه الاربعة ثم تنكح عشرين وتصلي عشرين وان كانت  
بعد طهر خمسة عشر رات خمسة دما ثم طهرت خمسة عشر فلهذا الحشد تكون  
حبسا لها لانه مري عقب طهر خمسة عشر فيمكن جعله حبسا ولكن لا تنقل عاداتها  
في الطهر الى خمسة عشر لان الطهر الاول قد صلت في اول يوم منه بالدم فلا



يصلح لصب العادة ولو كانت رات الدم لحد عشر ثم الطهر اربعة عشر ثم الدم  
 خمسة ثم الطهر خمسة عشر واستمر فان الحنفية لا تجعل حضا لها لانها غير مبررة عقيب  
 طهر كامل بل تلك الحنفية يتم حدها طهرها ثم طهرت خمسة عشر فحشر من ذلك  
 حضا لم ترفه ثم حال استمرار وقد بقي من طهرها خمسة عشر فصلى من اول  
 الاستمرار خمسة عشر ثم تدع عشرة وتصلى عشرين فصل في فساد الدم والطهر  
 وفي الحبط مسابله اربعة اوجه اما ان يفسد الدم والطهر جميعا او يفسد الدم  
 ويصح الطهر او على العكس او يصح الدم ويصح الطهر طاهر الكنه يفسد بطريق الضرورة  
 مثال الاول مبتداه رات اربعة عشر يوما دما واربعه عشر يوما طهرا ثم  
 استمر بها الدم فحضرتها من اول ما رات عشرة وطهرها عشرون لانها لما فسد  
 صارت كانهما قد انشلت بالاستمرار وقد مضى ثمانية عشر يوما من طهرها فتصلى  
 يومين من اول الاستمرار ثم تدع عشرة وتصلى عشرين وكذا ان كان الدم خمسة  
 عشر والطهر اربعة عشر واول الاستمرار يوافق ابتداء حضا فتدع عشرة وتصلى  
 عشرين ثم هكذا الى ان ترا الدم ثلثة وعشرين والطهر اربعة عشر والعشرة من اول  
 ما رات حضا بقي ثلثة عشر وذلك طهرها تصلى فيه سبعة من اربعة عشر تمام  
 طهرها وسبعة من موضع حضا الثاني لم ترفه دما وقد بقي ثلثة من موضع حضا  
 الثاني وهي حضا كامل فدع ثلثة من اول الاستمرار ثم يصلى عشرين ثم تدع عشرة  
 وتصلى عشرين وذلك دما وان كان الدم اربعة وعشرين فسته من اربعة عشر  
 بغير طهرها بقي ثمانية من موضع حضا الثاني لم ترفه دما وقد بقي منه يوما  
 وهما لا يكونان حضا فهذه لم تزل الحضا فصل الى موضع حضا الثاني وذلك ان  
 وعشرون يوما من اول الاستمرار ثم تدع عشرة وتصلى عشرين هذا قوله اما عند  
 فدع الصلاة عشرة من اول الاستمرار لان ابا يوسف سفل العادة بعد الروية مرة  
 ومحمد بن ابي بكر ومثال الثاني مبتداه رات اربعة عشر يوما طهرا ثم استمر بها  
 الدم فلح حضا عشرة وطهرها سبعة عشر لان فساد الدم بالحادي عشر وخمسة  
 يوما عشر لما لم يوتر في الدم حتى كانت العشرة حضا فلا يوتر في الطهر كان اولي  
 والصحيح ان حضا عشرة وطهرها عشرون لفساد الطهر والدم ففساد الدم بالزيادة

اول

يومادما

على

الحادي عشر

بالدم

على العشرة وفساد الطهر لها وصلت في اول يوم من الطهر فالدم الحادي عشر  
 من الطهر وروية الدم الفاسد في ايام الطهر توتر في فساد وقد بقي من طهرها  
 اربعة وصل الى اربعة ايام من اول الاستمرار ثم تدع عشرة وتصلى عشرين ثم هكذا  
 الى ان ترا الدم اسبوع وعشرين والطهر خمسة عشر والعشرة من اولها حضا  
 وبقي اربعة عشر من الاول الطهر كان ثمانية من خمسة عشر تمام طهرها وسبعة  
 من موضع حضا الثاني بقي ثلثة ايام وهي حضا كامل فدع ثلثة من اول الاستمرار  
 وتصلى عشرين ثم تدع عشرة وتصلى عشرين ومثال الثالث مبتداه رات خمسة دما  
 واربعه عشر طهرا واستمر فحضا خمسة عشر وطهرها بغيره الشهر خمسة وعشرون  
 ودجا الاستمرار وقد بقي من طهرها اربعة عشر يوما فتصلى اربعة عشر يوما ثم  
 تدع خمسة وتصلى خمسة وعشرين وذلك دما ومثال الرابع مبتداه رات  
 ثلثة دما وخمسة عشر طهرا ويوما دما ويومين طهرا ثم استمر بها الدم فحضا  
 ثلثة وطهرها سبعة وعشرون وقد مضى من طهرها ثمانية عشر وبقي تسعة  
 فصل من اول الاستمرار تسعة ثم تدع ثلثة وتصلى سبعة وعشرين لان طهرها خمسة  
 عشر صحح طاهر الكنه فسد لما رات بعد يوما دما ويومين طهرا لانه لا يمكن ان يجعل  
 هذه الثلثة حضا لان ختمها يقع بالطهر فتصلى في هذه الايام ضروره واذا فسد  
 ذلك الطهر خرج من ان يكون صالحا لصب العادة ولورات عشرة دما وخمسة  
 عشر طهرا ثم يوما دما وثلثة طهرا ويوما دما وثلثة طهرا ثم استمر بها الدم قل  
 طهر خمسة عشر صحح صلح لصب العادة لانه بحر من اول الاستمرار يوما الى  
 ما رات بعد خمسة عشر حتى يصير عشرة فجعل حضا فان الطهر خمسة عشر  
 خالصا وقل طهر خمسة عشر فامدك لها وصلت في ثلثة منه بدم لان اليوم والثلاثة  
 بعد خمسة عشر لا يكون حضا وانما حضا الستة بعد ذلك فقد طهرت خمسة عشر  
 فان حضا عشرة وطهرها عشرين وقد مضى خمسة عشر ثم خمسة فوصلت فيها فصار  
 عشرين ثم ثلثة طهر ولا ينبغي الحضا بالطهر وقد بقي من ايام حضا سبعة فدع سبعة  
 وتصلى عشرين ثم تدع عشرة وتصلى عشرين فصل في الاصلال اذا كانت المرأة حضا  
 في كل شهر فاستحيضت وطبقت من القرين ونسبت عدد ايامها او مكانها او وصلت



فيهما واصله انها متى سقطت بالطهر في وقت صلت فيه بالوضوء لوقت كل صلاة وصامت  
ومتى سقطت بالحض في وقت تركها ومتى سكنت اياه وقت حض او طهر تحرت عندنا  
وهذه الصالة سمي المتحيز عند الفقهاء ففي احد الرواين عن احمد بن حنبل في اهل الحضر وفي  
اخرى مجلس غلبه وعنه انها لمبتداه وعن الشافعي انها لا يحض ابدا بل يصلي ويغتسل ليل  
صلته في الوقت وهو الصحيح عندهم لاحتمال انقطاع الحيض فيه ولا تخل لزوجها وبه قال  
ما لك الا انه حل وطيبها عنده ومنع من دخول المسجد ومس المصحف وقراء القرآن خارج  
الصلاة والسفل بالصوم والصلاة وقوم او حبوا عليها ست اعتسالات في عشر صلوات  
ولم يحوزوا لها الحرك وفي هذا تليف ثاوي وخرج عظيم لا يحفي بنو الشريعة واصولها  
عنه والجواب من تعسف ذلك وعدل اليه عن الحرك والظاهر واستعمله في امر  
القبلة وفي الاواني والاثاب الخس بعضها مع قلة مستقاة اليقين هناك وقلة جهة  
للخطر هناك لان زمن الطهر اكثر من زمن الحيض قطعاً عندنا وكذا عندهم غالباً وفي حديث  
عنه حتى اذ ارات ان قد ظهرت واستنقأت فصل اربعاً وعشرين ليلة او ثلثة وعشرين  
ليلة وايام او صومى فان ذلك يحزى الحديث رواه ابو داود والترمذي واحمد وخيرها  
بن الست والسبع خيرة محرم واجتهاد لا نسبه له قوله حتى اذ ارات ان قد  
طهرت فاعتسلي بديل على التجرى والنظر والخبر في جعل الشئ واجباً او حلالاً او حراماً  
الى الشارع دون الخلف فاذا نسبت ابتدا الدم بتجرى عندنا وعند احمد واسحق  
وقال اصحاب الشافعي على قولهم تحيض المتحيزه الناسيه للوقت تحيض من راس كل  
هلال لقوله عليه السلام فافعل كل شهر وقولهم هذا لا يصح لان التجرى يغلب على  
الطن وهو في مثله كالعلم ولم يعارضه غير اذ لم يرد به نص وروس الشهور والاهله  
لا نأير لها في امر الحيض عرفاً ولا عقلاً وفي قوله لجنبه فافعل كل شئ كما يحض النساء  
ويطهرن لميقات حيضهن وطهرهن وقد علم قطعاً ان حض النساء عند روس الاهله  
ليس هو المعهود الغالب فعلم انه اراد به السهر العدي وحن بقوله في ذكر اول  
الدم على ما ياتي عن كتب اي قرب فان لم يستقر رايها على شئ بل تردد بين الحيض والطهر  
والدخول في الحيض فانها تضل في بالوضوء لكل صلوة بالشك وان تردد بين الحيض والطهر  
والخروج من الحيض فانها تصلي بالغسل لكل صلاة بالشك والقياس ان يغتسل في كل

عنه

في كل ساعه لكن سقط ذلك للخرج الفادح وكان ابو علي الدقاق يقول هذا قياس ايضا  
والاستحسان انها تغتسل لوقت كل صلاة وزعم انه قول محمد طلت بمعنى له ان  
يقول والاستحسان من الاستحسان ان الغتسال لكل صلاة ليس بقياس واعتبرها ابو علي  
بالمستحاضه في كونها نوضاً لوقت كل صلاة والاصح ما ذكره في الحجاب للاحاديث  
الوارده بالاغتسال لكل صلاة على ما يقدّر وكان ابو سهل يقول يغتسل في وقت  
وتصلي ثم يغتسل في الوقت الثاني لا لإصلا الوقت وتعيد ما صلت قبل هذا  
لستقيا بالحدادها بصفه الطهارة لحياطا وانما يصلي الملتوبات والسنن المشهوره  
للتبعيه والوبر ولا تقرا دعا القنوت لقيام غير مقامه هذا في المحيط ولتصلي شيئاً  
من الطوعات لانها بردت من فعل مستحب وحرام فلا يسرع وفيما يصلي تقرا  
في كل ركعه اية واحدة عنده وتلك ايات عندها قدر ما يجوز به الصلوة وقال بعض  
مشايخنا بقراءة الفاتحه والسوره في المولى من المكتوبه في كل ركعه من السنن ولا  
تقرا في الاخيرتين من المكتوبه شيئاً وقبل بقراءة الفاتحه لانها واجبه فيها في رواية  
الحسن عنه وفي طاهر الروايه سنه ما يي بها قال في المبسوط ومن مشايخنا من يقول  
بقراءة الفاتحه في المولى من المكتوبه وفي السنن فعل ركعه ولا تقرا السوره معها كما  
لا يقرأها خارج الصلاة قلت وفي هذا بعد لان ضم السوره في المولى واجب وان  
سمعت اية سحر فسمعت للحال سقطت عنها لانها ان كانت حايضاً لم يجب عليها وان  
كانت طاهره فقد أدت وان سجدت بعد تلمذها الا عاده بعد عشره ايام لحصل الفضل  
في الطهر وقال ابو علي الدقاق يجدها بعد العشره قبل ان يزد على خمسة عشر يوماً وهو الصحيح  
لحوار عوده بعد الخمسه عشر يوماً وان حجت فلا تاتي بطواف النخيه لانها سنه وتطوف للراحه  
لان ركن الحج لم يقيد بعد عشرين ايام وتطوف للصدقه لانها واجب ولا يطأها زوجها  
بالتجرى لانها لا يحوز في باب الفروج وقال بعض مشايخنا يطأها بالتجرى لانها حقه في  
حاله الطهر ورواها غالب يجوز الحرك كما لو اخطأت الذبحه باليهته والذبحه غاليه  
لكن هذا لا يصح لان التجرى مما حل تناوله بالادن دون الملكه وتصوم رمضان الاحمال  
كونها طاهره في كل يوم وتعيد بعد رمضان عشرين يوماً لحوار ان يكون حايضه في  
كل شهر عشره ايام فاذا قضت عشره ايام حصوله في الحيض فمقضى عشره اخرى لخرج

في كل ركعه اية واحدة عنده وتلك ايات عندها قدر ما يجوز به الصلوة وقال بعض مشايخنا بقراءة الفاتحه والسوره في المولى من المكتوبه في كل ركعه من السنن ولا تقرا في الاخيرتين من المكتوبه شيئاً وقبل بقراءة الفاتحه لانها واجبه فيها في رواية الحسن عنه وفي طاهر الروايه سنه ما يي بها قال في المبسوط ومن مشايخنا من يقول بقراءة الفاتحه في المولى من المكتوبه وفي السنن فعل ركعه ولا تقرا السوره معها كما لا يقرأها خارج الصلاة قلت وفي هذا بعد لان ضم السوره في المولى واجب وان سمعت اية سحر فسمعت للحال سقطت عنها لانها ان كانت حايضاً لم يجب عليها وان كانت طاهره فقد أدت وان سجدت بعد تلمذها الا عاده بعد عشره ايام لحصل الفضل في الطهر وقال ابو علي الدقاق يجدها بعد العشره قبل ان يزد على خمسة عشر يوماً وهو الصحيح لحوار عوده بعد الخمسه عشر يوماً وان حجت فلا تاتي بطواف النخيه لانها سنه وتطوف للراحه لان ركن الحج لم يقيد بعد عشرين ايام وتطوف للصدقه لانها واجب ولا يطأها زوجها بالتجرى لانها لا يحوز في باب الفروج وقال بعض مشايخنا يطأها بالتجرى لانها حقه في حاله الطهر ورواها غالب يجوز الحرك كما لو اخطأت الذبحه باليهته والذبحه غاليه لكن هذا لا يصح لان التجرى مما حل تناوله بالادن دون الملكه وتصوم رمضان الاحمال كونها طاهره في كل يوم وتعيد بعد رمضان عشرين يوماً لحوار ان يكون حايضه في كل شهر عشره ايام فاذا قضت عشره ايام حصوله في الحيض فمقضى عشره اخرى لخرج

في كل ركعه اية واحدة عنده وتلك ايات عندها قدر ما يجوز به الصلوة وقال بعض مشايخنا بقراءة الفاتحه والسوره في المولى من المكتوبه في كل ركعه من السنن ولا تقرا في الاخيرتين من المكتوبه شيئاً وقبل بقراءة الفاتحه لانها واجبه فيها في رواية الحسن عنه وفي طاهر الروايه سنه ما يي بها قال في المبسوط ومن مشايخنا من يقول بقراءة الفاتحه في المولى من المكتوبه وفي السنن فعل ركعه ولا تقرا السوره معها كما لا يقرأها خارج الصلاة قلت وفي هذا بعد لان ضم السوره في المولى واجب وان سمعت اية سحر فسمعت للحال سقطت عنها لانها ان كانت حايضاً لم يجب عليها وان كانت طاهره فقد أدت وان سجدت بعد تلمذها الا عاده بعد عشره ايام لحصل الفضل في الطهر وقال ابو علي الدقاق يجدها بعد العشره قبل ان يزد على خمسة عشر يوماً وهو الصحيح لحوار عوده بعد الخمسه عشر يوماً وان حجت فلا تاتي بطواف النخيه لانها سنه وتطوف للراحه لان ركن الحج لم يقيد بعد عشرين ايام وتطوف للصدقه لانها واجب ولا يطأها زوجها بالتجرى لانها لا يحوز في باب الفروج وقال بعض مشايخنا يطأها بالتجرى لانها حقه في حاله الطهر ورواها غالب يجوز الحرك كما لو اخطأت الذبحه باليهته والذبحه غاليه لكن هذا لا يصح لان التجرى مما حل تناوله بالادن دون الملكه وتصوم رمضان الاحمال كونها طاهره في كل يوم وتعيد بعد رمضان عشرين يوماً لحوار ان يكون حايضه في كل شهر عشره ايام فاذا قضت عشره ايام حصوله في الحيض فمقضى عشره اخرى لخرج



عن العمدة بيقين الوجه الثاني ان علمت ان ابتداء حيضها يكون بالنهار يقضي اسن وعشرين  
يوماً لان اكثر ما فسد من صومها احد عشر يوماً فتقضي ضعف ذلك احتياطاً الوجه  
الثالث ان تعلم شيئاً قال عامه المشايخ يقضي عشرين يوماً لان الحصص لا تزيد  
له على عشرين وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني يقضي اسن وعشرين يوماً وهو الصحيح  
لجواز ان يكون ابتداء صومها بالنهار في اليوم الحادي عشر منه فيفسد صومه ويلزمها  
قضا احد عشر يوماً بمعنى ضعف ذلك هذا اذا علمت ان دورها في كل شهر وان  
لم تعلم ذلك تعرف بفرجه بطوله في المبسوط والمحيط وعند الشافعي يصوم مع  
الناس كما قلنا ويصح لها يقين صوم اربعة عشر يوماً منه الا ان يكون ناقصاً فكون  
المتيقن بثلثه عشر يوماً لان اسوأ حالها ان يحض خمسة عشر يوماً لها في اثنا عشر يوماً فيفسد  
سنة عشر يوماً فيلزمها القضا بعد بان يصوم شهراً تاماً فيحصل لها منه اربعة عشر يوماً  
يبقى عليها يوماً تقضيها بان تصوم ستة ايام من ثمانية عشر يوماً من اولها ويومين  
من اخرها ويومين من ذلك كيف سأت وطريقه انه متى كان المقتضى دون اربعة عشر  
فوق يوم فانك تصنف عدده الى اكثر ما يفسد بالحيض وهو الستة عشر وتحفظه ثم تضعف  
عدد المقتضى وتزده اسن ايدياً ما بلغ صامه من اليلة المحفوظة قدر المقتضى متواليات  
اولها وقدره كذلك من اخرها ويومين كيف سأت ولو كان عليها صوم شهرين متتابعين  
في كاه الفصل او في كاه الفطر قبل هذه الحال والفطر في هذه الحال لا يوجب كفارة  
لتمكن السببه في كل يوم بالتردد بين الحيض والظهر ثم ان علمت ان دورها في كل شهر  
وابتداء حيضها يكون بالليل فعليه ان تصوم تسعين يوماً لانه يجب صوم ستين متتابعه فمن  
كل شهر سبعين يوماً وعشرين وان علمت ان ابتداء حيضها يكون بالنهار فعليه ما يه يوم  
واربعة لجواز ان يكون ابتداء صومها بوافق ابتداء حيضها فلا يجزها احد عشر يوماً ثم  
يجزها في تسعة عشر يوماً كما يجزها في احد عشر يوماً كما في تسعة عشر يوماً في الشهر الثالث  
كذلك فبلغ العدد تسعين والآخر سبعة وخمسون يوماً ثم لا يجزها في احد عشر يوماً ثم  
يجزها في ثلثه ثمة ستين فبلغ عدد اجلك ما يه واربعة ايام وان كانت لا تدري حيضها  
كان يكون في الليل او بالنهار فعلى قول اكثر المشايخ تصوم تسعين يوماً على ما تقدم  
وعلى قول ابي جعفر ما يه واربعة ايام بالحوط الوهم وان كانت لا تدري في

كم

كم يكون دورها وعلمت ان ابتداء حيضها ان يكون بالليل فعليه ان تصوم ما يه يوماً  
من كل خمسة وعشرين متيقن بحد صومها في خمسة عشر يوماً فاذا صامت ما يه  
يوماً جاز في ستين يوماً وان كانت تعلم ان ابتداء حيضها يكون بالنهار فعليه ان تصوم  
ما يه وخمسة عشر يوماً لان من الجائز ان يوافق ابتداء الصوم ابتداء حيضها فلا يجزها  
في احد عشر يوماً ثم يجزها في اربعة عشر يوماً كما يجزها في احد عشر يوماً ثم  
العدد ما يه وانما جاز صومها في ستة وخمسين يوماً ثم يجزها في احد عشر يوماً ثم  
يجزها في اربعة ثمة ستين يوماً فبلغ العدد ما يه وخمسة عشر يوماً جاز صومها منها في  
ستين يوماً وان كانت لا تدري كيف كان ابتداء حيضها فهو على الخلاف الذي حققناه  
من قبل ولو ان هذه المبتلاه كانت امة استربت فله استبراءها لا يقدر شي عند  
ابي عميه وعند محمد بن ابراهيم يقدر ستة اشهر وعشرين يوماً غير ساعتين لجواز  
ان السرا بان بعد ما يقضي من حيضها ساعة فلا يحسب وهو عشرين ايام الا ساعة  
ثم بعد طهر ستة اشهر الا ساعة ثم بعد الحيض عشرين ايام فكون الاجله ستة  
اشهر وعشرين يوماً غير ساعتين هذا قول من يجوز وطها بالبحر وعلى قول من منع  
منه وهو الصحيح فلا حجة الى هذا الخلاف فصل في اضلال عدد في عدد  
متى ضلت ايامها في ضعفها في العدد او اكثر من الضعف لا يتيقن بالحض في شيء  
من ذلك نحو ما اذا كانت ايامها ثلثه فضلت في ذلك في ستة او ثمانية لا يها  
تتيقن بالحض في شيء من اوله واخره ومتى ضلت ايامها فيما دون ضعفها يتيقن بالحض  
في بعضها مساله اذا كانت ايامها ثلثه فضلت في ذلك في خمسة فانها تتيقن  
بالحيض في الثالث فانه اول الحيض واخره والثاني منه يتيقن فترك الصلوة فيه  
اذا عرفنا هذا لجينا الى بيان المسائل اذا كانت تعلم ان ايامها كانت ثلثه في العشر  
الاخر من الشهر ولا تدري في أي موضع من العشر كانت ولا راي لها في ذلك فله اضلت  
ايامها في اكثر من ضعفها فاصل ثلثه ايام من اول العشر بالوضو لوقت كل صلاة لانه  
تردد حالها في هذه الثلثة من الحيضين والظهر ثم بعد ذلك بحسب الصلوة الى  
اخر الشهر لانه تردد حالها بين الحيض والظهر والخروج من الحيض على ما مر الا انها  
ان كانت تدكر ان خرجها من الحيض في أي وقت من اليوم كان يكون تغسل في كل يوم



في ذلك الوقت مرة وان كانت تعرف ذلك تغتسل لكل صلاة فان كانت ايامها اربعة  
 فاضلت ذلك في العشر فانها تتوضا اربعة ايام من اول العشر لوقت كل صلاة لانه  
 تردد حالها فيه من الطهر والحض ثم تغتسل بعد ذلك الى اخر العشر لوقت كل صلاة  
 لانه تردد حالها فيه من الحيض والطمهر والخروج من الحيض فان كانت خمسة فاضلتها في عشر  
 فانها تصلي خمسة من اول العشر بالوضوء لوقت كل صلاة لانه تردد حالها فيه من الحيض  
 والطمهر ثم تصلي الى اخر العشر بالاغتسال لكل صلاة لانه تردد حالها فيه من الحيض والطمهر  
 والخروج من الحيض فان كان ستة فاضلتها في عشر فانها تصلي من اول العشر اربعة  
 بالوضوء لوقت كل صلاة ثم تدع يومين ثم تصلي اربعة بالاغتسال والاربعه الاولى ما تر  
 واليوم الخامس والسادس حتى سبع لان ايامها ان كانت من اول العشر فهذا اخر حيضها  
 وان كانت من اخر العشر فهذا اول حيضها ثم في الاربعه الاخره تردد حالها بين الحيض  
 والطمهر والخروج من الحيض فصل في حالها بالاغتسال لكل صلاة وعام الفرج في المبسوط  
 فان كانت تدركها بطهر في اخر الشهر ولا تدري كم كانت ايامها بوضوات الى سبعة  
 وعشرين يوما منه ثم امسكت عن الصلاة ثلثة ايام ثم اغتسلت غسلا واحدا والخروج  
 من الحيض سانه الى العشر من الشهر لها يقين الطهر مضافها لوقت كل صلاة للاستحاضه  
 وباتنها زوجها ثم في سبعة ايام تردد حالها بين الحيض والطمهر فان كان حيضها ثلثة  
 ففهمه السبعة من جملة الطهر وان كانت عشر ففهمه السبعة من حيضها فصل في حالها  
 بالوضوء لوقت كل صلاة للشك ولا ياتها زوجها وفي الثلثة الباقية يتيقن بالحيض  
 من كل الصلاة فيها ووقت الخروج من الحيض معلوم لها وهو سبخ الشهر فلهذا اغتسلت  
 فيه فان كانت تدركها بخيض اذا جاوزت العشرين ولا تدري كم كانت ايامها فانها  
 تدع الصلاة بعد العشرين ثلثة ايام من الحيض لا يكون اقل منها ثم تغتسل لكل صلاة الى  
 اخر العشر لتردد حالها بين الحيض والطمهر والخروج من الحيض وتعيد صوم هذه العشر  
 في عشر اخرى من شهر اخر وهذا الجواب مستقيم اذا علمت ان ابدا رويه الدم كان  
 بعد مجاوزة العشرين اياما اذا كانت تعلم انها كانت ترى الدم في اليوم الحادي والعشرين  
 ولا تدرك شيئا سوى ذلك والجواب انها تتيقن بالطهر الى الحادي عشر من الشهر  
 فصل في الوضوء لوقت كل صلاة لليقين وباتنها زوجها ثم تصلي في تسعة ايام

بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك لانه تردد حالها فيه من الحيض والطمهر فمن الجائز ان  
 اليوم الحادي والعشرين اخر حيضها وايامها عشر ولا ياتها زوجها في هذه التسعة  
 ثم تدع الصلاة في اليوم الحادي والعشرين لان فيه يقين بالحيض ثم تصلي بعد ذلك  
 الى اخر الشهر بالاغتسال لكل صلاة لتردد حالها بين الحيض والطمهر والخروج من  
 الحيض وان كانت تستيقن انها كانت ترى الدم بعد ما يمضي سبعة عشر يوما من  
 الشهر ولا تدري عدد ايامها فقد ذكر في بعض النسخ الحيض انها تدع ثلثة بعد سبعة  
 عشر لان فيها يقين بالحيض ثم تصلي في سبعة ايام بالاغتسال لكل صلاة لتردد  
 حالها بين الطهر والحيض والخروج منه قالت في المبسوط ولكن يا ويل هذا اذا كانت  
 تدرك ان ابتداء حيضها يكون بعد سبعة عشر وفي عامه النسخ تصلي بالوضوء ثلثة بالاغتسال  
 سبعة وهو الذي ذكره الحاکم في المحصر قال هذا اذا لم تعلم ان حيضها كان يكون  
 منفصلا بالسبعة عشر من الشهر وانما تعلم انه في العشر التي بعدها فاذا كان موضع  
 المسئلة هكذا ففهمه امره ضلت ايامها في العشر ولا تدري كم كانت ايامها فاقلها  
 ثلثة بيقين وقد بنا فيما مضت ثلثة في عشر ايامها بوضوات ثلثة ايام من اول  
 العشر لوقت كل صلاة ثم تغتسل في سبعة ايام لكل صلاة وان كانت تعلم انها كانت  
 محض في كل شهر مرة في اوله او في اخره ولا تدرك كم كان حيضها ولا تدخل شهر في  
 شهر فانها تتوضا من اول الشهر ثلثة ايام لوقت كل صلاة لتردد حالها بين الحيض  
 والطمهر ولا ياتها زوجها وتغتسل سبعة ايام لكل صلاة لتردد حالها فيما بين  
 الحيض والطمهر والخروج من الحيض ولا ياتها زوجها ثم تتوضا الى اخر الشهر  
 لكن في العشر الاوسط يقين الطهر في ايامها زوجها وفي العشر الاخر تتوضا لوقت  
 كل صلاة كما مر ولا ياتها زوجها لتردد حالها بين الحيض والطمهر ولا يحتمل الخروج  
 من الحيض فيها وانما تردد حالها بين الحيض والطمهر والدخول في الحيض لانه لو تصور  
 الخروج منه كان فيه ادخال شهر في شهر وقد قالت انها لا تدخل شهر في شهر ثم تغتسل  
 مرة واحدة لا حمالا خرجها من الحيض لتمام الشهر ان كل حيضها في هذه العشر الاخير  
 قال في المبسوط واذا كانت لها ايام معلومة من كل شهر فانقطع عنها الدم اسرها ثم  
 عادها واستمر بها وقد نسيت ايامها فانها عسكت عن الصلاة ثلثة ايام من اول الشهر



لا نها تيقن بالحض فان عاده في الموضع قد استقلت بعد المرويه مرتين واكثر فاول  
 عاده من وقت الاستمرار وسبق للحض في ثلثه ايام فترك الصلاه فيها ثم تغسل  
 لكل صلاه في سبعة ايام ليردد حالها كما مرت ثم توضع عشرين يوما لوقت كل صلاه لتيقن  
 فيها بالطهر وباتنها زوجها وهذا دأبها وتاويلها اذا كان دورها في كل شهر وكانت  
 تدخل شهر في شهر وان كانت لا تعرف ذلك لم تعرض لركم قال السرخسي هو على ثلثه  
 اوجه ان كانت لا تدري لمرحان حضنها وطهرها او كانت تذكر مقدار طهرها ولا تذكر  
 مقدار حضنها او كانت تذكر مقدار حضنها ولا تذكر مقدار طهرها ففي الاول تدع  
 الصلاه ثلثه ايام بسبق ثم تصلي سبعة ايام بالغسل لكل صلاه وباتنها زوجها في  
 هذه العشر ثم تصلي ثمانية ايام بالوضوء لوقت كل صلاه بيقين وباتنها زوجها فيها  
 لليقين بالطهر فيها لانها ان كانت حضنها ثلثه فهذا اخر طهرها وان كان عشر فهذا  
 اول طهرها ثم تصلي ثلثه بالوضوء للشك ليردد حالها من الحيض والطهر وباتنها زوجها  
 مبلغ الحساب احدا وعشرين ثم تصلي بعد ذلك لا غتسال لكل صلاه لتوهم خروجها  
 من الحيض في كل ساعه اما بالزيادة في حضنها على الثلثه او في طهرها على خمسة عشر  
 وان علمت ان طهرها خمسة عشر ولا تدري كم كان حضنها فانها تترك الصلاه من  
 اول الاستمرار ثلثه ايام ثم تغسل سبعة بالشك ثم تصلي ثمانية ايام بالوضوء بيقين  
 ثم تصلي ثلثه ايام بالوضوء بالشك فبلغ الحساب احد وعشرين ولو كان حضنها ثلثه  
 فابتدأ طهرها بعد احد وعشرين وان كان حضنها عشره فابتدأ طهرها الثاني بعد خمسة  
 وثلثين وفي هذه الاربعه عشر تصلي لا غتسال لكل صلاه بالشك ليردد حالها كما مرت  
 ثم تصلي يوما واحدا بالوضوء لوقت كل صلاه بيقين وذلك بعد ما تغتسل عند تمام خمسة  
 وثلثين لان في هذا يقين الطهر ثم تصلي ثلثه ايام بالوضوء ليردد حالها من الحيض  
 والطهر ثم تغسل بعد ذلك لكل صلاه ابدا لانه لم يسبق يقين في شي بعدها فان ساعه  
 الا وتوهم انه وقت خروجها من الحيض وان كانت تعلم ان حضنها ثلثه ولا تدري  
 كم كان طهرها فانها تدع الصلاه من اول الاستمرار بسبق ثم تصلي خمسة عشر يوما  
 بالوضوء لوقت كل صلاه بيقين وباتنها زوجها ثم تصلي ثلثه ايام بالوضوء بالشك  
 ليردد حالها فيها من الطهر والحيض فادابح الحساب احد وعشرين فخذ ذلك تغتسل

لكل صلاه ابدا لانه لم يسبق لها يقين في شي وما من ساعه الا وتوهم انه وقت خروجها  
 من الحيض فتغسل لكل صلاه وباتنها زوجها وان ذكرت ان طهرها خمسة عشر  
 ووردت انها في الحيض من الثلثه والا ربه فانها تترك من اول الاستمرار ثلثه ثم  
 تغتسل غسلا واحدا ثم تصلي في اليوم الرابع بالوضوء لوقت كل صلاه بالشك ثم  
 تغتسل عند مضي اليوم الرابع مرة واحده ثم تصلي بالوضوء لوقت كل صلاه اربعة عشر  
 يوما باليقين فبلغ الحساب ثمانية عشر ثم تصلي في اليوم التاسع عشر بالوضوء  
 لوقت كل صلاه ليردد حالها من الحيض والطهر ثم تدع اليوم العشرين والحادى  
 والعشرين بسبق ثم تغتسل ويصلي اليوم الثاني والعشرين بالوضوء بالشك ولا تغتسل  
 في اليوم الثالث والعشرين وتغسل عند تمام الثالث والعشرين لانه ان كان  
 حضنها ثلثه فانها وان خرجها من الحصة عند تمام الثالث والعشرين ولهذا  
 يغتسل عند ذلك ثم تصلي ثلثه عشر يوما بالوضوء لوقت كل صلاه بالشك ثم  
 تدع يوما واحدا لان هذا اليوم اخر حضنها ثلثه واول حضنها ان كان اربعة  
 فيتيقن فيه بالحيض فبلغ الحساب تسعه وثلثين ثم تغتسل لحوار ان يكون هذا وقت  
 خروجها من الحيض ثم تصلي ثلثه ايام بالوضوء ليردد حالها من الحيض والطهر فبلغ  
 الحساب اسن واربعين ثم تغتسل لان هذا اوان خروجها من الحيض اذا كانت  
 ايامها اربعة ثم تصلي اساعه عشر يوما بالوضوء لوقت كل صلاه باليقين لانها بسبق بالطهر  
 فيها فبلغ الحساب اربعة وخمسين ثم تصلي بعد ذلك ثلثه ايام بالوضوء لوقت كل  
 صلاه بالشك ثم تغتسل مرة وتصل اربعة ايام بالوضوء لوقت كل صلاه بالشك ثم  
 تغتسل مرة اخرى ولم يسبق لها يقين الترك في شي بعد اربعة وخمسين فلتسوق المسله  
 هكذا وانما رها بالغتسال في كل وقت توهم انه وقت خروجها من الحيض الى ان لا  
 يبقى لها يقين الطهر في شي ايضا فيعيد تغتسل لكل صلاه ابدا وتامه تعرف في المبسوط  
 مسله عن عقبه من عام ومكحول ان الحايض تغتسل وموضا عند وقت كل صلاه  
 وتستقبل القبلة جالسه دأكره لله تعالى وذكر في منبه المقتى وغيرها انه يسحب  
 لها عذرا في وقت كل صلاه ان موضا وجلس في مسجد منها تسع ومثل مقدار اداء  
 الصلاه لو كانت طاهره حتى لا سطل عاداتها في الملقط وكان حلفن ابوبوصي ابنه

اذا كانت العشره اياما  
 اربعة فاولها  
 اربعة فاولها



بان يذهب الى مسجد استاذ ابي مطيع اذا غاب وجلس فيه ساعة ثم يعود كيلا  
يختل عاداته والدم الخارج من دبرها استخاضه فصل والمستحاضه ومن به  
سلس البول يقال سلس بوله بكسر اللام في الماضي وفيها في المستقبل اذا لم  
تستسكن والخرج الذي لا يرفا رقا الدم والدم مهور اللام اذا سكن والمدى والودي  
واستطلاق البطن وانقلاب الرخ والذي يعقده استرخا والراف الدم واشباه  
ذلك يوضون لوقت كل صلاة فيضلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من الفرائض  
والنوافل وبه قال احمد هكذا ذكره عنه ابو الخطاب في الهداية ولم يخل خلافا وقال  
ان قدامه في المعنى سوا كل صلاة قال وبه قال الشافعي وابو ثور وعرا هذا الى اصحابنا  
ايضا وهو غلط منه قال بن تيمية الحراني هذه رواه عن احمد وقال مالك لا يجب  
الوضوء على المستحاضه ومن به سلس البول ونحوه وهو قول سعه وعكرمه وابوب  
وانما الوضوء مستحب لكل صلاة عنده ذكره في التمهيد والمبسوط بخلاف ما ذكره كثير  
من اصحابنا في كتبهم عنه انها تنوضا لكل صلوة وفي الاستحاضة في غناها تغتسل لكل  
صلوة ويقولنا قال المازعي والليث بن سعد وقال الثوري والشافعي المستحاضه  
تنوضا لكل فرضه ولا يجمع بين فرضين بطهران واحده غسلات او وضوءا وهو  
رواه عن احمد في الوضوء والغسل وقد تقدم في استباحه النافله بطهران الفرضه  
قبلها او بعدها او بطهران مفردة المذهب الجواز عندهم وعن ابن عمر وابن ابي عطاء  
من ابي رباح وجوب الغسل عليها لكل صلاة وعندنا لا يجب عليها الغسل الا مرة  
واحدة لخروجها عن الحيض وهو قول عامه اهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم  
كعلي وابن مسعود وابن مسعود وعائشه وعروة وابي سلمة بن عبد الرحمن ومالك  
والشافعي واحمد وجه وجوب الغسل لكل صلاة حديث عائشه رضي الله عنها وقد ذكره وهو  
في سنن ابي داود والبيهقي وغيرها وقد بنى البيهقي ومن قبله ضعف ما ورد بذلك  
من الاحاديث قال ابو عمر عبد البر في التمهيد عن عائشه انها اقامت بعد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في المستحاضه انها تنوضا لكل صلاة وروى عنها فروعا انها تغتسل  
لكل صلاة وانها يجمع بين الصلاتين بغسل واحد فغتمواها وجوابها بعد وفاه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم دللت على نفي ما روت عنه عليه السلام ادله ليسوع لخلاف رسول

الله او يحل لك على الاستحباب او على النسيبه لا يامر عاداتها على ما حققناه من  
قبل ووجه قول مالك ان الوضوء يرفع الحدث لا ستمانه فلا فائدة في فعله والشافعي  
قوله عليه السلام في حديث فاطمة بنت ابي حنيس ووضي لكل صلاة وفيه ووضي عند كل  
صلاة ذكرها في الامام وكان مقتضى الدليل منع جواز الفرضه الواحدة لقران المنافي  
للصلاة خالفنا فيها للضرورة وفي ما عداه على اصل القياس ولنا ما رواه الامام ابو حنيفة  
رضي الله عنه انه عليه السلام قال المستحاضه سوا لوقت كل صلاة وروى في بعض  
الفاظ حديث فاطمة بنت ابي حنيس ووضي لوقت كل صلاة ذكره في قدامه في المعنى والحرشي  
في المبسوط وروى ابو عبد الله بن بطة باسناد عن حمه بنت حنيس انه عليه السلام  
امرها ان تغتسل لوقت كل صلاة والغسل يعني عن الوضوء فبطل اشتراطه لكل صلاة وفي  
حديث عدي بن ثابت عن ابيه عن جده وتنوضا عند كل صلاة وعند المقرب وقد ساعدنا على  
ان قرب الفعل غير معتبر فتعين حله على الوقت وقد اباح لحمه جمع الفرضين بغسل  
واحد فبطل اشتراطه لكل فرض وانفق الحافظ على ضعف الحديث الذي فيه الوضوء  
لكل صلاة حكاه النواوي في شرح المهدب ولوثبت ذلك على الوقت لانه محتمل  
وحدثنا في الوقت محكم والمحتمل محكم على المحكم واللام فاشبهه في الوقت قال الله تعالى  
اقم الصلاة للربك الشمس اي لوقته وفي الحديث المشهور في مواقيت الصلوات ان الصلاة  
اولا واخرى اي لوقتها وكذا ما جاء عنه عليه السلام انه كان سوا لكل صلاة فان المراد بها  
وقتها اذا لم يقل عنه عليه السلام الوضوء لسنن الفرائض وفي الحديث الباب انما ادركتي  
الصلاة بتمت وصليت اي وقتها لانه المذكور اياه دون الصلاة لانه فعله ويقال انك الصلاة الطهر  
اي لوقتها ونظاير ذلك مما لا يخفى ولا يحصى ولا ينصرف الى المعهود وهي فرض الوقت دون  
الفاية لان الطاهر عدمها ودون المذوره والنافله فلا يوجب اشتراط الطهارة لها بانفرادها  
ولا نه لو شغل الوقت جميعه باذا الوقتيه حان وكان اذاوها مبقيا للطهارة في جميع  
الوقت فقام الوقت مقام الا بيسر لان الا اذا يطول ويقصر فهو اذن غير مضبوط  
والوقت مضبوط فحان اعتباره اولى وسجد الخ لوجه سجد الوقت ولا نه في وجوب  
سجد الوضوء لافايته من الخرج مما لا يخفى ولا نه حديثهم قد تركوا في حوائج النوافل لانهم لم  
يوجبوا الوضوء لكل نافله بل يقضى عندهم بوضوء الفرض ما شئت منها وهي مثل الفرض



في اشتراط الوضوء لها ولا نصاب العذر قد يكون موسوعا يحتاج الى اعاده  
 المريضة مرات ففي المرباع الوضوء لكل مرة خرج من وهذا لانه اذا صلى  
 المريضة فلا خلوا اما ان يكون ظاهرا بقية بعدتها او لا فان كانت باقية وجب  
 ان يجوز فعله ورضه اخرى علاميها وان لم يكن باقية وجب ان لا يجوز فعله لانه  
 لعدم الطهارة اذا المرض والفيل من شرطها الطهارة والمرص انها ليست باقية  
 ولا بها لو لم يجز بقدرها على الوقت تقضى فوات صلاة الجمعة في حق من يكون منزله  
 ناسيا عن الجامع لو اشتغل بعسل الجمعة او الوضوء المستحاضه تستوثق بالشدة  
 والجمر ويحشو فرجها بقطنة او خرقة دفعا للنجاسة او تقللها لئلا ان  
 تكون ضاية او يضرها ذلك الجمر والاستتفاء يشابهه الحمام الدابة ونفرتها وفي  
 حديث امرسلة للمستحاضه لتستفر ثوب وهو ان تشد ثوبا تحجز به تمسك موضع  
 الدم وفي حديث حمته بنت حش فليجي قالت انما الخنثاء الحديث رواه ابو داود  
 والترمذي واحمد وصحاحه وفي المبسوط وشرح مختصر الكرخي للفردوري قالت  
 فاطمة بنت قيس اني اتي في الدم نجسا فقال عليه السلام احشني ونلج واصل و قد  
 تقدم ان فاطمة بنت قيس لم تذكر في المستحاضات والتي قالت اني حيا حمته لا  
 فاطمة فالوهم منهما في موضعين فجعل فاطمة بنت قيس المستحاضه وفي نسبه الخ  
 نجسا الى فاطمة وانما ذلك عن حمته المذكور وهذه النصوص توجب كف الدم ومنعه  
 من الجري بلحتشا او شدا او تعصب حسب ما يسر ولا نه بحس وحديث فان غلب  
 الدم وخرج بعد احكام الشدة والجمر لم يضر في الوقت لما روت عائشة رضي  
 الله عنها قالت اعنكفت امرأه من ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت  
 ترى الدم والطست تحتها وهي تصلي رواه البخاري وكان زيدا ثابت سلس  
 البول وكان يداويه ما استطاع فاذا غلبه تواتر ولا يبالي مما اصاب ثوبه وعمر  
 رضي الله عنه كان يصلي وجرحه بعث دما رواه احمد والدارقطني وفي الرخيم  
 اذا حشنت فرجها ومنعته من الخروج لا ينقض في احدي الروايتين وقد تقدمنا  
 في الحاي قال لم ينقض ولم يحك خلافا وفي المبسوط والحيط وعندها اذا  
 اصاب ثوبها من ذلك الدم فعلمها ان يغسله اذا كان مفيدا بان يصيبه مرة اخرى حتى

وضوهم

لوم يغسله وهو اكثر من قدر الدرهم لم يجزها وان لم يكن مفيدا بان كان يصيبه مرة  
 مرة اجزاها ولا يجب غسله مادام العذر قائما ومثله سلس البول والخرج السائل  
 وفي المحيط وقل اذا اصابه خارج الصلاة يغسله لانه قادر على ان يصح الصلاة  
 في ثوب طاهر وفي الصلاة لا يمكنه التفرغ عنه فسقط حكمه وفي الحاي الرباط اذا  
 منع من السيلان لا ينقض الوضوء واجزاء من الحدث الى الحدث فان سف الدم  
 في الخرقه فهو سائل وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول في الدم ونحوه عليه غسل  
 بوبه عند وقت كل صلاة مرة كالوضوء وغيره من المشايخ قال لا يلزمه ذلك  
 لان الوضوء عرفناه بالنص والنجاسة ليست في معناه لانه يغني عن قبلها فالحق  
 ذلك بالليل للضرورة وكذا لا يلزم عندنا اعاد الشدة وغسل الدم ولا ابداله ولا  
 الاستنجاء لو فت كل صلوة للخرج والمشقة المتفاقمة بخلاف الوضوء وذكر في  
 التحرير والوجز ان زوال العذر طاهرا قبل الشروع في الصلاة يمنع الشروع وبعد  
 الشروع فيها لا يمنع المضي ويوجب الاعاد وبعد الفراغ منها لا يوجب الاعاد  
 لحصول المقصود بها ثم ذكر في التحرير ان الوضوء لو كان على السيلان والصلاة على  
 الانقطاع او انقطع في اثنا صلاة ان عاد في الوقت الثاني فلا اعاد عليه وفي  
 الوجيز لو انقطع فضلت قبل على ان الشروع كان على الانقطاع فبطل قوله في  
 الخامس زوال العذر طاهرا يمنع الشروع اد لو منعه لما صحت صلاته وفي المحيط  
 نوات للظهر ودمه سائل وشرع في الصلوة وهو منقطع او انقطع فيها يتوضا  
 للعصر اذا دخل وقتها فان عاد في وقت العصر فوجب الطهر والعصر وان لم يعد  
 حتى خرج وقت العصر فعليه اعاد الطهر لظهور فساد ولا بعد العصر للطن  
 وهذا دليل على صحة شروعه بعد زوال العذر طاهرا ويمكن حل المنع على  
 كراهه الشروع بعد زوال العذر على عدم الاعتداد به ثم الطهارة اذا وقعت  
 للسيلان لا ينقض به الوقت وينقض حدث اخر وعند خروج الوقت وان  
 وقعت بغير عذر ينقض بالسيلان وحدث اخر ولا ينقض عند خروج الوقت  
 وشرط وقوعها للسيلان ان لا يكون السيلان مقارنا لها او طاريا عليها وهو  
 يحتاج اليها لانه عند خروج الوقت يطهر حكم الحدث السابق حتى يفسد التي هو



فيها عند خروجه وتوضا ويستقبل ولا يسي ولو كانت نافله يجب قضاؤها لصحة  
السروع فيها وفيه منع ولو توضا لأحد مخزبه وسأل من الآخر اسقض ولو توضا  
لأحدهما فأنقطع أحدهما فهو على وضوءه وما في الوقت وعلى هذا القروح إذا جرد فيها  
زاد بعد الوضوء وانقطع الدم من بعضها ثم اختلف أصحابنا في اسقاض  
طهارة دوى الأعداء هل هو عند خروج الوقت أو دخوله أو عند أيهما وجد  
قال أبو حنيفة ومحمد عند خروج الوقت لا غير وقال رفر عند دخوله لا غير  
وقال أبو يوسف عند أيهما وجد ويقولون قال أحمد بن حنبل عند أي يعلى  
وطاهر قوله مع رفر وطاهر مذهب الشافعي لا ينعقد بشئ من ذلك بل بالفعل  
ومع الاختلاف تطهر في موضعين أحدهما أن يوجد الخروج عند دخول كما  
إذا توضا وأبعد طلوع الفجر ثم طلعت الشمس ينعقد عند أصحابنا الله لوجود  
الخروج وعند رفر لا ينعقد لعدم الدخول الثاني أن يوجد الدخول عند خروج  
كما لو توضات وأقبل الزوال ثم زالت الشمس لا ينعقد عند أبي حنيفة ومحمد وهو  
المعروف في الكعب وقال المدوري عند أصحابنا تفصيله الطهر لعدم الخروج وقال  
زفر أنه لا ضرورة قبل الوقت لعدم وجوب المكتوبة حتى لو صلاها لا يجوز  
وأبو يوسف يقول الضرون مقصور على الوقت فلا يفي إذا وجد خروج أو  
دخول وهما بقوله وقت الأدا سريعا أقيم مقام وقت الأدا فعلا فلا بد من تقديم  
وقت الطهارة على وقت الأدا حقيقة فكذا لا بد من تقديمه شرعا حتى يمكن من شغل جميع  
الوقت بالأدا وهذه الحاجة تدفع خروج الوقت فيطهر حكم الحدث السابق ومساخنا  
أدار والمخلاف على دخول الوقت وخروجه فقالوا ينعقد طهارتهم خروج الوقت  
أو بدخوله لتسهيل الحفظ على المتعلمين لأن الخروج والدخول تأثيرا في انتقاضها ذكره  
في البدائع لأن النافض لا يخرج منه والأوقات لا يخرج منه ولا لها تعلق به ولو توضا  
صاحب العذر بعد طلوع الشمس لصلاة العبد أو الضحي وصلى هل يجوز له أن يصلي الطهارة  
أما على قول أبي يوسف ورفر فلا اشكال في منعه لوجود الدخول واختلفوا على قولها  
قبل لا يجوز لها وقعت لصلاة مقصوده موقته فينتقض خروج وقتها والأصح جواز  
الطهر بها لأنها وقعت للطهر لحاجة إلى تقديم الطهارة على وقت الطهر على ما ترفيع

بها إذا صلاه العبد والصحي وفي فاضل حان وغيره جعل جواز الطهر بالوضوء الواقع  
لصلاة الصحي اتفاقا والأول ذكره في البدائع ولو توضا للطهر وصلى ثم جدد الوضوء  
للصحي وقت الطهر هل له أن يصلي العصرية في قول أبي حنيفة ومحمد اختلفوا فيه الأصح  
عدم الجواز هنا وجه الجواز أنه لما صلى الطهر فقد استغنى عن الطهارة لحصول المقصود  
بها فصار كأن الوقت قد خرج ووقع الوضوء الثاني في وقت مهمل لخروج وقت الطهر  
حكما فلا ينعقد دخول وقت العصر ولهذا فرض أنه توضا وصلى الطهارة ثم جدد  
وقال في البدائع لا يحتاج إلى تقديم الطهارة على وقت العصر حتى يسفل جميع وقت العصر  
بالأدا والطهارة الواقعة للطهر عدم في حق صلاة العصر وإنما ينعقد خروج وقت  
الطهر طهارة الطهر لا طهارة العصر ووجه المنع أن الطهارة قد صححت لجميع وقت  
الطهر لوجودها في وقته فسقط ما بقي الوقت مما كانت الدائنة تكرار المحضام بقا  
الأولى فالتحقق بالعدم والأولى ينعقد خروج الوقت وكان الطهارة الدائنة وقعت  
للطهر لوجودها في وقته بدليل أنه لو طهر فساد الطهر كان له أن يصليها بها وكل  
طهارة وقعت للطهر سطل لخروج وقته إذا كانت طهارة المعدور وفي الحواشي وقيل  
أنما وضع المسألة في الطهر لسن أنه ليس بين وقت الطهر ووقت العصر وقت مهمل  
وتردد روايته للحسن عن أبي حنيفة قوله والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت  
صلاة الأوال والحدث الذي ابتليت به نوح فيه وكذا كل من هو في معناها من ذكرنا ومثله في  
البدائع وقاضي حان والمفيد والمريد والتابع والوجير ولم يشترط استيعاب الوقت  
بالسيلان لبثوث العذر وذكر في الأخرى والقفاوى المرعسانه والواقعات والحواكي  
وخير مطلوب وجامع الخلاط والمنافع والحواشي أنه لا يستحكم الاستحاضة فيها حتى  
يستمر بها الدم وقت صلوه كاملا ويستوعب الوقت كله ويكون البوث مثل  
الانقطاع في اشتراط الاستيعاب قال في الأخرى حتى لو سأل دما في وقت صلاة فوضا  
وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دما وادام انقطاعه إلى  
آخر الوقت توضات وأعادت تلك الصلاة وإن لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية  
حتى يخرج الوقت لا بعدا في الوجه الأول لم يستوجب السيلان وقت صلاة فلم يحكم  
ما استحاضتها وفي الوجه الثاني استوعبه فحكم باستحاضتها وفي المرعسان رجل رجع



او سال من جرحه دم ينقطع بوج الوقت ان لم ينقطع بوج الوقت  
فان توجا وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة اخرى وانقطع الدم ودام انقطاعه  
الى وقت صلاة اخرى توجا واعاد الصلاة وان لم ينقطع وقت الصلوة الثانية  
حتى خرج الوقت جازت صلاته وهاتان المسلمان يدلان على اشتراط الاستيعاب  
في ثبوت العذر فيحمل قولهم المستحاضه هي التي لا يعضي عليها حكم صلاة الا والعذر  
الذي ابتليت به يوجد فيه على ما بعد الثبوت اي بعد ما ثبت انها مستحاضه بالشرط  
الذي قلنا لا يشترط الاستيعاب لكل وقت بعد الاستيعاب الاول وفي الجاوي انه  
خرج بسبيل منه ما اوقع في وقت كل صلاة من او مرتين او ثلاثا فانه مجزئه ان  
يتوجا لوقت كل صلاة وان كان سبيل في وقت صلاة مرة او في وقتين مرة فانه يتوجا  
لكل مرة قال ذكر في الجامع الاصغر قال بن تيمية الحنبلي الانقطاع المتسع للوضو  
والصلاة سطل المستغرق للوقت ولا ينقطع عن بر ومتى وجد الانقطاع لم يحز  
له الشروع فيها فان خالف وشرع في الصلاة واستمر الانقطاع زمانا يتسع للوضو  
والصلاة فضلانه باطله وان عاد قبل ذلك فطهارته صحيحة وفي صلاته جهان  
للساغية والخنا بله احدهما يصح لصحة طهارته والثاني لا وهو الصحيح عندهم لانه  
صلاها بطهارته لا يحوز له الشروع بها وهذا نظير ما قال في الجامع زوال العذر طاهرا  
يمنع الشروع في الصلاة فشرع بوضات للظهر ودمها سائل ثم انقطع الدم  
فلحد سحنا اخر فوضات له ثم دخل وقت العصر فتوضات ثم سال الدم بلزها الوضو  
للعصر لان الوضو الذي وقع مع السيلان في اول الوقت اسقط الحديث الاخر والوضو  
الذي وقع للحديث لم يسقط بوج الوقت فوق وضوه في وقت العصر بغير حاجه  
فلا عند به والوضو الذي وقع للحديث في وقت الطهر اسقط سيلان الدم في  
وقت العصر فثبت بلا وضو وفي الجامع سال دمه في وقت العصر ثم انقطع  
فتوضات على الانقطاع ودخل وقت المغرب لم تعد الوضو ويغني على صلاتها  
لو كانت فيها والوضو الواقع على الانقطاع لا يسقط بوج الوقت اذ لم يسيل  
الدم بعد عندنا طعن عيسى بن امان فيها وقال ينبغي لها ان تعيده لان هذا انقطاع ناقض  
فلا يمنع اتصال الدم الثاني بالاول فحان كالمستمر وهذا لان هذا الوضو واقع للسيلان

ينقطع

بمقص خروج الوقت بان الاول انه واقع للسيلان انه لا يسقط بالسيلان بعد الوضو  
جوابه ان وضوها وضو الطاهرات والشرع جعل الحدث الموجود حقيقته  
معروفا حقا للخفيف ولم يرد جعل الحدث المعدوم حقيقته مرجوحا وخالفنا في  
حال الاصحاب في الخفيف كفي الغلب وانما لم ينقض طهارتها بالسيلان بعد الوضو  
في الوقت للخفيف فاداسال دمه في الوقت تبيتن از طهارتها فانقطع دوى العذر  
وتام فروع المستحاضه في الجامع فصل في النفاس قوله والنفاس هو الدم  
الخارج عقب الولادة والنفاس ليس بالنون ولا له المراه مصدر سمي به الدم كما سمي  
بالخضركم المطررى وهو ما خوذ من تنفس الرحم بخروج النفس الذي هو الدم ومنه  
قول ابراهيم الخليلي ليس له نفس سبيله اذ امانات في المال نفسه اي دمه سائل  
وهو عربي فصيح وفي الصحاح جعله حديثا عن النبي عليه السلام وليس له اصل ومنه  
قول المشاعر بسيل على حد السيوف نفوسنا وليس على غير السيوف تسيل  
والنفاس ذات الشئ ومنه حارث بن عوف في الماكيد فسمي المولود نفسا ومنه ما من  
نفس منفوسة والنفس الروح يقال خرجت نفسه اي روحه قال ابو حاش  
نجا سالم والنفس منه بشدة ولم يخرج الا جفن سيف وميزرا اي بجفن سيف  
وميزر والنفس العين يقال اصابته نفس والنفاس العين والنفس قد رددت  
يدخ به الدم من فرط وغيره والنفس بالتحريك واحد النفاس والنفس الخزع  
والوالد نفسا والجمع نفاس قال الجوهري ليس في الكلام من فخرج على فعال  
غير نفسا وعسرا وهي الحامل من البهايم والولد منفوس وقال صاحب مطالع  
الا نوار وجمع على نفس ايضا بضم النون والفاقلت الطاهر انما جمع نفاس  
كجار وحر ونفسا وات بضم النون قال صاحب مطالع الانوار وبالفتح ايضا وقال  
في الواحده نفس نحو كبرى وفتح النون ايضا قوله والدم الذي تراه الحامل  
ابتدا او حال ولادتها فلخرج الولد استحاضه وان كان عندا حاصلا ان الدم  
الذي يخرج بعد الولادة نفاس بخلاف قاله النواوي قلت هذا على قول من  
لا يحداق له نسي قال والذي يكون مع خروج الولد الصحيح انه ليس بنفاس كالحارج  
قبل الولادة عندهم وبلا خلاف ان ابتداء السيلان عندهم من وقت انفصال الوار فلو



جعل ما قبله نفاسا رادت المدة على المسيس وقال احمد على ما ذكره من تنبيه في شرح  
الهامة لا في الخطاب ما تراه قبل الوضع ما لم يمتن واللبه نفاس يترك له الصلاة والصوم  
وبه قال الحق وقال الحسن ولا وزاعى دم الطلق المتتابع نفاس وما قبله فاسد وان  
خرج بعض الولد قبل انفصاله نفاس عند احمد وان قل وان القه نطفه او  
غلفه فليس نفاس وفي المضعه عنده واثان اذ المرسس بعض خلقه وعندنا ان  
خرج اكثر الولد يكون نفاسا ولا فلا وفي المفيد والنفاس يمتد خروج اقل الولد عند  
ابي يوسف وعند محمد خروج اكثر وكذا ان يقطع الولد فيخرج اكثر ففيه نفاس وخروج  
اكث من خروج كله وعند محمد وزفره تكون نفاسا لان النفاس عندها بوضع الحمل كما في  
الوومن عندها والسقط ان استبان بعض خلقه كيد او رجل او اصبع او نحو ذلك نصير  
نفسا وبعضى عندها به وحسب لو كان على ميمه بالولادة ونصير ام ولد به وان ولدت  
من سرتها لا نصير نفسا لكن بعضى عندها به ونصير ام ولد وحسب في عنس الولادة به ونصير  
صلبه جرح بالدم السائل منها ذكر ذلك كله السر خسي في المسبوط واصلح المحيط  
والمرعاني وغيرهم وان سال من فرجها صارت نفسا لوجود الدم من الرحم بعد خروج  
الولد ذكره في المحيط وقالت الشافعية في شرح المذهب ان وضعت الحامل تصور بدمه  
ادمي والقوا بل قلن انه لحم ادمي ثبت حكم النفاس ولو شربت دوا فاسقطت جنينا لم يمت  
حتى صارت نفسا لا بعضى صلاحه نفاسها وان مات عاصبه على الصحيح عندهم ذكره  
في شرح المذهب للنواوي وهو مقتضى قاعدتهم في منع الرضعة بالمعصية قوله  
وقال الشافعي حرض مذهب اصحابنا ان الحامل لا تحيض وما تراه من الدم استحاضه ودم  
فساد لا يترك لاجله العبادات ولا يمنع الوطى وهو قول عامة اهل العلم من اعطاء الحسن  
وابن المسيب وعكره فكلول وجابر بن زيد ومحمد بن المنكدر وسلمان بن يسار والشعبي  
والخعي والحمر وحامد والزهرى والورى ولا وزاعى واحمد وابي عبد وابي ثور وداود  
وان المنذر وعبد الله بن الحسن الغنوي والحسن بن حي والشافعي في احد قوله وقال  
قاه ورعه وما كلب والليث بن سعد والشافعي في الجديد وان مهدي واسحق  
محض وقال ابو عمر بن عبد البر كلهم يمنع الحامل من الصلاة اذ اذات في الطلوع وضربها  
الحاض لانه عندهم دم نفاس اقلت هذا وهم منه وليس ذلك عندنا بنفاس وسياتي

الكلام في كيفية صلاحها عند خروج بعض الولد في حاله الطلق وقال صاحب ما ك  
في الحامل ترى الدم اضطراب من افواههم ورواها عنهم عن مالك فعلقوا بالعمومات  
مثل قوله عليه السلام اذا قبلت الحيضة فدعي الصلاة وقوله ودم الحيض اسود  
يعرف وروى عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو خصف نعله واسار بر وجهه يرفق بقلب رسول الله انت الحق عا قال ابو ليلى  
ومثرا من كل غير حيضه وفساد موضع وداء مغيل  
واد انطرت الى استرة وجهه برقت كبرق العارض المبهل  
فقال عليه السلام وانت ايضا مبراه من ان يكون حملت بك في غير حيضه وهذا يدل على  
اجتماع الحيض مع الحمل لان غير الحيضه ما سقى منها وصار كالمض والرضاع وحجة الجمهور  
قوله عليه السلام لما طلق ابن عمر زوجته وهي حائض لم يحجها ثم لم يسكها حتى يظهر ثم يحض  
ثم تظهر ثم انشا امسكها بعد وان شا طلق قل ان عس فتلك الحرة اله امر الله ان  
يرطلق لها النساء متفق عليه وطلاق الحامل ليس بدعه في زمن الدم وغيره اتفاقا فلو  
كانت حيض الحان طلاقا فيه وفي طهرها بعد المسيس بدعه وفي حديث ابي سعيد  
الخدري انه عليه السلام قال في سبأ او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى  
يستبرأ بحيضه رواه ابو داود وعن ربيع بن خثيم قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تحل لحدان سقى ما ربيع غيره ولا يقع على امه حتى تحيض او يتبين  
حملها رواه احمد فجعل عليه السلام وجود الحيض علما لما تراه الرحم من الجبل في الجسد  
ولو حان اجتماعها لم يكن دليلا على اسفائه ولو كان بعد الاستبراء بحيضه احتمال الحمل  
لم يحل وطبها للاحتياط في امره البضاع وعن علي رضي الله عنه انه قال ان الله رفع  
الحض عن الحلي وجعل الدم مانعيا لهما راحا وعن ابن عباس قال ان الله رفع الحيض  
عن الحلي وجعل الدم رزقا للولد رواهما ابو حفص بن ساهن وروى الاثرم والدار  
قطنى باسنادهما عن عائشة رضي الله عنها في الحائض ترى الدم فقالت الحامل لا يحض  
وتغتسل وتصلى وقولها تغتسل استحباب لكونها مستحاضة ولا تعرف عن غيرهم  
خلافه الا عن عائشة فانه قد ثبت عنها رواه اخرى انها قالت الحامل لا تصلى وما روى عن  
عائشة يدل ان الحائض قد يحل ونحن نقول به لكنه يقطع حيضها ويدفعه والحلاف



في طريان الحيض على الحمل ولهذا لم يكن الدم الذي تراه الحامل قبل الوضع حيضاً ولا نفاساً  
عند جمهور السافعية هكذا ذكر في العدة والختاطي منهم ولا يفتي به العدة الا في  
صور غريبة في احد الوجهين ان من طلق الحامل ثم وطئها بشبهه حتى وجبت  
العدة في العول الذي لا يدخل العريان فلو حاضت وهي حامل سقطت به عدة الشبهة  
ولان في الرحم مسدوداً بالولد هكذا اجري الله تعالى العادة فلا يمكن خروج الدم من  
قعر الرحم فالحائض في الخارج دمع وعرق بخلاف دم النفاس لان فيه فداً تفتح خروج الولد  
وفي التمهيد اخلف اهل العلم تاويل القران في معنى قوله تعالى وما يفيض  
الرحام وما يزداد قال جماعة منهم وما يفيض الرحم ما يفيض من التسعة الا شهر  
وما يزداد على التسعة ومن روى ذلك عنه ابن عباس والحسن بن ابي الحسن ومجاهد  
وسعد بن جبلة والضحاك بن مزاحم وعطية العوفي وقال اخرون هو خروج الدم وطهر  
من الحامل واستمسكه وروى ذلك عن جماعة منهم عكرمة والسعفي وليس فيه دليل  
انه حيض والدم يتخفيف الميم وقد شدد في اعيه قوله واقل النفاس كل  
حدله وفي البدايع اقله حدله بخلاف بردين اصحابنا وفي المحيط اقله ما يوجد  
من غير تقدير وفي المبسوط غايه حدله وذكر النواوي ان اقله محدود عند محمد بن  
الحسن والي نور ساعه قلت هذا لا يعرف عن محمد بن ابي الحسن قال في العارضة الرحم  
يقض على الولد يحتقن الدم فادخره الولد والحقنه استرسل الدم من  
تجاويف الاعضاء ومخازن البدن وقد تسخيل قلد دون در روى ان امراه ولدت  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دون در فسميت ذات الخفوف وقال بن  
نعميه سميت ذات الخفاف فلا جرم لا حد له قله ومن النساء من يلد ولا يرى دمها وعن  
عبد الرحمن بن مهدي انه قال كانت عندنا امراه تسمى الطاهره تلد اول النهار وطهر  
اخره وقال بن نعميه هذا مستفيض في نسائنا الا ان يلدن ولا يرين دمها وقول الراجل  
العلم مثل عظم والسعبي وما لك والسافعي واسحق واحد ان اقل النفاس كل بقدر بشي  
ولو قطره وقال النووي اقله ثلثه اما مثل اقل الحيض وقال المزني اقله اربعة ايام  
مثل اقل الحيض اربع مرات والعدد اثابيت بنص او اجماع والقياس لا يجري في  
المقدرات والعقل لا يحكم بالتقدير وهذا خلاف الحيض لان الدم النفاس علامه يستدل

بها على انها من الرحم وهو خروج الولد فلا حاجه فيه الى التقدير عدة والحيض لا  
يسبقه علامه يستدل بها انه من الرحم فجعل العلامة الامتداد ليكون قاربينه  
ومن دم العرو ولا ان التقدير في الحيض عرفناه بالتوقف ولا توقف في النفاس وما  
قاله المزني لا يصح فانه خالف السافعي في اكثره وقال هو اربعون مثل مذهبنا  
لمراد ان التمر كالحض اربع مرات بلون اقله كاقله اربع مرات وهل هذا الا  
حكم وروى عن ابي حنيفة ان اقله خمسة وعشرون يوماً قال السرخسي ذكره ابو موسى  
في مختصره قال وليس المراد به انه اذا انقطع دونها لا يكون نفاساً بل المراد به اذا  
وقعت حاجه الى نصب العادة في النفاس لا يقص عن ذلك اذا كانت عادتها في الطهر خمسة  
عشر يوماً او لو نصب لها دون ذلك ادى الى بعض العادة من اصله ان الدم اذا كان خفياً  
ينقطع في الاربعين فالطهر المحلل بينهما لا يكون فاملا طال الطهر او قصر حتى لو  
رات ساعة يوماً واربعين يوماً الى ساعه من طهر اثم ساعه يوماً كان الاربعين يوماً  
نفاساً عنده وعندهما ان لم يكن الطهر خمسة عشر يوماً فذلك وان كان خمسة عشر  
فصاعداً يكون الاول نفاساً والاخير حيضاً ان امكروا الا ان استحاضه وهو روايه  
ابن المبارك عنه فلو قدرنا نفاسها اقل من ذلك وعادها الدم قبل تمام الاربعين  
يكون الحيض نفاساً او قدر بذلك في حق الاخبار بانقضاء عدتها على ما ياتي في باب العدة  
ان شاء الله تعالى وكذا ابو يوسف قدره باحد عشر يوماً ليكون اكثر من الحيض في  
حق الاخبار بانقضاء العدة اما لو انقطع دون ذلك فلا خلاف انه نفاس وذكر في المحيط  
انها لو ولدت ولم تر دمها حب عليها الغسل عند ابي حنيفة وزفر وهو اختيار ابي علي  
الرقاق قال في نفس خروج النفس نفاس على ما تقدم وعند ابي يوسف وكذا عن محمد  
في املايه لا يغسل عليها لعدم الدم وفي المفيد والحاوي هذا هو الصحيح لان الغسل انما  
يجب عليها اذا طهرت من النفاس لئلا يجرب عليها الوضوء لخروج النجاسة مع الولد في  
الطوبه التي عليه وقال مالك في العتبه اذا لم تر دمها تغسل وتصلح ما في الغسل  
الا بخبر قلت كانه لم يوجهه والاصح عند اصحاب السافعي اجابته واكثر اربعين يوماً  
وبه قال الثوري وابن المبارك واحمد وابو عبيد وابو حنيفة وهو قول اكثر  
اهل العلم وقال بن شداد في احكامه هو قول اكثر اهل العلم وحكي اللث من سعد بن بعض



اهل العلم انه سبعون وفي المحيط والمفيد هو قول مالك ولا اصل له وفي الدايح مع  
 الشافعي وعن مالك والشافعي انه ستون وذكر الزمردى عن الشافعي اربعين قال ابن  
 القاسم رم رجح مالك فعلى نساء النسا عن ذلك واحال على عاده من وعن المصنف حمسون  
 وعن الاوزاعي من العلام خمسة وثلثون وعنه يثرون ومن الجارية اربعون وعن الضحاك  
 اربعة عشر متعلق الشافعي قول الاوزاعي عنده امرأه ترى النفاس شهرين به استدلال النواوي  
 في شرح المهذب قلنا من اس للاوزاعي ان الشهرين نفاس بل زاد على اربعين استحاضه جواب  
 اخر انه حكاية عن امرأه مجهولة في بلد فلا يكون حجة جواب اخر ان الاوزاعي  
 لما ذكرها وصار بالسبعين فانه لم يأتها وليس في اسقاط الصلاة والصوم عنها ونحوه  
 وطبها على الزوج دليل شرعي من كتاب او سنة او قياس الاقول للاوزاعي عنده امرأه  
 نفاسها سهران ولم يأتها حاكمه وليس للاوزاعي علم يكون ذلك نفاسا البته وحجتنا  
 حديث امرئته انفا سالت النبي صلى الله عليه وسلم كرم مجلس المراه اذا ولدت قال عليه السلام  
 اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك رواه الدارقطني ولو كان اكثر من ستين يوما  
 لقال لها ستين الا ان ترى الطهر قبل ذلك واللام في الجملة لا يستغراق الجنس ولا يمكن حمله  
 على الخبر للتحلف فيحمل على امرأى يوم ان مجلس اربعين يوما وروت منته بضم  
 الميم وبالسين المهله الا زديده وتكنى امرئته عن امرئته قالت كما النساء مجلس على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما وكما نطلي وجوهنا بالورس من الخلف  
 رواه ابو داود وابن ماجه واحمد والترمذي وقال هذا لا نعرفه الا من حديث ابي سهل  
 واسمه كثير من زياد البرساني عن منته الا زديده قال ابو سهل ثقه وقال الخطابي اثني  
 محمد بن اسمعيل البخاري على هذا الحديث وثق كثير من زياد واخرجه الحاكم في المستدرک  
 على الصحيحين قال هو صحيح الاسناد ولا اعرف في معناه غير هذا وقال تليده السهقي ليس  
 لكرد ذكر في الصحيحين قال في الامام توشق البخاري له لا يعارضه عدم ذكره في الصحيحين  
 ولا به اجماع سابق قال الترمذي اجمع اهل العلم من اصحاب النبي عليه السلام ومن بعدهم  
 على ان النفاس تدفع الصلاة اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وحكي احد وامن  
 المدر ذلك عن عمرو بن عباس واسب وعثمان بن ابي العاص وعاص بن عمرو وامرئته ولا

في السابعة

يعرف لهم مخالف في عصرهم وقال ابو عبيد وعلى هذا اجماعه المسلمين وقال السحق هو  
 السنة المجمع عليها ولا يصح في مذهب من حمله الى شهرين منه وانما روى عن بعض  
 الناحين وقال الطحاوي لم يقل بالسنتين احد من الصحابة وانما قال به من بعدهم ومثله  
 رواه ابي الدرداء ومعاذ واسب وعثمان بن ابي العاص وابي هريرة قال النواوي تضعيف  
 حديث امرئته مردود وللحديث جمد وبقية الاحاديث ضعيفا السهقي والورس نبات  
 يزرع باليمن ولا يكون غيره وهو مثل السمسم فاذا جف تعبت خرايطه فتنفض منه  
 الورس وهو امر يزرع سنه وسقى في الارض عشر سنين واجوده حديثه الذي ذكره  
 في العارضه وفي الصحاح بنت اصفر يثرون باليمن بخدمة الغرم للوجه بقول اورس المجان  
 فهو وارس معدول عمرو بن وسيل ومثله اوراق النجر فهو وارف وانفع العلام فهو نافع  
 والكلف لمع سود يثرون في الوجه فخرج رات بعد الولادة خمسة دما وخمسة  
 عشر طهرا وخمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فعندها نفاسها الخمسة  
 الاولى وعادتها في الظهر خمسة عشر وحيفها الخمسة الى بعد العشرين وصار ذلك  
 عادة لها بالمرءة لها مبتداه وعند ابي حنيفة نفاسها خمسة وعشرون والطهر الاول  
 غير معتبر لا حاطه الدمين بطرفه في مدة النفاس والطهر الثاني صحيح وبه يميز الاربعون  
 ويصير ذلك عادة لها في الطهر بالمرءة الواحدة كالخمين قوله وان جاور الدم الاربعين  
 وكانت ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت الى ايام عادتها كل الحوض مثاله  
 ولدت فترات اربعين يوما دائما وخمسة عشر طهرا فاذا استمر بها الدم في الولد الثاني  
 جعل نفاسها اربعين وطهرها خمسة عشر ولودت رات في المرة الاولى اربعين دما  
 وعشرين طهرا فذلك يجعل نفاسها اذا استحيضت في المدة الثانية اربعين يوما  
 وطهرها عشرين وترد الى معرفتها ويكون نفاسا وما وراها استحاضه سوادان  
 ختمت مع وقتها بالدم وبالطهر اذا ان بعد لها دم عند ابي يوسف وعند محمد ان  
 ختمت مع وقتها بالدم فذلك ان ختمتها بالطهر فلا دم في الحوض سانه كانت  
 عادتها في النفاس ثلثين فولدت فترات الدم عشرين وانقطع فوات الطهر عشر ايام  
 تمام عادتها في النفاس ثلثين فترات الدم حتى جاور الاربعين فانها ترد الى معرفتها ويجعل  
 ذلك نفاسا في قول ابي يوسف وان حصل ختمه بالطهر وعند محمد نفاسها عشرين



يوماً أيام الروبة أنه لا يحرم النفاس بالطهر وإن كانت مبتداه أن كان ذلك أول  
 ما ولدت والدم مستمر فنفاستها أربعون يوماً والزائد عليها استحاضه ولو انقطع  
 الدم دون الأربعين فإن جمع ذلك نفاس سوا كانت مبتداه أو صاحبه عادة كما قرناه  
 في الحض وإذا انقطع الدم دون الأربعين اغتسلت وصلت بنا على الطاهر فإن  
 عاد الدم في الأربعين أعادت الصوم على الخلاف الذي تقدم وعندنا كالفصل  
 بين الدمين في مدة النفاس طهرت صلى ونصوم ولا يقضي بعود الدم وبه قال أحمد وإن  
 كان دون اليوم وعنه إذا كان يوماً كاملاً وللشافعي فوه أن أحدهما طهر والماني نفاس  
 وهو المشهور وبه قطع جمهورهم قال النواوي في الدر المنثور وجهان أصحهما قول  
 أبي يوسف ومحمد وفي الوجه الآخر وهو قول أبي العباس بن سريج الدين نفاس كالو  
 كان الطهر أقل من خمسة عشر وعن مالك أن كان الفايوم من أولته فهو نفاس وإن  
 تطاول فهو حيض ثم قيل في صلاتها الطلوع يوجب فحجلاً تحتها وقيل يحفر لها  
 حفيرة وتجلس عليها وتصلي كما تؤدي ولدها فإن ولدت ولدتين في بطن واحد  
 نفاسهما من الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك وأصح الأئمة عن أحمد  
 وأصح الوجوه عند الشافعية وصححه من القاص وأمام الحرمين والغزالي وعند محمد  
 ورفعه داود وولد الوجه للشافعية من الولد الثاني وفي الوجه الثالث عندهم  
 يعتبر ابتداء المدة من الأول ثم تبين أن المدة من الثاني فإذا طمأن في الثاني فله في الدم  
 الذي بين الولدين طرف هل هو دم حيض أو فساد ومعنى اعتبار المدة من الأول  
 والاستيناف أنهما نفاسان لم يأتيا حامل بعد وضع الأول ولهذا لا يكون ما تراه أيضاً  
 ولا سفي من العدة الوضع الثاني وقال في المنافع ولا تجعل النفاس من الأول  
 تؤدي إلى الجمع بين النفاسين لا الطهر يتخلل بينهما إذا ولدت الثاني لتمام  
 الأربعين من الأول وحسب نفاس آخر للولد الثاني وللعمامة أن الدم قد  
 يعقب ولا ده فإن نفاساً كدم الولد القدر ولا ندم النفاس دم حيض يجمع في الرحم  
 لا يفسد دمه بالولد يخرج بالولد لنفسه به وانفتح فيه وقد وجد ذلك أول  
 ولخلاف الحض لأن فم الرحم مسدود بالولد الثاني والعدة لا سفي مع بقا الشغل  
 وإجاب في المنافع عن نوال النفاسين فقال ذلك لا يكون إلا نادراً فلا عنهم به قلت

هذا منه لو هز أن المهر من الولد إذا كان بينهما أربعون نفاساً كذا وجد  
 ذلك نادراً والثالث حكمه وذكر في المحيط أن عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصلي  
 ولا تصوم وإن كان من الولدين أربعون يوماً والدم بعد الولد الثاني يكون استحاضه  
 ولا يغتسل بعد الثاني لأنه لا تنو إلى نفاسان بينهما طهرت إلا سوا لا حيضان ليس  
 بينهما طهر وهذا نص على أن الدم بعد الولد الثاني لا يكون نفاساً وذكر في المبسوط  
 والمرعشاني أنه حكى عن أبي يوسف أنه قال للامام رأيت لو كان من الولدين أربعون  
 يوماً قال لا يكون ذلك قال فإن كان قال لا نفاس من الثاني وإن رغبنا في أبي  
 يوسف ولحقها لغسل كما يصنع الماني قال في المبسوط وهذا صحيح لأنه لا تنو إلى  
 نفاسان ليس بينهما طهر على ما ذكرنا وذكر الامام حواهراده في إيمان المطاع أن  
 النفاس من الولد الثاني هنا وفي المنافع هو نفاستان وبشرط التوحيث أن  
 يكون بين الولدين أقل من ستة أشهر حتى لا يعلو علو الثاني من طي الخروان كان  
 بينهما ستة أشهر أو أكثر ففهما حملان ونفاسان وإن كان بين الولدين عشرة واستمر  
 بها الدم فعندهما تنكح الصوم والصلاة بعد ولا ده الأول ونفاسها بعد وضع  
 الثاني يكون يوماً وعند محمد ورفعه نفاسها بعد وضع الثاني أربعون ولو ولدت  
 ملة أو لا دون الأول والثاني أجل من ستة أشهر لكن من الأول والثالث أكثر  
 من ستة والصحيح أنه يجعل كحل واحد وفي المبسوط لورات الحامل قبل إسقاط السقط  
 دماً وهو مستبين الخلق لا تنكح الصلاة والصوم بالدم المرى قبله وإن كانت  
 تركت الصلاة فجعلها قضا وهما لا تنكح حامل وهي نفاساً فيما رآه بعد السقط  
 وإن لم يكن مستبين الخلق فما رآه قبله حيض وإن أمكن بأن وافق عادتها أو كان  
 مرياً بعد طهر صحيح فإن عاراه قبل السقط مده فآه رآه بعد استحاضه وإن  
 لم يكن فآه حمل عدتها فما بعدة هي مستحاضه بعد ذلك فإن كانت أياماً ملة فزات  
 قبل السقط ملة دماً ثم استمر بها الدم بعد السقط فحيضتها الملة التي رآها قبله وهي  
 مستحاضه فما رأت بعده وإن كان عاراه قبله يوماً أو يومين فما رآه ملة دماً  
 رآه بعد السقط ثم هي مستحاضه وإن لم تر قبله ورآه بعده فإن كان مستبين  
 الخلق فهي نفاساً وإن لم يكن مستبين الخلق وأمكن جعل ما رآه حيضاً فهو حيض



بعد ايام عاذاها وان لم يكن فهو استحاضه فان اسقطت في هر المخرج سقطا ولم  
يعلم حاله فهو على وجهين اما ان ترى الدم قبل السقط او لا ترى الا بعد السقط فان لم  
تره الا بعد السقط فاماها في الحيض عشرة وفي الطهر عشرون فيقول ان كان  
مستبين الخلق فمفاسها اربعون اكثر لانها مبتداه غشوه وقد استمر بها الدم وان  
لم يكن مستبين الخلق فيحيضها عشرة فتترك الصلاة عقب السقط عشرة سقن  
لانها في هذه العشر اما حاض او نفسا ثم تغسل وتصل على عشرون يوما بالوضوء لو فت  
كل صلاة بالشك انه ترد دحاله من الطهر والنفسا من ترك عشرة سقن كنهها  
فيها اما حاض او نفسا ثم تغسل لتقام مدة النفاس والحيض ثم بعد طهرها عشرون  
وحيضها عشرة وهذا دأبها فان كانت رات قبل السقاط دما وكان مستقبلا لا تترك  
الصلاة بعده وان لم يكن مستقبلا تركت بعده قد رما تم به مدة حيضها ولا تترك الصلاة  
فما رانه قبل السقاط على كل حال حتى لو تركها فعليها فضا وهالا انه ان كان مستبين  
الخلق لا يكون حضا وان لم يكن كان حضا فتزدحاله من الحيض والطهر فلا تترك  
الصلاة بالشك والاحتمال وهذا خلاف لما ابل ادرات الدم حسب ترك الصلاة  
وان احتمل السقاط قبل تمام مدة الحيض لا ز الطاهر منه انه حاض لانه لا مانع منه وهنا  
المانع قائم قبل السقاط وهو الحمل ثم ان كان حضا عشرة وطهرها عشرون فرات  
قبل السقاط عشرة اغسلت وصلت عشرون يوما بعد السقط لانه ترد دحاله  
فه من الطهر والنفسا ثم ترك عشرة سقن كنهها فمفاسها اربعون ثم تغسل  
وتصل على عشرون عشرين بالشك لتردد دحاله من الطهر والنفسا ثم تغسل وتصل  
عشرة اخرى يقين الطهر ثم تصل على عشرة لتردد دحاله فيها من الطهر والحيض  
ثم تغسل وهذا دأبها وتغسل في كل وقت تنوهر انه وقت خروجها من الحيض  
والنفاس وان ولدت ولدا او سقطت سقطا مستبين الخلق واستمر بها الدم  
وشكت في حضاها او طهرها فمفاسها على ثلثة اوجه اما ان شكت في حيضها  
انه خمسة او عشرة وتيقن في طهرها ما فيها عشرون او شكت في طهرها انه خمسة عشر  
او عشرون وعلت ان حضاها عشرة او شكت فيها فان شكت في الحيض انه خمسة  
او عشرة ولم تشك في الطهر فانها بعد اربعين التي هي نفاسها تغسل وتصل على عشرين

بوما يقين لا بها عالمه بعد طهرها ثم تدع خمسة سقن لانها حاض فيها ثم تغسل فلان  
الحساب خمسة وعشرين ولها حسبان الا قصر والا طول ففي الحساب الا قصر استقبالها  
طهر عشرين وفي الحساب الا طول بقي من حضاها خمسة فصل على خمسة بالوضوء بالشك  
ثم تغسل وتصل على خمسة عشر بالوضوء سبعين الطهر فلان الحساب خمسة واربعين  
ثم في الحساب الا قصر استقبالها للحيض خمسة وفي الا طول بقي من طهرها خمسة فصل على خمسة  
بالوضوء بالشك فلان الحساب خمسين ثم تغسل وبالحساب الا قصر استقبالها الطهر  
عشرون وفي الا طول للحيض عشرة فصل بالوضوء عشرين بالشك ثم تغسل فلان الحساب  
سبعين ثم في الحساب الا قصر بقي من طهرها عشرة وفي الا طول استقبالها طهر عشرين  
فصل على عشرة بيقين فلان الحساب سبعين ثم في الحساب الا قصر استقبالها للحيض  
خمس وفي الا طول بقي من طهرها عشرة فصل على خمسة بالوضوء بالشك فلان الحساب  
خمس وسبعين فتغسل ثم في الحساب الا قصر استقبالها طهر عشرين وفي الا طول  
بقي من طهرها خمسة فصل على خمسة بالوضوء بيقين فلان الحساب ثمانين ثم في الحساب  
الا قصر بقي من طهرها خمسة عشر وفي الا طول استقبالها للحيض عشرة فصل على عشرة  
بالوضوء بالشك فلان الحساب تسعين فتغسل وباقي الفرع يعرف في المبسوط ويستقيم  
في ما به وحسن وعلى هذا النحو خرج ما اذا كان الشك في الطهر انه خمسة عشر او  
عشرون ويستقيم دورها ايضا في ما به وحسن ثم خرج على هذا النحو ما لو شكت فيها  
في الحيض انه خمسة او عشرة وفي الطهر انه خمسة عشر او عشرون ويستقيم  
دورها فيه باما به باب الخجاس ونظيرها الخجاس جمع خمس  
بفتح النون وكسر اللام وفحها وسكونها مع فتح النون وكسر النون مع سكون الجيم  
كلها مستعملة في اللغة ونظيرها ان فسر بازالتها فحسن وان فسر باثبات الطهارة  
فالمراد به طهارة محلها بالوب والبدن والارض لان نجاسة هذه الاشياء مجاورة  
النجاسة لها فاذا زالت طهرت الطهارة الاصلية هولاء نظير النجاسة واجب  
من بدن المصلي وتوبه والمكان الذي يصل عليه والمراد بالواجب هنا العرض الذي  
هو شرط جواز الصلاة عند القدرة والسرط هو الذي يلزم من عدمه عدم السرط  
ولا يلزم من وجوده وجوده كالوضوء يلزم من انقائه انقائه الصلاة ولا يلزم من وجوده



وجود الصلاة والدليل على فرضه تطهير تلك الاستنجاء من النجاسة قوله تعالى وثيابك فطهر اي فطهرها من النجاسات قال ابن عباس وان زبد والحسن وان سبر من اغسلها بالماء ونفها من الدرن ومن العدر وما نقل خلاف ذلك في تفسير الآية لا يوافق ظاهر اللغة قال في المنافع والمسك بالنسب بطرق اربعة بالعبار والدلالة والاشارة والاقضية وجوب تطهير الثوب ثبت بالعبار والبدن والمجان بالدلالة وهذا لان تطهير الثوب انما وجب لان الصلاة مناجاة مع الله تعالى فوجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال من طهارته وطهارة ما يتصل به وقد وجب عليه تطهير ثوبه مع فصور ايصاله به ونصور الصلاة بدونه في الجملة فلان يجب تطهير المجان الذي لا يتصور الصلاة بدونه اولى واللام في البدن اطهر وعن اسماء بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنها وعن ابها وقد سالت عن دم الحيض يصيب الثوب هل عليه السلام ختيه ثم اقرضه ثم اغسله بالماء رواه الترمذي وفي الصحيحين معناه قال في التمهيد وروى في فقرته بفتح التاء وضمر الراء وكسرها وروى في فقرته بالشديد على التكرار اي فليقطعه بالماء ومنه يبرهن الحجة ذكره ابو عمر بن عبد البر والقاضي وفي الصحيحين واقرضه بما قال ابو عمر هذا قول احمد وفيه بعد عندي وخبر منه قول احمد حسن لما سئل عن الفرس صمرا صبغه بالهيام والسبابة واخذ شيئا من ثوبه بهما هكذا يفعل بالماء في موضع الدم ثم قال كما تعرض الرجل حارته وحت المني والدم من الثوب تحت الورق من الغصن وحدت الصب والصبغ على الثوب الذي بال عليه صي قال ابن عبد البر والمراد به الغسل قلت وورد عليه ما رواه مسلم بن الحجاج في المذي توضا وانضح فرجك ولا تجز به الا غسلة اتفاقا ورواه البخاري اغسل ذكرك وتوضا وفي البخاري قد عابا فابعه اماه قال الطحاوي واتباعه اياه حكمه حكم الغسل وقال المهلب النضج كثر الصب ومنه الناضج للجل الذي يستخرج به الماء كما لا فرق بين بول الرجل والمرأة فلهذا لا فرق بين بول الصبي والصبي والصبي والصبي من مذهب الشافعي وجوب غسل الجارية ونضح بول الغلام الذي لم ياكل الطعام ويجعل بول الغلام نجاسة خفيفة ذكره في الوسيط لحديث علي رضي الله عنه رواه ابو داود والترمذي وفي اسناده انوب بن جابر ضعف قال الشافعي لا يبين في فرق بين بول الجارية والغلام قالوا ان بولها النجس والصبي الصبي

بالمحل وهذا ضعف فان النجاسة لا فرق فيها بين رقيقها وخفيفها في وجوب ازالها ما عدا ان ما ذكره دعوى وقد انصف امامهم في قوله لا يبين في فرق بينهما فقد اعترف بعدم الفرق وفرقهم الثاني لان الاعتناء بالصبي اكثر فانه يحمله الرجال والنساء والصبي لا يحمله الا النساء غالبا فاللوى بالصبي اكثر واعمر هذا كلام النواوي في شرح المهذب قلت وهذا فاسد لا يفتضاه ان لا يجب غسل ثياب النساء من بولها لا لابتلا الاختصاص من حملها ومساواتهن للرجال في محل الصبي واللوى في جوفه اسد ويجب عندنا غسل بولها ما دبه قال مالك والثوري وقال الحنفى يكفي نضح بولها ثم المني والعرض مستحب وليس بفرض في الدم عندنا وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور من الشافعية والنضح بالجارية المهله هي الرواية ولو كان بالخا المجهول كان اقرب الى معنى الغسل لانه اكثر من المهله وقيل النضح هو الرش في موضع الشك لدفع الوسوسة قال ابو عمر قد جاعل عن عمر رضي الله عنه حين احبب في ثوبه اغسل ما رايت وانضح ما لم اراه ومثله عن ابي هريرة وعندهما ذكره في التمهيد وحديث انس قال عليه السلام جعلت لي الارض طسه مسحها وطهورا قال في الامم هذا حديث صحيح اخرجه ابو بكر بن ابي نكريا في سننه قد دل على اشتراط مكان الصلاة كراه الزاب للشم وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الاماكن السبعة رواه ابن ماجه لا يهاطنه النجاسات وروى الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخابط يلقى فيه العدره والسنن قال اذا سقى ثلث مررات فصل فيه وعن عائشة رضي الله عنها اذا حاضت المرأة في ثوبها ثم طهرت فلتنزع ما اصابت ثوبها من الدم فلتغسله ونضح ما فيه ثم تصلي فيه ذكره في التمهيد ولما جلا عمر رضي الله عنه عن ضخمه بنت المقدس التراب والزبل الذي كان عليها من الناس ان يملوا عليها حتى يصيبها ثلث هطرات رواه حرب بن اسد فافاد نجاسة الزبل وانها مانعة من جواز الطهر عليها قال هشام بن عمار صلاة في النجاسة والنجاسة في الوقت وبعد وهو قول ابي قلابه والشافعي واحمد وابي ثور والطبري وقال ابو عمر مذهب مالك واصحابه ان ازاله النجاسة من الثوب باليد سنة وليست بفرض ومن صلى ثوبه نجس اعاد في الوقت فان خرج الوقت فلا يصح عليه وفي سائر الدرر لا يعاد في الوقت ولا بعده وفي سائر البول والخايط في الوقت ولا بعده واستدل بحديث خلع الغل في الصلاة وقال اللث في البول والروث والدم والمني يعاد في الوقت وبعد وفي سائر الدم في الثوب لا يعاد قال وسعت الناس لا يرون في سائر الدم يطهر وهو



في التوب بأسا والفتح مثل الدم قال ابو عمرو وقد روى عن ابن عمر وابن المسيب وعطاء  
وطاوس ومجاهد والسعي والزهري وحكي بن سعيد في الذي صلى في التوب النجس  
وكما تعلم ان الصلاة انه لا اعاد عليه وبه قال اسحق بن راهويه وعن الحسن في  
التوب بعد في الوقت وفي حله في الوقت وبعد وفي الحيط صلى وتحت قدميه  
نجاسة فوق الدرهم لا يجوز صلاته وكذا اذا كانت تحت إحدى قدميه وهو الصحيح  
ولو كانت في موضع سجوده وموضع قدميه طاهر جازت عند أبي حنيفة وفي رواية  
عنه لا حزنه وهي قولهما وان كانت في موضع يديه او ركبتيه حزنه عندنا خلافا لزم  
والشافعي شاعلي ان وضع اليد والركن على الارض ليس بفرض عندنا فصار وضعهما على  
النجاسة تلا وضع قوله وحوز تطهيرها بالمال وبجل ما يج طاهر يمكن ان انتهت به لجل  
وما الورود والماء المستعمل ذكره القدوري وهو رواه عن محمد بن عيسى عن أبي حنيفة انه طاهر غير  
طهور وقد قدمت وهذا اللفظ وقع في بعض نسخ المحصر ولم يذكر صاحب الكتاب  
وكذا ما خلافا والنبولفر واللسان وما لا سجار والنار والسطح والفتا والصابون والجن  
والباقل والابند وكل ما اذا عصر نعت عند أبي حنيفة وأبي يوسف قال في المعنى وعن  
احمد ما يدل عليه وعن أبي يوسف انه لم يحوز في البدن الا الماء ومثله عن أبي حنيفة وذكر في  
العين وقال محمود بن فروماك والشافعي وعامة الفقهاء يجوز الابال الماء لمن ان  
الماء غير الماء نجس ملافاه النجاسة فلا يفسد الطاهر وهو القياس في الماء الا انه  
ترك للصرون ولا ضرر في غيره ولا في غير الماء من المبيعات فيه كانه يمنع من النفوذ في  
اسا التوب فلا يزيل ما غلله من النجاسة ولا ذلك الماء ويؤبه قوله عليه السلام ثم اغسله  
بالماء ولا مر للوجوب ولا في غسله بالورد واخلاف والخل اضاعه للمال وهي منى عنها  
ولا في الماظهور وهو الطاهر في نفسه المظهر لغرضه وغيره ليس يظهر فلا يلحق به وله ما لا يخرج  
الحار من سنده عن حماد قال قالت عائشة رضي الله عنها ما كان احدنا الا توب واحد يحض  
فيه فاد اصابه شيء من ذلك الحوض قالت بريقها فغسلته بطهرها وروى ابو داود عن مجاهد قال  
قالت عائشة ما كان احدنا الا توب واحد فحضر فان اصابه شيء من ذلك فغسله بريقها ثم  
فصعته بريقها فلو كان الدم اراك بريقها لا يطهر لكان ذلك تكبرا للنجاسة ومع الكثرة  
له يعني المنع والقصع للحك بالظفر ومنه فصع العلة واطلاق الفضل في ولوغ القلب

والنقيذ بالمحاج الى دليل ولا نالح وما يضا هي من زيل للنجاسة مفت فلاح  
قطعا فوجب ان بعد الطهارة كالماء بل اولي لجل زيل الجن واللون والدمومة  
بخلاف الماء وهو اقدر على ازالة من الماء واكثر تفتينا وتليبا للنجاسة حتى ليس البيض  
بالنفع فيه دون الماء وما الورود من الماء في ازاله ثم سقط بحجته باول الملافاه كما سقط  
في حق الماء شرا كما في ازاله وزيادة مرتبه على الماء ولو له قوله بالماء لكان يغلب على  
الطن توقيف الحواز على لجل لكونه ابلغ في التطهير ولا في ظهوره المايطه القلع ولا ازاله  
والدليل على ذلك انهم فسروا الطهور بمعنى المطهر وهو المنيب للطهارة كالمبيض وهو المنبت  
للبياض والمسود هو المنبت للسواد واذا كان مينا للطهارة كان مزيل للنجاسة اذ  
توت الطهارة مع قيام النجاسة في المحل غير معقول فاد الاستعمال المزيل للنجاسة يزول  
في كل من سى من النجاسة والنجاسة منها هي كانه امر كنه من خواهر منها هي كانه اعتقاد  
لجوهر الفرد وهو الجز الذي لا يتجزأ حسا ولا وهما لما عرف في اصول الدين والمركب من المشاهي  
مساها فاذا انتهت اجزا وهما بقي التوب طاهر لان نجاسته مجاوزة النجس له وقد زال المجاوز  
قال في الخواشي وما ذكره من نجس المايح باول الملافاه فليس بشئ لانه انما يتنجس بان يقال  
النجاسة اليه وما دام على البوت لا يتحقق الاستقال لان النجاسة قايمة بالتوب والمايح قائم  
به ايضا والجز الذي شغله الماء من التوب غير الجز الذي شغلته النجاسة لا يستحاله حلول  
الحسين في جز واحد فان النجس باق على نجاسته والطاهر على طهارته الا انه منع من  
استعماله لاجل مجاوز النجس فاذا زالت مجاوزتها عن التوب بتكرار الغسلات لم  
يبق في التوب الا بلة طاهر فعدينا هذا الحكم من الماء الى المايح بالعله المشتركة ولا في الحكم  
اذا ثبت لمعنى يزول الحكم بزوال ذلك المعنى لما عرف فلما كان المعنى في نجس المحل وجود  
العين النجسة فاد ارتفعت وجب ان يزول نجاسة المحل لان زيل النجس بالجرم لما  
طهر ما نقلها علم ان الخل هو المطهر اذا لم يوجد مطهر سواه فصار كالاشك والقطر  
في تطهير جلد الميتة والتراب عند هدم الاناء الذي ولغ فيه القلب وازاله الطيب من بين  
الحمر وتوبه ولو قد دعي فيه ثم حجه بالبرق حتى ذهب تطهيره في احد القولين عند المالكية  
ولو مسح موضع المحجر وصلى فلا اعاد عليه في الصحيح والفرق بين الوضوء وغسل الجنابة  
وبين ازاله النجاسة الحقيقية من وجوه خمسة الوجه الاول انه اذا لم يمكن من ازاله



الحديث بالخل وما الورود واشباههما لا يلزم فوات الوضوء عند الحاجة اليه لقيام بدله  
وهو التيمم وكذلك النجاسة الحقيقية عند الحاجة الى ازالتهما فلو جاز استعمال  
الحل فيها لم يلزم فواتها باصلا وبدله فهو اقوى ضررا من فواته باصلا دون بدله  
الوجه الثاني من الفرق ان استعمال التراب على يديك فقد لما يتعلق المصلحة ولهذا  
امره عند فقد الماء لو كان استعمال الحل افعلا للحديث يلزم فوات مصلحته استعمال  
التراب على يديك فقد الماء ووجود الحل لهذا المعنى معدوم هذا الوجه الثالث ان  
مواضع الحاجة الى ازاله النجاسة الحقيقية اكثر بيانه انها تكون على البدن وعلى  
الثوب والارض التي تصلح عليها خلاف الحكمة فانها لا تصور في غير البدن فكانت  
الحاجة الى التراب من ازالتهما بالخل اكثر الوجه الرابع وجوب غسل الأعضاء عند  
الحديث غير معقول المعنى على ما مر فلا يمكن تعديده للجواز الى الخل وخوذه الوجه  
الخامس جواز ازاله النجاسة بالماء المستعمل في احد الوجهين وهو غير طهور في  
الصحيح من مذهبه وقد تقدم ولم يحوز والوضوء به فدل على الفرق بينهما وهذا  
خلاف اللبن والعصر والدبس والماء البصير لانها عطا وكافة ودسومه تمنع  
من النفوذ في اثار الثوب واعماقه فكون اقل استعمالا للنجاسة وكذا تأثيرها في الثياب  
والعقبات اقل والدهن على الثوب نفسه لدسومه ولا يفارق الثوب والماء البصير لا ينفذ  
طهاره لبقائه النجاسة في الثوب وفي الأخير روى الحسن عن ابي يوسف لو غسل  
الدم من الثوب برهن او سمن او زيت حتى ذهب اثره جاز ومثله رواه بشر عنه  
في اللبن وسواء في كل وجه تحلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يظهر ذكره المرحوم وفي  
الحديث في اللبن روايتان فان قيل طهارة الثوب بالماء انما كانت لكون الماء طهورا لا لكونه  
مزىلا للنجاسة طبعيا والخل ليس بطهور كما في الحديث قيل بل الماء طهور لكونه مزىلا للنجاسة  
عن الثوب كما انه يبدل العين من النجاسة الى الطهارة بدليل ان الثوب البصير لا يظهر  
ما لم يزل عن النجاسة عنه فعلم ان طهوره الماء مفعلة بازاله النجاسة وهذه العللة  
موجودة في المايعات التي ذكرناها واصحابنا اقاموا الاستئذان والصابون والخلالة  
مقام التراب في ولوغ الخشب في احد الوجهين مع كون الحد والتراب بعيدا ولم يقيما  
بالمايعات المزيلة للنجاسة مقام الماء كون ذلك معقول المعنى وهذا بعيد من الفقه

والدهن

والنظر

والنظر من اصحاب الشافعي من جوز ذلك عند عدم التراب ومنهم من جوز مع  
وجوده وهو كالأولين فان قيل قال الله تعالى وبذل عليكم من السماء المطهر لكم  
به فذكر الماء في معرض الامتنان والاعظام وذلك لخصائص الطهارة به جوابه كل  
حلم ورد به السمع فهو انعام وكرامة من الله تعالى سواء كان لجبايا او حرمات او  
اباحه وغير ذلك حتى ان حرمة الزنا نعمة من الله تعالى وكرامة لتضمنها بقا العالم  
حفظ الانساب وكرامة القتل فليس هذا لخصوصا بطهوره الماء والامتنان بتيسير  
الامر على الخلف وتوسيعه اتم والبلغ مكان الامتنان فيه اكثر قال الله تعالى يريد الله  
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر مع انا نقول بوجبه على تقدير التسليم فان طهارة الحديث  
مختصة بالماء لا توجد في غيره من المايعات ولا يخلو بل هو عين من الحديث والنجس  
والخل واشباهه يصلح للنجس لا غير ومفهوم لفظ الماء في الآية وفي قوله ثم اغسلوه  
بالماء مفهوما للقب وقد تقدم انه ليس بحج عندنا وعندهم قال الله تعالى محمد  
رسول الله ولا سمى رساله ابراهيم وموسى وغيرهم من المرسلين وكذا اذا قلت  
اليهودى اذ امانت له صرنا بدلا على ان المسلم اذ امانت بصره ولا نه خرج مخرج الغالب  
في استعمال الشرط كقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه وقوله يكتبون الكتاب بأيديهم  
وقوله يقولون يا فؤادهم وقوله عليه السلام ولتستنجي بثلثه اخطار فانه جريته  
غير الاجازة انما قاوله ان تخصيص الشيء بالذكر لا يفي الحكم عما عداه عندنا وهو المضور  
عند الأصولين وقوله لا امر للوجوب قلنا لا نسلم انه امر بالغسل بالماء بل الامر يتعلق  
بغسل الغسل والاباحه بوصف الماء كقوله تعالى فاحجوهن باذن اهلهن سعلق الامر  
بالادب والاباحه بنفس المباح فثبت بهذا انه يجوز ان يكون احدهما واجبا والاخر مباحا  
وانفاق المال في غرض صحيح يجوز ولا يكون اصاعه للمال والماء بعد الاجازة في الادب  
مكروه ومال ولا يكون استعماله اصاعه للمال ولا يغض الا ان لا يزيد له الخل ونقص  
المسألة فما اذا كان للماء من فوق الخل ولو سلم منع استعمال الخل في ازاله النجاسة  
فادا استعمالها في ازاله النجاسة من استعماله لاجل العطش لو توضأ به  
وترك التيمم وكذا الماء المعصوب مساله الماء القليل اذ اورد على النجاسة  
تنجس به الماء قال احمد ان افضل الماء متعرا او قبل طهارة الحل فهو نجس بكل حال



كما لو وردت الخجاسة على الما فان افضل غير متغير في الغسله السابعة التي طهر  
بها الحل فان كان ارضا فهو طاهر وفي غير الارض وجهان قال ابو الخطاب اصحها انه  
وفي طاهر كالثامنة وفي المائي نجس كالثالثه عندنا في ظاهر الرواية وهو اختيارنا من حامد  
لانه ما قيل الا في محال نجسا وقال حاكم لا فرق بين ورود الما على الخجاسة وورود  
الخجاسة على الما لا ينجس فهما الا بالغير وقال الشافعي ان ورود الما على الخجاسة  
لا يوجب نجاسة وورود الخجاسة على الما دون الغلظ نجسه وان كان  
الخجاسة بغيره للشافعي حديث ابي هريرة ان اعرابا دخل المسجد ورسول الله صلى  
الله عليه وسلم جالس فضاحكهم ثم قال اللهم ارحمني وحجرا ولا ترحمنا احدا  
فقال النبي عليه السلام لقد كذبوا واسعائم لم يلبث ان قال في ناحية المسجد  
فاصرع الناس اليه فتهاهم اليه عليه السلام وقال انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا  
معسرين صوابا عليه سجلا من ما اوردنا من الحديث ثابت ومغناه في الصحيحين  
والاعراب منسوب الى الاعراب وهم سكان البوادي كما انها جرت مجرى القبيلة  
وركانا ردا في انصار او كلابي ولم يرد الى الفرد الذي هو بابه وقيل لوقيل عربي ورد  
الى الفرد الذي هو الاصل لا لبس فان العربي من كان من ولد اسمعيل سوا ان ساكنا  
بالبدو والحصر وهو غير الحنفي الاول وجر الناس له من باب المبادر الى انكار  
المنكر عندهم يعتقدون منكر وفيه نثره المسجد عن الخجاس ونفيه عليه السلام  
عن زحره لان قطع بوله يضره والمفسده بوله قد حصلت فلا يضرها مفسده  
ثامنه ولانه ربما ادى ذلك الى نجس مواضع بغيره بوليه وفيه ابانه عن جميل  
احلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولطفه ورفقه بل جاهل والسجل يفتح السين  
المهمه وسكون الجيم الدلو ادا ان طان او قريانه وهو مدكر والذنوب الدلو  
الكبر ادا انت طاني او قريانه الملم تذكر وتوث ولا يقال ذنوب ولا سجل  
اذا لم يكن فهما ما وعن انس قال لما خرج في المسجد مع النبي عليه السلام ارجبا  
اعرابي فقام رسول في المسجد فقال اصحاب رسول الله مه مه فقال رسول الله لا يردوه  
دعوه فركبوه حتى قال ثم انه عليه السلام دعاه ثم قال ان هذه المساجد لا تصح لشي من  
هذا البول ولا القدر انما هي لكر الله والصلوة وقراءه القرآن او كما قال فامر رجلا

من القوم فجا بدلو من ما فشنه عليه متفق عليه لكن ليس للخاري ان هذه المساجد التي  
تمام نثرها وقوله لا نردوه اي لا يقطعوا عليه بوله ووجه التمسك به لو نجس  
الما بوروده على الخجاسة باول الملا فاه لا زد ادت الخجاسة فلا يزول ابدا بل يزداد  
الخجاسة ولا بالصبر في معنى الما الجاري ونحن نقبسه على ورود الخجاسة عليه جامع  
الاحتياط في صورتين قال ابن القصار وما ذكره الشافعي لا يعني له ما ذكرنا من  
لضلاله لجزا الخجاسة باجزا الما فهما والجواب عن النجس باول الملا فاه قد تقدم  
في مساله ان الة الخجاسة بما سوى الما من الما يعات واما الحديث الذي ذكره وقد  
روى محمد بن اسحق مسندا ان النبي عليه السلام قال خروا ما بال عليه من التراب فالقوه  
واهر بقوا ما به ما رواه الدارقطني قال في الامام ومحمد بن اسحق اخرج له مسلم  
وابوداود والنسائي وعاصم بن المنذر واستشهد به البخاري في مواضع وقال  
سعيه بن الحجاج محمد بن اسحق امير المؤمنين في الحديث وقال عبد الله بن المبارك  
محمد بن اسحق ثقة ثقة وروى ابوداود عن عبد الله ان محفل بن مفرج عن  
النبي عليه السلام انه حفر بول الاعرابي وقال فيه انه مرسل لان عبد الله لم يلق النبي  
عليه السلام فقلت المرسل جهة عند الاية الملهة وعند الشافعي مرسل من المسبب  
وهو مذهب الحنفي والبصري وان المسبب والصدر الاول وسائر اصحاب الحديث  
من المتقدمين قال القاضي ابو الوليد الباقي في اصوله قال محمد بن حريز الطبري العماد  
انكار المرسل بوجه طهرت بعد الناقبين ومن ترك المرسل فقد ترك كذا احاديث رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ابو الوليد الماحي لو تتبع اخبار الفقهاء السبعة  
وسائر اهل المدينة والوفين والساميين لوجدت كلهم قد ارسوا الحديث وفي  
الامام عبد الجبار بن الحلان ابن عيينه عن يحيى بن سعيد عن انس انه عليه السلام  
قال لحفروا ما كان بول الاعرابي ثم صوابا عليه دنوبا من ما قال عبد الجبار هذا سئل  
عنه ابو حاتم فقال مكي صالح والزبان من العدل مقبولة وقد امر في هذا الحديث باخذ  
التراب الذي اصابه البول والغاية وصب الما على موضعه فان كان امر بصب  
الما عليه او لا ثم باخذ التراب فقط به الصب ذهبا راحه البول وان كان امر باخذ  
التراب بصب الما فهو محتمل وجهان لحدها انه امر بذلك لاجمال ان يكون قد



بقي شيء من التراب النجس فذهب في الأرض كما قد أوردت أولون المراتب تصديدا  
أما الحديث الأول أن سلما صمغ الاحتجاج به دون غيره فانما ينبغي بصب الماء  
في أرض المسجد كانت دمه رخوة فاحد الماء النجاسة فذهب فيها في الأرض  
ونقي وجه الأرض طاهرا ومع هذه الآوجه من الاحتمالات كيف يصح دعواهم والدليل  
على ذلك ما رواه البخاري وغيره من قصة علي رضي الله عنه أنه عليه السلام  
وجد في المسجد قد سقط رداؤه واصابه تراب فجعل رسول الله يسحه عنه  
ويقول قم ابا تراب قم ابا تراب ومعنى يحرك ضيقا من رحمة الله ما وسعه ومنعت  
منها ما اباحه والحج الممك وفي الدخيرة اذا اصاب الأرض نجاسة وكانت رخوة  
طهرت بالصبي عليها وتشرها بمنزلة العصر في التوب وان كانت صلبة فاندفع  
الماء عن موضع النجاسة طهر ذلك المكان ونجس المكان الذي اسفل الماء اليه وان  
لم يسفل عنه جعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه ويظهر وفي الطحاوي اذا كانت  
الأرض مخروطة صلبة محفر في اسفلها حفرة فيصب على موضع النجاسة حتى يجمع الماء  
في الحفرة فتظهر الأرض ثم تلبس الحفرة وفي المستوية الصلبة يجعل اعلاها اسفلها  
واسفلها اعلاها وفي العمادي البهل اذا اصاب الأرض يصب الماء عليه وبذلك ينشف  
خرقة او صوف فاذا فعل ذلك ثلثا طهر ولو صب عليه ما كثر اذني عرف زواله  
ولم يوجده راحه ولا لون وتركه حتى ينشف الأرض كان طاهرا وفي المسفي أرض  
اصابها عذرة او بول ثم اصابها بمطر غلب فجري ما وده عليه فهو مطهر وان  
كان قليلا لم يجر ما وده لم يطهر واجزا الماء على الأرض النجاسة منزلة غسلها وفي  
متفرقات ابي جعفر عن ابي يوسف انه سئل عن أرض اصابتها نجاسة قال اذا  
سب عليها من الماء مقدار ما يغسل توب اصابته مثل هذه النجاسة ثلث مرات وعصر  
في كل مرة طهرت الأرض بهذا العذر وبلغ هذا القول ابا عبد الله محمد بن سلمة فاجبه  
وقال ما لقي احد ابا يوسف الا وجد عنده فايده وقال الشافعي اذا كانت  
النجاسة على الأرض نصب الماء فوقها وتطهر بالماء ثم وان لم ينصب الماء عليها  
قال النواوي ونصه انه يصب على التوب سمعه اضعافه وفي التوب وجهان  
عندهما احدهما انه يكفيه الماء ثم كالأرض ولا يشترط العصر حتى لو وقع على التوب

تربة

ما المطر كاه وفي النجاسة الماء في النجاسة ما عظم ولم يرقه وفي طهارته  
وجهان وان غسل التوب النجس في الماء دون القليلين فالصحيح انه لا يطهر التوب  
عندهم وقال بن سريج يطهر التوب ولا نجس الماء لان الملافة لا تختلف بين  
ان يكون التوب مورد الماء او واردا عليه فلما غسل الثياب الثقيل في الاجان  
معناد من الناس يغسلها الحذر ويتعد رصب الماء عليها ولا يوجد نهر يجري عليها  
وفي قلع الناس عن عوايدهم حرج وما جعل عليكم في الدين من حرج فمست  
للحاجة والضرون العامة الى حصول الطهارة فيها بذلك لما دلرنا قوله  
واذا اصاب الخف نجاسة لاهجره هذا في المبسوط والمحيط والذخيرة وقناوي  
المرغساني وعامت الكتب وفي المفرد والغنية لاهجره كيف حصله ما دامت  
النجاسة رطبة فلا بد من غسلها وعن ابي يوسف ان مسحها بالأرض وزالت راحتها  
وعينها يطهر وفي المحيط مسحها بالأرض على سبيل المبالغة ومثله في الذخيرة وقال  
عليه مسابحنا وان كانت يابسة ففي علي وجهين ان لم يكن لاهجره كالبول والجر  
فلا بد من غسلها وان كان لاهجره كالعذرة والروث والخث في القياس كذلك  
وبه قال محمد وزفر لا نهاد لخل في الخف والنعل رطوبتها وبعض اجزاها  
حتى ينفصل بينهما وصار كما لو اصابته رطوبتها دون جرمها وكما في البدن والثوب  
والبساط وكالنجاسة المايعة التي لا جرم لها حيث لا يزول الا بالغسل ولا يلزمنا  
الملي فانه مخصوص بالخثر حتى الكفي به في الثوب وفي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة  
وابي يوسف ادا دلل الله بالأرض او ازاله بالخبث والحك طهر قال في الذخيرة وهو  
الصحيح لان الخف والنعل مستحصف صلب اصلب من جرم النجاسة لا يتدخله اجزا  
جرم النجاسة بل المتدخل في الرطوبة فاد اجفت جدبت الرطوبة التي تدخلت في  
في الخف الى نفسها فيبس مع الجرم فلا يبقى الا اليسير وهو عفو فيسقط حكمها  
لزوال عينها بالسيف والحديد الصقيل ولا أرض التي تصيبها نجاسة فتسفيها  
الرياح بخلاف البدن لان رطوبته ولينه وحابه من العرق يمنع الخفاف والثوب  
والبساط ليس متخللا من متدخلها اجزا النجاسة فلا يخرجها الا الماء والاحترار  
عن النجاسة فيها مان وكل يد ذلك حديث ابي سعيد الخدري رواه ابو داود وقال



النواوي باسناد صحيح انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم الى المسجد فليستطر فان راى في نعله  
 ادى او قدر فليمسحه وليصل فيهما وروى ابو داود عن ابي هريره ان النبي عليه السلام  
 قال اذا وطئ احدكم منقه الا ادى فان التراب له طهور قال النواوي روى هذا من طرق  
 ضعيفه ولا اعتماد على الاول وخرج من حرمه عن ابي هريره انه عليه السلام قال  
 اذا وطئ احدكم الا ادى منعله او خفه فطهورهما التراب فان قيل في حديث خلق النعلين  
 لم يستقبل الصلاة فلو كانت النجاسة في النعل ما نفعه لا مستقبلها عليه السلام قيل يحتمل  
 ان رويته ازاها يستحب حينئذ ان كانت عليه وفي الخواشي كانت اقل من الدرهم ولحب  
 ازالته وما دونه سنة فوقع فرض ذكره في الساع والى عليه السلام لا يترك الواجب  
 فان قيل لول الا ادى المذكور فيه كان طينا قبل الا ادى في لسان الشارع يحل على النجاسة كناية عنها  
 ولو كان طينا لصرح باسمه ولم يكن نكافيه من اللبس ويدل عليه قوله فان الارض لهما طهور  
 ثم ان محمدا رحمه الله ذكر عنهما في الجامع الصغير للحث والحكم وفي الاصل المسح بالتراب  
 قال مشايخنا لولا المذكور في الجامع الصغير من الحث والحكم كان نقول لا يظهر ما لم يمسحه  
 بالتراب لان التراب اه ان في اتيان الطهارة فان محمدا قال في المسافر اذا اصاب يده نجاسة  
 يمسحها بالتراب والحكم لا اثر له في باب الطهارة والمذكور في الجامع الصغير من ان للحك  
 اثر فيهما كما ان للمسح بالتراب اثر او قال المشافعي ذلك الخف والععل لا يحري في النجاسة  
 الرطبة وفي البابية قوله في القديم الاجرام مع نجاسة الخف بلا خلاف قال الرافعي  
 اذا قلنا يعني عنها فله شروط ان يكون له حجر الماني ان يتركه بعد الجفاف الثالث  
 ان يكون اصابها عند المشي من غير تعذر بل يطبخ الخف بها قال وعلى هذا الشرايع المتقن  
 نجاسته الكبر التي لا يعفى عنها والغزالي ومحمد بن يحيى جزما بالعفو عن النجاسة الباقية  
 في اسفل الخف انتهى وفي المحيط والاختصار اذا امتس في النجاسة المايعة على الرمل او  
 التراب فالنص بالخف او جعل عليه ترابا او رملا وجفت فمسحه بالارض يطهر وهو  
 الصحيح ولا فرق بين ان يكون جرمها منها او من غيرها مادامت رطبة ولا يطهر الا بالماء  
 هكذا ذكر في الاصل المروي به ابي يوسف ولم يشرط الجفاف نقل ذلك كله صاحب الاختصار  
 وفيه ثم اذا وجب غسل الخف في الموضع الذي وجب فغن كان صلبا لا ينشف رطوبه  
 النجاسة يغسل ثلثا وحكم بطهارته وان كان خويا يشرب النجاسة فقد قال بعض

في النجاسة  
 في النجاسة  
 في النجاسة

طهر

في النجاسة  
 في النجاسة  
 في النجاسة

مشايخنا قال هذا المفصل في مساله الخف خلاف ظاهر لفظ محمد فانه قال لا  
 جرمه حتى يغسل موضع النجاسة فقد ثبت للجواز عند الغسل من غير فصل بين خف  
 وخف وهو الطاهر فان الصرم الذي يخدمه الخف ينقع في الماء ويعالج بالشح والدهن  
 فلا يشرب فيه رطوبات النجاسة فلم يكن نظرا الكور والحب ولا جل هذا المعنى ابي بعض  
 مشايخنا اشتراط الخفيف في الخف ويوبدها ما حكى عن الشيخ ابي القاسم الصفار في  
 الرجل مستنجي ويجري ما استنجاه بحت رجليه وخفه ليس بمحزق له ان يصل مع ذلك  
 الخف لان الماء لا يغيره خفه كما يظهر موضع استنجاه ولم يشرط الخفاف وعلى  
 قول هذا القائل الخف والكعب يغسل ثلث مرات يرفعه ولحد وكبر بطهارته  
 والخمار ان يغسل ثلث مرات ويترك في كل مرة حتى ينقطع النقاط وتذهب التلذذ  
 ولا يشترط اليبس وفي الخف الخرساني الذي صرمه موشح بالغزل حكمة حكم الثوب  
 لا يطهر بالذلك بل يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة قاله الاسفي قوله والمشي بحس  
 يجب عليه غسله رطبا فاذا جفت على الثوب اجزائه الفرك ايقظ اصحابنا والاورث  
 والاوزاعي وما لك والحسن ابن يحيى على ان المشي بحس لانه يحري الفرك في يابسة  
 عندنا وعند الحسن جيد الصلاة في البدن دون الثوب وعند بقية الجماعة رطبه والبسه  
 سوا ونص الشافعي على طهارة مني الا دمي وحكي صاحب البيان وبعض الخراسانيين  
 في نجاسته قولين ومنهم من قال القولان في مني المراه فقط قال النواوي الصواب  
 الجرم بطهارة منيه ومنهها والمسلم والخافيه سوا لكن ينحس منيه بارتوبه فرجها  
 ان قانا بجماسه كما لو بال الرجل وكبر يغسل ذكره في غير الا دمي بلته او جده لحدتها  
 للجمع طاهر الا مني الحلب وللخزير الماني للجمع نجس الماني مني ما كثر الخمر طاهر وغير  
 نجس للشافعي ما روى عن عايشه رضي الله عنها قالت كنت افرك المني من ثوب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ثم يصل فيه ولا يغسله ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي وخرج  
 البراز قالت كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اغسله وعنه قالت فما  
 يزيد على ان افركه وروى ابو بكر بن خزيمة عن عايشه رضي الله عنها قالت كنت افرك المني  
 من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصل وعن عايشه كانت تحت المني من ثيابه  
 وهو في الصلاة وذكر الشافعي في كتاب المعرفه ان فيه ابطا عايشه محارب وعائشه فمن



برد المقطع والمرسل برده ولو كان المني نجسًا لما جازت الصلاة معه وكان عليه  
السلم سلت المني من ثوبه يعرف بالأدخيم يصلح فيه وحته يابسًا ثم يصلح فيه  
رواه أحمد وعنه بن عباس قال سئل النبي عليه السلام عن المني يصب الثوب فقال  
إنما هو بمنزلة الخاط والبصاق وإنما يكفك أن تمسحه خرقه أو يادخه رواه الدارقطني  
وقال لم يرفع غير الحسن الزرق عن شريك وله ثلثة أوجه من قياس النسب أحدها  
أنه قال نظرت فاد المني خلق منه البشر واد الطين خلق منه البشر فلحقته به  
وتوجيهه أنه مبتدأ لخلق البشر فاد طاهر كالطين والماني أنه قال نظرت فاداهو  
في الدامن كالبيض في الطيور والبهائم فلحقته بها وحرس أن يقال أنه خارج من  
حوان طاهر بخلق منه أصله فاد طاهر كالبيض والباقي أنه قال حرمة الرضاع  
مشبهة بحرمة النسب ثم اللبن الذي يحصل به الرضاع طاهر فالمني الذي يحصل  
به النسب أولى ووجه الأول أنه أن النسب أقوى من الرضاع لأنه لأصل الرضاع  
ملحق به قلت ولهذا قالت المالكية المني لبن الشافعية قال النواوي في شرح المهذب  
أن المني محل إله في وجهه وعارضوه فقالوا الكلب خروف المالكية ودليلنا على نجاسته  
وأجزأ أن يلبس منه ما روت عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغسل الجنابة من  
توب النبي عليه السلام فخرج إلى الصلاة وإن تبيع الماني ثوبه رواه الجماعة سوى البخاري  
وقالت أباك أنت المني من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلي فيه خروجه مسلم  
وأودود وعنه عائشة رضي الله عنها أنها قالت لرجل أصاب ثوبه مني فغسله كله أنا كان  
جريك أن رأيت أن يغسل مكانه فإن لم يمت نصحت بحمله لقد رأيتني أفركه من توب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فضلي فيه وحديث عائشة رضي الله عنه أنه قال عليه السلام له إنما تغسل  
ثوبك من الخايط والبوك والمني والدم والقيح رواه الدارقطني والسهلي وأبو يعلى  
الموصلي وضعفه الدارقطني والسهلي وعنه عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغسل المني  
من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان طيبًا وأفركه إذا كان ناسيًا رواه الحافظ  
أبو الحسن الدارقطني وعنه عمرو وعائشة رضي الله عنهما أنهما كانا يغسلان المني من التوب  
أخايله وعنه ابن هرون رضي الله عنه في المني يصب الثوب أن رأيت فغسله ولا فاعسل الثوب كله  
رواه أبو جعفر الطحاوي وعنه جابر بن سمرة أنه سئل عن الثوب الذي جامع الرجل أهله فيه

قال صلى الله عليه وآله أن ترى فيه شيئًا فغسله ولا تنفضه فإن النفض لا يؤمنه الاشارة وسئل  
أنس عن قطيفة أصابها نجاسة لا يدري موضعها قال اغسلها أو عن الحسن المني بمنزلة البهل  
فها ولا الصحابة والتابعون قد غسلوا المني وأمرنا بغسل الثياب منه فهذا إيه النجاسة  
ولأن المني المناسب للفرك يرفل ويقل الماني منه والليل يغني وفي الطب كثر فلا حرج  
ولأن خروجه بوجوب الطهارة والطهارة لا تجب إلا خروج النجس ولا تغسل عن محرج  
البول وهو نجس قال أبو بكر بن العربي فإن زعموا أن له محرجًا آخر وحكموا بنسبه ذلك  
إلى أهل السرخ لم يتشعب معهم فيه وإن كانت دعوى عرضه أكل طایل خصه فانهم  
يجمعون عند أصل الثقب ونجس يخرج عليه ولا جواب لهم عن هذا قال بن العربي  
ولا يصح له صحاب أبي حنيفة المعلق به قال ابن المني طاهر عندهم مع نجاسه وعنايه  
ثم قال فهو تافض منهم قلت ضعف فهمه عن إدراك الفرق بين المني وهو كثر  
الخليط والهديان من الأدب من اختلاف المغاربة مطلق اللسان في العلم بالعلام  
حتى في إمامه قال الله تعالى وإن للمنفقين عذابًا عظيمًا نسفكم في بطونهم من من قرب ودم  
لبنًا حالصًا سايقًا للشاة رين أخبر الله تعالى أن اللزج خارج من من فرت ودم الفرت السرجين  
مادام في الكبر وحكم بطهارته وهو من نجس إذا كان ذلك الموضع موضع الخلقة قلت  
أن اللزج تنجس بنجاسة موضع خلقة وهو الفرج كما لا ينجس بجوار الفرت والدم النجسين  
والفقه فيه أنه لا يفارق محله فسقط حكم النجاسة مادام للزج ونظيره الدم المسفوح  
مخالط للحم وهو نجس بالجماع فادادح الحيوان حتى خرج الدم المسفوح منه حكم بطهارته  
الدم أما المني إنما مر على النجاسة بعد انفصاله عن محل خلقة فتنجس كما لو وقع اللحم  
في الدم المسفوح ثم رفع يجب غسله لتنجسه فوضع الفرق بينهما لم يكن له قلب وقال  
النواوي ذكر أصحابنا أقيسه ومنا سببات عن طائله لا نرضيها ولا نستحل الاستدلال  
بها ولا نسمع بتفصيل الوقت في كتابها قال وقد لبط أصحابنا عن قولهم خرج  
مخرج البول بالمنع وقالوا أمرهم بما مختلف قال القاضي أبو الطيب وقد شق ذكر  
رجل بالزور فوجد ذلك قال أبو حامد لو ثبت أنه مخرج من مخرج البول لم يضر منه  
النجاسة لأن ملافاة النجاسة في المني لا تؤثر وإنما تؤثر في الطاهر قلت حواه أبو الطيب  
مردوده ولو حقق ذلك لم يلح على أنه مجرى ما يدرك من الفرج والذكر والفرج في الجنابة



وقول ابي حامدة يوافق قاعدتهم فانهم نجسوا من الميتة في الضرع وان كان في الباطن  
وانا رهم محمولة على القليل اذ هو الغالب واقتضته التشبيه ليست محجة عندنا وقد قالوا  
المنى اصل الانبياء فكيف يكون نجسا عنه اجوبه الجواب الاول قال ابو اسحق العرافى المنى  
يجرى من الدم بعد نضجه ويصير دما احمر فيفقار الطهر الى ان يصل الى البلية فينجس منه  
الى الاثنين فينجس منه ميتا ابض وقد تقدمت انه متولد من الدم وهو نجس والنجس لا ينقلب  
عند طهره الا الما للنجس اذا صار قطن والخمر اذا خللت بنفسها الجواب الثانى  
محوز ان يكون المنى نجسا وان خلق منه انسان فان الشئ قد يكون نجسا وتولد منه الطاهر كاللبن  
والشئ فانه متولد من الدم الذى هو اصله وهو نجس الجواب الثالث المعارضه  
خلق الحافر والفراغ منه من المنى وفي المسبوط الرهم بالعلقة والمضغه قال النوادر  
المنى تسجل في الرحم ويصير علقه وهى الدم الغليظ ففي غباستها وجهان قال ابو  
اسحق حسبه وقال الصنف طاهر فاذا استحالت حده وصار قطعه لحم فهى المضغه فالذهب  
عندهم القطع بطهارتها كالولد وقيل فيها الوجهان والسرخصى لم يحرك رطل مدبرهم  
وقال بن العري قال عاتقه لعدرا بنى افرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فركا فيصلى فيه اى واغسله فيصلى فيه بذلك على ذلك رواه سلمان بن يسار قال لو لا  
ذلك لبص اخر كلامها اوله قلت لا يفض فانها كانت تغسله رطباً وتفرقه يابساً  
كما رواه الدارقطني هكذا او كانت تغسله لحيانا اذا كان يابساً وهو الافضل وتفرقه  
لحيانا وهو الجرى ولا يجوز اضمار واغسله بعد قولها افركه لوجهين الوجه الاول  
ان فيه اضمار اربعة اشياء بلا دليل وهى الواو العاطفه والفعل والفاعل والمفعول  
الوجه الثانى افركه فضلى فقد جعلت السبب للجوز للصلاة بعد قيام النجاسة فيه  
فركها لا غير فلا يجوز ابطال حكمه وروى الحسن بن ابي حنيفة انه لا يجرى في البدن لوطوبه  
البدن وذكر الكرخى عن اصحابنا انه يطهر لان البدن اقل تشربا من الثوب لا ترى  
ان غيره من النجاسة التى لها حر حرى الفرك في البدن دون الثوب وروى الحسن  
عن اصحابنا انه لو كان راس كنجسا بالبول لا يطهر بالفرك ولخار الفقيه ابو اسحق  
المحافظ وفي الخبر جعل روايه الحسن بن ابي حنيفة وقال الفقيه احمد بن ابراهيم  
وعندى ان المنى اذا خرج من راس الاحليل على سسل الدفق ولم ينتشر على راسه

يظهر بالفرك لان البول الذى هو داخل الذكر غير معتبر ومرور المنى عليه غير مؤثر  
بخلاف ما اذا انتشر المنى على راس الذكر حيث لا يكتفى بالفرك حتى لو بال ولم يجاوز  
البول ثقب الاحليل يكتفى بالفرك وقيل انما يطهر بالفرك اذا خرج المنى قبل المذى  
اما لو خرج المذى او لم يخرج المنى لا يطهر الثوب بالفرك وفي المنافع قال  
شمس الامه السرخصى مسئلة المنى مشككة لان الفحل يدرى ثم عنى والمذى لا يطهر  
بالفرك الا ان يقال انه معلوب بالمنى فيجعل سعاله ودر الوتفد المنى الى البطانة يطهر  
بالفرك قال المرعشاني هو الصحيح وتنجسه من عابى بالمخاط انما كان في المنظر في  
السماعة والبشاعة لا في الحكم بدليل ما ذكرنا من الدلالة على نجاسته والا مراً بالاعاطه  
ليتمكن من غسل محله وروى عن محمد ان كان المنى غليظا خفت يطهر بالفرك واسفله  
لا يطهر الا بالغسل لانه انما يصيبه الله دون الجرم دلى في المسبوط وفي فاضى حان  
الثوب اذا اصابه المنى فليس وفرك يحكم بطهارته في قول ابي يوسف ومحمد عن ابي حنيفة  
روايتان واطهرهما ان الفرك يغسل النجاسة فيجوز الصلاة فيه وان اصابه وقالوا  
يجرى البول طاهر وهذا يطهر موضع المنى بالفرك وقيل رطوبه المخرج طاهر وان اصابه  
انضاد كرم المرعشاني انما يعود نجسا عندها في اطهر الروايتين عن ابي حنيفة  
يعود نجسا وقد قدمت وهى ثلث مسائل قوله والنجاسة اذا اصابت المراه  
او السيف الكفى مسحها وفي المسبوط سيف المجاهد وسكن الفصا ب تطهر  
بالمسح بالتراب وفي المحيط والغنيه ما دامت النجاسة رطبة لا تطهر الا بالغسل  
فان جفت او جففها بالمسح بالتراب او غيره تطهر بلح وطاهر بالمسح وفي  
الدخيرة السيف او السكن اذا اصابه بول او دم ذكره في الاصل انه لا يطهر الا  
بالغسل وان اصابته عذره ان كانت رطبة وكذلك وان كانت يابسه طهرت  
بلح عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا تطهر الا بالغسل وذكر الكرخى  
في مختصره ان السيف يطهر بالمسح من غير فضل من الرطب واليابس ومن العذره  
والبول وعلل بان السيف شى صلب لا يتداخل النجاسة في اجزائه بل يكون على ظاهره  
فاذا مسح لا يبقى منها الا شى يسير وذلك غير معتبر وفي الفتاوى دح الشاه بالسليين  
ثم مسح بصفها انه يطهر وكذا لو لمس السكن بلسانه حتى ذهب اثر الدم فقد طهر



وعن أبي يوسف السيف اذا اصابه دم او عذر فمسحه بخرقه او تراب يطهر حتى  
لوقطع به بطنجا وغيره كان طاهرا وبياح الله قال اصحابنا وقد صح ان رسول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم مسحونها وصبول  
معها ولا يغسل السيف والسكن والسنان والمديه بفسدها فان تركه فزور  
وبه قال مالك وقال زفر والشافعي واجمل لا يطهر الا بالحنسل وقاسوه على  
البوب والبساط والجواب موخدا بقدره وفي المنافع انما حصل المراه والسيف  
لكونهما مصقولان حتى لو كانت حديد حشنة غير صقيلة لا يكفي مسحها وكذا في  
الذخيرة قوله وان اصابته الارض نجاسة فحفت بالشمس وذهب اثرها جازت  
الصلاة على ما فيها هذا مذهب علمائنا الثلاثة وهو قول ابي قلابه والحسن البصري  
ومحمد بن الحنفية وقال الواوي ادلف فلا بأس بالصلاة عليه وقال مالك يعيد في  
الوقت فلم يفتخر نجاسته وقال زفر لا يطهر وللشافعي قوله ان ففي القدم والاملا  
يطهر وفي الامر لا يطهر وقيل القطع بانها تطهر والقولان فيما اذا لم يمسس النجاسة  
طعم وريح ولا لون وعند احمد لا يطهر ونقل امام الحرمين انهم طردوا القولين  
في البوب كالأرض وهل هو البوب بل الجفاف في الطل وجها ذكر ذلك كله  
الواوي في شرح المذهب قال في المنافع الجفاف بالشمس ليس بشرط حتى لو جف  
بالطل يكون حكمها كذلك قال في هذا اطلق في الانصاح وشرح مختصر الكرخي  
وذكر الشمس خرج مخرج العباب والحاد ونقل الواوي عنها انه لو ذهب اثرها  
بالطل لا يطهر دليل مذهبنا ومن قال بقولنا ما ذكره في الامام عن ابي عمر قال كنت في  
شبابا عزبا كنت في المسجد وكانت الحلاب بتول وتقبل ويدبر في المسجد ولم يكونوا  
يرشون شيئا من ذلك قال في الامام دل على ان الشمس اذا اشرفت على الارض  
النجسة حتى ذهب اثر النجاسة طهرت اخرج ابو داود وابو بكر بن خزيمة هذا  
للحديث صحيح ولكنه حمل على ان الحلاب كانت بتول خارج المسجد وتقبل وتدبر في  
المسجد قلت انظر الى ما غلب عليها من العصبه لما رايا حديثا صحيحا ذالا على خلاف  
مذهبنا تاوكة هذا التاويل الواهي الذي ليس مستند وغفلا عن اخر الحديث  
فأي فايده في قوله حينئذ وكانوا لا يرشون شيئا من ذلك اذا كانت بتول خارج المسجد

واذا كان داءها لا يبال ولا ديار في المسجد فما المنافع لها في البول فيه اعقلها واودها  
او ربط الحائط على مخارجها ولا تخفى هذا الا على من جاهل وروى اصحابنا في كتب الفقه  
عن النبي عليه السلام انه قال دكاه الارض بفسها ولم اقف عليه في كتب الحديث وفي  
الا سرار جعله انرا عن عابسه رضي الله عنها وكان الارض من شأنها ان يحيل الاشياء  
وتنقلها الى طبعها فاذا ذهب اثرها بالشمس والريح وطبيع الارض علم انها استحالت  
الى طبع الارض فصارت كخلل الخمر وزفر ومن قال بقوله قاسوها على الثوب  
والجواب ان الطهان لا يستحيله الحاصلة من طبع الارض وليس ذلك في الثوب  
قوله ولا يجوز التيمم من تلك البقعة وهذا المذكور هو طاهر الرواية وفي منها  
رواية بن كاس يجوز التيمم بها ايضا قياسا على جواز الصلاة ووجه الطاهر وهو الفرق  
بينهما ان طهارة الصعيد شرط في التيمم بالجماع وهذا ليس بطاهر بالجماع اذ فيه  
اختلاف بين اهل العلم فافرقا وفرق مالك وهو ان التيمم يقتصر الى طهارة الصعيد  
وطهورته لرفع الحدث والصلاة يقتصر الى طهارة المكان لا غير وبالخرنشت الطهارة  
دون الطهورة للشمه وفيه رابع ان الارض تنشف النجاسة والقولان فصل  
النجاسة القليل لا يمنع من جوار الصلاة ومنع المطيرة الا يرى ان القطر من الدم  
لو وقعت في الماء دون الخدير منعت جوار الوضوء وفي البوب او المكان لا  
يمنع جوار الصلاة وقال في الباب فلا ساد ما يستلزم الحديث ومراده بالحديث الذي  
هو خبر الواحد كما ذكره غيره فان قيل طهارة المكان في الصلاة يستلزم له النص  
وهي كالتص في الحكم فطهارة المكان يستلزم له نص خص منه حاله غير الصلاة  
والنص العام اذ لخص بضعف حتى يجوز تخصيصه بعد خبر الواحد والقياس يجوز  
الصلاة على مكان يستطهره خبر الواحد قوله وقد رددته وما دونه  
من النجاسة المغلظة كالدم والبول والخمر وخر الدجاج وبول الحمار جازت الصلاة  
معه وان زاد لم يحر الاصل فيه ان القليل من النجاسة يعني عنه بلا يقا فنعذنا  
قد رددته ما دونه كما ذكره عند الشافعي واخر من جهة كذا ندره الطرف ومثله  
دم البراغيث وموضع الاستنجاء الا غير والدليل على عفو القليل ان الريان يقع على



الحجاسات الرطبة ثم نقع على بدن الانسان ونوبه فلو منع ذلك ادى الى الحرج  
 وهو مدفوع شرعا ولا احتراز عن اصل الخجاسة مما يتعدى على الناس وملا يستطاع  
 ساقط كما في موضع الاستحباب اولى لان ورد ذلك المحل اليسير مما يصيبه في الغالب  
 الاما يخرج منه وسائر البدن والنياب كبر متعدد ونصيبه الخجاسة من ذلك  
 الحرج وغيره من المواضع التي لا ياتي عليها عدولا جصر قال ابراهيم الخنجي ارادوا  
 ان يقولوا مقدار المقعد فاستقصوه وقالوا مقدار الدرهم لا نه لا يزد على مساحه  
 الدرهم فاداب انه قد عفي عنه في موضع الاستحباب للضرورة والحرج كان معفو عنه  
 في سائر المواضع لشمول الضرر الخلفان ولربكها على الحرج رخصه والرخصه لا  
 يقاس عليها وهذا هو المعتد عليه عندهم قبل عنه جوابان احدهما قال في الاسرار  
 انما سقط ذلك عنده لقلته والرخصه في القلة لا في كونه محلا خاصا والاخر قد بينا ان  
 الحاجة الى عمل القليل ما سه في جميع البدن والنياب فعم فان قالوا في وجوب غسل المقعد  
 كسف العون وهو حرام فخصص احتمال به قلنا العون المخصص بالمقعد ولا سيما  
 النساء فان الحرج من قربها الى قدمها عون وقد امر بالبشف العون وما في الحرج من  
 تكرار الحاجة يعايله كثر مواضع العون وكثر جهات الاصابه والمراد بالدرهم الدرهم  
 السهل قال في المغرب السهل من الدرهم مقدار عرض الكف وفي المنافع السهل السهل  
 موضع قال كافي الهادي وفي المحيط الدرهم الكبر ما يكون مثل عرض الكف وفي صلاه  
 الاصل الدرهم الدرهم المقل ومعه ما يبلغ وزنه مثقال وفي بعض الكتب قدره بالدرهم  
 البغلي وعند السرخسي يعتبر بدرهم زمانه ثم انهم ارادوا ابطال تقدير القليل بالدرهم  
 فرووا عن روج بن عطف عن ابي سلمه عن ابي هريره يرفعه قال عليه السلام تعاد الصلاه  
 من قدر الدرهم من الدر قال السهفي هذا الحديث لم يثبت وقد اكر على زوج عبد الله بن  
 المبارك ومحي بن معين وغيرهما من الحفاظ اخرج ابو احمد في كامله وذكر ابو احمد بن  
 عدي ايضا عن احمد بن العباس النسي قال قلت لابي بن معين حفظ عن النبي عليه  
 السلام تعاد الصلاه في مقدار الدرهم من الدر فقال لا والله وذكر ذلك كله في الامام  
 وعن عاصم رضي الله عنها قالت صلى النبي عليه السلام في ساق قال رجل يا رسول الله  
 هذه لمعه من درم فقبض رسول الله على ما يليها فبعثها الى عاتقه مصروه في يد الغلام

فقال اغسل يده ولم يعد صلاته فدل على ان القليل من الخجاسة حرام وامر بغسلها لانه  
 سحب ازاله القليل منها ولفظا عه منظر الدر وروى السهفي عن ابن عمر انه راي  
 دما في نوبه وعليه ثياب فرمى بالوب الذي فيه الدر واقبال على صلاته وعن القاسم  
 بن محمد انه راي في نوبه دما وهو في الصلاه فخلعه ولم يستقبل دما على منع الدر  
 دون القليل منه وذكر في الاسرار عن علي بن اسعد رضي الله عنهما انهما قدرا  
 الخجاسة بالدرهم فاحتل ان اصحابنا وجدوا درهم زمانهم اصغر من درهم زماننا  
 او كان الدرهم عشرة دراهم من دراهم زماننا وعن عمر رضي الله عنه انه قد رها  
 بطنه قال في المحيط وكان طفله قريبا من كفا فدل ان ما دونه لا يمنع قال وقول عمر  
 سطا قول الشافعي في منع التقدير وفي المحيط قال الفقيه ابو جعفر اراد محمد بك  
 العرض بتقدير الخجاسة المايعة وذكر الوزن من الدر الخجاسة المستجدة كالعدو فوق  
 من الراس فان زاد على المقل وزنا منع والا فلا وهو الصحيح عند مشايخنا لان  
 التقدير بالعرض المستجدة فسح فان يودي الى نصيبه من الخجاسة ويصلحها  
 فكم الصلاه مع قدر الدرهم فادونه من الخجاسة مع العترة ولا تكه مع عدم العلم  
 قال في المحيط واليسير يتعدى دفعه فيقرر عفو وقيل يعتبر بالدرهم الاسود  
 الزبرقاني والزبرقان في الاصل القمري به ريس من ريس العرب وهو حصن  
 ابن بدر الفزاري بحاله وذكر الشيخ الامام ابو نصر احمد البغدادى في شرح  
 القدوري حديث روح المفهم محتجابه لمدهنا انه عليه السلام قال تعاد الصلاه  
 من الدر اذ اراد على قدر الدرهم وانما ورد اذا كان قدر الدرهم وقد بينا عليه وفي  
 النابيع لو اصاب نوبه قدر درهم ذهنا خجاسا ففعل الطهرتم اذ اذا العصر به فصلاه  
 الطهر جانبه وصلاه العصر فاسد وقيل منع وهو اختيار المغناني كما لو كانت  
 مثل ريس لا يرم اصابها الما قال وذكر ابو بكر الجصاص في شرح مختصر الطحاوي  
 ان قدر الدرهم بتقدير موضع الاستحباب والاستحباب اجمعا لانهم كانوا يستنجون  
 ويستبرون فقدروا الموضع جعلا بالدرهم فالصاحب السامع وروى عطف  
 عن الزهري عن ابي هريره فذكر الحديث وترك الراوي الحديث وعن الحديث الى انه وزاد  
 فيه الزهري وقال في المبسوط كان الخنجي يقول قدر الدرهم من الخجاسة مانع وهذا



كأن ما ذكره عند من قوله ارادوا ان يقولوا مقدار القدر فاستبصروا في حالهم  
وقالوا مقدار الدرهم قوله وانما كانت نجاسة هذه الاشياء مغالطة لا بها بسب  
بديل مقطوع به قال في الحواشي يعني ان يكون سالما عن الاسباب الموجبة للتحفيف  
من عارض النص وحاذب الاجتهاد والصرورات المحققة قلت لا يلزم من  
سلامته عما ذكر ان يكون مقطوعا به لان خبر الواحد السالم عن ذلك لا يكون الحكم  
الماس به وحين مقطوعا به وانما حصل القطع اسوة نجاسة تلك الاشياء بالاجماع  
المعتمد للقطع اما الدرهم المراد به الدرهم المسفوح وهو مجمع على نجاسته وحرمة ماله  
بنص القرآن والبول المراد به بول الادمي وكذلك ذكر بول الحمار بعد اشارته الى  
بول ما يوكل لحمه من الحيوان والابواب انواع اربعة بول الادمي الكبير وبول المصبي  
الذي لم يطعم وبول الحيوان غير المأكول لحمه وبول الحيوان المأكول وكلها نجس عند جمهور  
اهل العلم على ما ياتي تفصيلا في ما نهداهب العلماء اما بول الادمي الكبير فنجس نجاسة  
عليه باجماع المسلمين من اهل الدليل والعقد نقل الاجماع من المنذر واصحابنا واصحاب  
الشافعي وذكر بول المصبي الذي لم يطعم عند جميع اهل العلم قاطبة خلاف ما نقل عن  
داود الطاهري ولا يعتبر خلافه وعند الشافعي نجاسته خفيفة وقد تقدم وتبين ان  
النجاسة عليه السلم بغير توبه منه وامر من نص التوب منه فلو لم يكن نجسا لم يرضه ولم يامره  
وقيل لما في مال على توبه عاينه الى المصبي اي بال وهو في محرم عليه السلم بغير توبه  
خوفا من ان يكون طارئة على توبه عليه السلم دلالة في العلم واما بول الحيوان الذي لا يوكل  
لحمه فنجس نجاسة غلظة عندنا وعند مالك والشافعي واحمد والفقهاء كافة لغوم قوله  
عليه السلم استنزهوا من البول وحكم عن الخبيث طهارته وهي مردودة وحكي من حزم  
الطاهري عن صاحبه داود ان البول كلها والاروات كلها طاهرون من كل حيوان الا من  
الادمي وهذا في نهاية الفساد واما بول ما يوكل لحمه من الحيوان وروثه فنجسان عند  
ابي حنيفة وابي يوسف والشافعي وغيرهم على ما ياتي التفصيل في النجاسة وقال مالك  
وعطاء والنوري والخبيث وفسر واخر بوله وروثه طاهران واحسان الروماني وابن  
حزيم من اصحاب الشافعي هكذا حماد النواوي والصواب في مذهب زفر لونه نجس  
كما سنفينه كذهب ابي يوسف ومحمد وعند محمد والليث بوله طاهر دون روثه قبل

هذا هو الصحيح في النجاسة  
في بول الادمي الكبير  
في بول المصبي  
في بول الحيوان  
في بول الادمي الصغير

محمد لم يلق بطهارة ما يوكل لحمه ولم يقل بطهارة روثه قال لما قلت بطهارة بوله  
ابحت شربه فلو قلت بطهارة روثه تحت الله واحدا لقوله زفر اعتبر الروث  
ما بول فقال المقدس بالكر الفاحش وقال ابو يوسف ومحمد في الاروات ضرورة  
وبلوى لا سيما في حق المساس ومن خالط الدواب والبلوى ياتر في التحفيف فقدر  
بالكر الفاحش وكذا لا خلاف العلماء ياتر في التحفيف ادساع في الاجتهاد كما ذكرنا عن  
عطاء والخبيث وما لك وغيرهم على ما مر وعند ابي حنيفة رضي الله عنه النجاسة الغلظة  
ما بس نجاسته من لم يعارضه نص مخالفه وان اختلفوا في نجاسته كالروث فانه  
عليه السلم العي الروثه وقال هذه ركس خرجته البخاري وغيره وقد نقله قبل الرجوع  
الرجوع ومن اهل اللغة من يقول الركس القدر وفي المبسوط الركس النجس فهذا دل  
على نجاسته ولم يعارضه نص اخر فلا اعتبار بالبلوى في موضع النص كما في بول الادمي  
فان البلوى فيه اعم والكر وقوعا وكبول الحمار فانه تار شش ويصيب الساب ومع هذا  
مغلط لان البلوى مخصوص على نجاسته والنجاسة الخفيفة ما يعارض النصان في  
نجاسته وطهارته واخذ نجاسته لقيام المرجح مثل بول ما يوكل لحمه فان قوله عليه السلم  
استنزهوا من البول يدل على نجاسته وحدث الغريسي يدل على طهارته بحكمه للعارض  
فان قل حديث الغريسي منسوخ عنده فكيف يحقق العارض فلما انما قال انه منسوخ بالاجتهاد  
فكان نفس العارض باقيا ووجه قول من قال بطهارة الروث والبول من مأكول اللحم قوله  
عليه السلم صلوا في رايض الغنم وحدث الغريسي قال وان كان مخفقا كبول ما يوكل  
لحمه جازت الصلاة معه حتى يبلغ ريع التوب روى عن ابي حنيفة ومحمد بن القدير  
فيه بالكر الفاحش والربيع حكم الكل في بعض الاحكام لا توى ان من وجد ثوبا ملوا دما  
وثوبا اخر ربه طاهر تعين الصلاة في الذي ربه طاهر اقامه لظاهر الربيع فظاهر الكل  
ولو كان الطاهر اقل من الربيع تحير والصلاة في اقلهما نجاسة اولي ولهما نظاير قال  
في المحيط والمدير بالربيع هو الاصح وعنه ريع ادنى توب يجوز فيه الصلاة كالميزوقيل ريع  
طرف اصابته النجاسة لريح الديك والكر والخرص قال في المحيط وهو الاصح وعند ابي  
يوسف شبر في شبر وعنه دراع في دراع دكم في المندوعن محمد دراع في دراع دكم في  
المحيط وفي الاخير روى ابراهيم عن محمد ان الكبر الفاحش في الحنف اكثر قال واما اري



في الاختلاف ما قال وهذا خلاف ما روي عنه من قوله في الكلب قال وكانه مال الى قول زفر في هذه الرواية وهذا يويد نقل الواوي طهارة روث ما ياكل لحمه عن زفر ومثله في المحيط لكن نص في الحباب والمبسوط والمختلف انه نجس نجاسة خفيفة كقولها وروي هشام عن محمد ان الكلب الفاحش ان يستوعب القمام والمذكور عنه في سائر المواضع ان الفاحش مقدار الربع مما اصابه فلت وقد ذكر في المحيط وغيره ان العذرة في راع في راع وانما يخص الخف والقدمين بما ذكر لا يستند من الضرورة في ذلك لا سيما في حق حواسيس الدواب وفي المبسوط وروي عن محمد ان الروث لا يمنع وان كان كثيرا فالحسب قال وهو اخر اقواله حسن بان بالري مع الكلب هارون الرشيد فزاي الطرق والمخانات مملوءة بالاروات والناس فيها يلوي عطيةه واسوا عليها طين بخاروا وانما خضها لان مشي الناس والدواب مخلط فيها مثل ديار مصر بخلاف المدائن التي جعل في ارضها مشي على حدة لئلا يدمر فان الملوي فيها اقل قوله وعند ذلك رجوعه في الخف يروي وقد تقدم ان النجاسة التي لها جرم لا يجري فيها الاكل بل الواجب فيها الغسل ففي الروث لا يحلج عنه الى ذلك ولا غسل وفي العذرة رجع الى قولهما في الاجتزاء بالراك وروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه ذكره ان يحد للراك جدا وقال الفاحش مختلف باختلاف طباع الناس فوقف الامر فيه على العادة كما هو دأبه وقوله انما كان مخففا عند ابي حنيفة وابي يوسف لما كان الاختلاف في نجاسته هذا اصل ابي يوسف ولتعارض النص وهذا اصل ابي حنيفة رضي الله عنه على اختلاف الاصحاب كما ذكرته وقد تقدم ذلك مستوفى بعون الله تعالى وابي يوسف ومحمد فرقا بين بول الحمار وروثه فحلا روثه خفيفة وبولته غليظة لان الارض ينشف البول اي يسهبه يقال نشف الثوب العرق ينشفه يسكر السنن في الماضي وبفتحها في المستقبل بخلاف روثه لا مثلا الطرق به وحواله ان الضرون في العال والخفاف وقد ارب في الخفيف وهو لا كفا بالمسح فلا حاجة الى زياد الخفيف ولهذا قال ابو حنيفة البعر والعزبان في البه والجلب لا نجس الضرورة وان لم يطره حكم الخفيف عندها وان اصابه بول الفرس لم يفسد حتى يفسد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يمنع وان فحش لانه مأكول اللحم عندهما قبوله طاهر عند محمد نجس نجاسة خفيفة عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة كراهه لحمه لشرفه هكذا ذكره في فصل الاسرار فتعني هذا ان يكون هذا

مأكول اللحم ولهذا ان سوره طاهرا فيكون بوله نجسا نجاسة خفيفة لانه بول مأكول اللحم ولتعارض الآثار قوله وان اصابه خسر مالا ياكل لحمه من الطير اكثر من قدر الدرهم جازت الصلاة فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجوز فقد قيل الاختلاف في النجاسة يعني انه طاهر عندهما وهو رواه الكرخي عنهما وعند محمد نجس نجاسة غليظة رواه واحده وقيل في المدار يعني انه نجس نجاسة خفيفة عندهما والصحيح رواه الهندي اني انه نجس نجاسة غليظة عندهما وعند ابي حنيفة حنفية حاصلة عن ابي حنيفة رواه ابن النخعي والطهارة والخمر من علم وماله ياكل لحمه مثل الصفر والبازي والشاهين والعقاب والفسر والحداد وغير ذلك وعند الشافعي روث الطيور والاروات والابوال كلها نجسة حتى روث السمك والجراد وجه الغليظ انه لا تعم البلوي لانه لا تكثر اصابته وقد غيره طبع الحيوان الخبيث وفساد فصار كخسر الدجاج والعذرة ووجه الخفيف ان فيه ضرورة لانه نادر وفي الهواء يتعد رخوا فيه فحكه وعموم الملوي توجب الخفيف اذ المرض على نجاسته ولا يلوئ في توتر في الطهارة كسور الحص فلا تؤثر في الخفيف كان اولى وهو مسك على قوله ما في الغليظ ولا يلزم من عدم الملوي والضرورة ثبوت الغليظ اذ انبسط الخفيف عندهما باختلاف العلماء وقد حقق الاختلاف هاهنا فانه طاهر عند ابي حنيفة وابي يوسف في روايه عنهما وهي رواه الكرخي عنهما فان الاجتهاد فيه مساع ثم قول صاحب المختلف ولحمد على روايه الكرخي وهو ان نه عن محمد رواه اخري بخلاف روايه الكرخي وليس كذلك ووجه طهارته انه ليس لما انفصل عن الطيور تنجس راحه ولا ينجس شي من الطيور عن المساجد فقلنا ان خسر جميع الطيور طاهر حتى لو وقع في الملا يفسد قال في المحيط لانه طاهر وقيل لانه لا يكثر من الارض واني عنه وقيل يفسد وان اصابه خسر ما ياكل لحمه من الطيور ان كان اللحم والعصفور لا يفسد لانه طاهر خلافا للشافعي وخسر الدجاجه والا ورواه البطة نجس نجاسة غليظة وفي روايه ابي يوسف عن ابي حنيفة جبر الاوز طاهر والا ورواه الحسن عن ابي حنيفة ذكره في الخفة لانه استحالة الى تنجس وفساد وخبث راحه فانبه رجوع لادمي بخلاف العصفور والحمام وخوها فانه ليس لخرها راحه كراحه جز الدجاجة واسألها ولان الجوامع والمساجد من عهد النبي عليه السلام الى وقتنا هذا لا يمنع من سكني العصافير والحمامات واقتناءها فيها من غير تكثير ولو كان خرها

رواه ابن النخعي  
عن ابي حنيفة  
في الخفة والطهارة



خرها نجسا لصانوا المساجد عنه وكان في جعله نجسا حرجا عظيما فان المطاف  
ومواضع الصلاة خلوا عنه فاشبهه الخطاط وسور الهمة بجله الطواف والمحققون  
من اصحابه تركوا قوله في ذلك قال النواوي وعندي انه اذا تمت به الملوى وتعد  
الاحزان عنه يعني ويصح الصلاة معه كما في طين السوارع وغيرها السرحين يفتح  
السين وكسرها وبالقف في موضع الجرح وهو معرب فان قل يرد عليكم بغير الغرکان  
فانه ليس فيه راحة تنق ومع هذا يحس عندكم قبل لم يجعل عليه الطهارة في الخبر عدم  
الراحة وجه بل ضمننا اليه الاستلزام وتعد رصون المساجد ولا واني عنه وهذا  
الجموع منتف من بعر الغرکان فلم يوجد فيه الموجب للطهارة فبقي على نجاسته  
قوله وان اصابه من دم السمك او لعاب الحمار او البغل اكثر من قدر الدرهم  
اجرات الصلاة فيه وقد تقدم حكم دم السمك انه طاهر الا رواه عن ابي يوسف  
ولعاب البغل والحمار فلا يغيره فروع في النجاسات معلوم بالباب اعلم ان  
ازاله النجاسة عند ارادة الصلاة وسحب نجسها قبلها وفي الملاحظات وقعت  
فان في غرومات ثم صارت الحمر خلا قيل ساح الله وقيل لا محل وقيل ان انتفخت وتفسخت  
لا محل لان اجرامها فيه ولا محل قال وهذا الحسن هذا اذا اخرجت قبل ان تصير الحمر خلا  
ولو صارت خلا والفقان فيها لا محل قال المرغشاني في الصحيح ولو وقع اللب في العصور  
تم تحريمه خلل يجب ان يكون حسا للقيام لعابه فيه كما لو تفسخت الفان في الخمر ثم  
اخرجت ثم صارت خلا وفي الدخيرة وقع جعر الفان في وفر حنطه وطخت لم يجر اهلها  
وتفسد الدهن عن الحسن بن زياد وقال محمد بن مقاتل الرازي لا يفسد الدهن ولا الحنطة  
ما لم يغير طعمه وهكذا ذكر الحمر في المحيط ولم يخل خلافا وفي المرغشاني يرمي خمر الفان  
من الخمر ويوكل اذا كان صلبا ولو وقع في الماء والدهن لا يفسد وكذا في الحنطة اذا كان  
قليل وفي مسائل الشيخ الزاهد ابي جعفر لا يفسد الخل ولا الرب وعن ابي اسحق  
الضرير لو كان في لشرته وفي فتاوى المرغشاني قول الفان وللخفافش ليس بنجس للضوء  
وفي الدخيرة يفسد الماء دون الثوب للضوء وفي الثوب دون الماء وفي التناوي فيه  
قوله ان يبول المرء نجس الا قوله شادا او الدودة الساقطة من السبيلين نجس وذكر  
الفتية ابو جعفر في عريب الرواية انها طاهرة وان سقطت من الخمر فهي طاهرة ودم

الحل

الحل والوزع نجس اذا كان سائلا وجرح البعر بكسر الجيم وتشد يد الرام يخرج  
من جوفه للاحتراز وهي نجسه وبها قال الشافعي ولو اصاب الثوب بول الادمي والشاة  
يجعل الحنيفة سقا للعلية والحمار لو سربت من العصور لا يجوز شربه وقال محمد بن مقاتل  
لا بأس بشربه قال ابو الليث هذا خلاف قول اصحابنا بخار النجاسة اذا تجدد ثم سال  
نجس وقال في المرغشاني لا نجس في الصحيح موضع الحمامة مسح ثوب خرو ووطاب  
وحجبه عن الغسل ذكره ابو الليث وعن ابي يوسف يشترط غسله والحصير النجس  
ان كانت نجاسته يابسه ذلك وان كانت رطبه اخرى عليها الملمات مراسوق الدخيرة  
يطهر عند ابي يوسف بذلك خلافا لمحمد واللباط يجعل في كل بصر جار له في طهر والعدن  
اذا صارت ترابا قبل تطهر كالحمار الميت اذا وقع في الملح حتى صار ملحا عند محمد بن  
قال في الدخيرة عند ابي حنيفة ومحمد بن علي قول ابي يوسف نجس وكذا السرقين  
والعدن اذا احترقت بالنار وصارت رمادا فهي على هذا الخلاف ولو اصاب الحديد  
نجاسة مدعي ان يطهر بالنار كالفصل دل عليه ما ذكره في الفتاوى ان راس الشاة  
لو احرق حتى زال الدم حكم بطهارته ولذا يله التور النجسه نزول بالاحراق وان كانت  
النجاسة في الارض نزول بالشمس والنار اولى وعند الشافعي ان اعيان النجسة لا تطهر  
بالاحراق بالنار وكذا لو وقعت في ملح او اهل حتى صارت ملحا لا تطهر الا في وجه  
وهو قول احمد وقال الحضر محي منهم رماد هذه الاشياء طاهرة وفي دكان النجاسة  
وجها مشهور ان عند دم وجه الطهارة خارج نجاسة فاشبهه الخار الخارج من الخوف  
وامسحها النجاسة عند دم وجه الدخان يولخص على غير قياس وقياسه ادخه كغراب  
واغربه وغرب كل الدخان من الذي يادته مدته نالته وهو نجسه نحو مدال ومار  
وغراب وزغيف وعمود وفاس جميعا ما ذكرته لك وتقال في الدخان دخن بالفتح  
ودخن بالضم الدال وتشدب الخ وفي الدخيرة لا توقيت في ازاله النجاسة اذا اصاب  
الحجر والجر او الاواني بل يغسل حتى يذهب على طين الغسل طهارته ولا سقى له راحة ولا  
لون ولا طعم قال وسوا كانت الاية من خرف او غيره وكانت قد عده او حديثه عن  
محمد بن الحنفية الحديد لا يطهر ابدا او موه السكين بالما النجس وعلى قول ابي يوسف  
يموه الحديد بالما الطاهر نكالا ويجفف في كل مرة والحفف ان سقطت التقاطر ولا

دخن  
دخن  
دخن







قومه الذين اراقوا دمه للحسن رضي الله عنه فله وجه ولا فليس له ثخان على رجل سال  
عن امر دينه ولم يصدر منه خائنه في حق الحسن رضي الله عنه ولا في حق غيره وجه  
والله تعالى ولا يزروا اوزنه وزر اخري وقال تعالى فلا اخذنا بدنه فما يواخذ هذا  
السائل عن امر دينه بدنيوب غيره وكان من ارتكبه **خ** اثبات عنه او لم يتب لا يصف  
اليه دنبا اخر ترك المتعلم قوله **س** قال والخجاسة ضربان مرتبه ومرتبه مرتبه  
فما كان منها مرتبا فطهارته زوال عينه وان قال المرعشاني ولو غسله واحده كان  
نجاسه المحل بغير العتق فيقول يزوالها وعن محمد بن عبيد الله بن جابر عن ابي بصير  
يطهر بالارساب من وعلى هذا قيل ان زوال النجاسه يصب عليه الماء كثيرا وهو عليه يطهر بغير  
عصر وقيل لا يطهر بالماء يغسله ثلاثا لان الطوبى التي في التوب النجس لا يرفع ثم غلبا  
وقال ابو جعفر يغسل بعد زوال العين مرتين كل نه يغزله نجاسه غير مرتبه غسلت من  
وان بقي من اثره ما شق ازالته ترك لان المخرج موضوع ويدل عليه ما رواه النسي عن  
خوله بنت يسار قالت لم يخرج الله رسول الله قال عليه السلام يكتفك الماء يضرك  
اثره وخروج الطبراني عن خوله بنت حكيم قالت رسول الله انه سقى في ثوبها اثر  
الله قال لا يضرك وفي طريقه الوازع من نافع مغفوه وروى الدارمي في ثوبها اثر  
الله عنها سقى اثر الله قال المايطور وما ليس يضر في طهارته ان يغسله حتى يغسل على  
طن الغاسل انه قد طهر وانما اعتبر فيه غلبه الطن لانه ليس له غير مرتبه ولا مان القطع  
بزواله فلم يبق الطن وهو لا يحصل الا بال تكرار لا يخرج النجاسة من اثر التوب  
وقدر الملك لانه غلبه الطن بزوالها بحقوق عندنا وفي المبسوط يغسل ثلاثا وفي شرح  
القدوري لا يضر اصحابنا قدر وادلك بثلث فليس ذلك على وجه الشرط وفي الخفة  
الملك ليست تلازمه بل يفوض الى اجتهاده ان كان في ظنه انه يطهر بدون الملك حكم  
بطهارته والدليل على اشتراط الملك انه عليه السلام امر بعنسا اليد من النوم ثلثا  
وقد قدمت صحته وعلل بانه لا يدري ان كانت يده ولا يرفع وهو النجاسة الا ما يرفع  
حقيقته ولو كانت النجاسة الحقيقية نزول بمره واحده لكان الوهم يقطع بالماء فلم  
يكن لا اشتراط الملك في النجاسة الموهومة فايده ولهذا اشتراط الملك في محل  
الاستنباط مع ما سبه الخفيف لا جل التكرار وحرمة كشف العورة حتى شرع فيه الاحجار

فان

للخفيف

للخفيف دون بقيه النجاسات والشافعي لا يشرط العدد ويكفي بالماء الواحد لا  
في ولوع الحب وقد تقدم عن احمد روايتان لحداهما المأثرة كقول الشافعي والماتيه  
العدد من خلفوا اهل الواجب سبع او ثلث على روايت هذا في غير الحب والحزير وجه  
المأثر من غير عدد ما روى عن عمر بن الخطاب قال كانت الصلوة خمس سن والغسل من الجنابة  
سبع مرات والغسل من البول سبع مرات فامر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسار حتى جعلت الصلوة خمس والغسل من الجنابة مرة والغسل من البول مرة  
رواه ابو داود واحمد وفيه انبوب من جابر بن عبد الله بن جابر به دلل ان قدامه في المقي  
والحنج الشافعي بقوله عليه السلام ثم اغسله بالماء من غير اشتراط العدد عنه جوابا  
احدها انه ورد في الدم والواجب فيه ازاله عينه دون العدد انفا والعدد  
في غير المرى الجواب الثاني عنده محل المطلق على المصد وقد ثبت التقيد في حديثنا  
وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا خرج من الخلا غسل مفعده  
ثلاثة اخرجه الطبراني في اوسط معاجمه والطن اصل في السرع دون المأثر كما  
في امر القبلة وطلب الماء في المغان فان قيل لو غسله الصبي او المجنون طهر ولا طن  
له قيل له المعتبر طن المستعمل لا طن الغاسل الا ترى ان الماء لو جرى على التوب النجس  
وغلب على طننا زوال نجاسته جازا استعماله وان لم يكن قد غاسل ولا اعتبار للاطباء  
بما لا بد من عصره في كل مرة في طاهر الرواية لانه المستخرج للنجاسة وفي رواية في  
الاخيرة ثم التوب النجس والعضو النجس يطهر بالغسل في اجابه واحده ثلث مرات  
او في ثلث اجانات في كل اجانه مرة هذا قول اصحابنا اجمع في التوب الا في رواية  
ضعيفة عن ابي يوسف وبها قال زفر وهو الهاس ومنع ابو يوسف في العضو  
وشرط فيه الصب او الحرا في معرف ذلك في الجامع والصحيح عند الشافعية النجس  
الماء لا يطهر التوب الا اذا كان الما فليس **ف** شرع اذا اصبح من الغسل  
المفضلة في المرة الاولى وجب غسله ثلثا اعتبار النجاسة التوب حتى وضعه  
في الاناء هذا طاهر المذهب وفي رواية الطحاوي يغسل من اعدا حال رفعه  
وعند الشافعية والحنابلة على اعتبار العدد يغسل بعد ما بقي من العدد فيغسل  
من ولوع الحب من الاولى ستا ومن الماتيه خمس كالماتيه عندنا والمنفصل



والاستنجاء بعد طهر من البول والبراز والاحتلام والاحتشاء والاستنجاء

من الشايع طاهر عندهم وعندنا من المائله يغسل مرة وفي الرواية المائيه يعصر  
والوجه المائي لهم كقولنا المقدم بعينه تمام العدد قبل انفصاله منا على نجاسة  
المفضل عن الاخيره فيغسل من الاربع سبعا ومن الاخيره مرة وهي السابعة وفي الوجه  
المائت للحنابلة سبعا فله العدد السبع حتى لو انفصل من نجاسة الارض الى  
توب او بدن او جوار غسله سبعا ذكره في تحميه في شرح الهداية قلت وهذا  
دليل على اشتراط السبع في جميع النجاسات عندهم وهكذا ذكر ابن قدامة  
في المغني والنواوي في شرح المهذب عنهم والوجه المائت للشافعية يغسل من  
كل غسلة مرة كل غسلة من سبغ النجاسة عندهم هذا الوجه لا وجه له في الاعتبار  
لاهم يقولون ان العدد به تغبر اذا قوا اكل مرة من سبغ النجاسة كان معقول المعنى  
وهذا لهم مناقض لما خرجوا به عن افعال اصحابنا حرجوا عن الفقه والصحيح في الغسالة  
عند الشافعية اذا انفصلت ولم يطهر المحل ففي نجسه متغيره كانت او غير متغيره  
ولو اغسل جنب في عشر ابار افندها ولا يجزئه غسلة عندنا في يوسف وعند محمد  
يخرج من المائته طاهر اسوا كان على يديه نجاسة حقيقته او لم يكن يمر بنظر ان كان  
على يديه نجاسة حقيقته فالمياه الثلثة نجسه وما بعدها مستعمله وان لم يكن قالمياه  
الملة مستعمله لان النجاسة الحكيم معتبره بالحقيقه فلا يطهر الا بالكرار ثلاثا خلاف  
مالوا فاص الحنب علي يديه المائتين واحده حيث يطهر وما بعد المائتين ان وجده  
فيه القربه يصير مستغلا ولا فلا وكذا لو ادخل يده في عشر اوان يطهر عندها  
ولا يطهر عندنا في يوسف وفي عشر خواني خل يطهر عندنا في حقيقه وعند محمد لا  
يطهر دكم في الحسب **فصل** في الاستنجاء اعلم ان الاستنجاء والاستطابة  
مكونان بالما وبغير الما بالجر ونحوه والاستنجاء يخص بالاجار ما خوذ من الجمار وهي  
الحصا الصغار والاستطابة من الطيب كانه يطيب نفسه بالاله الحنث قال الاطهر  
قال شمر الاستنجاء ما خوذ من كعب السخن ولجنتها اذا قطعها كانه يقطع الايدي  
عن نفسه وقال من قتيبه ما خوذ من الخوخ وهي ما ارفع من الارض وكان الرجل اذا  
اراد قضاء حاجته يستتر بنحوه قال الا زهرى قول سمر اصح وعلى الثاني فالواذهب  
يستنجي ويحوي ونحوه يقال استنجى اذا مسح او غسل الخوخ عنه وهو العدن ذكر

اداب

اداب قضاء الحاجة منها لا يعاد روى مسلم من حديث المغيرة قال انطلق رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حتى نوارى عنى فقضى حاجته وروى ابو داود والترمذي انه  
عليه السلام كان اذا ذهب المذهب ابعده قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وعنه  
عن ابن سعد بسنده انه عليه السلام كان اذا اراد حاجته ابعده وعن جابر قال  
خرجت معه عليه السلام في سفر وكان اذا اراد البراز شبا بعد حتى لا يراه احد اخرجه  
اليهم في البراز يكسر الباكاه عن العايط وما لفتح الفضل الواسع ويبرز الرجل اى  
خرج الى البراز للحاجة اعداد النبل روى محمد بن الحسن عن عيسى بن ابي عمير الخياط عن  
الشعبي عن من سيع اليه عليه السلام يقول ابقوا الملاعن واعدوا النبل رواه ابو عبيد  
عن محمد بن الحسن قال وقال الاصمعي اراها بضم الهمزة وفتح الباء قال يطلع اجمالا للاستنجاء  
اي اعطينها ثم قال ابو عبيد وسعت محمد بن الحسن يقول النبل هي الحجار للاستنجاء  
قال ابو عبيد والمحدثون يقولون النبل بالفتح ونزاهها سميت نبالا لصغرها وهذا من  
الاضداد يقال للعظام نبل وللصغار نبل السائر لفضا الحاجة وروى مسلم عن جابر  
ابن عبد الله قال سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلنا واذا اقم فذهب  
فقضى حاجته فابتنه با داه فظفر فله بر مشيا يتسربه فاد اشج تان مشاطي  
الوادى فانطلق الى احداهما فاحد بغض من اعضائها فقال انقادي على ما دن الله  
فانقادت معه كالبعير الخشوش الذي يصانع قابله حتى اتي السجدة الاخرى فاحد  
بغض من اعضائها فقال انقادي على نادى لله فانقادت معه كذلك حتى اذا كانت  
بالمصنف مما بينهما فلام بينهما يعني جمعها قال التيماء على ما دن الله فالتاموا و  
المتشع من الوادى والفيح الارض المتشعة والخشوش الذي يدخل في عطر انفه المتشع  
يعمل من الخشب والله من الصغر والخزامة من الشعر وعن عبد الله بن جعفر قال كان ابي  
ما استتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لفضا حاجته هدف او حاش نخل رواه مسلم  
قال الفارسي الهدف كل شئ عظيم ومنه يقال للرجل العظيم هدف وقيل الهدف ما ارفع  
من الارض للصالح سمي المطاس المنسوب هدفه على الاستفان لانه نصب على  
الهدف والحاش بلحا الماهله والشين الحجة جماعة النخل ادا منه السحر حتى يبرز  
من الارض عن ابن عمر انه عليه السلام كان اذا اراد حاجته لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض

نقل







منه اخرجته الاربعه من روايه اشعث عن الحسن بن عبد الله بن مغفل واسعث هذا هو  
عبد الله تعالى فيه الحديث بضم الحاء وفتح الدال المشددة المهمله ونون بعد الف ويقال  
وه اشعث جابر ويقال ابن عبد الله ابن جابر ويقال اشعث الاعشى ويقال ابو عبد الله الازدي  
ويقال الملقب بضم الحاء المهمله وسكون اللام وروى موقوف على عبد الله بن مغفل رضي الله  
عنه تجنب القبور في قضا الحاجه عن اي هرس قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من جلس على قبر يغوط او سواها فجلس على جمرة اخرجته ابو جعفر النعماني ما جاء من  
الذكر عند دخول الخلا وعند الخروج منه عن انس ان النبي عليه السلام قال اذا دخل  
احدكم الخلا فليقل اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث اخرجوه كلهم وفي مسلم  
كان عليه السلام اذا دخل الخلا قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث وقال في  
الامام ووقع ثمان حقه ابي يوسف القاضي عن ابي اسحق الشيباني عن ابي الخوص عن  
عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخايط قال اعوذ بالله من الخبث والخبائث  
رواه الاسماعيلي في معجمه والخبث بضم الخاء والبا جمع خبيث والخبائث جمع خبيثه فاستعاذ  
عليه السلام من دلائل الخبث وانا هم قال الخطابي وعلمه المحدث يقولون يسكنون الباء وهو  
غلط والصواب الضم قلت وتسكنها جاز خفيفا وذكر ابو عبيد بالسكون ومغناه  
الشرك والكفر والشيطان قال موسى بن هارون معنى قوله اذا دخل الخلا اذا اراد  
الدخول وقد تقدمت لراهه ذكر اسم الله تعالى في الخلا قال النواوي وقد جالسنا  
به في البخاري وعن ابن عباس يكره ان يذكر اسم الله تعالى على حاله على خلايه والرجل  
يواقع امره لانه ذو الجلال والاکرام يجعل عن ذلك ذكره في الامام وعن علي بن  
رضي الله عنه قال عليه السلام ستر ما من الخبث وعورات بني ادم اذا دخل الكسوف ان  
يقول سم الله اخرجته ابن ماجه وخرجت من حاجه باسناد من حديث ابي امامه قال  
عليه السلام لا يحجز احدكم اذا دخل من رقبته ان يقول اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث  
الرجس الخبث الشيطان الرجيم قال الترمذي اسناد ليس بالقوي قال النواوي المستر بكسر  
السين الخبث قال بن السكيت يقال مادونه ستره وحجاب ووجاج نفع الواو بمعنى  
وقال ابن الاعراب الخبث وكلام العرب المكره فان كان من اللام فهو الشتم ومن اللام الكفر  
ومن الطعام الحرام ومن الشراب الصار والخبائث قتل المعاصي وعن عائشه رضي الله عنها

قالت كان عليه السلام اذا خرج من الخلا قال غفرانك اخرجته الاربعه وروى الهيثمي في هذا  
الحديث من جملة من رواه والبيك المصير وحدث حاسيه بغير خطه وعن انس  
كان عليه السلام اذا خرج من الخلا قال الحمد لله الذي اذهب عنا الادي وعافاني اخرجته بن  
ماجه وقال هذا حديث منكر وقال ابو حاتم اصح ما فيه حديث عائشه قال الخطابي قتل في  
سبب ذكر غفرانك في هذا الموضع فلو ان الحديث استغفر من تركه ذكر الله حال لسته  
علي الخلا فان قتل تركه بامر ربه فكيف سأل المغفره قيل الخرج الى الخلا من قبل نفسه الباني انه  
استغفر خوفه من يقصيره في شكر نعم الله من حاصه من الهوى وهو منصوب سديد اسالك  
او اغفر غفرانك وهو مصدر يقال غفر عفا بنا وسكرنا بنا وكفرنا بنا وطلب المغفره قبل  
ان يعلم انه قد غفر له وبعد لانه غفر له سريعا استغفاره ذكره في العارضة عن اميه بنت  
رفقه قالت كان له عليه السلام قدح من عيران يبول فيه ويضعه تحت سريره رواه  
ابو داود والنسائي وابن ماجه والسهلي والعدان يفتح الحن المهمله والواحد عدانه  
وهي الخيل الطوال المتجره فول استنجاسه وبه قال مالك وسيل  
من سهر بن عن رجل صلى نغرا استنجا فقال لا علم به يا سافل على انه لم يكن وبصته  
معروفه عندهم وقيل السعيد ابن جبير ان الاله الخجاسه فرض فقال لو كان فرضا لكان  
متلوا قرانا قال بن الفضا راي ان المرض لا يكون الا بالفران فان الحجر كافي فيه اجماعا  
وهو لا يستاصل الخجاسه بل يلهيها فليترك اذا التها فرضا والسنة لمواظبه عليه السلام  
عليه وقال الشافعي والحمد وابو ثور الاستنجا فرض لا يجزئ الصلاة بغير استنجا والخلاف  
منى على عفو القليل من الخجاسه وعدم عفو وقد تقدم ولا يقال نجس ان الاله بالماء مع  
القدرة عليه فلا يجب خفيفها بالماء بعد الاحجار والليل من الدهر ويجوز فيه الحجر وما  
قام مقامه كالمدر والراب والعود والخزفه والعطن والجبلد ونحو ذلك وفي المفسد  
وكل شي طاهر غير منقهر بعمل على الحجر وعن ابن عباس عن النبي عليه السلام اذا  
ان احدكم حاجته فليستنج بثلثه احجار او ثلثه اعواد او ثلثه حبات من الراب  
رواه الدارقطني وبه قال مالك والشافعي وقال اهل الطاهر لا يحوز ريق الاحجار  
وصفه الاستنجار ان يجلس معتمدا على سنان متحفا عن القبلة والريح والشمس والقروحه  
ملئه احجار يدبر يملأها ويقبل الباني ويدبر بالثالث واليسار يفتح الباء وكسر



الثلثة

والفتح افتح عند اليهود وخالفهم من دريد وقال الفقيه ابو جعفر في الصيف كذلك  
وفي الشئ تقبل بالاول ويدبر بالثاني وقبل بالثالث لان خصيبته في الصيف عند ليلتان  
والمراد بفعل في الاوقات كلها ففعل الرجل في الشئ اكرم المرغسان في نسخة حتى  
نقيه لان الفاء هو المطلوب وليس فيه علة مستنونة لان الخاسه مرتبه مما ان المقصود  
رواى عنها او خفيها فلا يعتبر بالعدد في ذلك قال ابو الحسن ان بطلان في شرح  
النحاري اخلف العاني عدد الاحجار فذهب ما ك مع اصحابنا الى ان الشرط الانفا وان حصل  
بحر او حزين وقال الشافعي واحدا بحر لا قصر على ما دون الثلثة وان حصل الانفا بما  
دون الثلثة واجمعوا على انه لم يحصل الانفا بالثلث زاد عليها قال الحافظ ابو جعفر  
الطحاوي حديث عبد الله دليل على ان الثلثة تشترط سانه انه عليه السلام فجد للعاريط  
في مكان لم يكن فيه حجارة لقوله لعبد الله ولني ثلثة احجار ولو كان بحضرة حجارة لما احتاج  
ان يواوله غيره من ذلك المكان ولما اصر على ذلك على ان الاستحباب بحري بها  
ما جرى منه الثلثة اذ لو لم جرى الا الثلثة لما الفى بحرين ولم عبد الله ان ياتي به بالثالث  
قال بن القمار وقد روى في بعض الآثار التي لا تصح انه انى بحركت قال ولو صح ذلك  
فلا يستدل لما به صحيح لانه عليه السلام اقتصر للموضعين على حزين او بثلثة فحصل لكل  
واحد منهما اقل من ثلثة احجار ضرورة ولا يصح على الاستحباب احد الموضعين وترك  
الاحر ولعل ذكر الثلثة خرج مخرج الطالب في الكفاي لحصول الانتقال بها لا يخرج الشرط  
او حمل الملائكة على الاستحباب وكان الثلثة متروكة عندهم حتى اتى بالبحر الواحد اذا  
كان له ثلثة احرف بقوم مقام الثلثة فكذلك بقوم البحر والبحران اذ حصل بهما المقام مقام  
الثلثة لحصول المقصود من الانفا لا معنى للجود على لفظه الثلثة مع حصول المقصود  
المفهوم من الشرع وعن احمد بن حنبل جرحه ثلثة احرف وفي البخاري ومن استجمر  
فليوتر قال بن بطلان اخرج الفقهاء بهذا الحديث على ان عده الاحجار والاستحباب غير واجب قال  
الحافظ ابو جعفر والدليل على ذلك حديث ابي هريرة بسنده قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من استجمر فليوتر من فعل هذا فدا حسن ومن لم فلا حرج ورواه ابو داود  
والدارمي وابو حاتم بن حبان في صحيحه قال عليه السلام انما امر بالوتر استحبابا  
منه للوتر انه من كل طريق الفرض لا يجوز غيره فان حمل الوتر المطلق على المقيد فهو

ليس  
غير

الثلثة

الثلثة قبل هذا ممنوع على اصلنا ولن سلناه فقد نفى الحرج عن تاركه فاسمى وجوب  
الاستحباب ملته احجار وتبين ان المراد بلام الاستحباب والذب وصار كالتنبي عن  
الاستحباب باليمين ولو فعل بها جاز فكذلك ما نحن فيه فان قيل قد فهمنا ان النهي لعني الدرامة  
وتركها لا منع للجواز قيل له ونحن قد فهمنا ايضا ان المقصود من الامر بالثلثة يحصل  
ارائه الخباية وقلة ما وخفيها فاد ا حصل ذلك كفي وعلموا قوله ومن لم فلا حرج على  
ترك الوتر بعد الثلث وهو فاسد لانه ان حصل المقام بالثلث فاد ا زاد على الثلث  
لا يكون مستحب عندهم بل الزاد عليها بدعه بعدما وجد المقام بالثلثة وان لم يحصل  
بالثلثة فالزيادة واجبه عندهم فلا يجوز تركها والحديث يدل على جواز تركها وقول  
ابن المنذر قد ثبت انه قال لا يلغى احدكم دون ثلثة احجار عنه ثلثة لجوبه لحدوها  
لا يلغى لاقامه الامر المستحب الثاني انه قد تركه بالبحر الذي له ثلثة احرف الثالث  
قد اكتفى عليه السلام بحرين ومطلب الثلثة ولا نهى اذ ارالت بالاول لا يكون الثاني والثالث  
استحبابا لانه ار الله الحو ولم يزله فان قل الملائكة تعبد كالأقرا في العدة لان فراغ  
الرحم يحصل بالواحد عنه جوابان احدهما انما تعبدنا في باب العدة بالصغرة والايه  
وعده الوفا قبل الدخول خلاف ما نحن فيه فانه لا يجب خروج الصوت والريح والدود  
والحصاة للجواب الثاني العدة على خلاف القياس وقوله ان الاجزاء يستعمل الا  
في الواجب باطل بدليل ما خرجه البخاري عن ابي بردة في الاضحية قال عندي جديعه قال  
ادعها ولن بحري لحد بعدك والاضحية غير واجبه عندهم بل هي سنة قال صاحب  
الكتاب من فعل فمس ولفظ الحديث فقد احسن قوله وغسله بالمال افضل وذكر  
ابو الحسن في شرح البخاري عن ابن عباس انه عليه السلام دخل الخلا فوضعت له وضوءا  
فقال من وضع هذا فخير فقال اللهم فقعه في الدين ومعلوم ان وضع الماء في الخلا  
للاستحبابه وانما دعا ان نفقته في الدين لان وضع الماء لذلك من امور الدين وفيه  
الحافاه بالدعاء لمن كان منه احسان او عون او معروف وفي البخاري عن انس كان  
عليه السلام اذ اخرج كاحنه اجمي وانا غلام معناه اداوه من ما يعني يستنجي به قال  
الحصيلي قوله يعني يستنجي به من قول ابي الوليد الطيالسي لا من قول انس  
وقال ابو عبد الله من ابي صفر فقد تابع ابا الوليد النضر وشاد ان عن تبعه وكلا يستنجي



بالماوروى مسلم والنسائي عن ابنه عليه السلام كان يدخل الخلا فاحمل وانا غلام  
 معي اداوه من ماء وغيره فاستنحى بالماوروى ابو مسلم الكشي بسنده قال من افطره  
 الاستنحاح قال ابو عمر والاستنحاح غسل القبل والبر والاراء الموائع عن ابي هريرة  
 واسامه وغيرهما من الصحابة على الحان واحلف السلف في الاستنحاح بالماوروى  
 المهاجرون فكانوا يستنجون بالحان وانكر الاستنحاح بالماوروى سعد بن ابراهيم وحديثه  
 واني الزبير واني المسيب وقالوا اما ذلك وضوء النساء وكان الحسن بن الحسن بالماوروى قال عطا  
 غسل الذر محدث وكانوا لا ينصرون بالماوروى وكان بن عمر يراه بعد ان لم يكن يراه  
 قال بن عمر جربناه فوجدناه دوا وطهورا وانه قال رافع بن خديج وعن ابن مسكان  
 بلحوص واخرج الطحاوي للاستنحاح بالماوروى بقوله تعالى ان الله يحب المتطهرين  
 معنى المتطهرين بالماوروى هكذا قال عطا ومنه عن علي واني الحوزا ويدل عليه قوله  
 تعالى فيه رحا يحون ان تطهروا والله يحب المتطهرين وقال الشعبي لما نزلت هذه الآية  
 قال عليه السلام يا اهل قبا هذا التنا الذي اتى الله عليكم قالوا اما من احد الا وهو يستنحى  
 بالماوروى ما بالمد والقصر يصرف ولا يصرف وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان  
 يغسل مفعدته ثلثا رولة ان حاجه وعن عائشة قالت من اراد ان يغسلوا اثر الغايط  
 والبول بالماوروى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعلها وانا استنحى منهم رواه احمد  
 والترمذي وصححه وعن علي رضي الله عنه كانوا يعرفون بعرا واسم ثلثون ثلثا فاتبوا  
 الحان بالماوروى ابو بكر الاسماعيلي بعبر بعبر العين فيها بعرا يسكونها وثلث بالثا  
 المثلثة وفتح اللام وكسرها في المستقبل اذا لم يبعث رقيقا وفي الخط وليس فيه عدد  
 لا زهر بالماوروى اذ بان في عصره عليه السلام ثم صار سنة وكان الغسل بالماوروى في الجاهلية والمسح  
 بحفها قال اولي وغسله حتى يطهر قلبه بزوالها سقن او غلبه طين ولا يقدر  
 بالعدد لان نجاسته مزينة فالمعتبر رواه عن ابن مسعود في قدر وفي حقه  
 بالثا وقل بالسيبع وقيل يقدر في الاحليل بالثا وفي المفعد بالحنس وقيل بالثبع  
 وقيل بالثبع دله في الدخيرة وروى صالح عن ابيه احمد انه قال اقل ما يجري من الماء  
 في الاستنحاح سبع مرات وسبع اثنان في الصيف الا ان يكون ضياء دون الشدة الا ان  
 يكون استنحاحا ساجن وتوابه اقل وفي المغناني وساجن في الاستنحاح في السنادون

الام

دون الصيف لا شتداد الجلد ونجمه في السنادون الصيف ولهذا قيل في اعضا الوضوء  
 معنى ان نيل ثم يغسل وذلك بعد الاستنحاح بالماوروى خطوات او الصحن او النور على شقه  
 لا يبر ولو غرض له الشيطان لمر اللفظ الى ذلك كما في الصلاة وسقح فرجه بالماوروى  
 الله عليه وصفه الاستنحاح ان يستنحى بيده اليسرى بعد ما استنحى كل الاستنحاح اذا  
 لم يكن ضاءا ويصعد اصبعه الوسطى على ساير اصابعه صعودا قليلا في الاستنحاح  
 ويغسل موضعه ثم بعد ينضم ويغسل موضعه اذا غسل مرات ثم يصعد جنحو ثم  
 سبائه حتى يطهر قلبه انه قد طهره وسبجي بعض يلات اصابع يساره بروسه  
 وعن محمد بن المسقي من لم يدخل اصبعه في دبره لا يتنظف قال الاستنحاح في هذا غير  
 معروف وقيل للثورت الباسور وسقش صومعه به لان اصبعه لا يخلو عن بله  
 ويبدا فيه بالقبل كلاتيلوت يد اذ في الدبر ولو خرج دبره وهو صائم بغسله لا  
 يقوم من مقامه حتى ينشفه بخرقه قبل رده والمراه كالرجل وقيل يستنحى بروس  
 اصابعها لا يخالج اليها في يطهر فرجها الخارج وقيل يكفها غسله براحتها وقيل  
 بعض اصابعها العذر الاستنحاح باصبعها خافا لزال عذرها ولو كان على نهر او  
 مشروعه بغير ستره لا يستنحى ولو فعل يصير فاسقا وفي المغناني وان كان القوم  
 يستنجون على شط النهر يجوز عند مشايخنا اخلافا لمشايع العراق وهو جائز في  
 الزهر والماوروى ما شاكل ذلك اذ اخرج من السيلين وفي جوامع الفقه ان خرج من  
 فرجه قح او دم عجب غسله وقيل يجوز الحجر في الحل وفي الخبة اذا اصاب موضع  
 الاستنحاح نجاسة من الخارج اكثر من قدر الدرهم يطهر بالحجر وقيل الصحيح انه لا يطهر  
 الا بالغسل ولا يستنحى من الرج والنور بالاجماع قوله وان تجاوزت النجاسة  
 حرجها لم يجز الا الما هذا قول محمد بن اشرط الما لزاله النجاسة وفي بعض النسخ  
 الا المايح وهو قوله ما واشترط الما او المايح في النجاسة المجاوزة للمخرج  
 في الحيط انا وحجتنا عند محمد بن اشرط الما لزاله النجاسة وفي بعض النسخ  
 الاستنحاح ان ما على المخرج ساقط وما زاد قليل ولهذا سقط من غير غسل ولا يكف  
 تركها عليه فقيت العبر للزائد ان بلغ اكثر من قدر الدرهم منع والا فلا وعند محمد  
 مع موضع الاستنحاح وفي الدخيرة ما جاوز موضع المخرج وزاد على قدر الدرهم يفرض

واما ما على المخرج فيقول  
 قال غيره للمصنف والاصور  
 المجاوزة للمخرج



غسله اجماعا ولا تكفيه الاحجار وكذا لو زاد على قدر الدرهم من البول في طرف الاحليل  
وان كانت الرياء على قدر الدرهم مع موضع السرج يجوز فيه الحجر عندها وعند  
محمد لا يجوز الا الماء وكذا روى عن ابي يوسف ايضا وان كانت الخاسه في موضع  
الاستسجا الرزق في قدر الدرهم فانها لا حجار ولم يجسها بالمال قال الفقيه ابو  
الحزبه وعنه بن حجاج عزبه وهكذا عن الطحاوي قال الفقيه في الفناوي وبه ما  
وفي الملقط لو اصاب موضع الاستسجا نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم  
يطهر بالحجر وقل الصحيح انه لا يطهر ذكره المرعشي في النفق الماخرون على سقوط  
اعتبار ما في من النجاسة في حق العرق وان زاد على قدر الدرهم ولم يرو عنه فيما  
ادخله هذا المستنجي في ما قبله هل ينجس حكمه عن الفقيه ابي جعفر انه قال ان  
قال لا ينجس فله وجه وان قل الله وجه وهو الصحيح وذكر في المبسوط انه ينجس  
ولم يذكر خلافا قولا لا لا يسجد يعطى ولا روث عن ابي حاتم الاستسجى عن ابي  
هريرة انه عليه السلام ان يستنجى بروث او عظم اكرهت اخرجته الدار فطفي في  
المامر وامر لرجل من الجن بالطعام والرجيع طعاما وعلفا ونهانا ان يستنجى بعظم  
او روث وشد الطيرى فاجار الاستسجى بل طاهر ونجس حكاة ابن رشيد المالكى  
في الواعد وقال بن قدامة في المعنى اما ابو حنيفة الاستسجى بالروث والعظم قلت  
ونقله ذلك عنه غلط وكلم الاستسجى بعشر اشياء العظم والرجيع والروث  
والطعام والنجس والرجاج والورق والخرف وورق الشجر والشعر ولو اسجد بها  
جزبه مع الكراهة لحصول المقصود خلافا للشافعي واحمد في الطعام والنجس والعظم  
والروث ومعلوم حرمه من الزاد والعلف لا يمنع اعتباره بالاستسجى بثوب  
غيره او ما به وفي سقوط الفرض بالطعام وجهان عند الشافعي والعظم مطعوم  
والفرق بين الماء النجس والاستسجى به وبين الروث ان الماء النجس ينزل النجاسة  
ويحلقها الماء النجس والروث يربطها ولا يحلقها نجس ومنع الاستسجى بالطعام اما  
لحرمة او لما فيه من اضاعة المال من غير حرجه ولا يسجد بمهينه لما رواه البخاري  
عن ابي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سرب احدكم فلا ينفس  
في الاثا واذا انى الخلافة يس ذكره بمهينه ولا يفسح بمهينه والنفس في الاثا والنفث

ينجس

والقصب

فيه

فه منى عنها لئلا يتقده صلجه والسنة ازاله القدي من الاثا وقوله  
فلا يسجد ذكره بمهينه هذا اذا كان في الخلا وعلى الاطلاق ما روى عن عثمان رضي الله  
عنه انه قال ما بعيت ولا غنيت ولا مسست ذكرى بمهينة منى منى روى  
الله صلى الله عليه وسلم وهذا على اكرام الامن واحلال النبي عليه السلام وهو من  
باب الادب عند الفقهاء كالاكل بالشمال كحرمه عليه طعامه وفي الدخيم لو اسجد  
بالماء خرج منه ربح قبل ان تبس الماء او كان سرا وبه مستبلا فاصابه الرج  
لحقوا فيه وعامهم على انه لا ينجس الا ان يطهر ارضها كصفه طهرت على سرا وبه  
ولا يطيل الفصام في الخلا لا بقدر الحاجة قيل انه نودت الناسور وسحب  
ان يلبس حذاءه ولا سول في شق ولا نقب وقد تقدم الحديث بالنهي عن ذلك ولانه  
لا يامن ان يخرج منه حيوان يلسعه او يكون ذلك سكا الحن فقد روى ان سعد بن  
عباد قال في حجر بالشام ثم استلقى مستأففت الحن تقول نحن فلنا سعيد الخزرج  
سعد بن عباد ورمناه بسهمين فلم يخط فواده ولا يصق على البول قيل  
يورث الوساوس قيل البول في المايورث السقم ونجس لمن اراد الاستسجى  
النجس عن موضعه ولا يدكر اسم الله في الخلا كتاب الصلوة باب المواقيت  
اعلم ان الصلوة في اللغة العالية الدعاء قال الله تعالى وصل عليهم اي ادع لهم وانما  
عدى على اعتبار لفظ الصلوة وقال الاعشي لا يثبت  
يقول بنى وقد قربت فمرحلا بارب جنب ابي الاوصاب والوجه  
عليك مثل الذي صليت فاغتمضي نوحا فان جنب المرمص طمعا  
بني قولها بارب جنب ابي الاوصاب والوجه وقال ايضا وصلي على ذنبا وارشم  
وسميت الصلوة الشرعية صلاة لا شتما لها عليه فالوا هذا هو الصحيح وبه قال  
الجمهور من اهل اللغة وغيرهم من اهل التحقيق وقيل هي مستفقه من صليت العود  
على النار اذا قومتها قال النواوي وبطلان هذا القول طاهر لان امر الله في الصلوة  
واو بدليل الصلوات في صليت يا فكيف يصح الاشتقاق مع اخلاف الحروف  
الاصلية وفي الصحاح صليت العصا بالنار اذا انتهت وقومتها وانشد  
فلا تعجل يا امرئ واستندمه فاصلى عصاك كستندم وهذا لا معنى ان يكون من

الصلوة



دوات الواو وتكون قابت يا لوقوعها رابعة وصلت للحر اصلية اداسوبته فدلنا من الار  
وقل في مستقته من الصلوات وهما العظمان المحتان في الركوع والسجود وقيل هما عرفان  
في الردف ولهذا كانت في المصنف بالواو وقيل هي الرحمة وقيل الاقبال على النبي وقيل  
مستقته من المصلح واساتق في طية السباق ادهي ثابته الايمان وفي المبسوط  
والمنافع وفي السبعة عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة فيها زمان مع بقا معنى  
اللغة ولون بصير الانقلا وهو اولي قلت والظاهر انها منقولة لوجودها بدونه  
في الامم قال ابو نصر البغدادي الاسرها ستر على لس فيه معنى اللغة قال فخر الدين  
من الخطيب في تفسيره اعلم ان توقيت الصلوات بالاوقات الخمسة التي ما ذكرها  
في نهاية الحسن بانه ان لشي من احوال هذا العالم مراتب خمس اولى مرتبة الخدوت  
والثانية مرتبة الوقوف والثالثة مرتبة الكهولة وفيها نقصان خفي والرابعة مرتبة  
الشيوخوخة والخامسة ان سقى اياه بعد موته مدهم سمح فهد المراتب الخمس حاملة  
لجميع الحوادث والصبر حصل لها حسب طوعها وغروها وهذه الاحوال الخمس  
وذلك انها من تطلع من مشرقها يسببه حالها حال المولود ثم لا يزال يزداد الى ان  
تبلغ وسط النهار فتقف هناك ساعة ثم تدر وتطهر فيها نقصان خفي الى وقت العصر  
ثم من العصر تطهر فيها نقصان طاهر فيضعف ضوءها وحرها ويرداد عند الخطاطها  
وقد بها من الغروب ثم اذ غربت سقى اثارها في افق المغرب وهو السفق ثم سمح تلك النار  
وتصير الشمس لهما ما كانت فاوجب الله سبحانه عند كل واحد من هذه المراتب والاحوال  
للمؤمن صلاة فاوجب عند الطلوع صلاة الفجر شكرا لنعمة زوال الظلمة وحصول النور  
وزوال النور الذي هو الموت وحصول النقطة التي هي كل الجاه ولما وصلت الى غاية الارهاق  
ثم طهر منها اثر الخطا او حصة صلاة الظهر تعطيها الخالق القادر على قلب احوال الاجرام  
العلوية من الصد الى الضم ثم لما دخلت في اول زمان الشيوخوخة اوجب العصر ثم لما  
غربت الشمس اوجب صلاة المشيب فاوجب صلاة المغرب ثم لما غاب الشفق وهو  
ان بضان القرآن عنه ومن يعرف لسان العرب يعرف انها لا ينظر هذا النظر والقرآن  
نزل بلغتها فسمى ان يفسر على ما يقتضيه لغتها واغراضها قال وانما حكمته لانه قبل

قلت مادكم من احوال الصبر والرياء امور محسوسة ومعان يدركها في  
ادراكها كل من نظر من العرب والعجم فلامعني لانهم تم الصلوات الخمس فليس عن  
مست فرضيتها بالكتاب والسنة واجماع الامم اما الباب ففعله تعالى وحامروا  
لا يعبدوا الله مخلصين له الدين خفياء ويعملوا الصلوة ويؤتوا الزكاة وذلك من  
القيمة وقوله تعالى واقموا الصلوة وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي  
فرضا موقوتا وغيرها من الايات واما السنة فحدث ابن عمر عن النبي عليه السلام انه  
قال صلى الله عليه وسلم على خمس سجدات ان لا اله الا الله واما الصلوة واية الركاء وصيام  
رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا متفق عليه وحدث طلحة بن عبيد الله  
بن عثمان بن عمر بن كعب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم رجل من اهل نجد ثابر  
الراس يسمع دوى صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاداهو فسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في  
اليوم والليله فقال هل علي غيرها قال لا الا ان يطوع الخدي ورواه البخاري ومسلم  
وجوز رفع ثاير الراس ونصبه على الصفة والحال اي ينتفض شعره وقوله يسمع صوته  
ولا يفقه روى باليون وهو الاصح والاشهر وبالياء ودوى يفتح الدال المهملة وحكي صاحب  
المطالع ضها وهو شاد ومعناه بعد في الهواء علوه وطلحه احد العشرة المبشرين  
بالجنة وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة الخير وطلحه الجود قل يوم لا يحل لعشر  
خلون من حمادى لاولى سنة ست وثلث ودفن بالبصرة والحاديت في هذا الباب كيه  
وخر خلاف من المسلمين في فرضيتها فصل في ذكر بعض ما جابه فصر الصلوات  
الخمس عن عباد من الصامت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول خمس صلوات اقربهن الى الله تعالى من احسن وضوء وصلاتهن لوقتهن وانهم ركوعهن  
وخشوعهن فان على الله عهدا ان يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان يغفر  
اغفر له وان شاء عذبه قال النواوي حديث صحيح رواه ابو داود باسناد صحيح وفيه دليل  
على ان بارك الصلوة اذ لم يكن خادما لوجوبها لا يكفر ولا يقتل بل يضرب ويحبس حتى  
يصل وهو قول اصحابنا والنواوي والمزني من اصحاب الشافعي وجماعه من الكوفيين وغيرهم  
وذكر محمد بن جرير الطبري باسمه ان اذ اترك الرجل الصلوة ان كان انا تركها



لانه ابتدع ديناً غير دين الاسلام قتل والا ففوقه فاسق يضرب وسجن حتى يرجع قال والذي  
 يظفر في رمضان كذاك وهو اجماع قال الطبري وهو قولنا قال واليه مذهب جماعة من سلف  
 الامه من اهل الحجاز والعراق مع شهاد النظر له بالصحة خلافاً للامه الملائه ومنهم  
 خلاف في قتله جداً اورد وعنه ابن جرير رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول ارايت لو ان نهاراً من ايامكم لم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل  
 سقى من ربه شي قالوا لا سقى من ربه شي قال كذاك مثل الصلوات الخمس يحويها  
 الله بهن الخطاب يرواه البخاري ومسلم وعنه جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مثل الصلوات الخمس كشل نهر غمر على باب احدكم يغتسل منه كل  
 يوم خمس مرات رواه مسلم وعنه ابن جرير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 الصلوات الخمس والمجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغتسلوا بها من ماء  
 وعنه ابن جرير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى البرد من دخل الجنة رواه  
 البخاري ومسلم والبرد ان الصبح والعصر قال في المنافع العبادات نوعان موقته وغير  
 موقته والموقته انواع نوع يلون الوقت طرفه للمودى وسبباً للوجوب وشرطه للاداء  
 وهو وقت الصلاة والاسباب تقدم على المسببات فلهذا ابتدا المقدوري بذكر وقت  
 الفجر ومثله في البايغ وفي المحيط سبب وجوب الصلاة ترادف نعم الله على عباده من  
 صحة البدن وسلامه للجوارح في كل وقت فوجبت الصلوات شكر هذه النعمه والوقت  
 طرف فيلزم شرطه للوجوبها والمذكور في اصول الفقه واكثر كتب الفقه هو الاول  
 قال في المبسوط والمنافع وغيرها انا ابتدا بذكر وقت الفجر لانه وقت لم يخلفوا في اوله وفيه  
 قلت قال ابو سعيد الاصطخري من الشافعية اذا اسفر مخرج الوقت ويكون الصلاة  
 بعد الى طلوع الشمس قضا قلت لان هذا القول خارج للاجماع فلا يلتفت اليه قال  
 ابو بكر بن المنذر اجمع اهل العلم على من صلى الصبح قبل طلوع الشمس انه يصليها في وقتها  
 وان صلاة الفجر اول الخمس في الوجوب اذ لم يخلفوا في ان الصلوات الخمس فرضت  
 في ليلة الاسراء فالفجر صحتها وجوبها ودلك ما روي انس بن مالك قال فرضت على النبي  
 عليه السلام الصلوات ليلة اسري به خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمساً ثم نودي يا محمد  
 انه لا سئل القول لدى وان كل هذه الخمس خمسين رواه النسائي واحمد والترمذي وقال

صلوة

ان

ابنه

حدث حسن صحيح ووافقنا على المدايه به جماعة منهم ابو الخطاب في هدايته والشافعية  
 بدوا بصلاة الظهر ما ماله جبريل ولنا انه عليه السلام بدأ بالفجر للسبيل بالمدينة وهو  
 ما خرج عن الاول الذي هو فعل جبريل وناسخ لبعضه فلهذا استحسنوا ترتيبه قال  
 ابن عبد البر وابن المنذر واصحابنا اجمعت الامه على ان اول وقت الفجر ايام صلاة  
 الفجر طلوع الفجر الثاني الصادق المستطيرض اي المنتشر في الافق عرضاً لا زوال  
 بزاد قال الله تعالى كان شئ مستطيراً اسمي الصادق لانه صدقك عن الصبح وبينه لك  
 لا الفجر الاول الكتاب الذي مدوضوه مستطيلاد اهداً في السما كذب السرحان  
 لمعينين احدهما طوله والثاني ان ضوءه يكون في الاعلى دون الاسفل كما ان الدب يكتر شعر  
 دونه في اعلاه في اسفله والاحكام متعلقة بالفجر الثاني دون الاول به مدخل وقت  
 صلاة الصبح وخرج وقت العشاء وحرمه لادل والشرب واجماع على الصيام ويقضي  
 الليل ويدخل النهار ولا سعلق بالاول شي من الاحكام باجماع المسلمين ولقوله عليه  
 السلام لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعود الصبح حتى يستطيرض رواه مسلم  
 وعنه عليه السلام لا تمنعكم من سجودكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل  
 في الافق قال الترمذي حدث حسن وثلاثة اسما الفجر والصبح وهو جامع ما ضاً وجمعه منه  
 سمي الرجل الذي في لونه باض وحمرة اصبح والغداة وعن بعض الشافعية كراهية  
 تسميته بالغداة وليس له وجه اما الفجر فلقوله تعالى ان قرآن الفجر كان مشهودا وقوله  
 تعالى من قبل صلاة الفجر وسماها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بقوله من ادرك  
 ركعة من الصبح قبل ان يطلع الشمس فقد ادرك الصبح متفق عليه وصلاة الغداة عن انس  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم المخلفون عن صلاة العشاء وصلاة الغداة ما  
 لهم فيها لآل نوحاً حبوا رواه احمد والبخاري عن انس قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 شاة في صلاة الغداة وقال ابو برة كان رسول الله يفتل من صلاة الغداة حتى يعرف الرجل طيبه  
 متفق عليه ثم ان وقتها له وقت اختيار ليس فيه كراهية عندنا وبه قال الاثرون والصحيح  
 عن مالك انه امتد الى طلوع الشمس ولا وقت ضرره لها ذكره ابن العربي في الحارضة وعند  
 الشافعية له اربعة اوقات وقت فضيله وهو اوله ووقت اختياره الى وقت الاسفار  
 ووقت جواز من الاسفار الى طلوع الحمرة ووقت كراهية من طلوع الحمرة الى طلوع الشمس للمجهود

وهو الذي يجمع بينه وبين النور في حلاله وبعينه  
 لا ينبغي ان يسمي بغيره ولا يسمي بغيره  
 وكانه فاذبه العرب يشبهه بنبي السرخان



ما رواه ابو موسى عن النبي عليه السلام في حديث السابيل عن موافقت الصلاة فذكر  
 انه اخر العجمي العديني انصرف منها والسابيل يقول طلعت الشمس وكادت  
 رواه مسلم واحمد وفعله عليه السلام كان سائلا لوقت الاشارة الكراهية لان  
 فعله صدر لتعليم ذلك ولهذا لم يصل في اليوم من العصر والشمس مصفوم ولا  
 العشاء في اخر الليل وبذلك عليه ما رواه مسلم وابوداود انه عليه السلام قال اذا  
 صليتم الصبح فانه وقت الى ان يطلع قرن الشمس الاول اي طرفها الاول الذي  
 يبدوا منها ولو لم يقبله ذلك لتوهر اخر ما نطلع منها فعلم ان وقت الاشارة  
 يمتد الى طلوع الشمس كما عارضه حديث جبريل انه صلى حين اسفر في اليوم الثاني  
 وقال الوقت ما بين هذين لان حديث جبريل مقدم في اول الامر بعله وهذا ما اخر  
 في اواخر الامر بالمدينة الثاني انه اصح لانه حديث مسلم ذكر الاحاديث التي هي  
 اصول المواقيت عن ابن عباس انه عليه السلام قال امني جبريل عند البيت  
 مرتين فلي الظهر في المرة الاولى حتى كان الف مثل الشراك ثم صلى العصر حتى كان  
 كل شئ مثل طله ثم صلى المغرب حتى حجب الشمس وافطر الصائم ثم صلى العشاء  
 حتى غاب السهو ثم صلى الفجر حتى برق الفجر وحرر الطعام على الصائم ولب  
 المم المانية الظهر حتى صار طل كل شئ مثله لوقت العصر بلا مس ثم صلى العصر  
 حتى صار طل كل شئ مثله ثم صلى المغرب لوقت الاول ثم صلى العشاء الاخير حتى  
 ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض ثم انفتحت الى جبريل فقال  
 يا محمد هذا وقت الانبياء والوقت فمابين هذين الوقتين رواه ابو داود والترمذي  
 وقال حديث حسن ودله الحاكم في المستدرک وقال هو حديث حسن صحيح وهذا  
 لفظ الترمذي ولفظ غيره معناه وفي المهدب عند باب البيت والدار للسرفي  
 الحديث وانما قد عند البيت هكذا قاله النواوي قلت ذكر النواوي في شرح  
 الاثار امني جبريل مرتين عند باب البيت وقال في البخاري اصح شئ في المواقيت  
 حديث جابر عن يريه بن الخصيب الاسلمي عن النبي عليه السلام ان رجلا سأل عن  
 وقت الصلاة فقال صل معني هذين يعني اليومين فلما رأت الشمس امر بلا الاقادن  
 ثم امره فاقام الظهر ثم امره فاقام العصر والشمس مرتفعة بيضا بقيه ثم امره  
 فاقام

حيث غابت الشمس من السفق  
 فاقام العشاء حين غاب السفق  
 ثم امره فاقام

فاقام الفجر حين طلع فلما كان اليوم الثاني امره فابرد بالظهر فابرد بها فانعزل  
 يبردها وصلى العصر والشمس مرتفعة واخرها فوق الذي كان وصلى المغرب قبل  
 ان يغيب السهو وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلى الفجر فاسفر بها  
 ثم قال ابن السابيل عن وقت الصلاة فقال الرجل انا يا رسول الله قال وقت الصلاة  
 بين ما رايتهم اخرجهم مسلم والترمذي وذكر النواوي في الامام وقد اخرجهم النساء  
 وابن ماجه من حديث محمد بن يزيد عن سفيان وفيه البداء بصلاة الفجر وقبده ثم امره  
 من الغد فنور بالبحر واللفظ للنسائي وكذا رواه ابو عوانه فبدأ بالفجر وحديث  
 اخر رواه مسلم وابوداود والنسائي عن ابي موسى عن النبي عليه السلام انه اياه سابيل  
 فسأله عن موافقت الصلاة فلم يرد عليه شئيا فاقام الفجر حين انشق الفجر  
 والناس لا يحاد يعرف بعضهم بعضا ثم امره فاقام الظهر حين زالت الشمس والقابل  
 يقول قد اصف النهار وهو اعلم منهم ثم امره فاقام العصر والشمس مرتفعة  
 ثم امره فاقام المغرب حين وقعت الشمس ثم امره فاقام العشاء حين غاب  
 السفق ثم اخر العجمي العديني انصرف منها والقابل يقول قد طلعت وكادت  
 ثم اخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بلا مس ثم اخر العصر حتى انصرف منها  
 والقابل يقول قد احمرت الشمس ثم اخر المغرب حتى كان سقوط السفق ثم اخر العشاء  
 حتى كان قريبا من ثلث الليل قال ثم اصبح فدعا بالسابيل وقال الوقت ما بين هذين وفي  
 المسني لان يريه الخرافي عن جابر بن عبد الله انه عليه السلام جاءه جبريل الظهر  
 فقال قمر فضله فضلي الظهر حين زالت الشمس ثم جاءه العصر فقال قمر فضله فضلي  
 العصر حين صار طل كل شئ مثله ثم جاءه المغرب فقال قمر فضله فضلي المغرب حين  
 حجب الشمس ثم جاءه العشاء فقال قمر فضله فضلي العشاء حين غاب السفق ثم  
 جاءه الفجر فقال قمر فضله فضلي الفجر حين برق الفجر وقال حين سطع الفجر ثم جاءه  
 من العبد للظهر فقال قمر فضله فضلي الظهر حين صار طل كل شئ مثله ثم جاءه العصر فقال  
 قمر فضله فضلي العصر حين صار طل كل شئ مثله ثم جاءه المغرب وقتا واحدا لم يزل  
 عنه ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل او ثلث الليل فضلي العشاء ثم جاءه حين  
 اسفر جدا فقال قمر فضله فضلي الفجر ثم قال ما بين هذين وقت رواه النسائي واحمد



وقال البخاري هو اصح شئ في المواقيت قوله ما من هدين وقت اشار الى وقت  
الشروع فيها في الاول بالحريمه والى وقت الفراغ منها بالتسليم او بقول هو اسار  
الى الوقت الذي هو بين الفعلين فلو كانا بالصلوات وقد بين وقت الفعلين  
بالفعل وباخر البيان الى وقت الخلقه يجوز ما ينافي الاصولين من اهل السنه  
وهذا مثل قوله في الخ خذوا عني مناسككم ولا نالان بالفعل اقوى فاحرم  
لذلك اوله نه قصد البيان بالفعل لعدم السائل وغيره من حضر الصلاه ولا نه كان  
قد بين اوقات الصلوات قبل هذا فلا يلزمه تكرار البيان على سبيل بل المحاهر  
يسأل العالم معرفة الاوقات او يحتمل ان يكون السائل قد علم الوقت ولم يعلم بحديثه  
فاكتفى بعلم الوقت لوجوب الفعلين وان كان التحديد الى الفعل فان قيل قول جبريل  
عليه السلام هذا وقت الانبياء قبل ذلك على انهم كانوا يصلون هذه الصلوات في هذه  
الاوقات قبل بعثه وقتك المشروع لك الموسع المحرود بطرفين الاول والاخر  
ووقت الانبياء قبل ذلك اي صلوا انهم كانت واسعه الوقت ذات طرفين مثل  
هذا ولا علم نك هذه الصلوات على هذه المواقيت الا لفه الامه خاصه وان كان  
غيرهم قد شاركهم في بعضها روى ابو داود في صلاه العتمه وفيه اغتموا بهذه  
الصلاه فانكم قد فضلتم بها على سائر الامم وتعلق الشافعيه في صحه امامه المنقل  
للمفرض بهذا الحديث فقالوا ان جبريل كان متنفلا معك والى عليه السلام ففرض  
قلنا هذه دعوى فمن اسلم انه كان متنفلا او مفوضا اما كونه معلما فمن قالوا لا  
تخلف على ملك في هذه الشريعه وانما هو على الجن والانس قلنا هذا لا يعلم عقلا وانما  
علم بالشرع وجبريل ما مورث الامامه بالنبي عليه السلام ولم يورثه من الملائكه بذلك  
فما حاز ان يخص الامامه حاز ان يخص بالرضه وقد روى في هذا الحديث هذا امر  
بضم التاء وهونان صحيح وهو في امر جبريل صريح وفتحها ولم يعلم كيفه امر الله تعالى  
له وهل قال له بلغ قوله او فعلا او فوه او فعلا او كيف شئت ولا يقال امر  
ان يبلغه فوه وبلغ فعلا لانه يكون مخالفا غير محتمل فان قلنا امر بالعلم لا غير وقد  
اقتدي به النبي عليه السلام كانت صلاه النبي عليه السلام خلف مفرض خلفه كقيد  
في العصر بالطهر وهذا يجوز عندنا وعند مالك وباني الكلام عليه في موضعه ان

شا الله تعالى وجبريل الملك الكريم رسول الله سبحانه الى رسوله الامين صلوات  
الله عليهم اجمعين وفيه تسع لغات ذكرها ابن النباري وهي كوايه في الشاف  
وعنه من كتب التفسير قال من حنى العرب اذا طفت بالاعجى خلطت فيه وحكي صاحب  
المحكم والجوهري وغيرهما من اهل اللغة في جبريل وسكال ان جبريل وسكال اسما  
اضيفا الى ايل قالوا وايل وال اسم الله تعالى وقالوا معني جبر وسكال الشرايينه  
عبد فقدي عبد الله قال ابو علي الفارسي هذا خطأ من وجهين احدهما ان ايل  
وال لا يعرفان في اسم الله تعالى في اللغة العربيه الثاني لو كان كذلك لكان مفروفا  
في وجه العربيه فيكون محجورا ابدا كعبد الله قلت في الجمع في الملاي  
الساكن الوسط ليست بعله للمنع من الصرف كقوج ولوط قال النوادي الصواب  
ما قاله ابو علي وما ادعوه اصل له قلت يجوز ان يكون الاضافه العجميه قد خفيت  
على العرب لان المضاف والمضاف اليه ليس من لغتهم فمنعوا الصرف طنا منهم انه اسم  
واحد عجمي كاسراهم واسماعيل لان الاصل عدم التركيب دل عليه ما ذكره ابن حنبل من  
خلطهم لعدم علمهم باصول الكلمه والعراق من باب الفوه فصيح قول صاحب المحكم  
والجوهري قوله واول وقت الطهر اذا زالت الشمس قال في المنصوص  
الاخلاف في اول وقت الطهر انه مدخل بزوال الشمس الاشئ نقل عن بعض الناس  
انه يدخل اذا صار الفجر بقدر الشراك قال النوادي عن ابي الطيب هذا خلاف  
ما اتفق عليه الفقهاء وجه ذلك امامه جبريل قال عليه السلام اني جبريل عند  
البيت مرتين فضلي الطهر في المراه الاولى حين كان الفجر مثل الشراك للثاني حديث جابر  
فضلي الطهر حين زالت الشمس وهذه زياده من الحديث في اعتبار الزوال فيجعل الاول  
على الفراغ منها وحديثنا على المشروع فيها بوقفها منها ومدل عليه قوله تعالى  
اقم الصلاه لدلولك الشمس اي لزوالها وهو قول نعيم بن عمار واسبغ عايشه  
والبصري وختم الربيعي في محضر العن وان فارس واما في الجوهري  
وقال النوادي المراد به انه حين زالت الشمس كان الفجر عند مثل الشراك من  
ورايه لانه اخر الى ان صار مثل الشراك وهو لحد سبور النعل التي يكون على  
وجبهها يعني ان الظل قد دج حتى وقع على النعل والظل من اول النهار الى اخره



المغرب

والتي لا يكون لأبعد الزوال لأنه ظل فأى رجج والفي الرجوع ذكره ابن مسعود والفي  
 مهموز اللام على وزن شئ رجج ع الطل من جانب إلى جانب المشرق فخرج  
 في معرفة الزوال قال المرعشي قال أبو حنيفة رضي الله عنه ما دام القرص  
 في كبد السماء فإنه لم يزل وإن الخط يسير أفقد ذلك وعن محمد بن يقطين الرجل مستقبل  
 القبلة فإذا زالت الشمس عن سائر فهو الزوال وأصح ما قيل في معرفة الزوال  
 قول محمد بن سنان أنه يغرب نخشبة في أرض مستوية يجعل على ما يبلغ الطل علامة  
 فإذا أطل سق من الخط والعلامة فإنها لم يزل بعد فإذا وقف ولم يزد ذلك فهو  
 وهو وقت الزوال ولا يستوفى إذا أخذ في الرأية فقد زالت الشمس قال السرخسي  
 والمرعشي هذا هو الصحيح وفي المبسوط في الزوال خلف باختلاف المكان والار منه  
 وقد قيل لا بد أن يعلل في عند الزوال في كل موضع لا يمكنه وصنعوا اليمن والمدينة في  
 أطول أيام السنة فلا يبقى مكانه وصنعوا طل على الأرض والمدينة تأخذ الشمس الحيطان  
 الأربع وحلي عن أبي جعفر الراسي أن عند انتهاء طول النهار في الصيف لا يكون مكانه  
 فلك طل شئ من الأشخاص عند الزوال ستة وعشرين يوماً انتهى الطول وستة وعشرين  
 يوماً بعد انتهاء الطول وفي هذه الأيام إذا مرت للشخص طل فإن الشمس لم يزل  
 فإذا روي الطل بعد ذلك فإن الشمس قد زالت وعن أبي جعفر إذا لم يكن الطل في  
 يوم واحد في السنة وأما الزوال في نفس الأمر الذي لا يظهر فإنه سافر على ما يظهر  
 لنا فلا اعتبار له ولا سئل للحكمة وأخر وقت الظهر حين يصير طل كل شئ مثليه سوى  
 في الزوال عند أبي حنيفة في رواه محمد عنه وهي المسهورة وفي رواه الحسن بن  
 أبي حنيفة حين يصير طل كل شئ مثله وبه قال أبو يوسف ومحمد وروى الشافعي  
 وأحمد وإسحاق الطحاوي وفي رواه أسد بن عمرو عن أبي حنيفة إذا صار طل كل  
 شئ مثله خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير طل كل شئ مثليه سوى  
 في الزوال ومثله في البدايع وروى الملق عن أبي يوسف عنه إذا صار الطل أول  
 من قام من خرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر حتى يصير قاتنين وحده السخ أبو  
 الحسن الكرخي وفي المبسوط جعل رواه الحسن بن رواه محمد عن أبي حنيفة وجعل المنيل رواه  
 أبي يوسف عن أبي حنيفة قال وروى عن أبي حنيفة في رواه الحسن إذا صار طل كل شئ

فانه

فانه خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير الطل قاتنين وبينها وقت  
 مهمل وهو الذي تسميه الناس بين الصلوتين وما ذكرناه ولا حكم في المحيط والمفيد  
 والمحفة ولا سيما في وقال مالك إذا صار طل كل شئ مثله دخل وقت العصر ولم  
 يخرج وقت الظهر بل بقي مجرد ذلك قدر أربع ركعات صلحاً للظهر والعصر إذا  
 وحكي بن قدامة في المعنى عن ربيعة أن وقت الظهر والعصر إذا زالت الشمس وعن عطاء  
 وطاوس إذا صار طل كل شئ مثله دخل وقت العصر وما بعده لصحاح على سبيل الاشتراك  
 حتى يغرب الشمس وقالت السجوني ربه وابي ثور والمزني وابن جرير إذا صار طل  
 كل شئ مثله دخل وقت العصر وبه قال مالك وابن المبارك حتى لو صلى رجل الظهر  
 حين صار الطل مثل الشخص وأخر فيه العصر كانا مودين واجتوا ما ماله جبريل أنه  
 صلى العصر في اليوم الأول حين صار طل كل شئ مثله وصلى الظهر في اليوم الثاني في هذا  
 الوقت وطاهر بن يحيى اشتراكهما في در أربع ركعات وترد عليه رواه مسلم وأبي  
 داود من قوله عليه السلام ثم إذا صليتم الظهر فانه وقت حتى يحضر العصر له جملته  
 وقتاً للظهر إلى أن يحضر العصر فإذا حضره صلى الظهر ولا يحججه لهم في حديث جبريل لأن  
 معناه فزع من الظهر حين صار طل مثله في اليوم الثاني وشرع في العصر في اليوم الأول  
 في ذلك الوقت فلا اشتراك بينهما قال النوادي وهذا التأويل متعين للجمع بين  
 الأحاديث ولا نه محكم وأما ما جبريل محمله ولا نه أصح وهو ما أخرجه أنه إذا حل  
 على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجزئاً لأنه إذا ابتدأها حين صار طل كل شئ مثله  
 لم يفتقر حتى يفرغ منها فلا يحصل بان حدود الأوقات وإذا حل على ما تأولناه حصل  
 فمعرفة آخر الوقت واسطت الأحاديث ولا يبي يوسف ومحمد ومن سعهما أمانة جبريل  
 وما نال السائل وقد نقله ذلك ووجه رواه الوقت المهمل حديث أبي موسى عن رسول  
 الله ثم آخر الوقت حتى كان قريبا من وقت العصر لا مس وكل منهما سبق لسان أول  
 وقت أحدهما وأخر وقت الآخر ذلك أنه لما صلى الظهر في اليوم الثاني قبل وقت العصر  
 في اليوم الأول قريبا منه فقد صلاها قبل العصر وهو آخر وقت الظهر وكذا الحديث  
 الذي فيه أنه صلى الظهر حين صار طل كل شئ مثله لو وقت العصر لا مس أي شرع فيها  
 بعد ما صار طل كل شئ مثله كقولنا ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وصلى العجرب حين

ويعني وقت العصر  
 أربع ركعات  
 وهو وقت العصر  
 وهو وقت العصر

وقت



بوقت الفجر أي شرع فيها بعد هذه الاوقات وفعل الصلاة في الغالب لا يستغرق  
 ما من المثل والمثلين فذلك ان وقت الظهر فوق المثل دون المثلين ووجه الرواية  
 الاخرى عن أبي حنيفة حدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال انما يقاومكم فما  
 سلف من فلككم كما من صلاة العصر الى غروب الشمس ومثلكم ومثل اهل الجاهل  
 كمثل رجل استنجر اجرا فقال من جعل لي من عذري الى نصف النهار على قيراط  
 فعلت اليهود ثم قال من جعل لي من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط فعلت النصارى  
 ثم قال من جعل لي من العصر الى غروب الشمس على قيراط فانتهمهم فغضب اليهود  
 والنصارى وقالوا اذا اكثر عطايا فل عطايا فل هل تفصمكم من حقكم قالوا لا فذلك  
 فضلى اوتيه من اسأروا به النصارى ومسلم واحد واليهدي وقال حديث حسن  
 صحيح ومثل الزوال الى ان يصير طول كل شيء مثله مثل بقية النهار الى الغروب فلم  
 يكن النصارى اكثر عطايا والفاطمة مخلفه ثم اعرضوا بامور لحدودهم قالوا ان النصارى  
 لم تفلح انما قاله اليهود والنصارى معا ووقتها اكثر من وقتنا فيستقيم قولهم البر عطايا  
 قلنا هذا فاسد فان اليهود والنصارى لا يتفقان على قول واحد بل قال النصارى  
 كما اكثر عطايا فل عطايا وكذا اليهود باعتبار اكثر العمل لطول المدة كقوله تعالى احاكيا  
 عنهم وقالت اليهود والنصارى نحن ابنا الله ولجاءوا وانما قالت اليهود وحدها والنصارى  
 وحدها غير مضموم الها غيرهما لان اليهود لا يقولون ان النصارى ابنا الله ولجاءوا وكذا  
 النصارى فلا يستقيم تأويلهم ولا هم قالوا اقل عطايا او اجرا وعلى ما اولوه نحن وهم  
 في الاجر سواء فان قالوا اذا اكثر العمل يقل الاجر قلنا هذا ممنوع فان المنفعة تبنى في العمل  
 المتساويين في الاجر كما قال الله تعالى اقل اجرا من صاحبه مع تساويهما فيه فان قيل من  
 وقت الزوال الى ان يصير طول كل شيء مثله اكثر من تلك ساعات ومن وقت العصر الى المغرب  
 اقل من تلك ساعات وحجابه التساوي عن الحساب غلط قلنا هذا القدر اليسير من الدرجات  
 لا يعرفه الا للحساب والعمل اكثر الذي ذكره لطول المدة ينبغي ان يكون ظاهرا لكل  
 الناس من الجرو العبد والذكر والامثي والعالم والجاهل ولا يختص علم ذلك باهل  
 الحساب فلا يمكن حمله حينئذ على ما ادعوه وفي بعض الفاظ الحديث بعد قوله الى  
 غروب الشمس قال اوتى اهل التوراة التوراة فعملوا حتى اذا انصف النهار عجزوا فاعطوا

الامم

قيراطا

قيراطا قيراطا ثم اوتى اهل الانجيل انجيل فعملوا الى صلاة العصر فاعطوا  
 قيراطا قيراطا ثم اوتينا القرآن فعملنا الى غروب الشمس فاعطينا قيراطين قيراطين  
 فقال الجاهل من ربا اعطيت هاتين قيراطين قيراطين واعطينا قيراطا قيراطا  
 ونحن كما اكثر عطايا قال الله تعالى هل ظننكم من احكم من شيء قالوا لا فهو فضل اوتيه  
 من اسأف الا صطحي كثر العمل اكثر منها كثر الزمان فقد جعل الانسان في زمن  
 قصير اكثر مما جعل غيره في زمن مثله اطول منه فلت هاهنا لم يذكر واكثر علمهم الا من اجل  
 طول زمان العمل لان اليهود علمت من اول النهار الى انصافه فحانت كثر العمل فاحد من  
 طول الزمان لا من الاجتهاد في العمل في زمن قصير اذ لم يذكر هذا ولا دل عليه السياق فطال  
 ما ناوله الا صطحي وقال امام الحرمين وغيره من الشافعية والحنابلة والحنابلة وغيره من المالكية  
 وابن عمه وابن قدامة من الحنابلة ان حديث امامه جبريل نص في تقدير الاوقات  
 وحديث بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو معرض للتوسع فيه والحجاز فان العمل بالنص على سائر  
 الاوقات اولى وهذا اعتمادهم في كتبهم في دفع هذه الرواية عن الامام قال النووي  
 وذكرنا الحادي عشر في ذلك له بعضها نظروا معنى عنها حديث بن عباس هذا قيل  
 لهم معرفة ما ان الاوقات لم يسبق على ما ان جبريل لان فيه انه صلى الفجر في اليوم الثاني  
 حين اسفر وقد تقدم ان وقت الفجر المختار سفي الى طلوع الشمس عند اعلام الجاهل  
 ملتفت الى من عد ومدل عليه فعمله عليه السلام في اليوم الثاني حين كانت الشمس تطلع  
 في ما ان المختار بعد موجود الى اصفرار الشمس وصلى المغرب في اليومين في وقت  
 وليت وهو متروك ووقته الى غروب السفق وكذا الصحيح من مذهب الشافعية عند اصحابه  
 وهكذا عمله عليه السلام حين علم السابل وصلى الصلوة في الليلة الثانية عند ثلث الليل  
 ووقته يبقى الى طلوع الفجر الثاني ثم ان امامه جبريل كانت في اول الامر على  
 بيان جبريل كما يرى ولا نحدثنا اصح منه في الصحيحين وحديثهم حسنه والتمذي فاذا  
 احتلوا العمل لا يخرج وقت الظهر بالشك ولا يدخل وقت العصر بالشك الا الاصل في  
 كل ثابت دوامه واستمراره لا بدليل لا يعارضه غيره ولا نفا قاله الامام اخذ في الدين  
 وبراءة الدين بانه اياه ادا صلى العصر حين صار طول كل شيء مثله يجوز ان يكون دخل  
 وقتها نظرا الى الحديث الذي ذكرناه وتقديم الصلاة على وقتها لا يجوز انفاقا ولو لم

في وقت الفجر  
 في وقت الظهر  
 في وقت العصر  
 في وقت المغرب  
 في وقت العشاء



الطهر بعد المل قبل الملتن يجوز ان وقعت قضا فحان ما قاله الامام اولى واحوط  
وحديث ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اشتد الحر  
فابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فح جهنم خرج به البخاري وسلم قال في المغرب ابرد  
اي دخل في البرد هذا في الزمان كما صح اذا دخل في الصبح وفي المجران انجد وانهم  
واسم اذا انجد وتقامه والشام واليا في الصلاة للعدية والمعنى اذ خلوا  
الصلاة في البرد اي صلوا اذا سكنت شدة الحر حتى يبردوا في في وفتح جهم بفتح  
الماء وسكون اليا واليا المهلة عليها وانما تتشرب لجهنم او وهجها من فاح يفتح  
ويفتح وجه التمسك به ان الحراش ان يكون عند المثل في ارض الحجاز قبل  
امر بالخبر عنه فلو لم يكن وقته باقيا لم يامر به فان قيل بعارضه حديث ربه عن  
ابي اسحق عن سعيد بن وهب عن خباب بن الارت قال انا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فشكونا اليه حر الرضا فلم يشكنا قال ربه قلت لابي اسحق ابي الطهر قال  
نعم قلت اني نجعلها قال نعم وقوله فلم يشكنا اي فلم يزل شكوانا والهمن للسلب  
كلحت الباب اي ازلت عجمته حوايه انه منسوخ من المهن وغيره نسخه وجواب  
لخر وهو الموافق بينهما ان حديث البراد محمول على ما اذا صار للبلد طلال يستطل  
بها لكر الرضا التي سجد عليها فلم يبرد فشكوا ذلك فلم يجب اكله انول ذلك الا  
بعد اصفرار الشمس فذلك لم يرد ربه فحانه عليه السلام رفوف من وجهه وابقى وجهها  
ولقوله تعالى واقم الصلاة طرفي النهار ولو كان على ما ذكره لكان وسط النهار لا  
طرفه بوجه انه صلى العصر في اليوم الاول والشمس بضام نقيه ولا يحسن هذا اذا  
كانت الشمس بوجه عن حجاب طله الصفره وانما يقال ذلك اذا قاربت الاصفرار وذلك  
بعد الملتن بسمه وفي معرفة الطل لا اقدم مختلف ذلك بخلاف السهور فلما طال  
النهار قصر الطل وكما قصر النهار طال الطل فكل يوم يزيد او ينقص فذكر ذلك  
في وسط كل شهر على ما حكاه من قدامه في المعنى عن ابي العباس السنجي على وجه التقرب  
ان الشمس يروى في نصف حمران وهو بونه على قدمه وتلك وهو اقل ما يروى عليه  
الشمس وفي نصف مموز وهو اسب ونصف ايار وهو شمس على قدمه ونصف وتلك  
وفي نصف اب وهو سري ونيسان وهو برمود على ثلثة اقدام وفي نصف اذار  
وايلون

وايلون هما برماب وتوت على اربعة اقدام ونصف وفي نصف شربن الاول  
وتسباط وهما بابه وامشير على ست اقدام ونصف وفي نصف شربن الثاني وهما  
هتور وطوبه على تسع اقدام وفي نصف كانون الاول وهو كيهك على عشر اقدام  
وسدر وهذا انما يروى عليه الشمس في اقليم العراق والشام وما ساهما من  
البلدان فاذا اردت معرفة قف على ارض مستوية وعلم الموضع الذي انتهى  
الله تلك ثم ضع قدمك اليمنى من يدي قدمك اليسرى والصق عقبك بابهامك  
فاذا بلغت مساحه هذا القدر رجدا سها العصر فهو الوقت الذي زالت عليه  
الشمس وحت صلاة الطهر قبل طول الانسان ستة اقدام ونصف بقدر نفسه  
ولهذه الصلاة ثلثة اسماء تسمى الاولى لانها اول حاصلها جبريل بالنبي عليه السلام  
وتسمى الجبر لانها بفعل في وقت الاجرم وتسمى الطهر لان الشمس في عايه  
الارتفاع والطهر عندها قال ابو برد كان النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم يدعو  
الاولى حين مدحض الشمس تنفق عليه اي يروى قوله واول وقت العصر اذا  
خرج وقت الطهر على القولين يعني على قول ابي يوسف ومحمد ورواه الحسن عن  
عن ابي حنيفة اذا صار طول كل شيء مثله سوى في الزوال اي بعد في الزوال انتهى وقت  
الطهر ويدخل وقت العصر متصلا بانها وقت الطهر من غير فصل وفي اشهر الروايات  
عند ابي حنيفة يدخل بعد الملتن متصلا به وعنه من الملتن وقت مهمل وقد تقدم وفي الخط  
بالمخلاف في اخر وقت الطهر خلاف في اول وقت العصر قلت هذا على المشهور من القولين  
وقال الشافعي واحمد اذا زاد على المثل ادنى زياده يدخل اول وقت العصر واصطربت  
الشافعية في هذه الرأيه قال صاحب الدخاير لحلف الاصحاب في هذه الرأيه على  
ثلثة اوجه احدها انها لسان اسمها الطل الى المثل والا فالوقت قد دخل قبل حصول  
الرأيه بمجرد المثل فكون الرأيه من وقت العصر الثاني انها من وقت الطهر وانما يدخل  
وقت العصر بعدها وهذا مخالف لقول جبريل والنبي عليه السلام الوقت فيما بين  
فدين وقد تقدم والثالث انها ليست من وقت الطهر وكان من وقت العصر بل هي  
مهمل فاصل بين الوقتين وقد تقدم قول سعه وغيره ان اول وقت العصر من الزوال

وكانوا الثاني



مع الظهر وقول الحق وغيره ان مقدار ما يصل فيه عند المل وقت لها واخبر  
وقت العصر غروب الشمس عندنا وهو قول الراجل العالم وبه قال الشافعي في  
الصحيح الذي نص عليه وقال الحسن بن زياد تغير الشمس الى الصفرة حكاية عنه الشري  
وقاضي خان قال السرخسي والعجمي لعصر عندنا وهو قول السجعي وقال الخنزي  
لتغير الضوء وقال الاصطخري اذا صار طول كل شيء منه خرج وقت العصر وباتم بالمأخبر  
بعده ويكون قضا ولا يدخل وقت المغرب الا بغروب الشمس وما بينهما وقت مهمل  
وقال مالك اذا صار طول كل شيء مثليه خرج وقت العصر قال ابو بكر بن العربي هذا  
في روايه اكثر اصحابه عنه وروى بعضهم عنه والشمس بيض ليقية قال وتزد العولن  
جميعا قلت وقول الاصطخري ايضا حدثني ابي هريرة رضي الله عنه ومن ادرك  
ركعة من العصر قبل ان يغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم وقوله  
عليه السلام فاذا صلص العصر فانه وقت الى ان تصفر الشمس رواه مسلم وابو  
داود وقد تقدم بعض الحديث ومعناه فانه وقت له دايها من غير كراهه فاذا الصفرت  
دخل وقت الكراهه وفي حديث عبد الله بن عمر بن العاص ومنه ومن اسد في السنن  
اثنتا عشر سنه وقل احدى عشره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقت العصر  
ما لم تصفر الشمس رواه مسلم والمراد به وقت الاحتياط بدل ما ذكرنا من حديث  
ابي هريرة قال ابو عمر بن عبد البر اجمع العلماء ان من صلى العصر والشمس بيضا نقيه  
فقد صلاها في وقتها المختار وهذا رد قول الشافعي واحدا من وقت المختار يخرج عند  
الميلن ما قدمناه من الحديث وتأخرها الى تغير الشمس مكره لما روى ابو داود عن  
انفس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين  
تلك صلاة المنافقين جلس احدهم حتى اذا اصفر الشمس وكانت من قرني الشيطان او على  
قرني الشيطان قام فقرا ربعالا يذكر الله فيها الا قليلا رواه مسلم والنسائي وابو  
داود والترمذي جلس من قرب الشمس حتى اذا كانت للحديث ثم قل قرنا الشيطان  
حقيقه وقل القرنا القوم الذين يسجدون للشمس عند طلوعها وغروبها ومنه وقرونا  
من ذلك كبرا فيكون الهن للشبه بهم موبه فانها تطلع على قرن الشيطان ويصل لها

التهار او سجد لها التهار وقل قرناه ناحيتا راسه ومن العجوة صاحب المحيط  
عن تسكهم حديث حرييل قال لما صلى في اليوم الثاني العصر حتى صار طول كل شيء مثله صار  
اخرها ناسخا لا وله ما قلت اذا كان يفعل حرييل عليه السلام انما وقع لبيان  
اول الوقت في اليوم الاول واخر الوقت في اليوم الثاني ليفتصروا ان يكون اخر  
فعله ناسخا لا وله ما لا رفته ابطال المسان لا اول الوقت وليف تصور ان  
يقول الوقت فاما من هذين وكلامه هذا ليس له حاصل وقال الشيخ صدر الدين  
الخلاطي في شرح كتاب مسلم له وهو حظه لما صلى الظهر في المم المائنه حين  
العصر بالاس لم يتق ذلك الوقت وقتا للعصر لقوله عليه السلام وقت الظهر بالمأخبر  
العصر ولا جائز ان يكون اخر وقت الظهر ايضا لان الصلاة في اخر الوقت مكرهه وهي  
صلاة المنافقين كما نص عليه في صلاة العصر ولا يختلف الحال في ماخرها الى اخر وقتها  
من صلاه وصلاه واذا لم يتق عند كون طول الشيء مقدار طوله وقتا للعصر بلز ان  
يكون اول وقت العصر اذا صار طول كل شيء مثليه كما صار اليه ابو حنيفة انتهى كلامه  
وهو الشيخ صدر الدين ولا جائز ان يكون اخر وقت الظهر ايضا لان الصلاة في اخر  
الوقت مكرهه الى اخر ما ذكر ليس بشي لان تأخير الظهر الى اخر وقتها غير مكرهه ما نفاق  
الاصحاب وكرامه الصبح فانه وقت مستحب الى طلوع الشمس فكيف يقول لا فرق  
من صلاة وصلاه وهذا خلاف صلاة العصر فانها مكرهه عند تغير الشمس اتفاقا وانما  
جعلنا صلاه المنافقين لتأخيرها الى الوقت المكره ونقر لها نقر الديك وقوله  
عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان يغرب الشمس فقد ادرك العصر وقد  
تقدم قال الخلاطي ليس ادراك الصبح والعصر في حق الا اذا اجماعا فان المودي  
لركعة لا يكون موديا لاربعة ولا لركعتين اجماعا وكذا في فضله الجماعة انتهى قلت  
في كون الماني بعد الوقت اذا او قضا فيه خلاف عند الشافعيه ذكره النواوي  
في شرح المهدب ثم قال وكذلك في فضله اجماعه فيكون المراد اهليه الوجوب  
والانعام بمعنى ان المسافر لو اقام والصبي لو بلغ والحافر لو اسلم والمأخض لو طهرت والنفسا  
مثلها والمجنون لو افاق فادركوا ركعة في الوقت فقد ادركوا وجوبها كما لو ادركوا  
من الوقت مقدار ما يودي كلها قلت في هذا المعنى ادراك الركعة في حق الوجوب



ليس بشرط عندنا حتى لو طهرت الحاضر عندنا وقد بقي من الوقت مقدار زمني لا يغتسل  
والكبر وهو قوله الله على رواية الحسن والله أكبر عندهما قضت خلافا لغير  
في اشتراطه من الوقت مقدار ما يودي فيه المرض وهو اختيار القذوري وفي  
الصوم بشرط ادراك ركعة الفجر ولو طهرت لتمام عشره ايام لم يعتبر ايمان  
الاغتسال وانما اعتبر ادراك تكبيرة الافساح وكذا في بقية الاعذار والنصراية  
اذا اتممت ففي كل ليلة اذا طهرت لتمام العشرة وعند الشافعي ان كان قد  
بقي من الوقت قدر ركعة لزم منهم تلك الصلاة بخلاف والركعة اخف مما يلزم  
وهل بشرط معها من ايمان الطهارة فعلى قولين وان بقي قدر تكبيرة ولا يبلغ ركعة  
ففيه قولان اصحهما اللزوم والمال لا يفهم الركعة في الحديث وقيل سأل على الجمع  
وان قلنا يلزمه بالتكبير فهل يلزم نصفها فيه تردد كما في محمد وبشرط سلامتهم من  
الموانع بقدر ايمان الطهارة وفعل تلك الصلاة فان عاود ما لم يحجب كمن بلغ في آخر  
الوقت ثم جن او افاق مجنون ثم عاود الجنون ثم طهرت ثم جنب وجمع العصر  
الظهر ومع العشاء المغرب وعندنا لا يتعلق احداهما بالآخر وبإدراك بليته الافساح  
بصير مدركا في ظاهر قول احمد وعندنا لا يدركها بدون الركعة وجه قول  
اصحابنا ومن قال به قوله عليه السلام في حديث أبي هريرة من ادرك سجدة من صلاة  
العصر فقد ادركها رواه النسائي ولم يشرط الركعة وقيل لا بد بها الركعة قوله  
واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وهذا اجماع وعند الشيعة لا يدخل وقتها  
حتى تستبلك النجوم ولا تختل خلافتهم والمعتبر في المغرب سقوط فرضها بجماله وآخر  
وقتها ما لم يغيب السفق وبه قال الثوري واحمد وابو ثور واسحق وداود وابن المنذر  
وهو قول الشافعي في القديم واخاه من سمي الى الحديث من اصحابه كان حرمه  
والخطابي والسهقي والبقوي في الهدى والخرالفي في الاحياء وصحة الجملي وابن  
الصلاح قال النواوي هو الصحيح وفي الجديد له وقت واحد مقضي غضي قدر  
وضوء وستر عوده وادان واقامه وخمس ركعات قلت وسفي ان يكون سبع  
ركعات لانه يصلي ركعتين عندهم قبل فريضة المغرب ومقدار ما يكسر سور الجوع  
من الاكل في حق الصائم لقوله عليه السلام اذا وضع العشاء واحكم صائم فابدا به قبل

ان

ان ضاوا وهو قول للاوزاعي وهذا ضعف لمخالفة الاحاديث الصحيحة التي فيها  
وقد تقدم منها جملة ولجماله وقت الاشياء التي حركت وهذا مذكور في القوي والصحيح  
من مذهبه انه يجوز استئذانها الى عروق السفق وعن مالك ثلث روايات لحدتها  
كقولنا المائنة كقول الشافعي الجديد المالكه مقي الى طلوع الفجر وهي قول عطاء وطاوس  
للشعبة ما روي عنه السلمي صلى المغرب عند استئذان النجوم قال النواوي هو  
باطل لا يعرف وتوعد في الجواز وهو مردود بما رواه ابو داود عن ابي  
انوب انه قال لعقبة بن عامر وقد اخبر المغرب اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول لا يزال النبي يحير او قال على الفطر ما لم يؤخروا المغرب الى ان تستبلك النجوم  
وهو حديث حسن وعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يزال النبي على الفطر ما لم يؤخروا المغرب حتى تستبلك النجوم  
ووجه القول الجديد للشافعي امامه جبريل في التومين في وقت واحد وقد تقدم  
ولما قوله عليه السلام فاذا صلى المغرب فانه وقت ان يسقط السفق وفي رواية ما  
لم يسقط نور السفق بالثاثلثة اي ثورانه وانتشاره وفي رواية اي داود فور  
السفق بالفا وهو معناه وفي رواية ما لم يغيب السفق وفي رواية ما لم يسقط السفق  
وهو مخرج في امتداد وقت المغرب حتى يغيب السفق قال النواوي من اصحابه وهو الصواب  
الذي لا يجوز غيره وعن حديثهم جوا ان احدهما به معلوم بالفعل وهذا بالقول ففيه  
زيادة فائدة الثاني معناه مداه في الثاني حين غربت الشمس ولم يذكر وقت الفراغ فحمل  
ان يكون الفراغ عند غيب السفق ويكون من هذين اشارة الى ان هذا الفعل في التومين  
والاخر الفعل في اليوم الثاني ثم السفق هو الساقط الذي في الافق بعد اجماع عندنا  
حينئذ وهو قول ابي بكر الصديق وانس ومعاذ بن جبل وعائشة ورواه عن عيسى بن عباس  
وابي هريرة رضي الله عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وزفر والمزني وابن  
المنذر والخطابي واخاه المرد ومطلب من اللغوين وعندنا يوسف ومحمد هو الجرم  
وهو رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة وبه قال الشافعي والصغير التي من الحرم والباض  
المذهب عندهما انها مختلفة الباس وحكاها من المنذر عن مالك ومن اصحابه عمر وابنه  
وغرها وروي مرفوعا الى النبي عليه السلام وليس ثابت قاله النواوي قبل هو اسمر

ط  
الحق  
الشافعي

واحد



الحرم والساكن للربط على امر غير ماني وساكن غير ماصع كالقرو والاحمد نقله صاحب  
 الخ في عنه اذ اعاب السعوي وهو احرم في السفر والساكن في الحضر ونقلوا عن  
 الخ في انهم ائنا الحرم قال لا رهي السفق عند العرب الحرم قال الفراء يقول العرب  
 على فلان ثوب مصبوع كانه السفق ولا في حنيفة حديث النعمان بن بشير انه قال  
 انا اعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء فان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يصلها حتى يسقط العمر لانه رواه ابو داود والنسائي والحمد وفي حديث ابي مسعود  
 الا بصري كان عليه السلام يصل هذه الصلاة حتى يسود الافق خرج به النسائي وابو  
 داود والارارضي وفي المبسوط وقد جاني الحديث وقت العشاء اذ احل الظلام الضراب  
 قيل هي الجبال الصغار وهو الساكن اليه لانه مشتق من الرقة ومنه سقعه القلب  
 وهي رقة وتقال ثوب سفيق اذ اذ ان رقيقا ولا في الحرم بلون فله حمه يلوها بياض  
 الفجر فبات الحرم والبياض في ذلك وقتا لصلاة واحدة وهي الفجر فادخلها خرج وقتها  
 فالنظر على ذلك ان يكون الحرم والساكن في المغرب وقتا واحدا وقالوا الساكن يبقى  
 الى نصف الليل وقتل المذهب الساكن في ليل الى نصف بل سفر في الافق ثم يجتمع عند  
 الصبح وقال الخليل بن احمد رات البياض مكة ليله فمذهب المذهب الى نصف الليل فقلت ان  
 صح ما ذكره فهو محجل على ساكن الجوف وذلك خيب آخر الليل واما البياض الذي هو رقيق  
 الحرم فذلك ما خرج بعدها قليلا ثم يغيب وكان السفق مشترك على ما تروى فلا يدخل العشاء  
 بالشك ولا يخرج وقت المغرب بالشك وهذا الخوط قال بن العربي والذي عندي ان  
 الحرم اذا ذهب سفي ساكن ساكن بعدها قليلا بمقدار يغيب الفجر في الليلة الثالثة من  
 الشهر وذلك الساكن يذهب حينئذ فلا يبقى له اثر قال وقد اخبرت ذلك في طعن  
 واقامني في شرفي وغربي وفي المحيط قال الفراء السفق الساكن والذي نقله عنه اهل  
 اللغة ما ذكره اول وقال في المبسوط قال ابو حنيفة الحرم انرا الشمس والبياض انرا  
 النهار فالمراد به كل ذلك لا يصير ليل الا طفا قولهم في اول وقت العشاء اذ اعاب  
 السفق واخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني دخول وقتها يغيب السفق اجماع على الخلاف  
 في السفق واخر وقتها الى طلوع الفجر الثاني اجماع ايضا لم يخالف فيه غير الاصطفي  
 وقال يذهب الملك او النصف يخرج الوقت يكون الصلاة بعدها فضا لعامة اهل  
 العلم

طلب

العلم قوله عليه السلام في حديث فانه المفروض ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت  
 الاخرى يطوع الفجر الثاني ولا في الصحابة والما من انفقوا ان الحاضر لو ظهرت قبيل  
 طلوع الفجر الثاني وجبت عليها صلاة العشاء واختلفوا في وجوب صلاة المغرب فلو  
 لم يكن الوقت ما فاما وجبت العشاء ووقت الاختيار الى نصف الليل عندنا وعند  
 الشافعي في الجديد الى ثلث الليل ونصفه في القديم والاملا الى نصف الليل وقال  
 الشافعي في باب استقبال القبلة اذ مضى ثلث الليل فلا ارها له فانيه وهو  
 يوجب قول الاصطفي وحملوه على فوات وقت الاختيار وهو بعيد اذ لا يفهم من  
 لفظ الفانيه فوات وقت الاختيار ثم المقدر في وقت الاختيار بالليل قول عمر  
 وابي هريرة وعمر بن عبد العزيز ومالك واصح القولين للشافعي وبالنصف قول  
 اصحابنا والنوري وابن المبارك وابي ثور وغيرهم لنا قوله عليه السلام فاذا صلتم العشاء  
 فانه وقت الى نصف الليل رواه مسلم ومعاذ وقت الاختيار وعن ابن ابي اسير انه عليه السلام  
 اخر العشاء الى نصف الليل رواه البخاري وعن ابي سعيد الخدري انه قال اسطرنا رسول الله  
 لله حتى ذهب بخم من شطر الليل ففاضلي بنا وقال لولا ضعف الضعف وسقم السقم وحلجه  
 دي الحجة اخبرت هذه الصلاة الى شطر الليل رواه النسائي وابوداود واحمد وابن  
 ماجه وعن ابن عمر انه عليه السلام قال وقت العشاء الى نصف الليل رواه ابو داود وعنه  
 فانه عن ابي ايوب عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 وقت صلاة العشاء الى نصف الليل الاوسط ووقت صلاة الصبح طلوع الفجر ما لم يطلع  
 الشمس رواه عن فاذ جماعة منهم همام بن سنده وهذا القصة عند مسلم ومنهم من  
 ان حجاج ولفظه من رواه مسلم بسنده ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل  
 ومنهم من سبعة من الحجاج ولفظه عند مسلم بسنده الى عبد الله بن عمرو بن العاص ووقت  
 العشاء الى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم يطلع الشمس وما حكوا به قد جاني بعض  
 الفاطم ذكر النصف وفي بعضه تشكك وتزداد من النصف والملك واخبارنا رحمه  
 في النصف فعلا وقوله منه وهي مثبتة الرياء فكانت اولي وفي العشاء ان السخ  
 برهان الكبر اتي في بلد كما غرب الشمس يطلع الفجر ان عليهم صلاة العشاء ثم النصف انه  
 لا ينوي قضا لفقد وقت الا اذا وحي وجوبها اسكال اذ احلنا السبب الوقت فانه لم يجد

رواه مسلم وابي داود  
 في وقت صلاة الفجر







العربي وقال البخاري لم يصح الحديث وقبل الوسطي جميع الصلوات الخمس فهدى ثمانية مذاهب  
للفقهاء والمفسرين واهل الحديث في الوسطي وذكر في كشف المعطي فيها سبعة عشر قولاً  
المساع في صلاتها العشاء والصبح فحكى عن ابي الدرداء العاشر الصبح والعصر مذهب المالك  
المالك الحادي عشر الجماعة في جميع الصلوات ذكره الماوردي في النكت الثاني عشر  
صلاته الخوف الثالث عشر الوتر والخار السخاوي المعري الرابع عشر قبل انهاء صلاة عيد الاضحى  
الخامس عشر قبل صلاة عيد الفطر السادس عشر ذهب بعضهم الى انها صلاة الضحى مع تردد  
فيها السابع عشر العجم روى ابن ابي عاصم في كتاب الجهاد مرفوعاً من حديث ام هانئ ان  
الله كتب للجهاد على الرجال والعجم والحدس على النساء قال النواوي الصحيح منها مذهب  
الصحيح والعصر والذي يفضله الاحاديث الصحيحة انها العصر وهو المختار قلت المذهب  
المخالف للاحاديث الصحيحة لا يكون صحيحاً قال ابو بكر الرازي اكد الله سبحانه الصلاة الوسطي  
بافرادها بالذكر مع ذكره لساير الصلوات وذلك يدل على تعيين احدها ان يكون  
افضل الصلوات الخمس واولها بالحافظه عليها والثاني ان يكون الحافظه عليها اشد  
واسبق من غيرها لانها في وقت معاشتهم واشتغالهم فبان سوء عليهم تركها والاقبال  
على ايمان صلاة العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكد امرها لذلك وسميت العصر  
الوسطي لانها من صلاتين من صلاة النهار وصالتي من صلاة الليل وقبل ان اول الصلاة وجوباً  
كانت للجفر واحدها كانت العشاءات العصر الوسطي يوجب ذلك ما روى ان اول من صلى  
الفجر ادم واول من صلى الظهر ابراهيم واول من صلى العصر عزيز واول من صلى المغرب داود  
واوا من صلى العشاء الا خم نبينا صلى الله عليه وسلم وعليهم فاذا كان اول الصلوات كانت  
العصر الوسطي والذي يدل على ذلك الحديث الصحيح منها ما روى عن علي بن ابي طالب ان النبي  
عليه السلام قال يوم الحراب حلالا لله قبورهم وسوتهم ناراً كما سفلونا عن الصلاة الوسطي  
حي غابت الشمس لخرجه الجماعة الا البخاري واحمد ومسلم وابي داود في روايه سفلونا  
عن الصلاة الوسطي صلاة العصر فلم يروا به على طريق وفي الامام روى زر بن حبیش  
عن علي رضي الله عنه كما يرى انها صلاة الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم الحراب يقول سفلونا عن الصلاة الوسطي صلاة العصر حتى غابت الشمس ولا لله قبورهم  
واجواهم ناراً لخرجه الكافط ابو جعفر الطحاوي والتهامي وعبد الله بن احمد في المسند  
وابو بكر

الصحيح

وابو بكر الرازي في احكام القرآن وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال جلس  
المسكرون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة العصر حتى اجرت او اصمرت فقال  
سفلونا عن الصلاة الوسطي صلاة العصر حلالا لله اجواهم وقبورهم ناراً او حشا الله اجواهم  
وقبورهم ناراً رواه مسلم واحمد بن ماجة وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الوسطي صلاة العصر رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن تميم  
بن حبيب عن ابي عبد الله السلماني قال في الصلاة الوسطي صلاة العصر رواه احمد والترمذي  
وقال حديث حسن صحيح وقد حاق في العصر من الشد في التمسك بالبريد في غيرها فروي ابن  
عمر انه عليه السلام قال الذي تقونه صلاة العصر كانا و تراهم له وماله رواه الجماعة عن  
بريد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك صلاة العصر حبط عمله رواه البخاري  
والنسائي واحمد وابن ماجه وقوله و تراهم له وماله اي سلب عنه وبقي وتراي فرداً  
يروى اهلها بالرفع والصب ثم الحبط على قسمين حبط اسقاط وحبط مواربه فالعصر حبط  
اسقاطاً حتى لا يبقى للحسنات امر واما المعاصي فتحبط الموازنة وذلك عند جعل الحسنات  
والسيئات في كفتي الميزان فيرجح السيئات فيذهب به ميلاً الى النار فيسقط حكم الحسنات  
عند ذلك فاذا اخرج منها او غفر له اخذ جزا حسنة وذكر في الصبح والطهر والعشاء  
لحديث وغيرها يدل على فضلها ولا يدل على ان واحد منها الوسطي وعن عائشة انها قرأت  
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطي وصلاة العصر وقوموا لله قاسراً وقالت سمعتها  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم واحمد وابوداود والنسائي والترمذي  
وقال حديث حسن صحيح وهذه العراه سفي كونهما العصر لعطف العصر عليها قال الواحدي  
فظهر الدلالة للساقعي ان الوسطي الصبح اذ لا فرض يدعي فيه فاما غيرها واستدل  
التهامي على انها الصبح ولست العصر بحديث عائشة رضي الله عنها انها قالت لم يكن كسب لها  
مصحفاً لم يحفظوا على الصلوات والصلاة الوسطي وصلاة العصر وقد فسدنا ذكرهم فالواو اما  
ورد من نفسه الوسطي بالعصر فخير من منع عمله على الجفر فانها تسمى عصرًا كما في حديث عبد الله  
بن فضالة قال له عليه السلام حافظ على العصر من صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل  
غروبها رواه ابوداود وفي الامام عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله صلاة المغرب ولم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها



صلاة الليل وختمها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين صلى الله له قصر في الجنة  
ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر الله له دين عشرين أو قال أربعين سنة أخرجه للإسناد  
أبو إسحق العلبي في نفسه وروى هذا الحديث عبد الله بن محمد المعروف بابي الشيخ  
ومن جهة أخرجه أبو موسى الأصبهاني في الوطائف وذكر الإسناد عن النبي عليه السلام  
ما من الصلاة صلاة أحب إلى الله جل وعز من المغرب لم يحطها عن مسافر ولا يقم افتتح  
بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى بعدها ركعتين صلى الله له قصر في الجنة لا  
أدري من ذهب أو فضة ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر الله له دين أربعين أو قال  
عشرين سنة ولا نها أو سطهن قدرا في عدد الركعات وخصت نكوتها وترأوا لله وترحب  
الوتر وانفقوا على المبادر إلى فعلها وكراهية تأخيرها وقراه عابسه معارضه بقراه  
البرابن عازب قال نزلت هذه الآية حافظوا على الصلوات وصلاة العصر ففراناها ما شا  
الله ثم كانت الوسطى في موضع وصلاة العصر وعن حفصه قالت أي بني لا تبها إذا انتهيت  
إلى هذه الآية حافظوا على الصلوات فلا تكبها حتى تأتي فالحق عليك كما حفظتها من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انتهت إليها حلت الورقة والدواء حتى جنبها هالت الكتب  
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هي صلاة العصر وقال هي صلاة العصر وقد روى عنها  
وصلاة العصر فما أملت على الكاتب المصحف وهو عمرو بن رافع ووقع له شأن هذا الحديث  
ما رواه الطحاوي عن عمرو بن رافع قال كان مكتوبا في مصحف حفصه بنت عمر حافظوا على  
الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر قال في الإمام وهذا شاهد قوي ويزيد  
ابن هرون ومحمد بن عمرو وأوسله من رجال الصحيح والثاني ما رواه هشيم بن سنده فعالت له  
أكتب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر يعني وأوحدت عابسه حجة لنا  
فإن سمع العمر فيه دليل بأكدها وحوز عطف النبي على نفسه إذا خلف اللفظ كقول  
معا في شرعه ومنها جاقول الشاعر فالصيا قولها لربا ومينا أو يكون الواو زائدة كقولها  
ولقد استأمن موسى وهرون الفزان وضيا وقوله تعالى فلما استأمنوا للحج بن نادناه  
أي نادناه وأما قوله تعالى وقوموا لله قاسين فعنه طابعت هكذا روى عن عبد الله بن عباس  
والحسن وعطاء الشعمي وغيرهم إذا القوت في اللغة الطاعده وعن مجاهد أنه السكوت  
والكف عن الكلام وذلك عليه قول زيد بن أرقم كان طهر الرجل صاحبه في الصلاة للحج حتى نزلت

وقوموا لله

وقوموا لله قاسين قاسنا بالسكوت وبهنا عن الجاهل منفق عليه فقد من النبي عليه السلام  
أن القوت في الآية هو السكوت ولو سلمنا أن القوت هو الدعاء لما زعموا فهو غير مشروع  
في صلاة الفجر ولا غيرها من الصلوات الخمس وما ورد فيه فإزاد على شهر ضعف غير ثابت وأما  
تسمية العجرا عدا أفرادها فغير مسموع ولا مفهوم عند الإطلاق وقوله العصران  
من باب الغلب كالغزن والبدان المصح والعصر والبدان الغداء والعشي وهما البردان وأقربا  
نقطة القاف والكدران والعصران والصراعان والردفان قال بن تيمية تم إجماع أهل السير وغيرهم  
على أن النبي عليه السلام لم يفته صلاة الفجر يوم الأحراب فاستحال حمل الحديث عليها وسائر  
ما ذكره المخالفون أمور محتملة فلا تعارض في خصوص المصحة السادسة التي دلت على صحة  
مدعينا **فصل** يستحب السفر بالفجر عذنا وهو قوله المصنف ما خرد من الانحسار  
نقال سفر مقدم رأسه من السفر إذا بقي أصلح والسفر باض النهار وسفر وجهه حسنا أي  
أشرف وفي الحرب أسفر الصبح أيضا وأسفر بالصلاة أي صلاة في السفر ومثله في الصحاح  
وفي المعارضه الأسفار فوه الضوم سفر أي انكسف وسن وسفرت المراه عن وجهها  
أي كشفت وفي المحيط والبداية إذا طابت السماء صحبه فلا سفر أفضل إلا للحاج مزيله  
فإن الغلس هناك أفضل ولا يؤخر ما لم يمت يقع السك في طلوع الشمس بل سفر بها حتى لو  
ظهر فسار صلته أمكنه إذا وها في وقتها وفي فتاوى قاضي خان بقراه مستنونه ما بين الأربعين  
إليه إلى ستين مع ترتيب القراءة وقبل تؤخر جذا لأن الفساد هو وهو فلا تك المستحب  
لحظه وفي المبسوط والمفيد والحفه والغنية السفر بالفجر أفضل من الغلس في  
الأوقات كلها وإنما قال في المحيط والبداية وغيرها إذا طابت السماء صحبه لا جل  
التفصيل الذي يأتي في العصر والعشا وفي المبسوط والبداية قال الطحاوي إن كان من غرة  
الطويل في القراء شرع بالغلس وخرج منها أنه سفر ولا شرع بالسفر وزعم  
أنه قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وطاهر الرواية هو الأول وفي الصحاح أصحت  
السماعع عنها العم في مصبه وقال الحسبي فهو صحيح ولا يقال صحبه والصعود هاب الغيم  
واليوم صاح وصحاب من سكره والسكران صلاح وقال في الأسرار لا يزد ليباح المخير على  
أن تمام في منه بعد الفجر بل يحضر المسجد أول الوقت ثم يسطر الصلاة للمؤمل نواب المصلي  
بانتظارها قال عليه السلام أما لكم في صلاة ما سطرتموها في الصحيحين وكف عن الكلام بالنبوة



في المسجد ثم صلى في آخر الوقت فيمكث للدعاء قليلا عاين فطلع الشمس ولو صلى في أول الوقت  
 فلا يملكه الملت والمقام إلى طلوع الشمس بل ينشأ بعد الفراغ الحديث الدنيا وقال  
 الشافعي لا فضل تجملها في أول وقتها وهو إذا حقق طلوع الشمس فيه قال أحمد وعنه  
 أحمدان المحترجان المومنين فإن أسفروا فلا فضل الأسفار ودكر ذلك بن عمير في  
 شرح الهداية وذكر النوادي وابن العربي في العارضة أن قول مالك كقول الشافعي  
 أحمد حديث عائشة رضي الله عنها قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي الصبح  
 مسرفا سلفعات مروطهن لا يعرفن من المجلس رواه مسلم وأبو داود والترمذي  
 والنسائي وروى ملتفات بالعين الملهة والمعنى مقارب إلا أن الملتع يستعمل  
 مع تعطيه الرأس قال بن حبيب لا يكون اللقاع إلا سعة الرأس وفي العارضة في  
 الملتع زيان تعطيه الرأس قال عبيد كيف يرجون سقوطي بعد ما لقيت الرأس يفاض وملت  
 واللقاع وللخاف ما الحف به والمروط جمع مرط بكسر الميم وسكون الراء وهي  
 أكسبه من صوف أو حرز مربعه وكل سداها سحر وان عند البصرين مخففة من السلفه  
 واللقاع هي الفارقة بينها وبين النافيه وهي واجبه علمت أن أوليها ومنهم من لم يوجبها  
 عند العمل حصول الفرقه وقال الكوفيون أن نافيه واللام بمعنى الكفوفه تعالى وإن وجدنا  
 أكثرها سمن معناه عند التومين وما وجدنا أكثرها فاستقين والجلس بقا باطله الليل  
 كحاله سافس الغمر والعيش مثله إلا أن العلس لا يكون إلا في آخر الليل والعلس يكون في  
 أوله وآخره ذكره في الأمازيغ قال بن العربي وقد قال بعض المغاربة أن العيش بالسفن المعجبه  
 يكون أول الليل وآخره والجلس لا يكون إلا في آخر الليل قال أبو داود وهو بن فارس  
 العيش نقيه الليل قلت مثل قول بن فارس في الصحاح والمغرب ولون العيش كلون الزباد  
 فسمى الظلام المصوغ شي من الضياء يوهده الحديث معتمدهم وقد روى من طرق وحديث  
 أسامة بن زيد اللبي عن الزهري بسنده وفيه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح  
 ثم جلس ثم صلى صلاة أخرى فأسفروا بها ثم كانت صلاته بعد ذلك الغليس حتى مات  
 لم يعد إلى أن أسفروا رواه أبو داود قال الخطابي هو حديث صحيح الإسناد وحديث  
 أبي بن كعب الأسلمي كان عليه السلام يسفل من صلاه الغداء حتى يعرف الرجل حليسه رواه  
 مسلم وقد تقدم وحديث هشام عن مازن عن أنس عن زيد بن ثابت قال سحرنا مع رسول

النساء

الله صلى الله عليه وسلم فمننا إلى الصلاة قلت كبركان قد رماستها قال فحسن انه رواه  
 مسلم وحديث القاسم بن غنم عن عنه امر فزوه وكانت ممن باوت التي عليه السلام  
 قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها وهو ضعيف  
 مصطرب لأنه مرويه القاسم بن غنم الساضي الأضاري وهو سي الخلف ضعيف  
 المتفرد مع ذلك مقطع السند والقاسم بن غنم لم يركب امر فزوه وهي تنبأني  
 فخافه لخت أبي بكر الصديق عليه السلام قاله بن العربي في العارضة وجعلها لخت الصديق  
 فيه نظر لا يها انصاره وقيل جعلها انصاره علق والصحيح حديث بن مسعود انه سأل  
 النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أحب إلى الله قال الصلاة على وقتها قلت ثم أي قال ثم  
 الوالد بن قلت ثم أي قال الجهاد في سبيل الله رواه البخاري ومسلم وحديث علي بن  
 أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما على بك لو خذها الصلاة إذا  
 أتت ولحمان أدا حفيت ولا يم أدا وجدت كفوا روي عبد الله بن محمد الجعفي قال  
 قال أبو حاتم هو مجهول غريب وحديث نافع عن أنس قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الوقت الأول رضوان الله والوقت الآخر عفو الله روي يعقوب بن  
 الوليد وهو ضعيف قال أحمد بن حنبل أن يعقوب بن الوليد من الكذابين الجارض  
 الحديث وقال النسائي مروي كذا الحديث وقال بن حبان يضع الحديث على القات لا حل  
 كتب حديثه إلا على وجه التعجب عن الزهري وهو مثله والزهري هذا هو عبد الله وأخوه  
 عبد الله ابنه عمر بن حصن بن عامر بن عمار بن الخطاب والمكر مضغ والمضغ مكر أي  
 عبد الله ثقة وعبد الله ضعيف وروى أيضا من طريق الحسن بن محمد بن الرضع  
 قال بن حصن وغيره هو كذاب بن كذاب أن كذاب ذكره في الأمازيغ وغيره وحديث  
 أبي مخنف أول الوقت رضوان الله ووسطه رحمة الله وآخر الوقت عفو الله  
 فيه أمرهم بن زكريا قال أبو حاتم هو مجهول حديثه منكروا قال بن عدي حديث عن  
 القات بلا باطل قال أحمد بن حنبل لا يثبت ولا في الصلاة في أول الوقت حصاره  
 إلى المغفر وفعل الخير وبراه الله أدا في البخارافات فصار كذا الزكاة والحج  
 وقضا الدينون ولما حدثت محمود بن أسد عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أصحوا بالصبح فإنه أعظم أجوركم وأعطوا لأجر أخرجه أبو داود



وابن ماجه واخرجه الكشي منه وفيه اصحوا بالصحيح فانه اعظم للاجر واعظم للاجر  
شك فيه سفيان ورواه الحافظ ابو جعفر الطحاوي باسناد <sup>ت</sup> انه عليه السلام قال استنوا  
بالحجر فانه اعظم للاجر او قال لا جودكم وعن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج عن  
ابن عمر بن الخطاب قال استنوا بالحجر فانه اعظم للاجر رواه الحنفية ابو داود  
والنسائي والاحمد وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح على ما حكاه النواوي في شرح  
المهذب وابن عسك في المسنى وابن قدامة في المغنى وابو عبد الله الصائغ محمد بن عبد الواحد القتيبي  
في كتاب السنن والاحكام وكلهم حلوا عنه بصحيحه وقال في الامام عن الترمذي حديث حسن  
قال واقصر ابو عيسى علي حسن فكتب الى صاحب الامام عظمه ان الشيخ في كتاب الترمذي  
مختلف في قوله حسن صحيح او حسن واكثر ما يفتنه المتأخرون رواه الكوفي وهي  
مخالفة في الصحيح لرواه الممارك بن عبد الحبار قال والذي عندنا في النسخة التي خضع  
ابن الحارثية الحافظ قال ابو عيسى حديث رافع بن خديج حديث حسن لا غير قال وقد  
ذكر الكوفي في حديث جابر ان النبي عليه السلام سئل عن العجم والحبشة هي قال لا  
وان يحترقوا هو افضل فروي المروزي عن الترمذي انه صحيح ورواه الممارك ابن  
عبد الحبار استحسنه فنفذ قال في الاختلاف في هذا كثير في النسخ انتهى كلامه عظمه  
قلت والحسن بقوله الحجج بالصحيح وان كان دونه وقال ابو الحسن بن القطان زعم  
عبد الحق ان عامر بن عمر بن قاتن الراوي عن محمود وثقه ابو زرعه الرازي وعي  
ابن معين وضعفه غيره قال وهذا امر لا اعرفه بل هو ثقة كما ذكر عن ابن معين  
وابن زرعه ولذا قال النسائي وغيره ولا اعرف احدا ضعفه ولا ذكره في جملة الضعفاء  
قال في الامام وطريق عامر هذا صحيح وروي الحافظ ابو جعفر الطحاوي باسناد  
نور وابي الفرج فانه اعظم للاجر وعن عامر بن عمر بن قاتن عن رجال من قومه من انصار  
ان النبي عليه السلام قال ما يصحتم باليقين فهو اعظم للاجر اخرجه النسائي وكذا روي  
عامر بن عمر بن قاتن عن رجال من قومه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحوا  
بالصحيح فلما اصحتم فهو اعظم للاجر وحديث اخر عن النبي عليه السلام ما بلال اسفر  
بالحجر فانه اعظم للاجر ذكره في الامام وحديث اخر عن مرة ابن عبد الله قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اسفروا بصلاة الصبح فانه اعظم للاجر رواه الطبراني

وحدث

وحديث اخر رواه ابو اسمعيل المودب عن هريز بن عبد الرحمن بن رافع ابن خديج عن  
حده عن النبي عليه السلام انه قال ما بلال نور بالحجر قد رما مصر القوم مواقع نبليهم  
اخرجه ابو احمد بن عدي في كامله ذكره في الامام قال بن عدي ابو اسمعيل المودب له  
الحديث كنه غريب حسان يدل على انه من اهل الصدق وهو ممن يلبس حديثه قال  
يحيى بن معين وهو يرفقه وروي هذا من طرق وحديث اخر رواه ابو انوب بن  
سما عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن ابي بلال قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اسفروا بالحجر فانه اعظم للاجر اخرجه البرازي والرويان في مسنديهما  
ورواه الطبراني في معجمه بلفظ بلال اصحوا بالصحيح فانه خير لكم قال في الامام رواه  
جماعه من اهل العلم حاكيا ذلك عن البرازي واثار خرج الحافظ ابو جعفر الطحاوي  
عن انس بن مالك عن ابوبكر الصديق رضي الله عنه صلاة الصبح فقرأ سورة العنبر  
فقالوا ادت الشمس تطلع فقال لو طلعت لم نجدنا غافلين قال وكان عمر يدخل فيها  
بغلس ويخرج منها بنور على ما رواه السائب بن يزيد قال صليت خلف عمر الصبح  
ولما انصرفوا استشرقوا الشمس وقالوا ما طلعت فقال لو طلعت لم نجدنا غافلين وذلك  
كان مكسبا الى عاكبه وهو مذهب الثوري واخاه الطحاوي وروي الطحاوي عن علي  
ابن ابي طالب رضي الله عنه يا قنبر اسفروا عن داود بن يزيد الا ودي عن  
اسمه قال كان علي بن ابي طالب يصلي بالحجر وعن نزار بن ابي السميسخ فانه ان يكون قد  
طلعت خرجه الطحاوي وذكره في الامام وروي الطحاوي باسناد عن عبد الرحمن  
بن يزيد قال كما نضلي مع عبد الله بن مسعود فبان سفره صلاة الصبح وعن ابي الدرداء  
اسفروا بهذه الصلاة فانه افعه لكم انما يريدون ان يخلوا حولكم وروي ايضا محمد  
ابن خزيمة في صحيحه عن القعني عن عيسى بن يوسف عن الاعشى بن ابراهيم قال ما اجتمع  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التوبير وفي سنن ابي بكر  
ابن ابي شيبة عن علي بن ربيعة ان عليا قال ما بين النجاشي اسفروا بالحجر وعن زياد بن  
المقطع قال رايت للحسن بن علي اسفروا بالحجر جدا وعن ربيع بن خبير انه كان يقول  
لمودنه يا باعقيل نور نور وكان عمر بن عبد العزيز اسفروا بالحجر عن الاعشى كان  
اصحاب عبد الله اسفروا بالحجر عن زيد بن اسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



اسفروا بالجفر فانكم كلما اسفروتم كان اعظم الاجر عن ابوبن محمد قال كانوا يحبون  
ان يصرفوا من صلاة الصبح واحد هري موقع نبلة وكان علقه بنور بالصبح وكان سويد  
ان غفله لسفر بالصبح وعن سعد بن حبر متله وقال الرمع نور نور عن سفن عن  
الركن الصبي قال سمعت نعيم بن جديم وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
نور نور بالصلوة انتهى وحدث اخبر عن عبد الرحمن بن زيد عن عبد الله بن مسعود رضى  
الله عنه قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغز ميقاتها الا صلاته من  
جمع بين المغرب والعشاء جمع وصلى الجفر يومئذ قل ميقاتها رواه الجماعة فيهم البخاري  
ومسلم وفي لفظ لمسلم قبل وقتها بغلس وعناه قبل وقتها المعتاد اذ غر جاز فاعلمها  
قبل طلوع الجفر ولا عند الشك في طلوعه ولا جال طلوعه اجماعا فدل على ان الصلاة في  
اول الوقت لم يكن معتادا له عليه السلام المعتاد ما خسر الصبح وانما عجل بها يومئذ  
قبل وقتها المعتاد وعنه الله بن مسعود اعلم الناس بحال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واسد هرا تباغاله وعن ابي الرمع قال كنت مع ابن عمر فقلت له اني اصلي معك ثم التفت فلا  
ارى وجهه جليسي ثم احبانا تسفر قال كذلك رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبت  
ان اصليها كما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها رواه احمد فلم يكن التغليس  
عاده له عليه السلام فبطل ما ادعوه وفيه ما منع من حمل الاسفار على الغلس لانه  
جعل قسما للتغليس وحدث عائشة رضى الله عنها انها حجه لغيره على اول الوقت وذلك  
لانهم كانوا يصلون صلاة الصبح مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن له مصابيح  
وقت صلاة الصبح اذ لو كان له مصابيح لعرف الرجل جلسه في نصف الليل والغلس  
حينئذ يستمر الى وقت الاسفار في البيت وبما هدايت غلس في النهار اذ اذا فيه  
غلسه وطله يسير وقولها فتصرف النساء متلفعات وقد تقدم ان المتلفع المتلفع مع  
تعطيه الرأس ولا شك ان المراد اذ التفت عظمها وغطت راسها لا تعرف فكيف اذا  
كان مع ذلك قبل طلوع الليل وهو الغلس المذكور وفي البخاري عن عائشة قالت لقد كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجفر وشهر معه شاة من الموهات متلفعات  
بمروطهن ثم يرجن الى سوتهن ما يعرفن احد فجعلت عليه عذر معرفهن الشاة بالمروط  
لا الغلس وكان فعله عليه السلام فاختلف في الغلس والاسفار لما ذكرنا من الاحاديث

للطريق

هذا الحديث يدل على ان صلاة الصبح كانت في وقتها المعتاد وهو قبل طلوع الشمس ولا خلاف في ذلك  
والحديث الذي رواه احمد في مسنده عن ابوبن محمد قال كانوا يحبون ان يصرفوا من صلاة الصبح واحد هري موقع نبلة  
وهذا الحديث يدل على ان صلاة الصبح كانت في وقتها المعتاد وهو قبل طلوع الشمس ولا خلاف في ذلك  
والحديث الذي رواه احمد في مسنده عن ابوبن محمد قال كانوا يحبون ان يصرفوا من صلاة الصبح واحد هري موقع نبلة  
وهذا الحديث يدل على ان صلاة الصبح كانت في وقتها المعتاد وهو قبل طلوع الشمس ولا خلاف في ذلك

للطريق فرجعنا الى الامر بالاسفار في الصبح والامر بفيد الوجوب ولا نزل عن الاستحباب  
واما الحديث الثاني الذي رواه ابوداود فان اسامه بن زيد الليثي قد سمع نسي  
في كتاب الباقى قال احمد اسامه الليثي ليس بشي وكفى ونقه مرة ومرة ترك حديثه  
قال النسائي والدارقطني ليس بالقوي وقال ابو عبد الله بن عبد الواحد المقدسي روى  
عن يافع لحديث من اكبر وعن الباقى ان يحيى بن سعيد حدث عن اسامه بن زيد ثم تركه  
ماخر فلم يبق كجه قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي التغليس منسوخ ما روى عن ابراهيم  
وقد يورد ولا يكون ذلك الا بعد ثبوت نسخ التغليس عندهم وحدث زيد بن ثابت حيايه  
فعل ولا حريه بغلس ويحكي عن كبره ذلك وقد كان يفعله لحيانا نوليا للجواز او غير  
ذلك من الاسباب ولا يجوز ان يكون قد اخرجوا السجود الى اخر الوقت وهو المستحب  
ثم مكثوا قد قرأه خمسين ايه مرتله بعد الوضوء ودخلوا الخلا وخود ذلك فيدخل حينئذ  
وقت الاسفار ولا يدل على انه دخل في الصلاة في اول الوقت وفي الباقى العفو هو  
الفضاء من ادى في اخر الوقت فقد قال فضل الله وفي الفضل رضوان الله فان هذه  
الدرجة افضل ملت ولا يحتمل على الصبح والنحو ولا نه كجنا به فيه اذ الماخير  
مباح قال احمد ابن حنبل اراد بالاسفار ما ان طلوع الجفر وبينه وهذا لا يستقيم  
لما تقدم من انه جعل الاسفار قسما للتغليس فلا يمكن حمله عليه ولا نه قال مكملنا اصح  
فهو اعظم الاجر والاصباح والاسفار متقارب في المعنى فكما ان السيف عظم الاجر فكيف  
يتصور ان يكون هذا في اول اسفار الجفر والاصباح الامام قلت في بعض الالفاظ التي  
قد حناها ما يتبع هذا او شفه معنى تاويل احمد ولا ان الصلاة قبل المسير والتفكير في جواز  
فلا اجزفها لان الصلاة الفاسدة لا يوجر عليها وسفي المرض في دمه وقوله اعظم  
للاجر افعل الفضيل بمعنى اخر من احدهما اجل من الاخر فان صيغه افعل بمعنى المشاركة  
في الأصل مع رجحان احد الطرفين ولا يتم اداها على التمس والطهور يخرج اول الوقت  
من ايديهم اذ اسفان الجفر وطلوعه يكون خفيا جدا لا يدركه الا الحذاق ممن يعلم  
علم المواقيت ثم يدركه الا مثل كالمثل ثم يطهر لعموم الناس قال ابو بكر بن العربي  
ومصلاها بالمنازل قبل تبينه وطهون للابصار فهو مستدع فان اوقات الصلوات  
علقت بلا اوقات الميمنة للعامة والمخاصمة والعامة والجاهل والمجر والعدوانا



جعلت المنازل ليلا في وقت الصباح فكيف الصلوات وتاهب المصلي ولا يجرى من المني عليه السلام  
امر بالغسل فداونا الموجود منه فغل والفعل يتطرق اليه احتمالات كنه ووجد الامر بالسفر  
والامر اولى بالعمل فلو الامر بالسفر محمول على المني فانه لا يسن ففعلنا بالفجر لا يستطهر في  
السفر قلنا نفيه على خلاف الدليل قال الخطابي حمل انهم لما امروا بالعجيل صلوا من الفجر  
الاول والثاني طلبا للواب ففعلوا بعد الفجر الثاني واصبحوا فانه اعظم لا جوارك  
فما هذا باطل الاصل له اذ لم يسل انهم امروا بالعجيل ولم يسل انهم صلوا صلاة الصبح قبل  
طلوع الفجر الثاني بعد الفجر الاول ولو صلوا قبل الفجر لا يعتد بها فلف له اجر قال التواوي  
توجد على نية ولا يصح صلاته لما رتب الاجر على الصلاة دون النية والصلاة اذ لم تصح ولا اجاله  
مما وعليه الوزر لبقا الفرض في دمه وكان في السفر يكرر الجماعة وتوسيع الحال على التاخير  
والضعيف في اداء ركعات الجماعة فان افضل واولى قوله ولا يراد بالطهر في الصيف وفي  
المبسط والمحيطة بدبا طهر في الصيف وفي الاستحباب في الخمار باخير الطهر في ايام الحر وفي المفيد  
والبدائع والمخفف المستحب هو اخر وقت الطهر في الصيف وما تقدم ليس بحكم في اخر الوقت وبه  
قال اسحق بن المنذر وهو طاهر قول احمد في حق الجماعة والمفرد وفي المدونة عن مالك انه استحب  
ان يصلي الطهر والعصر والعشاء بعد ثلث الوقت ففي الطهر اذ افاض الفجر راعيا ومثله عن عمر وكتب  
الى عماله بذلك كرم بن بطال في شرح البخاري وذكر التواوي في شرح المهذب ان لا يراد عند  
الشافعي شروطا اربعة نص عليها الامر ان يكون في حجر شديد وان يكون في بلاد حارة وان يصلي  
وحامه وان يقصدها الناس من البعد قال وهو الاصح المنصوص وقال الليث وبعض الشافعية  
الابرار رخصة لا فصل فيه لم يحدث خباب المفسر في قوله فلم يسكنا وانما ثبت ان كان  
عليه السلام اذ ان الحار يدب الصلاة واذا كان البرد عجل رواه النسائي والبخاري بمعناه وفي  
صحيح البخاري والترمذي عن ابن عمر قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد  
المودن ان يودن الطهر فقال عليه السلام اراد ان يودن فقال البرد حتى راسا في الملوك  
فقال عليه ان شدة الحر من في جحيم فاذا اشتد فابردوا بالصلاة وهذا يرد على الشافعي  
قوله انما الايراد بصلاة الطهر اذ ان يصاب اهله من البعد فاما الذي يصلي وحده  
والذي يصلي في مسجد قومه فالذي احب له ان لا يؤخر الصلاة في شدة الحر قال ابو عيسى الترمذي  
قول من ذهب الى اخير الصلاة في شدة الحر هو الاولى والاشبه بالاتباع قال وحديث ابن عمر

هذا

هذا يدل على خلاف ما قاله الشافعي فلو كان الامر على ما قاله لم يكن الايراد في ذلك الوقت  
معنى مع اجتماع الرفقة في السفر عند المني عليه السلام ولم يكونوا محتاجين ان يهابوا من  
البعد يقال انساب فلان القوم اي اياهم مرة بعد اخرى افعال من التوبة ذكر في الصحيح  
واما حديث خباب فقد نقله عنه حوامان وحوار مالت قال احمد بن حنبل  
قوله فلم يسكنا معنى ولم يحجنا الى السكوى اي امرنا بالبراد قال الشافعي في قول  
اول الوقت افضل وان صلى فيه وحده من الصلاة جماعة في اخيه قال ابن العربي لا  
خلاف في المذهب ان يخير الصلاة رجلا الجماعة افضل من تقديمها فان فصل الجماعة معلوم  
وفصل الوقت مجهول وحصل المعلوم اولى وهو مدني قوله وباخير العصر ما لم يتغير  
الشمس في الشتاء والصيف وهو قول من يسعد واني هرب واني فلابه عبد الملك  
ابن محمد وابراهيم الخخعي والوري وان شبرمه ورواه عن احمد وقال الليث ولا وزاع  
والشافعي واسحق بن المنذر وهو طاهر قول احمد لهم ما روى انس قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حمة فيذهب الداهب  
الى العوالي فياتهم والشمس مرتفعة اخرجوه وعن انس صلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم العصر فانه رجل من غسلة فقال يا رسول الله انا نريد ان نخرج جزوا  
لنا ونحب ان نحضرها قال فخرجنا فاطلقوا واطلقنا معه فوجدنا الجزور لم يخرج فحوت  
تم قطعت ثم طمخ منها ثم اظننا قبل ان تغيب الشمس رواه مسلم ولسا ما روى بردين  
عبد الرحمن بن عثمان شيبان عن ابيه عن جده علي قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المدينة فبان في عصر ما دامت الشمس مضانقيه رواه ابو داود وعن رافع بن  
خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نام من اخر هذه الصلاة يعني العصر رواه  
الدارقطني وغيره عن ام سلمة رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اشد تعبلا للطهر منكم واسر استعجيله للعصر منه رواه الترمذي من حديث ابن عمر  
ابن عليه ورواه ايضا عن ابن جبر عن ابي ملكة عن ام سلمة عن فدل عا انه كان يحل  
الطهر ويؤخر العصر عكس ما يفعل اولئك وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال يتعابون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون  
في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم وهو اعلم بهم

افضل

اول

يرد



كيف تركتم عبادي يقولون تركناهم وهم يصلون وايضا هم وهم يصلون وفي هذا دليل  
 على انه يستحب فعلهما في آخر الوقت حتى تخرج الملائكة وعن يزيد قال كما حرم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في عفو فقل انكروا بالصلوة في اليوم الغيم فان من فاتته صلاة العصر  
 فقد حبط عمله رواه احمد وابن ماجه ومفهومه في الصبح عدم التبرك والمفهوم حجه  
 عند الشافعي وروى الحافظ ابو جعفر الطحاوي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل العصر والشمس في حجرها قبل ان تطهر وان تيممه لم يطهر  
 الفتي بعد اخرجوه وعنهما قالت كان عليه السلام يصل العصر والشمس طالع في حجره في قال  
 ابو جعفر الشمس لا تنقطع منها الا عند قرب الغروب وعن اسكان عليه السلام صلى الله عليه وسلم  
 والشمس ضا لحقه رواه الطحاوي واحمد والقد تواترت الامار عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وعن اصحابه من بعده بالخير ما لم تغير الشمس وقد كتب عمر الى عمار  
 وهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هم ان يصلوا العصر والشمس ضمما رفعة  
 ثم ابو هريرة اخر العصر حتى راهما على راس اطلال جبل بالمدينة ثم ارهم غير عن كان قبله  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحاب عبد الله بن مسعود انهم كانوا اشد  
 تاخيرا للعصر ممن بعدهم فوجب التمسك بهذه الآثار وقال القس بن محمد ما  
 ادركت الناس الا وهم يصلون الظهر بالصبي والعاء فصل العصر بعد ما يمد يد  
 مسخر العصر عن اول وقتها ضرورة وقال ابو فلا به انما سميت العصر لانها تقصر اي  
 توخر ومثله عن ابراهيم وفي سنن ابي بكر بن المشيم ان عليا كان يوتر العصر وعن  
 ابي هريرة ومثله وعن عبد الله مثله وعن ابراهيم مثله وقال كان من قبله اشد تاخيرا  
 للعصر مثله لان في المخر التوسع لوقت المواقف فيكون فيه مكسرها وهو مندوب اليه  
 ولهذا العجل في المغرب افضل لان الباقية قبلها مكروهة وقالوا في تأخيرها يعرضها  
 للفوات وعروض الفوات فلما الاصل عند العارض والارض فما اذا امنا الفوات ووقوعها  
 في وقت الكراهية وقد تقدم فيه تكثير الجماعة واسطار الصلاة الذي هو صلاة ولا حجة  
 في وقتها في حديث انس فان الطحاوي وغيره قال ادنى الحوائج ميلان او ثلثه فيمكن العصر  
 في وسط الوقت وباني الحوائج والشمس من تفعده وكذا حديثه الثاني فانه قال صلى  
 العصر ونحن لا نمنع ان يكون صلاها في اول الوقت تعليما للجواز ولعذر اخر تم لخصفوا

دلالة

ان

في غيرها قل هو ان سخر الشجاع على الحيطان وقل بوضع طست في ارض مستوية  
 فان ارفعته الشمس على حوائه فقد خربت الشمس وان وقعت في حوض لم يغير وفي  
 المحيط بغيرها بصفر او حمر وفي المحيط ما لا يحار فيه العز كما في الحيات وفي الغشا  
 اذ اذات الشمس مقدار ربح لم يغير ودونه قد خربت وقال ان كان يمكن النظر الى العصر  
 من غير كلفه ومشفقه فقد خربت دله المرغسان وصاحب التاسع والصحيح غير  
 العصر قال في المحيط والمرغسان بالخير الى هذا الوقت مكروه والفعل فيه ليس  
 بمكروه ونص الحاكم للحليل في المختار ان يصل العصر والشمس ضمما نفيه كما ورد في  
 الحديث ومثله في المبسوط وعن النخعي انه يغير بغير الضوء وعن السعة بغير العصر  
 وبه احدنا لان بغير الضوء يحقق بعد الزوال قوله ويستحب عجل المغرب  
 اعاد الفعل لما بعد المعطوف عليه الا ليله الخ في حق المحرم اذا قصد المزدلفة فانه  
 لا يستحب عجلها وفي الاجر اخلاف روى عنه من الكوع ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كان يصل المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب رواه الجماعة الا النسائي  
 وعن رافع بن خديج قال كان يصل المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فصر احداهما  
 مواضع نبهه فهو عليه وقد تقدم حديث ابي داود لا تزال مني خير او على الفطره ما  
 لم يوحزوا المغرب حتى تستبلك للجور واستبنا كما كنزها ولا نجر بل عليه السلام  
 صلاها ما لي عليه السلام في اليوم من الوقت الاول وعن عمر بن عبد العزيز انه تأخر بالمغرب  
 ليله حتى رأت عجين فاعتق رقبته دله من تيممه الحرائي وهذا دله في الصحو دون الغيم  
 وفي المحيط والمجموع والبايع بله ناخيرها الى وقت استبناك الجور ويدل عليه امامه  
 جبريل ادلوله لكون صلاها في وقتين كما في سائر الصلوات وفي المبسوط ناخيرها بمكروه  
 وكان عيسى بن ابي يقول الاولى تعجلها ولا يكن ناخيرها مطلقا الا يرى ان لعذر السفر  
 والمرض توخر لجمع بينهما ومن الحسل الاخر فعلا فلو كان المذهب كراهية التأخير لما  
 ابح ذلك كما لا يسبح تأخير العصر الى غير الشمس واستدل بما روى انه عليه السلام قرا  
 فيها سورة الاعراف وانما حل ذلك على ما ان امتداد الوقت واباحه التأخير وقال النواوي  
 وتعجلها في اول وقتها افضل بالاجماع ولانه سبب لتكثير الجماعة لان الناس  
 يستغلون بالتعشي والاستراحة في التأخير بقليل الجماعة وهو من باب المسارعة



الى فعل الخير ولم يرد ما خالف ذلك فان افضل وكان اليهود والرافضة يوخرون المغرب  
حتى تشتبك الخيوم فلا ينبغي لنا ان ينسبهم قال الشعبي في خبر طويل قال احمد بن  
عبد ربه مجتهد الرافضة مجتهد اليهود قالت اليهود لا يكون الملك الا في الارض او دونه  
الرافضة لا يكون الملك الا في الارض رضى الله عنه وقالت اليهود لا جهاد  
في سبيل الله حتى يخرج المسيح المنتظر ونادى مناد من السماء قالت الرافضة لا جهاد  
في سبيل الله حتى يخرج المهدي ونزل سبب من السماء واليهود لا يرى على النساء  
وكذا الرافضة واليهود تروى عن اقبله شيئا وكذلك الرافضة واليهود تستحل  
امواتا ويقولون ليس علينا في الامتن سبيل وكذا الرافضة واليهود لا ماله الجرمي  
وكذا الرافضة واليهود حر فوا التوراه والرافضة حرقت الكفران واليهود سبغ جبريل  
ويقول هو عدونا في الملايكه وكذا الرافضة يقول غلط جبريل في الوحى الى محمد وانما ذلك  
على علي واليهود لا ماله الجرمي وكذا الرافضة واليهود والنصارى على الرافضة في  
حصلت سبيلت اليهود والنصارى من خير اهل ملكهم قالوا اصحاب عيسى وموسى وسبيلت  
الرافضة من شر اهل ملكهم قالوا اصحاب محمد عليه السلام وامر الله تعالى بالا ستغفار لهم  
فسبوه هم كذا او قدروا نار الحرب اطفالها الله وذكر ذلك في الجوزي في المسطر قوله  
وباحه العشا الى ما قبل تلك الليل باخبرها افضل هذا قول اكثر الصحابه والمابعين ومن  
بعدهم منهم ابن مسعود وابن عباس نقله من المندر وحكاه الترمذي عن اكثر العلماء من  
والناس وهو مذهب مالك واحمد وابي حنيفة والشافعي في كتبه الجديده اكبرها  
وفي الاملا والقدم تقديمها قال النواوي وهو الاصح قال وقطع الزهري في الخافى  
بفضل الباخرى قال وهو اقوى دليلا وفي المحيط وتوخرا العشا الى تلك الليل  
في الشبا وتجل في الصيف ومثله في البدايع وجه قول الشافعي القديم حديث الثمان  
وقد قلده ووجه قول عامه العلماء حديث ابن عباس رضى الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اخذ العشا حتى ذهب من الليل ما شاء الله فقال له عمر يا رسول الله  
نام الناس والولدان فخرج فقال لولا ان اسق على امي لا امرتهم ان يصلوا هذه الساعه  
رواه البخاري ومسلم وعنه ابن جرير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يستحب ان يوتر العشا التي تدعوها العتمه خرجاه في الصحيحين وغير جابن سمره

فضيله

افضل

قال كان عليه السلام يوتر اخر اعتمه انفراد باخراجه مسلم وقوله عليه السلام لولا ضعف  
الضعيف وسقم السقيم وحاجه دي الحاجه لا خرت هذه الصلاه الى منظر الليل  
رواه مسلم وغيره وقد تقدم عن ابي هريره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لولا ان اسق على امي لا امرتهم ان يوتروا العشا الى تلك الليل او نصفه قال الترمذي  
حديث حسن صحيح وخرجه ابوداود باسناد صحيح وفي رواية لمسلم اعظم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حتى نام اهل المسجد فخرج فضلى فقال الله لو فنها لولا ان اسق  
على امي وعنه ابن جرير قال مكثت اذات ليلى يسطر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاته  
العشا الاخره فخرج الباخرى ذهب تلك الليل او بعده فلا تدري انى يحله في اهلها  
او غير ذلك فقال حين خرج انكم مسطرون صلاه ما ينتظرها اهل من غيركم ولولا  
ان يسق على امي لصلت بهم هذه الساعه ثم امر المودن فامر الصلاه وصلى رواه مسلم  
وعنه ابن جرير قال اخبرني عليه السلام صلاه العشا الى نصف الليل ثم صلى ثم قال صلى الناس  
وناموا اما انكم في صلاه ما انتظرتموها رواه البخاري ومسلم وغير ذلك من الاحاديث  
الصحيحه التي دللت على استحباب تأخيرها ولا حجه لهم في حديث العمان فانه قال كان  
يصلها لسقوط القمر ليله وهذا ليس اذ الوقت عندهم فان ذلك يكون بعد عيوبه  
السقوط لا سبب وهم لا يقولون به وقد ذكرناه ولا في المسطر للصلاه هو في صلاه على ما تقدم  
ولا في فيه قطع السر الممنوع عنه كما ذكر صاحب الحجاب وفي المسوط والمحيط والبدائع  
تأخيرها الى نصف الليل صباح وفي المحققه والغنيه تأخيرها بعد الثلث مكره فصار فيما  
نجد على الملك الى نصف في كراهته روايتان قال في الغنيه وذكر الكرمي والطحاوي  
ان باخبرها افضل ما لم يحاوز تلك الليل قلت وهذا لا يدل على الكراهه واما مجملها  
في الصنف على ما ذكره في المحيط والبدائع فلان لما الى الصنف قصار فيغلب النعم على  
الانسان فان في الباخرى يقلل الجماعة وفي التجميع يكثرها ووجه قوله الى ما قبل  
ملك الليل ما رواه البخاري قال وكانوا يصلونها فاما من ان يخيب السهو الى تلك  
الليل الاول وفي الشباي قال صلونها فاما من ان يخيب السهو الى تلك الليل  
فجعل الملك غايه لوقت الاستحباب والفضيله وما جا في كراهيه النوم قبلها والسر  
بعدها عن ابي هريره لا سلمى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستحب ان يوتر العشا



الى تدعوها العتمة وكان يكره النور قبله والحديث رواه الجماعة قال الطحاوي انما  
كره النور قبلها لمن خشي عليه فوت وقتها او فوت الجماعة فيها واما من وكل لنفسه  
من يوقظه لفوتها فمباح له النور وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال حذر لنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم السر بعد العشاء رواه ابن ماجه وقال يعني رجلا عنه وثمنا  
عنه وفي الصحيح حذر السر بعد العشاء اي عابه وانما كره الحديث بعد العشاء لانه  
رما أدى الى سهر نفوت الصبح او لان الحديث يقع فيه لغو ولغو فلا ينبغي ختم  
القطعة به او نفوت قيام الليل لمن له به عادة واما الحديث للحاجة فلا كراهة فيه  
وكذا قرأه الحديث ومدارك الفقه وحكاية الصالحين والحديث ح الضيف وعن عمر رضي  
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر مع ابي بكر رضي الله عنه في الامر من  
امور المسلمين وانا معها رواه الترمذي وقوله والآخر الى نصف الليل مباح  
وذكرنا الخلاف فيه وقوله لان دليل الكراهة وهو دليل الجماعة عارضه دليل  
الدب وهو قطع السر بواحدة معناه انه لا ينبغي بعد احد بتم واحد وبالجملة  
وادامعارض دليل الدب والكراهة لا يثبت واحد منهما لتمامها بالعارض فيقت  
الاباحه والى الصف النازك مكرهه انه سلم دليل الكراهة غن عارضه دليل الدب  
وهو قطع السر لا يقطع قبله قوله وسحب في الوتر من الف صلاة الليل ان  
يؤخر الى اخر الليل ليكون صلاة الليل قبل الوتر حتى يكون ختمها بالوتر فان لم يتق بالانقباض  
او ترقي النور لم يترجى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان يكره ان لا يقوم من اخر الليل  
فليوتر لم يتردد ومن وثق بقيام من اخر الليل فليوتر من اخره فان قرأه اخر الليل فليوتر  
وذلك افضل رواه مسلم والترمذي واحمد وابن ماجه وعن سعيد بن المسيب ان  
ابا بكر وعمر رضي الله عنهما ذكرا الوتر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابي بكر  
اما انا فاصلي ثم انا امر على وتر فاذا استيقظت صليت شفعاء شفعاء حتى الصباح  
وقال عمر لكني انا امر على سفع ثم اوتر من اخر الليل فقال عليه السلام لا يكره هذا  
وقال عمر في هذا رواه ابو سلمان الخطابي باسناد وروى الخطاط ابو جعفر  
الطحاوي فسنده عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكره  
من يوتر قال لا الليل بعد العتمة قال اخذت بالوطني ثم قال نعم يوتر قال اخر

الليل قال اخذت بالفقه قوله وادان يوم غيم والمستحب في الفجر والظهر والمغرب  
تخيرها وفي العصر والعشاء تحييلها وفي البياح والحبط والحفه والعينه وغيرها ان  
كانت السماء مغيمة فكل صلاة اولها غير محلت فقال عانت السماء واغامت بالاعلال  
واغامت بالتصحيح على المصل اذا كان بها غيم وهو السحاب قال في المبسوط المستحب  
تجمل المغرب في كل وقت ولم يذكر التاخير في يوم الغيم قال القاضي رضي الله عنه في رواية  
للجماعة على استحباب تلخير الظهر والمغرب في الغيم وتجعل العصر والعشاء قال من المند  
عن عمر اذا كان يوم غيم فخر والظهر وعجلوا العصر وهو قول مالك وقال الحسن والاوزاعي  
اخروا الظهر والمغرب وعجلوا العصر والعشاء قال المهلب لا يصح السك في الغيم الا  
بصلاة العصر والعشاء وجه تجمل العصر ان في التاخير احتمال وقوعها في وقت  
الكراهة وفي العشاء لعلة الجماعة لاحتمال المطر والطين والغيم الرطب سبب للمطر  
خلاف الفجر والظهر اذ كراهة في وقتها وفي المغرب خوف وقوعها قبل الغروب  
وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة اذا كان يوم غيم والمستحب في جميع الصلوات  
التاخير ذكره في المبسوط والبدائع وقال في البياح وهو اختيار الفقيه الحليل ان  
احد العياض لان في التاخير تردا من الاداء والقضاء في التجمل من الفساد  
وتعطلهم هذا بعض بعض التاخير ووجه الظاهر ما سناه في صلاة العصر والعشاء  
في تجميلها وفي المنافع فان قل وجب ان يكون تاخير العشاء سنة كالسواك قبل  
عرف كون السواك سنة بمواظبه النبي صلى الله عليه وسلم ولا بد قال هناك لا امرتهم  
والامر للوجوب فلا يترك عن السنة وهنا قال لا حرج والفعل لا يدل على الوجوب  
لا يدل على الدب ولا استحباب فصل في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها  
صدر الفصل باوقات الكراهة ثم بدأ بقوله لا يجوز الصلاة في الحوائض لانه اعتبر  
الغالب اذ لا يجوز مستثناة للكراهة او المراد بقوله لا يجوز لا يسمع ان  
يفعل ولو فعل يجوز قال ولا وجه ان يقال الكراهة سبب لجمع الصلوات فرضا  
ونفلا لمعنى في الوقت والكراهة اذا كانت لمعنى في الوقت بوجوب نقصانها  
في الصلاة وانما لا يجوز المراض فيها لانها وجبت كاملة فاما ما روي بالافضل قال  
في المبسوط والحبط الاوقات التي تكرر فيها الصلوات خمسة منها لانه لا يصلي



فيها جنس الصلاة عند طلوع الشمس الى ان يبيض وعند زوالها وعند غروبها  
الا غروبها ولا يتطوع بعد طلوع الفجر الا بركنة الى ان ترتفع الشمس ولا  
يتطوع بعد صلاة العصر وذكر في الحنفية والعينية والمفيدة ان الاوقات التي يلزم  
فيها الصلاة اثنا عشر وقتا بلته منها ثلث لمعنى الوقت وهي المذكورة انفا في  
هذه الثلثة بكم المطوع الذي ليس له سبب في جميع الايام والاممده ولو شرع فيها  
صح شروعه وجاز ادائها فيها وفي المحيط في الرواية المشهورة لكن الاولى قطعها  
وادائها في وقت غير مكره قال في المحيط ولو فرض انها في وقت مكره جاز وقدا سا  
خلافا للزفر وكذا حاله سبب كعتي الطواف وتحيه المسجد وسجدة اللان صلاة  
الجنان والمندون في هذه الاوقات والاولى ان لا يجوز صلاة الجنان لان تايخيرها  
مكره وفي المفيدة ان حضرت في وقت مستحب لا يجوز فيها خلاف ما دلل في الحنفية  
ونصر الكرخ على انه لا يجوز فيها صلاة الجنان ولا سجدة اللان ولا يقضي فرضا  
ولا يصلي تطوعا وكذا يكن اذا فرض العصر عند غير الشمس ولا يصح الفرض عند الطلوع  
والزوال واما قضا الفرائض والمندون وقضا الواجبات الفائتة وسجدة اللان  
في وقت غير مكره والورقان ذلك لا يجوز في هذه الاوقات واما الاوقات التي  
نكره فيها الصلاة لمعنى في غير الوقت منها بعد طلوع الفجر الا بركنة الفجر وبه قال  
اجم وقال الشافعي وجماعه الكراهة بعد صلاة الفجر وبعد فرض الفجر حتى  
ترتفع الشمس ثاروي ابن عمر عن حفصه رضي الله عنهما قالت كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا طلع الفجر يصلي الركعتين خفيفتين اخرجته من زوى ابوداود  
عن سارمولى بن عمر قال راى ابن عمر وانا اصلي بعد طلوع الفجر فقال يا سار ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نضلى هذه الصلاة فقال لسلخ ساهل  
غايكم لا تصلوا بعد الفجر الا بسجدة واحدة اخرجته الطبراني عن ابن عمر  
قال قال عليه السلام اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا ركعتي الفجر وعن عرو بن شعيب عن  
ابيه عن جده انه عليه السلام قال لا صلاة اذا طلع الفجر الا ركعتي الفجر الطبراني  
من جهة مطر الوراق ومثله عن ابى هريرة اخرجته الطبراني وروى لا صلاة بعد  
البدا الا ركعتي الفجر قال في الامام وهذا من مراسيل سعيد بن المسيب

وقد

وقد اشتهرت قوتها وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا يمنعكم اذا نزل لاله فانه يود ان يبل حتى يرج قاعكم وبوقط  
فانكم وليس الفجر ان يقول هاكدي وضمر اطراف اصابعه وان الفجر ان يقول  
هكذا وفي اصابعه وهذا حديث صحيح ثابت اخرجته البخاري في ملته مواضع من  
صحيحه عن شيوخه عن ثلثة من اصحاب سليمان التيمي وكذا مسلم وابوداود وابن  
ماجه قوله يرج قاعكم اي يسلك قاع الليل عن الصلاة عند الصبح لما نكره من  
السفل بعد الصبح الا بركنة قال الترمذي وهو ما اجمع عليه اهل العلم وكره ذلك  
عن ابى طالب بن عبد المطلب بن هاشم واسم ابى طالب عبد مناف وقيل اسمه  
كبيته اسلم وهو ابن عاتق بن عبد الله بن عبد مناف وقيل بن عبد الله بن عبد مناف  
حسن عشره وقيل ست عشره وقيل بالكوفة سنة اربعين من الهجرة في رمضان  
وعبد الله بن مسعود بن شمع وابى هريرة وسمر بن جندب بن هلال حلف الانصار  
قاله الواقدي وزند بن ثابت بن الفخاك بن زيد ابو خازجه انصار وسلمه بن  
عمر وابى الكوع منسوب الى حنة الكوع سنان بن عبد الله ومعاذ بن عفران  
لخوان ولعب بن مرة وابى آية صديق بن عجلان الباهلي وعمر بن عيسى  
بفتح العين المهمله والبا بالموحدة معايلي العين السلي وعائشه والصاحي واسمه  
عبد الرحمن بن عقيله قبيلة من اليمن ابو عبد الله وكان فاضلا وعبد الله بن عمر  
وعبد الله بن عمرو والحسن وسعيد بن المسيب والعلان زياد وحيد بن عبد الرحمن  
ومعايلي الخعي كما انكرهون ذلك فان قلروى عن فليس بن عمرو قال راى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال عليه السلام الصبح  
ركعتان فقال الرجل اني امر انك صليت الركعتين قبلها ففضلتهما الا ان فسكت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا رواه ابى داود عن فليس بن عمرو وفي رواية فليس  
ان قمت بالاقاف وفليس هو جد يحيى بن سجد ويقال هو قيس بن عمرو ويقال  
فليس بن قيس قال في الامام واسناد غير متصل ومحمد بن ابراهيم لم يسمع من فليس  
ودكر القطان ان هذه الاحاديث مرسله وقال صاحب الامام وهي معتلة بغيره ولم  
يبين ذلك فيها وقال بن حنبل ضعف وقال ابو حاتم مودع الحنفية اي هالك وقيل



بالشدية اي حسن الاداء قال ابو الفرج قال من حان له كل الاحتياج به وعن  
ابي هيرم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يصلي الفجر  
فصلها بعد ما طلع الشمس وفيه عزم وعاصه اخرج له البخاري رحمه الله في الامام وبعد  
صلاة العصر الى ان يغرب الشمس للغروب ولا خلاف عندنا في كراهية الطلوع المبدا وكذا  
الخلافا في جواز الفرائض والواجبات فيها من غير كراهية كراهية الحنفية والحنفية والمفتد  
ودكر في المحيط وبعد العصر الى غروب الشمس وهو سهل الجواز الى حين الشمس واما الطلوع  
التي لها اسباب كركعتي الطواف وحجبة المسجد بعد ما صلى الفجر ولم يرد لها لحد او غير  
عذر بكرة اذا وها قلت الحق ركعتي الطواف بحجبة المسجد ولم يلحقها بالواجبات  
وهو الاختيار عندنا واذا الواجبات فيها كسجدة التلاوة وصلاة الجنازة يجوز فيها من غير  
كراهية الا انها وحسب لغرها وهو حتم الطواف بها فبقت بقل في حق نفسها فظهرت  
الكراهية في حقها وكذا في حق المذنب لان وجوبها بالترامد وكذا في حق التي افسدها بعد  
الشروع فيها وكذا في حق السبيل بها نفل ولو افسد سنة الفجر ثم مضى بها بعد صلاة  
الفجر لم يجز ذلك في المحيط وقل يجوز ولو شرع في النفل قبل طلوع الفجر ثم طلع قبل ان يقطع  
والاصح انه يثم ولا ينوب عن سنة الفجر في الاصح وعن ابي يوسف لا يكره المذنبه وقضا الطلوع  
الذي افسده ونحو ذلك فيها والصحيح طاهر الرواية ومنها ما بعد الغروب بكرة السفل وغيره  
فهو للمخالفين المكونه فان روى جابر بن زيد ان الاسود عن ابيه قال شهدت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة فضابت معه صلاة الفجر في مسجد الحيف وانا غلام  
سأب فلما قضى صلاته اذا هو بطلعت في آخر القوم لم يصليها معه فقالا لهما فاني في  
مؤعد فرا يصليها فقال ما منعكما ان تصليا معا قال ما من رسول الله كما هي لينا في رحالنا قال  
لا نفعل اذ اصلينا في رحالنا ثم اتينا مسجد جماعة فصلينا معهم فانا لهما فانه رواه الترمذي  
والحديث حسن صحيح حوايه ان الهى مقدم على الامر وفي المبسوط كان ذلك قبل النهي  
عن الصلاة في هذا الوقت وروى الطحاوي عن ابن عمر قال ان صليت في اهلك ثم ادركت  
الصلاة فصلها الى الصبح والمغرب فانها لا معار ان قالوا لم يلحق بسنة حديث الرجلين  
لما قال ذلك وروى عن ابي يوسف انها كانت صلاة الظهر فعارضها قولنا  
مؤعد اي ترجف والفرائض جمع فريضة وهي الحج من الجنب والكف التي لا تزال تزد

لها

الي الوقت

من

من الدابة وقال بن بطال في شرح البخاري نوازت المجاديت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
في الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وكان عمر يضرب على الركعتين بعد العصر بحضور الصحابة  
من غير ملل فرب ان صلاته عليه السلام مخصوصه به دون امته وقال الطحاوي ويدل  
عليه حديث امرئته وفيه قلت يا رسول الله افنقضيهما اذا فاتت يعني ركعتي الظهر اللتين  
فصاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر اذا فاتت بسبب الوفاء قال لا فني  
عليه السلام في هذا الحديث ان يصلها احد بعد العصر قضا عنها وعن دكون مولى عائشة رضي  
الله عنها انها حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ونهى عنها وبها  
وسمى عن الوصال رواه ابو داود وعن كريب عن امرئته انه عليه السلام صلى بعد العصر  
ركعتين وقال علي بن ابي ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر وهما هاتان رواه مسلم  
والبخاري تعليقا بصيغته للجزم وعن امرئته قالت ما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلى بعد العصر قط الا مرة جاءه قوم فشغلوه فلم يصلي بعد الظهر سيما فلما صلى العصر دخل في  
صلى ركعتين اخبره النبي وحدث انس كان المودن اذا ادركت من اصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يتدرون السواري حتى يرجع النبي عليه السلام وهم كركم يصلون  
ركعتين قبل المغرب ولم يكن بين الادان والا قامه سي فحمل ذلك على ان ذلك الامر قبل النهي  
او قبل ان يعلم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم قال ابو بكر بن العربي اختلفت الصحابة  
فها ولم يفعل بعد واحد وقال النخعي انها بدعة وقال غيره كان ذلك في اول الاسلام  
لغير خروج الوقت المني عنه ثم امروا بمجمل المغرب وروى ابو داود عن طاووس قال  
سئل عن عمر بن الخطاب قبل المغرب فقال ما رأت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصليها ومنها بعد نصف الليل بكرة اذ العشاء لا غير ومنها وقت الخطبة بكرة الطلوع فيه  
عندنا وفي مشهور مذهب مالك ونكيب الشافعي والحد واسحق الى جواز حجة المسجد  
ركعتين رواه محمد بن الحسن عن مالك حديث جابر بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خطب يوم الجمعة اذ جاء رجل هتة بدة فقال النبي عليه السلام اطلت قال لا قال فمأركع  
وهو حديث علق عليه وهذا الرجل هو سليل الغطفاني نيز ذلك مسلم وغيره والبداه من الامان  
هكذا روى في الحديث وهو الواضع في الملبس وعدم الزينة وقال ايضا بدلان الناس  
اذا سبقهم في فضل قال ابو بكر بن العربي والجمهور على انه لا يفعل وهو الصحيح لان الصلاة







الغالبه عن بن عباس قال شهد عدي رجال مريضون وارضاهم عدي عمران النبي عليه  
السلام عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب متفق عليه وعن  
ابي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بعد الصبح حتى  
ترفع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب متفق عليه وعن معاوية قال انكم لتصلون  
صلاة لقد صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فارايته يصليها ولقد نهي عنها يعني الزجر  
بعد العصر رواه البخاري وعن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصلي ركعتين بعد كل صلاة الا للفجر والعصر رواه البيهقي وعن هشام بن عمار قال كان  
طاوس يصلي ركعتين بعد العصر فقال له بن عباس اتركهما قال انما نهي رسول الله عنها ان  
يخذ سلا قال بن عباس انه قد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر  
فلا ادري اعذب عليهما ام يؤجران الله تعالى قال وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا  
قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم رواه البيهقي قال ابن عمر بن عبد البر  
روى عن النبي عليه السلام انه نهي عن الصلاة بعد الصبح حتى ترفع الشمس وبعد العصر  
حتى تغرب الشمس من حديث عدي بن ابي سعيد الخدري وسعد بن ابي وقاص ومعاذ بن عوف  
وغرهم وفي احاديث صحاح لا مدخ فيها انتهى كلامه وقال صاحب الامام ومن جات  
عنه فيه الرواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تصلوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا تسافروا الى  
بلد ابام الامم حتى يحرم ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها رواه الطبراني في  
معجمه الاوسط وروى ابو محمد بن حبان الاصبهاني الحافظ عن جديده انه راى رجلا  
يصلي بعد العصر فقال له او تصلي بعد العصر فقال اصلي هذه الساعة بعد نهي الله عليها  
قال يجزئك على خلاف السنة ومكة وغيرها سوا في الكراهة في حق النوافل وبه قال مالك  
واحمد والشافعي في احد قوليه وفي اصحابها عند اصحابه ان مكة بخلاف سائر البلاد لما  
روى عن مجاهد قال قدم ابو ذر واحد بعضاض باب الكعبة ثم قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصلي أحد الصبح الى طلوع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب  
الشمس الا بمكة يقول ذلك ثلثا قال ابو الفرج هذا الحديث لا يصح لان فيه اسنن المتوكل  
والحادithe منكروه وقال يحيى بن معين ضعف الحديث وروى عنه عليه السلام يابني عبد

مناف لا يمنعوا الحدا طاف هذا البيت وصلي في اية ساعة شام من ليل او نهار قال  
ابو بكر بن المزني هذا الحديث والذي قبله لم يصح وبكم النقل يوم الجمعة عند الزوال  
وبه قال احمد وقال ابو يوسف والشافعي لا يكره لما روى ابو الخليل عن ابي قتادة عن  
النبي عليه السلام انه كرم الصلاة نصف النهار الى يوم الجمعة وقال ان جهنم لسجراتي يلقى  
الا يوم الجمعة واول الخليل لم يسمع من ابي قتادة فهو منقطع ذكره ابو داود وقال  
ابو الفرج وفيه ليث بن ابي سليم وهو ضعيف بخر وفي المعنى عن ابن مسعود كما  
نهي عن ذلك يعني يوم الجمعة وعن سعيد المقبري ادركت الناس وهم ينهون عن  
ذلك وروى الامم عن عمر بن سعد بن العاص عن ابيه قال كنت انفي اصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فاذا زالت الشمس قاموا فاضلوا اربعا واباحه فنها عطا في  
الشتادون الصيف وفي بقية الاوقات في يوم الجمعة وجهان عند الشافعية احدهما  
يجوز للحد والاخر لا يجوز الا في وقت الاستسوا يوم الجمعة دون بقية الاوقات  
في يوم الجمعة وروى عن بعضهم خصيص الاستسنا عن بحساء النحاس وبنحوه قال صاحب  
المهذب وغيره والحد في الوقت المكره منعقد في احد الوجهين كالصلاة في الحمام بخلاف  
في انعقادها مع وجوب النية واطهرهما لا الصوم يوم العيد ذكره الرافعي وعلى الوجهين  
النذر بالصلاة فيه ان قلنا يصح الصلاة فيه صح نذر والا فلا فاد اصح النذر الاول ان يصلي  
في وقت غير مكره كمن نذر ان يصلي بسكنى مغضوب وان اطلق النذر صليها في الوقت  
المكره كالفرايض عنده وان فاسته رايته او ورد الاصح انه لا يجوز في الوقت المكره  
اصوم بالنهي عما فعله عليه السلام مخصوص به ذكره الرافعي ثم اكرههم خصوا الفرائض  
والحق الشافعي بها النوافل التي لها سبب كعتبة المسجد وسجد اللان وكعتي  
الطواف ووافقه احمد في ركعتي الطواف لما رواه البخاري في ليل العرس وفيه  
فاسحقط النبي عليه السلام وقد طلع حاجب الشمس وترك الصلاة حتى ابضت الشمس  
ولو داس الصلاة جازية في ذلك الوقت لما اخرها وقال بن وهب وعيسى ابن دينار ان  
خروجهم من الوادي منسوخ بقوله امر الصلاة لذكرى وهو خطأ لان فيه ملكه وقصه  
نومه عن الصلاة مدنية ومنتهى قوله بركعتي الاحرام على الصحيح من مذهبه ولا يحديه  
تاخر سببه اذ الفرق ملعي وبصلاة الاسحار وفي صلاة الجمان عن ابن عمر قال في جنان



رائع من خديج رضي الله عنهم ان يصلوا عليه حتى يُطْفَأَ الشمس فلا تصلوا عليه حتى تغيب  
لخرجه السهقي وعن ابن عمر انهما كانا يركبان حتى ترتفع الشمس لخرجه السهقي وروي  
ذلك عن ابن عمر وانس بن مالك وهي المراء حديث عقبه وهو صحيح وقد تقدم  
وتفضل الشمس ميلها للغروب وفي الميعاد في اسلم الحافر وقت غروب الشمس فإراد  
ان يضيها عند غروبها في اليوم الثاني ذكر الردوي انه لا روايه لهذه المسئلة قال وسعي  
ان يجوز لانه اذا اجازت كالمندون فيه وسجد الملاء وذكر السرخسي في اصول  
الفقه انه لو اسلم الحافر بعد ما احمرت الشمس ولم يصلها تم اداها في اليوم الثاني بعد ما  
احمرت الشمس فانه لا يجوز لانه اذا مضى الوقت صار الواجب دينا في دمه بصفه الجمال  
لان النقص كان بسبب الوقت وفدقات فترفع المقصان فيثبت كاملا لان الوجوب  
في دمه ولا نقص فيها فوالله الا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجز  
القيام من الوقت لانه لو تعلق بالحل لوجب الاداء بعد لان الاداء لا يجوز الا بعد وجود  
السبب من كل وجه اد تقدم الحكم على سببه لا يجوز ولو تعلق بالجز الاول الذي هو الجز  
الماضي فالمودى بعد قاض وفيه منع فانه يجوز ان يكون السبب للجز الاول ويكون  
الصلاة في الجز الثاني والثالث قبل خروج الوقت اذ لا قضاء لبقا الوقت اذ الواجب  
موسع وكل ان يقال ان احرا الوقت فارجح خارج الوقت في محل الواقع فيها اذ اذ في  
خارج الوقت قضا وهذا الاختصاص بصلاحيه كل جزء من اجزاء الوقت للسببيه فعلى تقدير  
تعدد سببه للجز الماضي لا غير سطل صلاحية سائر الاجزاء للسببيه وتعتبر هذه الاجزاء كاجزاء  
خارج الوقت واراد بالجز الماضي ما بقى من اجزاء الوقت الذي يتصل به لا وبالحديث  
يجوز اذا العصر في الوقت للمكره لقصان السبب وبغروب الشمس لا يفسد لان  
الواقع بعد قضاء في كل وقت كامل فقد وجب ناقضا واداه كاملا بخلاف ما اذا  
طلعت الشمس في صلاة الفجر حلت لا تصح لانها وجبت كاملا في الوقت المستحب واداه  
ماقصه في الوقت المكون اعني بعضها وفي المبسوط لو اسلم الحافر عند غروب الشمس يلزمه  
اذا العصر مستحيل ان يحب عليه الاداء فيه ويكون ممنوعا من الاداء وذكر شمس الهيمه السخسي  
في اصول الفقه انه ان وقت الصلاة طرف الاداء وشرطه وسبب الوجوب بيان كونه  
طرفا انها تصح في جزء من الوقت اي حرمان ولو لم يكن معيارا لها بخلاف الصوم وبيان كونه

شرطا

شرطا للاداء انه نفوت بخروج الوقت وبيان كونه سببا للوجوب انه لا يجوز تحجيلها  
قبل الوقت لتعدد تقدم الحكم على سببه ولان الوجوب تنكر تكرار الوقت وهذا ايه  
السببيه بخلاف الزكاه فان السبب فيها المصاب والحول شرط ولا يمكن جعل جميع  
الوقت سببا للوجوب لانه طرف الاداء فلو جعل جميعه سببا حصل الاداء قبل  
وجود سبب الوجوب فيلزم اداؤها بعد الوقت لتحقيق السبب وكونه طرفا  
للاداء منع ذلك لانه ما بعد وقت القضاء دون الاداء فلا بد من ان يجعل جزء من الوقت  
سببا للوجوب فلهذا سبب الوجوب للجز الاول من الوقت فبادراكه مستحكم  
الوجوب وصحة ادا الواجب قال هذا معنى ما نقل عن محمد بن سجاد رحمه الله ان الصلاة  
يجب باول جزء من الوقت وجوبا موسعا وهو الاصح وهكذا نقله علا الدين العالم  
السرقي في الميراث في المقوم لا ي زيد ومن الناس من طعن ان الاداء لما لم يزل في اول  
الوقت لم يكن وجوب الصلاة متعلقا باوله وانه غلط ويتعين وقته بالفعل كالقائه وفي  
مختصر الردوي الوجوب باول الجزء من الوقت خلافا لبعض مشايخنا والهاضي عبد الجبار  
العمري في التمهيد انكر قول من قال ان الصلاة في اول الوقت تقع نفلا قال وهذا لا يصح وقال سمس  
الايه ومن مشايخ العراون يقول الوجوب لا يسبق في اول الوقت وانما يتعلق الوجوب  
باخره ويستدلون عليه بما لو حاضرت في اخر الوقت فانه لا يلزمها قضا تلك الصلاة اذا  
طهرت وبالميتيم اذ اسافر في اخر الوقت يصلي ركعتين فلو كان الوجوب باول الوقت لما  
سقطت الصلاة بذلك وكذا الوما ت قبل خروج الوقت لا يكون الصلاة دينا في دمه ولا  
شي عليه وتثبت الوجوب في اول الوقت يكون الماخير بعه مقبدا بشرط عدم النفوت  
الواجب المطلوب عند مسامح العراون لخلاف في صفه المودى في اول الوقت فمنهم  
من يقول هو نفل يمنع لزوم الفرض في اخر الوقت اذ انقضى على حال يلزمه الاداء بان لا يعاربه  
جنون او حيض او غير ذلك فيه فالولاهه متمكن من ترك الاداء في اول الوقت لا الى قضا  
او نفل فضا فتشعر المودى كالمصلي طهرا اذا ادرك الجمع يصير الطهر نفلا قال وهذا  
غلط بقرينة سادى له هذه الصلاة لا ينييه الطهر او الفرض والطهر اسم لفرض الوقت  
دون النفل ولو نوى النفل في الطهر لا يقع فرضا وفرضا في دمه وهو منقوض بالجمع  
اذا التفتل بالجمع غير مشروع ويدل عليه قوله عليه السلام اول وقت للطهر حين يروى



الشمس ومنهم من قال المودى في اول الوقت موقوف على ما يظهر من حاله في اخر الوقت  
 واعتبروه بتجديد الزكاه قبل المول وكان الكرخي يقول الوجوب سعلق باخر الوقت  
 او بالفعل فيكون نعمين اول الوقت للوجوب بفعل الاداء فيه ويكون السبب للجز الذي  
 متصل به الاداء او يكون المودى واجباً والتوسعه في الوقت كالخمر في حصال الكراهة والوجوب  
 الموسع في الزمان كالوجوب المخير في الاعيان قال السرخسي وهذا في الحقيقة يرجع الى ما  
 قلناه من الوجوب في اول الوقت موسعاً ففي هذه الفصول الوجوب ثابت باصل السبب  
 قبل عين الوجوب بالاداء فكذلك هنا الوجوب ثابت ما دارا للجز من الوقت والتعيين حصل  
 بالاداء وعند الشافعي لما تقرر الوجوب في اول الوقت لزمه الاداء على وجه لا يتغير بتغير حاله  
 بعد ذلك معارض الحضر والسفر قلنا لا يجب بالطلب الحازم وانما يلزمه الاداء عند طلب  
 من له الحق الطلب الحازم وقد خيم قبل اخر الوقت ووسع عليه ما لم يضيغ الوقت  
 انتهى كلامه وفي المرحماني قال اكثر اصحابنا الوجوب سعلق بمقدار الحرمة وقال  
 زفر بمقدار ما يودي فيه الصلاة وهذا القول مختار القدوري والاول اختيار القاضي  
 ابو زيد البوسني وذكر في الميراث عن الكرخي ثلث روايات عن اصحابنا فروى المسبح  
 ابو بكر الجصاص ان الوقت كله وقت الفرض وعليه ادائه في وقت مطلق من جميع  
 الوقت وهو مخير في الاداء فتعين الوجوب بالاداء او يضيغ الوقت فان اداه في  
 اوله يكون واجباً وان اخره بآثم وهذه الرواية هي المعتمد عليها وروى ايضا ان  
 الاداء في اوله موقوف ان بقى الى اخر الوقت بصفه الخفيف يقع واجباً وان فات  
 شيء من شرائط التكليف لم يفلأ وفي روايه اخرى عنه يقع بفلأ في اول الوقت  
 فاذا بقى اخر الوقت بصفه المطلق يكون ذلك مسقطاً للفرض قال وهذه الروايه  
 متجوعه وقال النواوي يجب الصلاة باول الوقت وجوباً موسعاً ويستقر الوجوب  
 باحسان فعلها قال وعن ابو حنيفه في روايه كدهبنا وهي غريبه قلت ان اراد به تعلق  
 الوجوب باول الوقت وجوباً موسعاً فهو المذهب الصحيح عندنا وليست هذه الروايه  
 غريبه وان ارد استقراء الوجوب باحسان فعلها فليس هذا روايه عن اصحابنا الا عربه  
 ولا مشهوره وقال بن بطال حكى بن الفصار عن الكرخي عن ابو حنيفه ان الصلاة في اول  
 الوقت تقع بفلأ قال والفقه ما سمره على خلاف قوله قلت هذا قول ضعيف

نقل

نقل عن بعض الاصحاب وليس منقولاً عن ابو حنيفه والصحيح عنه ما نقله صحيحه  
 مسئله الصلاة قبل دخول وقتها لا يحرم عند الشراهل العلم كما صحنا والزهري  
 والثوري والادريعي والشافعي واحمد وعن بن عمر وابي موسى انهما اعادا الفجر كلتهما  
 صليهما قبل الوقت وروى عن بن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال انه يحزبه  
 ومثله عن الحسن والشعبي وعن مالك كقولنا وعند فخر صلى قبل مغيب الشفق العشاء  
 جاهلاً او ناسياً بعد في الوقت فاذا ذهب الوقت قبل علمه او دله فلا شيء عليه ولنا  
 انه صلاها قبل وقتها فاشبهه ما لو بين ذلك قبل خروج الوقت وكان الخطاب انما يتوجه  
 حوله بدخول الوقت فصار كمن صلى ثم طهر انه كان محدثاً او اهل الصائم ثم بان انه كان باراً  
 قال بن العربي لا اعلم من يقول باعادته في الوقت غير مالك والوقت اعند المختار قاله في  
 المبسوط وفي كتاب من حجب الوقت الضروري والاول اصح ومثله عنده ادا صلى  
 وبثوبه بحاسه اعادها ابداً وقال مالك بعدها في الوقت **باب الاداء**  
 اعلم ان الاداء هو الاكله بدخول وقت الصلاة يقال ادن نودن نادينا واداناً  
 مثل كرم بطلما وكلاماً فلا دان والظاهر اسم المصدر القياسي والاصل فيه الاكله  
 قال الله تعالى وادان من الله ورسوله اي اكله وقال فقهاء ادنكر على سواي  
 اعلمكم فاستؤمنوا في العلم وقال الشاعر ادنننا بيتهما اسارب ثاو يعلمنه الثواء  
 اي اكله وقال الهروي الادان والادن والمادن بمعنى وقل الادن المودن بفعل بمعنى  
 مفعول واصاه من الادن كانه يلقي في اذان الناس بصوته ما يدعوهم الى الصلاة وقال  
 محمد رحمه الله في الجامع الصغير لا بأس في الادان والحنان بمعنى الاعلام وقال عياض اعلم  
 ان الادان كلام جامع لعقيدته الايمان فاوله اثبات الدات وما يستحقه من صفات  
 الجمال والمزينة وذلك بقوله لله اكبر ثم المصريح باثبات الوجدانية ونفي الشكوك عنه  
 الايمان والتوحيد المعديه على جميع وطائيف الذين تم المصريح باثبات السن والشهاد  
 ما اياه لبنينا صلى الله عليه وسلم ثم الدعا الى الصلاة بعد السن لان وجوبها من جهة عليه  
 السلم ثم الدعا الى الفلاح وهو الفوز والبقا في دار النعيم المقتم وفي فضل الادان  
 قال ابو سعد المدي اذ كنت في غنك او باريتك فادنت الصلاة فارفع صوتك بالنداء  
 وبالكسر والضم فانه لا سمع ندى صوت المودن حراً ولا انس الا شهد له يوم سامه قال



سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وعنه عن ابن هرون ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لو تعلم الناس ما في النداء والصف الاول لم يجدوا الا ان  
يستهووا عليه لاستهووا عليه خراجا في الحصن وفي العارضة فايدته اجتمع الناس الصلوة  
ويستبرأون اليه ففضايله انه يطرد الشيطان ويؤمن الجبار فيمن فرج فليودن  
وحجاب يحضره الدعاء ونفح له بالرحمة ابواب السما وفي فضل المودن عن ابن عباس  
رضي الله عنهما انه عليه السلام قال من ادرك سبع سنين محسبا كعب الله له براه من  
النار رواه الترمذي وابن ماجه وفيه جابر بن مرثد الجعفي وعنه عن ابن عمر رضي الله عنهما  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة وكعب  
وكعب له ثمانية في كل يوم ستون حسنة ويحل اقامه ثلثون حسنة رواه ابن ماجه في  
سننه والحاكم وصححه من رواه عبد الله بن صالح كاتب الليث ومنهم من خرجه وقال  
الشيخ حديث صحيح وروى ابو احمد بن عدي في كامله عن انس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يد الله تبارك وتعالى على راس المودن حتى يفرغ من ادائه وانه  
ليغفر له مدصوته وان بلغ وفي رواية ابن عمر يغفر للمودن مدى صوته ويشهد له كل  
رطب وبابس سمع صوته رواه الترمذي وفي سنن ابن ماجه ويستغفر له كل رطب وبابس  
والمدى غايه الشئ ومعناه ان توبه لو كانت اجساما غفر له منها قدر ما يملأ تلك المسافة  
وقيل غفر له الرحمة بقدر مداد الان وقال الخطابي سلخ الغايه من الرحمة ادا بلغ الغايه  
من الصوت وفي الامام عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخرج  
المودنون والمبلون من قبرهم يوم القيامة يودن المودن وبلى الملى فيغفر للمودن  
مدصوته وفيه عن ابن هرون والي سعيد الحارثي قال سمعنا النبي عليه السلام يقول  
بلله يوم القيامة على كعب من مسك اسود لا يهولهم فرغ ولا يناله حساب حتى يفرغ  
حما من الناس رجل قرا القرآن وامر به قوما اسغا وجهه لله عز وجل ورجل اذن دعا  
الى الله عز وجل اسغا وجهه لله تعالى ورجل ملك استل بالرق في الدنيا لم يشغله ذلك  
عن طلب الاخر وحديث اخر رواه الطبراني من حديث ابراهيم بن رستم برفعه قال قال النبي عليه  
السلام المودن المحسب كالشهيد المشجب في دمه وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى  
ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعما صالحا وقال اتى من المسلمين قالت هم المودنون ووافها

عكرمه

عكرمه وقيل الداعي الى الله عليه السلام وهو قول ابن عباس وان سيره وان زنده ومقابل  
والسدي وفيه عن ابن عباس انه انكر وعنه عن عمر رضي الله عنه قال لو كنت اطبق  
الادان مع الخلفي لادنت رواه الترمذي وصححه اي الخلافة والاستغفار بامر الله عن  
بدر بعد اوقات الادان وقال ابو جعفر الداودي لان الخليفة يكون على المنزلة  
من يد يد محمد لا يقدر على الادان فحانت الخلافة مانعه له ولم ياب الا بالف  
الناس مقصود كاللعوى واحازا الحساي المد في جميع الباب والخلفي والرميا  
وخالفه العبرين في ذلك والفرام من اصحابه وعنه عن علي رضي الله عنه انه قال جميع  
ما دمت على شئ الا اني كنت سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم للحسن والحسين  
الادان اخرجهم الدار فطني في جز وفي الامام عن ابن هرون الدوسي رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمودن فضل علي من صلح معه عشرون  
وما به حسنة فان اقام فاربعون وما يتا حسنة الا من قال مثل ذلك وعنه  
معه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمودنون اطول الناس اعدا  
يوم القيامة رواه مسلم واحمد وابن ماجه والطبراني قال المازني قل اطول  
الناس تسوقا الى رحمة الله لان المتشوف يطيل عنقه الى ما يسوف اليه قلني  
يطول اعناقهم عن كثر ما يرونه من ثوابهم وقال النضر بن شميل اذ الجمر الناس  
الغرق يوم القيامة طالت اعناقهم لئلا يغشاهم ذلك الكرب وقال يوسف  
ابن عبيد معناه الذنوب من الله تعالى وقيل معناه انهم روسا والغرب نصف السادة  
يطول اعناقهم وقيل اكثر الناس اتباعا وقال ابن اعرابي معناه اكثر الناس  
اعمالا وفي الحديث يخرج عنق من النار اي طائفة وقيل هو حقيقة يبرزون على  
الخلق بطول اعناقهم حتى يطهروا منهم فخر اذ علوا عليهم في المنارات ورواه بعضهم  
اعناقا بكسر الهمزة دكر البغوي اي اسراعا الى الجنة من سير الحق وعنه عن ابن عمر  
داود عن ابيه قال الناس يعطشون يوم القيامة فادعوا طين الانسان انطوت  
عنقه والمودنون لا يعطشون فاعناقهم قائمه وعنه عن عبد الله بن زيد في ذلك  
احمد لله بالجلال ود الاما كرام جدا على الادان كثيرا  
اذ اتاني الشير من الله فاكبر به لدى بشيرا في ليل الى يهرث كلما جازاني توفيرا

رواية  
جميع  
وددت اني



ذكر ابتداء الازدان ومن زعم انه كان له الاسرا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
قال لما اراد الله تبارك وتعالى ان يعلم رسوله الازدان اياه جبريل عليه السلام  
بدايته فقال لها البراق وساق الحديث اخبره ابو القاسم اسمعيل الخافض في كتابه في  
الترغيب والترهيب وفي حديث اخر قال للحريث بن عريسان واخرجه الاصبهاني  
ايضا عن ابي بكر احمد بن عمر وعن محمد بن عثمان بن مخلد قال وجدت في باب ابي عن  
رباد بن المنذر بسنده قال صاحب الامام وزيد بن المنذر ابو الجارود القففي  
عن يحيى بن معين انه قال فيه كتاب عدو الله يسوي شيئا وقال من حار كان حار  
وافضيا يضع الحديث في مآب الصحابه وروى في فضائل اهل البيت اشيا  
منكره ما لها اصول لا حل كبريئه وخبرج بمغناه ابن شاهين من حديث ابي  
جناح حصين بن الحارث عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان جبريل اسرى به  
ونسبه الدارقطني الى وضع الحديث وروى ايضا ابن شاهين بسنده عن ابن عمر  
قال لما اسرى بالنبي عليه السلام اوحى اليه الازدان فنزل فعلمه بلا قال وفيه طلحة  
ابن زيد قال النسائي متروك وقال الدارقطني ضعيف وقال ابن حبان لا يجوز  
الاحتجاج بحديثه ذكره ملجا انه نزل مع فرض الصلاة قال الله تعالى يا ايها الذين  
امينوا اذا بودى الصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله رواه ابو محمد بن حبان ذكر  
ملحا انه اخذ من اذان ابراهيم عليه السلام في الحج روى ابو محمد بن حبان عن عبد الله  
ابن الزبير قال اخذ الازدان من اذان ابراهيم في الحج وادن في الناس بالبحر ياتوك  
رجالو علي كل ضامر قال فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ما صح  
من ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان المسلمون حين قدموا المدينة يجمعون يجمعون  
الصلاة وليس ينادي بها احد فكلوا يوما في ذلك فقال بعضهم اخذوا نافوسا  
مثل نافوس النصارى وهو الذي يضرب به للصلاة النصارى وقال بعضهم قرنا مثل  
قرن اليهود فقال عمر اولا يتبعون رجلا ينادي بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يا بلال قم وناد بالصلاة عند مسلم والرمدي قال ابن منده اسناد صحيح  
على حجة وفي رواية فاذن بالصلاة وعن انس بن مالك قال ذكروا ان نعلوا وقت  
الصلاة بشي يعرفونه فذكروا ان نورا اواروا يضربوا نافوسا فامر بلال ان يشفع

الاذان ويؤمر الا قامه رواه مسلم وعن انس كانت الصلاة اذا حضرت علي  
عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سعي رجل في الطريق فادى الصلاة فاستند  
ذلك على الناس فقالوا لو اخذنا نافوسا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذلك للنصارى فقالوا لو اخذنا نافوسا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لليهود  
فقالوا الورفعنا نارا فقال رسول الله ذلك للنجوس خرج الاصبهاني ذكره في الامام  
وروى ابو داود عن انس عن عموه له من ان نصارا اهتم النبي عليه السلام للصلاة  
كف جمع الناس لها فقبل له انصب رايه عند حضور الصلاة فادارواوها اذن  
بعضهم بعضا فلم يعجبه ذلك فذكر له القنع يعني شهور اليهود وهو البوق  
وقيل هو معرب فلم يعجبه وقال هو من امر اليهود وادارواها النافوس فقال هو  
من امر النصارى فانصرف عبد الله بن زيد من عبد ربه الا نصارى وهو مهمم لهم  
النبي عليه السلام فادى الازدان في منامه فعاد الى رسول الله فاحضره فقال لي رسول  
الله اني لبين نائم ويقضان اذ انا في ات فاراني الازدان وكان عمر قد راه قبل ذلك  
فكلمه عشرين يوما ثم اخبر النبي عليه السلام فقال له ما منعك ان تخبرنا فقال سبقني  
عبد الله فاستحييت فقال رسول الله يا بلال قم فادارواها ما حرك به عبد الله ابن  
زيد فاقبله قال قال فاذن بلال قال ابو بشر فحدثني ابو عمير ان الازد نصارى نزع  
ان عبد الله ابن زيد لولا انه كان يومئذ مناضلا لجله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مودنا قال ابو عمر ان عبد الله بن زيد روى عن النبي عليه السلام في قصة عبد الله ابن زيد  
هذه في مد والاذان جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة ومعان متقاربة وكلها متفق  
على امره عند ذلك وكان ذلك في اول امر الازدان ولا ساند في ذلك متواتر حسان  
ثابته والقنع يروي بالنون ساكنه وبالبا مفتوحه وهو البوق قيل سمي به لانه قناع  
الصوت وهو رفعة ومنه مقنعي روسهم وعن ابن عمر هو القنع بالنون المثلثة يعني  
البوق وفي الموطا اراد النبي عليه السلام ان يتخذ خشبتين نصب لجمع الناس  
للصلاة فادى عبد الله ابن زيد النصارى من غي الحرف من الخرج خشبتين في اليوم  
قال ان هذا النجوم يريد رسول الله فقبل الازدان فاني رسول الله من استيقظ  
فذكر ذلك له فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذان وهذا امر رسول عبد الله بن







عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه قال في قوم صلوا في المصالح جماعة غير اذان واقامه  
انهم اخطوا السنة وانما ساء سنة والقول ان متقاربين لان السنة الموكلة بمنزله  
الواجب في الاثم وانما يقال على تركه لانه من شعائر الاسلام وحضائير الدين هكذا ذكره في  
الحديث والنباح والحففة وقال قاضي حان هما من سنن الصلاة بالجماعة وانما من الشعائر  
حتى لو اجتمع اهل مصر او قرية او محلة على تركها اجبرهم الى ما امر فان لم يفعلوا قاتلهم ولم  
يترك خلافا ومذهب الشافعي واسحق انه سنة قال النواوي وهو قول جمهور العلماء وقال ابن  
المنذر فرض في حق الجماعة في السفر والسفر وقال مالك يجب في مسجد الجماعة وفي العارضة  
وهو على المدا والحي وليس بواجب في كل مسجد ولكنه يستحب في مساجد الجماعات اكثر  
من القد وقال عطاء وحجاء لا يصح صلوه بغير اذان وهو قول الاوزاعي وعنه تعاد في  
الوقت وقال ابو علي وابو سعيد الاصطخري هو فرض في الجمعة وقال الجعدي هاهنا سنة  
عند مالك فرض كهاية عند احمد قال المحامي وقالت الطاهرية هاهنا واجبان لصلواتهم واختلفوا  
في صحة الصلوة بدونها قال داود هاهنا فرض الجماعة وليس بشرط لصحتها وقال امام الحرمين  
لا يقال على تركها الا اذا قلنا انها من فرض الهاية وسقط الفرض عند الشافعية والاذان  
لصلوة واحدة في اليوم والليله دليل وجوبه على الهاية ما روى مالك بن الحويرث انه  
عليه السلام قال اذا حضرت الصلوة فليودن لكم احدكم وليومكم اكرام متفق عليه وعن  
ابي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ملتة في قرية ولا بدو  
ولا يودن ولا تقام فيهم الصلاة الا استخود عليهم الشيطان رواه احمد وابوداود  
ووجه السنة انه عليه السلام علم الاعراب كيف يصل ودركه الوضوء واستقبال القبلة  
واركان الصلاة ولم يذكر هاهنا ولا اصل براه الذم وخبر الواحد لا يكون حجة فيما تعمر به  
البلوي والامر المذكور في الحديث للاستحباب والسنة ثبتت بالمواظبة عليهما ولا  
يسرع الا اذان والا قامه لغير الصلوات الخمس بالاختلاف سوا ذات مندورة او حنان او  
سنة كصلاة الكسوفين والاستسقاء على قول من يقول بشرع الصلاة فيه والترواح والسنة  
الرواتب وصلاته النصي او واجبه كصلاة العيدين وفي التهازل والامراع قال في شرح  
مختصر الكرخي والصحيح ان اذان العشاء ليس للورد وقال في المنافع خض الجعة بالذكر لانها  
نسبة العيد من حيث اشتراط الامام والمرو قال النواوي في المذهب ولكن نادى

للعبيد

للعبيد والاستسقاء والكسوف والترواح الصلاة جامعة ولا يستحب ذلك في صلاة  
الجنان على اصح الوجهين عندهم وبه قطع البندحي والمحاملي والغوي وقطع الترائي  
ما استحبابه والمذهب الاول عندهم قال النواوي وقول صاحب الاختيار وفي  
المنذورة يودن ويقم ان ساكن بهم مسلك واجب الشرع هو غلط منه قال وهو  
كسر الغلط انفق اصحاب عليه وعلى انه لا يقال فيها الصلاة جامعة وعن معاوية  
وعمر بن عبد العزيز هاهنا سنة في العيدين وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة قال  
صليت مع النبي عليه السلام قال صليت مع النبي عليه السلام العيدين غير مرة ولا مرتين بغير  
اذان ولا اقامة ولا ندا وشي لفظ مسلم وعن ابن عباس وجابر بن عبد الله انهما رآ  
قالا لم يذن يودن يوم الفطر ولا يوم الاضحية وعن عائشة رضي الله عنها ان الشمس خسفت  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعت مناديا بالصلاة جامعة للحديث رواه  
مسلم واما ما كان كفيه الا اذان فهو على الصحيح المعروفة المتواترة من غير زيادة ولا نقصان  
عند عامة اهل العلم فنقص ما كان قليلا من وهو رواية الحسن عن ابو يوسف قال ابو  
الحسن رجح ابو يوسف عن هذا وقال اصحابنا وزاد في اخيه والله اكبر بعد الله الا الله  
وزاد ما كان والشافعي فيه الترجيع وحاصله ان الاذان عندنا خمس عشرة كلمة لا  
يرجع فيه التكبير في اوله اربع والشهادتان اربع والدعاء الى الصلاة والفلاح اربع  
والتكبير في اخس مرتين وختمه بحملة الاخلاص مرة واحدة وبه قال الثوري والحسن  
بن حي واحمد واسحق وغيرهم وقال الشافعي هو سبع عشرة كلمة زاد فيه الترجيع  
اربع كلمات وهو اعاد الشهادتين بعد ما خفض بها صوته بصوت ارفع من الصوت  
الاول واذان ابن عمر بكبر ثلثا ثم يقول سمعت ان لا اله الا الله شهادت ان محمدا  
رسول الله ثلثا حي على الصلاة حي على الفلاح ثلثا الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله  
عنه ذكره في شرح الهادي لا في الخطاب واذان الحسن الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
ان جبرائيل شهد ان محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح ثم رجح فيقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله  
اكبر الله الا الله وحكي في القواعد اذان البصرين وهو ترجيع الكبر الاول وثبتت  
الشهادتين وحي على الصلاة حي على الفلاح سدا ما شهد ان لا اله الا الله حتى يصل الى الفلاح

عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه قال في قوم صلوا في المصالح جماعة غير اذان واقامه  
انهم اخطوا السنة وانما ساء سنة والقول ان متقاربين لان السنة الموكلة بمنزله  
الواجب في الاثم وانما يقال على تركه لانه من شعائر الاسلام وحضائير الدين هكذا ذكره في  
الحديث والنباح والحففة وقال قاضي حان هما من سنن الصلاة بالجماعة وانما من الشعائر  
حتى لو اجتمع اهل مصر او قرية او محلة على تركها اجبرهم الى ما امر فان لم يفعلوا قاتلهم ولم  
يترك خلافا ومذهب الشافعي واسحق انه سنة قال النواوي وهو قول جمهور العلماء وقال ابن  
المنذر فرض في حق الجماعة في السفر والسفر وقال مالك يجب في مسجد الجماعة وفي العارضة  
وهو على المدا والحي وليس بواجب في كل مسجد ولكنه يستحب في مساجد الجماعات اكثر  
من القد وقال عطاء وحجاء لا يصح صلوه بغير اذان وهو قول الاوزاعي وعنه تعاد في  
الوقت وقال ابو علي وابو سعيد الاصطخري هو فرض في الجمعة وقال الجعدي هاهنا سنة  
عند مالك فرض كهاية عند احمد قال المحامي وقالت الطاهرية هاهنا واجبان لصلواتهم واختلفوا  
في صحة الصلوة بدونها قال داود هاهنا فرض الجماعة وليس بشرط لصحتها وقال امام الحرمين  
لا يقال على تركها الا اذا قلنا انها من فرض الهاية وسقط الفرض عند الشافعية والاذان  
لصلوة واحدة في اليوم والليله دليل وجوبه على الهاية ما روى مالك بن الحويرث انه  
عليه السلام قال اذا حضرت الصلوة فليودن لكم احدكم وليومكم اكرام متفق عليه وعن  
ابي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ملتة في قرية ولا بدو  
ولا يودن ولا تقام فيهم الصلاة الا استخود عليهم الشيطان رواه احمد وابوداود  
ووجه السنة انه عليه السلام علم الاعراب كيف يصل ودركه الوضوء واستقبال القبلة  
واركان الصلاة ولم يذكر هاهنا ولا اصل براه الذم وخبر الواحد لا يكون حجة فيما تعمر به  
البلوي والامر المذكور في الحديث للاستحباب والسنة ثبتت بالمواظبة عليهما ولا  
يسرع الا اذان والا قامه لغير الصلوات الخمس بالاختلاف سوا ذات مندورة او حنان او  
سنة كصلاة الكسوفين والاستسقاء على قول من يقول بشرع الصلاة فيه والترواح والسنة  
الرواتب وصلاته النصي او واجبه كصلاة العيدين وفي التهازل والامراع قال في شرح  
مختصر الكرخي والصحيح ان اذان العشاء ليس للورد وقال في المنافع خض الجعة بالذكر لانها  
نسبة العيد من حيث اشتراط الامام والمرو قال النواوي في المذهب ولكن نادى



ما لا يروى في غيره

ثم معيد ذلك مرة ثانية اعني الطائفتين اربع تسعا ثم معيدها ثالثة قال وبه قال  
الحسن البصري وابن سيرين لما كان في ثنيته الكبر في اوله وبه قال ابن سيرين حديث  
ابي محذور وله طرق منها روايه مسلم عن ابي محذور ان النبي صلى الله عليه وآله  
اكبر الله اكبرا شهد ان لا اله الا الله الى اخره ومنها روايه ابي بكر بن الجهم  
المالكي ذكره بحجابه مله فيه وفي روايه ابي داود في هذا الحديث ربيع الله في اوله  
على خلاف ما ذكره ابن الجهم عن ابي اسود عن الفضل ولساني تسع التكبير مرتبعا  
في اوله وذكره الحاكم في المستدرج على كتاب مسلم وكذا ذكره الحافظ بن منبه وكذا  
روايه همام عن عامر الاحول فها هو بذلك يصح كون التكبير تسع عشرة كلمة وقد  
ثبت بذلك في نفس الادلان كما قدفة الاقامة سبع عشرة كلمة يزيد عليها  
الادلان بالترجيع في الشهادتين قال ابو الحسن الدارقطني وقد يقع في بعض روايات  
كتاب مسلم هذا الحديث فيه التكبير مرتب وقد صحح الكبير المربع السهم للشمس الرواه  
عن عامر الاحول وروى ابو داود عن ابي محذور قال قلت يا رسول الله علمني سننه  
الادلان قال فصح مقدم راسه وقال يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثم رفع  
صوتك ثم تقول اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول  
الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على  
الفلاح فان كان في صلوة الصبح قلت الصلوة خير من النور الصلوة خير من  
النور الله البر الله البر لا اله الا الله وفيه عبد الملك بن ابي محذور وصححه الرندي  
حديثه قال ابو داود وفيه وعلمي الاقامة مرتين مرتين الله اكبر الله اكبر  
وهذه الرواية بحب قولها والعمل عندهم بكونه في الادلان محذورون بذلك قال ابو عمر  
ابن عبد البر النمري روى عنه الله اكبر اربع مرات وروى فيه ذلك مرتين وروى  
ثنيته الاقامة وروى افرادها الى قوله قد قامت الصلوة ومن زاد اولى بالقبول  
وروى الترمذي في التبر عن الرهري معربا ونفسا وهما الحفظ واثبت واوثق  
من محمد بن اسحق عن الرهري في الثنيته وفيه الاحاديث تأتي في ثنيته الاقامة وجه  
ختمه بقوله والله البر روايه من ان شيبه بسنده عن ابي صادق انه كان يجعل  
اخر ادائه لا اله الا الله والله اكبر قال هكذا كان اخرا ان لا اله الا الله

ابن عوف

ابن عوف عن محمد قال كان اخرا ان لا اله الا الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله  
اكبر ولنا قول ابي محذور مودن رسول الله اخرا ان لا اله الا الله اخرا النسي  
وروى ابن شيبه بسنده كان اخرا ان لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله  
فاطيه وعن محمد بن قيس قال قلت يا رسول الله علمني الادلان فعمله وقال فان كان صلاة  
الصبح قلت الصلوة خير من النور الصلوة خير من النور الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
الله رواه ابو داود واحمد ووجه قول مالك والشافعي في الترجيع حديث  
ابي محذور وفي الزطرق مسلم ثنيته التكبير مع الترجيع وروايته مع الترمذي شهاد  
محمود هكذا ذكره في الامام وعن عبد الله بن محرز وكان يسمي في حجر ابي محذور  
ابن محرز حين جثته الى الشام فقلت له اي عمري خارج الى الشام واني اسأل عن  
تأديتك فاجبتني قال ابو محذور خرجت في نفر فمكنا بعض الطريق فاذن مودن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بالصلوة عند رسول الله فسمعنا صوت المودن فصرخنا عليه  
نهرابه فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسل المناقوا فقالوا انكم الذي سمعت  
صوته قد ارتفع فاسار القوم الى كلهم وصدقوا فاسل كلهم وحسبني وقال  
لي فمفادن ففهمت ولا شيء الى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حيا يامر به  
ففهمت من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالف على الادلان هو نفسه فقال قل  
الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا  
رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال لي ارفع صوتك اشهد ان لا اله الا الله  
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلاة  
حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ثم دعاني  
حين قضيت المادني فاعطاني صرة فيها شيء من فضة ثم وضع يده على ناصيته ابي محذور  
ثم امره على وجهه من بين يديه ثم وقعت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ستر  
ابي محذور ثم قال رسول الله ما لك وما بك عليك فقلت يا رسول الله مرني  
بالمادني بكونك فامرني انك قد هب كل شيء كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من  
كرامته وعاد ذلك كله محبة لرسول الله فعدت على عتاب ابن اسيد عامل  
رسول الله مكة فادنت محبة بالصلوة عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا لفظ ابن

في نسخة اخرى







مسكة بخلاف الاقامة روى ذلك موفو فاقاب الهروي وعوام الناس يقولون الله  
أكبر يضم الراوكان ابو الجاس المبرد يفتح الراء في الاولى ويسكنها في الثانية فتحكمها  
في الاول بالفتح لا لقا الساكن لقوله تعالى المر الله وذكر ابن بطه عن ابراهيم النخعي  
قال شيان حزمان كانوا لا يعرفونها الادان والاقامة وحكاه عن ابن النباري  
عن اهل اللغة فان معنى يصل الكلام بعضه ببعض معربا بل لا سكون عليه الوقف  
لكن يفت في طان الادان حقيقة وفي الاقامة سوى الوقف وان نوسل في الادان  
وحد في الاقامة لقوله عليه السلام اذا دنت فترسل واذا اقمت فاحذر رواه ابو داود  
والترمذي وقال غريب وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للبلال يا بلال  
اذا دنت فترسل في ادانك واذا اقمت فاحذر واجعل بين ادانك واقامتك  
قدرا يصير الاكل من اكله والشارب من شربه للحديث رواه الترمذي وروى ابو  
احمد ابن عدي اذا اقمت فاحذر من الملهة وكسر الدال المجهدة اي اسرع قال ابن  
فارس كل شيء اسرعت فيه فقد حذمته ويستعمل فيه ايضا الدرج ولا دراج والناسل  
التمهل والساني من قوله جافلان على رسله ويقول جافلان على رسلك والحدرد  
يسكون الدال الاسراع يقول حدرد في قرانه حدرد بضم الدال الملهة في المضارع اذا  
اسرع وحدرت السفينة لحدرها اذا ارسلها الى اسفل ولو ترسل فيهما او حدرد  
فيهما او ترسل في الاقامة وحدرد في الادان جازي لحصول المقصود وان يرتب من كلمات  
الادان والاقامة حتى لو قدر البعض على البعض ترك المقدم ثم يواف ويعد المقدم  
وكذا لو ثوب من الادان والاقامة في الفجر فظن انه في الاقامة فامتها ثم يذكر قبل الشروع  
في الصلوة فلا فضل ان ياتي بالاقامة من اولها الى اخرها وبوالى من كلمات الادان  
والاقامة والترتيب والمواضع فيهما سنة لان الادان المقول وقع كذلك والاقامة  
مثله لان الريب في الصلوة فرض في غير ما وجب مكررا والادان سبيبه بها فان فيه  
سنة ولو ادان فطمة الاقامة ثم علم بعد الفراع فلا فصل ان حيد الادان ويستقبل  
الاقامة مراعاة للمواضع وكذا اذا اخذ في الاقامة فطما الادان ثم علم بسدي بالاقامة  
وفي الاخرة اذا اصبح الادان فظن انه الاقامة فاقام في اخرها اجازت صلوته لانه  
ترك اخر الادان واتي بالاقامة وترك اولها ولو تركها اجازت صلوته فهنا اولي فان علم

بعد قوله قد قامت الصلوة انه في الادان ثم الادان ثم يغير فرق من الادان والاقامة فان  
في الادان لم يزل يستقبل الادان بل قال يته وفي الاقامة قال يستقبل الاقامة والفرق  
انه اني بول الادان وغير اخره وامكنه اصلاح ما غير فلاحجه الى الاستقبال وفي  
الاقامة لم يات باولها ولا يمكن بنا اخرها على اولها لانه لم يوجد قال ابو نصر صوة  
للإمام ان يعود الى قوله حي على الصلاة حي على الفلاح الى اخره واذا طن الاقامة  
من اولها اذ انما ينبغي له ان بعد الاقامة ولو لم يزل بختم قد قامت الصلاة وصلى بها جاز  
وفي المحيط لو جعل الادان اقامة لا يستقبل ولو جعل الاقامة ادانا استقبل  
لان في الاقامة وقع المغفر من اولها الى اخرها لانه لم يات بلحد وفي الادان  
وقع في اخره لانه اني سننه وهو الترسيل قال في المباح لو عشي عليه في الادان  
والاقامة ساعه او مات او ارتد عن الاسلام والحياء بالله ثم اسلم او احدث  
فذهب وتوضا ثم جافلا فضل هو الاستقبال ولا ولي له اذا احدث في ادانه  
او اقامته ان يتمها ثم يذهب وتوضا ويصل لان ابتداءهما مع الحدث يجوز فالنار  
اولي ولو ادان ثم ارتد فان ساوا اعادوه لانه عباد والرد بحبطها وان شاوا  
اعندوا به لحصول الاعلام به وبكم للودن ان سكر في ادانه واقامته لما فيه من  
ترك المواضع ولانه ذكر معظم الخطبة قال ابو زاعي لم يعلم احدا يقدر به فعله  
ورخص فيه لاسن وعطا وقناه وعروه وروى عن سلمان بن صرحي عنه الاثر  
ان اليسير من الكلام جازي دون الطويل وعن احمد اباحته في الادان دون الاقامة  
وابطله الرهري بالكلام وهو ضعف وبكم له رد السلام فيه وقال الثوري بوجه  
لانه ومن الادان سنة قلنا يمكنه الرد بعد الفراع منه والمخير لحد الادان  
وان يستقبل بها القبلة قال من المندراج اهل العلم على ان السنة في الادان  
استقبال القبلة وفي حديث الرويا فاستقبل القبلة ثم قال الله اكبر وفي حديث بلال  
كان اذا كبر استقبل القبلة قال في المباح وعلمه اجماع الامه ولو ترسل الاستقبال  
جزئيه لحصول الاعلام بدونه لكنه بكم لترك السنة المتوارثة لانه اذا انتهى الى  
الصلاة والصلاة حول وجهه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه وفي النسي جعل بلال  
في ادانه يحرف ممنا وشمالا وفي ادان فلاحجه حي على الصلاة حي على الفلاح لوي



عنفة يمينا وشمالا ولم يستدر الحديث وفيه اضافم اخرف وقال حي على الصلاة مرتين  
واخرف عن سائر القبلة وقال حي على الفلاح مرتين ثم استقبل القبلة وقال الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله وفي المبسوط وقدماء ما نهما وليس ذلك في الحديث بل فيه  
ولم يستدر ولا نهما مشتملان على الدعاء والنوا والسجدة بالوحدانية وتحسين احوال  
الداعين والذاكرين استقبال القبلة ولا نهما تبع للصلاة فيعتبر ان بها وجانز بقدم  
البيع كسنة الفجر والطهر وحجاب الملوك واما تحول وجهه لان اوله مناجاة والحمد  
مناجاة واوسطه مناداة فخذ المناجاة يستقبل القبلة وعند المناداة يواجه  
المدعون كما في موضع السلام في الصلاة فوكس يمينا وشمالا من باب اللف معني  
الصلاة في اليمين والفلاح في الشمال وقيل ان الصلاة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك  
ومثله عن القفال والصحيح الاول كذلك في المنافع وكذا اذا كان في صومعه صغيره  
لا يحتاج فيها الى الاستدراك ولا يستدبر القبلة وبه قال النخعي والوري والاوزاعي  
وابونور واحد في روايه وقال بن سيرين تكلم اللفات وهو قول مالك الا ان يريد  
استماع الناس وانما كانت الصومعه واسعه استدار فيها واخرج راسه منها ليحصل  
الاعلام بذلك وعذر الحسن والسافعي لا يستدبر وان لا يلحق ولا يصيب في الادان وتكلم  
التمضيض فيه وهو التمديد والبغى وهو الطرب وفي الروضة ان مكان الطرب للحسين  
صوته ولم يغني عما يستحب فحسن وان مده وطوله ليكنه فهو مكره رواه عباد  
ابن صهيب عن ابي حنيفة لما روى ابن عباس قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
مودن بطرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الادان سهل سمح فان كان  
ادانك سهلا سمحا والا فلا يودن وفي طريقه اسحق ابن ابي يحيى الكعبي قال بن عدي  
روي نحو عشره لحديث منكره وقال ابو حاتم البستي يفرده عن الثقات وروي  
ان رجلا قال لا نرى ابي حنيفة في الله قال وانا ابغضك في الله انك يعني في ادانك  
قال حماد بن عيسى الطبري رواه ابو بكر بن ابي داود السجستاني وفي المحيط قبل لا بأس  
بالترجيع في قوله القرآن وقال عامه مشاخذنا انه مكره ولا محل للاستماع اليه لان  
فيه تشبها بفعل الفسقه في حال فسقه وهو الغنى ولم يكن هذا في الابتداء ولهذا يكره  
هذا النوع في الادان ذكره في كتاب الكسب وفي الملقط لا يجوز الترجيع في قراءه القرآن

ولا محل

ولا محل الاستماع اليه ولهذا كره الترجيع في الادان وقيل لا بأس به في الادان والقراءه  
وقال في البدائع اما العجيم فلا بأس به لانه احدى اللصين وان يفضل بين الادان والاقامه  
بقعه او صلاة الا المغرب فانه يفضل عندهما بقعه دون الصلاة وقال محمد بن  
الاصم الجبالي ان يقوم بينهما ولا يقعد وروى ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن  
ابي حنيفة انه يكره القعدة بينهما وروى الحسن عنه انه قال ينبغي ان يجلس بينهما  
قدرا ما يقرأ ملك انا ب والوصل مكره وروى ابو محمد بن حبان الاصبهاني بسنده  
عن ابي هريره انه عليه السلام قال لئلا اجعل من ادانك واقامتك نفسا يفرغ  
الموضي من وضوه في مهل والمعش من عشايه وقال النواوي يستحب ان  
يفضل بين ادان المغرب واقامتها فضلا يسيرا بقعه او سكوت او نحوهما  
هذا الخلاف فيه عدنا واستحب ان يقيم في موضع ادانته لم يذكر في ظاهر الروايه  
مقدار الفصل وروى الحسن عن ابي حنيفة في الفجر مقدار ما يقرأ عشرين ايه وفي  
الطهر مقدار ما يصلي اربع ركعات يقرأ في كل ركعه قدر عشرين ايات وفي العصر بقدر  
ركعتين يقرأ فيهما عشرين ايه والعشا كالطهر وان لم يصل فلجلوسه في ذلك وهذا  
ليس بمقديره زفر مسمى ان يؤخر الاقامه مقدار ما يحضر القوم مع مراعاة الوقت  
المستحب وذكر اصحابنا عن الشافعي انه يفضل بين المغرب برلعين خفيفتين ومدهيه  
ماد لانه لك نقاعن النواوي والذي يرجع الى المودن ان يكون دراما بالغافلا  
صلحا تقيا عالما بالسنة ومواقف الصلوات جهرا الصوت موافقا على  
الادان في الصلوات الخمس ذكر ذلك في البدائع والوري والحنفة وغيرها ولا  
يستاجر عليه ولو فعل لا يستحق الاجرم لقوله عليه السلام لعمان بن ابي العاص  
وان اتخذ مودنا فلا يخذل على ادانته اجرا رواه ابو داود وابن ماجه والترمذي وبه  
قال عبد الرحمن والاوزاعي واحمد وابن المنذر وخص فيه مالك وبعض الشافعيه  
ولو علوا حاجته فلا بأس ان يعينه من غير شرط ولو اوسر القوم المسجد لم يجز ولو  
فعلوا ذلك ضرر بواضعها بظاوصار مسجد من بشرط ان يكون لكل واحد امام  
ومودن وحجل اصبعيه في ادنيه لحديث عون بن ابي حنيفة عن ابيه قال رايت  
بلا يودن وقد جعل اصبعيه في ادنيه وهو يلو في ادانته ممنا وشمالا رواه

هذا الحديث في صحيحه  
والادان في صحيحه  
والادان في صحيحه



عن الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

ابو بكر بن خزيمة وابو حنيفة اسمه وهب بن عبد الله السدي يقيم السنين المهلك والمند  
منسوب الى سوايه فله واخرج ابو محمد بن حبان باسناد انه عليه السلام اذا اراد  
فاجعل اصبعك في اذنيك فانه ارفع لصوتك ولقد من عليه السلام الحكمة وبينه على  
العلة وهي المبالغة في حصول المقصود وان جعل يديه على اذنيه فحسن لان في حديث  
ابي محمد بن ضم اصابعه الاربع ووضعها على اذنيه رواه احمد ومثله عن ابن عمر حماد  
في المعنى وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه ان جعل إحدى يديه على اذنه فحسن  
وفي الجمله في وضع الاصبعين في الاذان فابدين احدهما انه ادى للصوت كما ذكره النبي  
عليه السلام والماتنه رعا لا يسمع صوت الاذان ولا قام له صم او بعد فاستدل بوضع  
اصبعه على اذنه على ذلك وان لم يفعل فحسن اي الاذان بدون فحسن قال في  
الحواشي كانه عليه السلام اذا امر بالا بدلك شفقته عليه لان صوته يدخل في صماخ اذنيه  
فما اضعفه ذلك فان كان الرجل يملك يوفيه ذلك يجوز له تركه لقلبه الصام في حق من  
امن على نفسه وقواه ليست بسنة اصلية بحكم وجهين احدهما ان ذلك لم يكن في  
ادان صاحب الروا الثاني لوجعل الاصبعين في الاذن للمبالغة فيه لا لاصلة فلا يروى الحسن  
هدى وتركها لاسر به كصام الليل وضلة الضحى ونحو ذلك وهذا من هذا الفصل وان  
يودن في الجماعة ويكره الا ان القاعد روى ابو محمد بن حبان عن ابي قال هو وسنة  
مسنونه ان لا يودن الا وهو قائم ولا ان المازل اذن على جرم حابط فاما مستقبل القبلة  
وجرم الحابط فكسر الجرم وتفتح وبالدال المعجزة اصله او يروى قام على حذر حابط اي اصله  
دله في الامام قال صاحب الحبيب ولا سيما في الووري القبلة سنة اذان الجماعة ويكره  
تركه من غير عذر كما ذكر في البدايع ومنه قال عطاء وقال مالك لم ادر احد فعله  
وعن الحسن بن الحسن من السنة وجه تركه بعد ما روى عن الحسن العقدي رايته اذ ارد  
صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يودن وهو قاعد وكانت رجله اصيبت  
في سبيل الله ذكره الا ثم وان اذن لنفسه فلا بأس بان يودن قاعدا من غير عذر ما عاه  
لسنة الاذان وعدم الحاجة الى اعلام الناس ولا بأس للساكن ان يودن راجا لقوله  
عليه السلام اذن يا احصا قال وانا راكب على راحلي فاذنت رواه الطبراني عن

عن الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالا في سفر فاذن على راحلته رواه  
السهقي وقال ابن المنذر ثبت ان ابن عمر كان يودن على العرو ومنه ومنه للاقامة  
لما روي عن ابن عمر فاذن اجمع السفل بالصلاة على الرحلة فلا دان اولي والنزول في  
لاقامة للمراهة الفضل وكان في السفر له كل الاذان اصلا فاتيانه به راكبا او لي  
وبكره في ظاهر الرواية في الحصر ان يودن راجا وعن ابي يوسف كبا س به ثم المودن بحكم  
لاقامة على مكانه او يتمها ماشيا خلف المشايخ فيه قال بعضهم حتمها على  
مكانه سوا كان المودن اما ما او غيره كما روى عن ابي يوسف وقيل يتمها ماشيا وعن  
الفقيه ابي حنيفة الهدواني انه اذا بلغ قد قامت الصلاة فهو بالخيار ان يمشي  
وان يما وقف اما ما كان او غيره وبه اخذ ابو الليث وما روى عن ابي يوسف اصح  
ذكره في البدايع وبكره ان يودن في مسجد لانه اذا صلى في احداهما ملون منفلا في  
الاخر ملون داعيا الى ما لا يجب بنفسه وكان السفل بالاذان غير مشروع والثاني نافله  
وفي الاخرة اذان رجل واما اخر ان غاب الاول فذكره وان كان حاضرا والحقة وحشة  
بدلك ذكره وفي الهدوي اذن واحد واما اخر فلا بأس به وروى عن ابي حنيفة  
رضي الله عنه انه يكره من غير فصل وان رضى به لا يكره عندنا وفي الووري الذي اذن  
اولي فلا قامه والحق له وان اقام عزمه بانه جاز وعنه عليه السلام ان الخاضعة اذن  
ومن اذن فهو يقيم روله الرمدى وانما وجه وهو من حدث عبد الرحمن الافريقي وهو  
ضعف عنده ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره قال احمد الكلب حدث الافريقي ومن  
طريق سعيد بن اسد عن عطاء بن ابي رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يقيم من  
اذن واخرجه ابو بكر الخطيب ايضا قال بن ابي حاتم في روجه سعد بن اسد سالك ابي عنه فقال  
ضعف الحديث وقال مريم مروي وروى ابو داود ان عبد الله بن زيد اذن النبي صلى الله عليه وسلم فاجزه  
بما راه فقال عليه السلام الفقه على ليل والقاه عليه فاذن فقال عبد الله انا رايته ولست اريه قال فامر  
انت روى الطحاوي والمعلني بن منصور وفيه فالفقه على ليل فانه ادى صوتا منك فلما  
اذن ليل قد عبد الله فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقيم قال النواوي الصداي بصير الصادر تحفيف  
الدال المهمل وبالمند منسوب الى صدي صرف ولا يصرف واسمه بن زيد بن الهذيل قال البخاري  
في تاريخه ضدا حي من المودن في موضع اخر ان اسمه زياد الصداي واذانه كان في صلاة الصبح



في السفر ولم يكن نكاحاً حاضراً وقال الشافعي يستحب ان يكون المودن هو الذي يقيم الحديث  
 الصداق الذي ذكرناه وقد ذكرنا تفاصيل اقوال الاصحاب في ذلك قال في البدايع وغيره وقال  
 الشافعي يكره ان يودن واحد ويقيم غيره مادي بها الاول او لم ياد وقد تقدم مذهبه وقال  
 في البدايع واللفظ لصاحب الدخيه ذكر بعض المشايخ في سر وجهر انه يكره الاقامه مع المدين  
 مانفاق الروايات للفضل وكذا لم ياد ان مع الحنايه مانفاق الروايات وفي كراهيته  
 مع الحديث روايتان لا يكره في روايه محمد بن وهب في روايه الحسن بن وهب قال البصري والثوري  
 وفتاه وحماد بن ابي سلمة وابو ثور وداود والشافعي في احمد وعنده اهل العلم وقال  
 عطاء ومجاهد والاوزاعي واسحق لا يجوز اداها ولا اقامتها وقال مالك يصح اداها دون  
 اقامتها وعن الاوزاعي بعد في الوقت للناقص حديث ابي هريره رضي الله عنه ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لا يودن الا متوضي رواه الرمدى والجمهور ما رواه ابو السريح الصاهلي  
 الحافظ عن ابي ابل قال في حقه وسنه مسنونه ان لا يودن الا وهو طاهر وابل ابن  
 حجر ليسه انوهيد وهو من نقابا ملوك حمير مثل الكوفه وعاش الى ايام معاويه قال الزهري  
 الاصح ان حديث ابي هريره الذي خرج موقوف على ابي هريره وهو منقطع فان الزهري  
 لم يذكر ابا هريره وجه كراهيه الاذان مع الحديث شبهه بالصلاة في استقبال القبلة  
 فصار كالاقامه ووجه غير الكراهيه وهو الفرق بينهما ان العمل في كراهيه الاقامه مع  
 الحديث وقوع الفصل بينهما وبين الصلاة وهذا المعنى معدوم في الاذان والفصل مطلوب  
 فيه ثم فرق في الاذان بين الحياه والحديث على احدي الروايتين فقال لا يكره الاذان مع الحديث  
 فعلى سببه الصلوة مع الحنايه فكره معها ولم يكره مع الحديث اعتبار الجانب الحقيقي ولو اعتبر  
 السببه في الحديث لا اعتبر في الحنايه بالطريق الاولى لا يها اعطى وعن ابي حنيفه ان اذان  
 المحلف واقامته جائزان من غير كراهيه وهو روايه عن ابي يوسف الحاقا لهما بقراه  
 العرائل لا يها دونها اذان الحديث واقامته لا يها واذ الجانب واقامته يها اذان  
 في روايه لغلط حكم الحنايه وفي روايه لا يها اذان وقيل لا سببه اعاده اذانه دون  
 اقامته لان تكرار الاذان مشروع في الحله كما في يوم الجمعة وتكرار الاقامه غير مشروع  
 اصلا ولا يلزم استيفاء الاقامه لوحات قبل تمامها لانه ليس بتكرار لجميع الاقامه  
 وقول محمد في الحنبل وان لم يعد اجزاء قل يحتمل احرا الصلوه بغير اذان لانه ليس شرطاً

لجوازها ويحتمل احرا الاصل الاذان لحصول الاعلام به وفي الجامع الصغير يعاد اذان  
 المراه لان صوتها عونه وان لم يرفعها لحصول الاعلام وان لم يعد جاز وفي الاصل  
 ذكر كراهيه ولم يذكر اعادته وقوله جاز يحتمل الوجهين لا يقدح وان اذن  
 صلى لم يعقل او يحتمل يعاد لانه لا يقدح بصوت الطهر ولا يعاد الصبي العاقل  
 وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفه في غيب طاهر الروايه انه قال اكره ان يودن  
 من لم يحلم لان الناس لا يعتقدون اداها وبه قال مالك والثوري ورجح عطاء  
 والسجعي وان ابي لم يفرقه وعن ابن عباس انه عليه السلام قال لا يودن الا غلام  
 حتى يحتمل ولو دنا لم يكره هو من حديث ابراهيم بن ابي يحيى وثقه الشافعي  
 وضعفه الناس اذان السكران ويستحب اعادته وكذا يكره اذان الفاسق ويكره  
 لانه امانه شرعيه والفا سق لا يؤمن عليها ولا يعاد اذانه لحصول المقصود  
 وان استرط عليه اجزا فهو فاسق وفي العبد والاعرابي وولد الزنى والاعمى  
 وغيرهم لم يكره في البدايع والبدائع واما ابن امر مكتوم كان يعرف الوقت فاذا ان  
 بلال لانه كان اذا نزل ملال صعد هو والاعمر لا يصدى نفسه الى معرفه الوقت وفي  
 المحيط فكم اذان الاعمي فيه قال الشافعي والمراه للرجال لان صوتها عونه وفي الحنفه  
 يكره اذان المراه بالاجماع ولا يعاد في طاهر الروايه وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفه  
 انه يعاد اذان الصبي الذي لا يعمل والسكران والمجنون يعاد في طاهر الروايه  
 قال لم يكره الى ان يعاد وقال النواوي لا يصح اذان الاعمي عند ابي حنيفه وداود  
 ويصح عند مالك والشافعي واحمد قلت وكذا عند ابي حنيفه ونقله عنه عطاء واما  
 بيان محل وجوب الاذان فالصلوة المكتوبه التي يودى بها الجماعة المستحبه حاله الاقامه  
 هكذا في البدايع وقد تقدم ذلك مفصلاً بما فيه من الاختلاف في وجوبه وما يودن  
 له من الصلوات فلا يكره وفي المحيط والحنفه والعينه ليس على النساء والعبد اذان  
 ولا اقامه لانها من السنن الجماعه المستحبه وروى محمد بن منصور عن الحسن  
 والسجعي والخفي وسلمان بن سيار انهم قالوا ليس على النساء اذان ولا اقامه ومثله  
 عن انس بن عمر واثم المسيب والزهري وفتاه ومحول واثم مسير والثوري  
 واثم ثور واحمد وقال مالك لم يسمع احداً من يركي ذلك وعن عائشه رضي الله عنها



قالت كما فصل في غير اقامه وعن اسماء قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس  
على النساء اذان ولا اقامه ولا جمعه ولا سفح من امره ولكن يقوم وسطهن لخرجه  
ابو احمد بن عدي اليماني وفيه الكرم بن عبد الله وتعلموا فيه وقال يقيم ولا اذان عليها  
وعن عاتقه انها كانت تودن وتقيم وبه قال ابو اسحق ذكره في المعنى ولو صلى الرجل  
في بيته وحده فكفى نادان الناس واقامتهم جازوا ان اقام محسن ذكره في الأصل  
وروى عن ابن مسعود انه صلى بعلمه ولا سود غير اذان ولا اقامه وقالت  
تكفينا اذان للمحى واقامتهم فاشارة ان ذلك وقع لكل واحد من اهل المحى وروى ابو  
يوسف عن ابن حنيفة في قوم صلوا في المصر في منزل او مسجد مثل فاجزوا نادان  
الناس واقامتهم اجزاهم وقد اساءوا في تركهما فقد فروا من الواحد للجماعة لان اذان  
المحى يكون اذانا للافراد ولا يكون اذانا للجماعات هذا في المقيمين واما المسافرين  
فلا فضل لهما ان يودنوا ويقيموا ويصلوا بجماعة اذ السفر لا يسقط الجماعة فلا يسقط  
ما هو من لوازمها ولا يمكن لغير ترك اذان لما روى عن علي رضي الله عنه المسافر  
بالخيار ان شاذن واقام وان شاذن ولم يودن ولا اذان لان الاعلان بحجور  
الوقت لحضر واليوم حاضرون في السفر بخلاف الحضر لان الناس في المصر  
لغيرهم واشتغالهم بانواع المكاسب والحرف لا يعرفون هجوم وقت الصلاة  
وبخلاف اقامه لانها الاعلام بالبشرع في الصلاة فلا فروا من المسافرين والمقيمين فيها  
والمسافر وحده لو ترك اقامه مكره له والمقيم لو تركها لم يكره له لان المقيم قد وجد اذان  
ولا اقامه في حقه والمسافر لم يوجد في حقه شيء من ذلك الا انه عذر في ترك اذان  
في ذون اقامه قال في المعنى الذي صلى في بيته بجزء اذان المصر واقامتهما وبه  
قال الشعبي والخنفي وعكره ومجاهد ولا سود ابو جلد واحد وقال ممنون بكفيه  
الاقامه وهو محل عاك ولا وزاعي وسعد بن جبر وعند الشافعي يودن  
على المخصوص ولو صلى في مسجد نادان واقامه فهل يكره ان يودن ويقام فيه من  
ما عدا ثمانية ان كان مسجد اهل وصلى فيه غير اهل نادان واقامه لا يكره له اهل ان  
بعيد وهما وعند الشافعي لا يكره وان كان مسجد ليس له اهل بان كان على سوارح الطريق  
لا يكره تكرار اذان والاقامه فيه هو ما على مسئلة تكرار الجماعة في مسجد واحد على

مايات

مايات ان شاء الله تعالى ويستوى فيه مراعاة اذان والاقامه الا اذا والفضا قال  
كانت الفايته واحده قضاها نادان واقامه في المصر روى عن علي رضي الله عنه  
دله في البدائع وان صلوا الفايته الواحد جماعة صلوا نادان واقامه وان فاته  
صلوات اذن للاولى واقام ودان بخلاف الوافي ان شاذن واقام وان شاذن  
على اقامه وفي البدائع ان اذن لكل واحد واقام محسن وان اقتصر في الوافي على اقامه  
فهو جائز ومثله في المحيط قال واحد اذان الفايته الفوايت او جماعة وذكر في  
الغنية انه روى عن محمد بن عمر رواه الاصول ان الاول يفتي نادان واقامه  
والوافي بالاقامه لا غير وحكي عن ابن كثر الراري ان عاتقه محمد بن عبد الله والمدكور في  
الظاهر محمول على صلوة واحدة وقال الشافعي في الامر يقيم لمن ولا يودن وفي القديم  
يودن للاولى ويقيم ويقتصر في الوافي على اقامه وبه قال احمد وابو ثور قال  
النواوي في شرح المهذب يقيم لكل واحد بخلاف ولا يودن لغير الاول منهن وفي  
الاولى ملته احوال في اذان اصحابها انه يودن ولا تختص صحيح الراعي منع اذان  
والنادان للاولى مذهب مالك والشافعي واحمد والي ثور وقال بن بطال لم يذكر  
النادان في الاول غير مالك والشافعي والاول قاله ابو حامد وقال الثوري  
ولا ذناع واسحق لا يودن لفايته وقال في البدائع للشافعي فولا في قول يفتي  
اذان واقامه قلت نقله لا يصح وقد قدمت مدحه مسو في من شرح المهذب  
للنووي وفي قول يفتي بالاقامه لا غير وقال ابو الحسن بن بطال في شرح البخاري  
قول محمد بن الحسن ان اذن في الفوايت فحسن وان صلاها نادان واقامه فخير  
قلت هذه رواية الكرمي فان حجة الله لم يقل بترك اذان للاولى الا في  
روايته وابو عبيد عن عبد الله في حديث الاقتصار على اقامه الفايته لم يسمع قول  
ابو عبيد عن عبد الله قاله الترمذي وروى البخاري باسناد عن ابو مائة قال سنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليله فقال بعض العوم لو عرفت بنابر رسول الله قال  
اخاف ان شاموا عن الصلاة قال بلال انا او ضحك فاصطجوا واسند بلال طهر  
الي رجليه فلبته عينا فام فاستيقظ التي عليه السلام وقد طلع حاجب الشمس  
قال بلال ابن خاتم قلت قال حاتم القيت على نوحه مثلها فط قال ان الله قبض ارواحكم



عن شاذ وردها حتى شاذ يابلل قدمه بالصلاة فتوضا الناس فلما ارتفعت الشمس  
واماضت قام فصلى قال اشهب بلغي انه ركع وهو مد هبنا وبه قال النووي  
والشافعي وقال مالك لا يركع واما الادان لكل فائمه فحدث عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم شغله المشركون يوم الحذرو وهو يوم الاحزاب  
وكانت ايام الاحزاب خمسة عشر يوما وذلك قبل نزول صلاة الخوف ذكر هذه الجملة  
الواوي عن الطهر والعصر والمغرب والعشا فامر بلالا فادان واقام فصلى  
الظهر وادان واقام فصل العصر وادان واقام فصل المغرب والعشا رواه السهقي  
وروي الزا من مثله ذكر ذلك في الامام م قال ما على وجه الارض قوم يدركون الله  
في هذه الساعة غيركم ووجه الافتصار على ما فيه ما خرج به النسا عن عبد الرحمن  
ابن ابي سعيد عن ابيه قال سئل عن المشركين يوم الحذو عن صلاة الطهر حتى غربت  
الشمس فانزل الله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بلالا فقام لصلاة الطهر فصلاها كما كان يصليها لوقتها ثم اقام العصر فصلاها  
كما كان يصليها لوقتها قلت هذا لا يمنع الادان لجواز ان يكون قد افصر على  
بعضه والربان اولى بالقبول وفيه اسان الى الادان حيث قال كما كان يصليها  
لوقتها وكانت صلوته عليه السلام لوقتها بلادان والاقامة لكل صلاة وقال القدوري  
لم يذكر ابو الحسن الكرخي الادان للفوائت وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة فيمن قاسه  
صلوه فانه يودن ويقم وان ترك الادان فلا بأس به وان قامت صلوه او صلوا بان  
لجماعة من الناس فانه يودنون ويقمون لكل صلاة وان اجتزوا بالاقامة اجزائهم  
لما بعد الاولى والادان والاقامة اولى وقال الحسن كل صلوة نسيها ثم يذكرها  
فان عليه ان يودن ويقم ان كان في سفر وفي الحضر ليس عليه ذلك رواه عن ابي  
حنيفة فجعل الفائتة كالوقتية التي هي الاصل وقال محمد في الاملا ادا قامت صلوات  
فان صلاهن ما قامه كما فعل رسول الله يوم الحذو فحسن وان ادان لاقامته منها  
فحسن وان صلى بغير ادان واقامه اجزا والادان والاقامة افضل وان اقام لكل  
صلوه فهو افضل من تركه لاقامه وقال ابو يوسف وان تركها جاز واحب  
الى ان يكون نادان واقامه واما ما من واجب على السامع عند الادان فالواجب عليه

ذكر

قام

الاجابة

الاجابة ومثله في المحيط والمفيد والحفة والغنية وفي الخبر قال شمس الامية  
للخوافي يحرم الناس في اجابة المودن قال بعضهم الاجابة ما لقدم باللسان  
وهي المشي الى المسجد ولو كان حاضرا في المسجد فليس عليه اجابة فان قال بقوله  
قال الثواب وان لم يقفه فلا اثم عليه ولا يلزم له ذلك وفي فاضل حان يستحب  
لمن سمع الادان ان يقول كما قال المودن وفيه وفي الخبر انه عند قوله حي على  
الصلوة حي على الفلاح فانه يقول عندها من العلم لا حول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم ما شاء الله كان وفي المحيط بقول من قوله حي على الصلوة لا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم ومما في قوله حي على الفلاح ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن  
لان اعاده ذلك بسببه المحاكاة ولا يستهر الا انه ليس بتسبيح ولا تهليل بل هو دعاء  
الى الصلاة وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبررت او ما يوجر عليه  
وجه الوجوب قوله عليه السلام ادا سمعتم الادان فقولوا مثل ما يقول  
المودن رواه الجماعة من حديث ابي سعيد الخدري وعن معاوية مثله الى قوله  
واسمهدان محمد رسول الله وادان حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله  
رواه البخاري وعن عمر رضي الله عنه انه عليه السلام قال ادا سمعتم الادان  
مثل رواه معاوية رواه مسلم وعن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من الخفاف ان يسمع المودن فلا يقول مثل ما يقول رواه الطبراني وحديث عمر ومعاوية  
يفسر حديث الخدري وبه قال مالك والشافعي ومنهم من قال يقول في الكل مثل  
ما يقول المودن منهم الخدري وروي غيره عن احمد انه معنا وقيل يجمع بينهما الخدري  
وقال المهلب من المالك ما بعد السجدة من اعلام الناس ودعا الى الصلاة فاذا  
كان سرا لم يكن له معنى لانه لا يسمع وهو من المودن افضل الدعوه الى الصلوة والسمع  
انما يقول ذلك على وجه الذكر لا على وجه الدعاء الهافسغى ان جعل مكان ذلك  
لا حول ولا قوة الا بالله كما رواه عمر ومعاوية وهي كنز من كنوز الجنة خرجاه في  
المصحفين والحول والقوة للسامع اذ فين والقوة العدة على الشيء والحول الاعمال  
في تحصيله والمحاولة له ذكر ذلك في شرح العمدة ولو سمعه في الصلاة قال مالك يقول مثل  
قوله في الكبير والسجدة من في النافله دون الفرضه وهو قول الليث وقال سحنون

الاجابة



لا يقوله في فرضه ولا نافله وهو قول الشافعي وروي ابو المصعب عن مالك بقوله  
 فهما وقال الطحاوي عن اصحابنا ما يدل على انه لا يقوله المصلي لان الكلام محرم في  
 الفريضة والنافله وفي منه المفتي وغيرها اجابه المودن بفساد الصلوه ووجه  
 الاستحباب رواه عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال كان مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في سفر فسمع مناديا يقول الله اكبر فقال عليه السلام على الفطره فقال  
 اسهد ان لا اله الا الله فقال رسول الله خرج من النار فاند رياه فاداه صاحب  
 ماشيه اذ ركه الصلاه فمضى قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي فهذا رسول الله  
 سمع المنادي فلجاب غمما قال فدل على ان الامر بالاستحباب واصابه الفضل وعن  
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم رب  
 هذه الدعوه التامه والصله العايمه ات حجة الوسيله والفضيله وابعتة مقام محمودا  
 الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة اخرج به الجماعة الا مسكنا وعن عبد الله  
 ابن عمر وانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المودن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا  
 على فانه من صلى على صلوة صلى الله عليه عشر ايام سلوا الى الوسيله فانها منزلة في  
 الجنة لا ينفي الا لعبد من عباد الله وارجوا ان يكون انا هو فمن سأل الى الوسيله  
 حلت عليه الشفاعه رواه الجماعة الا البخاري وانما وجهه وعن عامر بن سعد بن ابي  
 وقاص عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع المودن وانا  
 اسهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا  
 وبالا سلام ديني ومحيد رسولا غفر له وعند ابى داود وجبت له الجنة وعن انس  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والا قامة رواه  
 ابو داود والريدي واحمد وروي الطبراني من حديث رشدين بن سعد برفعه عن  
 عبد الله بن عمر قال قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المودن يفتنونا  
 قالوا فقولوا كما يقول المودن فادفعتم فسلوا تعطوا وقال ابو الحسن ابن بطال  
 وقد ورد الحديث ساعدا لا يرد فيها الدعاء حضرة الصلاه وحضر الصف في سبيل  
 الله قال فكون ذلك دلاله على اوقات الاجابه قال النواوي الدعوه تفتح الدال  
 دعوه الاذان سميت تامه لعظم موقعها وسلامتها من النقص والعايمه اي التي يستقوم

اي تقام

اي تقام وتحضر ومقام محمودا انما التكرار في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث هكذا ذكره  
 والذي وعدته بذلك منه او منصوب ما عني او مرفوع خير مبتدا محذوف اي هو الذي  
 وعدته وارا دعله السلم الناديب مع القرآن وحطاه لقطه في قوله تعالى عسى  
 ان يسمعك ربك مقام محمودا مني ان يحافظ على هذا وقوله حلت له شفاعتي  
 اي غشيبته ونالته ونزلت به وقبل حقت له وقال ابن بطال حلت له اي عليه لانها  
 كانت حراما عليه قبل ذلك وسحب له ان يتابعه في القاطلة الا قامه الا في الخيعله  
 وفي كله الا قامه اقامها الله وادامها وفي المفيد ما دامت السموات والارض  
 الحديث شهر بن حوشب عن ابي امامه او بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان ملا اباخذ  
 في الاقامه فلما قال قد قامت الصلاه قال عليه السلام اقامها وادامها وقال في سائر  
 الاقامه بنحو حديث عمر في الدان رواه ابو داود والمابعه الكل سامع من طاهر  
 ومحدث وجنب وحايض وكبر وكذا الصغر على وجه الاستحباب لانه ذكر وكذا  
 في الطواف ويستثنى منه المصلي ومن هو على الخلا والجماع وفي المحيط والبدائع  
 لا ينبغي للسامع ان يكلم في حال الاذان والا قامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا بشي  
 من الاعمال سوى الاجابه وتقطع قراءه القرآن بالاستماع والاجابه وفي المرغيناني وسعد  
 لو كان يقرأ القرآن في المسجد لا يقطع لانه اجابه بالحضور وتقطع في بيته ولا يرد  
 السلام وفي الخطبه يرد سرا وجواب العطسه يكون سرا هكذا في المحيط  
 وفي المرغيناني لا يرد في حال الخطبه ولا بعد الفراغ على قاس قوله كما وعلى قاس قول  
 محمد بن عبد الله بن ابي الحسن الرستغني قال رايته امام الهدي ايا منصور المار برك  
 في المنام فقال يا ابا الحسن الميرزا ان الله تعالى غفر له امره لم يضل قط فقلت ما اذا قال  
 باستماع الاذان واجابه المودن ولو سمع مودنا بعد مودن قال النواوي لمرافيه  
 شيئا لصحابنا قال والخيار ان يقال يخص الاول لان الامر المطلق لا يقتضي التكرار وزياد  
 الفضل والثواب في المتابعة لا يخص وقال ابو الحسن الرستغني في قطع القراءه  
 للسامع ان كان اذ ان في مسجده يقطع لانه لزمه الاجابه بالفعل فكذا بالقول  
 بخلاف مسجد اخر لانه لا يلزمه بالفعل فكذا بالقول قال النواوي ولو لم يتابعه حتى  
 فرغ لمراره لصحابنا نعتضا لذلك وقال ايضا لمراره لصحابنا لانا في الترجيع فوايد

مسجد



جليله قال في المنافع اكبر من كبر البا اي عظم معناه عظم القدر ومن كبر بكسر ها والراء  
 به القديم والفضل عليه محدود للعربية اي اكبر من كل كبر وقال في المنافع اكبر  
 اوجب من ما استغنى به وعمله واجب فاستغنى بجملة وانكروا اعمال الدنيا وكان السلف  
 اذا سمعوا الادان تركوا كل شي ما فوافيه واقبلوا على الصلاة قال المطرزي في  
 كتاب الياقوت وغيره ان الافعال المخومة التي اخذت من اسمائها سبعه بسمل اذا  
 قال سمر الله وسجل اذا قال سبحان الله وحوقل وقال حوقل اذا قال حول ولا هو  
 الا بالله وحيعل اذا قال حي على الصلوة او الفلاح وحيعل اذا قال الحمد لله وهيلل اذا  
 قال لا اله الا الله وجعل اذا قال حلت فداك وزاد النعماني اذا قال اطال الله  
 بفاك والدمعن اذا قال ادام الله عزك وقال ابن النباري في معنى هلم واقبل  
 من اسماء الافعال والفلاح الفور ومنه الحديث استغنى براك اي فوري به وقبل الفلاح  
 ومنه قول الشاعر  
 لعل هم من المهور مسعه والمسي والصاح كالفلاح معه  
 اي لا يبقاه ولا خلوه وقال ليلى لو كان حي مدبرك الفلاح ادر كملاب الرماح  
 ايضا السحور وفي حديث حتى خفنا ان نفوتنا الفلاح اي السحور وقال الخليل لا ملف  
 للحاو العين في كنه واحد لقرب مخرجيهما الا ان تلف من كلمتين كل ليعلم من حي على  
 قلت جادك مع اتحاد المخرج كمدوسر الى كماله فهايه له وبلن ان زمال حف  
 ذلك بلا دغام ولهذا كان بابين في اقل من باب سلس وقال في السابع الحيدله  
 والحيفه في حي على الصلاة قلت ليس ذلك بسموع فغني الحيدله اسرعوا  
 الى الصلاة والى حافه فوزكم ونجاكم فليداو كطبها قولته والاقامه مثل الادان  
 الا انه يندم بها بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين معنى مثلها في عدد الكلمات وبه قال  
 علي رضي الله عنه واصحابه وان مسعود واصحابه وسلمه من الاكوع وتوبان وعظا  
 والاسود والثوري والحنفي وانو العاليه وان المبارك خلافا لما لك والشافعي واحمد وغيرهم  
 قال في الامام ثنيه الاقامه كلها مع تريع البكره وزيايه قد قامت الصلوه مرتين  
 خرج به ابوداود وابن ماجه وخرج به الترمذي مختصا ولم يزد على قوله علمه النبي  
 عليه السلام الادان تسع عشر كله والاقامه سبع عشر كله وقال هذا حديث صحيح  
 والادان انا صار تسع عشر كله بالترجيع وذكرنا ما قبل الترجيع وخرجه ابو محمد

الطيفه قال

بوجه

الباري

الدارحي مطولا ومختصرا وقال فيه الاقامه مني مني وخرجه ابو بكر بن خزيمة  
 في صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بخواتم عشر من رجلا فادفوا فاجابه  
 صوت اي محذرون فعلمه الادان وفي اخره وعلمه الاقامه مني مني وخرجه ايضا ابو  
 محمد بن حبان الحافظ مثله وفيه فعله الادان مني مني والاقامه مني مني قال  
 الشيخ الحافظ صاحب الامار اعلم ان هذا الحديث رجاله على شرط الصحيح فقام من  
 يحيى بن يحيى بن السبخان وعامر بن عبد الواحد الاحول اخرج به مسلم قال ولا يقات  
 بعد ذلك الى مس من مسها بسني واعرض السهقي فقال هذا حديث رواه هشام  
 وهو مخرج في مسلم عن عامر الاحول دون ذكر الاقامه فاما حديث همام بن يحيى لم  
 يخرج به قال صاحب الامار ودلك عليهم في الترجيع قال السهقي ذهب بعض اصحابنا  
 الى انه اذا الم ترجع الادان بقم مني مني نحو هذا الخبر قال وليس هذا الخبر عندي  
 محفوظ من وجوه احدها انه لو كان محفوظا لما تركه مسلم كما لم يترك حديث هشام عن  
 عامر والماني قد روينا خلافا عن اي محذرون الثالث وهو اصحابها عندهم لم يندم ابو  
 محذرون عليه ولا اولاده ولو كان ثلثا لم يفعلوا خلافا قال صاحب الامار ذكر من  
 ذكر مقدم على نزل من نزل بل لو نفاه لكان قول المبت مقدا على قول الماني على ما قرر  
 في الاصول اما قوله فحديث همام لم يخرج به مسلم فليس علم خرج مسلم له بالمقتضى  
 لعدم صحته لانه لم يزل من اخرج كل صحيح من الحديث ثم ان حديث همام وجوه يترجح بها  
 مذهبنا احدها ان رجاله الصحيحين الماني عبد الحمات يدرجها في الغلط  
 في العدد خلافا لغيره من الروايات فانه لم يقيدها فيها الجملة وقد دفع فيها اختلاف  
 واسفل في بعض الروايات هكذا ذكر في الامار الثالث قد ودرج مباحه همام في  
 روايته عن عامر الاحول فروى الطبراني برعه الى عبد الرحمن بن محمد بن عن اي محذرون علمي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الادان تسع عشر كله والاقامه سبع عشر كله الرابع  
 المعارضه بتصحيح الترمذي له وهو من ائمه الحديث الخامس يجوز ان يكون تركه لا عقاد  
 انه غير محفوظ لخالفه اهل الحار وعمر بن الخطاب سالت اباحذرون كمت  
 بودن لم يزل الله واي شي كمت بحل اخر ادانك قال كمت اني الاقامه كمثل الادان واجعل  
 اخر الادان لا اله الا الله اخرج به ابو محمد بن حبان في كتابه والسهقي في الخلافات وعن







ذكروا النار والناقوس وركروا اليهود والنصارى فامر بلال ان يسفع الادان ويوبى  
 الاقامة فحان الادان افراد الاقامة في ابتداء مشروعيه الادان والاقامة وحديث ابي محمد  
 الذي فيه ثبوت الاقامة متأخر عام حسن فكوننا نسخا له ولجانب الحازم عن هذا بان  
 شرط النسخ ان يكون اصح اسنادا واهوم قاعده في جميع جهات الترجيح فليس  
 هذا جعل منه ماصول الفقه وليس من شرط النسخ ما ذكر من رحانه بل يكفي ان يكون صحيحا  
 متأخر اعمارضا الاول غير حكيم الجمع بينهما ثم قال الحازم في حديثه انما هو  
 في ثبوت كنه الكبر وكلمة الاقامة فقط فحاشا لبعض الرعا على جميع الكلمات الاقامة قلت  
 هذا قولهم بالوهم بلا دليل وكيف يستقيم له هذا الوهم مع ما تقدم من حكاية الاقامة  
 لفظه لفظه وما قاله خطأ محض عدول عن الحق اليه وسببه الراوي الى ما لا يحسن  
 ولا ان لا ياتى به قد حفظ ما لم يحفظه الناقص فبان اولى بالقبول والعناية به لانه لا يحوط  
 في الدين وفي زيادة الاجر لا فيها عباد ولهذا بان التمسك للتكبر في اول الادان والاخذ  
 بقدم قامت الصلاة مرتين في الاقامة اولي من تنبيه التلبس وافراد الاقامة عند الجمهور  
 خلافا للمالك وكان من ائمة ائمة فقدا في جميع ما ورد به الشرع لدخول الاول في اكثر  
 ومن ائمة الناقص فقد ترك بعض ما ورد به الشرع من طرق صحيحة على ما قرناه احتجوا  
 بما رواه البخاري باسناد انه امر بلال ان يسفع الادان ويوبى الاقامة ولا ذكر  
 للنبي عليه السلام فيه ولا يكون حجة للاحتمال ان يكون الامر من غيره وفيه خلاف بين  
 الأصوليين قال الخطابي زعم بعض اهل العلم ان الامر بذلك انما هو ابو بكر وعمر قال  
 وهذا فاسد لان الحق بالشام بعد موت النبي عليه السلام واستخلف سعد القرط  
 على الادان في مسجده عليه السلام قلت وما قاله هو الفاسد فان بالادان لا يكر  
 الصدوق رضي الله عنه في خلافه وانما الحق بالشام في خلافه عمر رضي الله عنه على ما قدمناه  
 والمثبت اولي من الثاني فيحوز ان يكون الامر عمر او بعض الخطا بعد رجوعه الى المدينة من  
 الشام فان ثبت ان الامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو محتمل لا يكون معنى قوله ان  
 يسفع الادان ان ياتيه صوت من صوتين صوتين بينهما سكة ويوبى الاقامة ان ياتيه صوت  
 صوت من غير سكة من الطين ويدل عليه ما رواه ابو بكر بن ابي شيبة النسي شيخ الجماعة  
 في سننه عن اسامه عن سعد عن ابي معشر عن ابراهيم ان بلالا كان ينادي الادان والاقامة

قول  
 الحافظ العزالي في الخطا لا يكره في الصلاة  
 صاحب الامام سعد ما قاله حجة الملقاة من نسبة الراوي

وقد ذكرنا عنه فمما تقدم مثل هذا فكيف يمكن ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي  
 وما ي هو بخلافه الا ان يكون علمه على ما مر وقال النواوي فيها خمسة اقوال  
 اولها احدى عشرة كلمة وهو الجديد ثانيا عشر كلمات بفرد قد قامت الصلاة ثانيا  
 تسع كلمات بفرد التكبير في اخرها رابعها ثمان كلمات بفرد التلبس في اولها وخبرها مع  
 لفظه قد قامت الصلاة وهذه الثلاثة قد ما خلا منها ان يرجع في الادان في جميع  
 كلمات الاقامة فكون سبع عشر وان لم يرجع جعلها احدى عشر كلمة قال المغوي وهذا  
 اختيار ابي بكر بن خزيمة قلت علمهم على الرجوع في الادان وحل الاقامة احدى عشر كلمة  
 المقدمة لم يرد بها نص وانما ورد بالسبع عشر كلمة التي هي مدتها قولنا والسبب  
 في الرجوع على الصلوة هي على الفلاح مرتين من الادان والاقامة حسن وكره في سائر الصلوات  
 وهذا قول الجمهور وعند الحسن بن حي استحباب في الحشا الاخر ايضا وعن النخعي انه  
 سنة في الصلوات الخمس والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها والسبب هو  
 الرجوع الى الاعلام ومنه قوله تعالى وادخلنا البيت مثابة للناس اي مرجعا قال  
 الوري السوب زيادة اعلام من الادان والاقامة وقال محمد بن السوب من  
 الادان والاقامة ان الناس احدثوه في الادان وهو حسن قال الوري اراد  
 به قوله الصلاة خير من النوم مرتين في صلاة الصبح قلت كيف تقول هذا وقد قال  
 عليه السلام فان كان في صلاة الفجر قلت الصلوة خير من النوم مرتين رواه النسي  
 وقال في المحيط محل السوب بعد الادان وفي رواية النخعي وابي يوسف عن اصحابنا  
 محله في ادان الفجر بعد الفلاح وفي الغنية لم يذكر غيره وقال الطحاوي هو قول  
 النلة وقال محمد بن ابي الاصل كان السوب الاول في الفجر بعد الادان الصلوة خير من  
 النوم مرتين فحدث الناس هذا السوب وهو على الصلاة على الفلاح مرتين  
 الادان والاقامة وهو اختيار علماء الكوفة وهو حسن وقال قاضي حان والاصح انه بعد  
 الادان لانه ما جود من الرجوع والعود الى الاعلام وذلك انما يكون بعد الفراغ وعن  
 ابي حنيفة قوله الصلوة خير من النوم بعد الادان لانه وهو اختيار ابي بكر بن الفضل  
 البخاري قال في المحيط وتاويل قوله عليه السلام اجعله في ادانك اي اجعله من  
 جملة الادان الذي تعلم به الناس وفي المذهب ذكره الشافعي السوب في الجديد

هذا قولنا



وهو الصلاة خير من النور مرتين في اذان الصبح فان ابا محذون لم يحكه قال النواوي  
وقد صح ذلك في حديث ابي محذون وهو سنة وقال ايضا المذهب انه مشروع  
لوتركه صح الاذان وفاته الفضيله قال اعمام الحرم هو بلا شرط اولي من  
الترجيع وهو له عليه السلام لئلا لا يتوهم في شيء من الصلوات الا في الفجر رواه  
الترمذي وضعف اسناده وفي الباب جمع بين السوب الذي هو في الاذان وبين  
السوب الذي هو بين الاذان والاقامة وقد اوصحت ما قبل في ذلك وتوبيخ  
ملكه على ما عارف اهله ففي بعضها الصلاة الصلاة وفي بعضها فامت فامت وفي  
بعضها السجدة وعن عائشة رضي الله عنها ان بلالا جاء فقال السلام عليك يا رسول الله  
ورحمه الله وبركاته الصلاة رحمة الله فقال النبي عليه السلام حري انا بكر فليصل بالناس  
قال بن قسيط وكان بلال يسلم على ابي بكر وعمر كما كان يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال النواوي ثبت في الصحيحين عن عائشة قالت لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جاء بلال يودنه بالصلاة فقال مروا ابا بكر فليصل بالناس قال والتراب عليه ليست  
في الصحيحين ولفظ الصحيحين مروا ابن قسيط اسمه مريد بن عبد الله بن قسيط  
ابو عبد الله توفي سنة اربع وعشرين ومائة بالمدينة ثقة سمع من عمر واما هرون وغيرهما  
وفي شرح مختصر الكرخي للقدوري ويتوب وهو قائم الاذان في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف وقال الحسن عن ابي حنيفة السوب اذ افرغ من الاذان الله اكبر الله اكبر الصلوة  
خير من النور مرتين قال الحسن وفيه قول يسكت بعد الاذان ساعه ثم يقول حي على الصلاة  
حي على الفلاة وبه ناخذ وان صلوا ركعتي الفجر بين الاذان والسوب فلا باس به في  
قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف في الجوامع السوب بين الاذان والاقامة ولا يجعله  
في صل الاذان وقال ابن سريج عن ابي حنيفة السوب الاول في نفس الاذان وهو  
الصلاة خير من النور مرتين والماني فيما بين الاذان والاقامة وفي المبسوط وقوله  
واحدث الناس هذا السوب اسأله الى سوب اهل الكوفة فانهم الحقوا الصلوة خير  
من النور بلا اذان وجعلوا السوب بين الاذان والاقامة حي على الصلاة على الفلاح  
مرتين ونفس الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وقال يودن للفجر ثم يقول قد رما بقرا عشرين  
ايه ثم سوب ثم بعد ذلك ثم يقيم واستدل في المبسوط على هذا السوب بقوله عليه

السلام اذ ان المودن اذبر الشيطان وله خصائص كخصائص الحمار فاذا فرغ رجع  
فاذا توب اذبر فاذا فرغ رجع فاذا اقام اذبر فاذا فرغ رجع وجعل يوسوس  
الى المصلي انه كرم صلى وهذا يدل على ان السوب بعد الاذان منه ومن الاقامة قلت  
الا ان اهل الحديث لم يدروا الاقامة بعد السوب بل ذكروا النداء والسوب وزعموا ان  
السوب هو الاقامة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
اذا نودي بالصلاة اذبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الاذان فاذا قضى النداء اقل اقل حتى  
اذا توب بالصلاة اذبر حتى اذا قضى اقبل حتى يحضر من المرو نفسه يقول اذكر كذا  
اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يطل الرجل ليدي كرم صلى متفق عليه وقوله وله خصائص  
عنا صاين مهلات من طريق مسلم والخصائص شدة العدو وسرعته قال حارث قلت  
لعاصم بن الخصاص قال اما رايت الحمار اذا امتربادنيه وحضر بدنيه وعدا فذلك  
خصائصه وقال ابو عبيد هو الضراط في قول بعضهم قال الجوهر في قول عاصم  
الحب الى وهو قول الاصمعي وروى عن ابي يوسف انه قال لا باس بان يحضر  
الا مبر بالسوب فاتي بابه فقول السلام عليك يا ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي  
على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين الصلاة رحمة الله لسخطهم بامور المسلمين  
قال السرخسي وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه لما كثر استغاله نصب من حفظ  
عليه صلواته ومحمد كره هذا وقال اقا لابي يوسف رحمه الله حيث خص الامر بالسوب  
وقد روى عن عمر رضي الله عنه حجاج اماه مودن مكره يودنه بالصلاة فانتهمر  
وقال المبرك في اذنانك ما يكفيني وقال الناس سوا سبه في امر الجماعة واقاله للقدور  
وقيل للمصبر وقال في الصحاح فيها ست لغاب قلت مريد على اربعين ذكرها ابن  
عسي وقد قرى بها في الشواد وغيرها كما هي في الجليل في شرح الجليل للزباني وقد  
علقها مستوفاه على مقدمه من الخليل وفي المعرب يقول هم سواسية اي سواها سباني  
اي مثلاً وفي الصحيح هم سوا الجمع واسوا وسواسية اي اشباه مثل عاتية على  
غير قياس للسري في هذا نظر فذكر بن السكيت عن ابي عبد الله قال هم سواسية اذا استووا  
في اللوم والخسرة واسمهم على كل ما ساء ذكر المرغشاني ان قوله المودن لمن في  
المسجد وان كان فاسقا والقوم له كارهون وكذا ولا به الامام في الفاسق والداخل



بعد الحمد المودن في الادان بعد الى ان يقوم الامام في مصلاه ولو ان جماعة فاتتهم  
في المصلي بصلون الظهر بغير ادان واقامه وجماعه وقبل بعد ادان الجمعة لا يلهي هذا في  
المصلي في القرى كلهم بكل حال قوله ولا يودن لصلاته قبل دخولها وقتها وتعاد  
في وهذا اجماع الا في ادان الفجر فانهم اختلفوا فيه قال ابو حنيفة ومحمد والنوري  
كسائر الصلوات وقال في العارضة عند المالكية يودن لها عند انقضاء صلاة العتمة  
وقبل عند ثلث الليل وقبل عند سدسه قال لقوله عليه السلام في الصحيح من  
ينال الله الى سماء الدنيا من نصف الليل وروى ادا ذهب ثلث الليل وروى  
اذا بقي ثلث الليل فودن المودن تنبيها على هذه الفضيلة قلت فكون هذا  
الادان اعلما بوقت نزوله سبحانه الى سماء الدنيا لصلاته الصبح وقال ابو يوسف  
واحمد ومالك في قولك حوز من نصف الليل وهو الاصح من اقوال الشافعي وقوله  
الثاني قبل طلوع الفجر في السجود به قطع البغوي وصححه القاضي حسن والمتولي  
قال النواوي وهذا ظاهر المقول عن مالك وان امر مكتوم والمالك يودن لها في  
الشتا لسبع سقي من الليل وفي الصيف لصف سبع سقي منه والرابع من ثلث الليل  
آخر الوقت المختار قلت تناسب ان يكون هذا الادان للاعلام بانقضاء الوقت  
المستحب للعشاء للصبح الخامس جميع الليل وقت الادان الصبح حكاها امام الحرمين  
وصاحب العدة قلت وما اعلم اى الادان من بعد عند ادان المغرب ام  
ادان الصبح اذا كان جميع الليل محلا لادان الصبح فحسبته يعرف احدهما من الاخر  
قال النواوي وهذا القول ضعيف الى غاية بل هو غلط قال امام الحرمين لو لا  
حكاية ابي عبيد الله وانه لا يقل الا ما صح عنه لما استجرت نقله وكف حمن الدعا  
لصلاته الصبح في وقت الدعا الى المغرب والسرف في كل شيء مطرح واما السبع ونصف  
السبع فحديث باطل عند اهل الحديث وانما رواه الشافعي عن سعد القرط باسناد  
ضعيف وهو مخالف لمذهبه فانه قال كان ادان في الشتا لسبع ونصف سبع  
سقي من الليل وفي الصيف لسبع سقي منه قاله النواوي دليل من قال بتقديره على  
الوقت ما روى ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان يلا يودن بثلث فلو  
واشربوا حتى يودن ابن امر مكتوم رواه القعني عن مالك ورواه جماعة عن مالك

مرسلا قال صاحب الامام هو الصحيح من حديث مالك وفيه حديث اخر اختلف  
على ثلثه اوجه عن ابنه فالت كان يلا من رباح وان امر مكتوم يودن فان لم يودن  
الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام ان يلا يودن بثلث فلو واشربوا  
حتى يودن ابن امر مكتوم فكما يحبس ابن امر مكتوم عن الادان فيقول كما انت  
حتى يلسحروا ولم يكن من ادانيتها الا ان يزل هذا ويصعد هذا رواه ابو داود  
الوجه الثاني عن شعبه بسنده بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ان ابن امر مكتوم يودن بثلث فلو واشربوا حتى ينادي بلال الوجه الثالث عن شعبه  
عن علي بالشك فقال ان يلا يودن بثلث فلو واشربوا حتى يودن ابن امر مكتوم  
او قال ان ابن امر مكتوم يودن بثلث فلو واشربوا حتى يودن بلال ومن رواه علي  
الشك يزيد من رباح ابن امر مكتوم اسمه عمرو بن قيس وقيل عبد الله بن ابي القريش  
العامري ابن خال حمزة ام المؤمنين استخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث  
عشر مرة في عزوانه وشهد الفادسيه واستشهد بها في خلافة عمر رضي الله عنهما  
ولا يحنفه ومحمد في منع الادان قبل طلوع الفجر ما روى حماد بن سلمة عن ابيوب عن  
نافع عن ابن عمر ان يلا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي عليه السلام ان يرجع فينادي  
الا ان العبد قد نام الا ان العبد قد نام رواه ابو داود وذكر الرمدي عن علي بن المديني  
انه قال حديث حماد بن سلمة المرفوع غير محفوظ واخطا فيه حماد والذي عليه مسرود  
وجوه احدها ما رواه ابو داود عن نافع عن مودن لعمر قال له مسرود او مسعود  
قبل الفجر فامر عمر قال فذكر نحوه الوجه الثاني المعارضه بالصحيح الثالث قال البيهقي  
بعد ايراد حديث بلال المتقدم فاما حماد بن سلمة فانه احدا يه المسلمين قال احمد اذ اربت  
الرجل بفخر حماد بن سلمة فاتهمه فانه كان شديدا على اهل البدع الا انه لما طعن في السن  
ساحفته فلذلك من البخاري حديثه قال صاحب الامام اعلم انه قد جلت حديث حماد ما كان  
ان يجعل شاهدا من وجوه احدها ان القاضي ابا يوسف روى عن سعد بن ابي عروبة  
عن حماد عن ابن عمر ان يلا اذن قبل الفجر فامر النبي عليه السلام ان يصعد فينادي  
ان العبد قد نام ففعل وقال لست ببالا لم تله امه اخرجته الدارقطني قال ارسله  
غير ابي يوسف عن سعاد عن قتادة والمرسل اصح وعن عمر بن ابيوب قال ان يلا



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

ادنى من بلبل قال الدارقطني قبل الفجر فغضب النبي عليه السلام وامره ان ينادي ان  
العبد قد نام وروى السهفي برفعه عن ابن عمر ان بلالا قال صلى الله عليه وسلم ما حملك  
على ذلك قال استيقظت واما وسنان وطست الفجر طلع فامر النبي عليه السلام ان  
ينادي بالبركة ثلثا ان العبد قد نام ثم افغده الى جنبه حتى طلع الفجر روى الطحاوي  
باسناده عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغرنكم اذان بلال  
فان في بصره شيئا قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي فاخبرني هذا الاسناد انه كان  
يودن بطلوع ما يرى انه الفجر وليس في الحقيقة فجر وقال قدرونيلا عن عائشة  
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا ينادي بلبل فكلوا واشربوا  
حتى ينادي ان ام مكتوم قالت ولم يكن بينهما الا مقدار ما يصعد هذا وينزل هذا فلما  
كان بين اذانيهما من المرب ما ذكرنا ثبت انهما كانا يقصدان وقتا واحدا وهو طلوع  
الفجر فخطبه بلال لما يبصره ونصيبه ان ام مكتوم لانه كان لا يودن حتى تقول له  
الجماعة اصحت اصحت وروى عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ما كان بينهما  
الا ان ينزل هذا ويرقي هذا يعني بلالا وان ام مكتوم وقال ابن منده بعد بحجة حديث  
سفيان عن عبد الله ورواه عاصم وزيد العدني عن الزوري ورواه ابن غير وابن  
بشر وغيرهما عن عبد الله وروى البخاري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان بلالا يودن بلبل فكلوا واشربوا حتى يودن ان ام مكتوم فانه لا يودن  
حتى يطلع الفجر قال القاسم ولم يكن بين اذانيهما الا ان يرقى هذا وينزل هذا وعنه  
عليه السلام بلال لا يودن حتى يطلع الفجر اخرجه السهفي قال في الامام ورجال اسناده  
ثقات عندهم وعن حفصه كان لا يودن حتى يصح اخرجه الحافظ ابو جعفر الطحاوي  
قال النووي وكان للنبي عليه السلام مودنان ولعثمان اربعة اعرض الابرار عن بلال  
حديث حفصه زواه الناس ولم يدكر وافته ما ذكره عبد الكريم الجزري قال صاحب الامام  
قلت ابو سعيد عبد الكريم ابن عبد الملك الجزري روى عنه مالك وعنه سفيان الثوري  
ما رايت مثل عبد الكريم الجزري وقال ابو عمر بن عبد البر هو ثقة رضي وقال علي بن  
المدني ثبت ثبت ثقة قال صاحب الامام ومن كان بهذه المثابة فاي معنى لما ذكره  
عالم يدكر غير حديث اخر روى الاوزاعي عن الربيع عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكنت المودن الاول من صلاة الفجر قام فركع  
ركعتين خفيفتين اعرض الابرار عنه ما قال حديث الاوزاعي رواه الناس عن  
الربيع فلم يدكر وافته ما ذكره الاوزاعي قال سمعت ابا عبد الله بصغف روايه  
الاوزاعي عن الربيع قال صاحب الامام قلت الاوزاعي من امة المسلمين اسي  
كلامه فلا يلفت الى كلام من سكر في الاوزاعي ذكر ان مالك بن انس الامام كان  
يقود دابة الاوزاعي وهو راكبها وسفيان بن عيينه يسوقها وروى ابو محمد بن  
حيان بسنده عن عائشة قالت ما كان المودن يودن حتى يطلع الفجر رواه ابن  
معدان عن سالم بن جناد عنه وقال صاحب الامام قوله صلى الله عليه وسلم ان بلالا  
ينادي بلبل المرب في سائر العام وانما كان ذلك في رمضان قلت هذا المرب اذ انما  
وانما كان تدكر وسحر كالعادة الفاشية في رمضان وقال بعض الخبالة مكر الاذان في  
رمضان قل الوقت قال القاضي منهم من نص عليه احمد في رواه الجماعة قلت هذا  
مخالف لنص الاحاديث المقدمة فانهم لم يرووا الاحاديث بلال الا في شهر رمضان وقال  
ابو محمد بن حزم الطاهري لا يدل ما من اذان بعد الوقت وان اذن قبل الوقت جاز اذا  
كان بينهما زمان يسير قد رما بهبط الاول بصعد الثاني وعند الشافعي لو اقصر على  
الاذان الاول جاز ذكره النووي في شرح المهدي وسمع عليه مودبا يودن بلبل فقال  
اما هذا فقد خالف سبه اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لو كان انما كان خيرا اليه  
فاد اطلع الفجر اذن وادكر ابو عمر بسنده عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المودن  
بلبل قالوا اتق الله واعدا ذلك وقال الامام سودا انما كانوا يودنون بعد الصبح رواه  
الطحاوي وقال سفيان لا يودن حتى يطلع الفجر قال في المنافع وغير المقصود من الاذان  
الاعلام بدخول الوقت والاذان من نصف الليل يكون مجزيا وقد يقدم عن الشافعي  
وغيره الاقصر على الاذان الاول من نصف الليل واي اعلام في هذا بل يورد المسافر من  
وذوي الحاجات ادخروا من البلد معتمد على اذان الصبح فلو خذون فينبغي ان  
يكون هذا ممنوعا ولانه يلبيس الامر على الناس فيما اسع التمسح من سحره والمنفل من  
تقله لظنه بدخول وقت صلاة الفجر وبعض من سمعه رما صلى الفجر في الليل المقيم بنا على  
ادانه وقالوا انما انقص الفجر بذلك لانه وقت نوم وغفلة بخلاف سائر الصلوات



ومذا الفرق لا اعتبار به لان الادان الواقع في اول الليل او نصفه اذا سمعه الانسان  
لا يعمل عليه في ترك النوم والمأهب لصلاة الصبح لكونه في غيه وقوه واوانه وهذه الوقفات  
الي اخر عوها من اول الليل والثلث والصف والسادس وما شاكل ذلك لم يرد بها  
نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قاله لاحد من الصحابة فلا اصل لها في الشرع  
فلا يلتفت اليها ولا نه لا تعارض بين قوله عليه السلام ان بلا الا يودن وبين نصه عليه السلام  
بلا اغن الادان حتى تطلع الفجر كما تقدم من طرق لوجوب العمل بشيئ النبي عليه السلام وترك  
فعل بلال وان قوله عليه السلام يودن دليل مطلق وقد صح انه لم يكن بين ادان بلال وادان ابن  
امر مكرم المقدار يزول احدهما وصعود الاخر من ان بلال كان اذا خرج من الخلاء الليل وهو  
محمول المطلق على المقيد فكيف يستقيم امر حوان في نصف الليل اخذ من حديث بلال يودن  
بليل على قاعدتهم التي عرفت في اصول الفقه قال في المقيد والمتردد ما لك خالف علمه اهل  
العلم في بئنه مواضع في بئنه المكبر في اوله الثاني في حتم الادان بالله اكبر الثالث  
في قوله قد قامت الصلاة مرة واحدة في الاقامة والشافعي خالفنا في سبعة مواضع احدها  
الترجيع فيه الثاني افراد الاقامة الثالث يقول عندنا بعد الفلاح الصلاة خير من النوم  
مرتين في ادان الفجر وعنده لا يقول النبي للحديد الرابع لا يش ان يودن واحد ويقم عنه وعنده  
يكبر ذلك وهو رواية عن ابي حنيفة الخامسة الادان على التساعتين وعنده يودن  
وخمسة صوتها على انه سنة الصلاة المكتوبة وعنده سنة الجماعة المستحبة السادس  
تكرار الادان والاقامة في مسجد اهل مكة عندنا خلافه وهو ما على كراهة تكرار الجماعة وعندها  
وباني المسلة في ذلك ان شاء الله تعالى السابع الادان فصل بر كعب بن عذرة وعنده لا وغالب هذه  
الحكام ذكرته فيما تقدم وتحقق مذهبها في ذلك واما قصدت جمعها هنا قال الشافعي  
في الترميم ملحقا بالنواوي عنه في شرح المذهب الرواية في الادان بطلانها خمسة مرات  
في اليوم والليل في المسجد يعني مسجد مكة والمدنية على روى المهاجرين والانصار ومودنا  
حكه ابى محمد وادان ابو محمد في النبي عليه السلام وولده بكه وادان السعد القرطبي  
مند من النبي عليه السلام واي بكره حكم الادان والاقامة والسويب ووقت الفجر كما ذكرنا  
فان جاز ان يكون هذا غلطاً من جماعتهم والناس يحضرونهم ويأتينا من طرف الارض من بعثنا  
ذلك حازله ان لساننا عن عرفه ومنا ثم خالفوا ولو خالفنا في المواقيت لكان حواره من

بليل

والاقامة

مخالفاً في هذا الامر الطاهر المعقول به وروى الترمذي عن مالك قال ادان سعد القرطبي  
في هذا المسجد في زمن عمر بن الخطاب واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوفرون  
فلم ينكره احد منهم فان سعد يودن ويؤم يودن نادانه فقبل له كيف كان ادانهم  
قال يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر فذكرهم بالترجيع اسمي كلامها قلت ان صح  
هذا الكلام عنه فبئس الحال كبر والى فيه يميل للسبح طائيل وذلك ان مالاً يقول بخلاف  
دعواه وهو ان مسجد المدينة الى من مالك على خلاف مذهب في بئنه المكبر في اول  
المواقيت على روى المهاجرين والانصار حلفهم عن سلفهم وينقلون ذلك بقلامنا ترا وقد  
روى من طرق صحيح في ادان ابى محمد وعبد الله بن رند الله اكبر الله اكبر من بين في  
اول الادان وكذا امر بلال ان يسفع الادان بعضي ان يكون المكبر في اوله مرتين كما رجحنا  
ذكر ذلك كله ابو الحسن بن طلال في شرح البخاري فلف يستقيم هذا مع نقله الادان  
على وقوع مذهب ودعواه ان ذلك في كل يوم وليلة خمس مرات في مسجد مكة والمدينة  
على روى المهاجرين والانصار وتسنيعه بذلك على من تقدمه في العلم والنس والورع  
ونقل مالك استعدهم وكان البخاري ومسلم اخرجا احاديث مالك في الصحيحين  
ولم يخرج عنه شيئاً فها وقوله وادان السعد القرطبي مند من النبي عليه السلام  
واي بكره ليس كذلك ولم يودن السعد القرطبي من النبي عليه السلام ولا اي بكره وانما  
جعل الادان لسعد القرطبي من عمر بن حفص بن قيس بلال للجهاد وذهب الى الشافعية  
جعل الادان المسعد وقال كان قد ادان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلال كان  
مودن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا معلوم بالواتر وادان لا يكره على ما تقدم  
ولم يكن يرجع في ادانه حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم سفر او حضرا ولم ينقل  
الترجيع عن بلال الله ولو كان شيئاً سنونا لكان بلال اولى به للثمة حلا رتبة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ومواطنته على الادان وقوله ولو جاز ان يكون هذا غلطاً  
من جماعتهم ويأتينا من طرف الارض من بعثنا ذلك لتقتضي ان ما على اهل مكة  
والمدينة لا يجوز مخالفتهم وليس هذا مذهباً له فانا اذا وجدنا حديثاً صحيحاً  
مخالفاً علمهم بحب العمل ما حدث عندنا وعنده وترك علمهم وقول الترمذي عن مالك  
ادان سعد القرطبي الى اخره ان كان ما دلتهم بالمرسع فقد انكره مالك ونقله عن



تقدمه وان كان المشيه بعد انكم هو فلا يكون حجه على احد وقال ابن بطال قالت  
طائفة المخلاف في هذه الآثار كلها مدلل على ابلحجه فمن شأ ادن على ما روى فيها  
لانه قد صح عن الرسول جميع ذلك كالموضي بالخيار ان شأ تواضعا منه وان شأ مرتين  
مرتين وان شأ ثلاثا هذا قول احمد واسحق والطبري فسرع الحافظ اذا ادن  
ان كان عند دخول وقت الصلاة بصير به مسلما وفي غير وقت الصلاة لا يصير به مسلما  
لانه مستتر في به وقال النواوي في شرح المهدب ان كان عيسويا لا يصير بذلك مسلما  
والعسويون طائفة من اليهود تعقدون لخصاص رساله بناس صلي الله عليه وسلم  
بالعرب منسوبون الى ابي عيسى اليهودي لا صهياني قلت وهذا جهل عظيم منهم  
لانهم متى اعتقدوا نبوته تسجل عليه اللدب لعصمه لانها من الكذب وقد اخبر  
انه بحث الى الناس كافة العرب والعجم قال وغيره ان حرك لك لا يصير به مسلما وكذا  
عندنا قال فان قل له قل كذا ولا يستند بصير مسلما بلا خلاف والمالك ان  
يقول لا اله الا الله محمد رسول الله من غير استدعاء ولا حكاية ففيه وجهان الصحيح  
منها انه بصير مسلما وذكر الشيخ الامام علي بن محمد الرردوي في شرح الكافي ان مسائل  
الباب اقسام عشرة القسم الاول على بضر تركه وهو جعل اصبعه في اذنه وحويل  
قدمه من موضعها في الصلاة والفلاح اذا استطلع حويل راسه عننا وسلاما مع  
نبات قدمه بخلاف ما اذا انب الصومعة كبره وترك الترسل في الادان والحد  
في اقامه وهذه الملة من الادان الزايله القسم الثاني فعله حسن وذلك لثمة السوب  
الحديث في صلاة الفجر على الصلاة حتى على الفلاح مرتين من الادان والاقامه وكان  
السوب الاول الصلاه من اليوم مرتين من الادان والاقامه وان يودن الرجل وحدهم ويقم  
وجمع التقي للودن من غير طلب حسن القسم الثالث فيما يكمل فعله وهو سبعة ترك  
تسقيات القبلة والفقود في الادان ولو ادان في ثلثه وحده لا يكمل بكرار الادان  
وادان اخرها والوصل من الادان والاقامه وتاد من رجل واحد في مسجد من وطلب الاجر  
عليه قال وقد جمعت سبعة اخرى من مواضع شتى السوب في بقية الصلوات ولم  
ترمشا حنا به بأسا في سائر الصلوات وادان الحث دون الحديث واقامه الجنب والحديث  
ويرك المسافر الاقامه وادان من الحثم وعن ابي حنيفة وادان الفاجر القسم الرابع

فما جرى وهو عشره ان يودن ويقم على غير وضوء او يقعد فيها ويرك الاستقبال  
او يرك المسافر الاقامه او يكفي المنفرد بادان القوم واقامتهم وادان العذر والاعذار  
وولد الزنا ويقم في الادان ويكفي ما دان المزدك شيئا من ذلك لا يخل باصل  
الادان ودكره في موضع اخر ادا ان المراه والمرأه الخامس في الحب وهو احدى عشر  
ان يرك المسافر في الاقامه ليل يودى الى الفضل منها ومن الشرح وان يكون عالما بالسنة  
وان يكون بصيرا وان يودن حيث يكون اسع للحرازان وان يرك البليح جدا او  
طن الادان اقامه فاحب ان يقدّم ثم يقم وان يرك الادان لو غشي عليه فنه او  
احدث موضعا او مات والمواطر عليه احب السادس فيما لا بأس به وهو ثلثه لا  
باس ان يودن واحد ويقم غيره ولا بأس بالجماعه بعد جماعه المسافر من كان الحق  
لاهل المسجد ولا بأس بتقديم ادا ان الفجر على الوقت في غير طاهر الروايد عن ابي يوسف  
وقد قدمت السامع فيما بعد وهو ثلثه لا بأس بالوقت وادان السكران والخنو  
وزاد غيره ادا ان الصبي الذي لا يعقل وادان المراه عن ابي حنيفة فصارت خمسة  
الثامن ما يصير به مسيئا ترك المسافر الاقامه وترك اهل المسجد الادان التاسع  
المسافر يودن راجا ان شأ العاشر فيما نه عنه لا ينكح في الادان ولا يسلم ولا  
يرد السلام ولا يجهد نفسه وقد ذكرت عامه هذه المسائل فيما تقدم مفرقة بشرحها  
ولحيت ان اذكرها على هذا النمط الذي ذكرته في الجامع الصغير رجل صلي في سفره  
او بيته فغرد ان واقامه كره قال فاضح جان الصحيح ان الكراهه مقصوره على  
المسافر اما من صلي في بيته فلا فضل له ان يصلي ما دان واقامه ليلون على هه الجماعة  
ولهذا ان يحجم بالقراه في حقه افضل وقيل اراد بالبيت البيت الذي ليس له مسجد في هذا يصح  
ان يكون مخلصا باج **شروط الصلاة** التي يسقطها الشرط جمع شرط  
وهو معروف والشرائط جمع سريطة وهو الذي يلزم من استيفائه استيفاء الشرط ولا  
يلزم وجود وجود المشروط من شرط بشرط يكسر الرا وضما في المخرج والشرط  
بالتحريك العلامه واسراط الساعه علاماتها قال الشيخ في اصوله الحكر خاف الى  
الشرط وجود اعنه لا به ويضاف الى العله وجوبا بها والشرط والركن لا ينمنا  
ونفتر فان فتر او العام والمخاص فعلى هذا كل كشرط ولا يعكس دكره الراعي يعني

مجموعه

الحشر







قال المرواني في عونه الخراج خمسة او خمسة عشر  
انها عامه المستوي والركبة والسناسل العروا

لا النسيان وقال الحاكم هو على شرط البخاري ورواه ابو بكر بن خزيمة في صحيحه ما ساد  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل لله صلاة امرأه ودخلت في الخمار وهذا  
لوضوح ان الحائض المانع وما ذكره منقوض بآيانه والطهارة فانها يجب لمس المصحف  
قال ابو عمر بن عبد البر لا يخرج من قال ان السنة من ورائه الصلاة بالاجماع على فساد  
صلاة من ترك بوبه وهو قادر على الاستسار به وصلح عرنا وهي ما بين السن والركبة  
والركبة من العون وهو قول عطاء وفي البوري السن من العون عا ابر حنفه رضي الله عنه  
وهو صحيح مذهب ابن حنبل وقال به زفر ومالك ما فيها انهما عون ايضا كالرماية عن  
ابن حنبل ما فيها السن دون الركبة رابعها عكسه كظاهر قول الثلثة من اصحابنا  
خامسها القبلة والدبر فقط حكاه الرازي عن الاصطخري وقال النواوي وهو  
شاذ منكرو وهو رواية عن احمد حكاه عنه في المغني وقال هو قول من اني رتب وداود  
ومحمد بن جرير وقال بن حزم الذكر وحلقه الدبر لما روي عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم حبر حشر الازار عن فخذته حتى اني لم نظل الى ساض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم رواه  
البخاري وقال حدثت انس اسند وحدثت جر هذا الحوط ولا بها لست محرجا للحديث  
فلم يكن عونه كالسناء ويدل عليه بهية عليه السلام عن استئصال الصما والاحتياط في  
توب واحد للسن على فرجة منه شيء رواه البخاري وعنه وفي مسلم صحيحه في توب واحد  
كاسف عن فرجه وقوله تعالى قد ابرنا عليك لما ساءوا روى سوانم وقال قلت لهما سوائها  
وقال كف توارى سوءه لخصه دل على انه لا عون غير السوء قال بن بطال في شرح البخاري  
قال المهلب معنى قولهم الفخذ عون على معنى القرب والمجاورة والمنع من قبل الدرعة بليل  
اجماعهم على ان من صلى مكشوف القبلة والدبر ان عليه الاعادة واجمعوا على ان من صلى  
منكسفة الفخذ اعاده عليه ذلك على ان حكمها مخالف للقبلة والذكر قلت نقل هذا  
الاجماع كخبر ما فانه خلاف من اصحابنا ان صلاة مكشوف الفخذ فاسدة وهو صحيح قول  
الشافعي وما خذ لا ان يريد بالاجماع اتفاق المالكية وعن الاوزاعي ان الفخذ عون الا في  
الحكام وعن يعقوب بن علي سمعت عليا رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول الركبة من العون قال ابو حاتم النازي عقبه ضعيف الحديث وفي البخاري  
قال ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ركبة من دخل عثمان رضي الله عنه والدليل على

وان

لست

ان السنة من العون ما رواه احمد بن حنبل ان ابا هريرة قال للحسن بن علي ارفع قبضك  
عن نفسك اقبل حيث رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل فرفعه فقبضه فقبض سرته  
ودله السهمي وعنه وروى انه الحسن ايضا ذكره في الامام فلو كانت السن من العون  
لما اكتشفها ابو هريرة ولا قبلها وعن ابن جبرج عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السنة من العون  
قال في الامام وهو هكذا مرسل مفصل وعنه عليه السلام اذا زوج احدكم عبدا امتد  
واجره فلا سطر لامة التي تسمى عورته فان ما تحت السن الى ركبة من العون رواه  
الدارقطني وقوله حتى يجاور ركبة لم يذكر في الحديث وقال في الفيد وكان الركبة  
مركبة من عظم الفخذ والساق فاحتج الحنفية ولا باحه فغلب الحنفية احتياطاً كما قلنا في  
وجوب غسل المرفقين في الوضوء والركبة عون على حده عند بعضهم قال في الخمار لو بدت  
ركبة ففسدت صلاته وبه قال الاوزاعي والبوري قال الاستحسان في لم يذكر في ظاهر الرواية  
انها تتبع للفخذ او اصل وعنه اخر من تبع للفخذ حتى لو انكسفت وحده لا يفسد صلاته لا  
انه لو صلى ستر ذلك يكون مسألاً خلاف ما لو صلى في ثوب واحد متوشحاً به ونفسه  
ان يفعل بالثوب ما يفعله القصار في المقصر وهو ان يلف بالكراس فانه لا يكون  
مسبلاً الا الاول بعد عرنا في العرف ذكرها في الذخيرة وقال هي مسلة كتاب الاستحسان  
وعن ابي حنيفة الصلاة في السراويل وحدها تشبه فعل اهل الجفرا والتوشح ابعده من  
الجفرا وقصر وسراويل لخلق الناس قلت ينبغي ان يضم الى ذلك تغطية الرأس وكان  
محمد بن الفضل يقول ما تحت السن الى الجاهة ليس بعون للعامل العامل بايديه عند الاثران  
قال المرغساني وهذا ضعف لان العامل خلاف الصلح يعتبر والركبة اخف من الفخذ  
حتى يترك على كاشفها لرفق ولا يشارعه ان لا مكشوف الفخذ يحذف ولا يضرب عليه ان  
لج قلت ينبغي ان يكون هذا في حق من يعتقد ذلك عونه او في حق العامي لا سيما لا يعتقد  
ذلك عونه لا سيما ويستدل عليه فلا يسعى ان ينكر عليه لا يرفع ولا يحفظ ولا يترك  
السوء يوجب عليه ذكر هذا صاحب الجاه في كتاب الكراهية وانما ذكرته هنا اقتدا  
بأكثر مشايخنا رحمهم الله والفائدة المحمل والذكر يعتبر عضو بافراد ولا كذا الانبياء  
وفي فاضل حان والخضبان بافرادهما غير ضم وقيل بالضم والادب اصح وفي الباب قال وهذا هو



قال الراوي في عونه اخرج منه او صححه المصنف  
انها عامر السمر والركبة والسنن والعروة

لا النسيان وقال الحاكم هو على شرط البخاري ورواه ابو بكر بن خزيمة في صحيحه ما سادته  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل لله صلاة امرأه وقد خاضت الا تخار وهذا  
توضيح ان الحائض المبالغ وما ذكره منقوض بآيما والطهارة فانها يجب لمس المصنف  
قال ابو عمر بن عبد البر لا يخرج من ان المسنة من رافض الصلاة بالاجماع على فساد  
صلاة من ترك توبه وهو قادر على الاستمرار به وصلح عمارا وهي ما بين السنن والركبة  
والركبة من العون وهو قول عطاء وفي المورى السنن من العون عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
وهو صحيح مذهب ابن حنبل وقال به زفر وما لك ما فيها انهما عون ايضا كالركبة  
ابن حنيفة ما فيها السنن دون الركبة رابعها عكسه كطاهر قول الثلثة من اصحابنا  
خامسها القبل والدير فقط حكاه الراعي عن الاصطخري وقال النواوي وهو  
شاذ منكرو وهو رواية عن احمد حكاه عنه في المغني وقال هو قول من اوجب رداده  
ومحمد بن جرير وقال بن حزم الذكر وحلقه الدير لما روى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم جبر حسر الارزاع عن فخذته حتى اني لم نظر الى ساض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم رواه  
البخاري وقال حديث انس اسند وحدث جبر هذا الحوط ولا بها لست محرجا للحديث  
فلم يكن عونه كالسنان ويدل عليه هيبه عليه السلام عن استعمال الصلوات والاحتياط في  
توب واحد ليس على فرجة منه شيء رواه البخاري وعنه وفي مسلم صحيح في توب واحد  
كاسف عن فرجه وقوله تعالى قد ابرأنا عليكم لما ساءوا لمر وقال بيت لها سواها  
وقال كيف يوارى سوء اخيه يدل على انه لا عون غير السوء قال بن بطال في شرح البخاري  
قال المهلب معنى قولهم الفخذ عون على معنى العرب والمجاورة والمنع من قبل الدررعه بل  
اجماعهم على ان من صلى مكشوف القبل والدير ان عليه الاعادة واجمعوا على ان من صلى  
منكسرة الفخذ اعاده عليه فدل على ان حكمها مخالف للقبل والدرر قلت نقل هذا  
الاجماع حكما فانه خلاف من اصحابنا ان صلاة مكشوف الفخذ فاسدة وهو صحيح قول  
الشافعي والحمد لله ان يريد بالاجماع اتفاق المالكية عن الارزاع ان الفخذ عون الا في  
الحمام وعن يمينه بن عليه سمعت عليا رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول الركبة من العون قال ابو حاتم النواوي عقبه ضعيف الحديث وفي البخاري  
قال ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ركبة من دخل عثمان رضي الله عنه والدليل على

وار

لست ع

ان السنة من العون ما رواه احمد بن عدي ان ابا هريرة قال للحسن بن علي ارفع قبضك  
عن بطنك اقبل حيث رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل فرفع قبضه فقبل سرته  
ودلهم السهفي وعنه وروى انه الحسن ايضا ذكره في الامام فلو كانت السنن من العون  
لما اكتشفها ابو هريرة ولا قبلها وعن ابن جبرج عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السنن من العون  
قال في الامام وهو هكذا مرسل مفصل وعنه عليه السلام اذا زوج احدكم عبدا امتد  
واجبره فلا سطر لامة التي تسمى عورته فان ماتت السنن الى ركبته من العون رواه  
الدارقطني وقوله حتى يجاور ركبته لم يذكر في الحديث وقال في المفيد ولا ان الركبة  
مركبة من عظم الفخذ والساق فاحتج الحظر ولا باحه فغلب الحظر احتياطاً كما قلنا في  
وجوب غسل المرفقين في الوضوء والركبة عون على حده عند بعضهم قال في المحار لو بدت  
ركبته بفساد صلواته وبه قال الارزاعي والمورى قال الاستحسان لم يذكر في طاهر الراية  
انها تتبع للفخذ او اصل وعنده اخر من تبع للفخذ حتى لو انكسفت وحده لا يفسد صلواته الا  
انه لو صلى ستر ذلك يكون مسألاً خلاف ما لو صلى في ثوب واحد متوشحاً به ونفسه  
ان يفعل بالثوب ما يفعله القصار في المقصر وهو ان يلف بالكراس فانه لا يكون  
مسبلاً الا في الاول بعد عمارا في العرف ذكرها في الدررعه وقال هي مسلة كتاب الاستحسان  
وعن ابن حنيفة الصلاة في السراويل وحدها تشبه فعل اهل الجفاء والتوشح بعد من  
الجفاء وقميص وسراويل لخلق الناس قلت ينبغي ان يضم الى ذلك تعطيه الرأس وكان  
محمد بن الفضل يقول ماتت السنن الى العانة ليس بعون لمعامل العمال ما يدايه عند الاثران  
قال المرغشاني وهذا ضعف لان المعامل خلاف النص لا يعتبر والركبة اخف من الفخذ  
حتى يكر على كاشفها لرفق ولا يشارعه ان لا يكشوف الفخذ يخفف ولا يضرب بجملة ان  
يجوز ان يكون هذا في حق من يعتقد ذلك عونه او في حق العاقبة لا لا يعتقد  
ذلك عونه لا سيما ويستدل عليه فلا معنى ان ينكر عليه لا يرفع ولا يخفف يوم مكشوف  
السوء يوجب عليه ذكر هذا صاحب الحجاب في كتاب الكراهية وانما ذكرته هنا اقتدا  
بما ذكره شيخنا رحمه الله والفائدة المحمل والذكر يحبر عضواً بافراداً وكذا الاثنيان  
وفي فاضل حان والخضبان بافرادها يغير ضم وقيل بالضم والاول اصح وفي الباب قال وهذا هو



الصحيح دون الضم ووجهه ان كل واحد من العضوين يجب تقطعه ديه كامله فلا  
تبعيه مع ان الاصل براه الزمه ووجه الضم ان الذكر والانس منفعتهما واحده في  
الاعلاو وسميان الفرج ولهذا يقال لها والذكر الفرجان حتى لو قطع انسان اثنيه  
م ذكره لا يجب الدية في الذكر بل يجب حكمه عدل لان نفوات منفعة الانثيين فان  
منفعه الذكر قولاه وبدن الحرة كله عورة الا وجهها وكفيها وفي بعض النسخ  
كلها توكد للبدن وهو مذكور الا ان البدن لما كان منها وبعضها انث باعتبارها لما اضيف  
اليها كقولها تعالى يلفظه بعض الشياخ بالتاء لان بعض الشياخ سياتي غالبا ومنه  
ذهبت بعض اصابعه وقال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لان مثل الحسنه  
حسنه وقال الشاعر انشروا بقول الذي قد ادعته كما شرقت صدر القاه من الدم  
لان صدر القاه منها وقال الماتني خبر الرهر تضععت سور المدينة والجلال للشمع  
لان سور المدينة منها وقال تشفت اعاليها من الراج النواصر قال في المنافع واخرى  
قوله الا وجهها وكفيها فنه اساءه الى ان قدمها وظهر كفيها عورة قلنا  
اما القدم فظاهر الفضيه الاستسنا من الموجب واما ظاهر الكعبين فليس بظاهر لان  
الكف اسم لظاهر اليد وباطنها الى الرهق ويمكن ان يقال الكف في العرف اسم للباطن  
كالراجه يقال في كفه شي وكفه حملو والمراد بها باطنها وقال الميرغساني في النواصر  
والاستسنا في شرح محصر الطحاوي الحرة من قريتها الى قدمها عورة الا وجهها وكفيها  
والقدمان منها عورة قال الاستسنا في حق النظر فالحجاب الاستسنا والطحاوي  
لم يحطها عورة في حق الصلاة وذكر الراجي انها ليست بعورة في حق النظر بغير شهوة  
قال الميرغساني وقيل لا يلون عورة في حق الصلاة ايضا وفي المحيط الا الوجه والبدن  
الى المخرج والقدمين الى الكعبين وفي الووري جميع بدن الحرة عورة الا ملته اعضا الوجه  
والبدن الى السعير والقدمين وفي المفيد الميرغساني خلاف المشايخ قال قاضي حان  
الاصح انها لا تلحق كما ذكر في الحجاب وفي المفيد في ساعدها روايان قال قاضي حان الاصح  
انها عورة في المبسوط روى الحسن عن ابي حنيفة انه ساج النظر الى قدمها وفي  
جامع البرامكة عن ابي يوسف ساج النظر الى رجليه وكذا ساج النظر الى ثيابها لانها  
سد منها في الحجاب مع الرجال وقال الثوري والمرني القدمان ليستا بعورة وقال

النواصر في قول عند الحسن اسانين وقيل وجهه ان باطن قدمها ليس بعورة وعند احمد  
في الكف روايان وقال ابو بكر بن عبد الرحمن البايع الحسن كلها عورة حتى طفرها  
لقوله عليه السلام المراه عورة رواه الترمذي وصححه الترمذي والحجة لنا في ذلك  
قوله تعالى ولا مدبرين بينهما الا ما ظهر منها قال بن عباس وان عرا ما ظهر منها  
وجيها وكفاها ولا نه عليه السلام في الحسنة عن لبس القمارين والقباب  
رواه البخاري عن ابن عمر لو كان الوجه والكلان عورة لما حرم سترها وتفسير ابن  
عباس رواه السهمي ومثله عن عائشه وعن ابن مسعود رضي الله عنه ما ظهر منها البنان  
والقرط والذبح والمخال والفلاذ وعن ابن مسعود ما ظهر منها الساب ولا يجوز  
كسف كفيها الا في ذكره عنه بن بطال والساني النواصر قال في المنافع فاذا نهين  
عن ابد الزينة التي هي الحلي والحلل ملاسيتها تلك المواضع كان محالها وقيل المراد  
بذلك موضع الزينة دون غيرها لان النظر للحلي حلال قال بن عباس الزينة الحلي  
والخاتم اي موضعها وهو العين والاصبع والمراد بالعين الوجه وبالصبع اليد  
اطلافا لاسم العض على الحلي وعن عائشه وميمونه وام سلمة ازواج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انهن كن يصلين في درع وخمار وليس عليهن ازار رواه ماكر  
في الموطا وذكره بن بطال في شرح البخاري قال احمد اتفقت عامة على الدرع  
والخمار والدرع القصر الطويل والغالب على القصر الطويل عورة بغطيه القدم فهدا  
مدل على ان القدم ليست بعورة وكان في الزام وجوب بغطيه القدم حرجا لا يحق  
والحرج موضوع في الشرع قوله فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوفة  
بهد صلاها عند ابي حنيفة وخبر وان كان اقل من الربع لا تعبد وقال ابو يوسف  
لا تعبدان اقل من النصف وفي النصف عنه روايان فجعله في حكم الدليل  
في الجامع الصغير وفي حكم الذكر في الاصل وفي المحيط والدرع والميرغساني  
والووري وقاضي حان والبدايح جعلوا المانع الربع من غير تردد وانما شرح  
الجامع الصغير دله بالتردد من الربع والثلث قال الكردى هذا عورة من الجانب  
سواء قاله المصدر السهد السابق انه شك من الرازي المالك ذكر الشيء فلا يكون  
مسددا وان كان مسددا من غير بالان كقوله تعالى يوم غير على الخاف من غير



يسير وكفوله تعالى معلوم ما يسرون وما يعلنون وكفوله تعالى لا يأخذ سنه ولا نوم على  
 احد الوجهين الرابع ما تاتي هذا قول ابي يوسف فان الربح والملك غير مانع عنه كانه  
 قال لسف الربح او الملك مانع خلافا لابي يوسف الخامس قبل الربح مانع مع  
 العلم والملك من غير العلم السادس قبل الربح مانع من هذه المسئلة على  
 هذا الوجه فذكره محمد كذا الساج قبل ان يحد بقطع فان الملك كذا بالنص والربح  
 بلا استدلال فان من راي احد جواب الشخص لسجد ان يقول رايته ويدل عليه ما  
 تقدم من المسائل فيردد محمد في ذلك وقال الشافعي لو انكشف شيء من العون في الصلوة  
 بطلت صلوته ولا يعفى عن شيء منها ولو شعر من راس الجنب او طفر منها وعند محمد  
 يعفى عن القليل ولم يحرمه شيء بل جعل الكبر ما يخص في النظر والقليل لا يفسد ويرجع  
 فيه الى العادة قالوا القدر يحل على الشرع وعندنا لا يكشف القليل لا يمنع وكذا الكبر  
 في الركن القليل وهو ان لا يودي ركبا من اركان الصلوة حتى لو انكشف عورته في الصلوة  
 فغطاها في الحال لا يفسد صلوته وان ادى معه ركعا فسدت ولا يصح سروده في الصلوة  
 مع الانكشاف والتجاسه المانع من الاصل من الحدود يعرف بالنصوص ان وجبت وبالجها  
 ان عرفت وقد علم النص في الباب فنعين الاجتهاد وما ذكره محمد ما يعرف وليس  
 له صابط شرعي فلا يعمل عليه وقول الشافعي بردة اصول الشرع الواردة بوضع ما  
 ليس في وسع البشر ولا ان اسم الخمار يوجد فمافيه حرق يسير ولا في قليل الكسوف في  
 كسر الصلوة كمنه مثل كسر الكسوف في قليل الصلاة وهو ان يخل ازاره فماخذ من ساعته وجهه  
 قول ابي يوسف ان ما زاد على النصف كبر لا يقابله دونه ووجه منع النصف  
 على ما ان المعفو عنه هو القليل والنصف ليس بقليل كما يقابله ليس بكبر وجه عدم المنع  
 ان المانع هو الكبر والنصف ليس بكبر لا يقابله ليس بقليل ذكر ذلك في المعتبر  
 والاسرار في النصف وجه قولهما ان الربح حكم الكل في نظر الشرع لا ترى ان  
 المحرم بخلق الربح في اوانه وفي غير اوانه يجب به الدم بخلاف ما دون الربح  
 والنوب التي ربحه طاهر لا يجوز منه صلفه عرايا ما لو كان كله طاهرا وادان كان  
 اقل من الربح كغيره ما لو كان كله نجسا ومحمد يعالج يوسف في الضحية في اعتبار ما  
 زاد على نصف العضو في المانعة وان في قوات النصف روايت عنهما اعلم ان ما

فيه

سنة

يؤت من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره الحن والاذن والكبد والكلى والورك  
 والفخذ والساو والقدر والعقب والعضد والاصبع واليد والرجل واللف  
 والضلع والعجز والسن واليمن والشمال والقلب واحده الامعاء وما ذكره لا يجوز  
 ثابته الراس والحسن والخذ والفم والاهف والمخرو والسعر والذباب والنجدع  
 والدقن والبطن والرجل والسبر والدرع والظفر وصغير ذلك كله غيرها  
 مسموع ذكرها ابننا بساد في شرح الجمل لا في المقاسم الزجاجي فشرح  
 ثدي الحسن ان كانت ناهية فهي تبع لصدرها وان بدلت فهي عون على حده فيعتبر  
 ربعها والثدي يذكرو ويؤت للرجل والمراه واذنها منع ربعها واخلف  
 الاصحاب في الذب عن هل هو عون مع الانسان او كل اليه منها عون على حده والذبح  
 ثابتهما على الاول لا منع الذبح حتى يبلغ المتكشف ربع الجملة وعلى الثاني  
 منع وهو الصحيح وفي الذبح امره صلب وسعرها من تحت اذنها مكشوف  
 قدر ربعه لفسد صلاتها وفي المسترسل من شعرها روايتان في لونه عون واختيار  
 ابي الليث انه عون في حق هذا الحكم وفي حرمه نظر الاجنبي اليه والى طرف  
 صدغها وناصيتها وسقط غسله للرج في الصحيح وفي المحيط الاصح انه عون وفي  
 المربعاني المسترسل منه عون في حق النظر وفي حق الصلوة روايتان في روايه الحسن  
 والبلح ليس بعون ولو نظر الى داخل فرج امرأه بشهوة حرمت عليه امرأه وابنتها وبصير  
 مراجع في الرجعية ولا يفسد صلاته وفي الجناس ولا يفسد صلاته ايضا ثم ضم الخفيفة  
 الى الخليطة فان بلغ ربعا منع فالخليطة كالقبل والذبح وما حولهما والخفيفة ما عدا  
 ذلك ولم يذكر في ظاهر الرواية نصا للخلاف في الخليطة او الخفيفة واختلف  
 الاصحاب فيه قبل في الخليطة يعتبر ما زاد على قدر الدرهم في المنع والتجاسه الخليطة  
 والبده مال الكرمي وغيره قال قاضي حان وهو غلط والصحيح التقدير في سائر الربح وأشار  
 الى هذا محمد رحمه الله في الربادات فقال امرأه صلت وانكشف شيء من شعرها وشي  
 من طهرها وشي من فرجها وشي من فخذها لو جمع بلغ ربع ادى في عضو منها سبع جواز  
 صلاتها لجمع بدنها واعتبر الربح منها وكذا الطيب المنفرد في حق المحرم والتجاسه  
 المنفرد به محان وقال في المفيد طوا ان فيها تعليطا والامر بخلافه فان الخليطة لا تزيد

والفخذ والساو والقدر والعقب والعضد والاصبع واليد والرجل واللف والضلع والعجز والسن واليمن والشمال والقلب واحده الامعاء وما ذكره لا يجوز ثابته الراس والحسن والخذ والفم والاهف والمخرو والسعر والذباب والنجدع والدقن والبطن والرجل والسبر والدرع والظفر وصغير ذلك كله غيرها مسموع ذكرها ابننا بساد في شرح الجمل لا في المقاسم الزجاجي فشرح



على قدر الدرهم في الغالب فادان بعبه ما نعا كان اولي من ان يجعل كله غير مانع يعني ما  
ان العول الذي فيه الملعج الشيخ اولي من القتل الذي فيه الكل غير مانع ولا نه بودي  
الى جواز الصلاه مع احصاف العور العليطه وهي الدبر وعذر جوازها مع الايتين  
عضوا واحدا وقتنا بالضم على ما تقدم في سائر ما منع احصاف الدبر وحده مساله ذكر  
ان سجاء ان من نظر من زفه وراى في وجهه لم يجز صلاه وفي نوادر هشام ادا ان  
في صدح حول اللب فانظر حتى راي عور نفسه تبطل صلاه وزاد وان لم ينظر وان  
النزول البوب صدق حتى لم يراه لو نظر لا يفسد فعلى هذه الروايه جعل سترها من نفسه  
شرطا ومن الاصحاب من قال ان كبت اللحيه يجوز صلاه لانها سترها وقال  
بعضهم لا يجوز ولا يفسد صلاه قال في الدخيره ذكر الرند ويسمى هذا العول في نظره وعامه  
الاصحاب جعلوا الستر شرطا عن غير لا عن نفسه لانها ليست بعور في حق نفسه لانه  
حل له سترها والنظر اليها وبلاول قال الشافعي واحمد وروى ان سجاء نضا عن  
ابن حنيفه وابي يوسف انه لو كان خلل الجيب فنظر الى عور نفسه لا يفسد صلاته  
ولو نظر المصلي الى عور غيره لا يفسد صلاته عند ابن حنيفه قال المرحماني وهو قولها  
ولو صلى في قبض واحد لا يرى احد عورته لكن لو نظر انسان من تحت راي عورته فهدا  
ليس بشي والبوب الرق الذي يصف ملحه لا يحوز الصلوه فيه وهو قول الشافعي  
واحمد لانه ملسوف العور معنى مراهنه صلت بغير قناع جازت استحسانا لقوله  
عليه السلام لا صلاه الا بغير قناع مفهومة ان غي الحاض صلاتها صحيحه بغير قناع ولو  
كانت عرايه تور ما عادت بها والصغير جلد لا باس بالنظر اليها ومسها وقال الشافعي  
شترى في العور للحر والعبد والصبي حكاة النواوي لنا حارواه ابن عباس  
قال رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فترج من خدي الحسن وقبل زيرته  
ذكره الطيبي في حجه الكبر مساله كسب ستر المك في الصلوه ولا في غيرها  
وبه قال مالك والشافعي وعامه اهل العلم وقال احمد لا تقع صلاته بدون ستر  
بعض المكس ولو سوب رقبه نصف ما تحت في ظاهره مذهب حكاة عنه في المعنى لابن  
قدامة وقال ابن المنذر يجب ستر العاني في الصلاه مع القدره عليه لفظه عليه السلام  
لا يصلح الرجل في البوب الواحد ليس على عاتقه منه شي خرجاه قلنا عارضه قوله عليه

المسلم ادا كان الثوب ضيقا فاشد على حقول في الامام وحديث حابر قال عليه  
المسلم ادا كان البوب واسعا فالحفف به وان كان ضيقا فمزربه رواه البخاري  
وعنه وعن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اوفال عمر ادا كان لا حكر ثوبان  
فليصل فيهما فان لم يكن له الا ثوب واحد فليأمر بربا وسيل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الصلوه في ثوب واحد فقال اول حكر ثوبان رواه مسلم ومالك في الموطا فحمل  
الشي على الكراهه دون الفساد عما لا لا حديث التي دلت على جوازها وعن احمد بن حنبل  
بركه في الطوع قوله وما كان عور من الرجل فهو عور من الامه وبطنها وظهرها  
عور وما سوى ذلك من بدنها فليس بعور قال المرحماني العور من المرن اربع الطهر  
والبطر والخذ والركبه قلت ونضاف اليها السويان والمدين وامر الولد والحاسه  
والمستسعا عنه وعند ما حقه قلت والمستسعا الموهونه ادا اعتقها الراهن  
وهو معسر حقه ملا نفاو ذكره في الجامع و اشار اليه في الجاب في العاق وقال الشافعي في  
اصح احواله الامه كالرجل التي يضرها حر فمها وجهان في الحاو لحدما طاهر وعند  
احمد فمها كاه عنه ابن حامد عور الامه كعور الرجل وهو الطاهر عندهم حتى لو انكشف  
منها ما من سترها وركبتها فضلا لها باطله وان انكشف ما عدا ذلك صحت وفي الجامع لحد  
عور الامه ما عدا الراس والدين الى المرفعين والرجل الى الكعبين واخذوا ذلك من  
تقليد في الشرا وليس بشي لانه لا ضرره الى قلب ما عدا ذلك وفي الكشف ضرره لغير ذلك  
لانها محتجبه بالاستغفال بالغسل والطبخ والخنز وغير ذلك فحفف حكاها ولم يحفف في حق  
الطهر والبطن لعدم الضرره فصارت في حق جميع الرجال كالحرام مع المحار وعنده امر  
الولد يستحب لها بعطيه الراس في الصلاه وهي الحرم عنده وعن ابن سبين امر الولد بستر  
ستر راسها في الصلاه وادار زوج الامه سيديها او سترها قال الحسن البصري يلزمه ستر  
راسها ولم يوافق احد من العلماء للشافعي ومن قال بقوله حاروى عن ابن عباس عن  
النبي عليه السلام في الرجل سترى الحاربه لا باس ان ينظر اليها الا عورتها وعورتها ما  
بين مقعدا زارها الى ركبها ذكر النبي انه اما رواه عن محمد بن كعب عيسى بن ميمون  
وصالح بن حسان وكلاهما ضعف فلا يكون حجه قال السهقي صح عن عمر الخطاب انه راى  
امه مختمه مجلبه فقال لا تشبهوا الامه بالمحصنات قال وقال ابن مالك كفى اما عمر



عن مساكاسات عن شعور من يصطرب تدريهن ذكره في الامام وضرب عمر امه لال  
 انسر اها متقنعه وقال الكسفي راسك ولا تشبهى بالحراير دله في المعنى وعن ابي فلابه  
 قال كان عمر كانه امه تنفع في خلافه ويقول انما القناع للحراير وفي الباب  
 وغيره من الكسافقه عن عمر رضي الله عنه انه قال كانه التي عنك الحمار ياد فار ولم  
 اجله في كتب الحديث والاشروهي مودوله عن دفره اي منتنه مبنته على الكسر  
 يعرف ذلك في كتب النجوم بالزال المهله ويقال للربنا امر دفره والفي مجرور عند  
 الكوفين وعلامه جرمة حذف النون وعند البصر من مبنى على ما جزمه والياضير  
 الفاعل انفاقا وفي ملخص الصيرى تليد السراي والولجر اير في جمع جره على غير قياس  
 وقبل جمع حرس بمعنى حرة قال وهو غريب فان اعتقت الامه في صلاتها فاحدت  
 قناعها بيد واحدة وتفتعت به لا يفسد وان ادت ركاع العلم بالعق يفسد  
 وكرا لو انكسفت عورة المصلي فسترها من ساعتها او التي عليه ثوب بحس فرماه من  
 ساعتها ولو رعت تم اعتقت موصيات تم تفتعت وعادت الى الصلوة جازت  
 صلاتها لانها لم تود شيئا منها مع الحديث وكشف راسها والعباس ان يستقل  
 الامه كالعريانه ادا وجبت ثوباني صلاتها وجه الاستحسان ان فرض الستر لزمها  
 في الصلوة وقد انتبه به والعريانه لزمها قبل الشروع فستقبل كالمتيهم ادا وجد ما  
 فيها وجمسه المعنى الاول لله ان يصلي بخير قناع وعند الشافعي ان وجد الستر في  
 اثنا الصلوة مبنى ادا كانت السترة قريبه والاوجب الاستيناف على المذهب عند  
 وقال لا يسانون في حواز الباع البعد قولان وقد ذكرنا الفرق من قبل فدرج  
 ذكر النواوي ادا قال لا مده ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت مكشوفة  
 الراس ان كانت في حال عجزها عن السترة صحت صلاتها وعنت وان كانت فاداة  
 على السترة صحت صلاتها ولا تعتق لا نها لو عنت لصارت حرة قبل الصلوة وحديد  
 لا يصح صلاتها مكشوفة الراس ادا لم يصح لا تعتق قايئات الحق بودى الى بطلانه  
 وبطلان الصلاة فبطل الحق وصحت الصلوة وعند ما في التعليقات المحضه بقصر  
 الحق على الشرط ولا يتقدم المعلق عليه فصح صلاتها وتعتق بعد وجود الصلاة وهذه  
 القاعدة معروفة في الجامع قوله قال وان لم تجد ما تزيل به النجاسة من اي

في غير هذا الباب  
 في غير هذا الباب  
 في غير هذا الباب

ما مع كان فكون ما كره موصوفه او معنى الذي قلت لكن ما ومن الوصولين لا يستعملان  
 صفه لموصوف محذوف بخلاف الذي ذكر ذلك ابو البقاني الباب وان يعس في  
 شرح المفضل وفي ضوا السراج سوى منها وعلط ومدهبنا ان اراله النجاسة عن  
 الثوب والبدن والمجان الذي صلى عليه بشرط لصحة الصلاة عند القدرة وصلاته الجنان  
 وسجد الملائكة والشكر وبه قال الشافعي واحمد وجمهور الفقهاء من السلف والخلف  
 قال النواوي عن مالك فيها ملئت روايات اشهرها انها تصح مع العلم وتصح مع النسيان  
 والجهل وهو قول الشافعي في القديم وفي المانية معنا والمالكه اراها سنة  
 عنده ونقل عن ابن عباس وابن جبر وعطاء مثله ثم ان كان ربح الثوب الذي صلى  
 فيه طاهرا سعى الصلوة فيه كان كله طاهرا عرف وان كان الطاهر اقل من الربع  
 او كان كله نجسا بخير عند ابن حنيفة وابن يوسف وان يور ولحد قول الشافعي  
 من ان يصلي فيه بركوع وسجود وهو الافضل ومن ان يصلي عريانا قاعدا بركوع  
 والسجود ويلي ذلك في الفضل او قايما بالركوع والسجود وقال في ملخص النجار  
 ان شأني عريانا اتيا بالركوع والسجود او موبيا بها اما قاعدا قايما والفعود افضل  
 وقال محمد ومالك واحمد والشافعي في قوله الاخر يصلي فيه لا غير ولا اعاده عليه  
 وبه قال مالك والاوزاعي قال النواوي فان وجد ما ستر به القبل والذبر ففقه وجماع  
 اصحابنا ستر به القبل وكان الذبر يستتر باللسان والماني ستر به الذبر لانه تفش  
 في حال الركوع والسجود ومثله في المعنى عن الخاتله حيا وتعليلها والظاهر انهم  
 اخذوه من كتب الشافعية وامول اصحابنا بعضي الخضر في ذلك كل واحد  
 منها عور غليظة وجه قولهم انهما لم يستويا في الصلوة فيه ترك فرض واحد في  
 الصلوة عريانا ترك الفرض وجه قول ابن حنيفة وابن يوسف ومن قال بقولهما  
 ان كل واحد منهما لا يجوز حاله الا خسر الصلوة معه قال ويستويان في حق المقدار يعني  
 ان كل واحد منهما ادا زاد على قدر الدرهم منع حواز الصلوة وهذا على قول الكوفي  
 الصحيح لسف ربح الذبر منع حواز الصلوة ولا منع ذلك قدر الدرهم وترك الشيء الى  
 حلفت لا يورثها والافضلية لحد اختصاص الستر بالصلوة واختصاص الطهارة بها  
 وكان الثوب النجس في الصلوة فيه اخلاف العلماء بخلاف الحارثي وقول محمد في ترك الفروض

في غير هذا الباب  
 في غير هذا الباب  
 في غير هذا الباب



منوع فانه لو صلى عرفانا بالقيام والركوع والسجود جاز على ما تقدم قوله وان  
لم يجد توباً صالحاً عرفانا فاعداً توباً في الركوع والسجود وهو مروي عن ابن عباس وابن  
عمر وعطاء وعكرمة وفائدة ولا وزاعي واحمد وان شأني فاما بركوع وسجود ولاول  
افضل وقال المرني يصلي فاعداً واحداً وقال مجاهد وزفر وبسر ومالك والشافعي  
وان المنذر يصلي قائماً يركع وسجد وقال النواوي حكى الاماميين فيه ملته اوجه  
لحدوها وجوب القيام كما ذكرنا عن الشافعي الثاني وجوب القعود كقول المرني  
والثالث الضيق والمذهب الصحيح عندهم الاول لم يروى عليه السلام قال فان  
لم يستطع في السارواه النجاشي ولسا حارواه للحلال باسناد عن ابن عمر  
ان فوماً تيسرت بهم السفينة فخرجوا معاً ودا نوا يصلون جالساً يوميون  
بالركوع والسجود ايما يرويه ولم يفل خلافة ولا في السرا كد من القيام كما مر من  
احدهما انه لا يسقط مع القدرة والقيام يسقط كما في النافله الثاني القيام يخص  
بالصلو والسجود فمما ودا رجا لاجل الصلو ولا عن الناس من ترك القيام لضعف  
وجه اخر ان القعود حلف عن القيام وكشف العورة الغليظة ليس له خلف ولا اعاد  
عليه قال ابو حامد اعلم خلافاً عن من المسلمين ذكره النواوي ثم ذكر الحسام الشهيد  
والعسائي وفاضي جان في التبادات وابو نصر في شرح القدوري انه يصلي قاعداً  
بلاياً ولم يذكر واحوازا قائماً وعللوا ان ترك القيام جاز في حاله الاختيار لصلاة  
القاعداً وعلى الدابة بلاياً في الفل وكشف العورة يجوز في حال الاختيار حتى  
انها لو وصلت قائماً ينكسف ربع سابقاً وقاعداً لا ينكسف يصل قاعداً ذكر جوازها  
فاما بالركوع والسجود في المبسوط والمحيط وغيرها وكيفه فعود العريان ذكرها  
في خير مطلوب وهي ان تعد ماداً رجليه الى القبلة ليلون ليسرو في المبسوط والعلة  
يصلون وحداً فعوداً بايما وان صلوا جماعة جازت لحران فضيلة الجماعة وقام الامام  
وسطهم وان تقدم لحران سنة الجماعة جازية قال الشافعي واحمد وان كان منهم  
مكسر فلا فضل ان يصلوا جماعة وسقدم الامام المالك وتكون الجماعة صفوا واحداً  
ان امن وصلوا العراء فرادى افصر النساء وهو واحد الوجهين عند الشافعي وفي  
الوجه الثاني هما سواء في المصلي عاينه التوب منع من الصلاة عرفانا ببلعه الماء

واختلف المشايخ في لزوم شئ التوب بخلاف الما قوله ومنى الصلو التي  
مدخل بها بنه وفي بعض النسخ منه لا يفضل بينهما ومن الختمه بعمل اعلم ان الامه اجمعت  
على ان الصلاة لا تصح بدون التنية نقله من المنذر في قامة الاجتماع والاسه او وقطع الجمود  
ان منه القلب كافيته دون اللفظ وفي قول ابو عبد الله الريزي من الشافعية انه لا يجره  
حتى يجمع بين منه القلب وفعل اللسان وليس يسي وفي المفد كره بعض مشايخنا المطبق  
باللسان لان التنية على القلب والله تعالى مطاع على ما في الضمير فلا حاجة الى الاضمار  
باللسان وراه اخر ونسبته لانه موكد ومحل فيصطابق على القلب واللسان  
وفي المحيط التنية شرط لصحة الصلو وهي ارادتها بالقلب فالتنية بالقلب فرض  
والذكر باللسان سنة فان محمداً قال في كتاب المناسك اذا اردت ان تحرم بالحج  
ان شأني الله تعالى فقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومنعني ان تقول هتاً  
اللهم اني اريد صلوة كذا فيفسرها لي وتقبلها مني وفي المفد ولم يذكر في حقه ليقينها في  
كتاب الصلو وانما ذكرها في الحج على نحو ما قلناه قال وعلى قاس ذلك يقول اللهم  
اني اريد ان اصلي طهر اليوم او فرض الوقت مستقبل القبلة فيفسرها لي وتقبلها مني  
وعلى هذا سائر العبادات وفي شرح الكرخي هي معرفة اي صلوة يودها وكذا في  
المبسوط قلت لا يكفي ارادتها كما ذكر في المحيط ولا معرفة اي صلوة يودها كما ذكر القدر  
في شرح الكرخي حتى يكون صلاته التي ارادها وعرف اي صلاة يودها لله تعالى وقوله ارادتها  
بالقلب تأكيد اذ الارادة لا يكون الا بالقلب وذكر في بعض الكتب ان الذكر مستحب وفي  
بعضها انه حسن وهو اعتبار المبسوط وقوله لا يفضل بينهما ومن الحكر به بعمل  
يريد بعمل منها في التنية حتى لم يكن المسمى اليها فاصلاً لعدم منافاته فاما فضل بينهما فعمل  
منها لا يكون التنية موجودة عند الحركه فسفي بلاسه فلا يصح وروى الحسن عن  
ابي حنيفة رضي الله عنه وجوب تنية استقبال القبلة والصحيح استقبالها يعني  
عن التنية ذكره في المبسوط وغيره وفي المحيط وقيل ان كان يصلي الى الحراب لا يشترط  
وان كان يصلي الى الصحرا لا يشترط وفي الرزبه كان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يشترط تنية  
الكعبه مع استقبال القبلة وكان الشيخ ابو بكر بن حاتم لا يشترطها وبعضهم اخار ما قاله  
الحاكمي فيما اذا صلى الى الحراب وما قاله الفضلي في الصحرا قال المرغيناني هو قول صدر

ذكر



الدين والمخاراة لا يشترط وفي البدائع هو الصحيح كما ذكره في المبسوط وغيره ولا يجزئ  
 منه ما الكعبه ولا ينفك الحجر الاسود لان القبلة انعمه الى عنان السماء البناء المبنى  
 لو وضع في مكان اخر والعباد بالله فضلى اليه لا يجزئ والى العصبه يجزئ وكذا الوصل  
 على ان يفسح حوز وان لم يقابل البناء وتاتي المسله بفروعهما مستوفاه ان شاء الله تعالى  
 الا ان يريد البناء والحججه الكعبه ولو توى مقام ابراهيم او الحجر وقد اتى مكة لا يجزئ  
 وان كان لم يأتها وعند المقام والحج واللب واحد لانه قاله ابو احمد العياشي وقال  
 ابو نصر لا يجزئ وفي الجامع الاصفهاني ان يصل الى المقام والبست لا يجزئ وكذا لو توى  
 ان قبلته باب مسجد لا يجزئ لانه علامه القبلة وقال جواهر راد لو توى بالمقام  
 للجهه دون عنده يجزئ قلت بشرط مسامحته القبله وفي المنافع يشترط  
 ايصال النيه بالصله خفيفا لمعنى الخلاص وشرطت في ابتدائها لتنع كلها منويها ولم  
 يشترط في حاله النيه بالحج والشرط ان يعلم بقلبه ايه صلاه يصليها وقيل ادماها  
 انه لو سئل عنها لم يكن ان حسب على البداهه من غير ذكره كما ذكره محمد بن مسلمه ذكره  
 في المبسوط والبدائع وعن ابي سليمان الجورحاني مثله ذكره في المحيط فان قيل لو  
 دفع المصاب الى الفقر ولم ينو شيئا سقطت الزكاه عنه وهي عباده واملا  
 الفرق بينها وبين الصلاه والصوم حيث لا يحكم لهما بدرون النيه قبل له الفرق  
 ان نفس دفع المال بطريق المليك من الفقير قريبه فلا يحتاج الى النيه بخلاف الصوم والقيام  
 الى الصلاه فان ذلك مشرك من العباد والعباده فالنيه هي المخلصه للعباده فان قيل  
 العاده مقتضيه الى النيه لما عرف والنيه عاده فلو لا فقير الى النيه قبل له انما لم  
 يشترط النيه فيها لما كان في ذلك من السلسل وتقدم النيه على الحرمة جاز اذا  
 لم يوجد عمل يقطع احدها عن الآخر عندنا وبه قال احمد ذكره في المعنى والقرآن  
 افضل وليس بشرط فان محمدا ذكر في كتاب المناسك ان من خرج من بيته يريد الحج  
 فحرم ولم يحضر النيه عند الاحرام حرمة وذكر في كتاب الحجى ان من خرج  
 زكاه حاله يزيد ان يصدق على الفقراء فدفع ولم يحضر النيه عند الدفع اجزاء ذكر  
 ذلك كله في البدائع وفي المحيط عن محمد بن لوخرج من منزله يريد الفجر في الجماعة  
 فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضر النيه وقت الشروع بحوز ومثله عن ابي حنيفة

وابي يوسف وفي المبسوط ولم يشغل بعمل يقطع نيته جاز عندنا محفوظ عن  
 ابي يوسف ومحمد عن ابي يوسف لا يجوز تقديم النيه الا في الصوم وذكر الطحاوي  
 ان النيه تكون في حاله التكبير ويكون تطوعا وعن الكوفي يجوز وقت السوا وفي  
 البدائع والسابع وقيل اذا بوضا بنيه الصلاه لم يشغل بعمل الدين حتى دخل في  
 الصلاه فلهذه تلك النيه وقال ابو يوسف ومحمد اذا خرج من بيته بنيه الصلاه وتوضا  
 وصلى الظهر جازت وذكر بن مفضل عن ابي يوسف فمن خرج من منزله يريد صلاه  
 الظهر او صلاه من الصلوات الفرض لصلها مع الامام فانه يدخل مع الامام  
 ولم يحضر النيه في تلك الساعه يجزئ وذكر بن سريج مثله وقال الكوفي ولم  
 اعلم لاحد من علمائنا خلاف ابي يوسف في هذا والاصل استمرار النيه حتى يوجد  
 المقاطع فلو لم يجد جاز ابي يوسف في هذا على ما تقدم فكيف خفي عليه ولو  
 توى بعد قوله الله لا يجوز ان الشروع صحيح به فانه توى بعد التكبير وفي  
 الروضه رجل خرج من منزله يريد الصلاه فوجد القوم في المكتوبه فلم يحضر  
 النيه فكبر فلهذا دخل مع القوم في صلاتهم قال ذكره في اخر الرقاب من روايه  
 عيسى ابن ابيان ومثله في نوادر داود ابن رشيد وقال الشافعي يجب ان تكون  
 النيه مقارنه للتكبير لا قبله ولا بعده قال النواوي وفي كفه المقارنه وجهان  
 احدهما بحيث يتبدى النيه بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ويخرج منها مع  
 فراغه منه قال واصحها لا يجب هذا بل لا يجوز ليلا غلوا اول التكبير عن اتمام  
 النيه ولما راعوا الحزم والغزالي انه لا يجب التدقيق في تحقق المقارنه وانه  
 يكفي في المقارنه العرفه العامه حيث بعد مستحضر الصلاه غير غافل عنها اقتداء  
 بجمهور من في مسامحتهم في ذلك قلت وهذا مذهبنا على ما تقدم قال النواوي  
 وهذا الذي اخبراه هو المختار وحوار تقدم النيه في الكفارة ولا يكفي لحضار نفس  
 الصلاه بالبال غافلا عن فعلها وفي المرحه في حجاج المنفرد التي تلي نيات  
 اولها سوى ايه صلاه هي ثابتهما سويا لله تعالى ثابتهما سوى استقبال عصبه الكعبه  
 قلت هذه روايه للحسن عن الامام والمفتدي حجاج الى اربع نيات الثلاث  
 منها تقدمت الرابعه بنوى انه اقتدي بفلان والافضل ان يقول من هو امامي او بهذا

٧  
 باللسان ماله  
 ولا يجوز بعد التكبير



الامام ولو قال صلى مع هذا الامام جاز ولا يجوز ترك فيه الا قد اذنيه للامام  
 ليست بشرط عند عامة الفقهاء وقال ابو حفص الكشي والكوفي لا بد منها ذكر ذلك  
 في الخبر ومنه قال احمد واخاينه امامه الشافعي في باب الامامة ان شاء الله  
 وفي المفيد يقول المقدي الامام اني اريد ان اصلي فرض الوقت مستقبل القبلة مقدرا  
 بعد الامام او بالامام ولو نوى الا قد اذناه امام ولم يحسن الطهر او نوى المشرع في صلاة  
 الامام لحلف فيه المشايخ قبل الجزية للنبوع والمفلاد في الاصح انه يجزئه لانه  
 جعل نفسه تبعا للامام مطلقا من كل وجه وفي الحيط لو نوى الطهر ولم ينو طهر  
 الوقت قبل الجزية للنبوع وتلجزئه اذا العاين عارضه قلت والامر لعرف  
 الخاص حتى لو كان منكرا يمنع قال والمقدي بنوى فرض الوقت والا قد اذناه امام فيها  
 او السروع في صلاة او لا قد اذناه بصلاته ولو نوى الا قد اذناه لا غير قبل الجزية  
 والاصح انه يجزئه ومنصرف الى صلاة الامام ولو قال نويت صلاة الامام لا يجزئه  
 لانه لم يقصد به بل عن صلاته وفي الخبر والمفيد في الفرض لمن العاين وان كان  
 في الوقت ثم اذاعن الطهر في وقته هل يشترط فيه فرض الوقت اختلف اصحاب  
 فيه بل يشترط لان الطهر انواع طهر وقتي وقائمه وقل لا يشترط لان فرض الوقت مشروط  
 الوقت فيترج كنف الملة وفيه فرض الوقت مجزئه الا في الجملة فان فيها اخلافا ولو  
 نوى هذا الطهر او طهر الوقت جاز عندنا قال في المعنى وهو قول بعض الخابلة وقال  
 ابن حامد منهم بشرط انه الفرض وهو اصح الوجهين عند الشافعية وسواء كانت قضا او  
 اذا قال وان كان النوى صبيحا قال النواوي من الشافعية وهذا ضعيف لان صلاته لا  
 يقع وضاه فكيف بنوى الفرضه قلت وكذا في حق الكثرية الفرض استراطها ضعيف  
 ايضا لان طهر الوقت لا يكون الا فرضا فلا حاجة الى ملتها وفيه عدد الركعات والسجرات  
 ايست بشرط عندنا وهو المذهب عند الشافعي وكذا في استقبال القبلة عندهم  
 ولو نوى الطهر بلنا او محسلا لا يفتد صلاته عنده وعندنا يصح صلاته ويلغوا نيته  
 المغيرة ولو نوى طهر الوقت او عصر الوقت او فرض الوقت وخرج الوقت ولا  
 يعلمه لا يجزئه لان مخرج وقت الطهر فرض الوقت هو العصر والطهر لا ياتي  
 بنيه العصر وكذا بعد خروج وقت العصر فرض الوقت هو المغرب ولو نوى طهر يومه

وعنده وقت الطهر باق وكان قد خرج اجراه ذكره في الخبر لانه لما خرج وقت الطهر  
 نقر به طهر اليوم في دمه فادانوى طهر اليوم فقد نوى ما عليه لكن قضى ما عليه  
 بنيه الا اذا وهو جاز وكذا اذا كان شاكا في وقت الطهر هل هو ما او املا ونوى  
 طهر يومه فاذا الوقت قد خرج يجوز لنا على ما قلنا انه قضا بنيه الا اذا وكذا  
 الا اذا سمع الضاع على الخمار وارنوى انها من طهر يوم الثلاثاء قبيل ان يطر طهر يوم  
 الاربعاء جاز طهره ولو اصرح المكتوبه فطن انها تطوع فاتها على نيه التطوع  
 فالصلاة هي المكتوبه لان الشرط وان الحرمة ما اول العباد اذ قرأها جميعا متعذر  
 ولو سترع بما عليه على طن انها سبقت فاداهي لجدية لا تصح ولو طن انها لجدية  
 فاذا هي سبقت تصح وهما من جنس ما بعد ذكره في المبسوط والخبر لو اقتدى  
 بالامام سوى صلواته ولم يدرك الطهر او جرحه بجزئه ولو لم ينو صلاته ولكن نوى الطهر  
 والا قد اذناه فاداهو في الجمعة لا تصح لانه نوى غير صلاة الامام وفي غير روايه الى  
 سلمان اذ انوى الامام للجمعة فاداهي الطهر جازت قال شمس الاله السرخسي  
 وهذا صحيح لحقق النابيه صلاة الامام وفي المبسوط والوبري لو نوى صلاة الامام  
 بمخلافات مقام معين وجازت وفي الخبر اذا اراد المقدي تفسير الامر على  
 نفسه مدعى له ان بنوى صلاة الامام والا قد اذناه او ان يصلي معه ما يصلي ولو نوى  
 للجمعة ولو نوى الا قد اذناه امام ولم يخطئ به انه زيدا وعمر جاز ولو نوى الا قد اذناه  
 به ويطن انه زيدا فاداهو عمر وصح ولو قال اقدت بزيدا او نوى الا قد اذناه بزيدا  
 فاداهو عمر ولا يصح اقتداؤه وقال صاحب الخبر قال شافعي الا فضل ان بنوى  
 الا قد اذناه مكر الامام حتى يكون مقديا بالمصلي ولو نواه حين وقف الامام وقف  
 الامام جاز عند عامة علمائنا وبه كان نفى السج ابو اسعيل الزاهد والمالك عبد الرحمن  
 وقال ابو سفيان البكري والفقير عبد الواحد والهاضي ابو جعفر وكثير من ائمة نحازي لا يجوز  
 وقال الفقير الزاهد الجواليقي بنو الا قد اذناه بعد قوله الله قبل الكبر قال صاحب الخبر  
 وقول مشايخنا الا فضل ان يكون نيه المقدي بعد مكر الامام وقول الجواليقي مشكل  
 على قول ابي حنيفة فان الا فضل عنده ان يكون بكبره مع مكر الامام والمشرع في الصلاة  
 يحتمل بقليل اليه وان يقع نيه المقدي قبل تكبيره فيكون قبل تكبير الامام اذ تكبيره يقع

في الخبر لو نوى  
 الطهر يومه  
 جاز

انه



مفارنا لكبر الامام وفي شرح مختصر الكرخي روى الحسن عن ابي حنيفة وان رستم  
 عن محمد بن الموم لو كبر مع الامام جاز وهو قول زفر وقال ابو يوسف لا يليق الا  
 بعده وفي مذهب الخارقي قبل الخلاف في الاولويه وقيل في الجواز اي لو وقع بكبير  
 مفارنا لكبر الامام يجوز عنده وعند ابي يوسف ومحمد لا يجوز وفي الخلاف قيل  
 الخلاف في الجواز عنده لا يجوز الامور وعندهم لا يجوز الا بعدة والصحيح ان الخلاف  
 في الفضليه اما الجواز فنفق عليه وهذا اذا كان حاضرا عند امر الامام وفي الروضة  
 اذا كبر الامام كبر القوم معه لا يسبقونه ولا يسبقهم في قول ابي حنيفة وعندهما  
 مكبرون بعد كبر الامام فان كبر الامام ولم يفرغ من تكبيره حتى كبر بعض من كان  
 خلفه وفرغ قبل صراخ الامام ان كان الامام قال الله البر قبل ان يكبر وان لم يرد  
 قوله الله اجزاهم وان دعوا قبله دكم في صلاه الاثر وعن ابي يوسف في روايه اخلف  
 ابن ابوب عنه انه قال ان مد الامام التكبير وحده رجل خلفه ففرغ منه قبل الامام  
 قال بعيد بعده ولا حيز به تلك التحريم وهذا يعني انه لو مد وفرغ معه يجوز  
 وجه قول ابي حنيفة رضي الله عنه التكبير فرض من فرائض الصلاه حارشا ركنه  
 كالركوع والسجود وفي تفسير السمر واسان عن ابي حنيفة **فرع** ذكره في المفند وهو  
 ان المصديقي يدرك فضيله تكبيره الا فساد فعند ابي حنيفة اذا كبر بمقارنا معه  
 وعند ابي يوسف اذا كبر والامام في البناء وعند محمد اذا كبر والامام في قراءه الفاتحه  
 والخلاف الشافعي في البنيه هل هي فرض او ركن من اركان الصلاه كالركوع والسجود  
 او شرط كالاستقبال القبلة وسنن العوره والطهارة فقال صاحب المهدب والترم  
 انها ركن وقال جماعة منهم انها شرط وبه قطع ابو الطيب في تعليقه وان  
 الصباغ واخاذه الغزالي وقال بن القاض والفقهاء استقبال القبلة ركن  
 والصحيح المشهور عندهم انه شرط ثم في الفضا والندر والوتر لا بد من التعيين  
 ولا ينوي فيه انه واجب للاختلاف فيه ذكر ذلك في المحيط وكذا سوى صلاه الجمعة وصلاه  
 العيدين وصلاه الجنائز وفي النفل تكفيه فيه مطلق الصلاه ذكره في المحيط والمحيط  
 والمفند وفي سائر السنن كذلك في طاهر الجواب وعليه العامة وبه قال الشافعي  
 في الاول وفي سائر السنن والوتر والكسوف وخوها لا بد من المعان عنده وهو قول

بعض مشايخنا قول **هـ** وسبق قبل القبلة وهو شرط لصحة الفرض والواجب  
 الا في حاله الخوف لقوله تعالى فولوا وجوهكم شطره وشرطه نحوه وجمته قال  
 درهم ان رند الانصاري واطعن بالقوم شطر الملوك حتى خفق الجرح  
 طعن في المقام اي ذهب فيها والمجرح نجم يقال هو الدبران لانه يطلع اخر الليل ويسمى  
 حادي النجوم ومجروح السما انواوها وحقق النجم اذا غرب واشدوا ايضا  
 اقمي امر زنباع اقمي صدور العيس شطرنج تميم اي صوبي رومها نحو  
 بني عيم للشرك اليهم ويقول العرب ها ولا قوم شاطر ونا اذا كانت بيوتهم يعابل  
 بيوتهم وقرأ ابي لقاه وعن علي رضي الله عنه شطره قبله وعن البراء بن  
 عازب قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فضلى نحو بيت المقدس  
 ستة عشر شهرا ثم انه وحده الى الكعبة فمر رجل كان يصلي مع النبي عليه السلام  
 على قوم من الانصار دانوا يصلون يسجدون فقال ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قد وجهه الى الكعبة فاجروا الى الكعبة اخرجته النساء وعن عبد الله بن  
 عمر رضي الله عنهما بينما الناس يقفون في صلاه الصبح اذ جاهرات فقال ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوا  
 وكاتب وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة اتفقا عليه في الصحيحين وعن  
 البراء بن عازب انه عليه السلام لما قدم المدينة صلى قبل ائت ستة عشر شهرا  
 او سبعة عشر شهرا وكان يحبه ان تكون قبلته قبل البيت وانه اول صلواتها  
 صلوات العصر وصلى معه قوم فخرج رجل من صلواته فمر على اهل مسجد وهم  
 اراكون فقال اشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مجئ  
 قدار واكاهم قبل البيت حرجاه في الصحيحين وقال ابو البقاء وقيل بل ستة عشر شهرا  
 وقيل عشرين شهرا وقيل تسعة اشهر وسئل هذه الاحاديث مساييل اصوليه  
 ومساييل فروعيه اما الاصوليه فمنها قبول خبر الواحد وليس المقصود من  
 هذا ان ثبت قبول خبر الواحد بهذا الخبر الذي هو خبر واحد فان ذلك  
 اثبات الشيء بنفسه وانما المقصود منه البينه على مثال من امثله قبول خبر  
 الواحد لضم اليه امثال كتحصي فثبت بالمجموع القطع بقوله خبر الواحد

غاربه واما في الصلاة  
 فمجمع واشدوا ايضا

المفند



فيه دليل على جواز طلاق النكاح في ما ذكرنا من الاعراض والاعراض السابعة

المسئلة الثانية هل يجوز نسخ الكتاب والسنة المتواترة لخبر الواحد ام لا ولاكثر  
على المنع لان المطبوع لا يساوي المقطوع فلا يزيله ونقل عن الطاهريه جواز  
وتسكوا بما ذكرنا من الحديث وجهه انهم علموا بخبر الواحد وقد علموا بالمشاهده  
من النبي عليه السلام صلواته الي بيت المقدس وبأخباره وكل ذلك بعيد العلم وتركه  
خبر الواحد ولم ينكر النبي عليه السلام ذلك عليهم فدل على جواز نسخ الكتاب والسنة  
المتواترة اذا المشاهده وأخباره مشافهه قطعان فلا فرق بينهما وبين الكتاب  
والسنة المتواترة مجامع القطع في الحل والطن في خبر الواحد والجواب  
ان الطاهريه لا يقولون بالقصاص فلا يصح استدلالهم بهذا الخبر على مدعاه المسئلة  
الثالثة استدلووا بهذا الحديث على جواز نسخ السنة بالكتاب بيانه ان الخبر  
لم يذكر انه انزل الليله قران والحال في النسخ على الكتاب وليس التوجه الى  
بيت المقدس بالكتاب اذ لا نص في الخبر على ذلك فان بالسنة والمقول عن الشافعي  
خلافه المسئلة الرابعة فيه دليل على ان حكم النسخ لا يثبت في حق الخلف قبل بلوغ  
الخطاب اذ لو ثبت لبطل ما ادوه من صلاتهم ولم يحز البناء المسئلة الخامسة  
يوجد منه جواز الاجتهاد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالقرب منه لانه كان  
يملئهم ان يقطعوا صلاتهم وان يتوافروا نحو البناء وهو محل اجتهاد واما المسائل الفروعيه  
فالمسئلة الاولى الوكيل اذ لم يعلم بعزله فهو باق على مكانه ومثله القاضي اذ  
نص حكمه في الدار لم يثبت عندهم قبل علمهم المسئلة الثانية الجماعة اذ اعلنت مكشوفه  
الراس وعلت بالعنق في اثنا صلاتها متى علم ما مضى من صلاتها اذ استمرت راسها  
من غير تراجع لانه لم يطل ما مضى من صلاتها قبل علمها بالاعتق المسئلة الثالثة قبل فيه دليل  
على جواز الاجتهاد في امر القبلة ومراعاة السميت لميلهم الى جهة الكعبة قبل قطعهم  
على موضع عن الكعبة في اول وهله المسئلة الرابعة قال الطحاوي فيه دليل  
على ان من لم يعلم بقرض الله تعالى ولم يبلغه الدعوى ولا امكنه الاستغلام من غيره  
لم يلزمه الفرض ولا يقوم عليه الحجة وركب على هذا ان من اسلم في دار الحرب او  
اطراف بلاد الاسلام بحيث لا يجد من يخبره بشرايع الاسلام لم يجب عليه ان يقضي الصلاة  
والصيام وفيه خلاف الشافعي وما لك وقوله وقد امر ان يسبق قبل القبلة فاستقبله

بروي بكراليا وفتحها اعلم ان من كان مكره سرفها الله تعالى فالعرض في حقه اصابه  
عن الكعبة سوا ان من المصلي في بيتها حائل عباد ونحوه او لم يكن حتى لو اجتهد  
وصلى وبان خطاوه قال الرازي بعيد ومحب ان يكون بالمدنية والموضع الذي عرفت  
صلاية عليه السلام قطعاً فيها كذلك لان قلتها معلومه من أخباره عليه السلام  
بذلك او فعله وقال ابو البقاء قبله المدنية حين وضع حجره من محراب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عرفه انه مسامت للكعبة وقيل ان ذلك بالمعينة بان لم يستل الحال وازيلت  
الحوايل فزاي عليه السلام الكعبة فوضع القبلة عليها وذكر بن رستم عن محمد بن يمين بان  
خطاؤه بمكة او المدنية انه لا اعاد عليه قال وهو لا يقيس قال في المفيد لانه اني  
بما في وسعه فلا يخطئ ما زاد عليه هكذا ذكره في المحيط والمفيد وشرح محضر الكرخ  
ومن كان غائبا عن الكعبة ففرضه جهة الكعبة عنها وهو قول الكرخ والنسخ اني بكر  
الرازي وعامة مشايخنا وقال ابو عبد الله المحراني وهو نسخ القدوري الفرض اصابه  
عنها في حق الحاضر والغائب ذكره في الاخير وغيرهما قال النواوي في صحيحه في  
الشافعي فرض المجتهد ومطلوبه عينها وتلاول قال جمهور اهل العلم منهم الثوري  
وما لك وان المبارك واحد واسحق وابوداود والمروزي والشافعي في قوله لا حر وحكي  
الرمذي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وجه اشتراط اصابه  
عينها انه لا فصل في النص من الحاضر والغائب ولا في استقبال البيت لحرمه البقعة  
وذلك في العين دون الوجه ولا في القبلة من المقابلة لان المصلي يقابلها بوجهه فاذا  
استدبرها فانت ولا في الفرض لو كان الوجه لكان اذا اجتهد فاحتفظ لزمه الاعادة لانه  
اسفل من اجتهاد الى يمين فلما لم يزل في الاعادة دل على ان فرضه العين وقد استدل  
بمن اجتهاد الى اجتهاد قال في الاخير وتمر الخلاف في اشتراط نية عن الكعبة فليشترط  
على قول ابن عبد الله ولا يشترط على قول ابن الحسن واي بكر لانه لما كانت اصابه  
عينها فرضاً عنده ولا يمكن اصابتها في حال عييتها الا من حيث نية عنها وعندها  
لما كان الشرط اصابه جهتها لم يلزم ان غاص عنها وذلك يحصل من غير نية العين  
لما حله الى اشتراط نية العين ووجه قول عامة العلماء قوله عليه السلام ما من  
المشرق والمغرب قبله رواه الترمذي وصححه وعن عامر بن سعد قال كرام رسول



الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم يدر ان القبلة فصلى كما رجل منا على  
خياله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت فانما تولوا  
فثم وجه الله قال ابو عيسى الترمذي هذا الحديث ليس اسناده بذاك لا نعرفه مرفوعا  
الا من حديث اشعث ابن سعيد السمان ابي الربيع وهو يضعف في الحديث رواه الترمذي  
وان ملحه ورواه ايضا ابو بكر بن اسحاق عن عامر بن سعيد عن ابيه وعن جابر كلاهما عن  
النبي عليه السلام مثله ذكر ذلك في المعنى والنواوي وعن علي رضي الله عنه قبله المتخريجه  
قصده وان الطيف باصابه القبلة في حق المائتي تكليف مالا يطاق اذ هو خارج عن الوضوء  
وقال في الخبر ذكر الزند ويستى في نطقه ان الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام  
والمسجد الحرام قبله اهل مكة من يصلي في منه او في البطحاء ومكة قبله اهل الحرم والحرم قبله  
العالم وعز الراعي هذا القول الى مالك والصحيح ما تقدم وهذا القول بعيد وقال  
ابو حنيفة رضي الله عنه المشرق قبله اهل المغرب والمغرب قبله اهل المشرق  
والجنوب قبله اهل الشمال والشمال قبله اهل الجنوب ويرد على الشافعي صحة صلاة  
الصف الطويل ولو صلى اربع صلوات الى اربع جهات بارج اجتهادات فلا اعاد  
عليه في شيء منهن هو المذهب عندهم وفي وجه يجب اعادتهن وليس سي وفي وجه  
يجب اعادتهن الا في الخبر وان طهر الخط في البناء والتياسر بالاجتهاد بعد الفراغ  
لم يور قطعاً وفي اسماها الحرف وانما بالاختلاف وبالمقتن ان قلنا الفرض للحجه فكذلك  
وان قلنا عينها ففي وجوب الاعاد بعد الفراغ والاستيناف فيها فوكان هكذا ذكره  
النواوي في شرح المذهب له قال الشافعي لا صور الخط في الاخراف من غير معان الكعبة  
وقال بعض الشافعية يتصور قلت هو الحق او بالتميم قد روى على الما اوقاعدا  
او عاريا او اهل في الصيام ناسيا او وقف الامام العاشر من ذي الحجة فان قيل يرد  
عليكم انه لو اجتهد في وقت الصوم او الصلاة ثم بان انه صام او صلى قبل دخول  
الوقت فانه بعيد وهو قول الجمهور كالزهرى والخفي والاوزاعي واحمد ومالك والشافعي  
في المشهور عنهما وعنهما انه يحزبه اذا تبين بعد خروج الوقت او صلى في التوب للنفس  
او توبوا لما بالنفس بالاجتهاد قلنا قد عجز عن القبلة حقيقة لفقد الدلالة الموصلة  
اليها والعلامات الدالة عليها فاقم الاجتهاد مقام اصابه الكعبة عند العجز عن التوجه

الي عينها خلاف التوب بالنفس والمما بالنفس اذا بالنفس ما اقيم مقام الظاهر قط وكان  
الحاجة الى الاجتهاد في القبلة اسر دلواه لما صحت الصلاة اصلا خلاف التوب والماء  
فانه عكس ان يصلي عاريا وبالتميم للصلاة وجود فمما ووجه اخر في الفرق ومما انه اذا  
اجتهد فلخطا فقد بان فوات شرطين لان الطهارة من الحدث شرط والنفس بالحصول  
والطهارة عن الجنب شرط ايضا فاد الاستعمال المما بالنفس فقد لزم فقد ان كلا الشرطين فانت  
الحاجة الى تدارك الصلاة المحلة بفوات الشرطين باجباب الفضل امس ووجه اخر  
ان الصلاة الى الطهارة اخرج من الاستقبال لوجهين احدهما انه يجوز ترك الاستقبال  
من غير ضرورة كما في الصلاة على الرحلة ولا يجوز ترك الطهارة عن الحدث والجنب في شئ من  
المصورح القدره والثاني ان الصلاة الى غير الكعبة كانت جائز وواجبه في بعض الزمان  
وذلك يدل على الجبر والمصلحة ولم يكن ترك الطهارة واجبا في زمن الزمان فكانت  
اقرب الى المشروعية من ترك الطهارة فلا يلزم من وجوب اعاد الصلاة بغير طهارة اعادتها  
اما الصلاة قبل دخول وقتها بالاجتهاد فلو منعنا وجوب الصلاة عند ظهور الخطا  
في الوقت يلزم اسفا الوجوب ما عليه لان صلاة قبل الوقت لم تكن واجبه واد المر  
جب القضا عند دخول الوقت يلزم اسفا الوجوب عنه خلاف ما نحن فيه فانه لا يلزم من  
عدم وجوب بعد بين الخطا عدم الوجوب ووجه اخر في الفرق وهو ان الوقت  
سبب للوجوب فيكون فعل الصلاة قبل وقتها اذا لم قبل وجود سببها فلا مقتضاها  
فلون نفلا ولا كذلك ها هنا اذ الوجوب قد يقرر بدخول الوقت وكان الحاجة الى  
الخروج عن عمدة الصلاة الواجبه في الدمه اسد من الحاجة الى الصلاة قبل دخول  
وقتها والحاجة الى التخلص من الامر اللازم بالانسان اسد من الحاجة الى دفع امر سبيل به لا يترك  
ان حاجه المريض الى شرب الدواء اكثر من حاجه الصحيح اليه فكانت الحاجة الى وقوع المائي  
هنا محرجا له عن العهد اقوى وكان كون الصلاة محرجه له عن العهد بقصده الخروج عنها  
في الحال اما لو ثبت كون الصلوة قبل الوقت محرجه له عن العهد لا يتصل بها الخروج عن  
العهد في الحال لموقف الخروج عن العهد على دخول الوقت وما يتصل به حصول  
المطلوب في الحال انفع وكان طهارة عن القبلة في حق الغائب عن القبلة اما هو الاجتهاد دون  
سبب البقن خلاف الوقت فصار كما لو بان انه كان صلاها محدثا او اهل الصائم نهان وقال في



الحيط الوجه شرط زائد بدليل صحة الصلاة النافله بدونه فجاز ان يفام غير القبلة  
مقامها عند التعذر قال النواوي في تعليل اذلة القبلة ثلثة اوجه احدها انه فرض كفايه  
الثاني فرض عين الثالث فرض كفايه الا ان يرد سفره ولا يصح قول من قال فرض عين  
اذ لم يتقل عنه عليه السلام ولا عن احده من السلف الزام احاد الناس تعلم اذلة القبلة في  
حق مقيم ولا مسافر خلاف اركان الصلاة وشروطها ولا ان الوقوف على امر القبلة سهل  
غالبا انتهى الكلام فصرح المصلي اذا حول صدره فسدت صلاته وان حول وجهه  
دون صدره لا يفسد هكذا ذكره في الاختصار ولم يفصل وفي المرحماني ان ادى ركعا مع تحويل  
صدره وفي الاختصار قل هذا الجواب التوفيق لهما اما على قول ابن حنبله فينبغي  
ان لا يفسد في الوجه من شأ على الاستدبار اذ المكن على قصد الاصلاح يفسد عندها  
وعنده اذ المكن لقصد ترك الصلوة لا يفسد ما دام في المسجد اصله انصرف عن  
القبلة على طر انه ام صلاته ثم سئل انما المكن عند ابن حنبله متى ما دام في المسجد  
وعنده لا يفسد وعن ابراهيم بن ابي يوسف لو ان اعلم صلى ركعة لغير القبلة فجا رجل  
ويسواه الى القبلة واقرى به جازت صلاته دون المدي قل هذا اذ المكن لا يفسد  
من سبالة عن القبلة عند الشروع اما اذا وجهه ولم يسأله لم يجر صلاته وسقط الوجه  
عند الخوف من العدو او سبع او طين او لص او قطاع الطريق او كان على خشبة  
في الحزان احرى الى القبلة عروا وكان به لا يجد من جواه الى القبلة كحالة الاشياء  
ويسقط بذلك الوضوء والركوع والسجود وفي البري الخوف لا يوجب قصر الصلاة ولا تركها  
ولو خاف ان يراه العدو ان يفر صلي مضطجعا بالايام وكذا الهارب من العدو يصلي على  
دائه بالايام وبذلك الوجه ولا يباح له ترك الصلاة في هذه الحالة ولو صلى بالتحرى ركعة  
ثم حول رايه الى ناحية اخرى هذا لفظ المرحماني وفي الاستيعاب في ثم من خطاه  
في الصلاة حول وجهه الى تلك الناحية وبني على الاولى ولا يجب عليه استقبالها وهو  
قول ابي حنبله والامدي من الجنبلة لان القبلة في هذه الحالة هي الجهة التي تقع عليها  
اجتهاده على عامر ولو شك وصلي من غير حر فهو على الفساد ما لم يبدل الصواب  
بعد الفراغ ولو علم في الصلاة انه اصاب القبلة فعليه ان يستقبل صلاته لان حاله في  
قويت بالعلم وبنا القوي على الضعف لا يجوز ذكر ذلك في الاستيعاب والمرحماني

الشرع

وروي عن ابي يوسف جواز البناء ولو كان رايه الى جهة فتركها وصلى الى غير هاهنا  
لا يجوز صلاته وان اصاب القبلة لانه يركب القبلة المتعينة عليه وكذا لو اصابها في  
اماها استقبل وفي رواية ابي سليمان عن ابي يوسف انه يجزئه لانه ادرى المطلوب  
من الاجتهاد وفي المحيط لو كان محضره من سبالة عنها فضلى بالتحرى لا يجزئه الا اذا  
اصاب القبلة لحصول المقصود والفرق بينها وبين المقدمة ان هاهنا بني على دليل  
من خرج وهو التحري مع وجود من سبالة عن القبلة وفي الاولى لم ينشأ دليل ولو  
اصاب القبلة في اكثر رايه فالتقن اذ التحري فرض وسبالة كالتقني وقيل لا يسقط  
لان التحري فرض ولا يسقط الا بتقن ولو سبالة في الابتداء فلم يخرج فضلى بالتحري  
يجزئه وان اخبر بعد ذلك فانه لخطا القبلة ولو ان رجلا قام الى الصلوة الى  
جهة من غير شك ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم يقينا فسادا فيجب  
عليه الاعادة وان علم فيها استقبل صلاته ولو صلى في احد يمين ثم تحول بجذبه  
الى اليمين الاخرى فكل صلاة صلاها في اليمين الاولى يجوز وفي الثاني لا يجوز وان  
علم الخباية في اليمين الاولى اعاد قال النواوي لو ترك اجتهاده وقدر غيره او صلى غير  
اجتهاده واصاب القبلة لا يصح صلاته قال ولا يكتفى الطن والفرس بلا اعلامه بل خلاف  
خلاف الاولاني فان فيها وجهها وفي المرحماني صلى بالتحري في المكان والسما صحيح  
وهو لا يعرف النجوم فبين انه لخطا القبلة قال طهر الدين يجوز وقال غيره لا يجوز  
لانه لا عدرك احد في الجنب بالادلة المظاهر كالشمس والقمر وغير ذلك واما ما يق  
علم الهية وصور النجوم النواوي فتعذر في الجنب بها ومن الدليل على معرفته القبلة  
السؤال ممن كان من اهل ذلك الموضع وفي الواقعات رجل في المكان اخبر رجلا ان  
ان القبلة الى هذه الجهة وقع اجتهاده الى غير هاهنا فان كانا مسافرين ولم يكونا من اهل  
ذلك المكان لم يلفتا اليها لانهما يقولان اجتهادهما فلا يترك اجتهاده لاجتهاد غيره لما عرف  
وان كانا من اهل المكان اخذ بقولهما وترك اجتهاده لان الخبر فوق الاجتهاد هكذا قاله ابو الليث  
وقال ابو بكر ان وقع في قلبه انهما يعلمان ذلك فليخذ بقولهما لا يجاه ولا لا يخذ بقولهما وفي  
المرحماني في عندا بقطاع الادلة فرضه التحري ولو تحري واستوى عنده الخلاف ولم  
يبين شي وصلى الى جهة اصاب القبلة او طهر لخطا لو لم يطره الصواب ولا الخطا



في قوله في الجوارى قال ابو حنيفة اذا ما على  
 في قوله في الجوارى قال ابو حنيفة اذا ما على  
 في قوله في الجوارى قال ابو حنيفة اذا ما على

جاز ولو شك في جهة القبلة فصل الى جهة غيرهما بخير جاز ان اصاب القبلة فقطما جاز  
 وان اصاب في ذلك الصلاة والصحة انه محض فان قلب على طنه انه اصاب قال عيسى بن  
 امان بحريه وقال غيره لا بحريه وان لم يسكن في امر القبلة ولم يتو القبلة وصلى فان اخطا  
 بعد وان اصاب او لم يطهر له شيء لا يجد نظائر واخذاد لما تقدم صلى وعنده ان  
 يتوبه بخاسه ثم يطهرها لئلا يترك بحريه وكذا الوصل الوقتية وعنده ان عليه فاقبته ثم علم  
 انها لم تكن بحريه ولو كان عنده انه جنب او محدث ثم طهر خلافة لا بحريه وخاف عليه  
 وعن ابى يوسف يجوز الحصول المقصود ولو صلى الظهر وعنده ان الشمس لم تنزل ثم بين  
 انها زالت لم يحز ولم يدكر رواه ابى يوسف وفي الخط ذكر في المسنى ان رجلا صلى في  
 المسجد الحرام ووجهه الى المزدور الكعبة ان علم بذلك فسدت صلاته وان لم يعلم وطن  
 ان وجهه الى الكعبة جازت والى الحطيم لا بحريه والحاصل التوجه الى الحجر بكسر الجاء وهو  
 ما لحاظ به الحطيم مما يلي المذاب من القبلة ذكره في العرب لا يصح عندنا وهو اصح قول  
 الشافعي انه كونه من البيت غير مقطوع وفي القول الاخر يجوز عنه لقوله عليه السلام  
 للحرم من البيت رواه مسلم ولو صلى بحضرة البيت بالحركات الثلاث على الخانات وبعضه  
 كادى البيت صحت وعند الشافعي في صحته او جهان مشهوران وروى ست  
 ادر عن الحرم من البيت ويرد عليهم بطلان الطواف به اتفاقا قال النواوي لو  
 لو وهو اصفاط طويل اخر المسجد جازت وبالقرب صلاة للخارجين عن محاذ الكعبة  
 الكعبة باطله فالوا الاستقبال بخلف بالقرب والبعد فان الحرم الصغير كلما ازداد  
 القوم عنه بعدا ازداد واحداه كعرض الرماة والناظر على جبل ومحو ذلك قلنا انما  
 يسع ومزادون محاذاه بقوس نصف امامه استواءه فلا وقوله وليس بحضرة  
 من سأل فيه اشار الى انه لا يجب عليه طلب من سأل عنها اذ لم يكن عنده من يسأله  
 ويورد ذلك ما ذكر في الرخيم ان من صلى المغرب في مسجد مظلم فحين فتح بابه اتوا بالسر  
 فبين انه صلى الى جهة القبلة بالتحري جازت وهكذا قال السيد الامام ابو سبيح قال  
 من الصبح ان يخرج الناس من منارهم فبما هم ان قبلتهم والاستدلال بالحارب انما  
 يكون بعد النظر عيانا وبالليل انما يكون من الجدار وقد تقع يده على بعض الهوام المتعلقة  
 بالجدار الموديه وقد تقع يده على بعض الطافات المشبهة للحراب فلا يظن ذلك

والاجتهاد يدل المجهود لنيل المقصود واريد به التحري هنا كذا دكم في المنافع وقوله  
 والاستخبار فوق التحري لان الاستخبار سؤال الاخبار وهو اقوى من التحري اذ  
 للخبر حجة عليه وعلى غيره كما في خبر روي الهلال ورواه الحديث والتحري حجة في  
 حقه لا غير ولا يجوز التحري مع الحارب قال النواوي بحسب اعتمادها ولا يجوز  
 معها الاجتهاد قال ونقل صاحب الشامل اجماع المسلمين على هذا كانت في بلد كبر  
 او قرية صغيرة يكثربها مروج الناس بحيث لا يفرونها على الخطا وقال في المفتي  
 لابن قدامة ومخاربت الكفار كالنصارى يعلم انهم يستقبلون المشرق فاداعلت  
 محاربهم في كايهم علم انها مستقبله للمشرق ثم المجتهد في القبلة هو العالم  
 بادلتها وان كان عاميا وستاتي ادلة القبلة في اخر الباب ان شاء الله تعالى قوله  
 ومن امر قوما في ليلة مظلمة فحري القبلة وصلى الى المشرق وتحري حقه فصل بعضهم  
 الى المغرب وبعضهم الى القبلة وبعضهم الى دبر القبلة وكلام حقه ولا يعلمون  
 ما صنع الامام اجراه قال الحاكم ان علم حال امامه لا يصح افتدائه عند  
 ان امامه على الخطا بخلاف مخالفه امامه في الجهة لان الحل صلاتهم الى القبلة وقال  
 الاستسحائي لا يصح منهم صلاة رجلين احدهما الذي يقدم امامه والاخر الذي علم صلاة  
 امامه على الخطا وهو معنى قول صاحب الكتاب وكلام حقه ولا يعلمون ما صنع  
 الامام قال الوبري وسرط الصلاة سنة الطهارة من الحدث كالوضوء والغسل  
 او التيم عند عدم الماء الماني طهارة البدن والجان والوب من النجاسة الملائكة ستر العيون  
 الرابع الوقت الخامس النية السادس استقبال القبلة فصل ذكر فيه جلائق  
 بها الى معرفة القبلة اعلم ان ادلة معرفة القبلة كثيرة وفيها كتب مصنفة ونحو نسخ  
 انواعها مع الجواز بعون الله تعالى منها الشمس في مطلعها ومغربها والشمس في سبيل  
 ومنارها والنجوم في طلوعها واقولها والرياح في مهابها والافكار في مجاريها والجبال  
 في حوضها والمجتره ويقال لها شرح السما وشرح العبيد عراها والعبيد  
 ما جعل فيه الثياب والخمر تشبه اثر المجتر وهو ما بحريه البعير عراها وتسميها  
 العائمة طمر بن النسي ذكر ارباب علم الهيد ان السما على مثال الكره مدور بجميع ما فيها  
 من الكواكب كدور الكره على فطين ثامن غير متحركين لحدتها سماء في ناحية الشمال



والاخر في ناحية الجنوب وذكر بطليموس ان الفلك يدور مثل المنحون يعني محله  
 الساقية وان الارض معلقة فيه بمنزله مح البيضه فيها وانها وسط الفلك وقال  
 ارسطاطالس ان الفلك بمنزله الرمح في دوراتها اما الشمس فمن اشعلت عليه  
 القبلة وكان بالمشروع محل الشمس خلفه في اول النهار وبلغا وجهه في اخره وان  
 كان بالمرتب فعلى العكس وان كان بالشام جعلها في اول النهار على حاجبه الايسر وفي  
 اخر النهار على حاجبه الايمن وان كان باليمن فعلى العكس وتطلع الشمس في اليوم التاسع عشر  
 من كانون الاول من السهور السرمانيه والما من عشر من كيهل من السهور القبطيه وهو  
 اقصر يوم في السنه وليله اطول ليله في السنه واول يوم من الشتاء من مهب الجنوب  
 والصبا مقابله لوسط جدار الكعبه من الركن الثاني والركن العراقي الذي فيه الحجر الاسود  
 وهو موضع مصلى النبي عليه السلام قبل الهجرة وتغرب في هذا اليوم من الركن الثاني  
 والركن الغربي وهناك يهل الهلال في هذا السهر وتطلع في اليوم التاسع عشر من حزيران  
 والحادي عشر من يونيو وهو اطول يوم في السنه وليله اقصر ليله فيها واول  
 يوم في الصيف مقابله لوجه الكعبه وتغرب حبال من الركن والركن الثاني يهل الهلال  
 في ذلك الشهر وتطلع في التاسع عشر من اذار ومن ابلون والما من عشر من زمهات  
 وبوت وهما يوما الاستواء من على القيس مقابله للركن الثاني وتغرب فهما مقابله للركن  
 العربي وهناك يهل الهلال في ذلك الشهر وقال ابو البقا العكبري تطلع من نيسر المصلى محاذية  
 لحرف كفه بضعة من سريره على حدة ومنكبه الايسر الى ان تنتهي علوها وفي زمان نقصان  
 النهار سعد حتى يصير عند قيامها محاذية لوجهه وتضع حتى يكون عند غروبها حدا  
 حرف كفه اليمنى وكل ادا اتت الشمس في برج الجوزا في اخر وقت الظهور واستقبلت  
 الشمس بوجهك فتلك القبلة وقال الشيخ ابو منصور الماردي السبيل في معرقه  
 جهة القبلة ان ينظر الى مغرب الصنف في طول ايام السنه وبعده ثم يدع الملائع على  
 عينيك والليلت على يسارك فتكون مستقبلا للقبلة ادا استقبلت ذلك الموضع وقال  
 المصنف اني قبلت البشر الكعبه وقبله اهل السما البنت المعجور وقبله الكروسان الكرمي  
 وقبله حمله العرش العرش ومطلوب الكل وجهه لله تعالى واما الفرقان فبطلع في اول الشهر  
 على عنه المصلى ويختلف مظهره في المنه فربما كان مع قرب كفه اليسرى وربما كان الي

في اول الشهر  
 في اول الشهر  
 في اول الشهر

مقابلتها اقرب وربما كان الى حد ما اقرب ويطلع في ليله ثمان وعشرين رقعة الخطه ثم  
 يغيب على سبع المصلى وقبل في الليله السابعة يكون في القبلة وتغرب الهلال في الليله الاولى  
 على مضي سنه اسبوع ساعه واما الجوز فاقوى الاكبل الى الحبال في المواضع الغنيه من الكعبه  
 واقوى الجوز القطب الشمالي وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى من الفرقان والجدي في الجيم  
 وسكون الدال الملهة في مهب السيل عال رفيع لا يغيب شتاء ولا صيفا واكثر استدراك الناس  
 على الجهات في البر والبحره لكونه غير زايل عن مكانه وحواله كواكب حطية وخيه يسمى الرجا  
 السمكه وفاس الرحي يدور حول القطب ابد القطب الرحي والفرقان يكونان اعلاه في اول  
 الليل ثم يركب عنه كلما بصر الليل واذا اقوى نور القمر خفي وتعرف موضعه بالفرقان  
 قال في الصحاح القطب نجم ثابت من الجدي والفرقان قطب الرحي بالركن الثاني وفي  
 المغني للجدي حوله نجم دائره كفاشه الرجا في احد طرفيها الفرقان وفي الاخر نجم مضى تقابلها  
 وتدور الفرائض حول الجدي دوران فرائض الرحي حول سفودها وحواله نبات نعش  
 يدور حوله والجدي قطبها لا يرحح مكانه في جميع الرمان فاذا توجه المصلى الى القبلة كان  
 محاذيا لظهر اذنه اليمنى على علوها ومن صار للجدي محاذيا الى الغرب والفرقان محاذيا الى الشرق  
 فانها حددت حياك الركن السامي واما سهيل الماني فانه لا يرى بالاندلس ولا بحراسان ولا بخفا  
 ويرى مع الجوز في الخرافيط في السادس والعشرين من مسرى ثم يطلع عند ظهور حبال  
 مصلى النبي عليه السلام قبل هجرته الى المدينه وهو ما من الركن الثاني والعراقي وقال في زمان اخر  
 القطب الشمالي في اخل في السفينه عند راسه الفرقان وعند دونه الجدي وهو مقابل للقطب  
 الجنوبي مثال ذلك جدي قطيب الفرقان وتغرب اربعة نجوم مرجه كالنعش  
 يتبعها نباتها اللك وفي مقابله وسطها نجم السها ~~السمك~~ وتغرب نبات نعش الكبري  
 والنسر الواقع حبال المنزب سوا وان الاكلل ادا سقطت السوكة حبال الركن  
 العربي وعن القبة الى جعفر انه قال ادا اتت مستقبل المارب عند العشاء الاخر يكون فوق  
 راسك نجم مضيان وهما موضع زوال الشمس من راسك مقابلان والذي عن عند النسر الواقع  
 والذي عن يسارك النسر الطائر وهو اسرعها سقوطا فاذا سقط الذي عن يسارك فسقط  
 محاذ منكك الا من واد اسقط النسر الطائر كان سقوطه في وجهك محاذ عنك اليمنى والقبلة  
 ما بينهما وعن صدر الا سلام القبلة ما بين النسر من قريبا عشرين ذراعا من النسر الطائر

طه



اسم كلامه والقطب الذي من الجدي والفردين يكون خلف اذن المصلى الفنى ادا كان  
 بالمشرق وخلف اذنه اليسرى ادا كان بالمغرب ومن كفيه ادا كان بالشام وخلف كفه  
 اليسرى ادا كان بارض مصر وعروب شات فحش خلف ظهره وحطالع العقرب يلقا  
 وجهه ويصلي اهل دار مصر على حد مشرق الشمس الا اهل اسوان فانها استشرت بقا من  
 البلاد الشمالية لقربها من الجنوب والقطب قبالة وجهه ادا كان باليمن واما صفه  
 مهاب الرياح الى الكعبة ومواضع مطالعها فاعلم ان الرياح الاربعة وهي الشمال والجنوب  
 والساو والديور تقابل اركان الكعبة الاربعة والصبا شرقية تقابل الركن العراقي الذي  
 به الحجر الاسود سميت الصبا لانها تصبوا الى وجه الكعبة وعربتها من الركن الماني  
 والركن العراقي الى مصلى ادم عليه السلام وهو وسط الكعبة ثم رح الشمال وهي شامية  
 تقابل الركن الشامي ومهبها من مصلى ادم عليه السلام الى الميزاب وهو من الركن الشامي  
 والركن العربي ثم رح الديور سميت بقا لانها تأتي من دبر الكعبة وهي غربية لا تقابل  
 الركن العربي ومهبها الى الميزاب الى ما بين الركن الماني والعربي ثم رح الجنوب سميت به لانها  
 تستقبل الجانب الايمن من الكعبة وهي عمانية لا تقابل الركن الماني ومهبها الى الركن  
 العربي والركن الماني الى مصلى النبي عليه السلام قبل الحجر ومخرج من تحت سهل ذهب من  
 يسره المصلى مستقبلا بطن كفه اليسرى الى ظهر كفه اليمنى حارة من يسرها الى عنقه  
 على اذنه او اقل الى ما يلي وجهه والشمال تقابلها والديور تهب مستقبلة للمصلى على مشرق وجهه  
 الا من يستقبل ظهر البيت والصبا تقابلها والحاصل ان الصبا تقابل الديور والساو تقابل الجنوب  
 وكل رح من رح من الرياح الاربعة المذكورة هنا سمي نحا واما الالهة والامهات فانها لها جارية  
 من عنده المصلى اليسرى على احراف قليل يفر من كفه اليمنى وتبعد من الماني اليسرى كرجله  
 والفراة والنهران وغيرهما من الالهة من احدى اركانها والآخرها الشام سمي العاصي  
 ويقال لها المغلولين لانها مخالفتان لحرمان الالهة انهما حرمان من يسره المصلى الى كعبه ولا اعتبار  
 بالانهار المحددة والسواقي لانها تحسب للحاجات وتيل مصر ايضا تحرى الى الشمال على خلاف  
 الالهة وفي الشمال خمس اخوات ذكرها في الصحاح شمال وشمال وشمال وشمال وشمال وشمال وشمال  
 من الخلف فلت بل الفهم زايده فيها من شملت الريح ادا عمت واما الجانب فوجهها  
 مستقبلة للبيت قال ابو البقاء اعلم ان للشي وجهان يقول هذا وجه الحائط ووجه السجرة

يريد موضع حسنه فكل جبل ووجهه مستقبل للقبلة يعرف ذلك سكانه ومن كثير لحياته به  
 واما المحرقة فانها تكون ممتدة على كفه المصلى اليسرى الى القبلة ثم ملوى راسها حتى يصير  
 في اخر الليل على كفه اليمنى فاعرف ذلك وقد ذكرنا الاسئلة في المحارب وعن سلام بن الحكم حارب  
 خراسان الى الحجر الاسود في ميسرة الكعبة فمن توجه الى الكعبة وما الى وجهه الى ميسرة القبلة  
 وقع وجهه الى جبل الى قبليس ومن مال بوجهه الى عنقه وقع وجهه الى الكعبة ولهذا قيل  
 ان عمل الى عنقه فال محارب الدنيا لها نصبت بالبحر حتى من فلت وحبان ستنحى ح  
 التي عليه السلام والمحارب التي تلت انه عليه السلام صلى اليها مثال صورة الكعبة المعظمة  
 واركانها الاربعة وارتفاعها وذكر عرض حدرانها وبابها المفضوح والمسدود وذكر  
 الحجر وما يتعلق بالكعبة الشريفة على وجه الاختصار



فصل في ذكر البلدان ومواقعها من جهات الكعبة وما سجدت به اهل كل بلد عليها اعلم



ان اهل القادسية والكوفة وبغداد والموصل وحملاوان وسابور وهران والري  
ونسابور ومر والروم وخوارزم وخاري والشاس وفرغانه وما كان من  
من البلاد على سمت ذلك يستقبلون من العبيد من ادم عليه السلام الى ما بها ومن  
اراد التوجه اليها من ذلك يجعل شاة نعش الكبرى اذا طلعت خلف اذنه اليمنى  
والهفغة اذا طلعت من كفيه اليمنى خلف اذنه اليسرى والعيق اذا طلع على فقار  
طهره والحدى على حده اليمنى والقطب الشمالى على كفه اليمنى وريح الصبا على كفه  
اليسرى وريح الشمال على عاتقه الايمن الى قفاه والدبور على صفحة خده الايمن والجنوب  
على حده الايسر من استدل في هذه البلاد وفيما سامت هذه اللآل او بعضها  
في براوخر وسهل وجبل فقد استقبل القبلة التي امر بها سقيا لها واعلم ان  
اهل البصرة والاهوار وفارس واصبهان وكرمان وسجستان وبست وهرات  
الى بلاد الصين الى البحر الاسود وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبلون  
في صلاتهم باب الكعبة الى الركن الاسود ويجعل في هذه البلاد القطب على اذنه  
اليمنى والسر الواقع خلفه والشولة اذا دلت للغروب من عينه والشرطين  
والبطن اذا طلعا على قفاه طهره ومسرق الصف خلف كفه اليمنى ومهبط  
الصبا على كفه اليسرى وريح الشمال على اذنه اليمنى والجنوب على عينه اليسرى  
والدبور على خده الايمن واعلم ان من كان في الهند والفرجاء وكابل  
والقندهار وما وراء الهند يستقبل الركن العراقى الى صلي النى  
عليه السلام وشاة نعش على حده الايمن والقطب على عينه اليمنى وريح الصبا  
خلف اذنه اليمنى والشمال على خده الايمن والدبور على خده الايسر والجنوب على  
كفه اليسرى واعلم ان من كان باليمن والسدير وزسد والهائم الى عدن  
والحربى الى عمان وحضرموت والبحر وصنعاء وهي بحرية وصعد الى البحر الاسود  
وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبل صلي النبي عليه السلام الى الركن العراقى  
ويجعل القطب من عينه او شهيل اذا طلع على اذنه اليمنى واذا غرب خلف اذنه  
اليسرى ومسرق الشمال على اذنه اليمنى والصبا على كفه اليمنى والشمال يلقا وجهه  
والدبور على جبينه الايسر والجنوب على كفه اليسرى واعلم ان من كان ببلاد

جهد

الجيشه وجراير فرسان وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبل من الركن العراقى  
الى الباب المسدود ويجعل الرها اذا طلعت من عينه والشعرى العبور على عينه  
الايمن والشولة اذا غابت على قفاه طهره والسر الطائر اذا غاب خلف اذنه  
اليمنى والقطب على اذنه اليسرى وريح الصبا على عينه والشمال يلقا وجهه والدبور  
عن شماله والجنوب خلفه واعلم ان من كان ببلاد النوبة والبحاه وغانه وخار  
اليمى وبلاد السودان وصعيد مصر والاقصر واسنا وارمنت واسوان والمغرب خلفه  
وتحده ويحاذ ذلك يستقبل الباب المسدود الى ما دون الركن العربى بسبعة اذرع  
ويجعل العيق اذا طلع من عينه والرياح على عينه اليمنى والشولة اذا غربت  
من كفيه والقطب على صفحة خده الايسر ومسرق الصف قبالته ومشرق  
الشمال خلفه وريح الصبا على عينه اليمنى والشمال على حده الايسر والدبور على  
اذنه اليسرى والجنوب على كفه اليمنى واعلم ان من كان بالاندلس والمغرب من  
اهل طرابلس وافرقيته وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبل من دون  
الركن العربى بسبعة اذرع الى الركن العربى ويجعل الرها اذا طلعت من عينه  
والسر على عينه اليمنى والعيق اذا غرب خلفه وريح الصبا قبالته والدبور  
خلف طهره والشمال على كفه اليسرى والجنوب على كفه اليمنى واعلم  
ان من كان بارض الاسكندرية ومصر الى القبر وان الى قاهره والسوسن الاقصى  
الى البحر الاسود وما سامت ذلك من البلاد يستقبل الركن العربى الى مراب  
الرحمة ويجعل القلاد وهي الملة اذا طلعت من عينه وشاة نعش اذا غربت  
على كفه اليسرى واذا طلعت على اذنه اليسرى والقطب على اذنه اليسرى وريح  
الصبا على جبينه الايسر والشمال خلف اذنه اليسرى والدبور خلفه او الجنوب على  
عينه اليمنى واعلم ان اهل مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل الحجاز والرملة  
وبنت المقدس وفلسطين وطبرستان والمصيصة وارض الروم وما سامت من الاراضى  
يستقبلون مراب الكعبة وتسميه اهل مكة مراب الرحمة ولهذا نرى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن استقبال المسلمين بالبول والغايط لان من كان بالمدينة واستقبل  
الكعبة فقد استدبر صخر بنت المقدس وقد مات قبله ومن استدبر الكعبة فقد

ب



استقبل الصخرة فان فيه عليه السلام عن استقبال الكعبة فاستدبارها ثم قال  
ولكن مرقوا او غربوا فمن كان في هذه البلاد جعل نبات نعش ادا غرت خلفه او  
سهيلا ادا طلع من عنقه والنسر الواقع ادا طلع على اذنه اليسرى او ادا غرب  
حلف اذنه اليمنى او ربح الصبا على اذنه اليسرى او الشمال خلف اذنه اليسرى  
او الدبور خلف اذنه اليمنى او الجنوب على حاحه الايمن واعلم ان حاقبه اهل  
الشام ما خلا الرملة وبيت المقدس وما كان من البلاد على عنقه من باب الكعبة الى  
الركن الشامي وجعل المصلي في ذلك نبات نعش الكبري ادا طلعت خلف اذنه  
اليسرى او الجدي ادا علا على منكبه اليسرى واليمين ادا طلعت عن شماله والصبا  
على صفحه خده اليسرى او الشمال على مرجع الكف اليمنى والدبور على اذنه اليمنى  
الى حاقبه قفاه والجنوب تلقا وجهه واعلم ان من كان على طيئه وسميساط  
وربطه ومرعش والجرس ونصيبين وارمينيه الى باب الابواب يستقبل  
من الركن الشامي الى مصلي ادم عليه السلام وجعل عتوق الثريا ادا طلع خلف  
اذنه اليسرى الى قفاه واذا غرب على حنقه الايمن والقطب على اذنه اليمنى الى  
قفاه او مشرق الشتاء على العظم الذي خلف اذنه اليسرى او ربح الصبا  
على كفه اليسرى او الشمال على صفحه خده الايمن او الدبور على عاتقه الايمن  
الى عنقه اليمنى او الجنوب على عنقه اليسرى ولا بد لمن اراد استعمال ما ذكرته في  
هذا الفصل من معرفه الكواكب التي سميتها وهي سبع فعرها ما عيانها بموقف  
وكرلك الرياح ومطابها فانه يصل بذلك الى بغية ومراده ان ساء الله تعالى خاتمه  
لهذا الباب قال عبد الله بن المبارك من اصحابنا اهل الكوفة يحيطون للجدي خلف  
الفقر في استقبال القبلة قال ونحن نجعله خلف الاذن اليمنى وعن ابي يوسف قال  
في قله اهل الري لجعل الجدي على منكبه الايمن وقيل فما سوى ذلك ادا جعلت  
بنات نعش الصغرى على اذنك اليمنى واخرقت قللا الى شمالك فللك القبلة وعن  
ابن المبارك واي مطيع واي مجاذ وسلم ان من سالك وعلى بن يوسف انهم قالوا قبلتنا  
العقرب ذكره المرعشاني وقيل قله اهل الشام الركن الشامي وقله اهل المدينة  
موضع الحطيم يعني الحجر والمنزاب وقله اهل اليمن الركن الثاني وما بين الركن الثاني

الحجر الاسود قبله اهل الهند وما يتصل بها وقله خراسان والمشرق الباب ومقام  
لغريهم وان تيامن او تياسر حوركان وجه الانسان مقوس فعند التيامن او التياسر  
يكون لحد جوانبه الى القبلة ذكره المرعشاني قلت وهذا يدل ان استقبال القبلة  
جميع حياه ليس شرط اخلاق احد قولي الشافعي وقد تقدم هذا واضحا  
قله وانما ذكرت هذه الخاتمه للبص عن علمنا بم هذا الباب

SÜLEYMANİYE & KÜTÜPHANESİ	
Kismi .	Süleymaniye
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	530
Tasnif No.	297.4 (077) = 922



دعاء الاسحان

قال جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاسحان كما يعلمنا السور من القرآن اذا قمنا اليه بالامور  
 فلو كنا نعلم من علمه لنعلم ان الله اعلم ان اسحانك بعلمك استقدرك قدرتك واسالك من فضلك العظيم  
 فانك عدو ولا اعدو وعلمك ولا اعلم انك علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامم وسع حاجته في ديني  
 ومعاشي ومعاشي فاصرفني عنه وستره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر سره لي فاصرفني عنه  
 وعافه امره فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به  
 واسم الكرم من قتل يا ايها الكافرون من وسوء الاخلاص اثني عشر مرة في السنة فاحم الكتاب  
 واسم الكرم من قتل يا ايها الكافرون وسوء الاخلاص سبع مرات وكلمة قطع من الكاغذ مثل فعل  
 ولمن لا تفعل ثم اخرج الثلث فان كان كله او اكثر افضل فافعل والا فلا تفعل